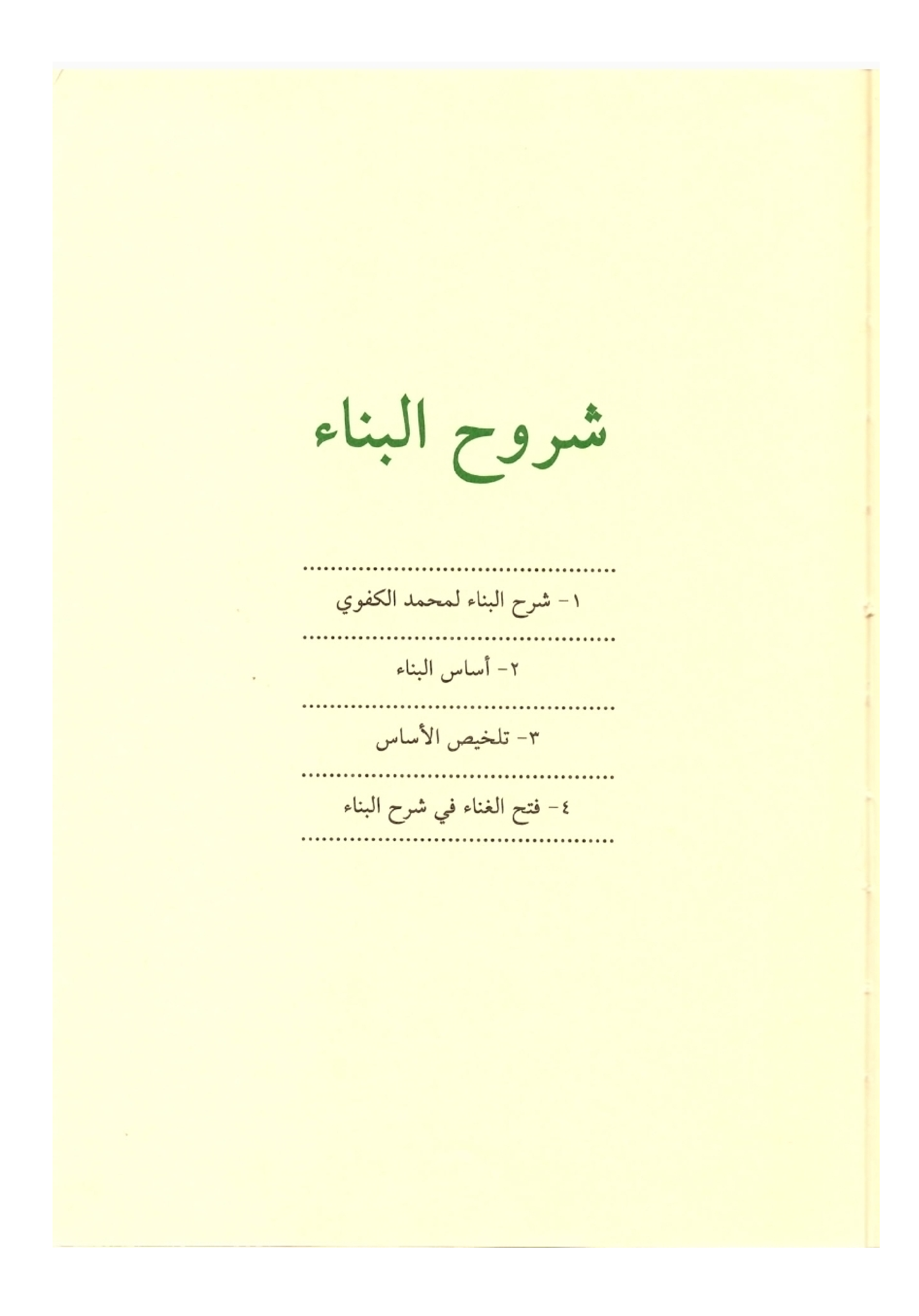


شروح متن البناء
وهو يتضمن:
• شرح الكفوي لـ:
محمد بن حميد الكفوي
• شرح أساس البناء لـ:
أحمد رشد القره أغاجي
• شرح تلخيص الاساس لـ:
علي بن عثمان الآقشهري الرومي
• شرح فتح الغناء لـ:
محمود فوزي الحاج
سلسلة شروح متون الصرف
Şifa



شروح البناء

....

١- شرح البناء لمحمد الكفوي

....

٢- أساس البناء

....

٣- تلخيص الأساس

....

٤- فتح الغناء في شرح البناء

....

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي هو فاتح الأبواب، وواضع الأساس والبناء، منزهاً ذاته السبحانية عن قبول الصرف والإعلال والإدغام والابتناء، والصلاة والسلام على سيدنا محمَّدٍ الذي جاءنا لتصريف الأفعال الغير الصحيحة، رؤفاً رحيماً بنا، وعلى آله وأصحابه الذين استحقوا اسماً وفعلاً لأنواع المدح والثناء[١].

أما بعد : فإنَّ التَّصريف علمٌ تتشوَّفُ إليه الهِمَم العليّة، ويتوقَّف عليه وضوح الحِكَم العربية، ويفتح من أبواب النَّحو ما كان مقفلاً، ويُفَصِّل مِنْ أصوله ما كان مجملاً، ومن المتون العلمية في فن الصرف التي حظيت باهتمام المتعلمين والمعلمين متن (بناء الأفعال)، ويطلق عليه اختصاراً متن (البناء) والأخير أشهر، والأول مطابقٌ لموضوعه فإنه لم يذكر فيه غير ما يتعلق بتصريف الأفعال، وهو مختصرٌ مشهورٌ لمؤلفٍ مجهولٍ، وقد نسبه بعض المعاصرين للمولى ملا عبد الله الدَّنقزي[٢] من علماء القرن التاسع الهجري.

وقد قام بشرح هذا المتن عدد من العلماء الأفذاذ منهم:

الشيخ محمد بن حميد الكفوي[٣] وقد شرح المتن شرحاً موجزاً، واشتهر باسم "شرح كفوي"، ومن ثم أتى من بعده الشيخ أحمد رشدي القره أغاجي[٤] وشرحه وسمَّى الشرح" أساس البناء "

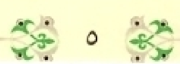
---

[١] وهي مقدمة كتاب "فتح الغناء في شرح البناء" وهو أحد شروح كتابنا هذا.

[٢] ومنهم من قال "الدَّنقزي"، وكل ذلك يفتقر إلى التوثيق، والراجح أن مؤلفه غير معروف.

[٣] محمد بن حميد أبو الفيض الكفوي: متأدب، محدث، إخباري. من علماء الدولة العثمانية، من أهل (كفه) بالتخفيف. قاضي تولى القضاء ؛ قيل: في المدينة، وقيل: في مكة، وقيل: في القدس. من آثاره: "حدائق الأخيار" و "شرح البناء" ، وعدة كتب في الفقه والعقائد منها ما هو مخطوط. توفي رحمه الله سنة ١٠٥٣هـ، وقيل: ١١٦٨هـ، وقيل: ١١٧٤ هـ. انظر: الأعلام للزركلي ١١١/٦، ومعجم المؤلفين ٢٧٥/٩.

[٤] أحمد رشدي بن محمد القره أغاجي: الحنفي المفتي ببلده من تصانيفه: "الأساس في شرح البناء"، و"تحفة الرشدى في شرح ايساغوجي"، و"جلّ الرموز في شرح قصيدة عصمت البخاري"، و"رسالة في آيات السجدة"، و"رسالة في كلمة التوحيد". توفي سنة ١٢٥١هـ. انظر: هداية العارفين: ١٨٦/١، معجم المؤلفين : ٢٢٢/١.



وهو من أطول شروح المتن، ومن ثم جاء من بعده الشيخ علي بن عثمان الآقشهري الرومي[١] واختصر هذا الشرح وسمَّاه " تلخيص الأساس" ، ومن ثم شرح هذا المتن الشيخ محمود فوزي الحاج[٢] وسمَّاه " فتح الغناء في شرح البناء" ، وغيرهم كثير[٣].

ولقد طبعت هذه الشروح عدَّة مراتٍ مجموعةً أو على حدةٍ ومعظمها طبعاتٌ قديمةٌ فرأينا في دار الشفا نشراً للعلم وتعميماً للنفع أن نعيد إخراج وطباعة هذه الشروح في كتابٍ واحدٍ في حلةٍ قشيبةٍ. ولقد راعينا في هذه الطبعة ما يلي:

• اعتمدنا في مقابلة الكتاب على طبعة «مطبعة الشركة الصَّحافيَّة العثمانيَّة» في تركيا، وهي من أقدم طبعات الكتاب.

• تصحيح ما وقع من خطأ مطبعي فيها، وضبط ما يشكل من الكلمات.

• إثبات الحواشي الموجودة على هامش الطبعة.

• وضع المتن في أعلى الصفحة بلون مختلف مع ضبطه بالشكل.

• قمنا بتبويب الكتاب وذلك بوضع عناوين رئيسية للأبواب.

• تخريج الآيات الكريمات بذكر اسم السورة ورقم الآية.

• تخريج الأحاديث الشريفة بإيجاز.

وختاماً نسأل المولى أن يعفو عن زللنا ، وأن يغفر خطايانا، فإن أحسنَّا فمنه وإن أسأنا فمن أنفسنا، وبالله التوفيق.

الناشر:دار الشفاء

---

[١] على بن عُثْمان الأقشهري الرُّومي الْمدرس الحنفي. من آثاره: "تلخيص الأساس فِي شرح الْبناء". و"شرح أبيات الكافية والجامي". توفي سنة ١٢٨٥ هـ. انظر: هداية العارفين ١/٧٧٦ ، ومعجم المؤلفين ٧/١٤٦.

[٢] محمود فوزي الحاج : فاضل أديب من آثاره: "فتح الغناء في شرح البناء ".كان حيا قبل ١٣٠٧ هـ (١٨٩٠ م). انظر: معجم المؤلفين ١٢/١٩٠.

[٣] منهم : الشيخ أحمد بن محمد بن عبد العزيز الأندلسي وسماه "مانح الغنا ومزيل العنا عن كتاب البنا"، ومنهم الشيخ أحمد جودت بن إسماعيل بن علي بن أحمد آغا وسماه "تعليقات على البناء"، ومنهم الشيخ صالح بن عبد العظيم الجاوي وسمَّاه "مدخل الإخوان عن كتاب بناء الأفعال" ، ومنهم الشيخ عبد القادر المجاوي التلمساني وسمَّاه "نزهة الطرف فيما يتعلق بمعاني الصرف".

[مقدمة الشرَّاح]

شرح البناء لمحمد الكفوي

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكفوي

الحمد لله الذي صرف مصادر أفعالنا نحو رضائه، ووجه موارد عرفاننا إلى جانب قدسه وتلقائه، وصان مشارد كلماتنا عن حروف العلَّة النَّاقصة لاهتدائه. والصَّلاة والسَّلام على سيد أنبيائه، وسند أصفيائه محمد المشتق من مصادر المحامد لتبليغ أكمل الأديان، وإعلائه المؤيد بصحيح الحجج، وسالم البراهين على ادعائه، وعلى أصحابه الذين كانوا لفيفاً مقروناً له في النُّصرة على أعدائه، والهداية على أحبائه. صلاة مضاعفة بتضاعف الكلم في أبوابه.

أساس البناء

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أساس

الحمد لله الذي خلق الإنسان علَّمه البيان، وجعل التصريف ذريعة لمعرفة الأوزان، ووسيلة لعلم الشرائع وتفسير القرآن، والصلاة والسلام على سيد الثقلين محمدٍ المؤيد بصحيح البرهان، وعلى آله وصحبه المتصفين بتضاعف الإحسان، الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر في كلِّ حينٍ وآنٍ.

تلخيص الأساس

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تلخيص

يا من تقدس ذاته عن اللفيف والمثال، وتنزهت صفاته عن النقصان والزوال، وكرَّم بعض عباده بتصحيح البال، وعمَّ لطفه إيانا بإعطاء المضاعف من النَّوال، وجعل أعنَّة اختيارنا مصروفة إلى ما به سلامة البال والحال، صلِّ على من أرشدنا إلى طريق به السَّلامة عن السَّلاسل والأغلال، وعلى آله وأصحابه الآمرين بالمعروف، والنَّاهين عن المنكر بصحة المقال، وأحبابه الكاملين المكملين بجوامع كلم النبي - عليه السلام - والملك المتعال.

فتح الغناء في شرح البناء

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتح الغناء

الحمد لله الذي هو فاتح الأبواب، وواضع الأساس والبناء، منزهاً ذاته السبحانية عن قبول الصرف والإعلال والإدغام والابتناء، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي جاءنا لتصريف الأفعال الغير الصحيحة، رؤفاً رحيماً بنا، وعلى آله وأصحابه الذين استحقوا اسماً وفعلاً لأنواع المدح والثناء.





الكفوي وبعد، فيقول أفقر الورى، وأضعف العبيد السيد محمد الكفوي ابن الحاج حميد: لقد كنت أمطت عن قريحتي القريحة، أغطية الغباوة الصريحة، وبسطت بطبيعة الجريحة ألوية الفطانة القريحة، بطلائع الاقتناء من فرائد العلوم، وذرائع الاجتناء من عدائد القروم، سودت بعض الصحائف والألواح، وكتبت شيئا من الصور والأشباح، بصدد شرح الرسالة الموسومة بالبناء - أعلى الله درجة مؤلفها في دار البقاء -.

أساس أما بعد: فيقول الفقير إلى الله العلي، "أحمد رشدي المفتي القره أغاجي"، عامله الله بلطفه الخفيّ والجليّ، لما كانت الرسالة الشهيرة بالبناء، مرغوبة متداولة عند العلماء، مع كونها مختصرة غاية الاختصار، وموجزة نهاية الوجازة، وكان أكثر من تصدى لشرحه لم يأت بشيءٍ نافعٍ لدى الإفادة والاستفادة.

تلخيص أما بعد: فيقول الفقير إلى الله الملك الأعلى علي بن عثمان أسكنهما الله تعالى في الفردوس الأعلى من جميع الجنان: لمَّا كان علم التصريف ركناً واحداً من أركان العلوم العربية الوسيلة إلى دخول الجنان، والذريعة والأسباب القوية إلى رضا الرَّحمن، وقد صنف فيه مطوّلات شافية، ومختصرات صافية، من جملتها المختصر الموسوم: (بالبناء والأساس) .الذي شرحه المؤلف أستاذنا ومولانا، ومن كلِّ وجه أولانا، وهو المحقق المدقق أحمد رشدي القره أغاجي - عامله الله بلطفه المنجي - وهذا الشرح جامع لجميع المسائل الصرفية من الباب إلى المحراب، ولا رطب ولا يابس من هذا الفن إلا في ذلك الكتاب. وقد سأل مني بعض الأذكياء المستفيدين منَّا، أن الخصه بعبارة سهلة مفيدة للمبتدئين بمنِّه تعالى منّاً لكون إحاطة مسائله عسيرة للطالبين، بل لبعض المعلمين الفاضلين، وأعرضت عن هذا الخطاب صدّاً، خوفاً من أن أكون للأستاذ معارضاً وندّاً،

فتح الغناء أما بعد: فقال العبيد الداعي والمدعو المفتي الأسبق في أدرنه الحاج محمد فوزي، جعله ربنا الفتاح سائراً على مراح الفلاح، وواصلاً إلى المقصود، صحيحاً سالماً عن كل علة، وقلة، وذلة، وأفعال ناقصة، بحرمة من به عزى: لما كانت الرسالة المشتهرة بالبناء شافية لعلل المبتدئين في علم الصرف، فشرحها بعض الفضلاء في غاية التطويل والإعجاز، وبعضهم في نهاية الإيجاز، والحال أن المبتدئين لم يذوقوا من مذاق الحقيقة والمجاز، ولم يطؤوا أقدامهم في ميدان النحو، والمنطق، فلم يرتقوا إلى مرتقى الامتياز،



الكفوي ولم يتيسر إعادة النَّظر فيه إلى هذا الآن، بل نسجت عليه عناكب النِّسيان في زوايا الهجران، وصار كأنَّ لم يكن شيئاً مذكوراً باللِّسان، فأردت أن أثبته في خلال السُّطور، بلا زيادة عليه ولا قصور، تخليصاً له عن التَّلف والضَّياع بظن أنَّه مما لا يخلو عن الانتفاع، نسأل الله أن يعفو عنا الخطايا والزَّلل ويهدينا إلى الحق، ويصيننا عن خلل.

أساس فسأل مني بعض من كان عندي من الأذكياء، أن أكتب له شرحاً يكشف أستارها عن أسرارها، ويوضح غوامضها وعويصات أفكارها، فشرعته راجياً عموم نفعه على طالبيه، بمنِ مَنْ مَنَّ على سائليه، وسميته "بأساس البناء" مصحوباً بنفائس الأدباء، ومشحوناً بعرائس أفكار العلماء، وإلى الله أتضرع أن يهديني سبيل الرشاد، ويجعله ذريعةً إلى نيل الدرجات يوم التناد، وهو الهادي إلى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل.

تلخيص ومع كوني في هذا التردد رأيت أستاذي في المنام في ليلة مباركة مع أني على وضوء أنام، وهو رحمه الله يريد التوضؤ بين الحيطان، وصببت الماء على يديه مع أنَّ عندي طالبان من الخلان، وقال رحمه الله: يا بني تفضل إلى مدرستي مع الإخوان، وذهبنا إليها ورأينا أنها روضة من رياض دار السلام، يسَّر الله لنا بشفاعة حبيبه والأساتذة الكرام، فأشار إلى هذا العمل فيها ببشارة ولطافة وحسن الكلام، ولما فهمت منه الإجازة، أجبت سؤالهم على وجه الوجازة، وأضفت إليه بعض الفوائد، وهي مع الأوائل كالفرائد، وسميته (تلخيص الأساس)، ونعوذ بالله من الجنة والناس، ثم المأمول من الناظرين أن يعذروني في سهوي ويصلحوا بحسن الإصلاح، يسر الله لنا ولهم النجاة والفلاح، ونسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله في كل حين، ويجعله ذخراً ليوم الدين، إنه ولي التوفيق، وهو حسبي وجاعل التوفيق خير رفيق.

فتح الغناء أردت أن أكتب لها شرحاً متوسطاً، بعبارات سهلة، لينتفع به المبتدؤون من الطلبة، فكتبت بعون الله تعالى هذا الشرح، في غاية الوضوح والسهولة، حتى كاد أن يقال لعباراته من فرط السهولة إن هي إلا تركية، والحال أنها منسوجة بالعربية، وما هو إلا بتوفيق رب البرية، فسميته باسم هو: {فتح الغناء في شرح البناء} فالمرجو والمسترحم من حضرات إخواننا أن يدعو إليَّ ويقولوا: "اللَّهم تقبل هذا من عبيدك مفتي أدرنه وأكرمه بسرعة ظهور منتظراته، من خزائن ألطافك، آمين يا ربنا.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكفوي **بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

أساس {**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**} **اعلم** أن المؤلفين قدموا في ابتداء تأليفهم التسمية على التحميد اقتداءً بأسلوب الكتاب المجيد، واقتفاءً بما نطقت به المقالة الأحمدية، على قائلها الصلاة الأحدية، لكن المصنف اقتصر على ما تضمنته التسمية من إظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقةً، روماً للاختصار[١] الذي هو المطلوب في أمثال هذه الرسالة، وامتثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز أن يستعان بالذكر والكتابة في التسمية وبالذكر فقط في التحميد ولا تنافي بين الامتثالين، بحمل "الباء" في الحديثين على "الاستعانة"، إذ لا شك أن المبتدئ في ابتداء المقصود يكون مستعيناً بهما في آنٍ واحدٍ،

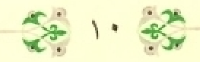
تلخيص قال المصنف: {**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**} اقتداءً بالكتاب المجيد وامتثالاً لحديث البسملة وجرياً على سنن السلف الصالحين، وحديث البسملة: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يبْدَأ أو لم يبْدَأ فِيهِ بِبِسْم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم فَهُوَ أَبتر "[٢] أي: قليل البركة، **فإن قلت**: لم ترك المصنف الامتثال بالحمدلة؟ **قلنا**: ههنا أمور ثلاثة أحدها الابتداء بالبسملة، وثانيها جمع البسملة والحمدلة، وثالثها تأخير الحمدلة عن البسملة إذا ذُكِرَا معاً، فالامتثال بالأول والثالث لازم وبالثاني غير لازم فليس ترك الحمدلة بعد البسملة كما فعله المصنف خرقاً للإجماع؛

فتح الغناء {**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**} **اعلم** أن البسملة والحمدلة والتصلية مما التزمه المصنفون والمؤلفون في أوائل كتبهم ورسائلهم، امتثالاً للأوامر الشريفة الصادرة عن الحضرة النبوية في حق لزوم الالتزام، **فإن قلت**: فلم اكتفى المصنف ههنا بالتزام الأولى دون الثانية والثالثة؟ **قلت**: فيه أجوبةٌ متعددةٌ من طرف الأفاضل المتعددين، ولكن الأنسب ما قال بعضهم: من أن الحمد حقيقةً عبارةٌ عن إظهار الكمال، وهو حاصلٌ في البسملة، والتصليةُ تابعةٌ للحمدلةِ، على ما يظهر بأدنى تأمل،

---

[١] روم: رام الشيء أي: طلبه.

[٢] أخرجه ابن أبي شيبة ١١٦/٩ {٢٦٦٧٤}، وأحمد في "مسنده" {٨٧١٢}، والنسائي في "الكبرى" {١٠٢٥٥}،{١٠٢٥٦}، وابن ماجه في "سننه" {١٨٩٤}.



أساس ثم "الباء" في "بسم الله"؛ للاستعانة عند البيضاوي، وللملابسة عند العلامة الزمخشري، فعليك بالامتثال بحكم القاضي؛ لأن الاستعانة وإن كانت مشعرةً للآلية لكن للآلية جهتين: التبعية، وتوقف نفس الفعل أو كماله عليه، والمقصود هو الثاني؛ لأن كل فعل ذي بال لا يكون معتداً به شرعاً ولا يكون واقعاً على السنة ما لم يصدر به، فالآلية[١] مشعرة بأن له زيادة مدخل في الفعل، ومشتملة على جعل الموجود لفوات ما يعتد به شرعاً بمنزلة المعدوم بخلاف كونها للملابسة فإنه وإن كان دالاً على ملابسة جميع أجزاء الفعل باسم الله لكنه لا يوجب التوقف والإشعار والاشتمال على أن باء الاستعانة تدل على الاستعانة باسمه تعالى في أجزاء الفعل وعدم دلالتها على تلك الملابسة في حيز المنع ثم إن الباء لكونه من الحروف الجارة الموضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء لا بد له من متعلق مذكور أو مقدر عام أن لم توجد قرينة خصوص أو خاص إن وجدت وههنا المقدر فعل خاص والقرينة ما يتحقق بعد التسمية،

تلخيص لأنه إنما انعقد الإجماع على ذكر الحمدلة بعد البسملة لا على ذكرهما معاً ويؤيد ما قلنا ما قاله بعض شراح البخاري بأن في صحة حديث التحميد مقالاً فلا يصلح للحجة وقد وقع كتب رسول الله عليه السلام إلى الملوك، وكتبه للقضايا مفتحة بالتبسمية دون التحميد، وقال الإمام النووي في "شرح المسلم": إن رسول الله عليه السلام كتب إلى هرقل بالتسمية فقط ولذا ذهب ابن الحاجب إلى أن لفظ الحمد إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق. ويمكن أن يجاب بأن الحمد حقيقة إظهار صفات الكمال وهو حاصل في التسمية أو بأن تركه هضماً لنفسه، وقيل: هو من قبيل الاكتفاء كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] والتقدير: تقيكم الحرَّ والبرد، فتأمل.

فتح الغناء فلذا ذهب مولانا ابن الحاجب وصاحب المراح حيث قال الأول بعد البسملة: "الكلمة لفظٌ" اهـ. والثاني: "قال المفتقر" اهـ. فكأن المصنف قال: ابتدئ تأليف كتاب البناء متبركاً بسم الله الرحمن الرحيم، وحامداً له تعالى ومصلياً على رسوله الكريم فاندفع به، أي: بتقدير متبركاً، ما قيل من أنه يلزم أن يكون اسم الله تعالى منزلاً في منزلة الآلة وهو يستلزم الاستذلال على ما بوحث عنه في المفصلات.

[١] أشار بذلك إلى أنه ليس آلة حقيقية، بل شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه، فاندفع ما قيل: إنه لا يصح جعل اسم الله آلة لقراءة الفاتحة عند من يجعل بسم الله جزأً من الفاتحة.



أساس وأصل "اسم" عند البصريين: "سِمْوٌ" بكسر السين وسكون الميم وضم الواو، وعند الكوفيين: "وَسْم" بفتح الواو وسكون السين. فإن قلتَ: إن المختار أيهما؟ قلتُ: قول البصريين. فإن قلتَ: فكيف صار "بسم الله" على قول البصريين؟ قلتُ: أعطيت ضمة الواو إلى ما قبله وهو الميم لكونه حرفاً صحيحاً سالماً فاجتمع الساكنان الواو والتنوين فلدفع ذلك الاجتماع، حذفت الواو، وجعل التنوين تابعاً لما قبله،

تلخيص وقال الأستاذ: وامتثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز أن يستعان بالذكر والكتابة في التسمية وبالذكر فقط في التحميد انتهى.

ثم إن الباء في بسم الله للملابسة، أي: الملاصقة، وللاتصال عند الزمخشري رحمه الله[١]، وللاستعانة عند البيضاوي، ولعلَّ هذا هو الحق. فإن قلت: هذا يشعر كون اسمه تعالى آلة فيخلّ بالتعظيم. قلنا: كونها للاستعانة بمعنى أن اسمه تعالى شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعاً والاعتداد به عليه لا بمعنى أنه آلة حقيقية حتى يخل بالتعظيم. قال السيد الشريف قدس سره في "حواشي الكشاف": إن كون اسم الله تعالى آلة ليس إلا باعتبار أنه يتوسل إليه ببركته، فقد رجع إلى معنى التبرك، وقد رجح الاستعانة بأنها تدل على أن الفعل بدون اسم الله تعالى كلا فعل، فهي أولى من هذه الحيثية من الحمل على التلبس، انتهى.

والباء متعلق بمقدر فعل خاص مؤخر أي: باسم الله... إلخ أُؤَلِّفُ أو أَقْرَأُ مثلاً فهي جملة فعلية على الأصح[٢]، و(الاسم) من الأسماء المحذوفة الأعجاز عند البصريين، لأنه يجمع على أسماء، ويجمع جمعه على (أسامي) كمساجد، وأصله: (سِمْو) بكسر الفاء وسكون العين كـ(حِمْل) وجمعه: (أَحْمَالٌ) فظهر أنه مشتق من (السِّمو) بمعنى: (الارتفاع) وناقص واوي وحذف آخره على غير القياس لمجرد التخفيف لكثرة استعماله، فَفُعِلَ به ما فُعِلَ، فكان ما كان.

فتح الغناء فقيل: بسم، فأتي بهمزة مكسورة في ابتدائه لتدل على الألوهية، فقيل: "اِسم"، ثم حذفت كسرة السين لئلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التحقيقية، فقيل: "اسم"، ثم جيء بأوله بباء جارة، لتدل على بقاء الله تعالى، فجرت آخره، فقيل "باسم"، ثم حذفت الهمزة عن الخط والتلفظ لكثرة استعمال البسملة في حالة الأكل والشرب والقيام والقعود، فمُدَّ خط الباء عوضاً عن الهمزة المحذوفة، فقيل: "بسم" ثم أضيف إلى لفظة الجلالة فسقط التنوين بسبب الإضافة فقيل: "بسم الله"؛ لأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة على الاتصال، فلا يمكن اجتماعهما في كلمةٍ واحدة

[١] كما في قولهم كتبت بالقلم فالقلم آلة للكتب.

[٢] قوله: "على الأصح" هذا قيد لمجموع الثلاثة بل الأربعة فتبصر.



أساس **الأول** أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص مع الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبتدئون باسم آلهتهم الباطلة فوجب على الموحد أن يقصد قطع شركة الأصنام فيكون قصر أفراد على اعتبار حال المخاطب المردود عليه. **والثاني** أن تقديمه أحسن وقوعاً لكونه اسم نصب عين المؤمن. **والثالث** أنه دخل في التعظيم؛ لأن في تقديم الاسم تعظيماً للمسمى. **والرابع** أنه أوفق للوجود؛ لأن اسمه تعالى في نفسه وإن كان مقدماً في الوجود على القراءة لكنه إذا أخذ بوصف كونه معمولاً يكون مؤخراً عنها؛ لأن وجود المعمول من حيث أنه معمول إنما يكون بعد وجود العامل فيكون التأخير موافقاً للوجود إلا أن التقديم أوفق لكونه بالقياس إلى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه، أو نقول في الأوفقية أن المسمى مقدم في الوجود الخارجي على جميع الأشياء كما هو المبرهن في إثبات الواجب وكذا في الوجود الذهني؛ لأن معرفته أول المعارف عند العباد المعتدِّ بهم ولذا قيل: "ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله" فالأوفق كون الاسم السابق في هذين الوجودين سابقاً على جميع الأشياء في الوجود الخطي واللفظي وإن كان هذان الوجودان مجازين وأيضاً يرجح كون المتعلق مؤخراً جعل الاسم آلة للقراءة عند من يجعل الباء للاستعانة، إذ الآلة مقدمة على الفعل لتوقفه عليها. لا يقال إن تقدير المتعلق مؤخراً ينافي ما في الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لأنَّا نقول: لا نسلم المنافاة فإن تقديم العامل فيه لكونه أول سورة نزلت، إلى قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١-٥] على ما صرح به في أول سورة المدثر روايةً عن الزهري وهو الأصح،

تلخيص **وعند الكوفيين**: أنه "مثال واوي" واشتقاقه من (السِّمَةِ) بمعنى: العلامة؛ لأنه كالعلامة المعرفة للمسمى، فأصله: (وسم) حذفت الواو وعوضت تاء التأنيث في آخره كما في: (زنة)، و(عدة) أصلها: (وَزَنَ) و(وَعَدَ) فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل زيدت همزة الوصل في أوله لصحة الابتداء، **وقيل**: عوض عنها والأول حق لأنها لو كانت عوضاً لما حذفت.

فتح الغناء فقيل: بسم، فأتي بهمزة مكسورة في ابتدائه لتدل على الألوهية، فقيل: "اِسم"، ثم حذفت كسرة السين لئلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التحقيقية، فقيل: "اسم"، ثم جيء بأوله بباء جارة، لتدل على بقاء الله تعالى، فجرت آخره، فقيل "باسم"، ثم حذفت الهمزة عن الخط والتلفظ لكثرة استعمال البسملة في حالة الأكل والشرب والقيام والقعود، فمُدَّ خط الباء عوضاً عن الهمزة المحذوفة، فقيل: "بسم" ثم أضيف إلى لفظة الجلالة فسقط التنوين بسبب الإضافة فقيل: "بسم الله"؛ لأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة على الاتصال، فلا يمكن اجتماعهما في كلمةٍ واحدةٍ.

أساس والاسم من الأسماء المحذوفة الإعجاز عند البصرية ودليلهم أنه يجمع على (أسماء) ويجمع جمعه على (أسامي)، قال في "القاموس": جمع اسم (أسماءٌ) وجمع الجمع (أسامي) كمصابيح وأصله عندهم: (سمو) بكسر الفاء وسكون العين مثل: (حمل) وجمع فعل بكسر الفاء (أفعال) كـ(أحمال) فظهر أنه مشتق من السمو بمعنى: الارتفاع وناقص واوي وحذف آخره ليس لعلة قياسية بل لمجرد التخفيف لكثرة الاستعمال فلذا دار الأعراب على آخر ما بقي واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء؛ لأن السين أسكنت بعد حذف الواو؛ ولأنها لما حذفت بقي حرفان الأول متحرك والثاني ساكن ولما أجرى الإعراب على الثاني وجب تسكين المتحرك ليحصل[١] الاعتدال. وتفصيله أنه لمَّا كثرَ استعماله أريد تخفيفه في الطرفين فعمدوا إلى الأخير فوجدوا واواً متعاقبة عليها الحركات الإعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها المتعاقبة إلى الميم ثم عمدوا إلى الأول فحذفوا حركة السين دون السين لئلا يلزم الإجحاف ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون وإنما جعلت الهمزة مكسورة؛ لأن الكسرة أصل في تحريك الساكن إذا حرك حرك بالكسر؛ ولأن حركة السين كسرة في الأصل مطلقاً، لأن[٢] من يضمها يجعل أصلها كسرة على ما حققه بعض المحققين. وعند الكوفيين أنه مثال واوي واشتقاقه من (السمة) بمعنى: العلامة؛ لأنه كالعلامة المعرفة للمسمى فأصله: (وسم) حذفت الواو وعوضت تاء التأنيث في آخره كما في (زنة) و(عدةٍ) أصلهما (وزن) و(وعد) فهو من الأسماء المحذوفة الأوائل زيدت همزة الوصل في أوله قيل: للابتداء[٣] كما مرَّ، وقيل: عوضاً عنها، والأول حق؛ لأنها لو كانت عوضاً لما حذفت، ثم الحق هنا مذهب البصريين؛

تلخيص وثمرة الخلاف بينهما وتفصيل المذهبين في الشرح، وإنما قال: (بسم الله) ولم يقل: (بالله) للفرق بين اليمين والتيمن، ولم يكتب الألف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضاً عنها. و(الله) علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية.

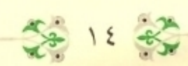
فتح الغناء ثم **اعلم** أنه يلزم لكل مبتدئ في فن أن يعلم أولاً **اسم ذلك الفن وتعريفه وموضوعه وغايته** لئلا يلزم ذهابه إلى طريق مجهول في ليلة ظلماء،

---

[١] إذ بدوران الحركات الإعرابية على آخر ما بقي يحصل الثقلة، وبتسكين الأول يحصل الخفة، فيكون الخفة الحاصلة في الأول معادلاً للثقلة الحاصلة من الثاني فيحصل الاعتدال.

[٢] أي: لأن من قال أنه (سمو) بضم السين يجعل أصل الضمة كسرة أي: يقرأ بالضمة بدل الكسرة فافهم.

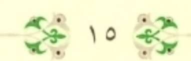
[٣] أي: لصحة الابتداء.



أساس لأن الأصل كون التعويض في غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضاً عن اللام موافق لهذا الأصل ويرد على مذهب الكوفيين بأن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وبأن حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وثمرة الخلاف بينهما أنه على كونه من (السمو) بمعنى: الرفعة يلزم أن يكون علوه أي: اسمه تعالى ثابتاً في الأزل لا بتأثير الخلق فيه، وإنه على تقدير كونه من (الوسم) يلزم أن لا يكون في أنزل بل يجعل الخلق له اسماً فاحفظه. وههنا كلام لا يتحمله المقام. و"الله" أصله (أله) فحذفت الهمزة على غير القياس فلذلك عوض عنها الألف واللام؛ لأن ما حذف قياساً في حكم المثبت فلا يعوض عنه شيء فلما كان حرف التعريف عوضاً عن الحرف الأصلي كان بمنزلته فلذلك يصح أن يقال: يا الله بالقطع، **وقيل**: أصله: (الإله) حذفت الهمزة مع حركتها على خلاف القياس للتخفيف وليكون الإدغام على القياس، فاجتمع حرفان من جنس واحد أوليهما ساكن وأدغمت الأولى في الثانية فيكون التزام الإدغام قياساً؛ لأن الساقط على غير القياس بمنزلة العدم بخلاف حذفها مع نقل حركتها إلى اللام قياساً إذ يكون التزام الإدغام حينئذٍ غير قياسي؛ لأن المحذوف القياسي كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان في كلمةٍ واحدةٍ من كل وجهٍ، وهذا عند العلامة الزمخشري وتبعه العلامة التفتازاني لكنه وإن كان مرادهما أن حرف التعريف ليس من الأصل إذ لا نزاع في كونها خارجة عن الأصل لكنه يوهم كلامهما كونه من الأصل فينافي التعويض عنها. **واعلم** أن العقول كما تحيرت في ذاته تعالى تحيرت في اللفظ الدال عليه، **فقيل**: إنه اسم عربي غير مشتق وإليه ذهب الخليل والزجاج، **وقيل**: إنه سرياني معرب، **وقيل**: إنه مشتق لكن لا نعرف المشتق منه ولم نكلف بمعرفته. **وقيل**: إنه صفة مشتقة صارت علماً بالغلبة وهو مختار البيضاوي حيث قال في "أنوار التنزيل":

تلخيص **واعلم** أنه كما تحيرت العقول في ذاته وصفاته فكذلك في اللفظ الدال عليه أنه اسم أو صفة، مشتق أو غير مشتق، علم أو غير علم، والأظهر أنه وصف في أصله لكنه لمّا غلب على الذات الواجب الوجود المعبود بالحق ولم يستعمل في غيره صار كالعلم له تعالى لا علمٌ؛ لأنه إنما وضع لشيء بملاحظة جميع مشخصاته وهي لا تتصور في حق الله تعالى.

فتح الغناء **فإن قلت**: فما اسم هذا الفن وما تعريفه وما موضوعه وما غايته؟ **قلت**: **أما اسمه** فهو: "فن الصرف"،



أساس والأظهر أنه وصف في أصله لكن لما غلب عليه بحيث لم يستعمل[1] في غيره صار كـ(العلم) مثل الثريا والصعق[2] أجرى مجراه في إجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة إليه انتهى.

واستدل عليه بدلائل ثلاثة حاصل الأول على ما ذكره المحقق السيالكوتي في "حاشيته" عليه أن ذاته تعالى في نفسه بلا اعتبار صفة حقيقية أو إضافية معه غير معقول للبشر فلا يمكن أن يصير مدلولاً عليه بلفظ؛ لأن الألفاظ إنما تدل على ما في الأذهان وذاته تعالى من حيث هو ذاته ليس كذلك فلا يكون موضوعاً لذاته تعالى سواء قلنا أن الواضع هو الله أو البشر لاستلزامه إمكان الدلالة عليه وخلاصته أنه لو كان لفظه موضوعاً لذاته المخصوصة لأمكن الدلالة به عليه لكن التالي باطل والمقدم مثله، أما الملازمة فلأن الوضع تخصيص اللفظ للمعنى بحيث متى أطلق فهم منه، وهذه الحيثية هو إمكان الدلالة به عليه، وأما بطلان اللازم؛ فلأن إمكان الدلالة عليه يتوقف على تعلقه لأن الألفاظ تدل على ما في الأذهان وذاته من حيث هو غير معقول.

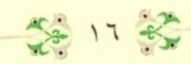
فإن قلت: إمكان الدلالة إنما يتوقف على إمكان التعقل لا على كونه معقولاً بالفعل. **قلت**: المراد بالإمكان الإمكان الوقوعي؛

تلخيص وأصله: (أَلَهَ) بمعنى معبود مطلقاً، أو متحير فيه، أو مسكون، أو مفروغ، أو ملتجأ إليه، فحذفت الهمزة على غير القياس وعوضت عنها الألف واللام فكان علماً معهما، أو كالعَلَم على ما عرفته آنفاً، وكان الألف واللام بمنزلة الحرف الأصلي فلذلك يصح أن يقال: (يا الله) بالقطع؛ كأنه لم يكن حرف تعريف، وإلا لما جاز اجتماعهما مع حرف النداء التي هي من آلات التعريف أيضاً. **وقيل**: أصله: (الْإِلَه)، **وقيل**: (لَاه)، بمعنى: الارتفاع.

فتح الغناء **وأما تعريفه فهو في اللغة**: بمعنى التغيير، ويجيء أيضاً بمعنى المنع،

[1] قوله بحيث لم يستعمل أشار بصيغة الجحد إلى أن غلبة لفظة الجلالة تقديرية كالثريا يعني كان مقتضى القياس أن يستعمل في غيره إلا أنه لم يستعمل.

[2] لأنهما وصفان في الأصل صارا علمين بالغلبة إلا أن الغلبة في الأول تقديرية، وفي الثاني تحقيقية، وفي "القاموس": الثريا تصغير ثروى لامرأة متمولة مؤنث ثروان كعطشان جعل اسم النجم بكثرة كواكبه مع ضيق المحل.



أساس لأنه الذي يستلزمه الوضع ويتفرع عليه ولا شك أنه متوقف على التعقل بالفعل فلا يمكن جعله مدلولاً عليه بلفظه وحاصل الدليل الثاني أنه لو لم يكن وصفاً في الأصل لكان علماً دالاً على مجرد ذاته المعينة فيلزم أن لا يفيد ظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، معنىً صحيحاً؛ لأن ظاهره أن يكون في السماوات متعلقاً بلفظة "الله" كما ذهب إليه أكثر المفسرين، وذا إنما يصح إذا كان فيه معنى الوصفية وحاصل الدليل الثالث أن ثبوت معنى الاشتقاق بين هذه اللفظة الجليلة وبين الوجوه التي ذكرها العلماء من أنه مشتق من (إِلَه) بمعنى: عبد أو من (أَلَه) إذا فزع أو من (وَلِه) إذا تحير مثلاً يدل[١] دلالة ظنية كافية في المباحث اللغوية على أنها مشتقة من أحدهما، فلا يكون علماً لذاته المخصوصة ابتداءً بل من الأعلام الغالبة ضرورة اختصاصه بذاته تعالى فهو في الأصل اسم أو وصف والأظهر هو الثاني وهو مدعى البيضاوي، ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها أنه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفاً دالاً على الجمال ليعلم أنه ذو الجلال والإكرام سبقت رحمته غضبه فقال: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فيكون من باب الاحتراس وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ويسمى هذا تكميلاً إطنابياً على ما تقرر في "علم المعاني" فلا يرد ما قيل من أن لفظة الجلالة إذا كانت اسماً للذات المستجمع لسائر الصفات فالفائدة ذكرهما بعدها هذا[٢] وهما اسمان بنيا لإفادة المبالغة لا يقال هذا ينافي كونهما صفتان؛ لأنا نقول لا نسلم المنافاة كيف وأن المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف فلا ينافي الصفة.

تلخيص ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتُوهِم منها أنه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفين دالين على الجمال ليعلم أنه ذو الجلال والإكرام سبقت رحمته على غضبه، فقال: (الرحمن الرحيم).

فتح الغناء **وأما تعريفه اصطلاحاً** فهو: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلا بها،

---

[١] قوله: يدل خبر ان.

[٢] أي: خذ هذا. قوله: "هذا" أي: كونهما اسمين.



أساس فإن قيل: فالظاهر أن يقال هما صفتان كما اشتهرت. قلت: لم يقل هكذا تنبيهاً على كونهما من نوع واحد ليس بمتفق عليه عند أهل العربية فإن الرحمن صفة مشبهة، والرحيم اسم فاعل بنى للمبالغة عند الزجاج وسيبويه فصيغته عندهما صيغة مبالغة لا صفة مشبهة وعند الجمهور هما صفتان مشبهتان مفيدتان للمبالغة لا بصيغتهما. فإن قيل: إذا كان الرحمن صفة مشبهة، والرحيم كذلك عند الزجاج وسيبويه والرحمن الرحيم كذلك عند الجمهور فكيف تفيد المبالغة؟ قلنا: إفادة الصفة المشبهة للمبالغة لدلالتها على الثبوت والاستمرار على ما ذكر في "الإتقان" من أن المبالغة ضربان مبالغة بالوصف بأن يخرج إلى حد الاستحالة منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ومبالغة بالصيغة كـ(الرحيم) فقول أكثر الشارحين وهما صفتان مشبهتان ليس بصحيح على إطلاقه. واعترض بأنه كيف يتصور المبالغة في حقه تعالى والمبالغة عبارة عن إثباتك للشيء بأكثر من ما له في نفسه، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها وإن المبالغة إنما تتصور في صفة تقبل الزيادة والنقصان وصفاته تعالى ليست كذلك، مثلاً إن قديراً في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة على معنى قادر وهو محال إذ الإيجاد صفة لا يمكن فيها التفاضل باعتبار كل فرد فرد. وأجيب: بأن صيغ المبالغة في صفاته تعالى مجاز يكون الكثرة والزيادة بالنسبة إلى فهم العقلاء ومأمولهم يعني أن رحمته تعالى مثلاً فوق ما يخطر ببال كل عاقل ورجاء كل راجٍ ويمكن أن يكون وجه المجاز بأنه ليس معنى المبالغة في صفاته تعالى ما هو بحسب زيادة الفعل بل ما هو بحسب تعدد المفعولات، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة ويمكن أن يجاب بكون الزيادة إضافياً على ما قاله الفاضل العصام في قول البيضاوي لمن تاب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]، وقيد لمن تاب راجع إلى المبالغة في غفور انتهى.

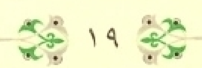
تلخيص فإن قلت: إذا كانت لفظة الجلالة اسماً للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الشاملة للجلال والجمال فما فائدة ذكرهما بعدها. قلت: هذا تصريح بما علم ضمناً أو من باب الاحتراس؛ وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ويسمى هذا تكميلاً إطنابياً على ما تقرر في "علم المعاني"،

فتح الغناء وعرفه مولانا ابن الحاجب في "الشافية" بقوله: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب،

أساس **واعترض** أن الصفة المشبهة لا تجيء إلا من فعل لازم و(رَحِمَ) بكسر العين متعدٍ فكيف يشتق اللازم من المتعدي؟ **وأجيب**: بأنه إنما كان بعد جعله لازماً بمنزلة الأفعال الغريزية أو بنقله إلى (رَحُمَ) بضم العين من باب (حَسُنَ) وهذا معنى قولهم بعد جعله لازماً ابتداء أو بعد النقل وهذا مطرد في باب المدح والذم صرح به في "المفتاح" و"الفائق". **فإن قيل**: قد فسر الرحمة في تفسير البيضاوي بالرقة والانعطاف فهذا يدل على أنه فعل لازم فلا حاجة إلى النقل. نعم (الرحمة) بمعنى: (الإحسان) متعدٍّ لكنه معنى مجازي لها. **قلت**: لم يستعمل الرحمة إلا متعدياً فمعناها رقة القلب لأحد لا رقة القلب مطلقاً، وإنما ترك مفعوله لعدم تعلق الغرض به. **فإن قيل**: إذا كان معناها رقة القلب فما المراد من القلب؟ **قلت**: المراد منه الروح مجازاً مرسلاً بعلاقة الحالية والمحلية على ما جرت العادة الإلهية بذكر القلب في الكلام المجيد وإرادة الروح لما بينهما من التعلق الخاص. **فإن قلت**: ما معنى (رقة الروح) **قلت**: عبارة عن تأثره عن حال الغير والمراد به الميل النفساني أعني الشفقة لا الميل الجسماني لأن ذلك ليس معنى الرحمة وإن كان مسبباً عنه ومدلولاً لبعض ما يلاقي الرحمة في الاشتقاق أعني الرحم قلت فعلى هذا يكون إطلاق الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقي مستحيلاً على الله تعالى لكون معناه الكيفية المزاجية المستتبعة للتأثر والأفعال قلت لا ثم الاستحالة كيف وقد بينوا ضابطة كلية في إطلاق الألفاظ التي لا يمكن اتصافه تعالى بها كالاستهزاء والمكر والغضب والتعجب والخداع والحياء والرحمة ونحو ذلك.

تلخيص والمشهور أنهما صفتان مشبهتان مشتقتان من رحم بالكسر بعد النقل إلى رحم بالضم، لأن الصفة المشبهة لا تبنى إلا من اللازم، لكن في التحقيق أنهما اسمان بنيا لإفادة المبالغة معناهما واحد، وهو ذو الرحمة وهي **في اللغة**: رقة القلب، والانعطاف المقتضي للتفضل والإحسان. وأسماء الله تعالى وأوصافه إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي الأفعال دون المبادئ التي هي انفعالات فتدبر.

فتح الغناء **وأما موضوعه**: أعني ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية، فهو الكلمة العربية،



أساس وحاصله أن لهذه الأحوال آثاراً تصدر عنها في النهاية مثلاً الغضب أثره إيصال الضرر إلى المغضوب عليه، والحياء أثره الامتناع عن ارتكاب القبيح، والرحمة أثره الإحسان إلى المرحوم إلى غير ذلك، وأسماؤه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات أي: باعتبار هذه الآثار التي لا يمتنع إطلاقها عليه تعالى إما على طريقة المجاز المرسل يذكر لفظ السبب وإرادة المسبب وإما على طريقة الاستعارة التمثيلية بأن شبه حاله تعالى بالقياس إلى المرحومين في إيصال الخير إليهم بحال الملك إذا عطف على رعيته ورق لهم فأصابهم معروفه وإنعامه فاستعمل الكلام الموضوع للّهيئة الثانية في الأولى من غير أن يتمحل في شيء من مفرداته إلا أنه قد يكتفي في الاستعارة التمثيلية من ألفاظ المشبه به على ما هو العمدة فيها كما قوله تعالى، أولئك على هدى من ربهم، فظهر من هذا أن أسماءه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادي التي لا يصح اتصافه تعالى بها سواء كانت انفعالات كالرحمة والحياء والغضب أولاً كالاستهزاء والمكر والخداع هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام.

تلخيص و(الرحمن) أبلغ من (الرحيم) لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، ولذا يقال: (يا رحمن الدنيا) لأنه يعم المؤمن والكافر، و(رحيم الآخرة) لأنه يختص بالمؤمن من قبيل: (يا رحمن الدنيا والآخرة) و(رحيم الدنيا) وقدم الرحمن على الرحيم لتقدم رحمة الدنيا، ولأنه كالعلم من حيث أنه لا يوصف به غيره تعالى إذا كان معرفاً باللام كما لا يطلق لفظة الله على غيره.

فتح الغناء وأما غايته: أعني الغرض من تحصيله، فهو أن يعلم الكلمات القياسية، وإعلالها، وإدغامها، ويفهم معانيها، لئلا يقع في الخطأ، فافهم واضبط يا ولدي.

[أبواب التصريف]

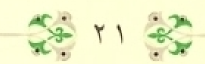
اعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ

الكفوي قال المصنف الفريد بعد التسمية والتحميد امتثالاً بالحديث الشريف: {**اعْلَمْ أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ**} بخطاب عام لكلٍ من يأتي منه العلم على سبيل البدل مجازاً،

أساس {**اِعْلَمْ**} أمر حاضر من تعلم، مبني على السكون عند البصرية، ومعرب مجزوم بلام مقدرة عند الكوفية، ثم من دأب المصنفين أن يذكروا كلمة "اعلم"؛ اعتناء بشأن الكلام الذي يُذكَرُ بعده، وإيقاظاً لغفلة السامع وتحديداً للبصيرة، وهو: **إما مستعمل في معناه الحقيقي**، وهو: الخطاب لمعين، كما قاله الخطيب، **وأصل الخطاب** أن يكون لمعين، واحداً كان أو كثيراً؛ لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين، مع أن الخطاب توجيه الكلام إلى حاضر، فيكون معيناً. **وإما غير مستعمل في معناه الحقيقي**، فيكون مجازاً مرسلاً، فيستعمل لغير معين، كما قال الخطيب، وقد يترك غيره ليعم كل مخاطب على سبيل البدل نحو: "ولو ترى"،

تلخيص ثم قال" {**اعْلَمْ**} بخطاب عام لمن يستفيد فيتناول الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث، وإن كان أصل الخطاب لمعين لكونه قسماً من المعارف، ويحتمل أن يكون خاصاً بمخاطب معين وعلى التقديرين يكون "مجازاً مرسلاً" من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، أو ذكر المقيد وإرادة المطلق. وفي الأول من قبيل إطلاق الحاضر على الغائب بعلاقة "التَّضاد" ويحتمل أن يكون (استعارة مصرَّحة) بتشبيه الغائب بالحاضر وذكر المشبه به وإرادة المشبه، هكذا أفاده بعض الأفاضل وما قيل أنه خطاب لنفسه بطريق التجريد كائن المصنف جرد عن نفسه شخصاً فخاطبه فلا يناسب المقام، لأن المقام مقام الإفادة، والمفيد والمستفيد لا يكون كلاهما شخصاً واحداً.

فتح الغناء قال المصنف رحمه الله تعالى: {**اعْلَمْ**} أي: فاعلم، وإنَّما صدَّرَ كتابه به تنبيهاً على أن ما يذكر بعده من القواعد مليئة بالفوائد حقيقة أن يعلم ويحفظ بشرط أن لا يجهل ولا يذهل أبداً وهو أمر حاضر من (عَلِمَ يَعْلَمُ) اهـ. واشتقاقه من تعلم أعني من المضارع المفرد المذكر المخاطب. **فإن قلت**: لم لم يقل افهم؟ **قلت**: جوابه سقط بقولنا آنفاً وإنما صدر كتابه به اهـ. ولكن يمكن أن يجاب عنه بجواب آخر وهو أن يقال لأن طلب الفهم من المخاطب إنما يكون بعد التعليم له فإنك تعلمه أولاً ثم تطلب منه الفهم ثانياً. **فإن قلت**: لم لم يقل اعرف؟ **قلت**: طلب المعرفة من المخاطب طلب الإدراك الجزئي منه وهو لا يفيد للطالب فائدة كلية، والحال أن المفيد له هو الإدراك الكلي، يعني لو قال المصنف "اعرف" لكان المعنى: اعلم بعضاً من قواعد علم الصرف دون بعض آخر منها وهو لا ينفعه.

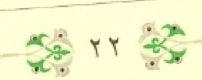


الكفوي أو لكلٍّ من يطلب معرفة أبواب التَّصريف كذلك، أو هو خطاب لنفسه، بطريق التَّجريد كأنَّه جرَّد عن نفسه شخصاً فخاطبه. وإنَّما صدر الكتاب به تنبيهاً على أن ما يذكر فيه مما يُعْتَنَى بشأنه، ويهتم لتحصيله، وذلك لأنَّ العاقل لا يأمر بعلم شيءٍ غير معتنى بشأنه، وإن كان قد يخبر عنه، ففي الأمر به تنبيه على ذلك، ولذلك كان عادة القوم تصدير الكلام المهتم به.

أساس والمجاز المرسل هنا بتجريد المعين عن الخطاب فيستعمل الأمر في نفس الخطاب فقط بعلاقة التقييد والإطلاق والكلية والجزئية، ويجوز أن يكون استعارة، فتكون العلاقة مشابهة، وما قاله الفاضل الكفوي، وهو خطاب لنفسه بطريق التجريد، كأنه جرد عن نفسه شخصاً فخاطبه، فليس بوجهٍ وجيه، لأن المقام مقام الإغراء والتحثيث للمتعلمين، على أن قوله: "وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ" يشهد بعدم صحة ذلك التوجيه وإن هذا إلا موجب للتنافي بين كلاميه.

تلخيص وبعبارة أوضح: لا يكون شخص واحد متكلماً ومخاطباً؛ لأن خطاب الشخص لنفسه من علامة الجنون على ما بين في محله مع أن هذا القائل اعترف كون المقام مقام الإفادة، والحث للمتعلمين الطالبين فاستبان من هذا التحقيق أن المفرد أولى من أن يقال: (اعلموا) على صيغة الجمع لعدم شموله ما دون الثلاث على الأصح، بخلاف (اعلم) فإنه يشمل الكل على ما عرفته،

فتح الغناء فإن قلت: لم لم يقل "اقرأ" أو "اتل"؟ قلت: لأن القراءة والتلاوة إنما يتعلقان باللفظ دون المعنى والحال أن المطلوب أن يعلم المعنى الحاصل من اللفظ كما لا يخفى على الفطن المنصف. فإن قلت: أنت قلت آنفاً أن كلمة "اعلم" مشتق من "تعلم" فكيف ذلك؟ قلت: إن "اعلم" مشتق من "تعلم" كما قلته آنفاً أعني أن أصل اعلم تعلم فقصدنا أن نأخذ بناء أمر حاضر مفرد مذكر معلوم من بناء فعل مضارع مفرد مذكر مخاطب فلزم علينا رعاية قاعدة ذلك الأخذ وهي أن يحذف حرف المضارعة من أوله فحذفناه فنظرنا إلى ما بعده فوجدناه ساكناً فتعذر النطق بالساكن فأتينا في أوله بهمزة مكسورة تبعاً لعين فعله عوضاً عن حرف المضارعة ليمكن الابتداء فصار "اعلم" فوقفنا على آخره ليكون علامة للأمر فسقط حركة الإعراب عند الوقف فصار "اعلم"، ولكن هنا شيء يلزم علمه وهو أن آخر كل أمر حاضر مبني على السكون عند البصريين ومعرب مجزوم بلا مقدرة عند الكوفيين فكذلك في "اعلم"، ولمَّا طلب المصنف حصول العلم في ذهن المخاطب بقوله: "اعلم" لزم أن يبين ما يتعلق به ذلك العلم؛ لأنه يلزم لكل علم قائم بعالم من معلوم كما في قولك علمت المسألة فإن العلم فيه قائم بك حيث نسبته إلى نفسك وتعلق إلى المسألة فقال:



الكفوي **وفائدة هذا التنبيه** حث الطالب على التَّعلم والحفظ والضبط.

أساس **{أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيفِ}** "أَنَّ" بفتح الهمزة وتشديد النون، حرف من الحروف المشبهة بالفعل، وهي: تدخل على المبتدأ والخبر، فيسمى المبتدأ اسماً لها، وخبرهُ خبراً لها، و(جملة اسمه وخبره جملة اسمية لا محل لها صلة لأن وهي في تأويل المفرد منصوبة محلاً مفعول به قائمة مقام المفعولين لا علم عند سيبويه[١] هذا هو التحقيق، فما قاله الشريف المحقق في "شرح الزنجاني" من أن مع اسمها وخبرها سادة مسد المفعولين لـ"اعلم" محمول على المسامحة؛ لأن المحققين جعلوا كلمة أن موصولاً حرفياً والجملة الواقعة بعدها صلة لا محل لها فعلى هذا كيف تكون الجملة التي لا محل لها مفعولاً به على ما حققه ابن هشام في "المغني". (الأبواب) جمع (باب) أصله: بوب قلبت الواو ألفاً وجمعه أبواب ويقال في جمعه: (أَبْوِبَةٍ) جمع قلة على وزن (أَفْعِلَةٍ) وتصغيره بويب[٢] والمراد النوع، والتصريف: علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمحل الوصفية وبيانه **أن العلم ثلاثة أقسام**: قسم يجب استعماله مع اللام أو الإضافة. وقسم يجوز استعماله مع اللام. وقسم يمتنع استعماله معها.

القسم الأول: علم اتفاقي، وهو ما كان في الأصل اسم جنس خص لفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علماً غالباً أيضاً، وتلك الغلبة إما تحقيقية كَالصعق بخويلد وهو خالد اسم أب خديجة رضي الله تعالى عنها سمّي به لأنه أصابته "صاعقة" وإنما كانت الغلبة فيه تحقيقية؛ لأنه ثبت جنسيته لفظاً ويعرف منه المعنى الشامل للمسمَّى المعين وإخوته، وإما تقديرية وهو ثلاثة أنحاء:

تلخيص ولذا قال: اعلم **{أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيْفِ}** أنَّ بالفتح والتشديد من الحروف المصدرية التي هي إنَّ و أنَّ وما اسمها أبواب، وخبرها قوله: "خمسة وثلاثون".

فتح الغناء **{أَنَّ أَبْوَابَ التَّصْرِيْفِ}** قوله: أبواب جمع "باب" وهو اسم ما يدخل منه إلى الدار كمدخل الدار والبيت، ويعبر عنه في التركي بـ"قاپو" وفي الفارسي بـ"در" وعرفه بعضهم بقوله: ما يتوصل به إلى المقصود،

---

[١] وعند الأخفش مفعوله الأول ومفعوله الثاني محذوف.

[٢] وفي ذكر جمعه وتصغيره دلالة على أنه واوي إذ القاعدة متى لم يعرف أصل الكلمة أهو واوي أو يائي ينظر إلى أربعة أشياء فيعرف بأحدها والباب منه في اللغة اسم لمدخل وفي الاصطلاح ما يتوصل إلى المقصود.

الكفوي والتَّصريف في اللغة: التغيير،

أساس الأول ما لا يتصور له معنى جنسي ولم يثبت جنسية لفظه كـ(الدبران[1] الخمسة) هن كواكب في برج الثور ويقال لها سنام الثور، وكذا (العيوق) لكوكب مضيء مائل إلى الحمرة يذهب خلف الثريا ولا يتجاوزه لمن لا يعرف معنى (الدبور) و(العيوق). والثاني ما يتصور له معنى جنسي ولكن لم يثبت كالأربعاء فإنه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ يعني لا يقال له الرابع. والثالث ما يتصور ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كـ(المشتري) لكوكب مخصوص فإنَّا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه، وأما ما يكون بالإضافة من العلم الاتفاقي فكابن عباس وابن الزبير.

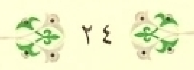
والقسم الثاني: وهو ما يجوز استعماله مع اللام ولم يكن علماً غالباً فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر أو لا يكون منقولاً منهما، والأول وهو المنقول من أحدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر، يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لأنها لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد جزئيها بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العملية وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك لمحل الوصفية الأصلية ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه إن كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم ولو سمي بها فكأنك أخرجت عن العلمية وأطلقتها على المسمين بها أوصافاً والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطرداً ألا ترى أنك لا تقول في (محمد) و(علي) المحمد والعلي، بل يجوز دخول اللام في أكثرها.

تلخيص فإن قلت: كيف يؤول الخبر بالمصدر هنا مع أن التأويلات المشهورة لا تجري هنا؟ قلت: يقدر الكون ويضاف إلى اسمها، والخبر يكون خبراً للكون المقدر وذلك الكون يكون مفعولاً لـ(اعلم) قائماً مقام المفعولين على ما قاله الفاضل الجامي[2] قدس الله سره السامي.

فتح الغناء قيل: أصله: (بَوَبَ) بفتحات ثلاث قلبت الواو ألفاً وجمعه (أبواب) كما في المتن، واسم تصغيره (بويب) لكن المراد به ههنا "النوع" كما في قوله عليه السلام: "من خرج ليطلب باباً من العلم" أي: نوعاً،

[1] الدبران بفتحتين والعَيُّوق بفتح العين وتشديد الياء المضمومة هما اسمان لمنازل القمر.

[2] حيث قال في "بحث الحروف المصدرية": فإن تعذر التأويل بالمصدر قدرت الكون نحو: أعجبني أن هذا زيد أي: كونه زيداً انتهى. وقد عرفت أنه متعذر هنا فيقدر الكون لما قلنا ولا تكونن من المنكرين.



الكفوي **وفي الاصطلاح يجيء لمعنيين: الأول**: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة،

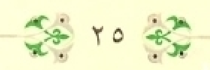
أساس **والثاني** وهو ما ليس منقولاً من أحدهما فإن كان في الأصل المنقول عنه معنى المدح والذم فالأولى جوازها فإن كان في الأصل المنقول عنه معنى المدح والذم فالأولى جوازها لمحل الأصل نحو: الأسد في المسمى بأسد، والكلب في المسمى بكلب، قالوا: بنوا الليث في بني ليث بن بكر منات وإن لم يكن في الأصل المنقول عنه ذلك لم تدخله اللام وهو: **القسم الثالث** الذي يمتنع استعماله مع اللام إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي فهو إما أن تضيف العلم نحو: "زيدنا خيرٌ من زيدكم"، أو تجعله معرفاً باللام كما في قول الشاعر: **رَأَيْتُ الْوَلِيْدَ بن الْيَزِيْدِ مُبَاركاً**. وإن كان في الأصل فعلاً وليسا بمطردين قياسيين إذا عرفت هذا فالتصريف من القسم الثاني؛ لأنه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة وعروضها لمحل الوصفية وبالجملة أن العلم قسمان: **الأول**: اتفاقي وهو الذي يصير علماً لا بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الإضافة أو اللام لشيء بعينه **والثاني**: علم قصدي وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته والمراد من المشخصات أمارات الشخص لا موجباته؛ لأن التشخيص حالة يتبعه أو يقارنه فالأعراض والصفات كالشكل[1] والكرة والكم أمارات يعرف بها الشخص على ما حقق في محله فتبدل المشخصات لا يوجب تبدل الشخص وإنما قالوا مع جميع مشخصاته دون تشخصه؛ لأنه إنما يتم على القول بكون التشخيص زائداً على الماهية ووجودياً، وأما إذا كان نفسه أو أمراً عدمياً فلا توجد المقارنة في الأول ويلزم انعدام التشخيص في الثاني على ما حققه بعض المحققين،

تلخيص فالمعنى هنا: "اعلم كون أبواب التصريف خمسة وثلاثين" و(الأبواب) جمع (باب) أصله: بوب قلبت الواو ألفاً ويجيء جمعه على (أَبْوِبَةٍ) أيضاً، كـ(أَفْعِلَةٍ) وتصغيره: بويب والمراد من الباب: النَّوع.

فتح الغناء قوله: (التصريف) وإن كان مصدراً من (صرف يصرف) من باب (التفعيل) كما ستعلمه إن شاء الله تعالى في نوبة بيان باب (التفعيل) لكنه هنا بمعنى "علم الصرف" أي: فنه، وإنما سمّي به بمناسبة أنه يبحث فيه عن تغيير الأفعال وتحويلها إلى أمثلة مختلفة باشتقاقها من أصل واحد مع سرد أمثلتها كما سيأتي، فعلم أن **التصريف في اللغة**: التغيير،

---

[1] **الشكل**: هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب إحاطة حد واحد أو حدود بالمقدار. **الكرة**: جسم يحيط به سطح واحد في وسطه نقطة بحيث يكون جميع الخطوط الخارجة منها إليه سواء. **الكم**: هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته وهو على قسمين؛ لأنه إما أن ينقسم إلى أجزاء لا تشترك في حد واحد، أو ينقسم إلى أجزاء تشترك، والأول هو المنفصل وهو العدد كالعشرين والثلاثين، والثاني هو المتصل وهو إما قار الذات وهو المقدار المنقسم إلى الخط والسطح والجسم التعليمي أو غير قار الذات وهو الزمان.



الكفوي **والثاني**: اسم لفن الصرف وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، **فالمراد به ها هنا** أحد المعنيين الاصطلاحيين

أساس فالتصريف على هذا من الأعلام القصدية؛ لأنه في أصل الوضع مصدر جعل علماً لهذا الفن وهو علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب لما بينها من المناسبة وهي أن التصريف التغيير، وهذا العلم تغييرات الكلمة فعلى هذا يكون معنى قوله: "أن أبواب التصريف" أن أنواع الكلمات المبنية في علم التصريف، ويحتمل أن يكون المراد من التصريف معناه الاصطلاحي الآخر[١] وهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصل إلا بها، أي لا تحصل تلك المعاني إلا بتلك الأمثلة المختلفة، ويحتمل أن يكون المراد معناه الأصلي المنقول عنه وهو المصدر فعلى هذا يكون المعنى أن أنواع الكلمات المتصرفة، على أن يكون التصريف مجازاً من قبيل ذكر المصدر وإرادة اسم الفاعل بعلاقة الحالية والمحلية عند بعض المحققين؛ لأن المصدر لكونه عبارة عن الحدث حال واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث محل أو الكلية والجزئية عند بعضهم؛ لأن المصدر لكونه عبارة عن الحدث فقد جزء، واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث معاً باعتبار تعلق النسبة من جانب الذات إلى الحدث كل أو الشرطية والمشروطية عند بعضهم؛ لأن اسم المشتق مشروط لكونه عبارة عن ذات وتقييد بحدث، والحدث خارج كما يقال التقييد داخل والقيد خارج فيكون المشتق مشروطاً والحدث شرطاً والأول أصح على ما ذكره الأستاذ[٢] روح الله تعالى روحه؛ لأن ذكر الجزء وإرادة الكل يكون في الأعيان الموجودة كذكر الرقبة وإرادة شخصٍ واحدٍ وههنا ليس كذلك.

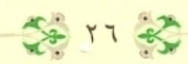
تلخيص والتصريف علم لهذا الفن ولامه مزيد للُمَحِ الوصفية أي للإشارة إلى أنه وصف في الأصل لأنه منقول من المصدر، ولامه عارضة غير لازمة، لأن العلم إذا نقل عن الوصف إلى المصدر يجوز دخول اللام وعدم دخوله وليس دخوله مطرداً ألا ترى أنك لا تقول في (محمد) و(علي) المحمد والعلي، وهذا أحد الأقسام الثلاثة للعلم،

فتح الغناء وفي **الاصطلاح** تحويل الأصل الواحد. اهـ

---

[١] أشار بقوله معناه الاصطلاحي الآخر، إلى أن للتصريف معنيين اصطلاحيين لأهل هذا الفن أحدهما اسم هذا الفن والثاني تحويل الأصل الواحد اهـ.

[٢] محمد أمين الاسلامبولي.



الكفوي **فعلى الأول** يكون المعنى أن أنواع الكلمات المتصرفة،

أساس **فإن قيل**: إذا كان المعنى الكلمات المتصرفة فالمراد منها؟ **قلت**: المنحولة من الأصل الواحد فهو المصدر على المذهب المنصور إلى تسعة أشياء الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان والآلة[1] بطريق الاشتقاق ووجه الحصر على التسعة، هو أن المشتق لا يخلو إما أن يكون اسماً أو فعلاً، فإن كان الأول فلا يخلو إما أن يكون إنشائياً أو إخبارياً، فإن كان إخبارياً فلا يخلو من أن يوجد في أوله إحدى الزوائد الأربع أو لا، والثاني هو الماضي والأول المضارع، وإن كان إنشائياً فلا يخلو إما أن يدل على طلب الفعل أو على تركه، الأول الأمر، والثاني النهي، هذا إذا كان المشتق فعلاً، وأما إذا كان اسماً فلا يخلو إما إن يدل على صدور الفعل من الشيء أو على وقوعه عليه بلا واسطة شيء أو على وقوعه بواسطة شيء أو على وقوعه فيه، والأول اسم الفاعل، والثاني اسم المفعول، والثالث اسم الآلة، والرابع اسم الزمان والمكان، ونقض الحصر بالنفي والجحد. **وأجيب**: بأن النفي يشبه النهي صورة، والجحد يشبه معنى.

تلخيص وثانيهما ما يمتنع استعماله مع اللام إذا لم يقع[2] اشتراك اتفاقي، وهو ما لم يكن في الأصل المنقول عنه لمعنى المدح أو الذم، كـ(زيد) و(عمرو)، وثالثها ما يسمى علماً اتفاقياً وهو ما كان في الأصل اسم جنس خص بفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص يعني كونه علماً ليس بوضع واضع، بل بكثرة الاستعمال مع الإضافة أو اللام في شيء بعينه، ويسمى هذا القسم علماً غالبياً أيضاً، فعلم أن هذا القسم على نوعين: **النوع الأول** ما استعمل باللام كـ(الصَّعق) لشخص أصابه صاعقة، و(العيوق) لكوكب مضيء مائل إلى الحمرة يذهب خلف الثريا ولا يتقدمه. **والنوع الثاني** كـ(ابن العباس) و(ابن الزبير) إذا عرفت هذا فاعلم أن "التصريف" ليس من "العلم الاتفاقي" بل من "العلم القصدي" الذي يجوز دخول اللام فيه كـ(الحسن) و(الحسين) وغيرهما لأنك قد عرفت أنه في الأصل مصدر نقل عنه وجعل علماً لهذا الفن،

فتح الغناء كما سبق بيانه عند تعريف الصرف فهما في الثلاثي أي: الصرف، وفي المزيد فيه، أي: التصريف بمعنى واحد فهذا التسمية تسمية الفن باسم ما يبحث فيه كما في الحساب، أي: علمه.

[1] احتراز عن الأفعال التي لا تشتق مثل نعم وبئس وعسى.

[2] وأما إذا وقع اشتراك اتفاقي يجوز دخول اللام وعدمه والإضافة فتأمل فيه وفي مثاله ولا تغتر بعدم مطابقتها.



الكفوي **وعلى الثاني** أن أنواع الكلمات المبنية في علم الصرف

أساس **ثم اعلم** أن الفعل باعتبار مفهومه مشتمل على نوعين أحدهما أصلي وهو ما تجرد ماضيه عن الزيادة، وثانيهما ذو زيادة[1] وهو ما اشتمل ماضيه على الزيادة، فالأصلي على ضربين أحدهما ثلاثي وهو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف وهو ستة أبواب، وما زيد عليه اثنى عشر باباً، وثانيهما رباعي وهو ما كان على أربعة أحرف كلها أصول وهو باب دحرج فقط، والملحق له ستة أبواب وما زيد على الرباعي ثلاثة أبواب، والملحق لتدحرج خمسة أبواب والملحق لاحرنجم اثنان فالمجموع.

تلخيص وهو علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب لما بينها من المناسبة، لأن التصريف في الأصل التغيير، وفي هذا العلم تغييرات الكلمات وقد عَرَّفَهُ بعضهم كالزنجاني: بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها. والحمل على معناه الأصلي المنقول عنه بعيد، وخلاف الظاهر. فحاصل المعنى أن أنواع الكلمات المبينة في علم التصريف

فتح الغناء وأصله: أي التصريف (تصررف) بدلنا الراء الثانية ياء لتعذر الإدغام وكراهة المثلين وأتينا في أوله بلام التعريف فصار التصريف.

[1] والأظهر أن يبين أقسام الأصلي وأقسام الذو زيادة على حدة لكنه ترك رعاية لترتيب المصنف.



الكفوي {خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بَاباً} اعلم أن هذا مبني على كون المراد بالأبواب أبواب المشتقات أو الأفعال خاصة، وإلا فالأبواب مطلق الكلمات كثيرة جدا، بل أبواب المشتقات والأفعال أيضاً ترتقي إلى أحد وأربعين بابا كما صرح به الفاضل البركوي وسنذكره إن شاء الله تعالى.

أساس {خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بَاباً} بمقتضى ترتيبه.

تلخيص {خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ} على مقتضى ترتيبه؛ لأنه عدَّ الثلاثي ستة، وما زيد عليه خمسة وعشرين، والرباعي واحداً، وما زيد عليه ثلاثة، فالمجموع خمسة وثلاثون، وإن زاد البعض أو نقص على ما سنبينه إن شاء الله تعالى. {بَاباً} فإن قلت: هذا مستدرك بعد ذكر الأبواب في قوله: (أن أبواب التصريف) قلنا: ذكر بعض الشارحين أنه "تمييز للتأكيد"، وقال العلامة التفتازاني في "المطول": إن ذراعاً في قوله تعالى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] تمييز للتأكيد. وقال الفاضل السيالكوتي في "حاشيته": قوله للتأكيد أي: (مجازاً) وإن كان وضع التمييز لدفع الإبهام هذا إذا كان المراد من (ذَرْعُهَا): (ذِرَاعُهَا) وأما إذا كان المراد منه: (مَذْرُوعُهَا) أي: ذات السلسلة فالتمييز على حقيقته، وأقول: وفيما نحن فيه أيضاً يجوز أن يكون التمييز على حقيقته؛ لأنه لمَّا ذكر الأبواب على صيغة الجمع وقع الإبهام بأن الأبواب هل هي معتبرة على طريق الجمعية أو على طريق الانفراد؟ فإن اعتبرت على طريق "الجمعية" يلزم أن تكون الأبواب مئة وخمسة أو أزيد؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وإذا ضربت الثلاثة في الخمسة والثلاثين يكون المجموع: "مئة وخمسة" وإذا اعتبرت على طريق "الانفراد" يكون المجموع (خمسة وثلاثين) فأزال ذلك الإبهام بقوله: (باباً) يعني أنه معتبر على "الانفراد" فثبت أن التمييز على حقيقته.

فتح الغناء {خَمْسَةٌ وَثَلاثُونَ بَاباً} وذلك لأن ما كان ماضيه مبنياً على ثلاثة أحرف أصلية ستة، وما كان مبنياً على ما زيد الثلاثة خمسة وعشرون وما كان مبنياً على أربعة أحرف أصلية واحد، وما كان مبنياً على ما زيد على الأربعة ثلاثة، فالمجموع خمسة وثلاثون،

الكفوي ثم إن تلك الأبواب الخمس والثلاثين ضربان مجرد ومزيد فيه والأول قسمان ثلاثي ورباعي والثاني أيضا قسمان مزيد على الثلاثي ومزيد على الرباعي ومزيد الثلاثي نوعين ملحق وغير ملحق، والملحق ثلاثة أنواع ملحق بدَحْرَجَ وملحق بتَدَحْرَجَ وملحق باحْرَنْجَمَ[١] فأشار المصنف رحمه الله إلى الكل، فقال: {سِتَّةٌ مِنْهَا} أي: من تلك الأبواب

أساس {سِتَّةٌ} بالرفع مبتدأ وخبره للثلاثي {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين الجار والمجرور ظرف مستقر[٢] فاعله الضمير المنتقل من متعلقه المحذوف الراجع إلى المبتدأ وهو مع فاعله جملة فعلية أو مركب مرفوع محلاً صفة مخصصة لستة. فإن قيل: هل لا يجوز أن يكون حالاً من المبتدأ بالتأويل على مذهب الجمهور أو بلا تأويل عند ابن مالك؟ قلنا: لا لأنه لو كان حالاً من المبتدأ لزم أن يكون المبتدأ نكرة محضة فلا يصح وقوعها مبتدأ ولو سلم كون الحال مخصصاً ففيه مانع آخر وهو عدم تقدم الحال على ذي الحال النكرة وهو ليس بصحيح على قولٍ صحيحٍ صرح به العلامة التفتازاني في "شرح التلخيص".

تلخيص وهذا[٣] كما يقال في مثل الأزمنة الثلاثة: إن الثلاثة تابع للزمان الذي هو مفرد معدوده، ولا يتبع لفظ الأزمنة؛ لأنه لو كان تابعاً للفظه لاختل الغرض لأنه يقتضي أن تكون الأزمنة تسعة أو أزيد، لأن أقل الجمع ثلاثة فإذا ضربت الثلاثة في الثلاثة يكون الحاصل تسعة وهو خلاف المقصود، خذ هذه القاعدة فإنها تنفعك في مواضع كثيرة. {سِتَّةٌ} مبتدأ لتخصصه بالصفة أعني قوله: {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين وخبره قوله:

فتح الغناء قوله: باباً جيء به للتأكيد، وأما المقالات المتعلقة بالزيادة والنقصان في عدد الأبواب فمهزوم عنها لأنها تورث التطويل في مقام الاختصار. {سِتَّةٌ} أي: ستة أبواب كائنة {مِنْهَا} أي: من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين كائنةً

[١] أصله: حَرْجَمَ، ويقال احْرَنْجَمَ القوم: ازدحموا.

[٢] ثم اعتبار الضمير في الظرف المستقر الواقع خبراً أو صفة أو حالًا قول طائفة من النحاة واختاره الفاضل الرضي ومن تبعه وذهب السيرافي إلى أن الخبر والصفة والحال نفس الظرف لأن الضمير حذف مع المتعلق المحذوف صححه ابن هشام في "التوضيح".

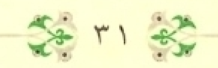
[٣] فإن قلت: هل تجري هذه القاعدة إذا كان اسم العدد خبراً كما في الصفة؟ قلت: نعم؛ لأن الخبر في حكم الصفة عن المبتدأ ويدل عليه ما قاله الخادمي في "البريقة شرح الطريقة" في قوله وهي أي الأمور المهمة قيل الأولى ثلاث لعل وجه الأولوية التطابق في التأنيث لكن يدفعه ما يقال من أن اسم العدد تابع على مفرد موصوفه انتهى. وفيه دلالة صريحة على ما قلنا فافهم.

الكفوي {لِلثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} قدّمه لأصالته وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على ثلاثة أحرف، واعلم أن الثلاثي بضم الثاء الأولى شاذ لأنه منسوب إلى ثلاثة أحرف، واعلم أن الثلاثي بضم الثاء الأولى ومد اللام الذي لا تكرار فيه على ما هو مذهب سيبويه ولو بني الأمر على مذهب غيره فهي مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى إلا أنه تكلف.

أساس {لِلثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} منسوب إلى ثلاث بضم الأول من غير اعتبار التكرار على مذهب سيبويه فلا يخالف القياس ولا يحتاج إلى الحكم بالشذوذ أو منسوب إلى ثلاث الذي فيه تكرار على مذهب غيره فيكون مجازاً مرسلاً بعلاقة الإطلاق والتقييد، أو الكلية والجزئية؛ لأن معنى ثلاث هو الثلاثية المقيدة بمثله، ويحتمل أن يكون حقيقة لكونه اسماً لكلمات متعددة ركبت من الحروف الثلاثة لا لكل واحدةٍ منها فلا يجوز أصلاً ويحتمل أن يكون مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وكذا أخواته، والمجرد صفة للثلاثي ويرد عليه أن الثلاثي ما كان حروفه الأصلية ثلاثة بحيث لا زيادة فيه، فكيف يعتبر التجريد؟ فلا يصح كونه صفة له ودفع بأن التجريد بمعنى التجرد والخلو أو مبني على تنزيل الإمكان منزلة الوجود كما في (فلان ضيق فم البئر)، وفي (سبحان الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل) كذا الحال في الرباعي وأخواته،

تلخيص {لِلثُّلَاثِيِّ} أي: ستة كائنة منها للثلاثي أي: المنسوب إلى ثلاث، من غير اعتبار التكرار أي: ثلاثة ثلاثة، ويجوز أن يكون مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كـ(الكرسي) وكذا الرباعي وأمثالهما.

فتح الغناء {لِلثُّلَاثِيِّ} قيل: إن أصل ستةٍ (سدس) أبدل التاء من السين على خلاف القياس ثم قلبت الدال تاء فأدغمت، والثلاثي بضم الفاء أي: التاء الأولى منصوب إلى ثلاثة على الشذوذ؛ لأن القياس فتح الفاء وكذا الرباعي والخماسي والسداسي بشرط أن لا تكرار فيها بأن يقال: ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وخمسة خمسة وستة ستة، ويجوز أن يكون مجرد اصطلاح ونسبة لفظية كـ(الكرسي) ووصف قوله للثلاثي بقوله المجرد؛ لأنه اثنان المجرد والمزيد فيه وهو أي المجرد هنا بمعنى الخالي أصله عن الزيادة لا بمعنى أنه كان زائداً على الثلاثة ثم جرِّد بحذف الزائد. فإن قلت: إن المصنفين قد يحصرون الكلمات في مبلغ من الأعداد كما وقع ههنا يعني كما حصر المصنف رحمه الله أنواع الأفعال الماضية في (خمسةٍ وثلاثين) فما دليلهم على ذلك؟ قلت: الاستقراء. فإن قلت: ما معنى الاستقراء؟ قلت: هو بمعنى التفتيش والتتبع إذ هم فتشوا لغات العرب وتتبعوا فيها فوجدوا تلك الأبواب منحصرة في هذا العدد.



الكفوي **وأقول يمكن أن يقال**: إنه منسوب إلى الثلث الذي فيه تكرار فإنه اسم لكلمات معدودة ركبت من الحروف الثلاثة لا لكل واحدة منها فلا تجوز أصلا، **أو نقول**: إنه مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي، **فإن قلت**: مقتضى العقل كون أبواب الثلاثي ستة وتسعين وأربعة آلاف باعتبار الحركات والسكنات في الماضي والمضارع فما وجه كونها ستة؟ **قلت**: **اعتبار الفاء واللام ساقط أما الفاء** فلأنه مفتوح أبداً في الماضي لتعذر الابتداء بالساكن واستثقال الضم والكسر وساكن في المضارع لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وتعيين الفاء به لقربه من سببه وهو حرف المضارعة.

أساس وإنما انحصرت في الستة؛ لأن عين الماضي منه إما مفتوح أو مكسور أو مضموم

تلخيص {**المُجَرَّدِ**} أي: الخالي عن الزيادة، لأن (التَّجريد) بمعنى: التَّجرُّد والخلو، أو مبني على تنزيل الإمكان منزلة الوجود، كما في: (فلان ضيق فم البئر) إذا حفرها ضيقة الفم، وفي: (سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل) وإنما انحصرت الأبواب في الستة؛ لأن عين الماضي منه إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، فإن كان مفتوحاً فلا يخلو أما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً، أو مكسوراً، أو مضموماً،

فتح الغناء **اعلم** يا أيها المبتدئ في الصرف وفي التصريف في الكلمات العربية تطبيقاً لقاعدتها لاستخراج معانيها ليفهمها حال كونه من أبناء الترك أن مسلك الطلبة المبتدئين أنهم يلتزمون في الصرف والنحو أربعة أشياءٍ ثم يتركون بعضاً منها عند الدخول في النحو **الأول**: أن يقرؤوا العبارة مطابقة للقاعدة في حضور الأستاذ، ويعبرون عن هذا بعبارة اوقومق **والثاني**: أن يبينوا العبارة كلمةً كلمةً ويعبرون عن هذا بكلمة صايمق **والثالث**: أن يترجموا العبارة بالتركية كلمة كلمة ويعبرون عن هذا بمعنى ويرمك **والرابع**: أن يبينوا حاصل معنى العبارة بالتركي ويعبرون عن هذا بمفهوم المق. **أما الأول** فهكذا اعلم أن أبواب التصريف خمسةٌ وثلاثون باباً ستة منها للثلاثي المجرد. **وأما الثاني** فهكذا اعلم أمر حاضر أن حرفدر حروف مشبهه بالفعلدن أبواب بابك جمعی باب قيونك اسمى التصريفده ألف لام حرف تعريف تصريف تفعيل بابندن مصدر خمسة بشك اسمى وثلاثونده واو عاطفه ثلاثون اوتوزك اسمى باب قيونك اسمى ايسهده بومقامده نوعك اسمى ستة التينك اسمى منهاده 'من' حرف جر 'ها' مفرد مؤنث غائبه ضميرى للثلاثيده لام حرف جر ثلثهيه منسوب ديمك المجردده الف لام حرف تعريف مجرد تفعيل بابندن اسم مفعول.

الكفوي وأما اللام فلأنه مفتوح في الأول ومرفوع في الثاني. وسكون العين أيضا ساقط أما في الماضي فلدفع الالتباس بالمصدر عند الوقف واتصال الضمير إذ الأصل الغالب في مصدر الثلاثي هو الفعل لكثرته والرجوع إليه إذا أريد المرة، وأما في المضارع فلدفع التقاء الساكنين فإن الفاء ساكن كما مر فلم يبق إلا حركة العين.

أساس فإن كان مفتوحاً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً والأول الباب الثالث، والثاني الباب الثاني، والثالث الباب الأول، وإن كان مكسوراً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً، أو مكسوراً، أو مضموماً، والأول الباب الرابع، والثاني السادس، والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين في بابٍ،

تلخيص والأول الباب الثالث، والثاني الباب الثاني، والثالث الباب الأول، وإن كان عين الماضي مكسوراً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، والأول الباب الرابع، والثاني الباب السادس، والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقلين المتغايرين في باب واحد، وإن كان مضموماً فعين مضارعه إما مضموم، أو مكسور، أو مفتوح، والأول الباب الخامس، وكل من الثاني والثالث ساقط لأن فَعُلَ بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرتضوا مخالفة عين مضارعه إيماء إلى ذلك.

فتح الغناء فإن قلت: إن حرف التعريف هل هو الهمزة فقط أو مجموع الهمزة واللام أو اللام فقط؟ قلت: إن حرف التعريف هو اللام فقط عند سيبويه على اختيار الإمام سيبويه فتبعه المحققون وزادوا الهمزة لئلا يتعذر الابتداء باللام؛ لأنه حرف مبني على السكون، بخلاف الخليل فإنه يقول أن حرف التعريف هو مجموع الألف واللام، فالهمزة عنده قطع لكن عومل فيها معاملة الوصل لكثرة استعمالها، وقال المبرد: هو الهمزة فقط، وإنما زيد اللام فرقاً بين أداة التعريف وهمزة الاستفهام فافهم.

وأما الثالث فهكذا اعلم أي: خطاب شاننده اولان طالب سكا معلوم اولسون بيل‌سن نه‌يي بيل أن أبواب التصريف تحقيقاً علم صرفك بابلري‌ندر خمسة بشدر وثلاثون دخي اوتوزدر يعنى اوتوز بشدر نه يونندن باباً باب يونندن ستة التى باب اويله التى باب‌كه كائنة اوليجى ندن منها أول اوتوز بش بابدن اوليجى التى باب‌ندر كائنة اوليجيدر نه ايچون للثلاثي ثلاثى ايچون اويله ثلاثى‌كه المجرد يعني: كندنده حروف اصليه دون زياده حرف يوقدر



الكفوي والحركة ثلاثة فاعتبرت كل واحدة منها في الماضي فحصل ثلاثة أبنية ولما كان الفتح أخف استعمل في معان كثيرة وأشير إليها بتحريك عين المضارع بالحركات الثلاثة أيضا، ولما لم يكثر المعنى في الكسر كثرته في الفتح وثقل الصعود من الكسرة إلى الضمة سقط ضم المضارع عند كسر الماضي وأما الضم فلما كان وضعها للصفات اللازمة وأفعال الطبائع المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبة بينهما في اللزوم التزم الضمة في عين المضارع أيضا تحقيقا لمقتضى تلك المناسبة فلم يوجد من أبواب الثلاثي إلا ستة.

أساس وإن كان مضموماً فلا يخلو إما أن يكون عين مضارعه مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً والأول الباب الخامس، وكل من الثاني والثالث ساقط؛ لأن (فَعُلَ) بالضم لما اختص بأفعال صادرة من الطبع على نهج واحد كـ(الحسن) و(الكرم) لم يرضوا مخالفة عين مضارعه إيماء إلى ذلك فإذا أسقط ثلاثة من التسعة المحتملة فبقي ستة.

تلخيص فإذا سقط ثلاثة من التسعة المحتملة، بقي ستة، لا يقال: الاحتمالات ترتقي إلى أزيد من التسعة، باعتبار حركات الفاء وسكونها ولام الفعل كذلك وسكون العين، لأنا نقول الفاء لا يكون إلا مفتوحاً لرفضهم الابتداء بالساكن، وكون الفتحة أخف واللام والعين لا يكونان إلا متحركين لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو: (ضَرَبْتُ) و(ضَرَبْنَ)، والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم، على ما عرفته آنفاً، وأما ما ذكره السائل ففرض احتمال محض، ولذا تركنا تلك الاحتمالات الفرضية.

فتح الغناء وأما الرابع فهكذا أي: خطاب شانندن اولان طالب سكا معلوم اولسون بيلسنكه تحقيقا علم صرفك بابلرى باب يونندن اوتوز بشدر واول اوتوز بش بابدن اوليجى التيسى ثلاثى مجرد ايچوندر، وإذا سمعت هذا فاسلك أنت من هذا المسلك أيضاً رفقك الله بالتوفيق وهو نعم الرفيق.

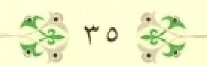
البَابُ الأَوَّلُ

الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ}أي: من الستة، أصله: أَوأَل على وزن (أَفْعَل) مهموز العين، قلبت الهمزة واواً على غير القياس وأدغمت. أو أأْول من أول قلبت همزته واو وأدغمت. أو وَوّل على وزن (فَوْعَلَ) قلبت الواو الأولى همزة وأدغمت. أو وَوَل بالواوين أدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها ثم زيدت الهمزة لتعذر الابتداء بالساكن فصار أول.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ}اللام حرف تعريف عند سيبويه، وهو مختار ابن الحاجب وتبعه المحققون. والهمزة زائدة لتعذر الابتداء بالساكن؛ إذ اللام مبني على السكون، وعند الخليل: مجموع الألف واللام، فالهمزة عنده قطع لكنه لما كثر استعماله عومل معاملة همزة وصل فتسقط في الدرج، وعند المبرد: الهمزة فقط، زيدت اللام للفرق بين أداة التعريف وهمزة الاستفهام. ثم المعرف باللام إن أشير به إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد الخارجي. وإن أشير إلى مفهومه فهو المعرف بلام الجنسي، وأما الاستغراق والعهد الذهني فليس لشيء منهما معنىً مستقلاً وأمراً مغايراً بالذات لمعنى المعرف بلام الجنس، وهو المختار عند المحققين.

تلخيص {البَابُ الأَوَّلُ}اللام حرف تعريف، فإن أشير بها إلى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهي: لام العهد الخارجي، وإن أشير إلى مفهومه وحقيقته فلا يخلو إما أن يؤخذ ذلك المفهوم من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه في الذهن، من غير اعتبار تحققه ووجوده في الخارج، فهي: لام الجنس والحقيقة، وإما أن يؤخذ من حيث تحققه ووجوده في الخارج بمعونة القرائن، فحينئذٍ إن دلت القرينة على تحققه في بعض غير معين، فهي: لام العهد الذهني، كقوله تعالى حكاية: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٧]، وإن لم تدل على البعض نقول: إن ذلك المفهوم متحقق في الجميع، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، فهي: لام الاستغراق، فالمأخوذ في كلٍ من الثلاثة هو المفهوم من حيث: الحضور، والتعين، والاختلاف الواقع في المعاني الثلاثة اختلاف بالاعتبار والأخذ فقط، لا اختلاف بالذات، هذا هو المختار عند المحققين.

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ}من الأبواب الستة الكائنة للثلاثي المجرد، قيل: أصل الأول أَوأَل على وزن أفعل مهموز العين، قلبت الهمزة واواً على غير القياس وأدغمت. وقيل: أصله أأْول، وقيل: وُؤْل.



الكفوي **و الباب أصله: بَوب** قلبت واوه ألفاً، يدل عليه جمعه على أبواب وتصغيره على بويب، وهو ههنا بمعنى "النوع"، كما في قوله ﷺ: "من خرج ليطلب بابا من العلم "[1] أي: نوعاً.

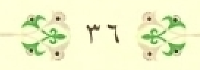
أساس **فخلاصة ما ذكروا في بيانه:** ان ضم النشر وتقليل الأقسام بقدر الإمكان واجب تسهيلاً للضبط، فنظروا في العهد الذهني والاستغراق فلم يجدوا في شيء منهما أمراً مغايراً بالذات والحقيقة لمعنى المعرف بلام الجنس، بل إن وُجِدَ تغاير فليس ذلك التغاير إلا في الاسم والاعتبار، لا في الذات والحقيقة. فقالوا: إن المعرف باللام في كل من العهد الذهني والاستغراق أريد به المفهوم وحضوره وتعينه في الذهن، كما أن في المعرف بلام الجنس كذلك غايته أن ذلك المفهوم إن أخذ من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه في الذهن من غير اعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له معنى المعرف بلام الجنس[2]، وإن أخذ من حيث تحققه ووجوده في الخارج بمعونة القرائن والمقام فهي إن دلت أيضاً على تحققه في بعض غير معين يقال له معنى المعرف بلام العهد الذهني، وألا تقول أن ذلك المفهوم متحقق في الجميع؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، ويقال له معنى المعرف بلام الاستغراق، فالمأخوذ في كل من الثلاثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعين، فالاختلاف الواقع في المعاني الثلاثة اختلاف بالاعتبار والأخذ فقط، لا بالذات والحقيقة، وأورد بأنه لِمَ لَمْ يجعل العهد الخارجي كالذهني، والاستغراق راجعاً إلى الجنس. وأجيب بأن معرفة الجنس غير كافية في تعيين شيء من أفراده، بل يحتاج فيه إلى معرفة أخرى.

تلخيص إذا عرفت هذا فاللام في الباب للعهد الخارجي، وهي لامٌ قصد بها الإشارة إلى حصةٍ معينةٍ من مفهوم مدخولها، ثم إن الحصة المعينة المدلولة بلام العهد لا يجب أن تكون شخصية وجزئية، بل قد تكون نوعية، كما في إرادة الرومي من الإنسان، إذ الحصة بمعنى القسم والأخص من المفهوم، والقسم والأخص لا يجب أن يكون جزئياً حقيقياً، ثم ذكر تلك الحصة أعم من أن يكون صراحة أو كناية، وههنا ذكر كناية في قوله: "ستةٌ منها" فوجه الكناية أن المراد منه: ستة أبواب، أو المعنى: ستة من الأبواب الخمسة والثلاثين،

فتح الغناء أي: النوع الأول من الأفعال الماضية الكائنة حروفها الأصلية ثلاثة

[1] هو جزء من حديث رواه ابن بشران في "أماليه" ٧٤/١ برقم:(١٠٩٢).

[2] وتحقيقه أن اللفظ إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فإما أن يكون لجميع الأفراد أو لبعضها، إذ لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب أن يكون للجميع كذا في "المطول".



أساس **فإن قيل**: معرفة الجنس في العهد الذهني والاستغراق أيضاً غير كافية، فلِمَ لَمْ يجعل قسيماً للجنس؟ **قلنا**: المطلوب في العهد الخارجي الحصة المعينة، ومعرفة الجنس لا تكفي فيه. وأما العهد الذهني والاستغراق فالمطلوب فيهما الحقيقة ومعرفة الجنس كافية فيه، وعدم كفايتها بالنظر إلى المستفاد من القرينة، وهذا القدر يكفي في جعل العهد الخارجي قسيماً للجنس وجعلهما راجعاً إلى الجنس.

إذا عرفت هذا فاللام في الباب للعهد الخارجي، وهي لامٌ قصد به الإشارة إلى حصةٍ معينةٍ من مفهوم مدخولها، ثم الحصة المعينة المدلولة بلام العهد لا يجب أن تكون شخصية وجزئية، بل قد تكون نوعية، كما في إرادة الرومي من الإنسان، إذ الحصة بمعنى الأخص من المفهوم، والأخص لا يجب أن يكون جزئياً حقيقياً، ثم تعين تلك الحصة بين المفيد والمستفيد مثلاً بسبق ذكره كناية في قوله: (ستةٌ منها للثلاثي المجرد)، فوجه الكناية أن المراد منه: ستة أبواب منها، والمعنى: ستة من الأبواب الخمسة والثلاثين.

والأبواب جمع وهو ما يدل على المجموع، والفرد في ضمنه. **فإن قيل**: إذا حمل اللام على العهد الخارجي وأريد من مدخوله حصة معينة من مفهومه يلزم أن يكون لفظ الباب وكذا كل ما دخلت عليه لام العهد مجازاً من باب ذكر العام وإرادة الخاص، ولا قائل بهِ. **قلنا**: صرح السيد السند - قدس سره - في بحث اللام في "حاشيته على المطول" بأن للأسماء مع لام العهد وضعاً آخر نوعياً بإزاء الحصص المعينة فيكون حقيقة باعتبار

تلخيص **والأبواب**: جمع وهو ما يدل على المجموع، والفرد في ضمنه، **فإن قلتَ**: الباب الأول الذي هو حصة من الأبواب، أهو من قبيل الشخصي، أم من قبيل النوعي؟ **قلنا**: هو من الثاني؛ لأن الباب الأول نوع تحته الكلمات التي هي الأشخاص، (كَنَصَرَ يَنْصُرُ)، وَ(خَرَجَ يَخْرُجُ) وغيرهما، **فإن قلتَ**: كون الباب بمعنى النوع حقيقة، أم مجاز؟ **قلنا**: قال بعض شراح "الملتقى": الباب في اللغة بمعنى النوع، انتهى. **أقول**: هذا مخالفٌ لما ذكر في كثيرٍ من كتب اللغة من أنه "مدخل الدار" أو "الحجرة" مثلاً. ولذا قال الأستاذ - روح الله روحه وأسكنه بحبوحة جنانه -: ثم في استعمال الباب في النوع، استعارة مصرحة أصلية، وقوله الأول ترشيح أو تجريد، والأول في اللغة نقيض الآخر، **أصله**: وَوَل أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب الحركة، ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن، وله استعمالان:

فتح الغناء هذا الوضع، ثم في استعمال الباب في النوع استعارة مصرحة أصلية.

له أي: للباب الأول وزن، ولوزنه موزون، أما وزنه فهو:



الكفوي ....

أساس وقوله: **الأول** ترشيح وتجريد، والأول في اللغة نقيض الآخر. **أصله: وَوَل** أدغمت الواو الأولى في الثانية بعد سلب الحركة، ثم زيدت الهمزة في أوله لتعذر الابتداء بالساكن. وله استعمالان: **أحدهما** بمعنى: "قبل" ويكون منصرفاً، **وثانيهما** أن يكون صفة أو أفعل تفضيل بمعنى: "الأسبق" فيكون غير منصرف للوصفية، ووزن الفعل. **وفي الاصطلاح:** ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير. والسبق هنا بالذكر، فلا تستغنى اللام عن قيد الأول؛ لأنه لم يعلم الأولية، على أن لام العهد لا يشار بها إلى أوصاف المعهود بل إلى ذاته، ولو كان الأوصاف لازماً لأنه فرَّقَ بين ملاحظة الشيء وحصوله على ما حققه الفاضل العصام. **فإن قيل:** إذا كان الباب عبارة عن النوع، فالمراد من النوع هل هو محمول على المعنى المنطقي وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية، أو على المعنى اللغوي وهو كلي مقيد بالأخص، وهو يشمل: الأصناف كـ(الرومي والزنجي)، والأنواع كـ(الإنسان والفرس). **قلنا:** الظاهر أنه على المعنى اللغوي، لأن الأبواب الخمسة والثلاثين بمنزلة الجنس، والأبواب الستة بمنزلة النوع منه، والباب الأول كلي مقيد بالأخص.

تلخيص **أحدهما** بمعنى "قبل" ويكون منصرفاً، **وثانيهما** أن يكون صفة أو أفعل تفضيل بمعنى "الأسبق" فيكون غير منصرف؛ للوصفية، ووزن الفعل، **وفي الاصطلاح:** ما يكون سابقاً على الغير، غير مسبوق بالغير، والسبق هنا بالذكر، فلا تستغنى اللام عن قيد الأول، لأنه لا تعلم الأولية بناء على أن لام العهد لا يشار بها إلى أوصاف المعهود، بل إلى ذاته، ولو كانت الأوصاف لازماً، لأنه فرَّقَ بين ملاحظة الشيء، وحصوله، على ما حققه الفاضلُ "العصام"، ثم المراد من النوع الذي أريد من الباب ليس النوع المنطقي، بل نوعٌ لغويٌ، تدبر.

فتح الغناء ....



فَعَلَ يَفْعُلُ

الكفوي {فَعَلَ يَفْعُلُ}بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر[1] قدم هذا الباب على الباب الثاني؛ لكثرة لغاته ومعانيه. ولأن عين مضارعه مضموم وعين مضارع الثاني مكسور، والضم أقوى الحركات، والكسر أضعفها، فقدم الأقوى على الأضعف. ولأن الضم علوي والكسر سفلي، والعلوي لشرفه قدم على السفلي. قيل: ولأن (يَفْعُلُ) من فعل سماعي (ويَفْعِلُ) بالكسر قياسي والسماعي مقدم على القياسي وفيه نظر. واختص الماضي والمضارع بالذكر واكتفي بهما لأن امتياز الأبواب بعضها عن بعض إنما يكون بهما وإلا فالباب يطلق عليهما وعلى ما يتصرف منهما جميعاً، ويمكن أن يقال: إنّ الباب عبارةٌ عنهما فقط، وأما ما يتصرف فمن الملحقات حيث لا إثبات فيه لبعضهم عن بعض، كما في الماضي والمضارع، ويدل عليه قولهم: (الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ) مثلاً.

أساس {فَعَلَ يَفْعُلُ} يرد عليه أن الباب الأول[2] عبارة عن مجموع[3] كلمات متصرفة خالية عن ماضٍ معلومٍ مضموم العين أو مكسورها، ومضارع معلوم مفتوح العين أو مكسورها، وما يشتق منها وما يشتقان منه، ومجهولها وكان كل منها مشاركاً للآخر في الأصول، وكان المجموع مشتملاً على ماضٍ مفتوح العين ومضارعٍ مضموم العين من غير تداخل اللغتين، فبيان الباب الأول بقوله: (فَعَلَ يَفْعُلُ) غير صحيح. وأجيب بأن المراد بهما مجموع موزونيهما وما يشتق منهما وما يشتقان منه، والمراد من موزونيهما ما كان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين في الأصول،

تلخيص {فَعَلَ يَفْعُلُ} هذا بمجموعه خبر لقوله: (الباب الأول) فإن قلتَ: كيف يكون المجموع خبراً من غير عطف يَفْعُلُ على فَعَلَ؟ قلتُ: هذا المجموع علم لجنس ما يوزن به من الصيغ من الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، والمفعول، والأمر، والنهي، وغيرها من الكلمات المنصرفة التي تجيء من الباب الأول، وكذلك نظائره، ولذا يُقال: نَصَرَ ويَنْصُرُ أو نَاصِرٌ مثلاً من الباب الأول، ولا يقال لكل واحد منها هو باب أول،

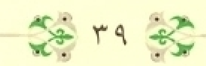
فتح الغناء {فَعَلَ يَفْعُلُ} بفتح الفاء والعين واللام في الماضي، وبفتح الياء وسكون الفاء وضم العين واللام في المضارع، و.

---

[1] الغابر: اسم فاعل من غبر يغبر غبوراً، يقال فيه: من المصادر الأضداد، فيأتي بمعنى الماضي ويأتي بمعنى المستقبل والحال وهو هنا بمعنى المضارع.

[2] وهذا باعتبار الوجه الثاني من التصريف ظاهر.

[3] ويدل على ما قلنا عدم جواز أن يقال نصر باب أول بل يقال من الباب الأول.

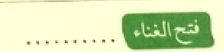


الكفوي ويمكن أن يقال أيضاً: إن المصنف أراد تعداد أبواب الأفعال خاصة، ولذا لم يتعرض للأسماء، وأما ذكر المصادر في المزيدات فاستطرادي وتنبيه على قياسية مصادرها. قيل: أبواب الثلاثي قد تطلق على الأوزان الماضية فقط. ثم اعلم أنهم لما احتاجوا إلى الوزن وضعوا له الفاء والعين واللام، واختاروا هذه الحروف ليكون فيه من الشِّفَةِ والوسط والحلق، التي هي المخارج الكلية، ولأن (فَعَلَ) أعم الأفعال وكثير الاستعمال، ثم إنهم يعبرون بهذه الثلاثة عن الأصول، فإذا زادت على الثلاثة فـ(بلام) ثانية وثالثة. وإذا كان في الموزون زائد فإن كان مكرراً، وقصد تكراره فيعبر بلفظه، وكذا إذا لم يكن مكرراً، ولم يكن مبدلاً من تاء الافتعال، وإن كان مبدلاً منها فيعبر بالتاء، وإن كان مكرراً ولم يقصد التكرار فيعبر بما تقدم، وإن كان من حروف الزيادة ثم كان في الموزون قلب في الزنة مثله، وكذلك الحذف والتقديم والتأخير فوزن الباب الأول: (فَعَلَ يَفْعُلُ).

أساس والتوجيه الأصوب أن يجعل مجموع فَعَلَ يَفْعُلُ علماً لذلك المجموع. فإن قيل: إذا كان فَعَلَ يَفْعُلُ علماً، فمن أي قسم من أقسام الكلمة؟ قلتُ: هو من قسم الاسم. فإن قيل: إذا كان اسماً لزم إثبات وضع آخر في الأفعال. قلتُ: نعم إن للأفعال وضعين نوعيين: أحدهما وضع أعلام أجناس الصيغ من فَعَلَ يَفْعُلُ وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطارئة على تركيب (ف ع ل) فإنها كلها أعلام لأجناس الصيغ الموزونة هي بها، وإنَّما كان الوضع نوعياً لأن الأفعال لما لوحظت حين الوضع بعنوان كل ما يطرأ على تركيب (ف ع ل) فوضع كل منها في ضمن ذلك العنوان علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ، فالوضع في كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافي في الوضع النوعي، لأن العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع إنما هو بملاحظة المعنى حين الوضع على وجه الخصوص. وثانيهما أن الواضع وضع عامة الأفعال وضعاً نوعياً بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب التامة، فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بتلك العنوان الكلي فالوضع عام، والموضوع له خاص.

تلخيص فإن قيل: إذا كان فَعَلَ يَفْعُلُ علماً، فمن أي قسم من أقسام الكلمة؟ قلتُ: هو من قسم الاسم؛ لأنه وضع للكلمات المذكورة بوضع نوعي؛ ونظيره: (أسامة) علم لجنس (الأسد)، على ما بيناه في شرحنا على الوضعية. فإن قلتَ: لم اختاروا فَعَلَ يَفْعُلُ للوزن دون سائر الأفعال؟ قلنا: لوجود الحروف الثلاثة فيه من المخارج الثلاثة، أعني: الشفة، والفم، والحلق، لأن الفاء شفوي، والعين حلقي، واللام فمي، مع أنه أعم الأفعال من جهة المعنى، لأنه يقال: فِعْلُ النُّصْرَةِ، وفعل الضرب والجلوس وغيرها، هذا ما قالوا، ولكن هذا منقوض بـ"عمل" لأنه كـ"فعل" في جميع ما ذكر تأمل.

فتح الغناء ....



الكفوي {مَوْزُونُهُ}أي: موزون (فَعَلَ يَفْعُلُ)، أو موزون الباب الأول، والثاني أقرب وإن كان أبعد، أي: ما يوازنه في الحركات والسكنات. {نَصَرَ يَنْصُرُ}مثلاً، واختار هذا لكونه من (النَّصر) الذي فيه اليمن فإن معناه أَعَانَ، قال في "القاموس": نَصَرَ المظلومَ نَصْراً: أعانه.

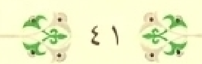
أساس {مَوْزُونُهُ} المراد بالوزن هنا تصريفي، وهو ما يعتبر فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه، لا الوزن التصغيري؛ وهو ما يعبر فيه مجرد المقابلة بدون اشتراط التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام ويقال له وزن عروضي أيضاً[١] على ما صرح به الفاضل العصام. والضمير إما راجع إلى الموزون به أو إلى الباب الأول، والأول أقرب لفظاً ومعنى. وقيل: المراد بموزونه ما يوازنه أو ما يشابهه في الحركات والسكنات وعدد الحروف، أو ما يقابله، والمراد بالمقابلة أن يقابل حرف الموزون بحرف الميزان، مثل أن يقابل النون في الموزون بالفاء في الموزون به، والصاد بالعين، والراء باللام، وفيه شيء فتدبر.

{نَصَرَ يَنْصُرُ} مثلاً فـ(نَصَرَ) مشابه لـ(فَعَلَ) في الحركات وعدد الحروف، و(يَنْصُرُ) مشابه لـ(يَفْعُلُ) في الحركات والسكون وعدد الحروف، وإنما قلنا (مثلاً) لأن الموزونات كثيرة و(نَصَرَ يَنْصُرُ) واحد منها، إلا أن يوجه بأن إضافة الموزون للعهد الخارجي. فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكر المصدر؟ قلتُ: تنبيهاً على أن مصدر الثلاثي غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعياً.

تلخيص {مَوْزُونُهُ} المراد بالوزن هنا الوزن التصريفي، وهو ما يعتبر فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، مع التعبير عن الأصول، بالفاء والعين واللام، وعن الزائد بلفظه، لا الوزن العروضي الغير المعبر فيه بهذا، والضمير إما راجع إلى الموزون به، ويعبر عنه بالوزن والميزان، وقد عرفته، فالتقدير هذا موزون به وموزونه، وإما راجع إلى الباب الأول، والأول أقرب لفظاً ومعنى.

فتح الغناء {مَوْزُونُهُ} أي موزون وزنه. {نَصَرَ يَنْصُرُ} لأن (نَصَرَ) مطابق لِـ(فَعَلَ)، و(يَنْصُرُ) لِـ(يَفْعُلُ) في الحركات. فإن قلتَ: ذَكَرَ الماضي والمضارع في الوزن والموزون، فلأي شيءٍ لم يذكر المصدر؟ قلتُ: إشارة إلى أن مصدر الثلاثي المجرد غير مندرج تحت الضابطة لكونه سماعياً، وإن قلتَ: إني أرى الفعل الماضي مبنياً على الفتح دائماً، فلأي شيءٍ هذا؟ قلتُ: أما بناؤه فلعدم موجب الإعراب فيه، والأصلُ في الفعل البناء، وأما بناؤه على الفتح فلخفَّته، ولئلا يجتمع ضمتان في مضموم العين، مثل: (حسن).

[١] أي كما يقال له وزن تصغيري.



الكفوي **واعلم** أن المصنف - رحمه الله تعالى - لم يتعرض للمصدر في هذه الأبواب الثلاثية؛ لكونه سماعياً غير مندرج تحت ضابط، إلا أن الغالب في (فَعَلَ) بفتح العين (فعْل) بسكونه، وفي (فعِل) بكسر العين (فَعَل) بفتحتين وفي (فَعُلَ) بضم العين (فَعالة) بفتح الفاء كذا ذكره الفاضل البركوي في "كفايته".

أساس **فإن قلتَ**: لا نسلم عدم اندراجه تحت الضبط، كيف وإنهم بينوا أن المصدر المتعدي من الباب الأول يجيء على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ نَصْراً)، والمصدر اللازم منه على وزن (فُعُوْل) بضم الفاء كـ(دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُوْلاً)، والمصدر المتعدي من الباب الثاني يجيء على وزن المصدر المتعدي من الباب الأول، كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً) والمصدر اللازم منه كالمصدر اللازم من الباب الأول، مثل: (جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوْساً) والمصدر المتعدي من الباب الثالث كالمصدر المتعدي منهما، مثل: (قَطَعَ قَطْعاً) واللازم منه كاللازم منهما يجيء على (فُعول) مثل: (خَضَعَ يَخْضَعُ خُضُوْعاً) والمصدر المتعدي من الباب الرابع يجيء على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، مثل: (فَهِمَ يَفْهَمُ فَهْمَاً) و(عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمَاً) والمصدر اللازم منه يجيء على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين، نحو: (طَرِبَ يَطْرَبُ طَرَباً) وقد يجيء على (فَعَالَةً) كـ:(سَلِمَ سَلَامَةً)،

تلخيص {**نَصَرَ يَنْصُرُ**} مثلاً، لأن الموزونات كثيرة، و نَصَرَ يَنْصُرُ واحد، فَنَصَرَ كَفَعَلَ في الحركات، وعدد الحروف، وَيَنْصُرُ كَيَفْعُلُ فيهما وفي السكون،

فتح الغناء **فإن قلتَ**: إنه اجتمع هنا (نَصَرَ يَنْصُرُ)، فأيّهما مشتق، وأيهما مشتق منه؟ **قلتُ**: نَصَرَ مشتق منه، و يَنْصُرُ مشتق، لأن المضارع مشتق من الماضي، فأصل يَنْصُرُ نَصَرَ، ثم جعل يَنْصُرُ، **فإن قلتَ**: إذا اجتمع نَصَرَ نَصْرَاً، أحدهما فعل ماضي والآخر مصدر، فأيهما مشتق منه، وأيهما مشتق؟ **قلتُ**: فيه قولان: قول البصريين، وقول الكوفيين، والماضي مشتق من المصدر على قول البصريين، والمصدر مشتق من الماضي على قول الكوفيين، ولكن المعتبر عند الجمهور هو قول البصريين،

الكفوي **ثم اعلم** أنه لا يجيء من هذا الباب: المثال، واللفيف مطلقاً، والأجوف، والناقص اليائيان، والمهموز العين واللام، بل يلزم الأجوف والناقص الواويين والمضاعف المتعدي والصحيح.

أساس ومصدر الباب الخامس قد يجيء على (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين، نحو: (حَسُنَ حُسْناً) وقد تجيء على (فَعالة) بفتح الفاء مثل: (ظَرُفَ ظَرَافَةً) وقد يجيء على (فُعولة) بضم الفاء كـ:(سَهُلَ سُهُولةً) والمصدر المتعدي من السادس على (فَعَل) بفتحتين كـ:(حَسِبَ حَسَباً) واللازم منه على (فَعالة) بفتح الفاء كـ:(وَرِثَ وَراثة) قلت: بيانهم مبني على الغالب على ما ذكره أئمة اللغة، وإنما جاء من هذا الباب الصحيح والأجوف والناقص الواويان والمضاعف المتعدي، وأما المثال واوياً أو يائياً واللفيف مطلقاً والأجوف والناقص اليائيان والمهموز العين واللام فلا يجيء منه على ما قالوا.

تلخيص **فإن قلتَ**: لِمَ لَمْ يذكر المصدر؟ **قلتُ**: تنبيهاً على أن مصدر الثلاثي إن كان غير ميمي غير مندرج تحت الضابطة، لكونه سماعياً، وما بيَّنوا من أن المصدر من الباب الأول هكذا، ومن الثاني كذا إلى آخر ما قالوا، فهو مبني على الغالب، يعني أن بيانهم هذا أكثري لا كلي، فلا يكون قياسيّاً، على ما ذكره أئمة اللغة، وإنما جاء من هذا الباب الصحيح، والأجوف، والناقص الواويان والمضاعف المتعدي، ولا يجيء ما عداها من الأقسام السبعة على ما قالوا.

فتح الغناء **فإن قلتَ**: كيف يكون تقرير اشتقاق نَصَرَ من نصراً؟ **قلتُ**: أبين لك تقريره بالتركي: هكذا نصر أصلنده نصراً ايدى مصدر غير ميمى مفرد بناسندن فعل ماضى بناء معلوم مفرد مذكر غائب بناسى الىمق قصد ايلدك آنده قاعده وارايمش قاعده بوايمشكه بابنه رعاية وضعنه موافقة عين الفعلنى فتح اوزره مبنى قيلرلر ايمش بز دخى قيلدق نصراً اولدى اسمك خاصه‌سندن اولديغى اجلدن آخرندن تنوينى حذف ايتدك نصر اولدى فعل ماضى فى الجملة اسمه مشابه اولديغى اجلدن آخرينى فتح اوزره مبنى قيلدق نصر أولدى.

الكفوي {وَعَلاَمَتُهُ}أي: علامة الباب الأول، يعني: ما يعلم به هذا الباب.

أساس {وَعَلاَمَتُهُ} الواو إما استئنافية أو عاطفة أو اعتراضية والضمير راجع إلى الباب الأول أي ما يعلم به الباب الأول[1] فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل "وخاصته" فهل بينهما فرق؟ قلتُ: قد يفرق بينهما بأن العلامة قد تطلق على ما يوجد في الشيء وفي غيره، ويمتنع انفكاكه عنه. والخاصة تطلق على ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره، ويجوز انفكاكه. ولما امتنع انفكاك كون عين الماضي مفتوحاً وعين المضارع مضموماً من الباب الأول عبر عن ذلك الكون بالعلامة. والتفصيل أن للخاصة معنيين: أحدهما الخارج المحمول على الشيء، وهو قسمان: لازم ومفارق، والثاني الأمر المختص بالشيء محمولاً كان أو غيره يعني الأمر الذي ينفرد به ويمتاز. وأينما ذكرت الخاصة يتبادر منه المعنى الأول، فلو قال: (وخاصته أن يكون... إلى آخره) لكان كون عين فعله مفتوحاً في الماضي ومضموماً في المضارع محمولاً على الباب الأول، ويحتاج في الحمل إلى تكلفات لا تحصى، وتعسفات لا تخفى. وأيضاً[2] يجوز انفكاك ذلك الكون عن الباب الأول؛ لأن كون الخاصة لازمة، وأيضاً تكون الخاصة شاملة وغير شاملة، وشمول ذلك لجميع أفراد الباب الأول لازمة. وأما المعنى الثاني للخاصة فهو ملائم للعلامة لكنه غير متبادر، فلذا قال: وعلامته دون خاصته.

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ} الواو: إما استئنافية، أو عاطفة، أو اعتراضية، والضمير راجع إلى "الباب الأول" أي: ما يعلم به الباب الأول، إذ العلامة في اللغة: الأمارة، كالمنارة للمسجد، على ما بينه ابن ملك في "شرح المنار" وإنما لم يقل وخاصته؛ لأن الخاصة: تطلق على ما يوجد في الشيء، ولا يوجد في غيره، ويجوز انفكاكه، وتكون شاملة، وغير شاملة. وأما العلامة: فقد تطلق على ما يوجد في الشيء وفي غيره، ويمتنع انفكاكه، وتكون شاملة. ولما امتنع انفكاك كون عين الماضي مفتوحاً، وعين المضارع مضموماً من الباب الأول، وكان شمول ذلك الكون لجميع أفراد الباب الأول لازماً، عبَّرَ المصنف عن ذلك الكون بـ "العلامة" دون "الخاصة" فتفطَّن فتح الله عليك.

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ} أي علامة الباب الأول، يعني: ما يعلم به هذا الباب

[١] إذ العلامة في اللغة: "الأمارة "كـ{المنارة} للمسجد على ما بينه ابن ملك في "شرح المنار".

[٢] مطلب: الفرق بين الخاصة والعلامة لا يعني لو قال وخاصته إلى آخره يلزم أن يكون مشعر الجواز الانفكاك إلى آخره.



أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ

الكفوي {أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ}الاصطلاحي **والمراد من العين** ما يقابل عين الوزن، ويحتمل أن يكون المراد من الفعل الفاء والعين واللام المركب منها، يعني: الوزن. **ويمكن أن يقال**: لفظ (فَعَلَ) اسم لما يقابل عين الوزن، كما قيل في لفظ عين الفعل، والظاهر أن يكون العين.

أساس {أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ} وكلمة **أن** مصدرية ناصبة. **ويكون** فعل مضارع من الأفعال الناقصة منصوب بأن. **وعين فعله** اسمه، والضمير راجع إلى الباب الأول. **وقوله**: مفتوحاً وما عطف عليه خبره. والجملة فعلية لا محل لها صلة "أن" وهي في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ. والجملة اسمية لا محل لها استئناف أو معطوفة على جملة سابقة أو اعتراضية. **والمراد من الفعل الاصطلاحي** وهو كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. وهو **إما علاجي** إن احتيج في حدوثه إلى تحريك عضو كـ:(ضَرَبَ)، و(شَتَمَ). **وإما غير علاجي** إن لم يحتج في حدوثه إلى تحريك عضو كـ:(عَلِمَ)، و(ظَنَّ).

تلخيص {أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ} وهذه الجملة أعني قوله: (أن يكون عين فعله مفتوحاً ومضموماً) خبر لقوله: (وعلامته) بعد التأويل بالمصدر، أي: كون عين فعله، والجملة الكبرى اسمية لا محل لها استئنافية أو معطوفة على جملة سابقة، أو اعتراضية، وضمير فعله راجع إلى "الباب الأول"، والمراد بالفِعل بكسر الفاء الاصطلاحي وهو كلمة دلت على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وأما بالفتح فمصدر (فَعَلَ يَفْعُلُ) على ما قاله السعد في "شرح الزنجاني". ثم إن الفعل **إما علاجي**؛ إن احتيج في حدوثه إلى تحريك عضو كـ(ضَرَبَ)، وَ(شَتَمَ). **وإما غير علاجي**؛ إن لم يحتج كـ(عَلِمَ)، وَ(ظَنَّ)

فتح الغناء {أَنْ يَكُونَ} أصله: (يَكْوُنُ) بفتح الياء وسكون الكاف وضمّ الواو، أعطينا ضمة الواو إلى ما قبله؛ أعني الكاف الذي هو حرف صحيح ساكن؛ لكون الضمة ثقيلة على الواو، فصار (يَكُوْن) بفتح الياء وضم الكاف وسكون الواو، وكلما كان الواو ساكناً، وما قبله مضموماً، يجعلون الواو حرف مد على حاله، فنحن جعلناه كذلك، فصار (يَكُوْنُ) ثم نصبنا النون بدخول أن الناصبة في أوله، فقلنا: (أَنْ يَكُونَ) {عَيْنُ فِعْلِهِ} أي الحرف المتحرك الواقع في وسط فِعْلِهِ.

الكفوي ....

أساس **واعلم** أن معرفة حقيقة هذا المقام تستدعي بسطاً في الكلام وهو كل معنى يصدر من محل أو يظهر فيه لا بد له من لفظ دال عليه ك:(الضرب والحسن) مثلاً. وإذا أريد الأخبار عن حصوله في الزمان الماضي أو لا حصوله فلا بد من لفظ آخر ك:(ضرب ولم يضرب). وإذا أريد الأخبار عن حصوله في الزمان الحالي أو الاستقبالي أو لا حصوله فلا بد له من لفظ آخر ك:(يضرب وما يضرب ولا يضرب). وإذا أريد طلب فعله من أحد فلا بد له من لفظ آخر ك:(اضرب)، أو طلب تركه ك:(لا تضرب) وقس عليها (حسن يحسن) وغيرهما [١]. وإذا أريد من صدر عنه أو ظهر منه فلا بد له من لفظ آخر ك:(ضارب وحسن). وإذا أريد من وقع عليه إن وجد فلا بد له من لفظ آخر ك:(مضروب) وكذا لموضعه وزمانه وآلته لا بد من لفظ آخر ك:(مَضْرِب)، و(مِضْرَب) فأصحاب الضبط نظروا في الألفاظ الموضوعة والأقوال المجموعة فلاحظوها إجمالاً لتحصيل قاعدة كلية أي مسألة تحتها كثير من الأحكام الجزئية نحو قولنا: "ما يفيد معنى سابقاً فعل ماض" قاعدة كلية، وقولنا: "نصر ماض" من جزئياته. فسموا ما يفيد الحدث فقط مصدر أي أنه أصل يصدر منه الغير، وما يفيد إثبات معنى الحدث على المقارنة بالزمان السابق ماضياً لمضي معناه، وما يفيد معنى الحدث على المقارنة بالزمن الواقع في الآن حالاً وعلى المقارنة بالزمان الواقع في الاستقبال مستقبلاً لاستقبال الفاعل إليه وأيضاً قالوا لهذين القسمين مضارعاً لمشابهته الاسم لفظاً ومعنى واستعمالاً، وما يفيد معنى الحدث على الطلب أمر، أو ما يفيد معنى الحدث على الترك نهياً، وما يفيد خلاف الماضي جحداً، وما يفيد خلاف الحال نفي الحال، وما يفيد خلاف المستقبل نفي المستقبل، وما يفيد مُظْهِر الحدث اسم الفاعل، وما يفيد موقعه اسم المفعول، وما يفيد موضعه اسم المكان، وما يفيد زمانه اسم الزمان، وما يفيد آلته اسم الآلة،

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[١] أي: وإذا أريد الإخبار عن من صدر أو ظهر أو عن من وقع.

الكفوي ....

أساس وإنما قلنا مُظْهِر الحدث دون فاعله؛ لأن "زيد" في (حسن زيد) فاعل، والاسم المأخوذ منه حسن اسم فاعل في اصطلاحهم، مع أن زيداً لا فعل له في حسنه الذي أوجده الله تعالى فيه، والتفصيل فيه أن الآثار الواقعة على قسمين: إما بمحض خلق الله تعالى من غير صنع للعبد أصلاً كما في الموجودات التي لا صنع فيها له. وأما بخلق الله وكسب العبد كالأفعال الاختيارية للعبد، ولصعوبة فهم هذا المقام افترق أهل اللسان فِرَقاً منهم من قال: إن إسناد الأفعال مطلقاً إلى الله حقيقة، وإلى العبد مجازاً على حسب ما يضاف الشيء إلى محله، وهو مذهب جهم بن صفوان الترمذي ومن تابعه من الجبرية، وهو مخالف للعرف واللغة، ومناف للضرورة والنصوص القطعية، ومنهم من قال: إن إسناد الأفعال الاختيارية إلى العبد حقيقة قطعاً ولا مجاز فيه أصلاً لا في الظن ولا في الحقيقة، وهذا ناشئ من قولهم يكون العبد مُوجِدَ أفعاله وهو مذهب جمهور المعتزلة وهو أيضاً[1] مخالف للضرورة، ومناف للنصوص القطعية. وعند أهل الحق: إن إسناد الأفعال مطلقاً إلى العبد حقيقة في الظاهر بمدخلية كسبه، وباعتبار القيام به واتصافه لا بحسب الحقيقة.[2] وهذا المذهب موافق للعرف واللغة، ومؤيد بالأدلة العقلية والنقلية على ما في "شرح المواقف" وغيره. وما قاله حجة الإسلام من أوجد معنى قائماً بمحل، فالموجد هو الفاعل الحقيقي، والمحل هو الفاعل المجازي، فالجلاد قاتل بالتجوز، والله قاتل في الحقيقة، ولذا نَسَبَ الله تعالى الأفعال الاختيارية في القرآن تارة إلى نفسه، وأخرى إلى عباده، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فبنى على الواقع بحسب الحقيقة، وكلامنا بحسب العرف[3] واللغة، دون ما هو بحسب الحقيقة[4]. وتفصيل الكلام في الكلام.

تلخيص ....

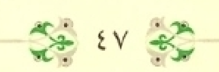
فتح الغناء ....

[١] ولذا قالوا: الكاسب ليس بمؤثر بل متصف، والخالق مؤثر وليس بمتصف.

[٢] فإنه في الأفعال الاختيارية بقيامه به بمدخلية كسبه، وفي الاضطرارية باعتبار القيام به.

[٣] لأنه إذا صدر من العبد فعل فصدوره وإن كان بكسب العبد وإيجاد الحق فإسناده إلى كل منهما حقيقة إذ ليس الصدور الحقيقي مختصاً بالإيجاد بل شامل للكسب أيضاً، وإلا لم يكن إسناد شيء من أفعال العباد إليهم إسناداً حقيقياً عند الأشاعرة، وذلك بطل على ما حققه الكلنبوي.

[٤] اعلم أن المعتزلة أوردوا على الأشاعرة من أنه لو كان أفعال العباد مخلوقةً له تعالى يصح إسناد القائم والقاعد والآكل والشارب إليه تعالى، واللازم بطل. أجابوا عنه بأن المشتقات إنما تسند حقيقة إلى من قامت به لا إلى من أوجدها، ألا يرى أن أوصاف الجمادات كالأبيض والأسود مخلوقة لله تعالى وفاقاً ويمنع إسناد الأبيض والأسود إليه تعالى وفاقاً.



الكفوي ....

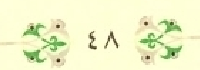
أساس إذا عرفت هذا **فاعلم** أنهم لما أرادوا ضبط الكلمات من الأسماء والأفعال قصدوا إلى وضع ميزان ومعيار، فاختاروا لذلك لفظ الفعل المركب من فعل المناسبة جميع الكلمات المستعملة لفظاً ومعنًى، **أما لفظاً** فلاشتماله على الحروف الثلاثة المذكورة الصادرة عن المخارج الثلاثة التي هي المبدأ والوسطى والمنتهى، الدائرة عليها جميع الكلمات. **وأما معنًى** فلأنَّ معناه الحدث، الذي لا يكون الكلمات المقصودة علمها خالية عن دلالته. فأخرجوا منه أوزاناً شتى على ما وجدوا في استعمال العرب، حتى يفيد بها العالم المتعلم أبواب الكلمات ومعانيها على أوزانها إجمالاً، ثم اصطلحوا على كل حرف من حروف الكلمات المقصودة علمها إجمالاً باسم ما يقابله من تلك الحروف، مثلاً قالوا لـ"نون" نَصَرَ فاء الفعل، ولـ"صاده" عين الفعل، ولـ"رائه" لام الفعل، وإن زِيْدَ عليها حرف أو حرفان أو حروف؛ مثل: ينصر ومنصور وينصرون واستنصر وغير ذلك سموا المجموع المقابل بالحروف الأصلية، ثم اعتبروا تلك الحروف الأصلية المقابلة في الضبط وتقسيم الأقسام ووضع الأسماء والأحكام، فقالوا مثلاً: (يَنْصُرُ) صحيح ثلاثي مع أن فيه حرف علة وهو الياء، وأن حروفه أربعة لكون حروفه الأصلية صحيحاً ثلاثياً. وقس عليه غيره.

ثم اعلم أن النسبة بين الأول وفاء الفعل عموم من وجه لصدقهما في ضاد (ضرب)، وصدق الأول في همزة (أكرم)، وصدق الثاني في خاء (استخرج)، وكذا بين الوسط وعين الفعل لصدقهما في راء (ضرب)، وصدق الوسط في قاف (انقطع)، وصدق عين الفعل في طائه، وكذا بين الأخير ولام الفعل لصدقهما في باب (ضرب)، وصدق الآخر في نون (ضربن)، وصدق لام الفعل في بائه، وكذا بين الأول وعين الفعل لصدقهما في عين (عدة)، وصدق عين الفعل في عين (وعد)، وصدق الأول في واوه، وكذا بين الأول ولام الفعل لصدقهما في همزة (أشياء) على من يقول في تقديره (شَيْئاءَ) لأن وزنه حينئذ (لَفْعاءَ)[1]، وصدق الأول في نون (نصر)، وصدق لام الفعل في رائه. خذ هذا الكلام في هذا المقام فإنه ينفعك في غير هذا المقام.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[1] عند الخليل وسيبويه حيث قالا: أصلها (شيئاء} على وزن (فعلاء} فقدمت اللام وهو الهمزة الأولى إلى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، وهو حاجز غير حصين، فيكون اسم جمع لا جمع شيء.

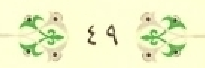


الكفوي {مَفْتُوحًا فِي المَاضِي}

أساس {مَفْتُوحًا فِي} الفعل {المَاضِي} وهو الفعل الذي دلَّ على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي، وأثبت عليه الدور، ودفعه العلامة التفتازاني بأن الماضي المعرف صناعي، والماضي الواقع في التعريف لغوي، فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه، ولا تقدم الشيء على نفسه. واعتُرِضَ عليه بعدم المانعية إذ يصدق على (لم يضرب) أنه دل على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي مع أنه ليس بماضٍ. وبعدم الجامعية لعدم صدقه على قولنا (إن ضربت ضربت) لأن قولنا هذا لم يدل على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي بل يدل على معنىً وجد في الزمان المستقبل، مع أن المعرف وهو الماضي صادق عليه. وأجيب بأن المراد من الدلالة الدلالة الوضعية، ودلالة (لم يضرب) ليست بوضعية؛ بل بواسطة دخول (لم)، ودلالة (إن ضربت ضربت) على زمان الاستقبال ليست بوضعية أيضاً؛ بل بواسطة دخول حرف الشرط، فلا ينتقض التعريف لا جمعاً ولا منعاً. ولا يقال إنه غير جامع أيضاً، لعدم صدقه على: نعم، وبئس، وليس، وعسى، لأنَّا نقول المراد من الماضي ليس مطلقاً؛ بل الماضي الحاصل من التصريف، والكلمات المذكورة من الجوامد. ولو سُلِمَ أن المراد من المعرف مطلق الماضي، لكن لا نسلم عدم صدق التعريف عليها، كيف وإنها أفعالٌ ماضيةٌ في الأصل، وتجردها عن الزمان الماضي عارض، فلا اعتداد به كما في صيغ العقود نحو:(بعث)، و(اشتريت) على ما ذكره العلامة التفتازاني.

تلخيص {مَفْتُوحًا فِي} الفعل {المَاضِي} وهو الفعل الذي دلَّ على معنى وُجِدَ في الزمان الماضي، فإن قيل: هذا التعريف دوري؛ لذكر الماضي فيه. قلنا: المراد من المعرف صناعي، والماضي المذكور في التعريف لغوي، فلا دور. والمراد من الدلالة: الدلالة الوضعية، فلا ينتقض التعريف جمعاً بقولنا: (إن ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ) ومنعاً بـ:(لم يضربْ)، لأن دلالة الأول على الاستقبال ليست بالوضع؛ بل بواسطة (أن) الشرطية، ودلالة الثاني على الزمان الماضي أيضاً ليست بالوضع؛ بل بدخول (لم)، والمراد بالماضي الذي هو المعرف ما يكون متصرفاً، فلا ينتقض جمعاً بـ:(نعم، وبئس، وليس، وعسى)، لأنها غير متصرفة، فلا يضر خروجها عن التعريف. ويمكن أن يجاب: بأن هذه الأفعال تدل على الزمان في أصل الوضع، والتجرد عارض، فلا اعتداد به؛ كما في صيغ العقود، نحو:(بِعْتُ)، و(اشْتَرَيْتُ) على ما ذكره السعد - رحمه الله -.

فتح الغناء {مَفْتُوحًا} أي متحركاً بالفتحة {فِي} الفعل {المَاضِي}

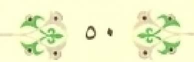


الكفوي {وَمَضْمُومًا فِي المُضَارِعِ}

أساس {وَمَضْمُومًا فِي} الفعل {المُضَارِعِ} وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي حروف (أتين). واعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع لدخول ما ليس بمضارع فيه، نحو: يزيد، ويشكر، ويعوق، ويغوث، لوجود إحدى الزوائد في أول كل منها. وأجيب بأن كلاً منها فعل مضارع في أصل الوضع، لكن يعدل عنه إلى الاسمية وجعل علماً، فباعتبار الوضع الأصلي كان كل منها فعل مضارع، وداخل في تعريفه، وغلبة الاسمية لا يضر إذ المراد بما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع باعتبار الوضع الأصلي.

تلخيص {وَمَضْمُومًا فِي} الفعل {المُضَارِعِ} وهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربعة، بشرط أن تكون تلك الحروف زائدة على الماضي، وهي حروف (أتين) فلا ينتقض بمثل (نَصَرَ) فإن "النون" فيه وإن كان من حروف (أتين) إلا أنه ليس بزائد على الماضي، واعْتُرِضَ على هذا التعريف بمثل: (يزيد) و(يشكر) و(يعوق) و(يغوث) أعلاماً، لأنها لا يصدق عليها "المعرف" أعني: "المضارع" مع أن التعريف صادق عليها، فلا يكون مانعاً لأغياره، وأجيب: بأن هذه داخلة في المعرَّف بحسب أصل الوضع، لوجود حرف المضارعة فيها، لأن كل واحد منها مضارع في الأصل، والاسمية عارضة، فلا اعتبار. ثم إن المضارع يصلح بحسب الاستعمال لأحد الزمانين الحال، والاستقبال، ويحتملهما لكونه مشتركاً بينهما بالوضع اشتراكاً لفظياً، على ما ذهب إليه السيد "السَّند" - قدس سره - وهو الأصح، ولذا يحتاج إلى القرينة في استعمال أحدهما، كلفظ: "ما" و"الآن" للحال، ومثل: "غداً" و"لن" و"لا" و"السين" و"سوف" للاستقبال، وقيل: حقيقة في الحال، ومجاز في الاستقبال، وقيل: بالعكس، وإنما سمي مضارعاً لمضارعته ومشابهته لاسم الفاعل لفظاً ومعنى واستعمالاً على الأصح، كما بُيِّنَ في محله.

فتح الغناء {وَمَضْمُومًا} أي متحركاً بالضمة {فِي} الفعل {المُضَارِعِ} فكل فعل ماض مبني على فتحات ثلاثة مع أن يكون مضارعه مبنياً على فتح فسكون وضمتين، فاحكم بأنه من الباب الأول من الأبواب الستة الكائنة من الثلاثيِّ المجرد، مثل: (كَتَبَ يَكْتُبُ)، و(قَتَلَ يَقْتُلُ)، و(نَظَرَ يَنْظُرُ)، و(بَسَطَ يَبْسُطُ)، و(أَخَذَ يَأْخُذُ) وغيرها ممَّا لا يُعدُّ ولا يحصى، وكل ما يخالف لهذا بأن يوافق لماضيه ويخالف لمضارعه، أو يوافق لمضارعه ويخالف لماضيه، فلا تحكم بأنه منه بل هو من أحد الأبواب الخمسة الباقية،



الكفوي ....

أساس واعترض بعدم المانعية أيضاً لصدق التعريف على (نَصَرَ) لكون النون من الزوائد الأربع مع أنه ليس بمضارع. وأجيب بأن المراد بما كان في أوله إحدى الزوائد فعل ماض زيد في أوله إحدى الزوائد ونون نصر ليس كذلك بل من نفس الكلمة. فإن قيل: فعلى هذا يصدق التعريف على نحو: (أكرم)، و(تكسر)، و(تباعد) لأن كل منها فعل ماض زيد في أوله إحدى الزوائد مع أنه ليس بمضارع. قلنا: المراد بما كان في أوله إحدى الزوائد ما زيدت فيه لقصد المضارعة وكل من المذكورات ليس كذلك، إذ الهمزة للمتكلم وحده، والتاء للغائبة المفردة ولمثناها وللمخاطب مفرداً أو تثنية أو جمعاً مذكراً أو مؤنثاً، والياء للغائب مفرداً أو تثنية أو جمعاً، ولجمع المؤنث الغائبة والنون للمتكلم مع الغير، فلا محذور أصلاً. ثم إنَّ المضارع يصلح بحسب الاستعمال لأحد الزمانين الحال والاستقبال، ويحتملها لاشتراك بينهما بالوضع، لأنك إذا قلت: (زيد يفعل) فإنه يحتمل أن يفعل في الساعة التي أنت فيها، ويحتمل أن يكون في ساعة أخرى، فلا بد في استعماله في أحد الزمانين من قرينة، مثل: الآن، ولام الابتداء، كـ: "اللام" في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] وما فإنها قرينة للحال، ومثل: غداً، ولن، والسين، وسوف، فإنها قرينة للاستقبال، فإذا لم توجد قرينة واحد منهما لم يجز للسامع حمله على أحد الزمانين قطعاً لاحتمال غيره، على ما حققه الشريف المحقق، فالاشتراك لفظي عند الشريف - قدس سره - ومعنوي عند التفتازاني، لأنه عنده يطلق عليهما إطلاق كلي مشترك على أفراده. وقيل: حقيقة في الحال، ومجازي في الاستقبال. وقيل: بالعكس. والأصح الاشتراك اللفظي، فهذا المقام وإن كان لتحقيقه مقام آخر ولفهمه مخاطب آخر لكنه لا بد من التوضيح في الجملة، لئلا يكون نظر المتعلمين مقصوراً على الأمور السهلة، فاحتاج إلى ثلاث مقدمات: المقدمة الأولى: أن الزمان موهوم لا وجود له في الخارج عند المتكلمين، وموجود عند الحكماء، واحتج المتكلمون بأنه لو كان موجوداً في الخارج لكان إما قار الذات فيلزم اجتماع الحاضر والماضي، فحينئذ يلزم أن يكون الحادث اليوم حادثاً يوم الطوفان، وفساده ظاهر، وإما غير قار الذات فيلزم تقدم بعض أجزائه على بعض تقدماً لا يتحقق إلا مع الزمان، إذ يحكم العقل حينئذ بأن جزء منه كان موجوداً ولم يبق الآن، وأن جزء منه حصل الآن، فالماضي والآن هو الزمان فيلزم منه وقوع الزمان في الزمان ويلزم التسلسل وهو محال أيضاً.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

أساس **وأجيب** بأن تقدم الماضي على الحال بذاته لا بزمان آخر، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان، ولا يلزم التسلسل. وتوضيحه أن القبلية والبعدية اللتين لا يجتمع القبل فيهما مع البعد تعرضان لأجزاء الزمان أولاً، وبالذات وللأمور الواقعة فيها ثانياً، وبالواسطة يشهد بذلك أنه إذا حكم بتقدم واقعة على أخرى يتوجه عند العقل أن يقال: لم كانت متقدمة عليها؟ **فلو أجيب** بأنها كانت مع خلافة زيد وخلافة فلان متقدمة على خلافة زيد توجه أيضاً السؤال. **فإذا قيل**: لأن خلافة فلان كانت أمس وخلافة زيد اليوم انقطع السؤال، فلو كانت القبلية والبعدية عارضتان للخلافة الواقعة في أجزاء الزمان أولاً وبالذات لم يحتج إلى السؤال الأخير وجوابه أصلاً واحتج الحكماء على وجوده بوجهين والمشهور منهما أن كون الأب قبل الابن معلوم بالضرورة فتلك القبلية ليست بوجود الأب ولا عدم الابن لتعقل وجود الأب وعدم الابن مع الغفلة عن تلك القبلية فتعين كون تلك القبلية زائدة على وجود الأب وعدم الابن وليست تلك القبلية أمراً عدمياً لأنها تقتضي اللاقبلية التي هي عدم محض فإن اللاقبلية صادقة على العدم فتلك القبلية حينئذٍ زائدةٌ ثابتةٌ؛ لأن أحد النقيضين إذا كان عدمياً يكون الآخر وجودياً وإلا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال، **وأجيب** عنه بأن القبلية من الأمور العقلية كاللاقبلية ولا استحالة في ارتفاع النقيضين بحسب الوجود الخارجي فلا يلزم وجود الزمان في الخارج.

المقدمة الثانية في تعيين حقيقته وفيه مذاهب خمسة: **الأول** مذهب بعض قدماء الفلاسفة حيث قالوا إنه "جوهر مجرد" لا يقبل العدم لذاته واستدلوا عليه بأنه لو عدم لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا يجامع البعد القبل وذلك هو البعدية بالزمان إذا البعدية لا بالزمان يجامع فيها البعد القبل فيلزم وجود الزمان حال ما فرض معدوماً. **والثاني** مذهب بعض الفلاسفة وهو أنه "الفلك الأعظم" واستدلوا عليه بأنه محيط بالأجسام المتحركة محتاجة إلى مقارنته فينتج من الشكل الثاني الفلك الأعظم زمان. **والثالث** لبعض آخر منهما وهو أنه حركة الفلك الأعظم واستدلوا عليه بأن حركة الفلك الأعظم غير قارة والزمان غير قارة فينتج من الثاني أن حركة الفلك الأعظم زمان وكل من هذين الاستدلالين استدلال بموجبتين من الشكل الثاني وهو غير منتج كما علم في موضعه.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

أساس والرابع ما ذهب إليه أرسطو من أنه مقدار حركة الفلك الأعظم واستدل بأنه لتفاوته كم ولامتناع تألفه من الآنات متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير قارة هي الحركة ولامتناع فنائه مقدار الحركة المستديرة ولتعذر جميع الحركات به مقدار لأسرعها وأسرع الحركات هي الحركة اليومية التي هي حركة الفلك الأعظم فالزمان مقدار حركة الفلك الأعظم ومبني هذا الدليل على أصول الفلاسفة والخامس ما ذهب إليه الأشاعرة وهو أنه أمر متجدد معلوم يقدر به أمر متجدد مبهم إزالةً لإبهامه، يقال: طلعت الشمس عند مجيء زيد، وجاء زيد عند طلوع الشمس فالتعاكس بحسب ما هو متصور ومعلوم للمخاطب جاز فيه ومن أراد تفصيل كل مذهب بمثله وما عليه فليرجع إلى المواقف وشرحه.

المقدمة الثالثة في بيان حقيقة الماضي والمستقبل والحال أما الماضي فهو الزمان الذي قبل زمانك أي زمانك الذي أنت فيه واعترض عليه بأن كلمة قبل ظرف زمان فيلزم أن يكون للزمان الماضي زمان آخر وجد فيه أو يكون الشيء ظرفاً لنفسه. وأجيب عن الأول بأن المراد بالقبلية مجرد التقدم والمعنى هو الزمان المتقدم على زمانك، وأيضاً يجوز أن يكون مبنياً على مذهب المتكلمين فإن الزمان عندهم على ما عرفت آنفاً عبارة عن متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر مبهم فلا استحالة في أن يكون للزمان. وأجيب عن الثاني بأنه يجوز بأن يكون الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى أن كل زمان هو من أجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض يعني أن الزمان السابق على زمان التكلم زمان ممتد وكل وله أجزاء وكل جزء ماض فحاصله اشتمال الكل على الجزء ووجود الجزء في ضمن الكل فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه بل يلزم أن يكون الكل ظرفاً لجزئه فلا محذور. وأما المستقبل فهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان. واعترض عليه من وجوه: أما أولاً فلأن كلمة "يترقب" لو حملت على الاستقبال يلزم أن لا يكون الزمان المستقبل حاصلاً بعد زمان التكلم ؛ إذ لا وجود للمترقب فيلزم خروج الزمان الحاصل عقيب الحال عن أقسام الزمان وقيد وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين، وخروج الزمان الحاصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما. وأما ثانياً فلان يترقب أن حمل على المستقبل يلزم ترقب وجود المستقبل في المستقبل؛

تلخيص ....

فتح الغناء ....

أساس لأن المستقبل الذي هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضاً فيكون المستقبل ظرفاً للمستقبل فيلزم أحد المحذورين وهو أن يكون للزمان زمان، أو يكون الشيء ظرفاً لنفسه، وهذا مع ما بعده هو الذي أورده الشريف المحقق في "حاشيته على المطول". وأما ثالثاً فلأن يترقب إن حمل على الحال كان كل من الحال والاستقبال مأخوذاً في تعريف الآخر فيلزم الدور وهو محال وقد أجاب بعض المحققين عن الثلاثة بجواب وهو أن الأفعال المذكورة في التعريفات منسلخة عن الزمان فلا محذور، وأجاب الشريف المحقق - قدس سره - بأن انقسام الزمان إلى الماضي والحال والاستقبال والتمييز بين أقسامه الثلاثة معلوم لكل أحد يتحاورون بها في كلامهم والتعريفات المذكورة تنبيهات قصد بها إزالة الخفاء لا تحصيل المجهول، ويفهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الظرفية وما يلزم منها، وأما تدقيق النظر في تحقيق ماهية تلك الأقسام فيستفاد في علوم أخر يلاحظ فيها جانب المعنى فيعبر فيها عن المتقدم بالقبل وعن المتأخر بالبعد، ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما أنت فيه تقدماً لا يجامع المتقدم للمتأخر سواء كان بالذات كما في أجزاء الزمان أو بالواسطة كما في الزمانيات؛ ولذا قال - قدس سره - والحق أنها مناقشات واهية. وأما الحال فهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلةٍ وتراخٍ وهو معنى عرفي على ما قاله العلامة التفتازاني يعني تعيين مقدار الحال مفوض إلى العرف بحسب الأفعال ولا يتعين له مقدار مخصوص، فإنه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن، وكذا يقال زيد يصلي، والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باقٍ فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة في الحال ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين بأن الزمان موهوم محض لا وجود له، وأما عند الحكماء القائلين بأن الزمان موجود متصل على ما عرفت آنفاً فالحاصل عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزأ منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود في زمان موجود، وقال المحقق الكاشي: والتحقيق في هذا أن الزمان متصل لا جزء له بالفعل وإنما ينقسم إلى الماضي والمستقبل بحسب فرض العقل المشترك بينهما وهو الحال فالحال ليس جزأ من الزمان بل هو ظرف لأجزاء الزمان المفروضة، وهو بمنزلة النقطة المفروضة في الخط انتهى. ولقد أطلنا الكلام في هذا المقام ليحيط الناظر بأطراف المرام لكونه مما تزل فيه أقدام الأفهام وبعد بقي أبحاث طويناها لئلا يتضجر قلب المتعلمين ويتصغر حدق المحصلين والله الموفق وهو نعم الوكيل.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

وَبِنَاؤُهُ

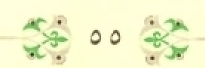
الكفوي {وَبِنَاؤُهُ} أي: ما يبنى من هذا الباب، وقيل: ذلك الباب وضع كائن

أساس {وَبِنَاؤُهُ} الواو كالواو في (وعلامته)، والبناء مبتدأ مضاف إلى الضمير[١] الراجع إلى الباب الأول، والإضافة معنوية، وهي إما بمعنى (اللام)، أو بمعنى (من)، أو بمعنى (في)، لأن المضاف إليه فيها إما أن يصح حمله على المضاف أو لا، فإن صح فالإضافة بمعنى (من)، فوجه كونها بمعنى (من) لأنها مقدرة فيها، ووجه كونها مقدرة لأن المضاف إليه من جنس المضاف فتفيد إضافته البيان، فلا بد من البيانية؛ نحو: (خاتم فضة) فإن حمل الفضة على الخاتم يصح، وإضافته إليها تفيد البيان. وإن لم يصح حمل المضاف إليه على المضاف، فإما أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف أو لا فالأول إضافة ظرفية سواء كان ظرفاً حقيقياً وهو إما ظرف زمان كـ:(ضرب اليوم)، أو ظرف مكان كـ:(جلوس الخلف)، أو ظرف وعاء كـ:(ماء الكوز)، أو غير حقيقي مثل: (نجاة الصدق) و(هلاك الكذب) فظرفية كل منهما مجاز باعتبار المحل المعنوي بعلاقة الظرفية، والثاني هو ما لا يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف إضافة لامية، فوجه كونها لامية لأن اللام مقدرة فيها ووجه كونها مقدرة لأن المضاف عام، والمضاف إليه خاص، فيفيد إضافة العام إلى الخاص تخصيص المضاف إليه، فلا بد من تقدير لام الاختصاص، ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال، بل يكفي صحتها بحسب الوضع.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ} الواو فيه كالواو في (وعلامته) والظاهر أن إضافة البناء إلى الضمير الراجع إلى الباب الأول لامية؛ كـ:(غلام زيد)، و(علم الفقه)، لأن البناء عام والباب الأول خاص، وإضافة العام إلى الخاص لامية، وعموم البناء هنا لكونه شاملاً للباب الأول وغيره من الأبواب، لأن البناء عبارة عن عدد الحروف للكلمة المرتبة مع حركتها وسكونها، باعتبار الوضع، فيشمل الأبواب كلها قبل الإضافة وبعدها يختص بالباب الأول مثلاً، والمعنى: وبناءه مختص للباب الأول كائن.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء الباب الأول كائن

[١] واعلم أن المضاف إما مباين للمضاف إليه، أو مساوٍ له، أو أعم مطلقاً أو من وجه، فإن كل مبايناً إن كان ظرفاً فالإضافة بمعنى "في" وإلا فبمعنى "اللام" وإن كان مساوياً له كليث وأسد، أو أعم مطلقاً كأحد اليوم فالإضافة على التقديرين ممتنعة وإن كان أخص مطلقاً كيوم الأحد وعلم الفقه فالإضافة بمعنى "اللام" وقد يسمى هذا القسم بيانية لإيضاحه وكشفه، وإن كان أعم من وجه إن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف فبمعنى "من" وإلا فبمعنى "اللام" أيضاً كإضافة خاتم إلى فضة بيانية وعكسها لامية.



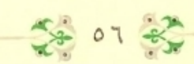
الكفوي ....

أساس قال الفاضل الجامي - قدس سره السامي -: واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام؛ كقولك: (يوم الأحد)، و(علم الفقه)، و(شجر الأراك) بمعنى اللام. ولا يصح إظهار اللام فيه، وبهذا الأصل يرتفع الأشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات البعيدة؛ مثل: (كل رجل) و(كل واحد) انتهى. وقال الفاضل العصام في حاشيته: عليه الأنسب بحسب المعنى، إن هذه الإضافات بيانية وإظهار من فيها خال عن التكلف، إلا أن أئمة العربية جعلوها لامية، ولا يظهر ما دعاهم إليه، وكذا كل رجل فالأظهر فيه أن تكون الإضافة بمعنى (من)، أي: كل من هو رجل، وصح حمل المفرد على كل مع أنه متعدد؛ لأنه يتناول للمتعدد على سبيل البدل، وأنت إذا أتقنت أساليب الكلام فقوله: (وبناؤه) الظاهر أن إضافته لامية كـ:(غلام زيد)، و(علم الفقه) فإن البناء هنا عام[١] لكونه عبارة عن عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركتها وسكونها باعتبار الوضع، وشامل لأنواع كثيرة، والمضاف إليه الذي هو عبارة عن الباب الأول خاص، ونوع معين منها، كما أن "الغلام" عام للغلمان، و"زيد" علم خاص لشخص معين، وكذا "العلم" عام على فنون العلم، و"الفقه" خاص لفن مخصوص، فإضافة العام إلى الخاص لامية، فلا يصح حمل الباب الأول عليه، والمعنى: وبناءه مخصوص للباب الأول. قيل: يلزم من هذا مساواة البناء مع الباب الأول، لأن البناء المخصوص على مقدار الباب الأول، فلا تكون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص. قلتُ: هذه المساواة بعد إضافة البناء إلى الباب الأول، وأما قبل الإضافة إليه فعام له ولغيره من الأبواب كائن.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[١] أي: عام للباب الأول ولغيره من الأبواب.

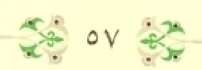


الكفوي {لِلتَّعْدِيَةِ} وقوله:{غَالِبًا} مصروف إلى قوله: (وبناؤه)، لا إلى قوله: (للتعدية) لئلا يُشْعِرَ بجواز كون الأمثلة التي تكون متعدية لازمة في بعض الأوقات، والتي تكون لازمة متعدية في غالب الأوقات. وإن كان ظاهر قوله{وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا} يشعر بذلك بناء على ما نقل عن القطب في "المحاكمات" معترضاً على الإمام أن "قد" إنما يدل على تبعيض الأوقات، لا على تبعيض الأحكام.

أساس {لِلتَّعْدِيَةِ} أي: لأن يتعدى أو يجيء له؛ بأن يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق، ثم المراد من قوله: (وبناؤه للتعدية) تقسيم هذا النوع باعتبار معناه، لأنه بذلك الاعتبار على قسمين: متعد ولازم، لأنه لا يخلو من أن يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق أو لا، فإن كان موقوفاً فهو البناء المتعدي، وإن لم يكن موقوفاً فهو البناء اللازم، لكن أفراد القسم الأول أكثر وإليه أشار بقوله: {غَالِبًا} حال من فاعل الظرف وأفراد القسم الثاني أقل بالنسبة إلى القسم الأول وإليه أشار بقوله: {وَقَدْ يَكُونُ} أي بناء الباب الأول {لَازِمًا} أي غير متعد بأن لا يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق هذا ما بينه الشريف المحقق في وجه الحصر وله اعتبار آخر على ما سيذكره المصنف وكلمة "قد" هنا للتقليل وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل؛ نحو: (قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ)، و(قَدْ يَجودُ البَخِيلُ) أي: قلَّمَا يصدق، وقلَّمَا يجود. وتقليل متعلقه؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]. أي: ما هم عليه أقل معلوماته تعالى، على ما في "المغني".

تلخيص {لِلتَّعْدِيَةِ} أي: لأن يتعدى أو يجيء لها، يعني أن بناؤه منقسم على قسمين؛ الأول: متعد وهو ما يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق، وأفراد هذا القسم كثيرة، وإليه أشار بقوله: {غَالِبًا} أي كونه غالباً،ويجوز أن يكون حالاً من فاعل الظرف، والقسم الثاني لازم وهو ما لا يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق، وأفراده أقل بالنسبة إلى القسم الأول، وإليه أشار بقوله: {وَقَدْ يَكُونُ} أي: بناء الباب الأول {لَازِمًا} أي: غير موقوف على ذكره، وكلمة "قد" هنا للتقليل، وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل؛ نحو: (قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ)، و(قَدْ يَجودُ البَخِيلُ) أي: قلَّمَا يصدق، وقلَّمَا يجود. وتقليل متعلقه؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أي: ما أنتم عليه أقل معلوماته تعالى، على ما في "المغني".

فتح الغناء {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا} وحاصل المرام من غير تطويل: أنَّ الأفعال التي بنيت من الباب الأول، الكائن من أبواب الستة، الكائنة للثلاثيّ المجرد، كائن على قسمين:



أساس فكلمة "قد" هنا يجوز أن تكون لتقليل الفعل فيكون المعنى: "قلَّما يكون بناء الباب الأول لازماً". ويجوز أن يكون لتقليل متعلقه، فيكون المعنى: "أن ما هو البناء اللازم أقل بناء الباب الأول" والأول أظهر، والثاني أنسب عند من هو عارف بأسلوب الكلام فافهم. خذ هذا فإن الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق في هذا المقام ووجهوا بما لا يرضى به المنصف.

واعلم أنه قد يوجد لغةً في بابٍ واحدٍ متعدياً ولازماً كـ(النقص) فإنه يقال: (نَقَصَ) الشَّيء نُقْصَاً من هذا الباب، و(نَقَصْتُهُ) أيضاً يتعدى ولا يتعدى على ما في "الصحاح" وغيره.

وكذا (الزيادة) يتعدى ولا يتعدى على رواية يعقوب عن الكسائي يقال: زاده الله خيراً.

قول الشاعر: يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً... إذا مَا زِدْتَهُ نَظَرَاً

تلخيص فكلمة "قد" هنا يجوز أن تكون لتقليل الفعل، فيكون المعنى: "قلَّما يكون بناء الباب الأول لازماً" ويجوز أن تكون لتقليل متعلقه، فيكون المعنى أن بناء اللازم أي: الكلمات اللازمة أقل من بناء الباب الأول أي: أقل من كلماته على ما أشرنا إليه، والأول أظهر بحسب العبارة، والثاني أنسب بحسب المرام عند من هو عارف بأسلوب الكلام. خذ هذا فإن الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق في هذا المقام؛ ووجهوا بما لا يرضى به صاحب هذا الكلام. واعلم أنه قد يوجد لغةً في بابٍ واحدٍ متعدياً ولازماً، كـ(النَّقص) قال في "مختار الصحاح": (نَقَصَ) الشَّيء من باب نَصَرَ، و (نُقْصَانًا) أيضاً و (نَقَصَهُ) غيرهُ يتعدَّى ويلزمُ - يعني يكون متعدياً ولازماً - قلتُ: (النَّقْصُ) مصدر المتعدِّي، و (النُّقْصَانُ) مصدر اللَّازم، والمتعدِّي يتعدَّى إلى مفعولين، تقول: "نَقَصَهُ حَقَّهُ"، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ [التوبة: ٤]. وأمَّا قولك: "نَقَصَ الْمَالُ دِرْهَماً، وَالْبُرُّ مُدّاً"، فدرهماً ومدَّاً تمييز. انتهى كلامه.

فتح الغناء القسم الأول: إذا صدر عن فاعله، مثل صدور الكتابة عن الكاتب، لم يبق أثر ذلك الفعل في نفس الفاعل، بل يتعدى ويتجاوز منه إلى شيء آخر، ويظهر أثره فيه، ويعبر عنه، أي عن الشيء الآخر بالمفعول به، مثل: إن تكتب أنت خطاً، فيقال: من كتب هذا؟ فتقول: أنا كتبته. ومن كتب هذا المكتوب؟ فتقول: أنا كتبته. فيعبر عنك بـ(الفاعل)، وعن الكتابة أي: عن إن تكتب بـ(الفعل)، وعن المكتوب بـ(المفعول به)، وهذا القسم يوجد كثيراً؛ فلذا قال المصنفُ آنفاً: (وبناؤه للتعدية) أي للإصدار والإمرار إلى الغير، وإنَّما لم أقل في تفسيره "للتجاوز" فإنَّهُ أي: "التجاوز" معنى التعدي من باب (التفعل)، لا معنى التعدية من باب (التفعيل) غالباً في الكثرة على ما لم يكن للتعدية.

أساس ويقال: (زَادَ الشَّيءُ يَزِيْدُ زَيْدَاً وزِيَادَةً وَزَادَ فيما عنده من الباب الثاني، وقد يكون في بابين يكون من أحدهما متعدياً، ومن الآخر لازماً، مثل: (حَزُنَ) بالضم فهو (محزون) من الباب الخامس، و(حَزِنَ) بالكسر، فهو (حزين) من الباب الرابع، فمن الأول قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] وفي الحديث الشريف: "من ضيع سنتي حرمت عليه شفاعتي"[١]، وفي الحديث الآخر: "مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ"[٢] فإن (حرمت) في الحديث الأول من الباب الخامس لازم بمعنى يكون حراماً، والمراد عدم الحصول. و(حُرِمَهَا) في الحديث الثاني من الباب الثاني يتعدى إلى مفعولين أولهما ضمير المفعول القائم مقام الفاعل في حرم، والثاني الضمير المنصوب الراجع إلى الخمر.

تلخيص وكذا (الزيادة) من الباب الثاني يتعدى ويلزم، قال في "المختار" أيضاً: (الزِّيَادَةُ) النموُّ وبابه (بَاعَ)، و (زِيَادَةً) أيضاً وزَادَهُ اللهُ خيراً، قلتُ: يقال: (زَادَ) الشَّيءُ وزاده غيره ولازم ومتعد إلى مفعولين. وقولك: "زَادَ الْمَالُ دِرْهَماً، وَالْبُرُّ مُدّاً" فدرهماً ومداً تمييز انتهى.

وقد يكون في بابين يكون من أحدهما متعدياً، والآخر لازماً، مثل: (حَزُنَ) بالضم، فهو (محزون) من الباب الخامس، وأيضاً (حَزِنَ) بالكسر، فهو (حزين) من الباب الرابع، فمن الأول: قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، ومن الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨] كذا قال الأستاذ رحمه الله، لكن في المثال الأخير: أعني (الحزن) نظر تأمل، وكذا كلمة (حرم) يتعدى ويلزم، ويجيء من الباب الخامس، ومن الثاني، فمن الخامس لازم، ومن الثاني متعد، والتمثيل في الشرح.

فتح الغناء والقسم الثاني: إذا صدر عن الفاعل، أو وجد فيه بغير صنعه لا يتجاوز عنه إلى الغير، بل يبقى أثره في نفسه، مثل: صدور القعود عنه، إذا قعد، ووجود الحسن أو القبح فيه، وهذا القسم لا يوجد إلا قليلاً بالنسبة إلى القسم الأول، فلذا قال المصنف: (وقد) أي: بعضاً بعضاً، وقليلاً قليلاً، بمعنى: في بعض الأحيان يكون بناؤه لازماً.

[١] لم أجده.

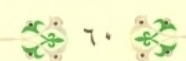
[٢] رواه البخاري: {٥٥٧٥}، ومسلم: {٢٠٠٣/٧٦}.

الكفوي {مِثَالُ المُتَعَدِّي} المثال: هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيدين. وأما الشاهد: فهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث، أو من كلام من يُوثَقُ به، فهو أخص من المثال، ثم إن التمثيل إنما يصار إليه لرفع الحجاب عن معنى الممثل له، وإبرازه في صورة الشَّاهد، ليساعد فيه الوهم العقل؛ لأن المعنى الصِّرْفَ إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأن من طبع الوهم الميلُ إلى المحسوسات وحبِّ المحاكمات، ولذلك شاعت الأمثال في المعقولات.

أساس {مِثَالُ} الفعل {المُتَعَدِّي} فالمثال: هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة الكلية، وإيصالها إلى فهم المستفيد. وأما الشاهد: فهو الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة الكلية لكونه من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به، فهو أخص من المثال، على ما بينه العلامة التفتازاني في "شرح التلخيص". واعتُرِضَ عليه: أن المأخوذ في حد المثال الذكر للإيضاح، وفي الشاهد الذكر للإثبات، فلو كان الشاهد أخص والمثال أعم، لزم أن يستلزم الشاهد المثال، وليس كذلك لأن كونه مذكوراً للإثبات لا يستلزم كونه للإيضاح، فلا يكون أخص، فلا يستقيم أن يقال: كل شاهد مثال، وليس كل مثال شاهد. وأجيب بأن المراد من الذكر في الحدين صلاحية الذكر بطريق ذكر المطلق وإرادة المقيد على أن يكون مجازاً بعلاقة الإطلاق والتقييد، وهذا كقولهم قصر التعيين أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا، فكل مثال يصلح أن يكون لقصر الأفراد، والقلب يصلح أن يكون لقصر التعيين، من غير عكس، فعلى هذا يصح أن يقال: "كل ما يصلح أن يكون شاهداً يصلح أن يكون مثالاً من غير عكس كلي" وإلا فالجزئي المذكور بالنظر إلى وضعه الأصلي لا يلزم أن يكون مذكوراً بعد الحكم الكلي، فضلاً عن كونه مثالاً أو شاهداً،

تلخيص {مِثَالُ}الفعل {المُتَعَدِّي} فإن قلتَ: ما الفرق بين المثال والشاهد؟ قلتُ: المثال: هو الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة الكلية، وإيصالها إلى فهم المستفيد. والشاهد: هو الجزئي الذي يذكر لإثبات القاعدة الكلية، مع الإيضاح، بشرط أن يكون من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به، فبينهما عموم وخصوص من وجه، فالشاهد أخص مطلقاً، لكونه مشروطاً بالشرط المذكور، على ما ذكره العلامة التفتازاني في "المطول" وبينه في هامشه عليه، فكل شاهد مثال، من غير عكس كلي، ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له، وإبرازه في معرض الشاهد.

فتح الغناء {مِثَالُ} الفعل {المُتَعَدِّي} من الباب الأول



نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا

الكفوي {نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا} إيراد لفظ "نحو" بعد لفظ "مثال"، إشارة إلى كثرة الأمثلة، فإن مثل ذلك لتلك الإشارة أسلوب شائعٌ؛

أساس فكونه مذكوراً للإيضاح أو للإثبات أمر خارج عرضي مفارق ولا يمكن اعتباره في حقيقتهما، إذ لو اعتبر ذلك فإن اعتبر في الحدين الذكر للإيضاح في الجملة فربما يتباينان، وربما يتصادقان، فبينهما على هذا التقدير تباين جزئي، وإن اعتبر في الأول الذكر للإيضاح فقط دون الإثبات، وفي الثاني الذكر للإثبات فقط دون الإيضاح، فهما بذلك الاعتبار متباينان تبايناً كلياً، وقد أجيب عن أصل الإيراد بجواب آخر ذكره التفتازاني في هامشه على "المطول" أنه يعتبر في حد الشاهد قيد كونه من القرآن أو الحديث أو من كلام من يوثق به، دون حد المثال، فبهذا القيد يكون الشاهد أخص من المثال،

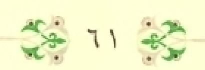
تلخيص {نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا} بالألف لا بالواو، **والنحو له معان**: القصد، والجهة، والمقدار، والمثل، والنوع، فهذه خمسة معانٍ يجمعها على الترتيب قول الشاعر:

نَحَوْنَا نَحْوَ دَارِكَ يا حَبِيْبِي   لقِيْنَا نَحْوَ أَلْفٍ مِنْ رَقِيْبِ

وَجَدْنَاهُمْ جِيَاعَاً نَحْو كَلْبٍ   تَمَنَّوا مِنْكَ نَحْواً مِنْ شَرِيْبِ

والمعنى: (قصدنا جهة دارك يا محبوبي، ولقينا مقدار ألف من رقيب) وعدو، و(وجدناهم) أي: (الرقيب الكثير)، (جياعاً) هو ضد (الشبعان) نحو: (كلب)، أي: مثل (كلب)، (تمنوا) أي: سألوا على سبيل التمني منك يا حبيبي نوعاً من شراب. وقد يجيء بمعنى "الصرف" نحو: (نحوت بصري إليه) أي: صرفته إليه، ويجيء "اسماً لقبيلة" يقال لهم: "بنو نحو" وهم قوم من العرب، ويطلق على "فن مخصوص" تعرف به أحوال الكلمة من حيث الإعراب والبناء، على ما ذكره السكاكي في "المفتاح"، **والمراد هنا**: معنى "المثل"، **فإن قلتَ**: إن لفظ "النحو" بعد ذكر لفظ "المثال" زائد لا طائل تحته، بل هو قيد مفسد، يقتضي أن لا يكون نفس (نَصَرَ زيدٌ عمراً) مثالاً للمتعدي، بل المثال نحوه وشبهه، وليس كذلك، بل المثال نفسه ونحوه معاً. **قلنا**: لا نسلّم أنه زائد، وقيد مفسد، بل هو قيد لازم، يستعمل في تكثير الأمثلة، فأصل التركيب مثال المتعدي: نصرَ زيدٌ عمراً ونحوه، بطريق عطف النحو المضاف إلى ضمير يرجع إلى هذا التركيب، ثم حذف المضاف إليه، الذي هو الضمير، فبقي "ونحو"، ثم حذف حرف العطف، وقدم المضاف الذي هو "النحو" على هذا التركيب، وشاع بين المؤلفين لتلك الإشارة، حتى كأنه حقيقة عرفية، على ما نقل الأستاذ عن أستاذه محمد الأمين الإسلامبولي.

فتح الغناء {نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا} فإن نَصَرَ فعل، وزيدٌ فاعل، وعمراً مفعول به،



الكفوي فسقط ما قيل الظاهر أن إيراده بعد ذكر لفظ المثال زائد كما لا يخفى.

أساس ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له وأبرزه في معرض الشاهد.

{نَحْوُ: نَصَرَ زَيْدٌ عمْرًا} والنحو له خمسة معان غالباً يجمعها قول الشاعر:

نَحَوْنَا نَحْو دَارِكَ يا حَبِيْبِي   لقِيْنَا نحو أَلْفٍ مِنْ رَقِيْبِ

وَجَدْنَاهُمْ جِيَاعَاً نَحْو كَلْبٍ   تَمَنَّوا مِنْكَ نَحْواً مِنْ شَرِيْبِ[١]

معنى الأول: القصد، ومعنى الثاني: الجهة، ومعنى الثالث: المقدار، ومعنى الرابع: المثل، ومعنى الخامس: النوع. وقد يجيء بمعنى الصرف نحو وقد يجيء بمعنى "الصرف" (نحوت بصري إليه) أي: صرفته إليه، ويجيء "اسماً لقبيلة" يقال لهم: "بنو نحو" وهم قوم من العرب، ويطلق على "فن مخصوص" على ما ذكره السكاكي في قسم النحو من "المفتاح" وهو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. والمراد هنا المعنى الرابع، وهو معنى المثل، فعلى هذا يرد عليه أن لفظ النحو بعد ذكر لفظ المثال زائد لا طائل تحته، بل هو قيد مفسد يقتضي أن لا يكون نفس (نصرَ زيدٌ عمراً) مثالاً للمتعدي، بل نحوه وشبهه، وليس كذلك. لا يقال إن كون نحو الشيء مثالاً للمتعدي يستلزم كون ذلك الشيء مثالاً له، لأنَّا نقول قد يمنع الاستلزام والجواب يمنع الصغرى بأن يقال: لا نسلم أنه زائد، وقيد مفسد، كيف وهو قيد لازم يستعمل في تكثير الأمثلة بمثل هذا المقام.

تلخيص وتوضيح المثال: أن (نصرَ) فعل ماض، (وزيدٌ) فاعله، و(عمراً) مفعوله، ولا شك أن فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه، لأن النصرة تقتضي الناصر والمنصور، يقال: نَصَرَهُ أي: أعانهُ، و(نَصَرَ الغيثُ الأرضَ) أي: أعانها، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ﴾ [الحج: ١٥] أي: أن لن يرزقه، على ما ذكره التفتازاني في "شرح الزنجاني".

فتح الغناء حيث صدرت النصرة التي هي مدلول (نَصَرَ) عن زيدٍ، الذي هو الفاعل، ولم يبق أثره في نفسه وذاته؛ لأنه ناصر وليس بمنصور، بل تعدى وتجاوز عنه إلى عمرو، وظهر أثره فيه، أي: في عمرو، الذي هو المفعول به.

[١] وله تكملة وهي: فعلم بعض مثل نحو   ولا تعجل بنحو يا طبيبي

فقد كانوا بنو نحو كرام   لهم نحو لقوس كالقضيب



الكفوي ....

أساس فأصل التركيب: "مثال المتعدي نصر زيد عمراً ونحوه" بطريق عطف النحو، وإثبات المضاف إليه بعده، ثم حذف المضاف إليه، فبقي ونحو، ثم حذف حرف العطف وقدم المضاف الذي هو النحو على التركيب، وشاع ذلك بين المؤلفين لتلك الإشارة حتى كأنه حقيقة عرفية على ما حققه الفاضل الأستاذ - روح الله روحه -. وتوضيح المثال: أن نصرَ فعل ماض، وزيدٌ فاعله، وعمراً مفعوله، ولا شرط أن فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه[1] فبذلك الاعتبار كما سيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى. فإن قلتَ: إذا قلنا نصر فعل ماض، فنصر مبتدأ وفعل ماض خبره، فكيف يصح أن يكون نصر مبتدأ مع أنه فعل، وكونه مبتدأ من خواص الاسم على ما بين في النحو. قلتُ: باعتبار أنه مراد لفظه، وأورد عليه أنه إن أريد مجرد اللفظ لا يكون اسماً، بل لا يكون كلمة؛ لأنها اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. وأجيب بأن المراد أنه دال على معنى هو لفظه. فإن قيل: فعلى هذا يكون اسماً ولا يصح الحكم عليه بأنه فعل ماض. قلنا: قد حقق الشريف المحقق أن الحكم على ثلاثة أنواع: أحدها الحكم على اللفظ فقط، كقولك: (ضرب) مركب من ثلاثة أحرف فالمحكوم عليه نفس ضرب، لأنه دال على شيء هو المحكوم عليه. وثانيها الحكم علي اللفظ بالقياس إلى ما وضع بإزائه كقولك: (ضرب) فعل ماض فالمحكوم عليه هو ما تلفظت به، وإن كان اتصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره. لأن الفعلية حاصلة بالقياس إلى الدلالة على المعنى، والمقصود أنه فعل ماض بسبب كونه موضوعاً لمعنى، فليس هناك دال هو اسم، ومدلول هو فعل. وثالثها الحكم على مدلولات الألفاظ بعد استعمالها في معانيها كقولك: (ضرب زيد). وما نحن فيه من قبيل الثاني. ثم إن الألفاظ كلها متساوية الإقدام في النوع الأول من الحكم حتى المهملات لصحة قولك: (جسق) مركب من ثلاثة أحرف، ويوجد الثاني في غير المهملات، ويختص الثالث بالاسم، ولذا قيل: الإسناد إلى معنى الاسم من خواص الاسم.

تلخيص واعلم: أنه مما ينبغي أن ينبّه عليه أن (عمراً) الواقع مفعولاً هنا لم يكتب بالواو لأن الواو الواقعة فيه للفرق بين "عمر" و"عمرو"،

فتح الغناء ....

[1] لأن الضرب يقتضي المضروب.

الكفوي ....

أساس **فإن قيل**: هلا يجوز أن يكون علماً لنفسه بوضع غير قصدي على ما قاله العلامة التفتازاني، لأن الألفاظ إذا وضعت لمعانيها قصداً وضعت لأنفسها بلا قصد، فالوضع عنده أعم من القصدي وغير القصدي، حيث قال: ألا ترى تقول في قولنا: (خرج زيد من البصرة) خرج فعل ماض، وزيد اسم، ومن حرف جر، فجعل كلاً من الثلاثة محكوماً عليه، لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركاً، ولا يفهم بذلك معنى مسماه انتهى. **قلت**: قد أنكره الشريف المحقق قائلاً بأن للألفاظ دلالة على أنفسها من غير وضع لا قصداً ولا ضمناً، لأن الوضع لتحصيل الدلالة، وحيث توجه ذهن السامع إلى نفس اللفظ بمجرد سماعه ضرورة استغنى عن عبارة الوضع. **فإن قلتَ**: إن المحققين من النحاة قد صرحوا في مواضع عديدة من كلامهم بأن ضرب ومن أخواتهما أسماء للألفاظ الدالة على معانيها وأعلام لها كما قال المحقق الإستربادي حيث قال: **اعلم** أنه إذا قصد بكلمة لفظها دون معناها، كقولك: (أين) كلمة استفهام، و(ضرب) فعل ماض، فهي علم وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره، ولا شك أن الاسمية مستلزمة للوضع، فلا يصح إنكار الشريف. **قلنا**: قد أجيب عنه من طرف الشريف بأن الثابت هناك هو الدلالة بدون الوضع، ولا حاجة إلى اعتباره لأنه يعتبر لأجل تحصيل الدلالة وقد حصلت بدونه، فلا يمكن إثبات الوضع ههنا لوجود الدلالة. واعترض من طرف العلامة التفتازاني بأن اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحاً جارياً على القانون منحصر في الحقيقة والمجاز، ولا بد فيها من الوضع، لأن **الحقيقة** هي اللفظ المستعمل فيما وضع له. **والمجاز** هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له. ولا ريب في أن استعمال مثل ضرب وأمثاله استعمال صحيح مقبول عند الكل، وليست بمجازات فيلزم أن يكون لها وضع لما استعملت فيه أعني نفسها، من حيث أنها دالة على معانيها، وكفى بهذا مستنداً في الأمور اللغوية. **وأجيب** من طرف الشريف بأن الحقيقة والمجاز قسمان من اللفظ الموضوع المستعمل، فحيث لا يوجد الوضع يكون خارجاً عن المقسم فلا يبطل الحصر بخروجه

تلخيص والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولاً، لأن (عمراً) إذا كان منصوباً ومفعولاً يكتب بالألف منوناً لكونه اسماً مفرداً منصرفاً، و(عمر) يكتب بلا ألف ولا تنوين لكونه غير منصرف، "للعدل التقديري والعلمية"، فلا يحتاج الفرق بينهما إلى الواو الفارقة، وكثير من المحصلين لم يفهموه، ويكتبونه بالواو في الأحوال الثلاث.

فتح الغناء ....

أساس ثم إن اللازم في الحقيقة والمجاز كون استعمالهما استعمالاً صحيحاً مقبولاً لكن لا يلزم منه كون كل استعمال صحيح مقبولاً داخلاً في الحقيقة والمجاز على أن إثبات وضع غير قصدي أمر لا يساعده عقل ولا نقل. واعترض من طرف العلامة أيضاً بأن الألفاظ إذا ثبت وضعها لأنفسها لا يمكن وضعها لها قصداً وأصالة لئلا يلزم كون الألفاظ مشتركة بين أنفسها ومعانيها فتعين القول اضطراراً بوضعها لها وضعاً غير قصدي فعلى هذا ليس إثباته أمراً لا يساعده عقل ولا نقل بل إثبات أمر بمقتضى قواعد اللغة. وأجيب: بأنه إن أريد بالوضع الغير القصدي فهم السامع نفس اللفظ عند الإطلاق من غير تعيينه له فذلك هو الدلالة، وتسميته وضعاً غير قصدي مجرد اصطلاح، وإن أريد أن هناك تعييناً من طرف الواضع فيكون وضعاً قصدياً كسائر الأوضاع وكون الموضوع له ألفاظاً لا يضر في كون الوضع قصدياً، وإلا لزم كون مصطلحات أهل الأدب من الاسم والفعل والحرف والحقيقة والمجاز كلها وضعاً غير قصدي ولم يقل به أحد. هذه مباحث نفسية يجب على المحصلين حفظها.

ومما ينبغي أن ينبه عليه أن (عمراً) الواقع مفعولاً هنا لم يكتب بالواو؛ لأن الواو الواقعة فيه للفرق بين (عمرو) و(عمر) والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولاً؛ لأن عمراً إذا كان منصوباً ومفعولاً يكتب بالألف منوناً لكونه اسماً مفرداً منصرفاً، وعمر يكتب بلا ألف ولا تنوين لكونه غير منصرف للعدل التقديري والعلمية فلا يحتاج الفرق بينهما إلى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه ويكتبوه بالواو في الأحوال الثلاثة.

كما لم يفهم المعلمون حرف "لا" الواقعة في حرف الهجاء[١] ويقولون عند تعليمهم للصبيان لام ألف وهذا خطأ منهم؛ لأنها في الأصل ألف ساكنة زيدت اللام عليها لأجل التلفظ على ما نقل عن "سر الصناعة" لابن جني.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[١] وفي كتاب "علم الحروف" لعبد الرحمن البسطامي قدس سره روى عن أبي ذر الغفاري أنه قال: قلت يا رسول الله كل نبي مرسل بم يرسل؟ قال: بكتاب منزل. قلت: يا رسول الله أي كتاب أنزله الله على آدم عليه السلام؟ قال: كتاب المعجم. قلت: أي كتاب المعجم؟ قال: أ ب ت ث آ ه قلت: يا رسول الله كم حرف؟ قال: تسعة وعشرون. قلت: يا رسول الله عددت ثمانية وعشرين حرفاً فغضب رسول الله عليه الصلاة والسلام حتى احمرت عيناه، فقال: يا أبا ذر والذي بعثني بالحق نبيناً ما أنزل الله على آدم إلا تسعة وعشرين حرفاً. فقلت: يا رسول الله أليس فيها لام ألف فقال عليه الصلاة والسلام الألف حرف واحد قد أنزل الله تعالى على آدم في صحيفة واحدة ومعه ألف ملك من خالف لام ألف فقد كفر بما أنزل الله تعالى على من لم يعد لام ألف حرفاً فهو بريء مني وأنا بريء منه ومن لم يؤمن بالحروف وهي تسعة وعشرون حرفاً لا يخرج من النار أبداً انتهى الحديث. فظهر منه أن اللازم هو الإيمان بكونه حرفاً مستقلاً، وأما التعبير فجوز بلا ألف ولاألف وما في "سر الصناعة" لابن جني يخالف بنوع مخالفة فتأمل.

وَمِثَالُ اللَّازِمِ نِحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ.

الكفوي {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نِحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} فإن قلت: قد مر آنفاً أن مِثْلَ هذه العبارة لِتَكْثِيرِ الأمثلة، وقد سبق أن أمثلة اللوازم من هذا الباب قليلةٌ، فما هذا التناقض؟

قلت: قلتها بالنسبة إلى أمثلة التعدية وكثرتها في نفسها، فلا تناقض. ثم لما انجرَّ البحث إلى المتعدي واللازم؛ عرَّفهما بقوله:

أساس {وَمِثَالُ} الفعل {اللَّازِمِ نِحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} وتوضيح المثال: أن (خرجَ) فعل، و(زيدٌ) فاعله، ولا شك أن فهم المعنى لم يتوقف على شيء غير الفاعل، إذ "الخروج" معنى لم يتوقف على غير زيد، ولم يتجاوزه، فبذلك الاعتبار يكون لازماً، وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

واعترض عليه بأن هذا التركيب على ما مر مسوق لتكثير الأمثلة، وقد أشير فيما سبق بقوله: "وقد يكون لازماً" إلى تقليل الأفراد وإن هذا إلا موجب للتنافي بين كلاميه.

وأجيب بأن التقليل المستفاد مما سبق بالنسبة إلى التعدية، والتكثير المستفاد هنا بالنظر إلى نفسها، فلا تنافي.

تلخيص {وَمِثَالُ} الفعل {اللَّازِمِ نِحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} وتوضيح المثال: أن (خرجَ) فعل، و(زيدٌ) فاعله، ولا شك أن فهم المعنى لم يتوقف على شيء غير الفاعل، إذ "الخروج" معنى لم يتوقف على غير زيد، ولم يتجاوزه، فبذلك الاعتبار يكون لازماً، وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

فتح الغناء {وَمِثَالُ} الفعل {اللَّازِمِ} منه {نِحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ} فإن خَرَجَ فعل، وزيدٌ فاعل، حيث صدر الخروج الذي هو مدلول خَرَجَ فبقي أثره في نفسه، لأن زيداً خَرَجَ مما خرج بنفسه وذاته، ولم يخرج شيئاً آخر، ثم أراد المصنفُ تعريف الفعل المتعدِّي واللازم للإيضاح، فقال:

وَالمُتَعَدِّي: هُوَ مَا يَتَجَاوَزُ فِعْلَ الْفَاعِلِ إِلى المَفْعُولِ بِهِ.

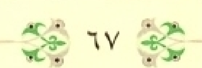
الكفوي {وَالمُتَعَدِّي: هُوَ مَا} كناية عن الفعل الاصطلاحي بقرينة المقام {يَتَجَاوَزُ} فيه

أساس {وَالمُتَعَدِّي} أي: جنس الفعل المتعدي. فإن قيل: لم لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها؟ قلت: لوجود شبه كمال الاتصال بينهما لأن هذه الجملة جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، لأنه لمَّا قال: "وبناؤه للتعدية غالباً وقد يكون لازماً" فكأنه قيل: وما المتعدي واللازم؟ فأجاب بقوله: المتعدي... إلى آخره، ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفصل الجواب عن السؤال على ما قرر في علم المعاني، ثم لما كان مفهوم المتعدي وجودياً، ومفهوم اللازم عدمياً قدَّمه على اللازم لشرف الوجودي. {هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي، وإنَّما كنَّى الموصول عنه بقرينة المقام {يَتَجَاوَزُ} لم يقل يتعدَّى كما قال "الزنجاني" إذ هو يوجب الدور، وإن ورد على تعريف المصنف أيضاً بأنه تعريف الشيء بمرادفه لكنه مدفوع بأنه جائزٌ عند كون أحد المترادفين أجلى من الآخر، لقولهم: (الغضنفر) الأسد

تلخيص {وَالمُتَعَدِّي} أي: جنس الفعل المتعدي، وإنَّما لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها لأنها جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، لأنه لمَّا قال: "وبناؤه للتعدية غالباً" وقد يكون لازماً، فكأنه قيل: وما المتعدي واللازم؟ فأجاب بقوله: المتعدي كذا، واللازم كذا، ولذا فصّل هذه الجملة عما قبلها، كما يفعل في الجواب عن السؤال على ما قرر في علم المعاني، وإنّما قُدِّمَ المتعدي على اللازم: لأن مفهوم المتعدي وجودي، ومفهوم اللازم عدمي، والوجودي أشرف فيناسب التقديم.

{هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي، لأن تعيين الموصول بمعونة المقام سنة سَنِيَنَةٌ، وعادة قديمة، على ما قال الفاضل العصام وغيره. {يَتَجَاوَزُ} لم يقل "يتعدى" كما قال الزنجاني حذراً عن الدور، فإن قلتَ: يرد على تعريف المصنف أيضاً بأنه تعريف الشيء بمرادفه إذ هو يوجب الدور أيضاً، وتغيير اللَّفظ لا يدفع الدور على ما أشار إليه التفتازاني في "شرح المقاصد". قلنا: هو مدفوع بأنه جائز عند كون أحد المترادفين أجلى من الآخر، كقولهم: (الغضنفر) الأسد، و(القود) القصاص، لكون هذا التعريف تعريفاً لفظياً على ما في كتب الأدب.

فتح الغناء {وَ} الفعل {المُتَعَدِّي: هُوَ مَا} أي شيء، والمراد به الفعل الاصطلاحي



الكفوي {فِعْلَ الْفَاعِلِ} أو المضاف إليه محذوف تقدير الكلام فعل فاعله، فحذف وعوض عنه اللام، والمراد بالفعل ههنا هو (الفعل اللغوي).

أساس {فِعْلَ الْفَاعِلِ} والمراد هنا الفعل اللغوي، ثم الموصول لا بد له من صلة وهي جملة خبرية معلومة للسامع، ولا بد في تلك الجملة من ضمير عائد إلى الموصول عند المحققين، وإن قال الإمام البركوي في "الامتحان" بأن العائد عام كعائد المبتدأ، ويجوز حذفه عند قيام قرينة حذفاً كثيراً إذا كان مفعولاً، وقليلاً إذا كان مبتدأ أو مجروراً كما هنا، والتقدير: "ما يتجاوز فعل الفاعل فيه"، كقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، أي: به، ووجه الفاضل الكفوي بأن التقدير: "فعل فاعله"، على أن يكون اللام عوضاً عن المضاف إليه، ثم قال بعد أسطر: إن المراد بالفاعل ذات يقوم به الفعل، وبالمفعول ذات يقع عليه الفعل. أقول: بين كلاميه تنافٍ؛ لأن الفاعل المضاف إلى ضمير الفعل الاصطلاحي لا يكون إلا فاعلاً اصطلاحياً، فهذا ناشئ من قلة التدبر بِسِبَاقِ الكلامِ وسِيَاقِه، نعم حمل الفاعل على غير ما هو المصطلح صحيح بتقدير فيه، ثم التعريف الأول أن يقول المصنف: هو ما يتجاوز عن الفاعل إلى المفعول به لوضوحه لفظاً ومعنىً؛ لأن الموصول حينئذٍ يكون كناية عن الفعل اللغوي الذي هو المجاز في الحقيقة، ولا يلزم أخذ اللغوي والاصطلاحي معاً في الحد، ولا إسناد المجاوزة إلى غير ما حمل على المحدود الذي كانت المجاوزة صفة، ولا خلو الموصول عن العائد إلا بتقدير بعيد كما ترى، وكذا القول في تعريف اللازم كذا قيل.

تلخيص {فِعْلَ الْفَاعِلِ} الفعل هنا بالفتح لغوي بمعنى: الحدث على ما بيناه آنفاً، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: "ما يتجاوز فعل الفاعل فيه"، كقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] أي: به، فحينئذٍ يجوز أن يكون المراد من الفاعل: ذاتاً يقوم بها الفعل، ومن المفعول: ذاتاً يقع عليها الفعل، كما يجوز أن يكون المراد منهما ما هو المصطلح في علم النحو، هذا ويجوز أن يكون التقدير "فعل فاعله" على أن تكون اللام عوضاً عن المضاف إليه، فحينئذٍ يكون المراد من "الفاعل" و"المفعول" ما هو المصطلح فيه لا غير، لأن الفاعل المضاف إلى ضمير الموصول الذي هو عبارة عن الفعل الاصطلاحي لا يكون إلا فاعلاً اصطلاحياً، وما قاله الكفوي ركيك جداً، فانظر وتدبر.

فتح الغناء {يَتَجَاوَزُ فِعْلَ الْفَاعِلِ...

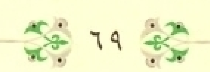
الكفوي {إلى المَفْعُولِ بِهِ} الضمير فيه راجع إلى الألف واللام؛ لأنه موصول بمعنى "الذي"، والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا ليس ما هو المصطلح في علم النَّحو، بل المراد بالفاعل: ذات يقوم به الفعل، وبالمفعول به: ذات يقع عليه الفعل، ثم في هذا التعريف نظر.

أما أولاً: فلأنه لا يصدق على (ضَرَبَ) في قولنا: (ما ضربَ زيدٌ عمراً) إذ "الضَّرْبُ" ههنا لم يتجاوز إلى المفعول به، بل لا يصدق على فرد من أفراد المعرَّف، أو الضرب مثلاً في قولنا: (ضربَ زيدٌ عمراً) لم يتجاوز إلى "عمرٍو"، وإلا لكان "عمرُو" ضارباً، و"زيدٌ" غير ضارب، إذ "التجاوز": هو الانفصال عن شيء، والاتصال إلى شيء آخر. والجواب أن معناه: أن المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره، وعن تصور محل صدوره، أعني: الفاعل إلى المفعول به،

أساس فإن قلتَ: المتعدي والمتجاوز ليس إلا الفعل اللغوي، فلم جعلوا الفعل الاصطلاحي متعدياً؟ قلت: جعلهم إياه متعدياً باعتبار تضمنه اللغوي، كتسميتهم إياه فعلاً لذلك تسمية للكل باسم الجزء مجازاً بعلاقة الكلية والجزئية، وإلا فالمجاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوي، وكذا الحال في اللازم.{إلى المَفْعُولِ بِهِ} وإنما قيد المفعول بقيد به لأن المتعدي وغيره سيان فيما عدا المفعول به، نحو: "اجتمع القوم والأمير في السوق اجتماعاً لتأديب زيدٍ" على ما قاله العلامة التفتازاني في "شرح الزنجاني"، ويسمى الفعل المتعدي في عرفهم واقعاً ومجاوزاً أيضاً، أما تسميته متعدياً فلتعدي الفعل عن الفاعل إلى المفعول به. وأما تسميته واقعاً فلوقوعه على المفعول به. وأما تسميته مجاوزاً فلتجاوزه عن الفاعل.

تلخيص والأوضح في التعريف أن يقال: هو ما يتجاوز من الفاعل إلى المفعول، فحينئذ يكون الموصول كناية عن الفعل اللغوي. فإن قلتَ: المتعدي والمتجاوز ليس إلا الفعل اللغوي، فَلِمَ جعلوا الفعل الاصطلاحي متعدِّياً؟ قلتُ: جعلهم إياه متعدِّياً باعتبار تضمنه المعنى اللغوي، كتسميتهم إياه فعلاً لذلك تسمية للكل باسم الجزء مجازاً، بعلاقة الكلية والجزئية، وإلا فالمجاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوي، وكذا الحال في اللازم. {إلى المَفْعُولِ بِهِ} وإنما قيّد بقوله: (به) لأن المتعدي وغيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به، نحو: (اجتمع القوم والأمير يوم الجمعة في السوق اجتماعاً لتأديب زيد) ونحو ذلك، كذا في "شرح الزنجاني" للعلامة التفتازاني، ويسمى المتعدي واقعاً لوقوعه على المفعول به، ومجاوزاً أيضاً لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم،

فتح الغناء {إلى المَفْعُولِ بِهِ} كما صدر فِعْلُ النُّصْرَة عن الفاعل؛ الذي هو زيدٌ في مثالنا المذكور آنفاً، وتجاوز إلى المفعول به، أي: إلى عمرو،



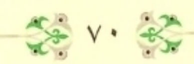
الكفوي والحاصل أن المضاف محذوف، والتقدير: يتجاوز تصور فعل الفاعل، وقد يقال مجيباً عن الأول: أن كون (ضَرَبَ) متجاوزاً في بعض المواضع كافٍ في كونه متعدياً. وفيه أنه يستلزم أن يكون الفعل المستعمل لازماً ومتعدياً دائماً. وأيضاً لو اكتفى بهذا في جانب اللازم أيضاً لانتقض به تعريف اللازم، وعن الثاني: أنَّ الضرب وإن لم يتجاوز ولم ينتقل من "زيد" إلى "عمرو" في الحقيقة، إلا أنَّه يعد انتقال الأثر انتقال (الضرب) في العُرْفِ؛ ويفهم منه هذا المعنى.

أساس فإن قيل: لا يتجاوز الضرب في: (ما ضربت زيداً) لأن تجاوزه فرع صدوره، ولا صدور هنا فلا يكون التعريف جامعاً. قلنا: التجاوز المعتبر هنا تجاوز الذهن وانتقاله إليه، وفهم (ضرب) في: (ما ضربت زيداً) موقوف على فهم "زيد" في الذهن، ويمكن أن يجاب: بأن تجاوز الضرب في صورة الإثبات أمر أصلي، وعدم تجاوزه في صورة النفي أمر عرضي، والمراد من التجاوز المستفاد التجاوز الأصلي فلا إشكال. وبه يندفع بنحو: (ذهبت بزيد) لأن التجاوز بسبب العارض وهو الباء، ولقائل أن يقول: الفعل اللغوي هو الحدث، وهو التأثير، ولذلك التأثير شيء وهو الأثر، فإذا انتقل ذلك من الفاعل انتقلت الضاربية مثلاً إلى المفعول، فيوجب كون عمرو ضارباً، وزيد غير ضارب. والجواب: أن المحققين قالوا[1]: إن الفاعل إذا صدر منه الفعل المتعدي لا بد هناك من حصول أثر حسي، أو معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتأثير من الفاعل، قائم من حيث الصدور بالفاعل ويقال له: "الضاربية"، ومن حيث الوقوع بالمفعول ويقال له: "المضروبية"، والمنتقل هو بالاعتبار الثاني لا الأول فلا يلزم كون عمرو ضارباً وزيد غير ضارب.

تلخيص والمراد من التجاوز: التجاوز عبارة فيدخل: ضربَ زيدٌ عمراً مع كِذْبِهِ، ويدخل أيضاً مثل: ما ضربَ زيدٌ عمراً لوجود التجاوز إليه عبارة، وإلا لم يفد النفي نفيه، وهذا قريب مما يقال: من أن التجاوز في المنفي ذهني لتوقف النفي على الإثبات، لأن الأعدام تعرف بملكاتها، كتوقف عدم البصر على البصر، ولا شك في وجود التجاوز في الإثبات الذي هو الأصل، فيوجد في النفي أيضاً، فلا إشكال، فقد ظهر مما سبق: أن التجاوز ليس بسبب العارض، فيخرج مثل: (ذَهَبْتُ بزيدٍ) لأن التجاوز فيه بسبب العارض، الذي هو "الباء" ومنه يعلم أن المراد من المتعدي: ما يكون بغير واسطة حرف الجر، وهو المقابل للازم، والمراد عند الإطلاق المقابل للازم، وههنا بحث نفيس مذكور في الشرح،

فتح الغناء ....

[1] فالتعريف جامع على الأول ومانع على الثاني.



الكفوي وأما ثانياً: فلأنه يصدق على (ذَهَبْتُ) في قولنا: (ذَهَبْتُ بِهِ) إذ الباء تغير معنى الفعل، فمعناه: (جَعَلْتَهُ ذَاهِباً)، (وَصَيَّرْتَهُ ذَا ذَهَابٍ)، مع أنه ليس من الأفراد.

ويمكن أن يقال: إن "التجاوز" بسبب العارض غير معتبر، لا يقال هذا التَّعريف تعريف الشيء بمرادفه، وهو غير جائز؛ لأنَّا نقول: لا مانع لجوازه إذا كان أحد المترادفين أَجْلَى من الآخر فلا يحتاج إلى ما قيل: إن المراد من المحدود الاصطلاحي، ومما في الحد اللُّغوي، ولا إلى ما يقال: إنَّ المتعدي علم فلا يكون المعنى ملفتاً إليه، نعم لو قال: المتعدِّي ما يتعدَّى كما قال الزنجاني لا احتاج.

أساس ثم اعلم أن المفعول به الذي يتعدى إليه فعل الفاعل هل يجب أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه أو لا؟ ففيه مذهبان:

الأول مذهب ابن هشام حيث قال في "المغني" ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤] قولهم فيه: إن السماوات مفعول به خطأ، والصواب أنها مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، كقولك: (ضربت ضرباً) والمفعول به ما لا يقع ذلك إلا مقيداً بقولك به ك:(ضربت زيداً) وأنت لو قلت: السماوات مفعول كما نقول الضرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت: السماوات مفعول به كما قلت زيداً مفعول به لم يصح؛ إذ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً آخر، والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل إيجاده. انتهى.

تلخيص والحاصل: أن لكل فعل إذا نظر وتؤمل فيه لا بد له من شيء يقوم به؛ يقال له "الفاعل"، فإن اقتضى بعده "مفعولاً" - أي شيئاً - يتجاوز الفعل من الفاعل إليه ويقع عليه، فهو متعد، وهو إما متعد إلى مفعول واحد، كمثال المتن، أو إلى اثنين، نحو: (علمتُ اللهَ واحداً) أو إلى ثلاثة، نحو: (أعلمنا اللهُ العلم نافعاً). وإن لم يقتض بعد الفاعل مفعولاً، بل ينحصر في فاعله ولا ينفك عنه، فهو "اللازم" وهذا معنى قول المصنف.

فتح الغناء ....



الكفوي ....

أساس **أقول**: الوجه في جعلهم ﴿السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به كما قاله بعض محققي الأشاعرة من احتياج بعض الصفات إلى بعض آخر حيث قالوا: إن الله تعالى يجعل الماهية المتميزة في علمه موجودة في الخارج، ومبدأ الآثار الخارجية، فالفعل الذي هو "الإيجاد" متأخر عن ذلك الفعل لكونها مترتبة عليه ترتب الحاصل بالمصدر على المصدر، ولذا جعلوا مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به.

والثاني: مذهب المحققين وهو أنه لا يجب أن يكون موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، بل يجوز أن يكون له وجود قبل تعلق الفعل به، أو لا يكون، بل يوجد مع الفعل، نحو: (خلق الله العقل) لأن العقل وجد مع الخلق، والحاصل: أن الفعل هو التأثير وإيجاد الأثر، والأثر هو المفعول المطلق وإن المفعول به هو محل الأثر الحاصل ومتعلقه، فالتعلق على أنواع مختلفة على ما تقتضيه خصوصيات الأفعال بحسب معانيها المختلفة. فتبصر فإن في هذا امتحان الأذكياء.

وبالجملة إن كل فعل إذا نظر وتؤمل فيه لا بد له من شيء يقوم به يقال له الفاعل كما سبق، فإن اقتضى بعد الفاعل مفعولاً أي: شيئاً يتجاوز الفعل من فاعله إليه ويقع عليه فهو: (المتعدي) وهو إما متعدٍ إلى مفعول واحد، كـ(خَلَقَ اللهُ الْعَالَمَ)، أو إلى مفعولين، نحو: (عَلِمَ المُؤمِنُونَ اللهَ واحداً) أو إلى ثلاثة مفاعيل نحو: (أعلم الله السعداء العلم نافعاً). وإن لم يقتض بعد الفاعل مفعولاً بل ينحصر في فاعله ويلزمه فهو: اللازم.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

وَالَّلازِمُ: هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فِعْلَ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ

الكفوي {وَالَّلازِمُ: هُوَ مَا} أي: الفعل الذي، أو فعلٌ {لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه تصوُّر {فِعْلَ الفَاعِلِ} أو فِعْلِ فَاعِلِهِ بلا اعتبار أمر عارض. {إِلَى المَفْعُولِ بِهِ} ووجه تسميته باللازم: للزومه على الفاعل، وعدم انفكاكه عنه،كما أشار إليه المصنف - رحمه الله - بقوله:

أساس {وَالَّلازِمُ} أي: الفعل اللازم {هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي الذي {لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه {فِعْلَ الفَاعِلِ} أي: الأثر الحاصل بتأثير من الفاعل {إِلَى المَفْعُولِ بِهِ} الذي هو محل الأثر الحاصل ومتعلقه على ما سبق.

تلخيص {وَالَّلازِمُ} أي: الفعل اللازم {هُوَ مَا} أي: الفعل الاصطلاحي الذي {لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه {فِعْلَ الفَاعِلِ} أي: حدثه القائم به، سواء كان ذلك الحدث بتأثير من الفاعل، كمثال المتن أو لا؛ كـ(حَمِقَ زيدٌ[١]) فإن "الحماقة" قائمة بزيد، لا بتأثير منه، ولا تنفك عنه، ولعل القصر على الأول تقصير، ولا تكن من القاصرين، وكذا الحال في المتعدي كـ(ضربْتُ زيداً)، وكـ(فهِمْتُ مسألةً). {إِلَى المَفْعُولِ بِهِ} الذي هو متعلق الفعل.

فتح الغناء {وَ} الفعل {الَّلازِمُ: هُوَ مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ} فيه {فِعْلَ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ} لعدم وجوده في نفس الأمر بالنسبة إليه

[١] ومثل: (مات زيد) فإن "الموت" قائم بالميت، لا صنع فيه، ولا تأثير لا تخليقاً ولا اكتساباً.



الكفوي {بَلْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ} أي: في نفس الفاعل. واعلم أن كلاً من المتعدي واللازم "شخصي" و"نوعي"، والأول لا يتوقف على غير الوضع، بخلاف الثاني، فإنه يحتاج إلى الأسباب الوجودية والعدمية.

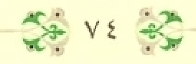
أساس {بَلْ وَقَعَ} ذلك الأثر {فِي نَفْسِهِ} أي: في نفس الفاعل الذي يقوم به الفعل ولزمه بأن لا ينفك أصلاً، فإن أثر الخروج الحاصل بتأثير من الخارج لا ينفك عنه ولا ينتقل منه إلى آخر، فظهر من هذا وجه التسمية.

اعلم أن للمتعدي معنيين: أحدهما ما مرَّ من أنه ما يتجاوز فيه فعل الفاعل إلى المفعول به، وهو المقابل للازم، والمراد عند الإطلاق. وثانيهما ما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر، ويسمى متعدياً بغيره، وهذا عام متناول للازم، والمتعدي إلى الثاني والثالث بواسطة حرف الجر، ثم المتعدي بغيره أما ثلاثي أو غيره، والأول إما مجرد، أو مزيداً فيه، فإن كان ثلاثياً مجرداً فتعديه إما بالضعيف، أو بالهمزة، أو بحرف الجر.

مثال التضعيف نحو: (فرَّحتُ زيداً فَفَرِحَ) فعل ماض والتاء فاعله، وزيداً مفعول به، وأصله: (فَرِحَ) فثقل حشوه واتصل به ضمير الفاعل فتعدى الفعل بواسطة ثقل الحشو إلى زيد، فقلت: (فَرَّحْتُ زيداً) فصار ما كان فاعل مفعولاً، والمفعول شيئاً آخر، لا يقال لو كان اللازم متعدياً بالتضعيف لوجب أن يكون (موت) في قولهم: (موت الإبل) متعدياً وليس كذلك؛ لأنَّا نقول: التضعيف ليس بشرط ولا علة للتعدية، بل سببٌ مفضٍ إلى الشيء في الجملة من غير إضافة وجوده ووجوبه إليه، إذ لو أضيف إليه الوجود يسمى شرطاً، ولو أضيف إليه الوجوب يسمى علة، ألا ترى أن التضعيف في نحو: (عَلَّمَ) غير مفض إلى تعديته أصلاً، فلا يكون فيه سبباً للتعدي لحصول التعدية قبله وإن كان مطلق التضعيف سبباً لمطلق التعدي لإفضائه إليه في الجملة.

تلخيص {بَلْ وَقَعَ} ذلك الفعل، أي: الحدث {فِي نَفْسِهِ} أي نفس الفاعل الذي يقوم به ذلك الفعل، ولزمه بأن لا ينفك عنه أصلاً، فإن الخروج مثلاً لا ينفك عنه، ولا ينتقل إلى آخر، ومنه يعلم وجه التسمية باللازم.

فتح الغناء {بَلْ وَقَعَ} وبقي أي: الفعل اللازم {فِي نَفْسِهِ} أي: في نفس الفاعل وشخصه، مثل: صدور الخروج عن زيد، ولكن لم يتجاوز عن نفسه وشخصه، إلى شيء آخر، بل وقع وظهر أثره فيه فقط، لأن الخارج نفسه لا غيره،



الكفوي فأسباب "التعدية" ترتقي إلى أحد عشر: التضعيف، والهمزة، وحرف الجر، وسين استفعل، وألف المفاعلة، وتضمين معنى المتعدي، والصوغ على (فَعَل) بالفتح؛ لإفادة الغلبة، والبناء على (افعوعل) مراداً به المبالغة، وتكرير اللام، وإسقاط الهمزة من (أَفْعَلَ)، وإسقاط الجار توسعاً. وأسباب اللزوم رفع أسباب التعدية، والرد إلى باب: (انْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَافْعَلَّ). والرد إلى: (تَفَعَّلَ وَتَفَعْلَلَ) إن كان رباعياً.

أساس ومثال الهمزة نحو: (أَجْلَسْتُ زيداً فأجلس) فعل ماض والتاء فاعله، وزيداً مفعول به، وأصله: (جَلَسَ زَيْدٌ) فزيدت الهمزة في أوله، وأتي بضمير الفاعل متصلاً بالفعل فقلت: (أَجْلَسْتُ زيداً) فصار ما كان فاعل في الأول مفعولاً في الثاني، والفاعل شيئاً آخر، ثم الهمزة أيضاً سببٌ مفضٍ إلى التعدية في الجملة، فلا يرد مثل: (أَصْبَحَ الرَّجُلُ) و(أَوْرَقَ الشَّجَرُ) على ما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى. ومثال حرف الجر كقولك: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) فذهب فعل ماض والتاء فاعله، وبزيد المجرور في محل النصب بأنه مفعول به، وأصله: (ذَهَبَ زَيْدٌ) زيدت الباء للتعدية وألحقت بأول زيد الذي هو الفاعل، واتصل بالفعل ضمير الفاعل، وعدّي بواسطة الباء إلى زيد، فقلت: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) فصار ما كان فاعل في الأصل مفعولاً، والفاعل شيئاً آخر، هذا في الثلاثي المجرد. وأما مثال الغير من المزيد الذي لا يكون متعدياً إلا بحرف الجر فنحو: (انْطَلَقْتُ بِزَيْدٍ فَانْطَلَقَ) فعل ماض والتاء فاعله، فبزيد المجرور في محل النصب على أنه مفعول به.

تلخيص ثم إنَّه قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابط: وهو أن ما يفعل بجميع البدن فهو: "لازم"، كـ(قَامَ)، و(ذَهَبَ)، و(دَخَلَ)، و(خَرَجَ)، وما يفعل بعضوٍ واحدٍ، أو قلبٍ، أو حسٍ، فهو: "متعد"، لكن هذا استقراء جائز التخلف، كما أشرنا إليه آنفاً.

فتح الغناء وإنما قدَّمَ هذا الباب على الثاني لكونه متحركاً بحركات علوية، أعني: الفتحةُ، والضمةُ، بخلاف الثاني فإن وسط مضارعه متحركٌ بالكسرة التي هي سفلية كما ستراه، وعلَّله الأكثرون بكونه أي: الباب المقدم مستعملاً باستعمال كثير، وقال الآخرون ما قالوا مما يطول ذكره.

الكفوي ثم إنه قد نقل في معرفة المتعدي واللازم ضابط، وهو: أن ما يُفْعَلُ بجميع البدن فهو: "لازم"، كـ(قَامَ)، و(ذَهَبَ)، وما يُفْعَلُ بعضوٍ واحداً، أو قلبٍ، أو حسٍ فهو: "متعدٍّ"، نحو: (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)، و(ذَاقَ).

أساس ثم اعلم أن تعدية اللازم بالجار على وجهين:

أحدهما بتضمين معنى التصيير لذلك الفعل اللازم وجعل فاعله مفعولاً، وهذا مختص بالباء.

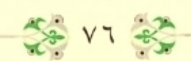
وثانيهما مجرد توصل معنى الفعل إلى مجروره، والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل، وما يقال في أمثاله من أن الجار والمجرور في محل النصب مبني على التسامح اتكالاً على ما تقرر في القواعد، كذا في "شرح الكشاف" للشريف المحقق. ولقد ارتكب هذا المحقق بهذه المسامحة في "شرح الزنجاني" في هذا البحث. ثم هذا التوصل يحصل بأي حرف جرٍ كان، وأما الهمزة والتضعيف فتعديتهما بالمعنى الأول لا غير، ومن أسباب التعدية سين استفعل نحو: (استخرجت الحجر)، وألف المفاعلة نحو: (قاربت زيداً) فإن خرج وقرب لازمان وهذا الذي ذكرناه هو السبب الوجودي، وأما السبب العدمي في صيرورة اللازم متعدياً فحذف التاء من (تَفَعْلَلَ) مكررة اللام، و(تَفَعَّلَ) مشددة العين كما في: (تَدَحْرَجَ) و(تَكَسَّرَ) فإنهما لازمان بتاء المطاوعة في الأكثر، وهو مانع التعدية، فإذا حذف ذلك المانع عادا إلى تعديتهما نحو: (دحرجت الحجر)، و(كسرت الزجاج) على ما سيجيئ.

فإن قيل: هل يجوز أن يجعل المتعدي لازماً كما يجعل اللازم متعدياً أو لا؟

قلنا: يجوز بأن يرد الفعل المتعدي الذي تريد أن تجعله لازماً إلى باب (الانفعال) و(الافتعال) إن كان ثلاثياً كقولك: (قطع زيد ماء النهر)، و(انقطع الماء بنفسه)، و(جمع زيد القوم)، و(اجتمع القوم بأنفسهم)، و(سلقى زيدٌ عمراً)، و(اسلنقى زيد بنفسه) وإن كان رباعياً نقل إلى باب (التفعلل) نحو: (دحرجت الحجر) فإنه متعدٍّ بنفسه، فتقول: (تدحرج الحجر) فصار لازماً، وبالجملة إن كل متعدٍّ كان فيه أسباب التعدية المذكورة إذ حذفتها يصير لازماً.

تلخيص والحق: أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فـ(لازم)، وإلا فـ(متعدٍّ)، خذ هذا.

فتح الغناء ولما بيَّن المصنف الباب الأول مع ما يتعلق به من الكلام، أراد أن يبيّن الباب الثاني، فقال:



الكفوي ....

أساس **فإن قلت**: إن الفعل قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً بنفسه، وقد يتعدى بحرف الجر فيسمى متعدياً لغيره، وذلك عند تساوي الاستعمالين، نحو: (شكرته وشكرت له) و(نصحته ونصحت له) فإذا حذفت اللام التي بها يصير الفعل متعدياً بالغير لا يصير لازماً، فكيف يصح ما ذكر من أن كل متعدّ كان فيه أسباب التعدية إذا حذفها يصير الفعل لازماً؟

قلت: الحق أن كلاهما متعدٍّ، واللام زائدة مطردة؛ لأن معناهما مع اللام هو المعنى بدونها، والتعدية واللزوم بحسب المعنى. فإن قلت: إن الباء كما يكون من أسباب التعدية يكون من أسباب اللزوم، كما في قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فيكون سبباً للمتقابلين؛ لأن الإيمان لكونه بمعنى التصديق متعدٍّ بنفسه، والحال أنه يصير متعدياً بالغير بسبب الباء.

قلت: ليس تعديته بالباء باعتبار معنى التصديق، فإنه متعدٍّ بنفسه كما قلت، بل لتضمنه معنى الاعتراف والإقرار، فإنك إذا صدقت شيئاً فقد اعترفت به، ثم أنه قيل في معرفة المتعدي واللازم ضابطة وهي: أنه ما يفعل بجميع البدن فهو "لازم" كـ(قَامَ)، و(ذَهَبَ)، و(دَخَلَ)، و(خَرَجَ). وما يفعل بعضوٍ واحدٍ، أو قلبٍ، أو حسٍ، فهو "متعدٍّ" نحو: (ضَرَبَ)، و(عَلِمَ)، و(ذَاقَ). لكن الاستقراء جائز التخلف، والحق أن متعلق الفعل إن كان مما يستغنى عن تصريحه فلازم، وإلا فمتعد، خذ هذا المقام على هذا المنوال.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

البَابُ الثَّانِي فَعَلَ يَفْعِلُ

الكفوي {**البَابُ الثَّانِي فَعَلَ يَفْعِلُ**} بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، قُدِّمَ على الباب الثالث؛ لكونه من دعائم الأبواب، ولكثرة لغاته واستعماله، حتى نقل عن الثعلبي أنه قال: إذا أشكل عليك فعلٌ، ولم تدر من أيّ بابٍ هو فاحمله على (يَفْعِلُ) بالكسر، فإنه أصل الأبواب.

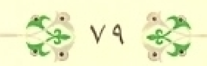
قال السيد الشريف في شرحه للزنجاني: إن هذه الأبواب الثلاثة على القياس؛ لأنه بين الماضي والمضارع مغايرة في المعنى، إذ الماضي للزمان السابق، والمضارع للاحق، فأرادوا أن يكون بينهما مغايرة في اللفظ أيضاً، ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى.

أساس {**البَابُ الثَّانِي**} أي النوع الثاني من الأبواب الستة {**فَعَلَ**} بفتح العين {**يَفْعِلُ**} بكسرها قد تبع المصنف في هذا الإمام البيهقي والزوزني حيث جعلا ما كان عين ماضيه مفتوحاً وعين مضارعه مضموماً باباً أول، وما كان على هيئة هذا باباً ثانياً. **فإن قيل**: لم جعلاهما كذلك؟ **قلت**: وجهه أن ما كان على (هيئة فَعَلَ) بفتح العين و(يَفْعُلُ) بضم العين أدل على المعنى، وأكثر اشتقاقاً، واختاره العصام أيضاً في "ميزان الأدب". وأما العلامة الزمخشري فقد عكس الأمر نظراً إلى أن المخالفة بين الفتحة والكسرة أتم من المخالفة بين الفتحة والضمة، إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما ولذا قدم الثاني على الأول. ويرد عليه أن هذه العلة جارية في باب (عَلِمَ) إذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة أيضاً، فجعل باب ضرب باباً أول دونه تحكم

تلخيص {**البَابُ الثَّانِي**} أي: النوع الثاني من الأبواب الستة {**فَعَلَ**} بفتح العين {**يَفْعِلُ**} بكسرها، وإنَّما قدم الباب الذي كان على هيئة (فَعَلَ) بفتح العين و(يَفْعُلُ) بضمها على ما كان على هيئة هذا؛ لأن الأول أدل على المعنى، وأكثر[١] اشتقاقاً على ما اختاره الإمام البيهقي والزوزني والفاضل العصام في "ميزان الأدب"، وأما العلامة الزمخشري فقد عكس الأمر نظراً إلى أن المخالفة بين الفتحة والكسرة أتم من المخالفة بين الفتحة والضمة، إذ الفتحة علوية يصعد الصوت عند قراءة الحرف بها، والكسرة سفلية يتسفل الصوت، والضمة بينهما، ولذا قدَّم الزمخشري الثاني على الأول،

فتح الغناء {**البَابُ الثَّانِي**} من الأبواب الستة، أي: النوع الثاني له وزن ولوزنه موزون،

[١] ولذا يرد أكثر الأبواب على ذلك الباب في بناء المبالغة على ما في "الشافية" وغيره، على ما سنبينه في آخر الثلاثي المجرد إن شاء الله تعالى.



الكفوي ثم قال: وفيه نظر؛ لأن المغايرة تحصل بحرف المضارعة، فلم يكن للحركة فيها مدخل، وإلا لانتفت مخالفة المعنى عند مخالفة اللفظ، وإن سلم أنها قياسية، فالخصوصية سماعية، بدليل: عدم جواز الكسر في: (يَنْصُرُ)، والضم في: (يَضْرِبُ) مع حصولها.

وقال صاحب "المطلوب": إن الباب الأول "سماعي"، والثاني "قياسي".

أساس وأجيب: بأن باب ضرب أكثر استعمالاً من باب (عَلِمَ) ولأن الابتداء بفتح العين في الماضي أسهل من الابتداء بكسره، وعلل الفاضل الكفوي تقديم هذا الباب بكونه من دعائم الأبواب حيث قال في شرح هذا المقام: قدَّمه على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب. أقول: الباب الرابع أيضاً من دعائم الأبواب، فلو كان مطلق الكون من دعائم الأبواب سبباً لتقديمه لصح تقديمه أيضاً مع أنه أخر عن الباب الثالث، بل الوجه كثرة لغاته، ووفرة استعماله.

تلخيص واعتُرِضَ عليه بأن هذه العلة جارية في باب (عَلِمَ) إذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة أيضاً، فجعل باب (ضَرَبَ) باباً أول دونه تحكم. وأجيب: بأن باب (ضَرَبَ) أكثر استعمالاً من باب (عَلِمَ)، ولأن الابتداء بفتح العين في الماضي أسهل من الابتداء بكسره، وما قاله الفاضل الكفوي من أن تقديمه على الباب الثالث لكونه من دعائم الأبواب[1] فلا يستقيم، لأنه لو كان مطلق الكون من دعائم الأبواب سبباً لتقديمه، لصح تقديم الباب الرابع على الباب الثالث مع أنه أخَّره عنه، بل الوجه في تقديم الثاني على الثالث: كثرة لغاته، ووفرة استعماله بالنسبة إلى ما بعده، والمراد من "دعائم الأبواب" أصولها، باعتبار اختلاف عين الماضي وعين المضارع، لأن الاختلاف يدل على الأصالة، إذ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع، فينبغي أن يكون اللفظ مخالفاً من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى، وبهذا ظهر وجه تسمية الباب الأول والثاني والرابع بدعائم الأبواب، للمخالفة المذكورة في كل واحد من هذه الأبواب الثلاثة.

فتح الغناء فوزنهُ: {فَعَلَ} بفتحات ثلاث

---

[1] الدعائم جمع دعامة وهي عمود البيت، وإنما سمى الثلاثة بدعائم الأبواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وهو يدل لما قلنا.



الكفوي أقول: لعل المراد من القياسي في قولهم: "إن هذه الأبواب على القياس" ما هو مقابل للشذوذ لا ما هو مقابل للسماعي؛ لظهور توقف الكسر والضم في مضارع (فعَل) بفتح العين مثلاً على السماع، وهو الملائم للتعليل المذكور.

وفي كلام السيد الشريف أيضاً ما يدل عليه، حيث قال في بيان الخامس: فإن قيل: يلزم من ضمها شذوذية يحسن لكون القياس هو المخالفة. قلنا: جبر ما نقص قياس أيضاً. انتهى.

أساس فإن قيل: كم الأبواب التي يطلق عليها "الدعائم" وما معناها المعتبر ههنا؟ قلت: إن دعائم الأبواب ثلاثة: (نَصَرَ يَنْصُرُ) و(ضَرَبَ يَضْرِبُ) و(عَلِمَ يَعْلَمُ) وأن المراد منها[١] "أصول الأبواب" لأن الاختلاف يدل على الأصالة من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى، وبهذا ظهر وجه تسمية الأبواب الثلاثة بـ"دعائم الأبواب" واعترض عليه سيد المحققين بأن المغايرة بين الماضي والمضارع بحرف المضارعة، فلم يكن للحركة مدخل فيها وإلا لانتفت مخالفة المعنى[٢] عند انتفاء مخالفة اللفظ.

أقول: المخالفة المعتبرة بالحركة لأجل تطابق اللفظ للمعنى لا للدلالة على تغاير المعنى، وإلا فالمؤثر في تغاير المعنى هيئات الأفعال ولا مدخل لحرف المضارعة فقط، بل الحركات والسكنات والحروف كلها لها دخل في التغاير. فإن قلت[٣]: فعلى هذا ينبغي أن يقدم باب (عَلِمَ) على باب (فَتَحَ) كما فعله بعض الصرفيين. قلت: نعم، لكنه إنما قدم باب (فَتَحَ) لمناسبة ما قبله من البابين في كون عين ماضيه مفتوحاً وإن لم يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمضارع ولبعض الأفاضل كلام تركناه مخافة الملال.

تلخيص فإن قلتَ: فعلى تقدير أن يكون الباب الرابع من الدعائم ينبغي أن يقدم على الباب الثالث كما فعله البعض، فَلِمَ عكس المصنف؟ قلتُ: تقديمه على الرابع لكونه مناسباً للأولين في كون عين ماضيه مفتوحاً، وإن لم يكن من الدعائم لعدم المخالفة المذكورة فيه.

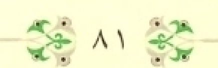
فتح الغناء {يَفْعِلُ} بفتح الياء مع سكون الفاء وكسر العين وضم اللام

---

[١] أي من دعائم الأبواب.

[٢] كما في الثالث والخامس والسادس.

[٣] أي على تسمية الأبواب الثلاثة دعائم الأبواب وأصولها.



مَوْزُونُهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ

الكفوي {مَوْزُونُهُ ضَرَبَ يَضْرِبُ} يقال: "ضَرَبَ بالسّوطِ وغيره"، و"ضَرَبَ في الأرضَ" أي: سَارَ، وضَرَبَ مثلاً كذا أي: بَيَّنَ.

أساس {مَوْزُونُهُ} أي موزن الباب الثاني {ضَرَبَ يَضْرِبُ} يقال: ضَرَبَه بالسّوطِ وغيره، وضَرَبَ في الأرضَ ضرباً إذا سَارَ في ابتغاء الرزق،قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٥٦] أي: سافروا وأبعدوا للتجارة وغيرها وضَرَبَ مثلاً كذا، أي: وَصَفَ وبيّن. وضرب على يد فلان إذا حجر عليه، ومنع وضرب البعير في جهازه أي: نفر كل النفرة، وضربت فيه فلانة بعرق ذي أشب أي: نسبت، والأشب بفتحتين بمعنى الالتباس، أي: ولدت فلانة ابنها بنسبة عرق مشتبه، وقد يجيء بمعنى الطل[١]، وبمعنى السكة، يقال دراهم مضروبة[٢]، وبمعنى: خفيف اللحم، وبمعنى: الضيعة، وبمعنى: النوع، يقال على ضربين أي: على نوعين، وأطلق بعض أهل اللغة على السير السريع هذا.

تلخيص {مَوْزُونُهُ} أي: موزون الباب الثاني {ضَرَبَ يَضْرِبُ} يقال: ضَرَبَه بالسّوطِ وغيره، وضَرَبَ في الأرضَ أي: سَارَ فيها، كقوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٥٦] أي: سافروا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١١] أي: إذا سافرتم على ما في "الكشاف" وغيره، ويقال أيضاً: ضَرَبَ مثلاً كذا، أي: وَصَفَ وبيَّنَ، على ما في "مختار الصحاح" ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] إلخ. وقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ [يس: ٧٨] وغير ذلك.

فتح الغناء {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه، بمعنى: ما يوازنه في الحركة والسكون مع المجانسة.

[١] الطل: المطر الضعيف.

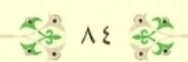
[٢] أي: مسكوكة.

الكفوي {وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} من هذا الباب {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا،

أساس {وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا} تذكر ما سبق ومما يجيء من هذا من بناء واحد ما يكون متعدياً ولازماً، نحو: (رَجَعَ) فإنه يجيء متعدياً، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] فحينئذ يكون من (الرجع) ويجيء (لازماً) مثل قوله تعالى حكاية: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]. فحينئذ يكون من الرجوع. {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} من هذا الباب {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا} فإن الضرب الصادر من زيد واقعٌ على عمروٍ بتأثير من فاعل الفعل المتعدي.

تلخيص {وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا} تذكر ما سبق، وقد عرفت فيما سبق: أن لفظ الزيادة يجيء من هذا الباب متعدياً ولازماً، وكذا (رجع) فإنه يجيء متعدياً، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] فحينئذٍ يكون من (الرجع)، ويجيء لازماً، مثل قوله تعالى حكاية: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١] فحينئذ يكون من "الرجوع" وكلاهما من الباب الثاني، كذا قال الأستاذ في "الشرح"، قال: قال في "مختار الصحاح": رَجَعَ الشَّيء بنفسه من باب (جَلَسَ)، و(رَجَعَهُ) غَيْرُهُ من باب(فتح)، وهُذيل تقول: (أَرْجَعَهُ) غَيْرُهُ بالألف انتهى. وقال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣] أي: فإن ردك الله إلى المدينة وفيها طائفة من المتخلفين – يعني منافقيهم – إلخ. وأقولُ: فعلم من هذا التفسير أن رَجَعَ في هذه الآية من قبيل (رَجَعَهُ غَيْرُهُ) وهو متعد، لكنه من باب (فتح) أي الباب الثالث، فما قاله الأستاذ رحمه الله تعالى من أنهما من الباب الثاني مخالف لما في "المختار" تتبع تنل. {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} من هذا الباب {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا} يعني ضرب زيد عمراً ونحوه على ما عرفته، فإن "الضرب" الصادر من زيد تجاوز إلى عمرو، ونحو: (عرف زيد المسألة)، فإن "العرفان" القائم بزيد وقع على "المسألة"، ونحو: (وجدت العلم نافعاً).

فتح الغناء {وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي} منه {نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا} هذا المثال مطابق للممثل له فإن ضربَ فعل، وزيدٌ فاعل، وعمرو مفعول به، وقد تجاوز "الضرب" الذي هو مدلول "ضرب" بعد صدوره عن "زيد" الذي هو (الفاعل) إلى "عمرو" الذي هو (المفعول به) وظهر أثره فيه، أي: في عمرو.



الكفوي وَمِثَالُ اللَّازِمِ} منه {نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ}.

أساس {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ} فإن الجلوس صادر من الفاعل قائم به وواقع في نفسه بحيث لا ينفك عنه أصلاً وهو معنى: (اللزوم).

تلخيص {وَمِثَالُ اللَّازِمِ} منه {نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ} فإن "الجلوس" قائم بزيد، بحيث وقع في نفسه ولا ينفك عنه أصلاً، وهو معنى "اللزوم"

فتح الغناء {وَمِثَالُ} الفعل {اللَّازِمِ} منه {نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ} فإن "الجلوس" الذي هو مدلول "جلس" قدر صدر عن "زيد" ولم يتجاوز عنه إلى شيء آخر، بل وقع الاتصاف به في نفسه، ويرادفه (قَعَدَ زَيْدٌ) ولكن هذا من الباب الأول، وإنَّما قدَّم الثاني على الثالث لكونه من دعائم الأبواب، فإن قلتَ: ما معنى "الدعائم"؟ قلتُ: أنه ذكر في كتب اللغة الدعم بمعني القوة، والدِعامة بكسر الدال تجيء بمعنى "العماد"، وبمعنى "السيد"، فعلى هذا دعائم الأبواب بمعنى: أقوى الأبواب، وبمعنى: سيد الأبواب، وفسَّره بعض الشراح بقوله: أي أصولها، حتى قال الثعلبي: إنه إذ أشكل عليك فعل ولم تدر أنه من أي باب، فاحمله على الباب الثاني. فإنه أصل الأبواب. ومع ذلك فهو أكثر استعمالاً من الباب الثالث، ولما بيّن المصنف الباب الثاني مع ما يتعلق به من الكلام، أراد أن يبين الباب الثالث فقال:

البَابُ الثَّالِث فَعَلَ يَفْعَلُ مَوْزُونُهُ فَتَحَ يَفْتَحُ

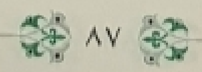
الكفوي {البَابُ الثَّالِثُ فَعَلَ يَفْعَلُ} بفتح العين فيهما قدَّمهُ على الرابع لفتح عين ماضيه، والفتح أخفُّ الحركات، وأيضاً هو علوي والكسر سفلي، وأيضاً هو أصل والكسر فرع. {مَوْزُونُهُ فَتَحَ يَفْتَحُ

أساس {البَابُ الثَّالِثُ} أي: النوع الثالث منها: {فَعَلَ يَفْعَلُ} علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ. {مَوْزُونُهُ فَتَحَ يَفْتَحُ} وإنما قدّم هذا الباب وإن كان باب (عَلِمَ) من دعائم الأبواب لمشابهته للأول والثاني في كون عين ماضيه مفتوحاً، ومغايرة باب علم لهما في حركة عين الماضي والمضارع، وتقديم المشابه أولى من المغاير، وما قيل[1] في وجهه من أن الفتحة علوية وأصل، والكسرة سفلية وفرع، فليس بوجهٍ وجيهٍ، ثم الفتح يقال لمعان، يقال: (فَتَحَ الباب) بمعنى: ضد الغلق. و(فَتَحَ الأميرُ البلدةَ) قهر أهلها وغلبها. و(فتح)، أي: نصر وظفر، وبمعنى: الحكم، يقال: (فَتَحَ فَتَاحةً وفُتوحةً) كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٨٩] أي: احكم بيننا، و(الْفَتَّاحُ) القاضي، و(الفُتُوحة) الحكومة، ويقال: (فَتَحَ المشكل) إذا بينه، و(فَاتِحَةَ كل شيءٍ) أوله.

تلخيص {البَابُ الثَّالِثُ} أي: النوع الثالث منها {فَعَلَ يَفْعَلُ} علماً لجنس ما يوزن به من الكلمات المتصرفة. {مَوْزُونُهُ فَتَحَ يَفْتَحُ} وقد عَرِفْتَ أن تقديم هذا الباب على باب (عَلِمَ)، وإن كان باب (عَلِمَ) من دعائم الأبواب، لمشابهة هذا الباب للأول والثاني في كون عين الماضي مفتوحاً، ومغايرة باب (عَلِمَ) لهما، في حركة عين الماضي والمضارع، وتقديم المشابه أولى. وقيل: إن الفتحة علوية وأصل، والكسرة سفلية وفرع، وفيه بحث تأمل. ثم إن الفتح يجيء لمعان يقال: (فَتَحَ البابَ) بمعنى ضد السَّدِّ والغلق، و(فَتَحَ الأميرُ البلدةَ) قهر أهلها وغلبها، و(فَتَحَ) أي: نَصَرَ وظَفَرَ، وفيه لغات كثيرة.

فتح الغناء {البَابُ الثَّالِثُ} من الأبواب الستة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه {فَعَلَ يَفْعَلُ} بفتحات ثلاث في ماضيه، وفتح فسكون وفتح وضم في المضارع، و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {فَتَحَ يَفْتَحُ} متحركين بحركات الوزن

[١] رد للفاضل الكفوي.



وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ[1] أَوْ لامُهُ وَاحِدًا[2] مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ

الكفوري وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لامُهُ أَحَدَاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ} وإنما اشترط ذلك لأن القياس أن يكون بين الماضي والمضارع مغايرة، كما مرّ، فالعدول عن ذلك لا يكون إلا عند تعذر، فإن كان عين فعله أو لامه أحداً من هذه الحروف يتعذر ذلك، فإن هذه الحروف ثقيلة لخروجها من أقصى الحلق، والضم والكسر أيضاً ثقيلان، فلو جُمِعَا لاجتمع الثقيلان؛ فجيء بالفتح في الماضي والمضارع، لتكون خفة الفتحة في مقابلة ثقل هذه الحروف، ويحصل الاعتدال.

أساس {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} لكن لا مطلقاً بل {بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لامُهُ أَحَدَاً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ} وبيان ذلك أن القياس يقتضي أن يكون بين الماضي والمضارع مغايرة في حركة عينهما على ما مرّ، فلا يعدل عنه إلا لتعذر، فإذا كان عينه أو لامه أحداً من هذه الحروف فقد تحقق الثقل لخروج هذه الحروف من أقصى الحلق،

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحًا} يعني: أن يكون فعله الاصطلاحي مفتوح العين {فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} لكن لا مطلقاً، بل حال كون ذلك الفعل مشروطاً {بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنه} أي: عين فعله {أَوْ لامُهُ أحداً مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ} فقد ظهر مما قلنا أن قوله: (بشرط... إلخ) حال من قوله: (فعله)، لأن المضاف إليه يجوز أن يكون ذا الحال، إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً مع جواز حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] إذ يجوز أن يقال: "أن اتبع إبراهيم"، وكما في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢] فإنه يجوز أن يقال: "أن يأكل أخاه ميتاً"، وقوله تعالى: ﴿حَنِيفًا﴾ و﴿مَيْتًا﴾ حال من المضاف إليه فيهما، فكذلك يجوز أن يقال: أن يكون فعله مفتوح العين كما قلنا.

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ} أي ما يعلم به الباب الثالث: {أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَفْتوحًا} أي متحركاً بالفتحة، دون الضمة والكسرة، {فِي} الفعل {المَاضِي وَ} في الفعل {المُضَارِعِ}

[1] وفي نسخة: عينه.

[2] وفي نسخة: أحداً.



الكفوي وقد يقال: إن الباب بالفتح فيهما يكون في كمال الخفة، ولا يكون معادلاً لأخواته، فاشترط حرف ثقيل في عينه، أو لامه ليحصل التعادل، وإنما لم تعتبر "الفاء"؛ لأنها تسكن في المضارع؛ فيندفع الثقل، وأيضاً الساكن كـ(الميت)، فلم يعدل عن الأصل، ولأن المتكلم قوي في الابتداء فلم يعتد بثقله، فكل ما يأتي من هذا الباب لا يكون إلا ما فيه حرف من هذه الحروف،

أساس فلو كان مضارعه بضم العين أو بكسرها لأدى إلى الجمع بين الثقلين؛ لكون كل من الضمة والكسرة ثقيلة أيضاً، فيتعذر رعاية المغايرة التي هي القياس، إذ الواجب عندهم سلامة لغتهم من كل لكنةٍ وبشاعةٍ، ووضعها على غاية من الأحكام والرصانة، فجيء بفتح العين فيهما ليقاوم خفة فتحة عينهما ثقل هذه الحروف؛ لأن الفتحة عندهم أخف الحركات لحصولها بتحريك الهواء المجاور باللسان من غير عمل عضوٍ،

تلخيص فإن قلتَ: إن المضاف هنا أعني لفظ العين لم يكن فاعلاً، بل اسم يكون. قلنا: هو في الحقيقة فاعل، كفاعل الفعل التام، لكن سمي اسماً إشعاراً بانحطاطه عن حكم الفاعل لنقصان عامله على ما بين في محله، ولذا قالوا في تعريف الأفعال الناقصة: إنها موضوعة لتقرير الفاعل على صفةٍ، فمعناها غير مستقل بالمفهومية على ما قاله الفاضل السيالكوتي في "حاشية المطول". ويجوز أن يكون حالاً من المضاف أعني العين لأنه جزء المضاف إليه، ويكون من قبيل قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] ويقرب منه قول من جعله حالاً من الضمير المستكن في قوله: (مفتوحاً)، لأنه راجع إلى العين، قال الأستاذ - رحمه الله تعالى-: هذا الجاعل لم يعرف الحال تعريضاً له، وأقول: إن الأستاذ - رحمه الله تعالى - في ظني لم يعرف المقال، لأنه قال أنه حال من الماضي والمضارع، ومقال المصنف ينادي على خلافه بأعلى صوت، أمّا أولاً: فلأن أفراد الضمير في عينه أو لامه يدل على أنهما راجعان على فعله، مع أن إضافة العين إليه قبيله قرينة قوية عليه، والحال أن إرجاع ضمير الحال إلى غير ذي الحال شأن من لا يعرف الحال، وادعاء الرجوع إلى كل واحد من الماضي والمضارع مع كونه خلاف الظاهر يرده عطف المضارع على الماضي بـ"الواو" الواصلة لا بـ"أو" الفاصلة،

فتح الغناء فلذا قال: إنما يكون كذلك {بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُه} أي: عين فعله {أَوْ لامُهُ} أي: لام فعله، بمعنى آخره {أَحداً} أي: حرفاً واحداً كائناً {مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ} أي من الحروف التي تخرج من الحلق، وهو ما يعبر عنه في التركي: بيوغاز وفي الفارسي: بكلو بضم الكاف واللام. فكل فعل وجدت فيه هذه العلامة ماضياً ومضارعاً، فاحكم بأنه من الباب الثالث لا من غيره،

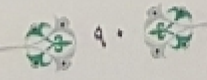
الكفوي و(أَبَى يأْبَى) شاذ، و(قَلَى يقْلَى) غير فصيح، والفصيح بالكسر، و(رَكَنَ يرْكَنُ) من تداخل اللغتين، و(بَقَى يبْقَى) لغة طيئ. والأصل كسر العين في الماضي، لكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.

أساس وما يقال في بيان وجه الاشتراط أن الباب بالفتح فيهما في كمال الخفة، ولا يكون معادلاً لإخوته، فاشتراط حرف ثقيل في عينه أو لامه ليحصل التعادل فليس بشيء[1]، إذ الغرض من الاشتراط بيان صحة العدول عن القياس المذكور؛ لأن قوله: (بشرط) حال من الماضي والمضارع، فيكون قيداً له مشعراً بوجه صحة عدوله، ومن جعل[2] حالاً من الضمير المستكن في قوله: (مفتوحاً) فلم يعرف الحال.

تلخيص **وأما ثانياً**: فلأنه لو كان حالاً عنهما يلزم أن يكون الشرط لهما فقط وليس كذلك، بل لجميع الكلمات التي تجيء من هذا الباب، **وأما ثالثاً**: فلأنه لم يسمع وقوع الحال من المفعول فيه، وهذا ناشئ من قلة التدبر لا من قلة العلم، وإلا فهو ممن ينبغي أن يقال في حقه: ما من مطلب إلا وهو فيه أوحدي، وما من مقصد إلا وهو فيه ألمعي، سعد أوانه وسيد زمانه رحمه الله تعالى بأكمل رحمته، وإنما اشترط هذا الباب هذا الشرط ليتحقق الثقل ويتعذر رعاية المغايرة بين الماضي والمضارع في حركة عينهما على ما مرّ، مع أن تلك المغايرة هي القياس، وإنما قلنا هكذا لأن الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول عن القياس المذكور، إذ لو لم يعدل عن ذلك القياس حين تحقق الثقل بهذه الحروف الثقيلة لأدى إلى الجمع بين الثقلين لكون كل من الضمة والكسرة ثقيلاً أيضاً، وهذه لكنةٌ في لغتهم مع أن سلامة لغتهم من كل لكنةٍ وبشاعةٍ واجب عندهم، ولذا عدل عنه، وقال الفاضل الكفوي تبعاً للعلامة في بيان وجه الاشتراط: إن الباب بالفتح فيهما في كمال الخفة، ولا يكون معادلاً لأخواته، فاشترط حرف ثقيل في عينه أو لامه، ليحصل التعادل. انتهى. وفيه نظر؛ لأنه لا يناسب الغرض المذكور تأمل فيه.

فتح الغناء مثل: (سَمَحَ يَسْمَحُ)، و(جَرَحَ يَجْرَحُ)، و(قَطَعَ يَقْطَعُ)، و(شَرَعَ يَشْرَعُ)، و(جَمَعَ يَجْمَعُ)، وغيرها. ولكن كون عينه كما ذكر لا على الإطلاق؛ بل بشرط شيء،

[1] رد للفاضل الكفوي.
[2] رد للشارح الأول.



وَهِيَ سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ وَالهَاءُ وَالعَيْنُ وَالحَاءُ وَالغَيْنُ وَالخَاءُ.

الكفوي {وَهِيَ} أي: حروف الحلق {سِتَّةٌ: الهَمْزَةُ} يجوز فيه الرفع والنصب، أما الرفع: فبالبدلية أو الخبرية لمبتدأ محذوف، أي: أولها الهمزة. وأما النَّصب، فبتقدير "أعني" إلا أن الراجح هو الأوَّل. {وَالهَاءُ وَالعَيْنُ وَالحَاءُ} المهملات

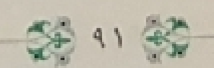
أساس {وَهِيَ} أي: حروف الحلق {سِتَّةٌ} وقيل: سبعةٌ سابعها الألف، والتحقيق أنه ليس منها لعدم كونه أصلياً {الهَمْزَةُ} إما مرفوع بالبدلية على أن يكون بدل البعض من الكل، أو بالخبرية لمبتدأ محذوف تقديره: "أحدها الهمزة"، وإما منصوب بتقدير "أعني". والظاهر هو أول الأول ولعدم ارتكاب الحذف الذي هو من أغلظ المجاز. {وَالهَاءُ وَالعَيْنُ وَالحَاءُ} المهملتان {وَالغَيْنُ وَالخَاءُ} المعجمتان، واعلم أنه إنما سمّيت حروف الحلق للأن مخرج كل منها الحلق، ومخرج الحروف هو المحل الذي يخرج منه الحرف، فاثنان منها من أقصى الحلق، أي: من أول المخارج من الحلق وهما: "الهمزة والهاء"، واثنان منها من وسط الحلق مائلاً إلى الداخل وهما: "العين والحاء" المهملتان، واثنان منها من أدنى وسط الحلق مائلاً إلى الخارج وهما: "الغين والخاء" المعجمتان، واعترض هنا بوجهين:

تلخيص {وَهِيَ} أي حروف الحلق {سِتَّةٌ} وقيل: سبعة سابعها الألف، لكن الجمهور لم يقولوا به، قال المرعشي - رحمه الله تعالى - في "جهد المقل": إن قلتَ: وقع في بعض الرسائل أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدية. قلتُ: ما ذكر فيه من الأقسام صحيح، لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدية مجاز، وإنما هو مبدأ صوته، والجمهور لمّا لم يقولوا بهذا المجاز، بل جعلوا مخرج حروف المد جوف الحلق والفم، سلكنا مسلكهم انتهى. ولذا قال ابن الجزري في منظومته:

فَأَلِفُ الجَوْفِ وأُخْتَاهَا وَهِي حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي

انتهى.

فتح الغناء {وَهِيَ} أي تلك الحروف {سِتَّةٌ} بحسب الاستقراء، فإن قلتَ: أن الحصر منقوض بالألف، فإنها تكون به سبعة، قلتُ: قال أهل التحقيق: إنَّه ليس منها، لعدم كونه حرفاً أصلياً، بل هو آلة المد على ما يظهر لك عند التحقيق {الهَمْزَةُ} أي: أحدها الهمزة



الكفوي {وَالغَيْنُ وَالخَاءُ} المعجمتان، وإنما أتى بهذا الترتيب لأن الهمزة من أول مخارج الحروف مما يلي الصدر، ثم بعده مخرج الهاء، ثم العين، ثم الحاء، ثم الغين، ثم الخاء، فالخاء أقربها إلى الفم؛ وأبعدها إلى الصدر، كذا قال السيد الشريف في "شرح الزنجاني".

أساس الأول كم من أفعال وقع في عينها أو لامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب كـ: (دَخَلَ يَدْخُلُ) و(نَحَتَ يَنْحِتُ) و(نَكَحَ يَنْكِحُ) و(رَجَعَ يَرْجِعُ) و(صَحَّ يَصِحُ) و(فَرِحَ يَفْرَحُ) و(بَعُدَ يَبْعُدُ) فالأول من الباب الأول، والثاني والثالث والرابع والخامس من الباب الثاني، والسادس من الباب الرابع، والسابع من الباب الخامس، فكيف يصح هذا؟

تلخيص أحدها وثانيها {الهَمْزَةُ وَالهَاءُ وَ}ثالثها ورابعها {العَيْنُ وَالحَاءُ} المهملتان {وَ} خامسها وسادسها {الغَيْنُ وَالخَاءُ} المعجمتان، وإنّما سميت حروف حلق لخروجها من الحلق، فالأولان يخرجان من أقصى الحلق، أي أبعده من الفم وهو ما ولي الصدر، والمتوسطان من وسط الحلق، والأخيران من أدنى الحلق، أي أقربه إلى الفم، وهو أوله مما يلي الفم على ما في شرح ابن الجزري، فتفسير الأستاذ (الأقصى) بـ(الأول) لا يوافق اللغة، لأن الأقصى في اللغة بمعنى (الأبعد). فإن قلتَ: كثير من الأفعال وقع في عينها أو لامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب كـ: (نَحَتَ يَنْحِتُ) و(نَكَحَ يَنْكِحُ) و(رَجَعَ يَرْجِعُ) و(صَحَّ يَصِحُ) و(دَخَلَ يَدْخُلُ) و(فَرِحَ يَفْرَحُ) و(بَعُدَ يَبْعُدُ) فالأربعة الأول من الباب الثاني، والخامس من الأول، والسادس من الرابع، والسابع من الخامس، فكيف يصح هذا؟ قلنا: من القاعدة المقررة أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط، فوجود حرف الحلق في هذه الكلمات لا يقتضي أن تكون من الباب الثالث، كالوضوء للصلاة، فإن وجود الوضوء لا يستلزم وجود الصلاة لوجوده بدونها في مس المصحف وكتب شرعية مثلاً، وإلا فلا يكون شرطاً بل علة، لأن وجود العلة يستلزم وجود المعلول، كما بين في محله، وأما إذا وجد المشروط يستلزم وجود الشرط كاستلزام وجود الصلاة لوجود الوضوء، لأن الصلاة بلا وضوء، وخلفه - أعني التيمم - لا تجوز قطعاً.

فتح الغناء {وَ} ثانيها {الهَاءُ وَ} ثالثها {العَيْنُ} المهملة {وَ} رابعها {الحَاءُ} المهملة {وَ} خامسها {الغَيْنُ وَ} سادسها {الخَاءُ} المعجمة، وإنما سميت هذه الحروف بحروف الحلق لخروجها من الحلق، فإن الهمزة والهاء يخرجان من أقصى الحلق، والعين والحاء من وسطه مائلين إلى الداخل، والغين والخاء من أدنى وسطه مائلين إلى الخارج،

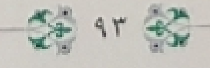
الكفوي وإنما سمّيت هذه الحروف حلقية ؛ لأن مخرجها الحلق، ومخرج الحرف هو المكان الذي يخرج منه الحرف، ويعلم ذلك بأن يؤتى بالحرف المطلوب مخرجه ساكناً، ويدخل عليها همزة وصل مفتوحة، ويتلفظ به؛

أساس وأجيب بأنه يجيء هذا الباب على (يَفْعَلُ) بفتح العين إذا وجد الشرط، فمتى انتفى الشرط انتفى المشروط، فلا يكون على(يَفْعَلُ) بفتح العين؛ لأنه إذا وجد الشرط يجب أن يكون على (يَفْعَلُ) بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، وإلا فلا يكون شرطاً بل علةً وليس كذلك. قال الفاضل العصام في "شرح الشافية": وليس هذا بضابط لفتح العين بل بيان شرط له، فلا يفتح مالا يوجد هذا الشرط، وإذا وجد فينظر هل سمع. انتهى.

يعني: إذا سمع يكون مقبولاً وإلا فيكون مردوداً على ما سنبين. والثاني: أنهم قالوا إن مجيء هذا الباب على (يَفْعَلُ) بفتح العين ليس مطلقاً بل إذا وجد الشرط، فمتى انتفى الشرط انتفى المشروط، وإن (أبى يأبى)، و(قلى يقلى)، و(فنى يفنى) و(ركن يركن) مما انتفى الشرط فيه مع أن كلاً منها ليس بمنتفٍ بل يجيء بفتح العين فيهما. وأجيب بأن: (أبى يأبى) شاذ فإن قيل الشاذ على ما بينوا ثلاثة أقسام:

تلخيص فإن قلتَ: إن (أَبَى يَأْبَى)، و (قَلَى يَقْلِي)، و(فَنَى يَفْنِي)، و(رَكَنَ يَرْكِنُ)، جاءت على (فَعَلَ يَفْعِلُ) بالفتح فيهما مع انتفاء الشرط، قلنا: إن (أبى يأبى). شاذ مخالف للقياس لا يعتد به، فلا يرد نقضاً. فإن قيل: كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، قلتُ: كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في أفصح الكلام، لأنهم قالوا: الشاذ على ثلاثة أقسام: الأول: ما يكون مخالفاً للقياس دون الاستعمال، كـ: (القود)، و(الصيد)، و(استحوذ) بلا قلب الواو ألفاً. والثاني: ما يكون مخالفاً للاستعمال دون القياس، نحو: (ضَرَبَ يَضْرُبُ) بضم الراء في المضارع وهما مقبولان، لكنَّ الثاني دون الأول على ما قاله نجم الأئمة. والثالث: مخالف لهما، مثل: (قول) و(بيع) ماضيين بلا قلب الواو والياء ألفاً - والحمد لله العلي الأجلل-. وكدخول "حرف التعريف" على الفعل كقوله: "ومن حجره بالشيحة اليتقصع".

فتح الغناء فإن قلت: كم من الأفعال وجدت فيها أحد الحروف المذكورة ولم تجيء من هذا الباب؟



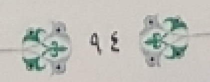
الكفوي فحيث ينقطع الحرفان وينتهي الصوت، فثمة مخرجه، نحو: (أ ب) (أ ج) (أ ح)

أساس الأول ما يكون مخالفاً للقياس دون الاستعمال كـ: (القود)، و(الصيد)، و(استحوذ). والثاني ما يكون مخالفاً للاستعمال دون القياس نحو: (ضَرَبَ يَضْرُبُ) بضم الراء في المضارع وهما مقبولان لكن الثاني دون الأول على ما قاله نجم الأئمة. والثالث مخالفاً للاستعمال والقياس منه مثل: (قول) و(بيع) ماضيين و- الحمد لله العلي الأجلل - وهو مردود فـ:(أَبَى يَأْبَى) من أي قسم من هذه الأقسام قلنا من القسم الأول[1]. فإن قيل: كيف يكون (أَبَى يَأْبَى) شاذاً مخالفاً للقياس وهو وارد في أفصح الكلام قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٠- ٣١]، وقال الله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، قلتُ: كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في أفصح الكلام، لأن هذا وإن كان مخالفاً للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع والشواذ الثابتة عنه في حكم المستثنيات فكأنه قيل: القياس كذا إلا في هذه الصورة فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لا ينافي فصاحة المفرد، إذ المخالفة المنافية لها عند أهل البلاغة هي المخالفة التي لم تثبت من الواضع، ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة، وأما الجواب بأن أبى لامه حرف حلق على ما قال بعضهم في أن الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه ليس بشيء، لأنَّا لا نسلم أنها من حروف الحلق ولو سلّم أنها منها فلا يجوز فتح عين يأبى لأجل الألف، لأن تحقق الألف ههنا موقوفةً على الفتحة لكونها في الأصل ياء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو كانت الفتحة لأجلها لزم الدور لتوقف كل منها على الأخرى.

تلخيص وهو مردود فتأمل فـ:(أَبَى يَأْبَى) من القسم الأول لأنه وإن كان مخالفاً للقياس لكنه موافق للاستعمال، وهو الشَّاذ الثابت عن الواضع، والشَّواذ الثابتة عنه في حكم المستثنيات، فكأنه قيل: القياس كذا إلا في هذه الصور، فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لا تنافي فصاحة المفرد، إذ المخالفة المنافية لها عند أهل البلاغة هي المخالفة التي لم تثبت من الواضع، ولذا عدوا هذا القسم من الشَّواذ المقبولة.

فتح الغناء قلت: نعم؛ إلا أنها سُمِعَتْ من لسان العرب كذلك، فجعلت على الشذوذ.

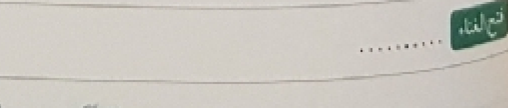
[١] إذا المغايرة بين عين الماضي والمضارع قياس على ما مر.



الناس وقال الإمام أحمد الجار بردى: أنهم علموا أن الياء تقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوغوا فتحها، فإذاً يكون فتحته مع حرف الحلق وفيه نظر، لأن الفتح شرط انقلابها ألفاً والشرط يجب أن يتقدم على المشروط بالوجود؛ لأنه موقوف عليه له على الحقيقة والموقوف عليه واجب التقدم، فإذاً لا يكون معه، وأما (قلى يقلى) فلغة عامرية قال في "القاموس": قَلاه، كرَماهُ ورَضِيَهُ قِلًى وقِلاءً فحينئذ يصح أن يكون من التداخل، فأخذ الماضي من باب (رمى) على لغة، والمضارع من باب (رضى) على لغة أخرى. فقيل: (قَلَى يقْلَى) وما قاله الجار بردى في "شرح الشافية" من أنه غير فصيح، والفصيح (قَلَى يقْلِي) بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر فمخالف لما في "القاموس" وأما (بقى يبقى) و(فنى يفنى) فهما مبنيان على لغة طائية؛ لأنهم قلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة، ثم قلبوا الياء ألفاً طلباً للتخفيف؛ لأن الفتحة مع الألف أخف من الكسرة مع الياء فيقولون في (بَقِيَ) و(فَنِيَ) بكسر العين فيهما (بَقَى) و(فَنَى) بفتح العين فيهما وإن كان الأصل بكسر العين في الماضي وأما (ركن يركن) فمن اللغات المتداخلة يعني أن (ركن يركن) بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر على ما حكاه أبو عمرو لغة مشهورة، وركن يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر على ما حكاه أبو زيد لغة فصيحة، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [هود: ١١٣] فأخذ الماضي من اللغة الأولى، والمضارع من اللغة الثانية، فقيل: (رَكَنَ يَرْكَنُ) بالفتح فيهما لا أنه من باب (فتح) فلا نقض. ونقل عن الزمخشري أنه عد هذا من الشواذ الثانية كـ(أبى يأبى) فتفطن في هذا المقام فإنه من مزالق الإقدام.

تلخيص فإن قلتَ: هذا ليس بشاذ، لأنَّ لامه حرف حلق على ما قاله بعضهم من أن الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه. قلنا: قد عرفت أنها ليست من حروف الحلق عند الجمهور، ولو سلم أنها منها لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور على ما قاله السعدي رحمه الله تعالى، وأما (قلى يقلى) بالفتح فيهما فلغة عامرية، والفصيح الكسر، ومن التداخل بأن أخذ الماضي من باب (رمى) على لغة، والمضارع من باب (رضي) على لغة أخر، فقيل: قلى يقلى بالفتح على ما فهم من القاموس، وأما بقى يبقى بالفتح فيهما أيضاً، وفنى يفنى كذلك فهما من اللغة الطائية، والأصل كسر العين في الماضي، فقلبوه فتحة، واللام ألفاً تخفيفاً. وأما (رَكَنَ يَرْكُنُ) فمن التداخل بأن أخذ الماضي من باب نَصَرَ والمضارع من باب عَلِمَ فقيل: رَكَنَ يَرْكَنَ بالفتح فيهما، لأنه من باب (فتح) فلا نقض. ونقل عن الزمخشري أنه شاذ كـ(أَبَى يَأْبَى).

فتح الغناء ....



وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ. وَمِثَالُ الّلازِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ.

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ. وَمِثَالُ الّلازِمِ نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ}

أساس {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء الباب الثالث {أَيْضًا} كبناء الأول لا الثاني {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ} أي البناء المذكور {لازِمًا. مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ} فإن الفتح صادر عن زيد وواقع على الباب على ما مرّ. {وَمِثَالُ} الفعل {الّلازِمِ} منه {نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ} فإن الذهاب بفتح الذال المعجمة صادر منه وواقع في نفسه غير منتقل عنه إلى غيره بشخصه.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء الباب الثالث {أَيْضًا} أي مثل ما مر من بناء الباب الأول والثاني كائن {لِلتَّعْدِيَةِ} حال كون ذلك البناء {غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ} فإن "الفتح" تجاوز من زيد إلى الباب ووقع عليه

فتح الغناء وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ} الفعل {الْمُتَعَدِّي} منه {نَحْوُ: فَتَحَ زَيْدٌ البَابَ} فإن الفاعل الذي هو زيدٌ صدر عنه فعل الفتح، وظهر أثره في الباب {وَمِثَالُ} الفعل {الّلازِمِ} منه {نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ} فإن "الذهاب" الذي هو مدلول "ذهب" صدر عن زيد، ولم يتجاوز إلى غيره، بل وقع في نفسه حيث أنه ذهب بنفسه ومشى، ولم يذهب شخص آخر غير نفسه، قال مولانا الفاضل الرشدي: مصدر (ذَهَبَ) ذَهَاب - بفتح الذال - وذُهُوب بضمتين، والعوام يقولون في مصدره: (ذهاب) بالكسر وهو غلط فاحش، لأن الذهاب بالكسرة، جمع "ذهبة" بكسر الذال المعجمة، وسكون الهاء، وهي المطر. انتهى.

أساس واعلم أنه قال ذهب يذهب ذَهاباً - بفتح الذال - وذُهُوباً - بضمتين -، والعوام يقولون في مصدره ذِهَاباً - بكسر الذال - وهو غلطٌ فاحشٌ لأن الذِهاب بالكسرة جمع "ذِهْبَة" بكسر الذال المعجمة وسكون الهاء وهي: (المطر) ويقال: (ذهب الرجل) من الباب الرابع إذا رأى في المعدن ذهباً فبرق بصره من عظمه في عينه فهو لازم أيضاً من ذلك الباب، و(الذَّهَب) بفتحتين اسم جنس ذكر وأُنِّثَ يقال له بالفارسية زر، و(ذَهَبة) بفتحتين قطعة منه، ويجمعُ الذَّهَبُ على أذْهابٌ وذُهوبٌ، و(الذَّهَب) أيضاً مكيالٌ معروفٌ لأهل اليمن وجمعه ذِهابٌ وجمع الجمع (أَذاهِيبُ)، و(المَذْهَب) بفتح الهاء الطريقة، يقال ذهب فلان مذهباً حسناً، ويطلق على الوسوسة ومنه قولهم: "به مذهب" يعنون "الوسوسة في الماء" لكثرة استعماله في الوضوء.

تلخيص {وَمِثَالُ} الفعل {اللَّازِمِ} منه {نَحْوُ: ذَهَبَ زَيْدٌ} فإن (الذَّهاب) - بفتح الذال - لم يتجاوز من زيد إلى غيره ؛ بل وقع في نفسه. وإنما قلنا: (بفتح الذال) لأن (الذِّهَابَ) بالكسر ليس بمصدر، بل جمع "ذِهْبَة" بكسر فسكون ففتح، بمعنى: (المطر)، وفيه لغات كثيرة، والإيراد هنا ليس بمقصود لنا.

فتح الغناء لكن هذا بخلاف تجويز أهل اللغة، فإنهم جوّزوا الكسرة أيضاً في المصدر، وقالوا: مصدر ذَهَبَ ذَهَاب بالفتح مع جواز الكسر، وكذا الذُهُوب بالضم يقال: ذَهَبَ ذَهَاباً وذُهُوباً أي مرَّ من باب (فتح) انتهى. ويعبَّر عنها في التركي: بـ"كتمك"، وفي الفارسي: بـ"رفتن" وإنما قدَّم هذا الباب على الرابع، وإن كان - أي الرابع - من جملة دعائم الأبواب، لمشابهة الثالث للأول والثاني؛ في كون عين ماضيه مفتوحاً، بخلاف الرابع فإن عين ماضيه مكسور، وتقديم المشابه أولى من المغاير، ولمَّا بيَّن المصنف الباب الثالث مع ما يتعلق به، أراد أن يبيِّن الرابع، فقال:

[الباب الرابع فَعِلَ يَفْعَلُ]

البَابُ الرَّابِعُ فَعِلَ يَفْعَلُ، مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ وَعَلاَمَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي، وَمَفْتوحًا فِي المُضَارِعِ[1]

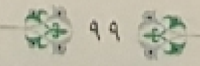
الكفوي {البَابُ الرَّابِعُ فَعِلَ يَفْعَلُ} بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، قدّمه على الخامس؛ لكونه من الدعائم، ولكثرته، ولخفته، ولمجيئه لازماً ومتعدياً، بخلاف الخامس. {مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ وَعَلاَمَتُهُ: أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي، وَمَفْتوحًا فِي المُضَارِعِ} وفي ماضي هذا الباب ثلاث لغات:

أساس {البَابُ الرَّابِعُ} من الأبواب الستة {فَعِلَ يَفْعَلُ} علماً لجنس ما وزن به {مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ} وما يتصرف منه. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي، وَمَفْتوحًا فِي المُضَارِعِ} فإن قيل: لِمَ لَمْ يضم عين مضارعه مع أن المغايرة المقصودة تحصل بذلك أيضاً؟ قلت: لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلتين في بابٍ واحدٍ فلا يجيء مضارعه على (يَفْعُلُ) بالضم وعورض بـ(فَضِلَ يَفْضُلُ) و(نَعِمَ يَنْعُمُ) بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر.

تلخيص {البَابُ الرَّابِعُ} منها {فَعِلَ يَفْعَلُ} علم لجنس ما يوزن به {مَوْزُونُهُ عَلِمَ يَعْلَمُ} مثلاً، وما يتصرف منه{وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي، وَمَفْتوحًا فِي المُضَارِعِ}، قد عرفت فيما سبق أن عين الماضي إذا كان مكسوراً فعين مضارعه إما مكسور أيضاً؛ وهو الباب السادس، أو مفتوح؛ وهو الباب الرابع، ولا يجيء مضموماً لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلتين المتخالفتين في باب واحد،

فتح الغناء {البَابُ الرَّابِعُ} من الأبواب الستة، له وزن، ولوزنه موزون أيضاً، فوزنه: {فَعِلَ يَفْعَلُ} بكسر العين في الماضي وبفتحه في المضارع {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {عَلِمَ يَعْلَمُ} موافقاً حركتها لحركة الوزن

[1] وفي نسخة الغابر.



الكفوي كسر الفاء مع سكون العين، وفتحها مع سكون العين، أو كسرها، فإذا كان عين فعله حرفاً من حروف الحلق يجري فيه لغة أخرى، وهي كسر الفاء والعين.

ذكر أن هذه القاعدة جارية في كل اسم وفعل على وزن (فَعِلَ) مكسور العين.

أساس وأجيب: بأنهما من تداخل اللغتين وذلك لأنه قد جاء (فَضَلَ يَفْضُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع و(فَضِلَ يَفْضَلُ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والأول مشتق من (الفَضْلِ)، والثاني من (الفَضْلَةِ) بمعنى الزيادة، فأخذ الماضي من الثاني والمضارع من الأول فعلى هذا لا يرد الاعتراض لأن (يَفْضُلُ) بالضم ليس بمضارع (فَضِلَ) بالكسر وإنما هو مضارع (فَضَلَ) بالفتح وكذا حكم (نعم ينعم) لا يقال الاحتراز عن الثقلين إذا كان لازماً في باب واحد فما حالهم في الباب الخامس والسادس لثقل الضمتين في الأول والكسرتين في الثاني، لأنّا نقول ليس فيهما صعوداً من أحد الثقيلين إلى الآخر هنا صعود وهو المستكره عندهم، ولذا اختير الفتح في عين مضارعه.

تلخيص فإن قلتَ: إن (فَضِلَ يَفْضُلُ) و(نَعِمَ يَنْعُمُ) و(مَيِتَ يَمُوتُ) جاءت بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع. قلنا: كل واحدة منها من تداخل اللغتين لأنها جاءت من باب (عَلِمَ يَعْلَمُ) و(نَصَرَ يَنْصُرُ) فأخذ الماضي من الأول والمضارع من الثاني؛ وكذا الحال في (زَالَ يَزَالُ) لأن مضارعه يجيء على (يَزُولُ وَيَزَالُ) فلأول فعل تام، والثاني ناقص مع النفي على ما في "نتائج الأفكار"، و"المختار".

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي ما يعلم به الباب الرابع {أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي} الفعل {المَاضِي، وَمَفْتُوحًا فِي} الفعل {المُضَارِعِ} وكل فعل وجدت فيه هذه العلامة فيجب أن يحكم بأنه من الباب الرابع، مثل: (طَرِبَ يَطْرَبُ)، و(فَرِحَ يَفْرَحُ)، و(أَمِنَ يَأْمَنُ)، و(حَذِرَ يَحْذَرُ)، و(رَضِيَ يَرْضَى) وغيرها

وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ.

الكفوري وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا، مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ.

أساس {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي} من هذا الباب {نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ} فـ(عَلِمَ) من الأفعال الدالة على أحوال القلوب، وزيد فاعله، والمسألة مفعوله الذي يقع عليه العلم، يرد عليه أن (عَلِمَ) يتعدى إلى مفعولين؛ لأنه فعلاً قلبياً يدخل على المبتدأ والخبر وينصب اياهما على المفعولية، فأين مفعوله الثاني؟ ويمكن الجواب بوجهين: الأول أنه بمعنى "المعرفة والفهم" وهما وإن كانا من أفعال القلوب لكنهما ينصبان مفعولاً واحداً. والثاني أن المسألة مفعوله الأول، ومفعوله الثاني محذوف وهو "حقاً" ونحوه[1]. ويجوز حذف أحدهما بقرينة قليلاً إذا كان منوياً.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي} منه {نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ} فإن العلم القائم بزيد واقع على المسألة التي هي المفعول، لأن العلم عندنا من مقولة الإضافة، وهي تقتضي المضافين، وهما الفاعل والمفعول هنا.

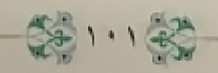
واعلم أن (عَلِمَ) وإن كان من أفعال القلوب التي تقتضي مفعولين؛ إلا أنه هنا بمعنى: عَرَفَ المتعدّي إلى مفعول واحد، ويجوز أن يكون المفعول الثاني محذوفاً، وهو حقّاً ونحوه كما في قول الشّاعر:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنٌ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقٍ وَلَكِنْ لَا أَخَالُ التَّلَاقِيَا

أي ولكن لا أظن الملاقاة كائنة، فالمعنى هنا: "علم زيد المسألة حقاً"، والبحث عن العلم وتعريفه وبيان المذاهب فيه وعن المسألة لا يناسب هذا المقام.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: كبناء الأبواب الثلاثة السابقة كائن {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ المَسْأَلَةَ} هذا المثال مطابق للممثل له، فإن العلم الذي هو مدلول "عَلِمَ" وقد صدر عن "زيد" الذي هو (الفاعل) وتعلق بالمسألة التي هي (المفعول به) وظهر أثره فيها بكونها معلومة له، أي: لزيد

[1] ويمكن أن يجاب أيضاً بأن حذف المفعول الثاني لعدم تعلق الغرض به، إذ الغرض تفهيم معنى التعدية وهو يحصل بذكر مفعول واحد فتأمل.



وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِل زَيْدٌ.

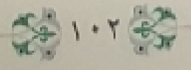
الكفوي {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِل زَيْدٌ} واعلم أن في مضارع (وَجِلَ) أربع لغات:

أساس ثم العلم بمعنى: الصفة الحادثة، لغةً: إدراك العقل، واصطلاحاً عند المتكلمين من أهل السنة: صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به، واختاره السعد والسيد، وعند الحكماء: الصورة الحاصلة من الشيء في العقل المطابقة للواقع ولو من وجه، نقله أبو الفتح وتعريفه بحصول صورة الشيء في العقل مفترى عليهم كما يظهر لمن تتبع كتبهم فهو من مقولة الكيف عندهم، وقيل: هو تعلق بين العالم والمعلوم فمن مقولة الإضافة، وقيل: قبول العقل لها من المبدأ الفياض فمن مقولة الانفعال، والأصح عند محققي أهل الحق أنه صفة ذات إضافة، والمسألة واحد المسائل وهي التي يبرهن عليها في العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها {وَمِثَالُ} الفعل {اللَّازِمِ} من هذا الباب {نَحْوُ: وَجِل زَيْدٌ} من (الْوَجَل) بفتحتين بمعنى: (الْخَوْف)، يقال: (وَجِلَ فلانٌ وَجَلاً) أي: (خافَ خوفاً) فهو (وَاجِل) بكسر الجيم أي: (خائف) وفيه[1] أربع لغات: الأولى: (يَوْجَلُ) وهو الأصل، والثانية: (يَيْجَلُ) بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو،، والثالثة: (يَاجَلُ) بقلب الواو ألفاً لأنها أخف، والرابعة: (يِيجَلُ) بكسر حرف المضارعة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الواو ثقيلة كالضمة بعد الكسرة، فقلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء، وليست هذه من لغة بني أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة لكنهم خصوا بغير الياء، ولا يقولون "هو يعلم" بكسر الياء لثقل الكسرة على الياء، وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حرف المضارعة ويقولون: هو يِجل، وأنت تِجل، وأنا إيجل، ونحن نِيجل، على ما في "الصحاح" وغيره.

تلخيص {وَمِثَالُ اللَّازِمِ} منه {نَحْوُ: وَجِل زَيْدٌ} (الْوَجَلُ) بفتحتين بمعنى: (الْخَوْفُ)، وفي مضارعه أربع لغات: الأولى: (يَوْجَلُ) وهو الأصل، والثانية: (يَيْجَلُ) بقلب الواو ياء لخفة الياء، والثالثة: (يَاجَلُ) بقلب الواو ألفاً، والرابعة: (يِيجَلُ) بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

فتح الغناء {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَجِل زَيْدٌ} أي: خاف، فإن (الوجل) بفتحتين - أي الخوف - صدر عن زيد الواجل - أي الخائف - ولم يتجاوز عنه إلى الغير، بل وقع الاتصاف به في نفسه،

[1] أي: في مضارعه.



الكفوي الأولى: إثبات الواو نحو: "يوجل" وهو الأصل. والثانية: قلب الواو ياءً لخفة الياء من الواو، نحو "ييجل"، والثالثة: قلبها ألفاً لخفة الألف أيضاً، نحو: "ياجل"، والرابعة: كسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

أساس واعلم أنه يكثر في هذا الباب "العلل والأحزان" وضد الأحزان يعني أن هذه المعاني وإن جاءت في غير (فَعِلَ) بكسر العين إلا أنها فيه أكثر منها في غيره، وليس المراد أن مجيء هذه المعاني في (فَعِلَ) بكسر العين أكثر من مجيء غير هذه المعاني في (فَعِلَ) بكسر العين على ما ظن نحو: (سَقِمَ) و(مَرِضَ) من العلل، و(حَزِنَ) من الأحزان، و(فَرِحَ) من ضدها. وأما الأولون مثل: (شَهِبَ[1])، والعيوب نحو: (عَوِرَ)، والحلى نحو: (بَلِجَ) فإنما يجيء على (فَعِلَ) بكسر العين لا على غير لكن الكثرة ليست مختصة به على ما وهم.

تلخيص واعلم أن هذا الباب يكثر في "العلل والأحزان"، وضد الأحزان؛ نحو: (سَقِمَ)، و(مَرِضَ) من العلل، و(حَزِنَ) من الأحزان، و(فَرِحَ) من ضدها، وتجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه مثل: (شَهِبَ)[2] من الألوان، و(عَوِرَ) من العيوب، و(بَلِجَ)[3] من الحلي. كذا في "الشافية" وشرحها. يعني: أن المعاني الأُوَلِ وإن جاءت في غير (فَعِلَ) بالكسر إلا أنها فيه أكثر منها في غيره.

وأما الألوان والعيوب والحلي[4] فإنما تجيء على (فَعِلَ) بكسر العين لا على غيره، ولذا قال: كلها أي المعاني الأخيرة له، أي: لـ(فَعِلَ) بالكسر لا على غيره على ما قاله السيد عبد الله في شرحها.

فتح الغناء وإنَّما قدَّم الباب الرابع على الخامس، لكون الرابع من جملة دعائم الأبواب، ولكونه أكثر استعمالاً بالنسبة إلى الخامس، ولكونه أخف على اللسان، ولكون بنائه مشتركاً بين اللازم والمتعدي، ولما بين المصنف الباب الرابع أرد أن يبين الباب الخامس فقال:

---

[1] يقال: شهب الفرس إذا خالط بياض شعرها سوادها. أي: كالمغايرة.

[2] شهب: من الشهبة وهي ألوان البياض الغالب على السواد على ما في "مختار الصحاح".

[3] بلج: من البلجة وهي تفاوت بين الحاجبين على ما ذكره الجار بردى في "شرح الشافية".

[4] الحلية - بالكسر -: الخلعة والصورة والصفة على ما قاله الفاضل العصام نقلًا عن "القاموس".

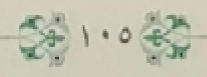
البَابُ الخَامِسُ فَعُلَ يَفْعُلُ، مَوْزُونُهُ حَسُنَ يَحْسُنُ.

الكفوري {البَابُ الخَامِسُ فَعُلَ يَفْعُلُ} بضم العين فيهما، قدّمهُ على السادس لكون الضم أقوى وفوقياً، ولكثرته، ولكونه على القياس، فإن قلتَ: قد سبق أن القياس هو المخالفة بينهما؛ وهي قد انتفت ههنا فلا يكون على القياس بل يكون على الشذوذ كالسادس. قلتُ: الضم فيه جبر لما نقص عنه من معنى التعدية، وجبر ما نقص قياس كالمخالفة، فيكون على القياس، وأيضاً لمّا كان هذا الباب لازماً دائماً التزم الضم فيهما، وعدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة المضارع، ليدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي، فيكون اللفظ مطابقاً للمعنى، فهو قياس من هذه الجهة أيضاً.

أساس {البَابُ الخَامِسُ فَعُلَ يَفْعُلُ} بضم العين فيهما، وإنّما قدَّم هذا الباب على الباب السادس لكونه واقعاً على القياس، لا يقال لو كان واقعاً على القياس لوجد المغايرة المقصودة في الدعائم وقد انتفت هنا؛ لأنا نقول الضم فيه جبرٌ لنقصان شيءٍ من معنى التعدية، وجبر ما نقص قياسٌ أيضاً على ما بينه السيد السند في "شرح الزنجاني"، وأيضاً لما كان بناء هذا الباب لازماً دائماً التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضاً عما نقص من معنى التعدية.

تلخيص {البَابُ الخَامِسُ فَعُلَ يَفْعُلُ} بضم العين فيهما، فإن قلتَ: القياس يقتضي أن يكون عين الماضي مغايراً لعين المضارع فلم ترك ذلك القياس في هذا الباب؟ قلنا: أولاً: لأن الضم فيه جبرٌ لنقصان شيءٍ من معنى التعدية، وجبر ما نقص قياس أيضاً على ما قاله السيد السند رحمه الله في "شرح الزنجاني". ولا يلزم في كل بابٍ المطابقة لكل قياس، مع أن بين القياسين تنافياً فلا يجتمعان في باب واحد. وثانياً: لأنه لما كان بناء هذا الباب لازماً دائماً التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضاً عما نقص من معنى التعدية، وهذا الجواب قريب من الجواب الأول في المآل. تأمل فيه تنل حقيقة الحال. فإن قلتَ: لم قدَّم هذا الباب على (باب حَسِبَ) مع أنه يكون بناؤه متعدياً ولازماً ولم يكن من دعائم الأبواب أيضاً؟ قلنا: قد عرفت أن هذا الباب وإن لم يوجد فيه القياس الذي هو المقصود في الدعائم لكنه وجد فيه قياس جبر النقصان، بخلاف الباب السادس فإنه مبني على الشذوذ على ما سنبنيه إن شاء الله تعالى.

فتح الغناء {البَابُ الخَامِسُ} من الأبواب الستة، له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {فَعُلَ يَفْعُلُ} بضم العينين



الكفوي {مَوْزُونُهُ حَسُنَ يَحْسُنُ} المراد بالحسن كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي، لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللمس ونحو ذلك. لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة والغريزية الثابتة، وذلك المكتسب ليس منها.

أساس {مَوْزُونُهُ حَسُنَ يَحْسُنُ} اعلم أن (فَعُلَ) بالضم لأفعال الطبائع ونحوها، أما الأول فهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة، وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها، كـ(الحسن)، و(القبح). وأما نحوها فكـ(الصغر)، و(الكبر)، فإنهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلا من أفعال الطبائع بل من نحوها. واعلم أن الصفة أربع: صفة غريزية؛ نحو: (رجلٌ عالمٌ). وصفة حلية؛ نحو: (رجلٌ طويلٌ). وصفة فعلية؛ نحو: (رجلٌ قائمٌ). وصفة نسبية؛ نحو: (رجل بصرى). والحسن من قبيل الأولى ؛ لأنه عبارة عن تناسب الأعضاء على ما ينبغي، وله معنى آخر: وهو ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون، ولين اللمس، ونحو ذلك. وهذا المعنى ليس بمراد ههنا إذ المكتسب ليس من "أفعال الطبائع" و"الصفات الغريزية الثابتة"؛ لأن الصفات الغريزية يكون صاحبها مسلوب الاختيار، والاكتساب ليس كذلك فافهم.

تلخيص {مَوْزُونُهُ حَسُنَ يَحْسُنُ} اعلم أن "الحسن" له معنيان ؛ الأول: أنه عبارة عن تناسب الأعضاء على ما ينبغي، والثاني: ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللمس ونحو ذلك. والمراد هنا: المعنى الأول، لأن هذا الباب مختص بأفعال الطبائع ونحوها، وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي جبل عليها الإنسان، كالحُسْنِ والقُبْحِ من أفعال الطبائع، وكالصغر والكبر من نحوها، فإنهما لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلا من "أفعال الطبائع" بل من نحوها. فإن قلتَ: لِمَ لا يجوز أن يراد المعنى الثاني من الحسن هنا؟ أعني ما يمكن اكتسابه بالزينة. قلنا: لأن المكتسب ليس من أفعال الطبائع والصفات الغريزية، لأن صاحبها فيها يكون مسلوب الاختيار، والمكتسب ليس كذلك، والتفصيل في "شروح الشافية".

فتح الغناء {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {حَسُنَ يَحْسُنُ} بتطابق الحركات لحركات الوزن. اعلم أنه يعبر عن حسن: بكوزل أولدى في لسان الترك، ولكن كوزل اولمق على قسمين: قسم يوجد فيه (الحسن) أي: كوزللك بأن خُلق على ذلك، ويقال لهذا: "الحسن الطبيعي والجبلي" وقسم يوجد فيه الحسن بالعلاج والجعل، ويقال لهذا: "الحسن الجعلي والاكتسابي"، كما قال الوهبي أفندي في رسالته المسماة "باللطفية": چوقدر اويله بيقن يولدرمش، دوزكون ايله يوزنى صولدرمش، والمراد هنا: القسم الأول إذا الحاصل بالاكتساب ليس من الأفعال الطبيعية والصفات الغريزية لا مدخل فيها لصاحبها.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُومًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ

الكفوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُومًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ،

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُومًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} وإنما اختاروا الضم فيهما لأن (فَعُلَ) بالضم لازم ولا يتجاوز فعله عن الفاعل فأرادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة عين المضارع ليحصل التوافق بينهما، ويدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي بذلك التوافق، وقال بعض الأفاضل: خص الضم بهما لانضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال من الذات، كانضمام الشفتين عند خروج الضم.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُومًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} قد عرفت فيما سبق نبذاً من وجوه اختيار الضم فيهما، ويمكن أن يوجد بوجه آخر وهو أنهم إنما اختاروه فيهما لأن (فَعُلَ) بالضم لازم لا يتجاوز فعله عن الفاعل، فأرادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة عين المضارع، ليحصل التوافق بينهما، ويدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي بذلك التوافق، وقال سعد الدين - رحمه الله تعالى - في وجهه: إن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، ومثل هذه التعليلات لاستئناس المتعلمين وتوسيع حوصلتهم وأذهانهم، وإلا فالكلُّ تعليلٌ بعد الوقوع، لأن واضع اللغات هو الله تعالى عند كثير من المحققين، وإرادة الفاعل المختار مرجحة فتبصر.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَضْمُومًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} فكل فعل وجدت فيه هذه العلامة في الماضي والمضارع معاً فاحكم بأنه من الباب الخامس، مثل: (ظَرُفَ يَظْرُفُ) و(قَبُحَ يَقْبُحُ) و(كَرُمَ يَكْرُمُ) و(حَمُرَ يَحْمُرُ) و(سَمُنَ يَسْمُنُ)

وَبِنَاؤُهُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ لاَزِمًا نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ.

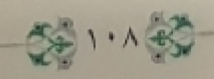
الكفوي وَبِنَاؤُهُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ لاَزِمًا} لأنه لا يجيء إلا من الطبائع والنعوت، فيختص تعلقه بالفاعل {نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ} وأما قولهم: "رَحِبَتْكَ الدَّارُ" فقيل: إنَّهُ شاذٌ، وقيل: إنَّهُ من قبيل الحذف والإيصال، والأصل: "رَحِبَتْ بِكَ الدَّارُ"، وقيل: تعديته لتضمنه معنى (وسع) هذا في الصحيح، وأما المعتل: فقد قيل: إنهم اختلفوا فيه، فقيل: جاء منه المتعدي، ومنه نحو: (قُلْتَهُ)، وقيل: لم يجيء، وأما نحو (قلته) فالصحيح أن ضمَّته ليس بمنقولة عن العين، بل هي لبيان أنه واوي كما أن الكسرة في نحو (بِعْتَهُ) لبيان أنه يائي.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ لاَزِمًا} غير متعد إلى مفعول بلا واسطة؛ لأن الأفعال التي تأتي من هذا الباب إذا كانت للطبيعة لم تكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلا تقتضي متعلقاً سواه. **واعترض عليه**: بأن رَحُبَ من (فَعُلَ) بضم العين، مع أنه متعدٍ في قولهم: "رَحُبَتْكَ الدَّارُ "لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف. **وأجيب عنه بوجوه: الأول** أنه شاذ، **والثاني** أنه غير متعد في الحقيقة والأصل: (رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ)، لكنه لمَّا كثر استعماله حذف حرف الجر للتخفيف[1]. **والثالث** أنه وإن كان لازماً في الأصل لكن تعديته لتضمنه معنى (وَسِعَتْكَ الدَّارُ) و(وَسِعَ) متعدٍّ.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لاَ يَكُونُ إِلاَّ لاَزِمًا} يعني لا يتعدى بغير واسطة حرف الجر، لأن أفعال الطبائع ونحوها لم تكن لها تعلق بغير من صدرت عنه، فلا تقتضي متعلقاً سوى الفاعل. **فإن قلتَ**: إن رَحُبَ من (فَعُلَ) بضم العين، مع أنه متعدٍ في قولهم: "رَحُبَتْكَ الدَّارُ "لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف. **قلنا أولاً**: إنَّ (رَحُبَ) فيه وإن كان لازماً في الأصل لكن تعديته لتضمنه معنى: "وَسِعَ"، و "وَسِعَ" متعدٍ، فمعنى: "رَحُبَتْكَ الدَّارُ": وَسِعَتْكَ الدَّارُ، **وثانياً**: أنه شاذ لا يعتدُّ به ولا تنتقض به القاعدة، **وثالثاً**: أن أصله: "رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ" فهو لازم في الحقيقة، لكن حذفت الباء لكثرة الاستعمال، فهذا من قبيل الحذف والإيصال، قال ابن الحاجب في "الشافية": وشذَّ "رَحُبَتْكَ الدَّارُ" أي: رَحُبَتْ بِكَ انتهى. وفي هذا إشارة إلى ما قلنا من الجوابين الأخيرين لا جواب واحد كما وهم.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ لاَ يَكُونُ} متعدياً ولا مختلفاً باللزوم والتعدي {إِلاَّ} يكون {لاَزِمًا} فقط، بأن لا ينفك عن الفاعل {نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ} فإن "الحسن" الذي هو مدلول "حسن" لا ينفك عن "زيد" الذي هو "الفاعل"، وإنَّما قدَّم هذا الباب على ما يعقبه: لكونه متحركاً بأقوى الحركات، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما يعقبه، ولمَّا بين المصنف الباب الخامس أراد أن يبين الباب السادس: فقال:

[1] فهو من قبيل الحذف والإيصال.



أساس فإن قلت: إن ما ذكره ابن الحاجب في "الشافية" بقوله: وشذّ "رَحُبَتْكَ الدّارُ" أي: رَحُبَتْ بِكَ الدارُ يقتضي أن يكون الجوابان الأولان جواباً واحداً فما وجهه؟ قلت: قد صرح الفاضل العصام في شرحه حيث قال: فهو في الحقيقة جوابان، لكنه قال بعده ولك أن تقول: وشذّ "رَحُبَتْكَ الدّارُ" بتقدير رَحُبَتْ بِكَ الدّارُ استكراهاً لصورة التعدية في هذا الباب، يعني أن هذا مبني على أن مراد ابن الحاجب أنه شاذ ولو صورة، فلا يجري الحذف والإيصال في هذا الباب لاستكراههم صورة التعدية أيضاً فهنا يزيف الجواب الثاني فاحفظه فإنه من البدائع. واعترض أيضاً بأنه قد جاء (فَعُلَ) بضم العين متعدياً كثيراً نحو (سُدْتُه) و(قُلْتُه) فإنهما متعديان والأصل فيهما: (سَوَدْتُه) و(قَوَلْتُه) بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين. وأجيب بأنه ليس ضم الفاء ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من باب (حَسُنَ) و(كَرُمَ) بل لبيان بناء الواو، وذلك لأنه لما حذف الألف منه عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتصل ضم الفاء ليدل على أنه واوي، وكذلك حكم (قُلْتُه) على مذهب الجمهور.

تلخيص فإن قلتَ: قد جاء أيضاً (فَعُلَ) - بضم العين - متعدياً في نحو: (سُدْتُه) و(قُلْتُه) لأن أصلهما: (سَوَدْتُه) و(قَوَلْتُه) بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين. قلنا: ضم الفاء فيهما ليس ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من الباب الخامس، بل الضم لبيان بناء الواو، أي: لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد قلبها ألفاً عند اتصال الضمير المرفوع المتصل لالتقاء الساكنين، ولو لم تضم الفاء لَمْ يعلم أن البناء واوي أم يائي، وهذا على مذهب الجمهور، وكذا كسر الفاء في باب "بعته"، لتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة، فإن قلتَ: لِمَ لَمْ تضم الفاء في باب (خِفْتُ) مع أنه واوي أيضاً؟ قلت: إنهم راعوا في نحو (خفت) بيان البنية، أي بيان أنه من فعل بكسر العين إذ أصل (خِفْتَ): (خوفت) بكسر الفاء، فنقلت كسرة عينه إلى فائه بعد سلب حركة الفاء أولاً، وحذفت العين لالتقاء الساكنين، أو حذفت الألف المقلوبة من الواو، وسلب حركة الفاء، وحرّك الفاء بالكسر، لبيان البنية ومراعاة البنية أولى من التفرقة بين الواوي واليائي.

فتح الغناء ....

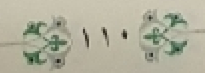
أساس فإن قلت: لو كان الضم في (سُدْتُه) لبيان بناء الواو لوجب الضم في خفت أيضاً بعد قلب واوه ألفاً وحذف ألفه ليحصل بيان أنه واوي كما وجب في نحو: (سُدْتُه) ولكنه لمّا لم يكن الفاء في (خفت) مضمومة بل مكسورة علمنا أن كسرتها كسرة النقل ليستوي الباب في الإعلال قلت: إنهم راعوا في نحو: (خفت) بيان البنية، إذ أصل (خفت) (خوفت) بكسر العين نقلت كسرة عينه إلى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين. أو تقول قلبت عين خفت أيضاً ألفاً ليستوي الباب في الإعلال وحركت الفاء بعد حذف الألف بمثل حركة العين للتنبيه على البنية ومراعاة البنية أولى من التفرقة بين الواوي واليائي. فإن قلت: إذا كان أولى[1] من التفرقة فلم لم يراعوا في نحو: (سُدْتُه) بيان البنية بعين هذا الدليل؟ قلت: الدلالة على البنية في نحو: (سُدْتُه) غير ممكن لموافقة حركة العين حركة الفاء، فإن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركة العين، ولما لم يمكن[2] التنبيه على البنية في (فعَل) بفتح العين راعوا فيه التفرقة بين الواوي واليائي، خذ هذا المقام على هذا المنوال فإنه من مواهب الملك المتعال وبه يدفع عنك الكلال عند إيراد السؤال. {نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ} فإن الحسن لكونه خلقياً وطبيعياً لا ينفك عمن ظهر منه إذ لا تعلق له بغيره ولذا كان لازماً.

تلخيص فإن قلتَ: إذا كان مراعاة البنية أولى من التفرقة، فَلِمَ لَمْ يراعوا في نحو: (سُدْتُه) بيان البنية أيضاً؟ قلتُ: لمّا كان مراعاة البنية في نحو (سُدْتُه) غير ممكن؛ لموافقة حركة العين حركة الفاء، راعوا فيه التفرقة على ما في "الشافية" وشروحها، حيث قال ابن الحاجب فيها: وأما باب (سُدْتُه) فالصحيح أن الضم لبيان بناء الواو لا للنقل، وكذا باب (بعته). وراعوا في باب (خِفتَ) بيان البنية انتهى. وبالجملة إن نحو (سُدْتُه) و(قُلْتُه) ليس من الباب الخامس حتى ينتقض بناؤه به، بل من الباب الأول. قال في "مختار الصحاح" يقال: سَادَ قومه من باب (نَصَرَ يَنْصُرُ)، وقال فيه أيضاً: وأصل "قُلْتُ" قَوَلْتُ بالفتح، ولا يجوز أن يكون بالضمّ لأنّه متعدٍّ انتهى. ويقول السائل: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٥] {نَحْوُ: حَسُنَ زَيْدٌ} فإن الحسن لكونه من أفعال الطبائع لا يتجاوز من الفاعل إلى الغير، بل يقع في نفسه، ولذا كان لازماً.

فتح الغفار ....

[١] أي: إذا كان مراعاة البنية أولى. اهـ

[٢] وإنما لم يمكن لأنه إذا قيل (سدته) بفتح الفاء لم يعلم أن تلك الفتحة أصلية أو لبيان البنية فلم يمكن التنبيه على الوزن فروعي التفرقة بين الواوي واليائي.



[الباب السادس فَعِلَ يَفْعِلُ]

البَابُ السَّادِسُ فَعِلَ يَفْعِلُ، مَوْزُونُهُ حَسِبَ يَحْسِبُ.

الكفوي {البَابُ السَّادِسُ فَعِلَ يَفْعِلُ} بالكسر فيهما، قال التفتازاني في "شرح الزنجاني": قلَّ ذلك في الصحيح، وكثُرَ في المعتل، نحو: (وَرِثَ يَرِثُ) و(وَرِعَ يَرِعُ) وأخواتهما. انتهى. قيل: لا يجيء من هذا الباب: المضاعف، والأجوف الواوي، والناقص الواوي، واللفيف المقرون، والمهموز. {مَوْزُونُهُ حَسِبَ يَحْسِبُ}

أساس {البَابُ السَّادِسُ فَعِلَ يَفْعِلُ} بكسر العين فيهما {مَوْزُونُهُ حَسِبَ يَحْسِبُ} من الحسبان بكسر الحاء وهو "الظن" الذي هو الاعتقاد الراجح، ومقابله "الوهم" وهو الاعتقاد المرجوح، وأما "الحسبان" بضم الحاء كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] والحَسْبُ بفتح الحاء وسكون السين، والحِسَاب بكسر الحاء، والحسابة كذلك فليس من هذا الباب، بل يقال: (حسبته) (أحسبه) بضم السين في الثاني من الباب الأول (حسباً) بسكون السين إذ أعددته.

تلخيص {البَابُ السَّادِسُ فَعِلَ يَفْعِلُ} بكسر العين فيهما {مَوْزُونُهُ حَسِبَ يَحْسِبُ} من الحسبان بالكسر بمعنى "الظنّ" الذي هو الاعتقاد الراجح المقابل "للوهم"، وأما "الشك": فهو مساواة الطرفين، يقال: (حَسِبْتُهُ) بالكسر (أَحْسَبُهُ) بالفتح والكسر و(حِسْبَانًا) بالكسر، أي: "ظننته" على ما في "مختار الصحاح".

فتح الغناء {البَابُ السَّادِسُ} من الأبواب الستة، له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {فَعِلَ يَفْعِلُ} بكسر العين فيهما، {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {حَسِبَ يَحْسِبُ} بالكسر فيهما أيضاً، بمعنى: ظَنَّ يَظِنُّ.

وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلاً. وَمِثَالُ اللاَّزِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ.

الكموي {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلاً. وَمِثَالُ اللاَّزِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ}

أساس {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} فإن قلت: من القواعد المقررة عندهم أن الماضي إذا كان على فعل بكسر العين فمضارعه على يفعل بفتح العين نحو: (عَلِمَ - يَعْلَمُ) و(حَسِبَ - يَحْسَبُ) كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤]، وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾ [الكهف: ١٨]، و(يَئِسَ - يَيْئَسُ) كقوله تعالى: ﴿كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ﴾ [الممتحنة: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧].

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} قد عرفت أن تأخير هذا الباب عن الباب الخامس لكونه مبنياً على الشذوذ، وبيانه أنهم لما رأوا أربعة نوادر من الأفعال الصحيحة مستعملة بكسر العين فيهما، وهي: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، و(يَئِسَ يَيْئِسُ) و(نَعِمَ يَنْعِمُ) و(يَبِسَ يَبِسُ) وثمانية نوادر من المعتل مستعملة أيضاً كذلك وهي: (وَمِقَ - يَمِقُ - مِقَةً) بمعنى: "الكون عاشقاً"، (وَفِقَ - يَفِقُ - وَفْقاً) بمعنى: "المناسبة"، (وَثِقَ - يَثِقُ - ثِقَةً) بمعنى: "الاعتماد"، (وَرِعَ - يَرِعُ - رِعَةً) بمعنى: "الزهد"[١]، (وَرِمَ - يَرِمُ - رِمَةً) بمعنى: "التنفخ"، و(وَرِثَ - يَرِثُ - رِثَةً - وِرَاثَةً)، و(وَلِيَ يَلِي) بمعنى: "العقب"، فلا جرم وضعوا لهذه النوادر باباً مستقلاً[٢].

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ} فإذا وجدت فعلاً ماضياً موافقاً لمضارعه في كسرة العين، فاحكم بأنه من الباب السادس، مثل: (وَمِقَ يَمِقُ) بمعنى: أحبه، (وَوَلِيَ يَلِي) بمعنى: قارب، و(وَثِقَ يَثِقُ) بمعنى: ائتمنه وغيرها {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا} فيتجاوز إلى الغير {وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا} فلا يتجاوز إلى الغير

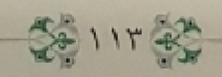
[١] لعل الأصح أنها بمعنى التحرج.

[٢] وأنقص المؤلف الثامنة وهي: (وَرِيَ الزند يَرِي).

أساس ويقال: (حسبته صالحاً) (أَحْسَبُهُ) بفتح السين (مَحْسَبَةً) بفتح الميم والسين فما وضع هذا الباب؟ قلت: مبنى هذا الباب على الشذوذ، وذلك لأنهم لما رأوا أربعة نوادر من الأفعال الصحيحة مستعملة وهي: (حَسِبَ يَحْسِبُ)، و(يَئِسَ يَيْئِسُ) و(نَعِمَ يَنْعِمُ) و(يَبِسَ يَيْبِسُ) وثمانية نوادر من المعتل مستعملة أيضاً وهي: (وَمِقَ - يَمِقُ - مِقَةً) بمعنى: "الكون عاشقاً"، (ووَفِقَ - يَفِقُ - وَفْقاً) بمعنى: "المناسبة"، (ووَثِقَ - يَثِقُ - ثِقَةً) بمعنى: "الاعتماد"، (ووَرِعَ - يَرِعُ - رِعَةً) بمعنى: "الزهد"، (ووَرِمَ - يَرِمُ رِمَةً) بمعنى: "التنفخ"، و(وَرِثَ يَرِثُ) بمعنى: "الوراثة"، و(وَرِيَ الزند يَرِي) بمعنى: القيء، و(وَلِيَ يَلِي) بمعنى: "العقب" فلا جرم وضعوا لهذه النوادر باباً مستقلاً وإن كان (حسب) و(يئس) مستعملين على القياس أيضاً على ما فصل وعليك بالتأمل الصادق في هذا المقام فإن الشراح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام.

تلخيص فإن قلتَ: لم حكموا لهذه الكلمات بالشذوذ مع أنها مستعملة؟ قلتُ: قد عرفت أن الشاذ على ثلاثة أقسام، وهذا ليس من القسم المخالف للاستعمال، بل من القسم المخالف للقياس؛ لأن القياس عندهم أن الماضي إذا كان على (فَعِلَ) بكسر العين فمضارعه على (يَفْعَلُ) بفتح العين، نحو: (عَلِمَ - يَعْلَمُ) و(حَسِبَ - يَحْسَبُ) قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤] ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] وقال: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣] و ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ [الهمزة: ٣] وقال الله تعالى: ﴿كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ﴾ [الممتحنة: ١٣] ﴿وَلَا تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]. قال في "المختار": (يَبِسَ - يَيْبِسُ) بالكسر فيهما لغة شاذة، والقياس الفتح بالمضارع، و (يَئِسَ - يَيْئَسُ) من باب (عَلِمَ) والكسر فيهما شاذ. و(نَعِمَ يَنْعَمُ) كـ(عَلِمَ يَعْلَمُ) وبالكسر فيها لغة شاذة انتهى. فعلم مما ذكرنا أن الكلمات الأربعة الصحيحة مستعملة على القياس أيضاً، فتخصيص الأستاذ رحمه الله بالأولين لا يخلو عن شيء، وأكثر الكتب الصرفية مشحونة بهذا المرام، وما قاله الأستاذ رحمه الله: "وعليك بالتأمل الصادق في هذا المقام فإن الشرّاح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام" فهو لا يخلو عن سوء الظَّنِّ بالعلماء الأعلام.

فتح الغناء {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلاً} هذا المثال مطابق للممثل له، لأن الحِسبان - بكسر الحاء - بمعنى الظن الذي هو مدلول "حسب" قد صدر عن "زيد" الذي هو "الفاعل" وتعدى وتجاوز إلى "عمرو" الذي هو المفعول به الأول لـ(حسب) وفاضلاً مفعول به الثاني بسبب أنه أي "حسب" من أفعال القلوب فيتعدى إلى مفعولين؛ ومن هذا القبيل قولك: "اعتقدَ زيدٌ بكراً زاهداً"



أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا} فـ(حَسِبَ) من أفعال القلوب يتعدى إلى مفعولين، و(زيدٌ) فاعله، و(عمراً) مفعوله الأول، و(فاضلاً) مفعوله الثاني. {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ} ولقائل أن يقول: إن هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقاً للممثل له؛ لأن (وَرِثَ) متعدٍ كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]، على ما في "القاموس" وغيره، فالصواب التمثيل بـ(وَثِقَ يَثِقُ) ونحوه من النوادر، ولمّا فرغ عن بيان أبواب الثلاثي المجرد شرع في بيان الأبواب المتشعبة، وهي الأبنية المتفرعة عن أصل بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف. فإن قيل: لم لم يزد الزيادة على الثلاثة؟ قلنا: احترازاً عن الثقل أو توهم التركيب إذ يمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان ركبت احديهما بالأخرى، ولئلا يلزم مزية الفرع على الأصل. فإن قيل: ينبغي أن يذكر الرباعي المجرد بعد ذكر الثلاثي كما ذكره غيره كالإمام الزنجاني. قلنا: إن الثلاثي المجرد أصل، والرباعي المجرد أصل آخر، فلمّا قدم الثلاثي المجرد لبساطته بالنسبة إلى الرباعي أراد أن يذكر فروعه ليمتاز أحد الأصلين بفرعه عن الأصل الآخر بالامتياز التام، وأما غيره كالزنجاني فقد راعى المناسبة بين الأصلين فلم يفصل بينهما، والمصنف قد راعى المناسبة بين الأصل وفرعه فجمع بينهما فقال:

تلخيص اللّهم إلا أن يكون مراده أكثر شراح هذا الكتاب الذين هم ليسوا من أولي الألباب. {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضِلًا} فـ(حَسِبَ) يتعدى إلى مفعولين لأنه من أفعال القلوب، و(زيد) فاعله، والمنصوبان مفعولان له {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ} ولقائل أن يقول إن هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقاً للممثل له؛ لأن (وَرِثَ) متعد، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١] على ما في القاموس وغيره. فالصواب التمثيل بـ(وَثِقَ يَثِقُ) ونحوه من النوادر كذا قال الأستاذ - رحمه الله -، ويمكن الجواب عنه بأن هذا المثال فرضي لا وقوعي، والفرضيات تكفي في المثال، مع أن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين فضلاً عن الفاضلين على ما قاله بعض الفضلاء في مثله. لكن فيه نوع ضعف، لأنه ينافي الغرض من التمثيل، لأن المثال هو الفرد المورود لإيضاح المفهوم الكلي على ما عرفته فيما سبق. ولما فرغ من أبواب الثلاثي المجرد أراد أن يذكر متشعباته وفروعه عقيب الأصل؛ لرعاية المناسبة بين الأصل وفروعه، وإن كان لذكر الأصلين معاً وجه كما ذكره بعضهم كالإمام الزنجاني فجمع بين الأصل وفروعه، لذلك فقال:

فتح الغناء {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: وَرِثَ زَيْدٌ} أي: صار وارثاً، ولكن فيه ما فيه، لأن المثال لا مناقشة فيه. ولما فرغ المصنف رحمه الله من بيان أبواب الثلاثي المجرد أراد أن يشرع في بيان ما زيد عليه أي على الثلاثي المجرد فقال:

[أبواب الرباعي المزيد على الثلاثي المجرد]

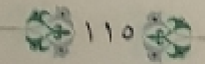
وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا لِمَا زِيْدَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ

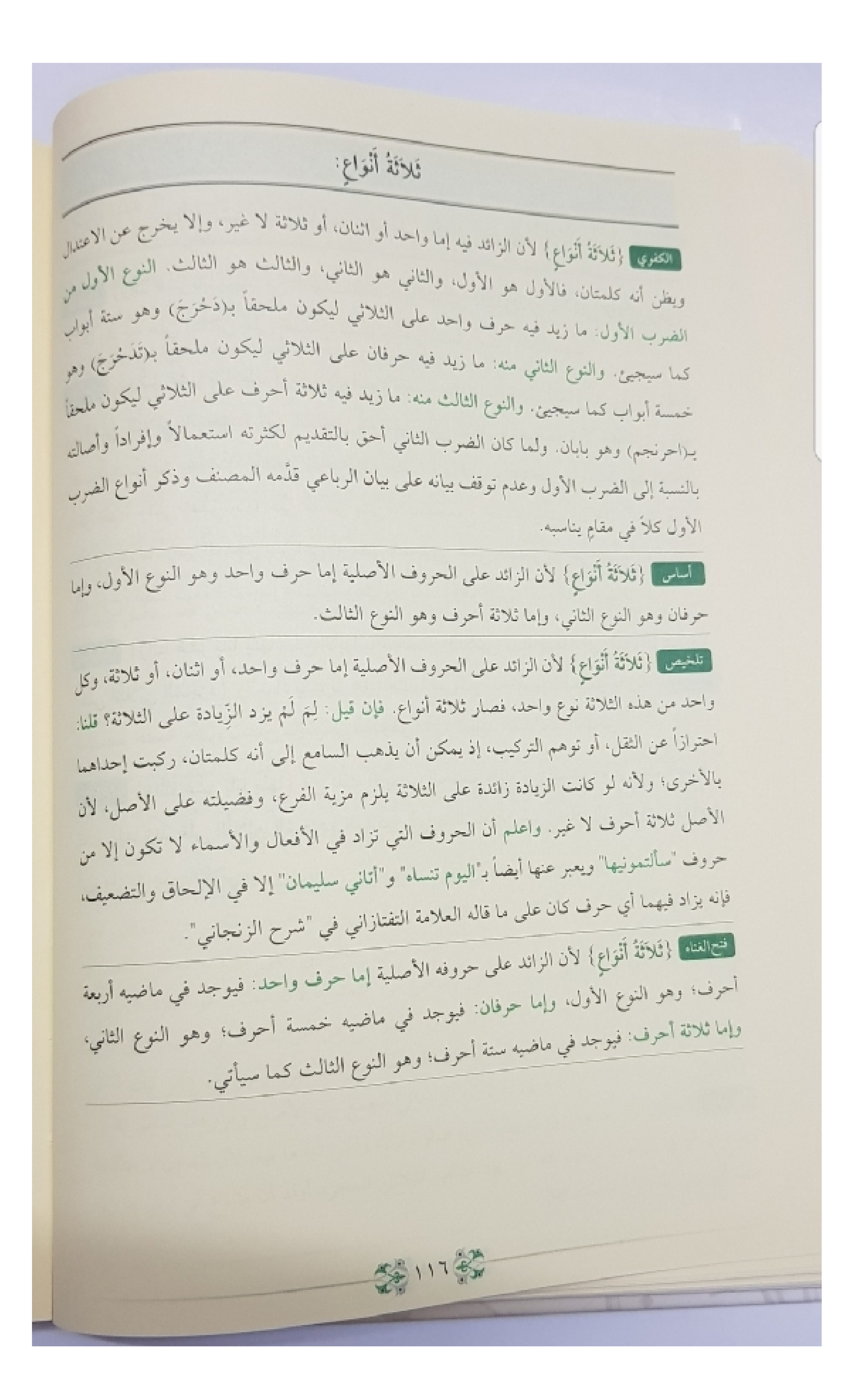
الكفوي {وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا} من الأبواب الخمسة والثلاثين {لِمَا زِيْدَ} فيه {عَلَى الثُّلَاثِيِّ وَهُوَ} أي: ما زاد فيه على الثلاثي على ضربين: ملحق، وغير ملحق، وكل واحد منهما.

أساس {وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا} من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة {لِمَا} أي: بناء {زِيْدَ} به {عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} غير الملحق بالرباعي على مذاق المصنف، وإلا فمطلق ما زيد خمسة وعشرون؛ ستةٌ منها لملحق (دَحْرَجَ)، وخمسة منها لملحق (تَدَحْرَجَ)، واثنان منها لملحق (احْرَنْجَمَ)، واثني عشر منها غير ملحق بشيء، فالمجموع خمسة وعشرون ولذا قيّدنا قوله: (ما زيد) بقولنا: (غير الملحق بالرباعي) وبعض المحققين جعل الملحق بـ(دَحْرَجَ)سبعة، والملحق بـ(تَدَحْرَجَ) أيضاً سبعة فالمجموع ثمانية وعشرون باباً. {وَهُوَ} أي: البناء الذي زيد فيه.

تلخيص {وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا} من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة {لِمَا} أي: لبناء {زِيْدَ} فيه {عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} والمراد بالمزيد عليه هنا ما لم يكن ملحقاً، وإلا فمطلق ما زيد عليه عند المصنف خمسة عشرون على ما سيجيء. {وَهُوَ} أي: المزيد عليه الغير الملحق.

فتح الغناء {وَاثْنَا عَشَرَ بَابًا مِنْهَا} من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين المندرجة في علم الصرف كائنة {لِمَا زِيْدَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} المذكور أبوابها الستة من غير إلحاق إلى الرباعي {وَهُوَ} أي: ما زيد على الثلاثي.





ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الكفوي {ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ} لأن الزائد فيه إما واحد أو اثنان، أو ثلاثة لا غير، وإلا يخرج عن الاعتدال ويظن أنه كلمتان، فالأول هو الأول، والثاني هو الثاني، والثالث هو الثالث. النوع الأول من الضرب الأول: ما زيد فيه حرف واحد على الثلاثي ليكون ملحقاً بـ(دَحْرَجَ) وهو ستة أبواب كما سيجيئ. والنوع الثاني منه: ما زيد فيه حرفان على الثلاثي ليكون ملحقاً بـ(تَدَحْرَجَ) وهو خمسة أبواب كما سيجيئ. والنوع الثالث منه: ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي ليكون ملحقاً بـ(احرنجم) وهو بابان. ولما كان الضرب الثاني أحق بالتقديم لكثرته استعمالاً وإفراداً وأصالته بالنسبة إلى الضرب الأول وعدم توقف بيانه على بيان الرباعي قدّمه المصنف وذكر أنواع الضرب الأول كلاً في مقامٍ يناسبه.

أساس {ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ} لأن الزائد على الحروف الأصلية إما حرف واحد وهو النوع الأول، وإما حرفان وهو النوع الثاني، وإما ثلاثة أحرف وهو النوع الثالث.

تلخيص {ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ} لأن الزائد على الحروف الأصلية إما حرف واحد، أو اثنان، أو ثلاثة، وكل واحد من هذه الثلاثة نوع واحد، فصار ثلاثة أنواع. فإن قيل: لِمَ لَمْ يزد الزِّيادة على الثلاثة؟ قلنا: احترازاً عن الثقل، أو توهم التركيب، إذ يمكن أن يذهب السامع إلى أنه كلمتان، ركبت إحداهما بالأخرى؛ ولأنه لو كانت الزيادة زائدة على الثلاثة يلزم مزية الفرع، وفضيلته على الأصل، لأن الأصل ثلاثة أحرف لا غير. واعلم أن الحروف التي تزاد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروف "سألتمونيها" ويعبر عنها أيضاً بـ"اليوم تنساه" و"أتاني سليمان" إلا في الإلحاق والتضعيف، فإنه يزاد فيهما أي حرف كان على ما قاله العلامة التفتازاني في "شرح الزنجاني".

فتح الغناء {ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ} لأن الزائد على حروفه الأصلية إما حرف واحد: فيوجد في ماضيه أربعة أحرف؛ وهو النوع الأول، وإما حرفان: فيوجد في ماضيه خمسة أحرف؛ وهو النوع الثاني، وإما ثلاثة أحرف: فيوجد في ماضيه ستة أحرف؛ وهو النوع الثالث كما سيأتي.

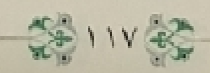
النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ ثَلاثَةُ أَبْوَابٍ:

الكفوي فقال: {النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا} موصولة أو موصوفة أي فعل أو الفعل الذي {زِيدَ فِيهِ} أي: ذلك الفعل {حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} بلا إلحاق شيء. {وَهُوَ} أي: النوع الأول أو ما زيد فيه حرف واحد {ثَلاثَةُ أَبْوَابٍ} لأن الزائد فيه: إما من جنس الأصول ولا يكون إلا من جنس العين ليدغم إذ في الفاء لا يدغم أصلاً وفي اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك أو الألف لخفتها فهي إما في الأول فيه فيصير همزةً مفتوحةً فيكون الفاء ساكناً والعين مفتوحاً أو بين الفاء والعين إذ ما بعد العين محل زيادة ألف المصدر وما بعد اللام موضع زيادة ألف التثنية فالأول هو الثاني والثاني هو الأول والثالث هو الثالث كما قال المصنف.

أساس {النَّوْعُ الأَوَّلُ} اللام للعهد الخارجي التي وضعت للإشارة إلى حصة معنية من مفهوم مدخولها، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير، والسبق هنا ذكري على ما مر تفصيله في الباب الأول فتذكر. {وَهُوَ مَا} أي: (الفعل) على أن تكون كلمة "ما" موصولة، أو (فعل) على أن تكون موصوفة. {زِيدَ فِيهِ} أي: في ذلك الفعل {حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} غير الملحق بالرباعي فيكون هذا النوع على أربعة أحرفٍ: ثلاثةٌ منها أصليةٌ، وواحدٌ منها زائدٌ، ويسمى هذا النوع "الرباعي المزيد على الثلاثي" {وَهُوَ} الضمير إما راجع إلى النوع الأول، أو إلى الموصول. {ثَلاثَةُ أَبْوَابٍ} بحكم السماع.

تلخيص {النَّوْعُ الأَوَّلُ} اللام للعهد الخارجي، لأن النوع حصة من الأنواع، وسبق الذكر هنا صريح لا كنائي، والظاهر أن المراد من النوع معنى لغوي، فيشمل الأصناف، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير، على ما مر تحقيق الكل في الباب الأول {وَهُوَ مَا} أي فعل {زِيدَ فِيهِ} أي في ذلك الفعل {حَرْفٌ وَاحِدٌ} وإنما اختار الواحد على الأحد، لأن الأحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فإنها غير مختصةٍ به، بل يوصف به كل فرد، على ما في مفردات القرآن للراغب {عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} فيكون هذا النوع على أربعة أحرف ثلاثة منها أصلية، وواحد منها زائد، ولذا يسمّى هذا النوع بالرباعي المزيد على الثلاثي. {وَهُوَ} الضمير إما راجع إلى النوع الأول لأصالته، أو إلى الموصول لقربه على ما قاله الفاضل العصام في مثله {ثَلاثَةُ أَبْوَابٍ} بحسب السماع.

فتح الغناء {النَّوْعُ الأَوَّلُ} من تلك الأنواع الثلاثة {وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} غير الملحق بالرباعي. {وَهُوَ} أي النوع الأول، أو ما زيد فيه حرف واحد فبلغ حروفه إلى أربعة {ثَلاثَةُ أَبْوَابٍ} على ما سُمِعَ من لسان العرب.

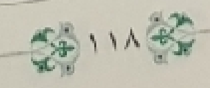


الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ يُفْعِلُ} وإنما كان هذا أول؛ لكون زائدة في أوله، ولكثرة معانيه. {إِفْعَالاً} بكسر الهمزة وزيادة ألف قبل الآخر. واعلم: أن المصدر المؤكد غير الميمي في غير الثلاثي قياس، ولذا أتى به المصنف في كل باب منه، والضابط فيه: أن كل ما في أول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل آخره، أما الزيادة قبل الآخر فلكونه أقرب إلى الآخر الذي هو محل الزيادة والنقصان، وأما تخصيص الألف فلخفته، ويكسر ما تحرك كله غير ما قبل الألف، فإنه مفتوحٌ أبداً لأجل الألف، نحو: (إِكْرَامٌ)و(انْكِسَارٌ) و(اسْتِخْرَاجٌ). وكل ما في أول ماضيه تاء زائدة يضم ما قبل لامه فقط، نحو: (تكسر) و(تباعد) و(تدحرج)، لأنه لو فتح لخفة الفتحة لالتبس بالفعل. وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في آخر ماضيه تاء، نحو: (دحرجةٌ) و(حوقلةٌ). وفي (فَعَّلَ تَفْعِيلاً) و(فَاعَلَ مُفَاعَلَةً) وهذا هو القياس المطرد.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ} اللام كلام النوع الأول وباقي التصرفات قد مرت في الباب الأول فتذكر أي الباب الأول من الأبواب الثلاثة {أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً} قدّمه لأن الزيادة فيه في الأول. واعلم أن الحروف التي تزاد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروف "سألتمونيها" إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه يزاد فيهما أي حرف كان، وهذا كما ترى أيضاً علمٌ لجنس ما يوزن به من الصيغ فلذا يصح حمله على الباب الأول.

تلخيص {البَابُ الأَوَّلُ} من الأبواب الثلاثة، تذكر ما ذكرنا في الباب الأول للثلاثي {أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً} علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ، وإنّما قدّمه على باب التفعيل لكون زيادته في الأول، فإن قلتَ: لم ذكر المصدر هنا، ولم يكتف بالماضي والمضارع كما اكتفى بهما في الثلاثي. قلنا: تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصادره لكونها قياسية لأنهم ذكروا في مصادر غير الثلاثي قاعدة كلية وهي: أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف، كـ(أَكْرَمَ إِكْرَاماً)، و(انْكَسَرَ انْكِسَاراً)، و(اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً) وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، كـ(تَكَسَّرَ تَكَسُّراً) و (تَبَاعَدَ تَبَاعُداً) و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً) وفي الرباعي المجرد وملحقاته يُزاد في المصدر تاء في آخر ماضيه، كـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، و(حَوقَلَ حَوقَلَةً) وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرد.

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ} من الأبواب الثلاثة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه {أَفْعَلَ} بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين {يُفْعِلُ} بضم الياء وسكون الفاء وكسر العين {إِفْعَالاً} بكسر الهمزة وسكون الفاء.

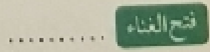


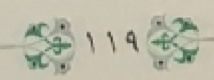
الكفوي وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً وسنذكره إن شاء الله تعالى، فيجيء مصدر هذا الباب على الأفعال إلا في (آذَى) فإن مصدره (أَذَى وإذاءً و أذِيّةً) ولا يجيء "إيذاءً" كما في "القاموس"، وقيل: قد جاء في مصنفات الثقات لفظ (الإيذاء). واعتذر بأنه من قبيل إطلاقات المصنفين ومسامحاتهم. وردَّ بأن استعمال الثقات بمنزلة النقل والرواية على ما ذكروا فتأمل. وقيل: يجيء مصدر هذا الباب على (فَعَال) و(مُفْعَل) نحو: (أَنْبَتهُ نباتاً)، ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]، ثم اعلم بأنه سمّى الأبواب غير الثلاثي والرباعي المجردين بالمصدر لكونه أصلاً ومطرداً، فهو أولى بالتسمية، وأما الثلاثي المجرد فالمصدر غير مطرد، وفي الرباعي المجرد أثقل.

أساس فإن قيل: قد ترك المصنف المصدر في الثلاثي المجرد واكتفى في الموزون به بذكر الماضي والمضارع فقط، وهنا قد ذكر المصدر فما وجهه؟ قلنا: إن تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصادره لكونها قياسية؛ لأنهم قالوا الضابطة فيه: أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزةٌ، يزاد قبل آخر مصدره ألف كـ(أَكْرَمَ إِكْرَاماً)، و(انْكَسَرَ إِنْكِسَاراً)، و(اسْتَخْرَجَ إِسْتِخْرَاجاً)، وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، كـ(تَكَسَّرَ تَكَسُّراً) و (تَبَاعَد تَبَاعُداً) و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً)، وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في المصدر تاء في آخر ماضيه كـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، و(حَوقَلَ حَوقَلَةً)، وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرد.

وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً على ما سيفصل كل منها في بابه إن شاء الله تعالى، وإنما كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله فرقاً بينه وبين الجمع كـ(الإِدْبَارِ)، و(الأَدْبَار) بكسر الهمزة في الأول، وفتحها في الثاني.

تلخيص وقد يجيء في بعضها على غير القياس أيضاً على ما سنبين كلاً منها في بابه إن شاء الله تعالى. فإن قلتَ: لم كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله؟ قلنا: فرقاً بينه وبين جمع القلة، كـ(الإِدْبَارِ) بكسر الهمزة، و(الأَدْبَار) بفتحها. وإنما لم يجعل الأمر بالعكس؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، فالخفة فيه أولى من الخفة في المفرد، ويجيء مصدر هذا الباب على هذا القياس على (أَذَى وَإِذَاءً وأَذِيَّةً) مصدر (آذَى) بمد الهمزة، والقياس (إِيذَاءً) وعلى فَعَالٌ بفتح الفاء، نحو: (أنبت الله نباتاً) عند غير سيبويه، فإنه يقدر عاملاً له من بابه، أي: أَنْبَتَهُ اللهُ، وَنَبَتَ نَبَاتاً، فتأمل. وعلى مُفْعَل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى: ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠].


....



الكفوي {مَوْزُونُهُ} أي: موزون (أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً) أو موزون باب (الإفعال) {أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا}.

تلخيص {مَوْزُونُهُ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا} وأصل (يُكْرِمُ يُؤَكْرِمُ) حذفت الهمزة لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده، وحذفوا في غيره اطراداً اللباب، وإن لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه. فإن قلتَ: لم لم تحذف الهمزة في قول الشاعر: "فإنَّه أَهْلٌ لِأَن يُؤَكْرَما" قلنا: هذا شاذ لاستعمال الأصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في "الشافية" وشروحها.

أساس فإن قيل: لم لم يجعل الأمر بالعكس؟ أجيب: بأن الجمع أثقل من المفرد فالخفة أولى به. فإن قيل: قد ثبت أن القياس المطرد في أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف ويكسر الهمزة في أوله، والحال أن مصدر (آذى) يجيء على (أَذًى وَإِذَاءً وأَذِيَّةً) ولا يجيء على (إِيذَاءً) على ما في "القاموس" فيبطل القياس المطرد. قلنا: هذا من الشواذ الثابتة، وقد يجيء مصدر هذا الباب على خلاف القياس على (فَعَال) بفتح الفاء نحو: (أنبتَ اللهُ نَبَاتاً)، وعلى (مُفْعَل) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو: ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]. {مَوْزُونُهُ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا} وأصل (يُكْرِمُ): (يُؤَكْرِمُ) حذفت الهمزة منه لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده. فإن قلت: إذا كان الاستكراه ناشئاً من الاجتماع، فلم حذفوه في غيره؟ قلت: حذفهم اطراداً للباب.

فتح الغناء و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكون، فأصل (أَكْرَمَ): (كَرُمَ) بفتح الكاف وضم الراء وفتح الميم؛ من الباب الخامس من أبواب الثلاثي المجرد، فأردنا أن ننقله إلى باب الأفعال فزدنا في أوله همزة مفتوحة من حروف "اليوم تنساه" على قاعدته، فصار "أَكَرُمَ" فاجتمعت فيه أربعة حركات متواليات، فجعلنا الكاف ساكنة لكراهة اجتماع الحركات الأربعة المتوالية في كلام العرب، فصار "أَكْرُمَ" بفتح الهمزة وسكون الكاف فبدلنا ضمة الراء إلى الفتحة رعاية لبابه وتوقيفاً لوزنه، فصار: "أَكْرَمَ"، فإن قلتَ: كيف يكون تقدير اشتقاق أكرم بالتركي؟ قلتُ: يكون هكذا اكرم اصلنده كرم ايدى بزديلەدك انى ثلاثى مجرد بابندن الوب ثلاثى مزيد فيه بابلرندن افعال بابنه نقل ايتمكه آنده قاعده وار ايمش قاعده بوايمش‌كه كرمنك اولنه برهمزەء مفتوحه كتوررلر ايمش بزدخى كتوردك اكرم اولدى اربع حركات متواليات جمع اولدى كلمەء واحدەده اربع حركات متوالياتك جمعى كلام عربده كريه اولديغندن ايچون كافى ساكن قيلرلر ايمش بز دخى ساكن قيلدق اكرم اولدى بابنه رعاية وزنه موافقة رانك ضمه حركەسنى فتحەيه تبديل ايلدك اكرم اولدى.



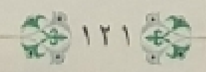
وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ.

الكفوي {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} حال كون تلك الهمزة {فِي أَوَّلِهِ} أي: في محل أول ماضيه بتقدير المضاف أو على أول مجرده أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "في" بمعنى "على" فيرجح الأخير على ما في "المغني" وهو: أنه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف في أحد الموضعين فالثاني أولى بالتقدير.

أساس {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (كَرُمَ) ثم صار (أَكْرَمَ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} وإن كان على صورة الألف الساكنة طلباً للخفة في الخط لا في اللفظ لعدم إمكان تخفيفها في اللفظ. فإن قيل: إذا كانت الهمزة في الخط في صورة الألف فبأي قرينة يفهم أنها همزة؟ قلت: وقوعها في الابتداء، ثم هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان، غير زائد للتوسل بها إلى النطق بالساكن كما كانت كذلك في غير هذا. {فِي أَوَّلِهِ} هكذا عبارتهم في هذا البيان لكنه تسامح منهم لأن الأول المضاف إلى ضمير الفعل عبارة عن حرف واقع في الابتداء فيكون ذلك الحرف ظرفاً للهمزة الزائدة وهو خلاف الواقع، ومرادهم من هذه العبارة في محل قريب من أوله كما لا يخفى، وتوجيه الفاضل الكفوي بأن المراد في محل أول ماضيه بتقدير المضاف، أو على أول مجرده، أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "في" بمعنى "على" محل نظر.

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (كَرُمَ) ثم صار (أَكْرَمَ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} اعلم أن هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ما سنبينه إن شاء الله تعالى وما عداها من الهمزة التي كانت في أوائل أبواب الخماسي والسداسي همزة وصل زائدة، للتوصل إلى النطق بالساكن، وهمزة المصدر والأمر كهمزة الماضي، فما كان همزته في الماضي همزة قطع، فهي فيهما أيضاً همزة قطع كما في هذا الباب وإن وصلاً فيه، فوصل فيهما أيضاً.

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ} أي علامة ذلك الباب الأول {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ} أي بسبب زيادة {الهَمْزَةِ} المفتوحة من تلك الحروف المذكورة {فِي أَوَّلِهِ} فكل ما وجدته من الأفعال مطابقاً لهذا فاحكم بأنه من باب الأفعال، مثل: (أَحْسَنَ يُحْسِنُ)، و(أَشْرَبَ يُشْرِبُ)، و(أَجْلَسَ يُجْلِسُ)، و(أَدْرَكَ يُدْرِكُ)، و(أَرْكَبَ يُرْكِبُ) وغيرها.



النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ:

الكفوي فقال: {النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهُوَ مَا} موصولة أو موصوفة أي فعل أو الفعل الذي {زِيدَ فِيهِ} أي: ذلك الفعل {حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} بلا إلحاق شيء. {وَهُوَ} أي: النوع الأول أو ما زيد فيه حرف واحد {ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ} لأن الزائد فيه: إما من جنس الأصول ولا يكون إلا من جنس العين ليدغم إذ في الفاء لا يدغم أصلاً وفي اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك أو الألف لخفتها فهي إما في الأول فيه فيصير همزةً مفتوحةً فيكون الفاء ساكناً والعين مفتوحاً أو بين الفاء والعين إذ ما بعد العين محل زيادة ألف المصدر وما بعد اللام موضع زيادة ألف التثنية فالأول هو الثاني والثاني هو الأول والثالث هو الثالث كما قال المصنف.

أساس {النَّوْعُ الأَوَّلُ} اللام للعهد الخارجي التي وضعت للإشارة إلى حصة معنية من مفهوم مدخولها، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير، والسبق هنا ذكرى على ما مر تفصيله في الباب الأول فتذكر. {وَهُوَ مَا} أي: (الفعل) على أن تكون كلمة "ما" موصولة، أو (فعل) على أن تكون موصوفة. {زِيدَ فِيهِ} أي: في ذلك الفعل {حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} غير الملحق بالرباعي فيكون هذا النوع على أربعة أحرفٍ: ثلاثةٌ منها أصليةٌ، وواحدٌ منها زائدٌ، ويسمى هذا النوع "الرباعي المزيد على الثلاثي" {وَهُوَ} الضمير إما راجع إلى النوع الأول، أو إلى الموصول. {ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ} بحكم السماع.

تلخيص {النَّوْعُ الأَوَّلُ} اللام للعهد الخارجي، لأن النوع حصة من الأنواع، وسبق الذكر هنا صريح لا كنائي، والظاهر أن المراد من النوع معنى لغوي، فيشمل الأصناف، والأول ما يكون سابقاً على الغير غير مسبوق بالغير، على ما مر تحقيق الكل في الباب الأول {وَهُوَ مَا} أي فعل {زِيدَ فِيهِ} أي في ذلك الفعل {حَرْفٌ وَاحِدٌ} وإنما اختار الواحد على الأحد، لأن الأحد مختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فإنها غير مختصةٍ به، بل يوصف به كل فرد، على ما في مفردات القرآن للراغب {عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} فيكون هذا النوع على أربعة أحرف ثلاثة منها أصلية، وواحد منها زائد، ولذا يسمى هذا النوع بالرباعي المزيد على الثلاثي. {وَهُوَ} الضمير إما راجع إلى النوع الأول لأصالته، أو إلى الموصول لقربه على ما قاله الفاضل العصام في مثله {ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ} بحسب السماع.

فتح الغناء {النَّوْعُ الأَوَّلُ} من تلك الأنواع الثلاثة {وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ} غير الملحق بالرباعي {وَهُوَ} أي النوع الأول، أو ما زيد فيه حرف واحد فبلغ حروفه إلى أربعة {ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ} على ما سُمِعَ من لسان العرب.



الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ: أَفْعَلَ يُفْعِلُ} وإنما كان هذا أول؛ لكون زائدهُ في أوله، ولكثرة معانيه. {إِفْعَالاً} بكسر الهمزة وزيادة ألِفٍ قبل الآخر.

واعلم: أن المصدر المؤكد غير الميمي في غير الثلاثي قياس، ولذا أتى به المصنف في كل باب منه،

والضابط فيه: أن كل ما في أول ماضيه همزة زائدة يزاد قبل آخره، أما الزيادة قبل الآخر فلكونه أقرب إلى الآخر الذي هو محل الزيادة والنقصان، وأما تخصيص الألف فلخفته، ويكسر ما تحرك كله غير ما قبل الألف، فإنه مفتوحٌ أبداً لأجل الألف، نحو: (إِكْرَامٌ)و(انْكِسَارٌ) و(اسْتِخْرَاجٌ). وكل ما في أول ماضيه تاء زائدة يضم ما قبل لامه فقط، نحو: (تكسر) و(تباعد) و(تدحرج)، لأنه لو فتح لخفة الفتحة لالتبس بالفعل.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ} اللام كلام النوع الأول وباقي التصرفات قد مرت في الباب الأول فتذكر أي الباب الأول من الأبواب الثلاثة {أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً} قدّمه لأن الزيادة فيه في الأول.

تلخيص {البَابُ الأَوَّلُ} من الأبواب الثلاثة، تذكر ما ذكرنا في الباب الأول للثلاثي {أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً} علماً لجنس ما يوزن به من الصيغ، وإنَّما قدَّمه على باب التفعيل لكون زيادته في الأول.

فإن قلتَ: لم ذكر المصدر هنا، ولم يكتف بالماضي والمضارع كما اكتفى بهما في الثلاثي.

قلنا: تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصادره لكونها قياسية لأنهم ذكروا في مصادر غير الثلاثي قاعدة كلية وهي: أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف، كـ(أَكْرَمَ إِكْرَاماً)، و(انْكَسَرَ اِنْكِسَاراً)، و(اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجاً) وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، كـ(تَكَسَّرَ تَكَسُّراً) و (تَبَاعَدَ تَبَاعُداً) و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً) وفي الرباعي المجرد وملحقاته يُزاد في المصدر تاء في آخر ماضيه، كـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، و(حَوقَلَ حَوقَلَةً) وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرد.

وقد يجيء في بعضها على غير القياس أيضاً على ما سنبين كلاً منها في بابه إن شاء الله تعالى.

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ} من الأبواب الثلاثة له وزن، ولوزنه موزون،



الكفوي وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في آخر ماضيه تاء، نحو: (دحرجةً) و(حوقلةً). وفي (فَعَّلَ تَفْعِيْلاً) و(فَاعَلَ مُفَاعَلَةً) وهذا هو القياس المطرد. وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً وسنذكره إن شاء الله تعالى، فيجيء مصدر هذا الباب على الأفعال إلا في (آذى) فإن مصدره (أذى وَإِذَاءً وأذيةً) ولا يجيء "إيذاء" كما في القاموس، وقيل: قد جاء في مصنفات الثقات لفظ (الإيذاء).

واعتذر بأنه من قبيل إطلاقات المصنفين ومسامحاتهم.

وردّ بأن استعمال الثقات بمنزلة النقل والرواية على ما ذكروا فتأمل. وقيل: يجيء مصدر هذا الباب على فَعَال ومُفْعَل نحو: (أَنْبتهُ نباتاً)، ﴿وَأَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠].

أساس واعلم أن الحروف التي تزاد في الأفعال والأسماء لا تكون إلا من حروف "سألتمونيها" إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه يزاد فيهما أي حرف كان، وهذا كما ترى أيضاً علمٌ لجنس ما يوزن به من الصيغ فلذا يصح حمله على الباب الأول. فإن قيل: قد ترك المصنف المصدر في الثلاثي المجرد واكتفى في الموزون به بذكر الماضي والمضارع فقط، وهنا قد ذكر المصدر فما وجهه؟ قلنا: إن تسمية الأبواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على القياس، وهنا بمصادره لكونها قياسية؛ لأنهم قالوا الضابطة فيه: أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزةٌ، يزاد قبل آخر مصدره ألف كـ(أَكْرَمَ إِكْرَاماً)، و(انْكَسَرَ انْكِسَاراً)، و(اِسْتَخْرَجَ اِسْتِخْرَاجاً)، وكل فعل زيد في أول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر، كـ(تَكَسَّرَ تَكَسُّراً) و (تَبَاعَدَ تَبَاعُداً) و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً)، وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في المصدر تاء في آخر ماضيه كـ(دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، و(حَوقَلَ حَوقَلَةً)، وفي فاعل مفاعلة، وهذا هو القياس المطرد.

وقد يجيء في بعضها على غيره أيضاً على ما سيفصل كل منها في بابه إن شاء الله تعالى، وإنما كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله فرقاً بينه وبين الجمع كـ(الإِدْبَارِ)، و(الأَدْبَار) بكسر الهمزة في الأول، وفتحها في الثاني.

تلخيص فإن قلتَ: لم كسرت الهمزة في المصدر مع أنها مفتوحة في فعله؟ قلنا: فرقاً بينه وبين جمع القلة، كـ(الإِدْبَارِ) بكسر الهمزة، و(الأَدْبَار) بفتحها.

فتح الغناء فوزنه {أَفْعَلَ} بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين

الكفوي ثم اعلم بأنه سمّى الأبواب غير الثلاثي والرباعي المجردين بالمصدر لكونه أصلاً ومطرداً، فهو أولى بالتسمية، وأما الثلاثي المجرد فالمصدر غير مطرد، وفي الرباعي المجرد أثقل.

أساس فإن قيل: لم لم يجعل الأمر بالعكس؟ أجيب: بأن الجمع أثقل من المفرد فالخفة أولى به. فإن قيل: قد ثبت أن القياس المطرد في أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف ويكسر الهمزة في أوله، والحال أن مصدر (آذَى) يجيء على (أَذَى وَإِذَاءَ وأَذِيَة)ولا يجيء على (إِيذَاءً) على ما في "القاموس" فيبطل القياس المطرد. قلنا: هذا من الشواذ الثابتة، وقد يجيء مصدر هذا الباب على خلاف القياس على (فَعَال) بفتح الفاء نحو: (أنبت الله نباتاً)، وعلى (مُفْعَل) بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو: ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠].

تلخيص وإنما لم يجعل الأمر بالعكس لأن الجمع أثقل من المفرد، فالخفة فيه أولى من الخفة في المفرد، ويجيء مصدر هذا الباب على هذا القياس على (أَذَى وَإِذَاءً وأَذِيَةً) مصدر (آذَى) بمد الهمزة، والقياس (إِيذَاءً) وعلى فَعَالٌ بفتح الفاء، نحو: (أنبت الله نباتاً) عند غير سيبويه، فإنه يقدر عاملاً له من بابه، أي: أَنْبَتَهُ اللهُ، وَنَبَتَ نَبَاتاً، فتأمل. وعلى مُفْعَل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى: ﴿أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠].

فتح الغناء {يُفْعِلُ} بضم الياء وسكون الفاء وكسر العين {إِفْعَالاً} بكسر الهمزة وسكون الفاء.

مَوْزُونُهُ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا.

الكفوي {مَوْزُونُهُ} أي: موزون (أَفْعَلَ يُفْعِلُ إِفْعَالاً) أو موزون باب (الإفعال) {أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا.

أساس {مَوْزُونُهُ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا} وأصل (يُكْرِمُ): (يُؤَكْرِمُ) حذفت الهمزة منه لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده. فإن قلت: إذا كان الاستكراه ناشئاً من الاجتماع، فلم حذفوه في غيره؟ قلت: حذفهم اطراداً للباب.

تلخيص {مَوْزُونُهُ أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا} وأصل (يُكْرِمُ يُؤَكْرِمُ) حذفت الهمزة لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في المتكلم وحده، وحذفوا في غيره اطراداً للباب، وإن لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه. فإن قلتَ: لم لم تحذف الهمزة في قول الشاعر:

فإنّه أهْلٌ لأن يُؤَكْرَما

قلنا: هذا شاذ لاستعمال الأصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في "الشافية" وشروحها.

فتح الغناء و {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكون، فأصل (أَكْرَمَ): (كَرُمَ) بفتح الكاف وضم الراء وفتح الميم، من الباب الخامس من أبواب الثلاثي المجرد، فأردنا أن ننقله إلى باب الأفعال فزدنا في أوله همزة مفتوحة من حروف "اليوم تنساه" على قاعدته، فصار "أَكَرُمَ" فاجتمعت فيه أربعة حركات متواليات، فجعلنا الكاف ساكنة لكراهة اجتماع الحركات الأربعة المتوالية في كلام العرب، فصار "أَكْرُمَ" بفتح الهمزة وسكون الكاف فبدلنا ضمة الراء إلى الفتحة رعاية لبابه وتوقيفاً لوزنه، فصار: "أَكْرَمَ "، فإن قلتَ: كيف يكون تقدير اشتقاق أكرم بالتركي؟ قلتُ: يكون هكذا أكرم اصلنده كرم أيدي بزديله دك انى ثلاثى مجرد بابندن الوب ثلاثى مزيد فيه بابلرندن افعال بابنه نقل ايتمكه آنده قاعده وار ايمش قاعده بو ايمش كه كرمنك اولنه بر همزهء مفتوحه كتوررلر ايمش بز دخى كتوردك اكرم اولدى اربع حركات متواليات جمع اولدى كلمهء واحدهده اربع حركات متوالياتك جمعى كلام عربده كريه اولديغندن ايجون كافى ساكن قيلرلر ايمش بز دخى ساكن قيلدق اكرم اولدى بابنه رعاية وزننه موافقة رانك ضمه حركهسنى فتحهيه تبديل ايلدك اكرم اولدى.

الكفوي وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} حال كون تلك الهمزة {فِي أَوَّلِهِ} أي: في محل أول ماضيه بتقدير المضاف أو على أول مجرده أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "في" بمعنى "على" فيرجح الأخير على ما في "المغني" وهو: أنه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف في أحد الموضعين فالثاني أولى بالتقدير.

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (كَرُم) ثم صار (أَكْرَمَ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} وإن كان على صورة الألف الساكنة طلباً للخفة في الخط لا في اللفظ لعدم إمكان تخفيفها في اللفظ.

فإن قيل: إذا كانت الهمزة في الخط في صورة الألف فبأي قرينة يفهم أنها همزة؟

قلت: وقوعها في الابتداء، ثم هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان، غير زائد للتوسل بها إلى النطق بالساكن كما كانت كذلك في غير هذا.

{فِي أَوَّلِهِ} هكذا عبارتهم في هذا البيان لكنه تسامح منهم لأن الأول المضاف إلى ضمير الفعل عبارة عن حرف واقع في الابتداء فيكون ذلك الحرف ظرفاً للهمزة الزائدة وهو خلاف الواقع، ومرادهم من هذه العبارة في محل قريب من أوله كما لا يخفى، وتوجيه الفاضل الكفوي بأن المراد في محل أول ماضيه بتقدير المضاف، أو على أول مجرده، أو أصوله بتقدير المضاف إليه، وجعل "في" بمعنى "على" محل نظر.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (كَرُمَ) ثم صار (أَكْرَمَ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} اعلم أن هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلمة برأسها زائدة لمعان على ما سنبينه إن شاء الله تعالى وما عداها من الهمزة التي كانت في أوائل أبواب الخماسي والسداسي همزة وصل زائدة، للتوصل إلى النطق بالساكن، وهمزة المصدر والأمر كهمزة الماضي، فما كان همزته في الماضي همزة قطع، فهي فيهما أيضاً همزة قطع كما في هذا الباب وإن وصلاً فيه، فوصل فيهما أيضاً.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي علامة ذلك الباب الأول {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ} أي بسبب زيادة {الهَمْزَةِ} المفتوحة من تلك الحروف المذكورة {فِي أَوَّلِهِ} فكل ما وجدته من الأفعال مطابقاً لهذا فاحكم بأنه من باب الأفعال، مثل: (أَحْسَنَ يُحْسِنُ)، و(أَشْرَبَ يُشْرِبُ)، و(أَجْلَسَ يُجْلِسُ)، و(أَدْرَكَ يُدْرِكُ)، و(أَرْكَبَ يُرْكِبُ) وغيرها.



الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا}.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا} أي: تعدية ما كان ثلاثياً بزيادة مفعول بمعنى "الجعل" فإن الهمزة صارت سبباً لاحداث معنى "الجعل" و"التصيير" في الفعل، فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولاً لـ(أَفْعَلَ) كما في (خَرَجَ زيدٌ) فإنّ "زيداً" وإن كان "فاعلاً" لـ(خرج) لكنه إذا زيدت الهمزة وقيل (أخرجت زيداً) يكون مفعولاً لـ(أخرج) هذا إذا كان الفعل ثلاثياً لازماً، وإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين أولهما مفعول "الجعل"، والثاني مفعول "أصل الفعل"، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة أولها مفعول "الجعل" وهو فعلان (اعلم وأرى) وبالجملة أنك إذا أردت أن تجعل اللازم متعدياً ضمنته معنى "التصيير" بإدخال الهمزة مثلاً، ثم جئت باسم وصيرت فاعلاً لهذا الفعل المتضمن معنى التصيير، وجعلت الفاعل لأصل الفعل مفعولاً لهذا الفعل كقولك في المثال المذكور: (خَرَجَ زَيْدٌ وَأَخْرَجْتُهُ) فمفعول أخرجته هو الذي صيرته خارجاً. فإن قلت:[1] قد أسند صاحب المتن هذا المعنى ونحوه من المعاني الستة إلى الهمزة نفسها حيث قال: (وهمزة أفعل يجيء لمعان التعدية) اهـ. فكيف يصح هنا جعل الهمزة سبباً لذلك المعنى؟ وكيف يصح قول المصنف وبناؤه للتعدية غالباً بإسناد مجيء ذلك المعنى إلى البناء دون الهمزة؟ بل المعاني المذكورة معاني الهمزة على ما يفصح عبارة الإمام الأعظم رحمه الله. قلت: الدال على المعاني المذكورة ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة، غاية ما في الباب أنه صار دخول الهمزة سبباً لهذه المعاني،

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا} أي لتعدية ما كان ثلاثياً مجرداً بزيادة مفعول عليه بتضمين معنى الجعل والتصيير، بسبب الهمزة، فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولاً. مثلاً إذا قلت: (جَلَسَ زَيْدٌ) فهو لازم. وإذا قلت: أَجْلَسْتُهُ يصير متعدياً بسببها. هذا إذا كان الفعل الثلاثي لازماً، وإن كان متعدِّياً فيه إلى واحد يصير متعدياً إلى اثنين بسببها كـ(قَرَأَ زَيْدٌ القرآنَ) فإذا قلت: (أَقْرَأْتُهُ القُرْآنَ) يصير متعدياً إلى اثنين، وإن كان متعدياً إلى اثنين فيه يصير متعدياً إلى ثلاثة كـ(أعلم) و(أرى).

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء ذلك الباب الأول كائن {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا}.

[1] هذا السؤال ناشئ من قولنا فإن الهمزة صارت سبباً لاحداث الجعل ومورده قول المصنف وبناؤه.



وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا.

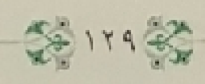
الكفوي وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا.

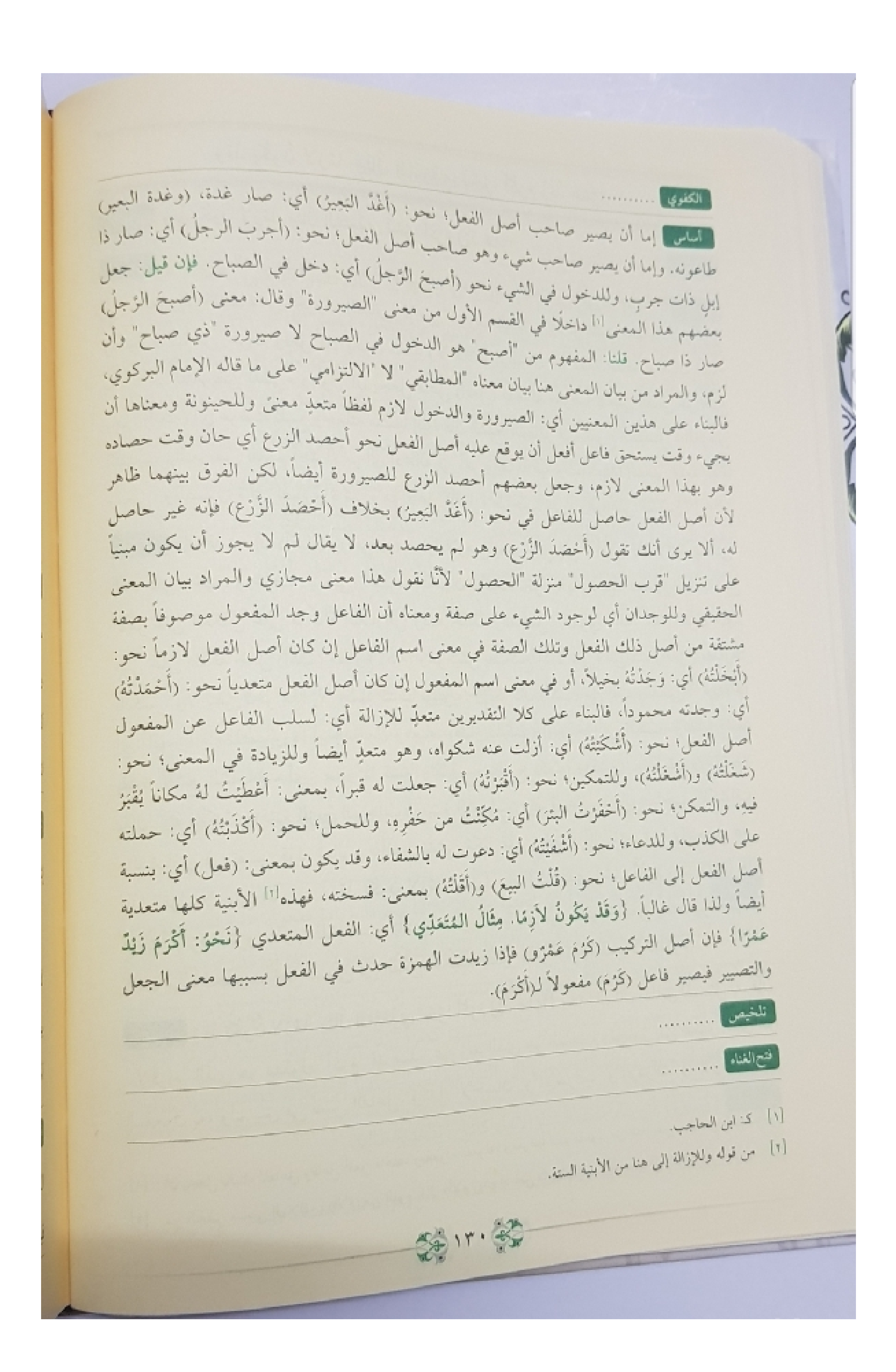
أساس وجزأ من الدال عليها، وإسناد المعاني المذكورة إلى الهمزة مجازٌ من قبيل إسناد الشيء إلى سببه، وإلا فالهمزة من "حروف المباني" لا من "حروف المعاني" إذ لو كانت معها لكان (أَكْرَم) ونحوه مركباً من حرف وفعلٍ فلا يكون كلمة ولا كلاماً، والحال أنه كلمة اتفاقاً؛ ولذلك البناء معان أخر للتعريض للشيء وهو[1] أن يجعل فاعل (أفعل) مفعوله معرضاً لأصل الفعل هو البيع نحو: (أبعته) أي عرضته للبيع وجعلته متسبباً إليه، قال الشيخ المظهر في "شرح المفصل": الغرض التقديم؛ والتعريض تقديم أحد الأمر أي إدخاله في أمر وإيقاعه فيه والبناء بهذا المعنى متعد لفظاً ومعنىً، وللصيرورة أي لصيرورة شيء هو فاعل (أفعل) صاحب شيء وهو على قسمين:

تلخيص فإن قلت: إن (أَكَبَّ) و(أَعْرَضَ) صارا لازمين بعد النقل إلى (أَفْعَلَ) لأن (كَبَّهُ) بمعنى: ألقاه على وجهه؛ و(عَرَضَهُ) بمعنى: أظهره. متعديان، فكيف تكون الهمزة سبباً لمعنى التعدية؟ بل الأمر على العكس على ما قاله التفتازاني ودده خليفة والفاضل الكفوي. قلنا: هذا القول منهم مبني على صحة جعل (أَكَبَّ) مطاوع (كَبَّهُ) وهو ليس بصحيح إذ لا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً بالكسر، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه. وإنما كان (أَكَبَّ) من باب (أَنْفَضَ)[2] و(أَلَأَمَ) أي: الهمزة فيه للصيرورة، أو الدخول ومعناه: (صَارَ ذَا كَبٍّ) أو (دَخَلَ فِي الكَبِّ) وكذا (أَقْشَعَ) يقال: أَقْشَعَ السَّحابُ، أي: صار ذا قشعٍ وتفرُّقٍ. ومطاوع (كَبَّ) و(قَشَعَ): (انْكَبَّ) و(انْقَشَعَ). يقال: كَبَّهُ فَانْكَبَّ وَ(قَشَعَ الرِّيحُ السحابَ فَانْقَشَعَ السَّحابُ) وتفرق على ما قاله صاحب "الكشاف" والبيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ﴾ [الملك: ٢٢] والتعويل على هذا القول لا على الأول. {وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا. مِثَالُ} بناء {الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا} فإن قولك: (كَرُمَ عَمْرٌو) لازم، فلمّا قلت: (أَكْرَمَ) صار متعدياً بتضمين معنى الجعل والتصيير، فالهمزة كانت سبباً لحدوث هذا المعنى في الفعل، فحينئذ يصير فاعل (كَرُمَ) مفعولاً لـ(أَكْرَمَ).

فتح الغناء وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا} وهذا المثال مطابق للممثل له، فإن "الإكرام" الذي هو مدلول "أَكْرَمَ" قد صدر عن زيد الذي هو الفاعل، وتجاوز إلى عمرو الذي هو المفعول به، ولم يبق في نفس الفاعل. وكذا "الإحسان" و"الإشراب" و"الإدراك" و"الاركاب".

[1] أن يجعل بالبناء للفاعل وفاعل أفعل فاعله، ومفعوله مفعوله، ومعرضاً اسم مفعول من التعريض حال من مفعوله.
[2] من النفض بمعنى الهلاك، و(أَلْأَمَ) من اللوم يقال (ألأم زيد) إذ فعل ما يلام عليه كأنه صار ذا ملامة.





الكفوي ....

أساس إما أن يصير صاحب أصل الفعل؛ نحو: (أَغَدَّ البَعِيرُ) أي: صار غدة، (وغدة البعير طاعونه. وإما أن يصير صاحب شيء وهو صاحب أصل الفعل؛ نحو: (أجربَ الرجلُ) أي: صار ذا إبلٍ ذات جربٍ، وللدخول في الشيء نحو (أصبحَ الرَّجلُ) أي: دخل في الصباح. فإن قيل: جعل بعضهم هذا المعنى[1] داخلًا في القسم الأول من معنى "الصيرورة" وقال: معنى (أصبحَ الرَّجلُ) صار ذا صباح. قلنا: المفهوم من "أصبح" هو الدخول في الصباح لا صيرورة "ذي صباح" وأن لزم، والمراد من بيان المعنى هنا بيان معناه "المطابقي" لا "الالتزامي" على ما قاله الإمام البركوي، فالبناء على هذين المعنيين أي: الصيرورة والدخول لازم لفظاً متعدٍّ معنىً وللحينونة ومعناها أن يجيء وقت يستحق فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل نحو أحصد الزرع أي حان وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم، وجعل بعضهم أحصد الزرع للصيرورة أيضاً، لكن الفرق بينهما ظاهر لأن أصل الفعل حاصل للفاعل في نحو: (أَغَدَّ البَعِيرُ) بخلاف (أَحْصَدَ الزَّرْعُ) فإنه غير حاصل له، ألا يرى أنك تقول (أَحْصَدَ الزَّرْعُ) وهو لم يحصد بعد، لا يقال لم لا يجوز أن يكون مبنياً على تنزيل "قرب الحصول" منزلة "الحصول" لأنّا نقول هذا معنى مجازي والمراد بيان المعنى الحقيقي وللوجدان أي لوجود الشيء على صفة ومعناه أن الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى اسم الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً نحو: (أَبْخَلْتُهُ) أي: وَجَدْتُهُ بخيلاً، أو في معنى اسم المفعول إن كان أصل الفعل متعدياً نحو: (أَحْمَدْتُهُ) أي: وجدته محموداً، فالبناء على كلا التقديرين متعدٍّ للإزالة أي: لسلب الفاعل عن المفعول أصل الفعل؛ نحو: (أَشْكَيْتُهُ) أي: أزلت عنه شكواه، وهو متعدٍّ أيضاً وللزيادة في المعنى؛ نحو: (شَغَلْتُهُ) و(أَشْغَلْتُهُ)، وللتمكين؛ نحو: (أَقْبَرْتُهُ) أي: جعلت له قبراً، بمعنى: أَعْطَيْتُ لَهُ مكاناً يُقْبَرُ فيه، والتمكن؛ نحو: (أَحْفَرْتُ البِئْرَ) أي: مُكِّنْتُ من حَفْرِهِ، وللحمل؛ نحو: (أَكْذَبْتُهُ) أي: حملته على الكذب، وللدعاء؛ نحو: (أَشْفَيْتُهُ) أي: دعوت له بالشفاء، وقد يكون بمعنى: (فعل) أي: بنسبة أصل الفعل إلى الفاعل؛ نحو: (قِلْتُ البيعَ) و(أَقَلْتُهُ) بمعنى: فسخته، فهذه[2] الأبنية كلها متعدية أيضاً ولذا قال غالباً. {وَقَدْ يَكُونُ لَازِمًا. مِثَالُ الْمُتَعَدِّي} أي: الفعل المتعدي {نَحْوُ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا} فإن أصل التركيب (كَرُمَ عَمْرٌو) فإذا زيدت الهمزة حدث في الفعل بسببها معنى الجعل والتصيير فيصير فاعل (كَرُمَ) مفعولاً لـ(أَكْرَمَ).

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[1] كـ: ابن الحاجب.

[2] من قوله وللإزالة إلى هنا من الأبنية الستة.

الكنوي وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ} واعلم أن هذا الباب يجيء لمعان:

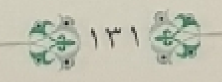
للصيرورة نحو: (أمشى الرجل) أي: صار ذا ماشية. وللدخول نحو: (أصبحنا، وأظلمنا) أي: دخلنا في الصباح والظلام. وللحينونة نحو: (أحصد الزرع) أي: حان وقت حصاده. ولوجود الشيء على صفة نحو: (أبخلته، وأحمدته) أي: وجدته بخيلاً ومحموداً. أو للإزالة نحو: (أشكيته) أي: أزلت الشكاية عنه، و(أعجمت الكتاب) أي: أزلت عجمته، قيل: هذا سماعي. وللكثرة نحو: (ألبن الرجل) إذا كثر عنده اللبن، ومنه أشغلته. وللتعريض نحو: (أباع الجارية) أي: عرضها للبيع وهيأها له. وللتمكين نحو: (أقبرته) أي جعلت له قبراً. وللتمكن من الشيء نحو: (أحفرت البئر) أي: مكنت من حفره.

أساس {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ} أي: دخل الرجل في الصَّباح، قد عرفت أن ما ذكر من المعاني أكثرها متعدٍّ وبعضها لازم ولذا قال: (وقد يكون) قال التفتازاني في "شرح الزنجاني": واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى (أفعل) فيصير لازماً وذلك نحو (أَكَبَّ) و(أعرض) يقال كبه أي: ألقاه على وجهه فاكب وعرضه أي أظهره فأعرض، قال الزوزني: ولا ثالث لهما فيما سمعناه انتهى كلام التفتازاني.

تلخيص {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ} أي: دخل في الصَّباح. وفي استعمال كلمة "قد" إشارة إلى أن بناء اللازم أقل من بناء المتعدي على ما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

واعلم أن هذا البناء يجيء لمعان أخر: للتعريض للأمر، وهو أن يفرض فاعل (أَفْعَل) مفعولاً لأصل الفعل، أي: لمصدر ثلاثيه، وهو البيع في نحو: (أَبَاعَ الجَارِيَةَ) أي: عرضها للبيع. والبناء بهذا المعنى متعد لفظاً ومعنى. للصيرورة، أي: لصيرورة فاعله صاحب شيء، وذلك الشيء إما: أصل الفعل، نحو: (أَغَدَّ البَعِيرُ) أي: صار ذا غدة، أي: طاعون.

فتح الغناء {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: أَصْبَحَ} أي دخل في الصباح {الرَّجُلُ} فإن الدخول في الصباح المستفاد من هذه العبارة وقع في نفس الرجل، ولم يتجاوز إلى شيء آخر، وإن دخل كافة الأشياء فيه معه أيضاً، لأن دخولهم وقع بأنفسهم، لا بإدخال ذلك الرجل،



الكفوي ولإتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو: (أيمن) أي: أتى إلى اليمين، ونحو: (أجبل). وللحمل نحو: (أكذبته) أي: حملته على الكذب. وللدعاء نحو: (أشفيته) أي: دعوت له بالشفاء. ولحصول السؤال نحو: (استنجدني فأنجدته) أي: سأل مني الإعانة فأعنته. وللإعانة كـ(أحلبت فلاناً) أي: أعنته على الحلب. ولمطاوع (فَعَّلَ) كـ(فطرته فأفطر) و(بشرته فأبشر) وهو قليل كما نقل عن الرضي في "شرح الشافية". ولمطاوع (فَعَلَ) كظأرت الناقة على غير ولدها فأظأرت.ولإتيان الفاعل بالموصوف بأصله نحو: (أكرم الرجل) أي: أتى بأولادٍ كرامٍ. ولمعنى (فَعَلَ) بالتخفيف نحو: (أبكر)و(بكر). وللإغناء عن الثلاثي كـ(أرقل، وأعنق، وأقسم، وأفلح). وبمعنى (استفعل) نحو: (أعظمته واستعظمته).

أساس وزاد عليهما دده خليفة عشرة معان على ما ذكره الفاضل الكفوي، أقول هذا مبني على صحة جعل (أَكَبَّ) مطاوع (كَبَّهُ[١]) وليس بصحيح إذ لا شيء من بناء (أفعل) مطاوعاً ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه (أَكَبَّ) من باب (أَنْفَضَ)[٢] و(أَلَامَ) أي: الهمزة فيه للصيرورة، أو الدخول ومعناه: (صَارَ ذَا كَبٍّ) أو (دَخَلَ فِي الكَبِّ) وكذلك أَقْشَعَ السَّحابُ، أي: صار ذا قشعٍ، والقشع الكشف، ومطاوع (كَبَّ) و(قَشَعَ): (انْكَبَّ) و(انْقَشَعَ).

تلخيص وإما صاحب أصل الفعل، نحو: (أجربَ الرجلُ) أي: صار ذا إبلٍ ذات جربٍ. فعلم منه أن الصيرورة قسمان، ومنها قولهم: (أَلْبَنَ الرَّجُلُ) أي: صار ذا لبنٍ كثيرٍ. وللدخول في الشيء نحو: (أصبحَ الرَّجلُ) أي: دخل في الصباح. هذا معناه المطابقي المقصود المبحوث عنه في هذا الفن، ويلزمه معنى الصيرورة، أي: صار ذا صباح. تأمل فالبناء على هذين المعنيين لازم لفظاً، ومتعدٍّ معنًى،

فتح الغناء وإنّما قدّم "باب الأفعال" على "باب التفعيل" الآتي لأن ما زيد فيه على حروفه الأصلي وقع في أوله؛ بخلاف باب التفعيل كما ترى.

---

[١] ويقال كببته فأكب من الغرائب والشواذ، أي: مجيء أفعل لازماً وفعل متعدياً من النوادر والغرائب ونحو: قشعت الريح السحاب فانقشع.

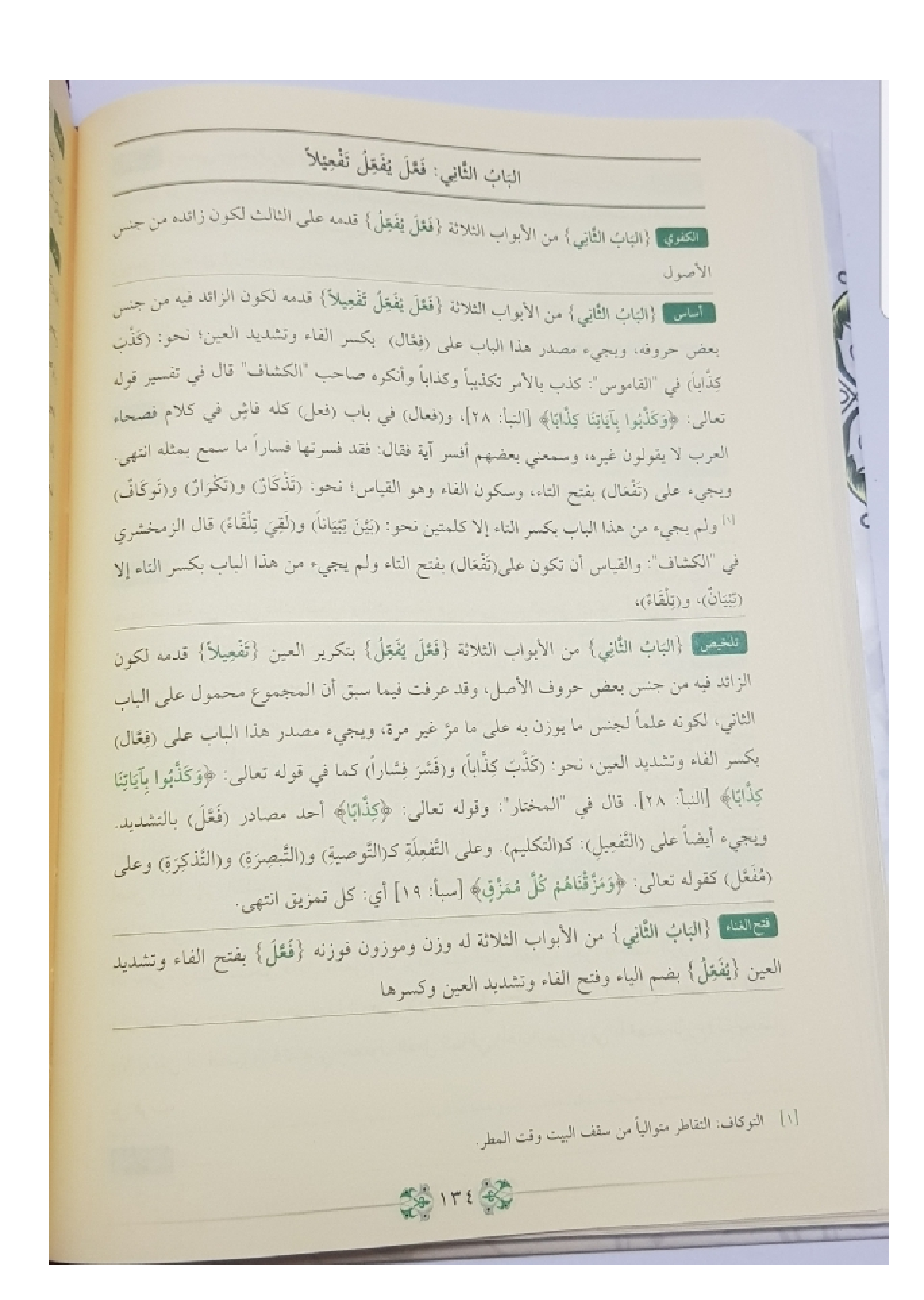
[٢] من "النفض" بمعنى: الهلاك، يقال: انفض القوم هلكت أموالهم، ويقال: أَلَامَ زيد إذا فعل ما يلام عليه كأنه صار ذا ملامة.

الكفوي ويمعنى الدخول في مكان نحو: (أنجد وأغور)، أي: دخل في النجد، والغور. وللوصول إلى عدد هو أصله نحو: (أعشرت الدراهم) إذا بلغت عشرة، وكذلك أثلثت، وأربعت، وأخمست، وأسدست، وأسبعت، وأثمنت، وأتسعت، وأمايت، وآلفت. ولجعل اللازم متعدياً نحو: (أذهبته). ولجعل المتعدي لازماً نحو: (أكب وأعرض). قال التفتازاني وقال الزوزني: ولا ثالث لهما فيما سمعنا. وقال دده خليفة: بل له أمثلة ترتقي إلى ثلاثة عشر وعد: أنقص وألام وأظأرت الناقة وأقشع السَحابُ وانسل الطائر وانزفت البئر وأبرأت الناقة وأسبق البعير وقلعه الله فانقلع وحجمه فأحجم.

أساس قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا﴾ [الملك: ٢٢]: والتحقيق أن أكب واقشع من باب (أَنْفَضَ) بمعنى: صَارَ ذَا كَبٍّ وذَا قَشْعٍ، وليس مطاوع (كَبَّ) بل المطاوع لهما (انْكَبّ) و(انْقَشَعَ). انتهى. والكَبُّ الصرعُ يقال: (كَبَّهُ الله لوجهه) أي: صرعه. فظهر من هذا أن ما قاله التفتازاني، والزوزني، ودده خليفة، والكفوي مما لا يلتفت إليه، والحق ما قاله البيضاوي.

تلخيص وللوجدان أي: لوجود الشيء على صفة، ومعناه: أنَّ الفاعل وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من أصل ذلك الفعل، وتلك الصفة في معنى اسم الفاعل إن كان أصل الفعل لازماً، نحو: (أَبْخَلْتُهُ) أي: وَجَدْتُهُ بخيلاً، أو في معنى اسم المفعول إن كان أصل الفعل متعدِّياً، نحو: (أَحْمَدْتُهُ) أي: وجدته محموداً، فالبناء على كلا التقديرين متعدٍّ. وللإزالة أي: لسلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول، نحو: (أَشْكَيْتُهُ) أي: أزلت عنه شكواه، وهو متعدٍّ أيضاً، وللزيادة في المعنى نحو: (شَغَلْتُهُ) و(أَشْغَلْتُهُ)، وللتمكين نحو: (أَقْبَرْتُهُ) أي: جعلت له قبراً، بمعنى: أَعْطَيْتُ لهُ مكاناً يُقْبَرُ فيهِ. وللتّمكن نحو: (أَحْفَرْتُ البئرَ) أي: مُكِّنْتُ من حَفْرِهِ. وللحمل نحو: (أَكْذَبْتُهُ) أي: حملته على الكذب. وللدُّعاء نحو: (أَشْفَيْتُهُ) أي: دعوت له بالشفاء. وقد يكون بمعنى (فعل) أي: بنسبة أصل الفعل إلى الفاعل، نحو: (قُلْتُ البيعَ) و(أَقَلْتُهُ) بمعنى: فسخته. فهذه الأبنية الستة، أعني: من الإزالة إلى هنا كلها متعدية أيضاً، ولذا قال المصنف: وبناؤه للتعدية غالباً. وللحينونة ومعناها: أن يجيء وقت يستحق فاعل (أفعل) أن يوقع عليه أصل الفعل، نحو: (أَحْصَدَ الزَّرْع)، أي: حانَ وقَرُبَ وقت حصاده، وهو بهذا المعنى لازم، وجعل بعضهم: (أَحْصَدَ الزَّرْع) للصيرورة أيضاً، ولا يخفى أن الصيرورة تقتضي حصول الفعل كما في (أَغَدَّ البَعِيرُ) وفي (أَحْصَدَ الزَّرْع) لم يحصل بل قرب،

فتح الغناء ....



الكفوي {البابُ الثّاني} من الأبواب الثلاثة {فَعَّلَ يُفَعِّلُ} قدمه على الثالث لكون زائده من جنس الأصول

أساس {البابُ الثّاني} من الأبواب الثلاثة {فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفْعِيلاً} قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه، ويجيء مصدر هذا الباب على (فِعَّال) بكسر الفاء وتشديد العين؛ نحو: (كَذَّبَ كِذَّاباً) في "القاموس": كذب بالأمر تكذيباً وكذاباً وأنكره صاحب "الكشاف" قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، و(فعال) في باب (فعل) كله فاشٍ في كلام فصحاء العرب لا يقولون غيره، وسمعني بعضهم أفسر آية فقال: فقد فسرتها فساراً ما سمع بمثله انتهى. ويجيء على (تَفْعَال) بفتح التاء، وسكون الفاء وهو القياس؛ نحو: (تَذْكَارٌ) و(تَكْرَارٌ) و(تَوكَافٌ)[١] ولم يجيء من هذا الباب بكسر التاء إلا كلمتين نحو: (بَيَّنَ تِبْيَاناً) و(لَقِيَ تِلْقَاءً) قال الزمخشري في "الكشاف": والقياس أن تكون على(تَفْعَال) بفتح التاء ولم يجيء من هذا الباب بكسر التاء إلا (تِبْيَانٌ)، و(تِلْقَاءٌ)،

تلخيص {البابُ الثّاني} من الأبواب الثلاثة {فَعَّلَ يُفَعِّلُ} بتكرير العين {تَفْعِيلاً} قدمه لكون الزائد فيه من جنس بعض حروف الأصل، وقد عرفت فيما سبق أن المجموع محمول على الباب الثاني، لكونه علماً لجنس ما يوزن به على ما مرّ غير مرة، ويجيء مصدر هذا الباب على (فِعَّال) بكسر الفاء وتشديد العين، نحو: (كَذَّبَ كِذَّاباً) و(فَسَّرَ فِسَّاراً) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]. قال في "المختار": وقوله تعالى: ﴿كِذَّابًا﴾ أحد مصادر (فَعَّلَ) بالتشديد. ويجيء أيضاً على (التَّفعِيلِ): كـ(التكليم). وعلى التَّفعِلَةِ كـ(التَّوصيةِ) و(التَّبصِرَة) و(التَّذكِرَةِ) وعلى (مُفَعَّل) كقوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩] أي: كل تمزيق انتهى.

فتح الغناء {البابُ الثّاني} من الأبواب الثلاثة له وزن وموزون فوزنه {فَعَّلَ} بفتح الفاء وتشديد العين {يُفَعِّلُ} بضم الياء وفتح الفاء وتشديد العين وكسرها

[١] التوكاف: التقاطر متوالياً من سقف البيت وقت المطر.

الكفوي {تَفْعِيلاً} ويجيء مصدر هذا الباب على (فِعَّالاً) أيضاً كـ(كَلَّمَ كِلَّاماً) و(كَذَّبَ كِذَّاباً) وعلى (تَفْعَالاً) نحو: (كَرَّرَ تَكْرَاراً)وعلى (تِفْعَالاً) نحو: (بَيَّنَ تِبْيَاناً) و(لَقَّى تِلْقَاءً)، وعلى (تَفْعِلَةٍ) كـ(ذَكَّرَ تَذْكِرَةً) و(بَصَّرَ تَبْصِرَة)، وعلى (مُفَعَّلٍ) مثل: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩].

أساس وقد جوز الزجاج فتحمها في غير القرآن انتهى. ويجيء على (تَفْعِلة) بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين؛ نحو: (تَبْصِرَةً) و(تَكْرِمَةً) و(تَذْكِرَةً) بحذف الياء وتعويض التاء إذ أصله: تكريماً، وتبصيراً، وتذكيراً فحذفت الياء وعوضت عنها التاء والتزموهما[١] في نحو: (تجزية)، و(تعزية)، و(توصية) أي: في مصدر الناقص من باب (فعل) وأصله: تجزي وتعزي وتوصي على وزن (تفعيل) فحذف ياء التفعيل وعوض عنها التاء وإنما لم يحذف الياء الثانية التي هي لام الفعل لأنه لا يحذف لام التفعيل في الصحيح[٢] وإنما يحذف ياؤه نحو: (تكرمة) حفظاً للمناسبة بين المعتل والصحيح أن يوجد في الصحيح ما هو الملتزم في المعتل؛ ولأن الياء الباقية[٣] متحركة وياء التفعيل ساكن، والساكن لضعفه أولى بالحذف. ويجيء على (مُفَعَّل) بضم الميم وفتح الفاء وتشديد العين؛ نحو: (مُمَزَّق) من مَزَّقَ تَمْزِيقاً ومُمَزَّقاً، قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]. فإن قلت: قد جعل "الممزق" مصدراً فهل يجوز أن يكون مكاناً؟ قلت: نعم، ومعناه ما حصل من الأموات في بطون الطير والسباع ومرت به السيول فذهب به كل مذهب، وما نسفته الرياح فطرحته كل مطرح. انتهى.

تلخيص ويجيء على (تَفْعَال) بفتح التاء، وسكون الفاء، نحو: (تَذْكَارٌ) و(تَكْرَارٌ) و(تَوكَافٌ) وهو القياس. وعلى تِفْعَال بكسر التاء، نحو: (تِبْيَانٌ)، و(تِلْقَاءٌ) بكسر التاء فيهما، ولا ثالث لهما على ما قاله صاحب "الكشاف" فيه. وعلى (فِعَال) بكسر الفاء، وتخفيف العين، نحو: (كِذَابٌ) على ما في "الشافية"، قيل: (الكِذَّابُ) بالتشديد قياس أهل اليمن؛ وقياس اللغة المشهورة (التَّكْذِيبُ) ويدل عليه كلام صاحب "المراح" فتأمل.

فتح الغناء {تَفْعِيلاً} بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين الممدودة بالياء.

[١] أي: الحذف والإيصال.
[٢] أي: في الفعل الصحيح.
[٣] تعليل لعدم حذف الياء الثانية.



الكفوي {مَوْزُونُهُ فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا} قيل: أصل تفريحاً (تفروحاً) بإسكان الراء الثانية استثقل المتجانسان فأبدلت الثانية ياء انتهى. وأمثال هذا كثيرة في الكلام؛ نحو: (أمليت) في (أمللت) و(تقضى البازي) في (تقضض) و(حسيت بالخبر) في (حسست به) و(تلفيت) في (تلففت) و(دهيت) في (دهدهت) و(صهصيت) في (صهصهت) وأمثال ذلك.

أساس {مَوْزُونُهُ فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا} وتَفْرِحَةً بالحذف والتعويض، وفراحاً بكسر الفاء وتشديد الراء على ما التزمه فصحاء العرب.

تلخيص {مَوْزُونُهُ فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا} وفِرَّاحاً وتَفْرِحَةً.

فتح الغناء و {مَوْزُونُهُ} أي موزون وزنه {فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا} بالتطابق لحركات الوزن، وسكناته.

اعلم أن الأبواب الزائدة الحروف على الثلاثة تسمى وتذكر بمصادرها، مثل أن يقال: "باب الأفعال"، و"باب التفعيل"، و"باب المفاعلة"، وقس على هذا غيرها، فعلم أن مصدر هذا الباب جاء "تفعيلاً" فيسمى بـ(باب التفعيل) لأن هذا المصدر أشهر وأكثر استعمالاً مما عداه، فإنه - أي مصدر هذا الباب - قد يجيء على وزن (تَفْعِلَة) مثل: "تَكْمِلَة"، وقد يجيء على وزن (تِفْعَال) مثل: "تِبْيَان"، وقد يجيء على وزن (فِعَّال) مثل: "كِذَّاب" كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]. وله مصادر أخرى على أوزان مختلفة مذكورة في المفصلات.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ

الكنوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ} أي: من مثله في الصورة، فاختلفوا في زائده، فقيل: هو الأول؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى، وقيل: هو الثاني؛ لأن الزيادة بالآخر أولى وهذا مما ذهب إليه الأكثرون، واختار المصنف الأول.

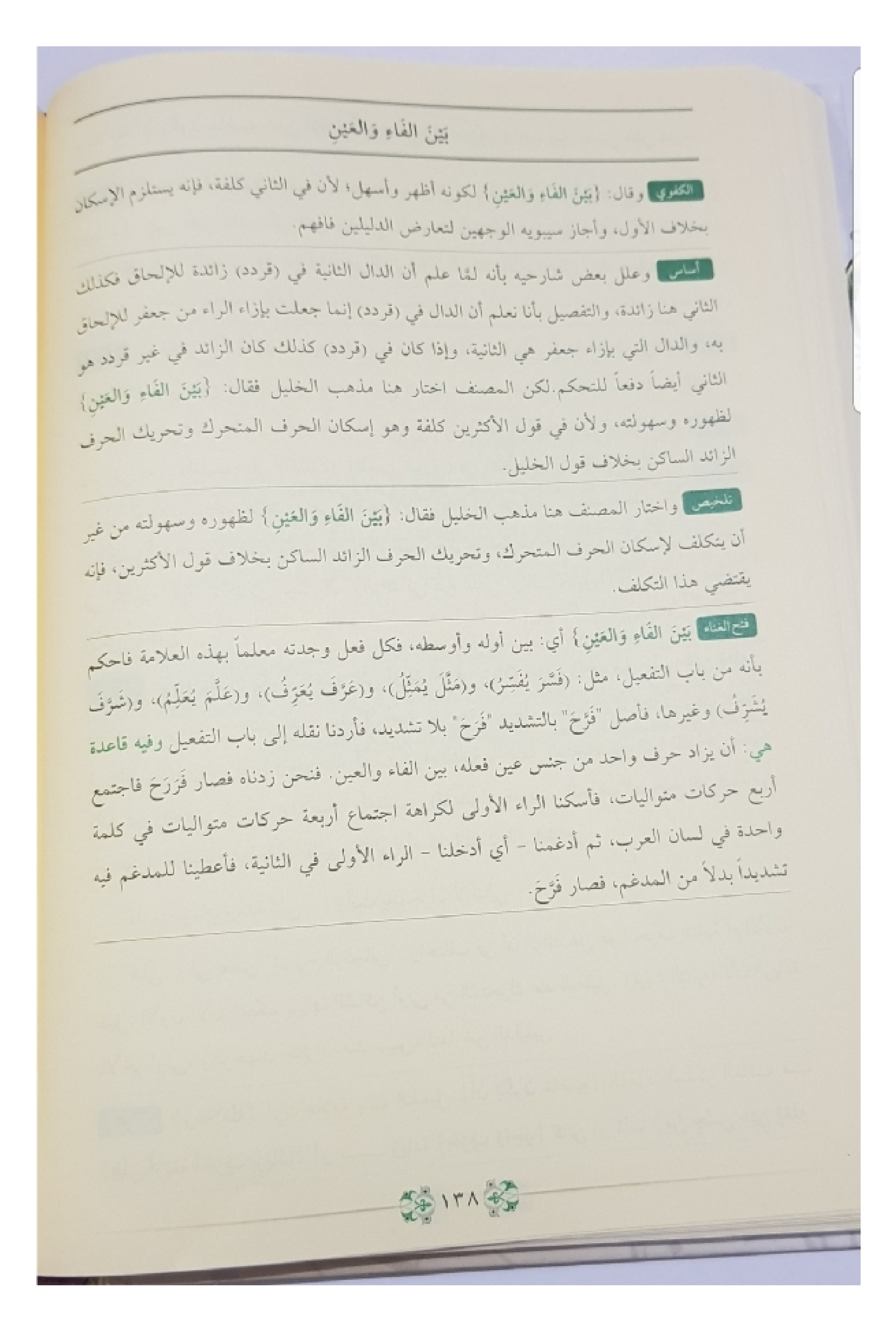
أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ} فعلى هذا يقتضي أن يكون مصدره (تفررحاً) بإسكان الراء الثانية، وكذا الحال في (تَكْرِيماً)، و(تَخْرِيجاً) ونحوهما، لكنه أبدلت الثانية ياء لثقل المتجانسين على ما قالوا في نحو: (أَمْلَيْتُ) في (أَمْلَلْتُ) (تَقَضِّيَ البازي) في (تَقَضُّض) واختلف في أن الزائدة هي الأولى أم الثانية، فعند الأكثرين هي الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أولى، وعند الخليل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى؛ وعند سيبويه الوجهان جائزان لتعارض الدليلين، ورجح ابن الحاجب في "الشافية" قول الأكثرين حيث قال: والزائد في كرم الثاني، وقال الخليل الأولى، وجوز سيبويه الأمرين انتهى.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ} فإذ كانت الزيادة من جنس عينه، علم أن أصل تَفْرِيحاً تفررحاً، بسكون الراء الثانية، وكذا الحال في (تَكْرِيماً)، و(تَخْرِيجاً) ونحوهما. أبدلت الراء الثانية ياء لثقل المتجانسين، كما قالوا في نحو: (أَمْلَيْتُ) و(تَقَضِّيَ البازي) والأصل: (أَمْلَلْتُ) و(قَضَض) وقد يبدل الحرف الصحيح إلى الياء من غير تكرار تخفيفاً، كما يقال: (اليوم الثَّالي) أصله: الثَّالث قال الشاعر:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا ثَالِي وَأَنْتَ بِالهُجْرَانِ لَا تُبَالِي

على ما في بعض "شروح الزنجاني". واختلف في أن الزائد هل هو الحرف الثانية أم الأول، فقيل: الأول؛ لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل. وقيل: الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أولى، والوجهان جائزان عند سيبويه لتعارض الدليلين.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي: علامة باب التفعيل {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةٍ} أي بسبب زيادة {حَرْفٍ وَاحِدٍ} كائن أو كائناً {مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ.



الكفوي وقال: {بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} لكونه أظهر وأسهل؛ لأن في الثاني كلفة، فإنه يستلزم الإسكان بخلاف الأول، وأجاز سيبويه الوجهين لتعارض الدليلين فافهم.

أساس وعلل بعض شارحيه بأنه لمّا علم أن الدال الثانية في (قردد) زائدة للإلحاق فكذلك الثاني هنا زائدة، والتفصيل بأنا نعلم أن الدال في (قردد) إنما جعلت بإزاء الراء من جعفر للإلحاق به، والدال التي بإزاء جعفر هي الثانية، وإذا كان في (قردد) كذلك كان الزائد في غير قردد هو الثاني أيضاً دفعاً للتحكم.لكن المصنف اختار هنا مذهب الخليل فقال: {بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} لظهوره وسهولته، ولأن في قول الأكثرين كلفة وهو إسكان الحرف المتحرك وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الخليل.

تلخيص واختار المصنف هنا مذهب الخليل فقال: {بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} لظهوره وسهولته من غير أن يتكلف لإسكان الحرف المتحرك، وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الأكثرين، فإنه يقتضي هذا التكلف.

فتح الغناء {بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} أي: بين أوله وأوسطه، فكل فعل وجدته معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من باب التفعيل، مثل: (فَسَّرَ يُفَسِّرُ)، و(مَثَّلَ يُمَثِّلُ)، و(عَرَّفَ يُعَرِّفُ)، و(عَلَّمَ يُعَلِّمُ)، و(شَرَّفَ يُشَرِّفُ) وغيرها، فأصل "فَرَّحَ" بالتشديد "فَرِحَ" بلا تشديد، فأردنا نقله إلى باب التفعيل وفيه قاعدة هي: أن يزاد حرف واحد من جنس عين فعله، بين الفاء والعين. فنحن زدناه فصار فَرَرَحَ فاجتمع أربع حركات متواليات، فأسكنا الراء الأولى لكراهة اجتماع أربعة حركات متواليات في كلمة واحدة في لسان العرب، ثم أدغمنا - أي أدخلنا - الراء الأولى في الثانية، فأعطينا للمدغم فيه تشديداً بدلاً من المدغم، فصار فَرَّحَ.

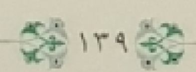
وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا وَهُوَ قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ. وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبْلُ،

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، وَهُوَ} أي: ذلك التكثير {قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ} بالذات {نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ} وقَطَّعتُ الثوبَ، وجَوَّلتُ {وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ} كذلك {نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبْلُ} بكسر الباء جمع لا واحد له من لفظه، كـ(أولوا).

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا} اللام في التكثير للعهد الخارجي عند البصريين، وللعوض عن المضاف إليه عند الكوفيين وبعض البصرية ووافقهم كثير من المتأخرين كما في "مغني اللبيب" أي: لتكثير فاعله أصل الفعل إما بالنسبة إلى نفس الفعل أو بالنسبة إلى الفاعل أو بالنسبة إلى المفعول ولذا فصل المصنف وقال: {وَهُوَ} أي: التكثير. {قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ} أي: كثر الطواف، و(جَوَّلَ زَيدٌ) أي: كثر الجولان. {وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبِلُ} بكسر الباء جمعٌ لا واحد له من لفظه كذا في اللغات والتفاسير، فالتكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل أورد الفاعل جمعاً إيذاناً بأنه يجب أن لا يكون مفرداً فيما يكون التكثير فيه في الفعل، ومن ثمة لا يقال (موتت الشاة) لشاة واحدة، لأنه لا يتصور فيه التكثير بوجه من الوجوه لأنه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة الواحدة ولا تكثير فاعل لأنه واحد وليس له مفعول حتى يكون التكثير له.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا} الظاهر أن "اللام" في التكثير عوض عن المضاف إليه، أي: لتكثير فاعله أصل الفعل. إما بالنسبة إلى نفس الفعل أو إلى الفاعل أو إلى المفعول، ولذا قال المصنف {وَهُوَ} أي: التكثير. {قَدْ يَكُونُ فِي الفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ} ونحو: (جَوَّلَ زَيدٌ)، أي: كثر الطواف والجولان. {وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبِلُ} بكسر الباء وسكونها، جمعٌ لا واحد لها من لفظها، وهي مؤنثة للجمعية على ما في المختار، وأورد الفاعل جمعاً؛ لأن التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل وفي المفرد لا يتصور التكثير بل يجب أن يكون محل التكثير جمعاً. ومن ثمة لا يقال: (موتت الشاة) لشاة واحدة، بل (موتت الشاء) بغير تاء، لأنه اسم جنس يشمل القليل والكثير كالجمع.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء باب التفعيل كائن {لِلتَّكْثِيرِ} أي لإفادة وقوع الكثرة أو لإيقاع الكثرة {غَالِبًا وَهُوَ} أي: ذلك التكثير واقع فيه البتة. ولكنه {قَدْ يَكُونُ} يعني يقع ويوجد بعضاً {فِي} وجود {الفِعْلِ نَحْوُ: طَوَّفَ زَيْدٌ الكَعْبَةَ} المعظمة، بمعنى: كثر زيد طواف الكعبة كراراً مراراً، فوقع الكثرة في الطواف الذي هو مدلول طوّف {وَقَدْ يَكُونُ} ذلك التكثير {فِي} وجود {الفَاعِلِ نَحْوُ: مَوَّتَ الإِبْلُ} أي: مات كثير من الإبل، بمعنى: ماتت جمال كثيرة، وهو جمع "جمل" بمعنى: دوه في التركي، و اشتر في الفارسي.



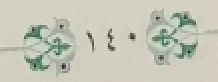
الكفوي واعلم أن الفاعل فيما يكون التكثير فيه على الفاعل يجب أن لا يكون واحداً، فلا يقال: (موت الشاة) لشاةٍ واحدةٍ، كما ذكره الجاربردي وكذا الكلام فيما يكون التكثير في المفعول أيضاً، ولذا قال المصنف: {وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ} بالذات {نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ} بصيغة الجمع أي "غَلَّقَ أبواباً كثيرةً"، فسقط ما قاله بعض الشارحين من أن التكثير إنما يكون في الفعل، إلا أنه قد يستلزم تكثير الفاعل والمفعول كما في المثالين المذكورين، ولذا جاز غلّقت الباب أي: مراراً، مع وحدة المفعول انتهى. فتأمل.

أساس {وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ} فالتكثير فيه بالنسبة إلى المفعول، أورد المفعول جمعاً أيضاً إيذاناً بأنه يجب أن لا يكون مفرداً فيما يكون التكثير فيه في المفعول، ولهذا لا يقال: (غَلَّقَ زيدٌ البابَ) بل يقال: (غَلَّقَ زيدٌ الأبوابَ) كما في قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣]. وقال بعض المحققين: المراد بالتكثير في المفعول أنه لا يستعمل "غلّقت" بالتضعيف إلا إذا كان المفعول جمعاً حتى لو كان واحداً وغلق مرات كثيرة لم يستعمل إلا "غلق" بلا تضعيف فاندفع ما قاله الشارح الأول من أن التكثير إنما يتحقق في الفعل وقد يستلزم تكثيره تكثير الفاعل والمفعول في بعض الصور كما رأيت، ولهذا جاز غلقت الباب أي: مراراً مع وحدة المفعول تأمل. انتهى.

ويحتمل أن يكون وجه التأمل الإشارة إلى ما ذكرنا من الحق، وينبغي أن يعلم أن هذا بخلاف قولك: (قَطَّعَتِ الثِّيَابَ) فإن ذلك يجوز أن يكون المفعول واحداً؛ لأن هذا أعني القطع يستقيم تكثيره بالنسبة إلى ثوبٍ واحدٍ إذ يجوز أن يقطع الثوب الواحد مرات كثيرة؛ كذا في "إيضاح المفصل" لكن المستفيض من كتب اللغة خلافه.

تلخيص {وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ} وبما عرفت من أن محل التكثير يجب أن يكون جمعاً ظهر إيراد المفعول جمعاً، لأن التكثير فيه بالنسبة إلى المفعول، فلا يقال: (غَلَّقَ زيدٌ البابَ) بل يقال: (غَلَّقَ زيدٌ الأبوابَ) كما في قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣]. فإن قلت: إن قولك: (قَطَّعَتِ الثِّيَابَ)، يجوز أن يكون المفعول فيه واحداً، مع أنه محل التكثير. قلنا: جوازه فيه لجواز أن يقطع الثوب الواحد مرات كثيرة، فإن فيه معنى الجمعية تقديراً كما في: (سَرَاوِيل) وكأن كل قطعة منه فرد على ما في "إيضاح المفصل".

فتح الغناء {وَقَدْ يَكُونُ} التكثير {فِي} وجود {المَفْعُولِ نَحْوُ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبْوَابَ} وفي بعض النسخ "الباب"



الكموي واعلم أن هذا الباب يجيء أيضاً: لنسبة المفعول إلى أصل الفعل؛ نحو: (فسّقْتُهُ) أي: نسبته إلى الفسق. والتعدية؛ نحو: (فرّحْتُهُ) أي: صيرته فرحاً وأحدثت فيه فرحاً. وللسلب؛ نحو: (فزّعْتُهُ) أي: أزلت الفزع عنه. وللاعتقاد؛ نحو: (وَحّدتُ اللهَ وَقَدّستُهُ) أي: اعتقدت أنه واحد وطاهر عن كلّ نقصٍ. ولمعنى القبول؛ نحو: (شُفِّعْتُ في كذا) أي: قبلت شفاعتي فيه. ولمعنى الحضور في شيء؛ نحو: (جَمَّعَ) أي: حضر الجمعة. وللصيرورة كـ(عَجَّزْتُهُ) أي: جعلته عاجزاً. وللدعاء له؛ كـ(بَرَّكْتُهُ) أي: دعوت له بالبركة. أو للدعاء عليه ؛ كـ(عَقَّرْتُهُ) أي: دعوت عليه بالعقر، أي: الهلاك. ولإتيان الفاعل إلى مكان أصله؛ كـ(يَمَّنَ) أي: أتى إلى اليمن. ولنسبة الشيء إلى أصله؛ نحو(تَمَّمْتُهُ) أي: نسبته إلى تميم. ولصيرورة فاعله كأصله؛ كـ(قَوَّسَ) أي صار ذا قوس.

أساس وله معان أخر: لنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: (فَسَّقْتُهُ)أي: نسبته إلى الفسق، وليس المعنى صيرته فاسقاً كما وهم. وللتعدية نحو: (فَرَّحْتُهُ)، وللسلب نحو: (فَزَّعْتُهُ) أي: أزلت فزعه، وللاعتقاد نحو: (وَحَّدْتُ اللهَ وَقَدَّسْتُهُ) أي: اعتقدت أنه واحدٌ وطاهرٌ عن كل نقصٍ، ولقبول الشيء كقوله عليه الصلاة والسلام: (الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ)[1] أي: مقبول شفاعته، ومنه قولهم في دعاء جنازة الصبي: (واجعله لنا شافعاً مشفعاً)[2] وللحضور في شيء مثل: (جمع) و(وسم) أي حضر الجمعة والموسم، ولنسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة نحو: (زلته) و(زيلته)، فإنهما بمعنى: (فَرَقْتُهُ) لكن في زيلته من المبالغة ما لم تكن في زلته لأنه لا بد للزيادة من فائدة مثل التأكيد ولاختصار الحكاية مثل قولهم: (هَلَّلَ) و(كَبَّرَ) و(سَبَّحَ) و(حَمَّدَ) و(مجّد) و(صلَّى) و(لبّى). والمعنى: قال: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، وقرأ ما يدل على مجد الله، وقال اللّهم صل على محمد وعلى آل محمد، ولبيك اللّهم لبيك.

تلخيص وإنما قيدنا الكثير بقولنا: غالباً، لأن هذا البناء يجيء لمعان غير التكثير، لنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو: (فَسَّقْتُهُ) بمعنى: نسبته إلى الفسق، لا بمعنى: صيرته فاسقاً، كما توهم. وللتعدية نحو: (فَرَّحْتُهُ). وللسلب نحو: (فَزَّعْتُهُ) أي: أزلت فزعه. وللاعتقاد نحو: (وَحَّدْتُ اللهَ وَقَدَّسْتُهُ) أي: اعتقدت أنه واحدٌ وطاهرٌ مقدس عن كل نقص.

فتح الغناء فبالنظر إلى المثال الأول كثرت الأبواب المغلقة، وبالنظر إلى الثاني صار انغلاق الباب كثيراً؛ بأن يغلق ويفتح ويغلق ويفتح كراراً مراراً،

[1] رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ١٣٠/٦ {٣٠٠٥٢}.
[2] لم أجده.



الكفوي ولصيرورة فاعله إلى أصله، كـ(ورّق الشجر) أي: صار ذا ورق. وللحينونة كظهّر أي: حان وقت الظهر. وللحمل كـ(حفّظ الكتاب) أي: حمله على الحفظ. وللعمل المكرر في مهلة لوجوده شيئاً فشيئاً؛ كـ(درّجته). ولمعنى (فعَل) نحو: (قلّص وقلَص) و(قطّر وقطَر) و(ذال وذيّل). وبمعنى صيرورة فاعله إلى أصله نحو: (عجّزت المرأة وشيّبت) أي: صارت عجوزاً وشيباً. وبمعنى (تفعّل) نحو: (ولّى عنه وتولّى) إذا أعرض عنه، و(بيّن الشيء) بمعنى: تبيّن، و(فكّر في الأمر) أي: تفكّر. وللإغناء عن (فعَل) كـ(جرّب) و(ودّع القتال) إذا تركه و(عيّر بالشيء) إذا عابه، و(عوّل عليه) إذا اعتمد عليه. وللتوجيه كـ(شرّق وغرّب). ولجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعدّلته وأمّرته إذا جعلته عدلاً وأميراً ولاختصار الحكاية كقولهم:أمّن وأيّه وأفّف وسوّف وسبّح وحمّد وهلّل إذا قال آمين، ويا أيها، وأف، وسوف، وسبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله.

أساس واعلم أنه قد يوجد بين (الإفعال) و(التّفعيل) تمام التقابل، مثل: (الإفراط) الذي هو غاية التجاوز عن الحد، و(التفريط) الذي هو غاية البعد عن الحد لعل الأول لتعدية (فَرَطَ) بمعنى: سَبَق، والثاني لتكثير (فرّط) بمعنى: قصّر، وله معان غير ذلك مستوفاة في المفصلات.

تلخيص ولقبول الشيء: كقوله عليه الصلاة والسلام: (الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ)[1] بفتح الفاء، أي: مقبول الشفاعة. ومنه قولهم في دعاء جنازة الصبي: (واجعله لنا شافعاً مشفعاً)[2] وللحضور في شيء مثل: (جمّع) و(وسّم) أي حضر الجمعة والموسم. ولنسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة نحو: (زلته) و(زيلته)، فإنهما بمعنى: (فرّقته) إلا أن الثاني مبالغة، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. ولاختصار الحكاية كقولهم: (هَلّلَ) و(كَبّرَ) و(سَبّحَ) و(حَمّدَ) و(مجّد) و(صلّى) و(لبّى). والمعنى قال: لا إله إلا الله، والله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، وقرأ ما يدل على تمجيد الله وتعظيمه، وقال: اللّهم صل على محمدٍ... إلخ، ولبّيك اللّهم لبّيك.

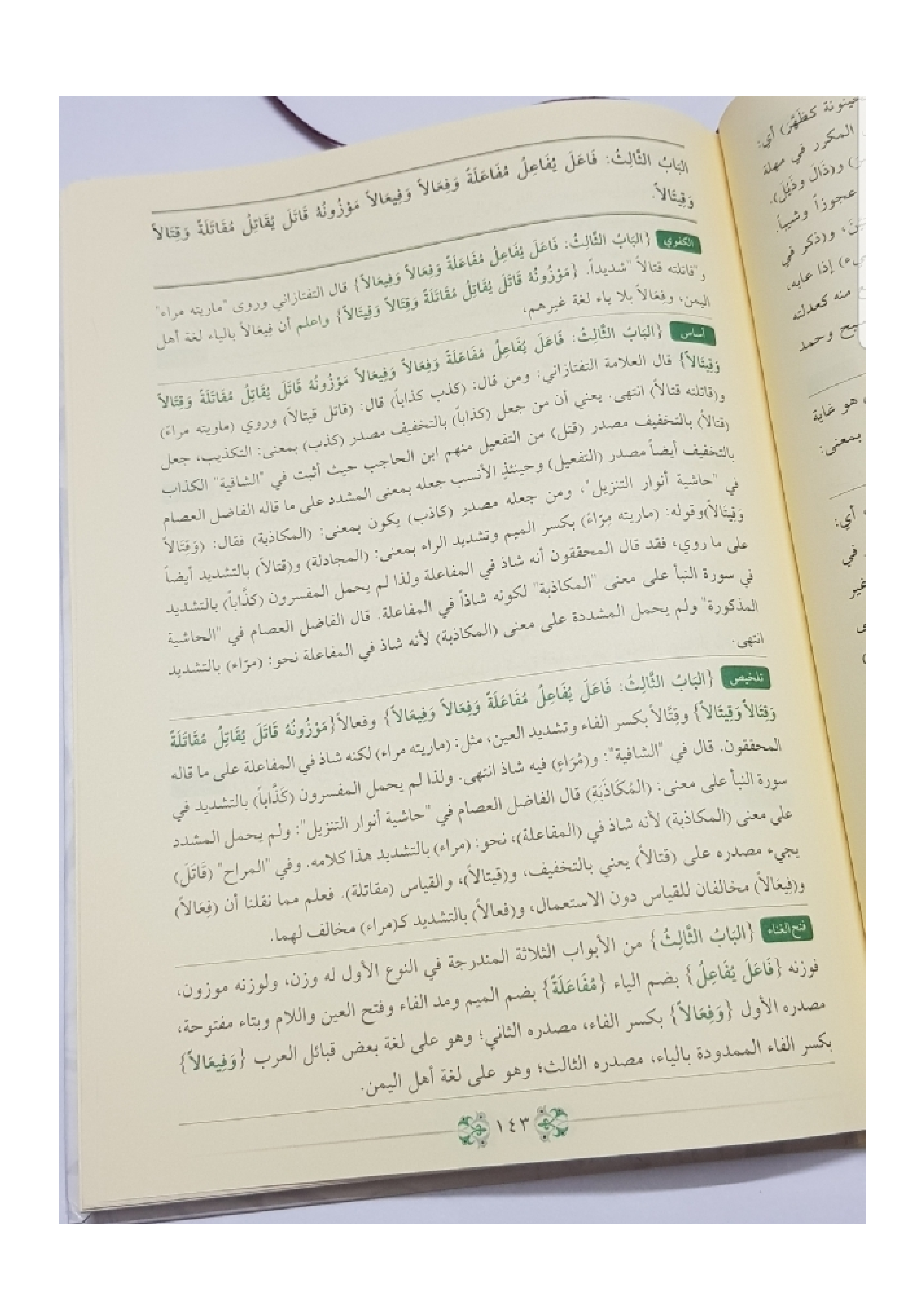
ومما ينبغي أن يعلم أنه قد يوجد بين (الإفعال) و(التّفعيل) تمام التقابل، مثل: (الإفراط) الذي هو غاية التجاوز عن الحد، و(التفريط) الذي هو غاية التّقصير والتّضييع، فكأنه فات لعل الأول من (فَرَطَ)، بمعنى: سَبَق، والثاني من (فرّط) بمعنى: قصّر كذا فهم من "المختار"، ولهذا الباب معان أخر مبينة في المطولات.

فتح الغناء وإنما قدّمه على "باب المفاعلة" لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه.

---

[1] رواه ابن أبي شيبة في "مصنفه" ٦/١٣٠ {٣٠٠٥٢}.

[2] لم أجده.



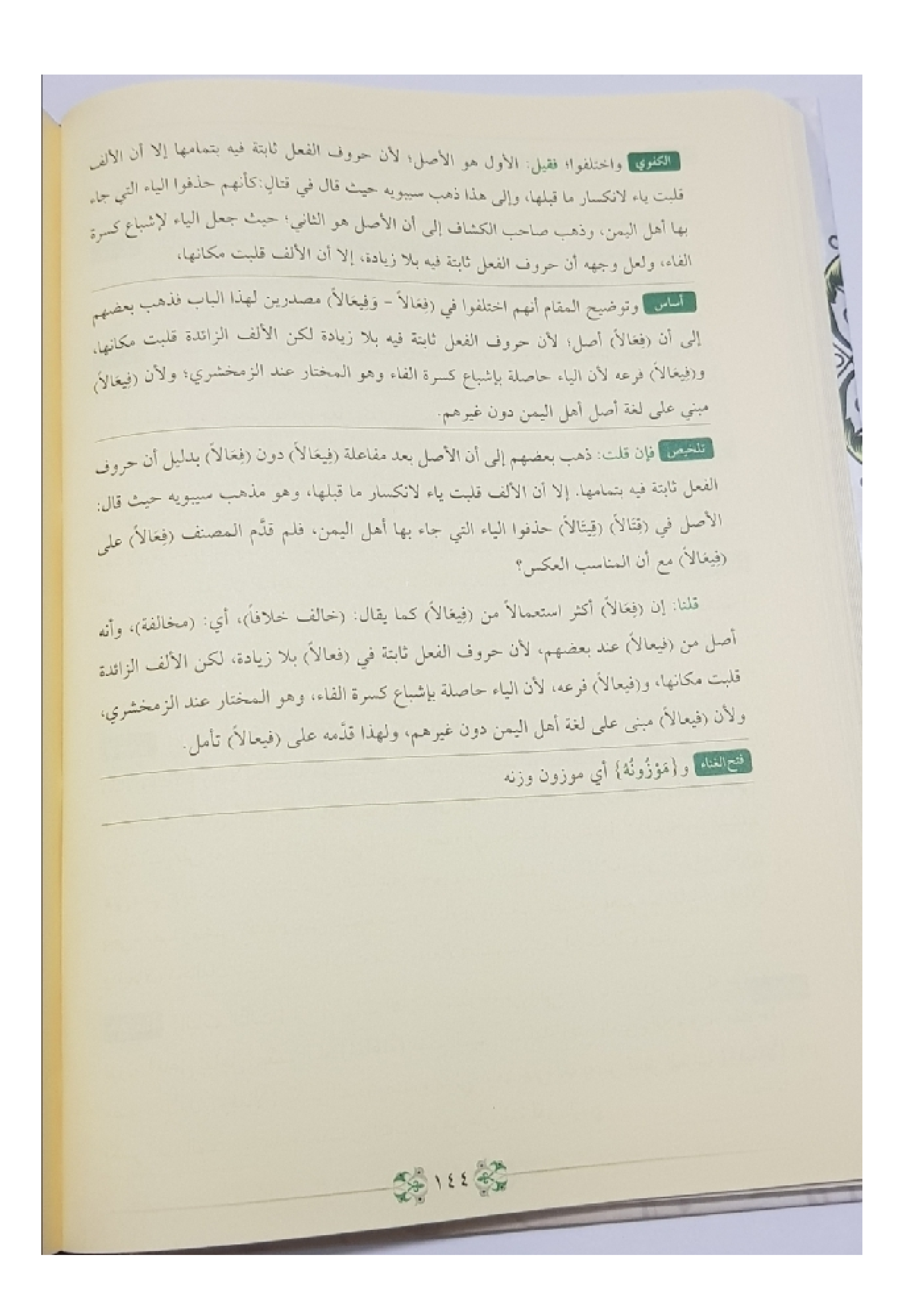
الْبَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً وَفِيعَالاً مَوْزُونُهُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً وَقِيتَالاً.

الكفوي {الْبَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً وَفِيعَالاً} قال التفتازاني وروى "ماريته مراء" و"قاتلته قتالاً" شديداً. {مَوْزُونُهُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً وَقِيتَالاً} واعلم أن فيعالاً بالياء لغة أهل اليمن، وفعالاً بلا ياء لغة غيرهم.

أساس {الْبَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً وَفِيعَالاً مَوْزُونُهُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً وَقِيتَالاً} قال العلامة التفتازاني: ومن قال: (كذب كذاباً) قال: (قاتل قيتالاً) وروي (ماريته مراء) و(قاتلته قتالاً) انتهى. يعني أن من جعل (كذاباً) بالتخفيف مصدر (كذب) بمعنى: التكذيب، جعل (قتالاً) بالتخفيف مصدر (قتل) من التفعيل منهم ابن الحاجب حيث أثبت في "الشافية" الكذاب بالتخفيف أيضاً مصدر (التفعيل) وحينئذٍ الأنسب جعله بمعنى المشدد على ما قاله الفاضل العصام في "حاشية أنوار التنزيل"، ومن جعله مصدر (كاذب) يكون بمعنى: (المكاذبة) فقال: (وَقِتَالاً وَقِيتَالاً)وقوله: (ماريته مِرّاءً) بكسر الميم وتشديد الراء بمعنى: (المجادلة) و(قتّالاً) بالتشديد أيضاً على ما روي، فقد قال المحققون أنه شاذ في المفاعلة ولذا لم يحمل المفسرون (كذّاباً) بالتشديد في سورة النبأ على معنى "المكاذبة" لكونه شاذاً في المفاعلة. قال الفاضل العصام في "الحاشية المذكورة" ولم يحمل المشددة على معنى (المكاذبة) لأنه شاذ في المفاعلة نحو: (مرّاء) بالتشديد انتهى.

تلخيص {الْبَابُ الثَّالِثُ: فَاعَلَ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً وَفِعَالاً وَفِيعَالاً} وفعالاً{مَوْزُونُهُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً وَقِيتَالاً} وقِتّالاً بكسر الفاء وتشديد العين، مثل: (ماريته مراء) لكنه شاذ في المفاعلة على ما قاله المحققون. قال في "الشافية": و(مِرّاء) فيه شاذ انتهى. ولذا لم يحمل المفسرون (كذّاباً) بالتشديد في سورة النبأ على معنى: (المُكَاذَبَة) قال الفاضل العصام في "حاشية أنوار التنزيل": ولم يحمل المشدد على معنى (المكاذبة) لأنه شاذ في (المفاعلة)، نحو: (مراء) بالتشديد هذا كلامه. وفي "المراح" (قَاتَلَ) يجيء مصدره على (قتالاً) يعني بالتخفيف، و(قيتالاً)، والقياس (مقاتلة). فعلم مما نقلنا أن (فِعَالاً) و(فِيعَالاً) مخالفان للقياس دون الاستعمال، و(فعّالاً) بالتشديد كـ(مراء) مخالف لهما.

فتح الغناء {الْبَابُ الثَّالِثُ} من الأبواب الثلاثة المندرجة في النوع الأول له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه {فَاعَلَ يُفَاعِلُ} بضم الياء {مُفَاعَلَةً} بضم الميم ومد الفاء وفتح العين واللام وبتاء مفتوحة، مصدره الأول {وَفِعَالاً} بكسر الفاء، مصدره الثاني؛ وهو على لغة بعض قبائل العرب {وَفِيعَالاً} بكسر الفاء الممدودة بالياء، مصدره الثالث؛ وهو على لغة أهل اليمن.



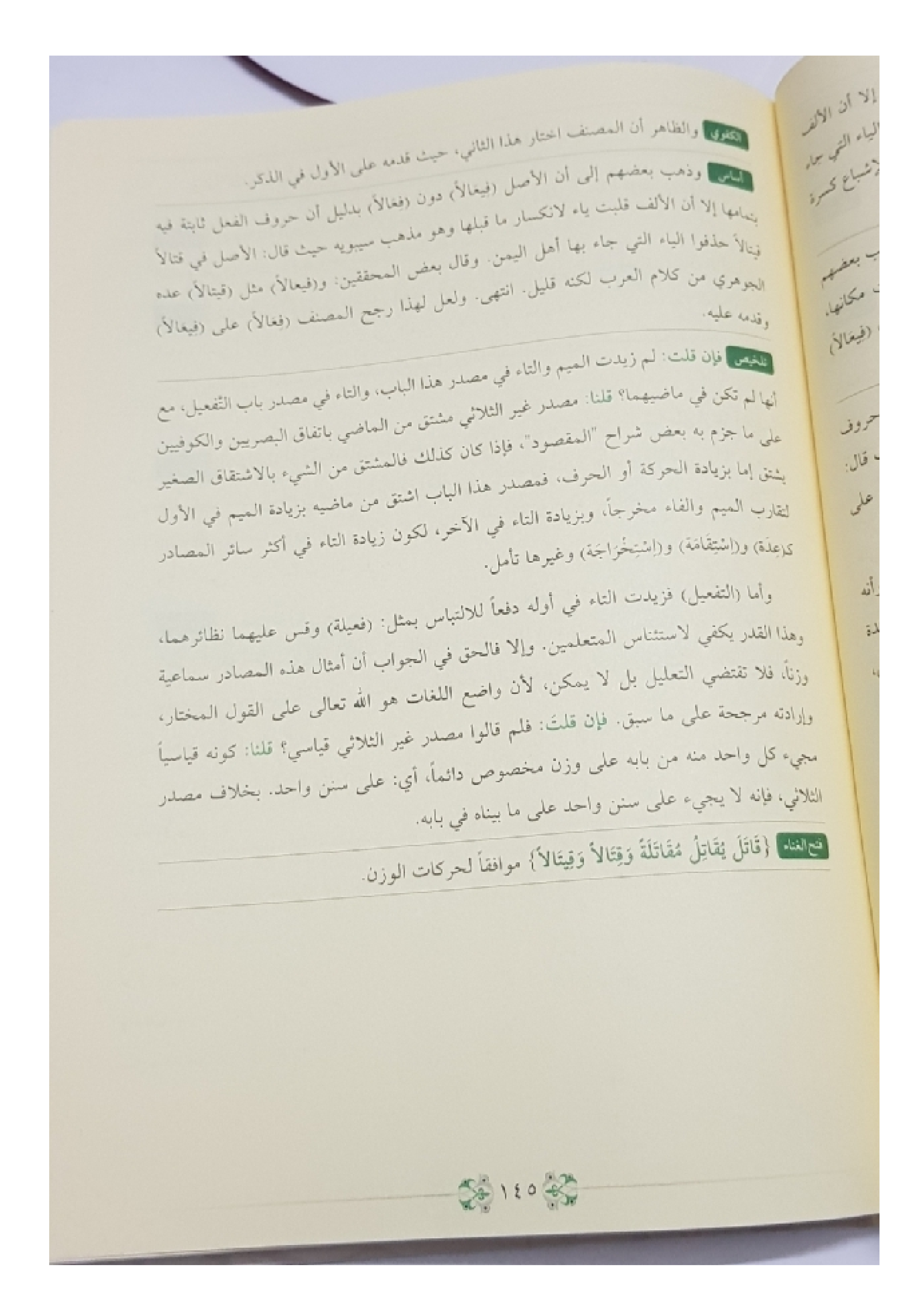
الكنوي واختلفوا، فقيل: الأول هو الأصل؛ لأن حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وإلى هذا ذهب سيبويه حيث قال في قتال: كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن، وذهب صاحب الكشاف إلى أن الأصل هو الثاني؛ حيث جعل الياء لإشباع كسرة الفاء، ولعل وجهه أن حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة، إلا أن الألف قلبت مكانها،

أساس وتوضيح المقام أنهم اختلفوا في (فِعَالاً - وَفِيعَالاً) مصدرين لهذا الباب فذهب بعضهم إلى أن (فِعَالاً) أصل؛ لأن حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة لكن الألف الزائدة قلبت مكانها، و(فِيعَالاً) فرعه لأن الياء حاصلة بإشباع كسرة الفاء وهو المختار عند الزمخشري؛ ولأن (فِيعَالاً) مبني على لغة أصل أهل اليمن دون غيرهم.

تلخيص فإن قلت: ذهب بعضهم إلى أن الأصل بعد مفاعلة (فِيعَالاً) دون (فِعَالاً) بدليل أن حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها. إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وهو مذهب سيبويه حيث قال: الأصل في (قِتَالاً) (قِيتَالاً) حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن، فلم قدّم المصنف (فِعَالاً) على (فِيعَالاً) مع أن المناسب العكس؟

قلنا: إن (فِعَالاً) أكثر استعمالاً من (فِيعَالاً) كما يقال: (خالف خلافاً)، أي: (مخالفة)، وأنه أصل من (فيعالاً) عند بعضهم، لأن حروف الفعل ثابتة في (فعالاً) بلا زيادة، لكن الألف الزائدة قلبت مكانها، و(فيعالاً) فرعه، لأن الياء حاصلة بإشباع كسرة الفاء، وهو المختار عند الزمخشري، ولأن (فيعالاً) مبنى على لغة أهل اليمن دون غيرهم، ولهذا قدّمه على (فيعالاً) تأمل.

فتح الغناء و{مَوْزُونُهُ} أي موزون وزنه



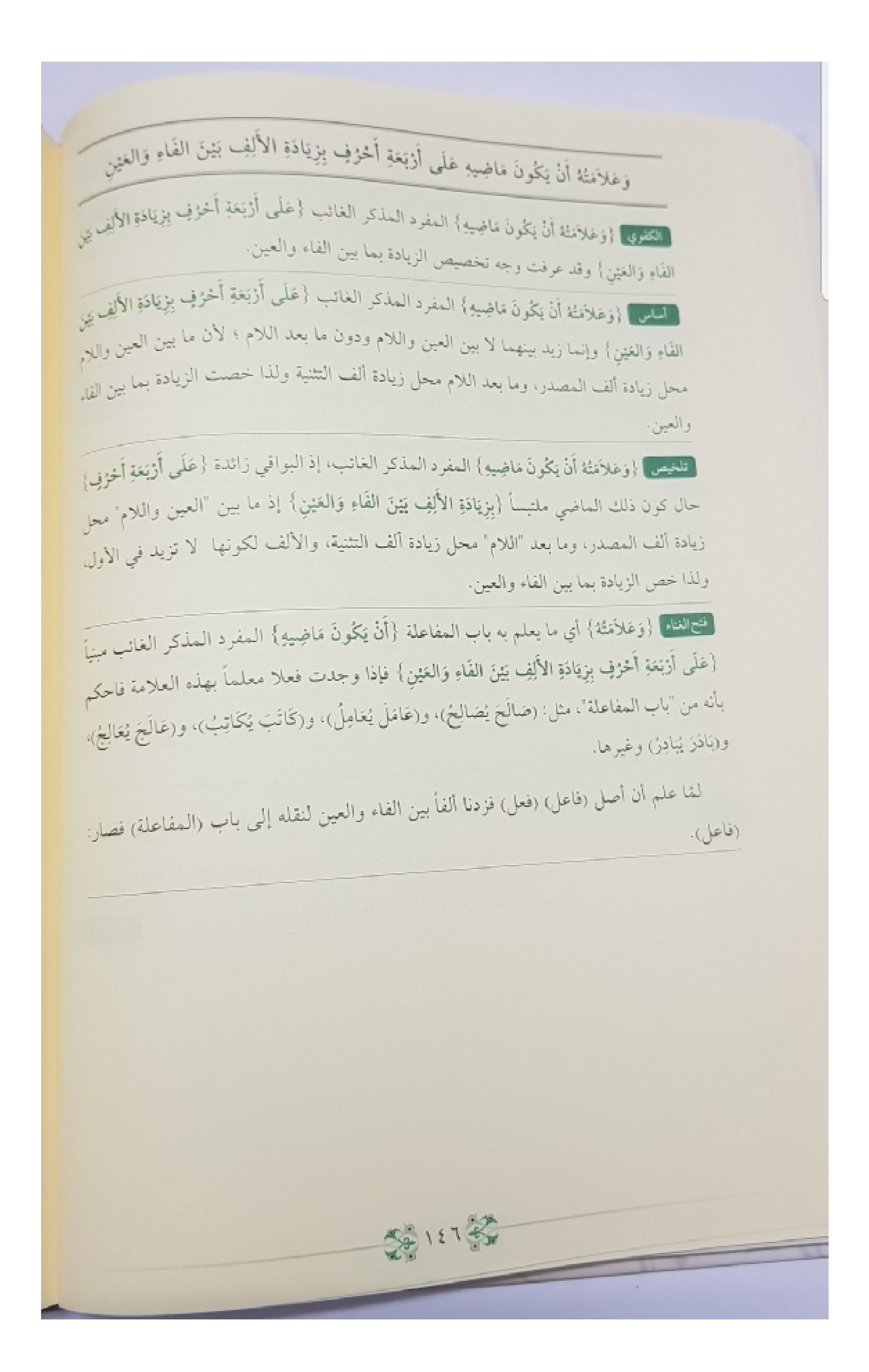
الكفوي والظاهر أن المصنف اختار هذا الثاني، حيث قدمه على الأول في الذكر.

أساس وذهب بعضهم الى أن الأصل (فيعالاً) دون (فعالاً) بدليل أن حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال: الأصل في قتالاً قيتالاً حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن. وقال بعض المحققين: و(فيعالاً) مثل (قيتالاً) عده الجوهري من كلام العرب لكنه قليل. انتهى. ولعل لهذا رجح المصنف (فعالاً) على (فيعالاً) وقدمه عليه.

تلخيص فإن قلت: لم زيدت الميم والتاء في مصدر هذا الباب، والتاء في مصدر باب التفعيل، مع أنها لم تكن في ماضيهما؟ قلنا: مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي باتفاق البصريين والكوفيين على ما جزم به بعض شراح "المقصود"، فإذا كان كذلك فالمشتق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشتق إما بزيادة الحركة أو الحرف، فمصدر هذا الباب اشتق من ماضيه بزيادة الميم في الأول لتقارب الميم والفاء مخرجاً، وبزيادة التاء في الآخر، لكون زيادة التاء في أكثر سائر المصادر كـ(عِدَة) و(اسْتِقَامَة) و(اسْتِخْرَاجَة) وغيرها تأمل.

وأما (التفعيل) فزيدت التاء في أوله دفعاً للالتباس بمثل: (فعيلة) وقس عليهما نظائرهما، وهذا القدر يكفي لاستئناس المتعلمين. وإلا فالحق في الجواب أن أمثال هذه المصادر سماعية وزناً، فلا تقتضي التعليل بل لا يمكن، لأن واضع اللغات هو الله تعالى على القول المختار، وإرادته مرجحة على ما سبق. فإن قلتَ: فلم قالوا مصدر غير الثلاثي قياسي؟ قلنا: كونه قياسياً مجيء كل واحد منه من بابه على وزن مخصوص دائماً، أي: على سنن واحد. بخلاف مصدر الثلاثي، فإنه لا يجيء على سنن واحد على ما بيناه في بابه.

فتح الغناء {قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً وَقِيتَالاً} موافقاً لحركات الوزن.



الكفوي {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} وقد عرفت وجه تخصيص الزيادة بما بين الفاء والعين.

أساس {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} وإنما زيد بينهما لا بين العين واللام ودون ما بعد اللام ؛ لأن ما بين العين واللام محل زيادة ألف المصدر، وما بعد اللام محل زيادة ألف التثنية ولذا خصت الزيادة بما بين الفاء والعين.

تلخيص {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب، إذ البواقي زائدة {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} حال كون ذلك الماضي ملتبساً {بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} إذ ما بين "العين واللام" محل زيادة ألف المصدر، وما بعد "اللام" محل زيادة ألف التثنية، والألف لكونها لا تزيد في الأول، ولذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين.

فتح الغناء {وَعَلامَتُهُ} أي ما يعلم به باب المفاعلة {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فإذا وجدت فعلا معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من "باب المفاعلة"، مثل: (صَالَحَ يُصَالِحُ)، و(عَامَلَ يُعَامِلُ)، و(كَاتَبَ يُكَاتِبُ)، و(عَالَجَ يُعَالِجُ)، و(بَادَرَ يُبَادِرُ) وغيرها.

لمّا علم أن أصل (فاعل) (فعل) فزدنا ألفاً بين الفاء والعين لنقله إلى باب (المفاعلة) فصار: (فاعل).

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ} أي لمشاركة أمرين في أصله بالصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالباً، والآخر مغلوباً، فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً لكن الغالب يكون فاعلاً، والمغلوب مفعولاً لفظاً، وبالعكس معنى. هكذا قال السيد الشريف في شرحه للزنجاني،

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ} هذا محمول على التفسير باللازم على ما حققه السيد السند في "حاشية المطول" حيث قال في بحث التشبيه: وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم انتهى. والتحقيق أن معنى قولهم: (قاتَلَ زيدٌ عمراً) ثبوت القتل لـ(زيد) متعلقاً بـ(عمرو) صريحاً، وعكسه ضمناً.

ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر لزوماً في الجملة فالفرق بين قولهم: قاتَلَ زيدٌ عمراً، وبين قولهم شاركَ زيدٌ عمراً في القتل أن الأول يدل على ثبوت "القتل" لشيئين، والثاني يدل على ثبوت الشركة لكل منهما متعلقاً بالآخر، ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة، فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة لكان المفهوم من قولنا: (شارك زيد عمراً)مشاركتين احديهما من جوهر اللفظ، والأخرى من الصيغة، فظهر الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه، والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وإن استلزمتها، وهذا نظير قولهم: (جاءني زيد وعمرو) فإنه يدل على ثبوت المجيء لكل واحد منها، ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في المجيء، فعلى هذا يكون بناء هذا الباب لنسبة أصل فاعل وهو مصدر فعله الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً بأن يكون الأمر الأول وهو (زيد) في المثال المذكور مرفوعاً،

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ} أي: يكون بناء هذا الباب لنسبة أصل فاعل، وهو مصدر فعله الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر صريحاً، بأن يكون الأمر الأول وهو "زيد" في قولنا: (قاتَلَ زيدٌ عمراً)، مرفوعاً. والأمر الثاني: وهو (عمرو) منصوباً. ولنسبة أصل الفعل إلى "عمرو" وهو الأمر الثاني متعلقاً بـ"زيد" وهو الأمر الأول تعلقاً ضمنياً، ويلزم من ذلك مشاركتهما في أصل الفعل. فإن قلتَ: ما قلته يقتضي أن لا تكون المشاركة معنى حقيقياً لهذا الباب بل معنى لازماً له مع أن قولهم "وبناؤه للمشاركة" يقتضي أن يكون معنى حقيقياً له. قلنا: قولهم: إن باب (المفاعلة) و(التفاعل) للمشاركة، والتشارك تفسير باللازم. والتحقيق أن معنى قولهم: (قاتَلَ زيدٌ عمراً) ثبوت القتل لـ(زيد) متعلقاً بـ(عمرو) صريحاً، وعكسه ضمناً.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ} الشخصين أو الشيئين



الكفوري فإذا قلت: ضارب زيدٌ عمراً دل صريحاً على صدور الضرب على وجه الغالبية من زيد ووقوعه على عمرو، وضمناً على صدوره من عمرو على وجه المغلوبية ووقوعه على زيد، فلهذا الشأن يصير اللازم إذا نقل إلى هذا الباب متعدياً، نحو كارمتُهُ، والمتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين،إن لم يصح مفعوله، لأن يكون مشاركاً للفاعل، نحو:جاذَبْتُهُ الثوب، فإن مفعول "جذب" وهو "الثوب" مثلاً، لا يصلح لأن يكون مشاركاً للمتكلم في الجذب فاحتاج إلى مفعول آخر يكون مشاركاً له فيه كـ "عمرو" مثلاً فيتعدى إلى اثنين. وأما إذا صلح مفعوله للمشاركة فيكتفي به كما في(شاتَمْتُ زيداً) قيل: وذكر "الكشاف "في بعض شروحه أن في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال، وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل، ومن الطرف الآخر ما يقابله، بناء على جعل ما يقابله قائماً مقامه،كقولك:(بَايَعَ زَيدٌ عَمْراً) فإن الصادر عن أحدهما البيع ومن الآخر الشراء، ومنه المضاربة وغير ذلك، وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ؛ حتى قيل: "لا يمتنع دعوى أن يقال باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم، والقسم المشهور". قال الفتازاني: تأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعداً، انتهى.

أساس والأمر الثاني وهو (عمرو) منصوباً، ولنسبة أصل الفعل إلى (عمرو) وهو الأمر الثاني متعلقاً بـ(زيد) وهو الأمر الأول تعلقاً ضمنياً، ويلزم من ذلك مشاركتهما في أصل الفعل، فإن قيل: إن ما نقل عن الشريف المحقق هنا ينافي ما ذكره في "شرح الزنجاني" حيث قال قدس سره: أن غالب هذا الباب لمشاركة الأمرين في أصل الفعل في الصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالباً والآخر مغلوباً، فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً لاشتراكهما فيه، لكن الغالب يكون فاعلاً والمغلوب مفعولاً لفظاً وبالعكس معنىً. انتهى.

تلخيص ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر لزوماً في الجملة على ما حققه سيد المحققين في "حاشية المطول" ثم إن المعنى الموضوع له إذا اقتضى "المشاركة" يكون غير المتعدي من الثلاثي متعدياً، إذا نقل إلى هذا الباب، نحو: (كارمته) و(شاعرته) فإنهما متعديان مع أن ثلاثيهما لازم، ويكون المتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين؛ أحدهما: لأصل الفعل، والثاني: ما يكون مشاركاً للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر، وهو الضمير، ويلزم منه مشاركة أحد الشخصين الآخر في (جذب الثوب)، بخلاف: (شَاتَمتُهُ) فإنه لمَّا كان المفعول في قولهم: (شتمتُ زيداً) صالحاً لأن يكون مشاركاً للفاعل. اقتصر على ذلك المفعول ولا يحتاج إلى مفعول آخر.

فتح الغناء {الاثْنَينِ غَالِبًا} بأن يصدر عنهما معاً.



الكفوي فكلام المصنف مبني على التمثيل، أو من قبيل الأخذ بالأول، ويحتمل أن يكون قوله: {غَالِبًا} ناظراً إلى قوله: بين الاثنين، أي: تكون المشاركة بين الاثنين غالباً، وإن كانت بين الزيادة أيضاً في بعض الأوقات.

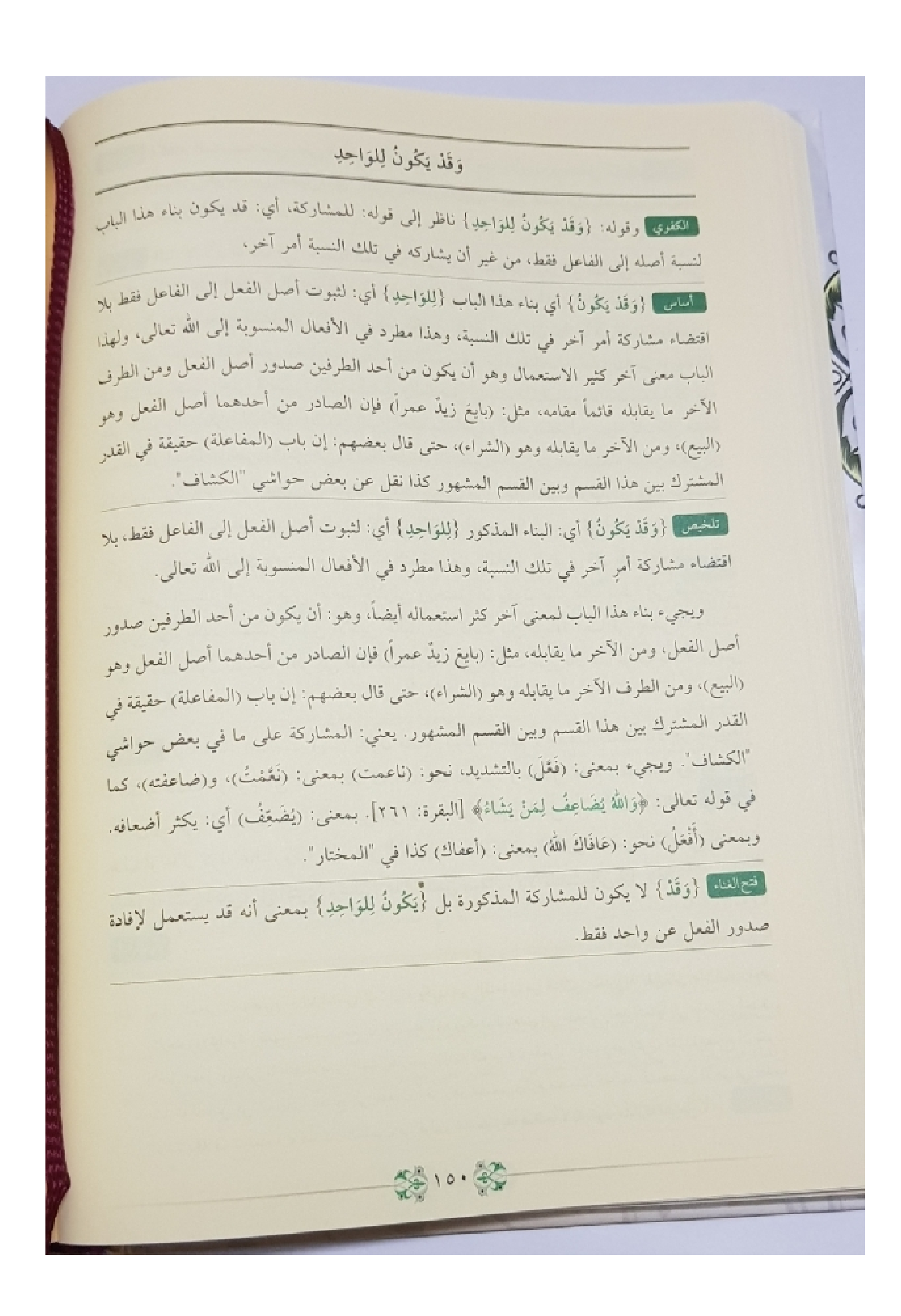
أساس قلنا: لا لأن ما قاله في "حاشية المطول" مبني على التحقيق، وما نقل عنه من شرحه على الزنجاني مبني على التفسير باللازم على ما نبهه عليه في تلك الحاشية، وما قاله بعض المحققين من أن بناء فاعل يجيء لمشاركة الاثنين في فعل لكن يسند إلى من كان متقدماً في الفعل، وينصب الثاني على المفعولية، نحو: (ضاربت زيداً) إذا تقدمته في مباشرة الضرب، و(ضاربني زيد) إذا تقدمك فيها فمبني على التفسير باللازم أيضاً، والحاصل أن بناء هذا الباب إذا كان للمشاركة بناء على اللزوم المذكور لا يكون إلا بين اثنين أحدهما فاعل والآخر مفعول، سواء كان كل منهما شخصاً أو أشخاصاً على ما نقل عن الأئمة، هذا هو التحقيق اللائق في هذا المقام فتفطن وكن من الشاكرين ولا تكن من القاصرين. فقوله: {غَالِبًا} حال من فاعل الظرف وقيد له، وقد عرفت ما حققنا أن هذا تنبيه على أن لزوم المشاركة بين الاثنين للمعنى الموضوع له[1] لباب (فاعل) ليس بكلي بل غالبي وأكثري ومن غفل عن هذا التحقيق مثل الفاضل الكفوي قال بأن كلام المصنف مبني على التمثيل أو من قبيل الأخذ بالأولى ويحتمل أن يكون قوله غالباً ناظراً إلى قوله: بين الاثنين أي: يكون المشاركة بين الاثنين غالباً، وإن كانت بين الزيادة أيضاً في بعض الأوقات، وقوله: وقد يكون للواحد ناظر إلى قوله للمشاركة انتهى. وأنت خبير بأن هذا توجيه بما لا يرضى به المحققون.

تلخيص فإذا قلنا: (شاتمتُ زيداً) يكون معناه: ثبوت الشتم لأحدهما متعلقاً بالآخر صريحاً، وعكسه ضمناً، ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر. وحاصل كلام المصنف وبناؤه كائن لمعنى يستلزم المشاركة بين الشخصين، أو الأشخاص، على ما نقل عن الأئمة. {غَالِبًا} أي: كونه غالباً أو حال كونه غالباً، وفيه تنبيه على أن لزوم المشاركة بين الاثنين للمعنى الموضوع له لباب (فاعل)، ليس بكلي، بل أكثري وغالبي هذا تحقيق المقال. ولا تلتفت إلى قيل وقال.

فتح الغناء ....

---

[1] ثم إن المعنى الموضوع له إذا اقتضى المشاركة يكون غير المتعدي من الثلاثي متعدياً إذا نقل إلى هذا الباب نحو: (كارمته) و(شاعرته) فإنهما متعديان مع أن ثلاثيهما لازم ويكون المتعدي إلى مفعول واحد متعدياً إلى مفعولين أحدهما لأصل الفعل والثاني ما اقتضاه معنى المشاركة نحو جاذبته الثوب فإن مفعول جذب وهو الثوب لمّا لم يصلح أن يكون مشاركاً للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر وهو الضمير ويلزم منه مشاركة أحد الشخصين الآخر في جذب الثوب بخلاف شاتمته فإنه لما كان المفعول في قولهم شتمت زيداً صالحاً لأن يكون مشاركاً للفاعل.



الكفوي وقوله: {وَقَدْ يَكُونُ لِلوَاحِدِ} ناظر إلى قوله: للمشاركة، أي: قد يكون بناء هذا الباب لنسبة أصله إلى الفاعل فقط، من غير أن يشاركه في تلك النسبة أمر آخر.

أساس {وَقَدْ يَكُونُ} أي بناء هذا الباب {لِلوَاحِدِ} أي: لثبوت أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر في تلك النسبة، وهذا مطرد في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، ولهذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل ومن الطرف الآخر ما يقابله قائماً مقامه، مثل: (بايعَ زيدٌ عمراً) فإن الصادر من أحدهما أصل الفعل وهو (البيع)، ومن الآخر ما يقابله وهو (الشراء)، حتى قال بعضهم: إن باب (المفاعلة) حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم وبين القسم المشهور كذا نقل عن بعض حواشي "الكشاف".

تلخيص {وَقَدْ يَكُونُ} أي: البناء المذكور {لِلوَاحِدِ} أي: لثبوت أصل الفعل إلى الفاعل فقط، بلا اقتضاء مشاركة أمرٍ آخر في تلك النسبة، وهذا مطرد في الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى.

ويجيء بناء هذا الباب لمعنى آخر كثر استعماله أيضاً، وهو: أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل، ومن الآخر ما يقابله، مثل: (بايعَ زيدٌ عمراً) فإن الصادر من أحدهما أصل الفعل وهو (البيع)، ومن الطرف الآخر ما يقابله وهو (الشراء)، حتى قال بعضهم: إن باب (المفاعلة) حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم وبين القسم المشهور. يعني: المشاركة على ما في بعض حواشي "الكشاف". ويجيء بمعنى: (فَعَّلَ) بالتشديد، نحو: (ناعمت) بمعنى: (نَعَّمْتُ)، و(ضاعفته)، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]. بمعنى: (يُضَعِّفُ) أي: يكثر أضعافه. وبمعنى (أَفْعَلَ) نحو: (عَافَاكَ اللهُ) بمعنى: (أعفاك) كذا في "المختار".

فتح الغناء {وَقَدْ} لا يكون للمشاركة المذكورة بل {يَكُونُ لِلوَاحِدِ} بمعنى أنه قد يستعمل لإفادة صدور الفعل عن واحد فقط.

الكنوي قيل: هذا مطرد في أفعال نسبت إلى الله تعالى.

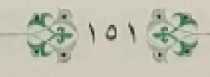
أساس ويجيء بمعنى الثلاثي نحو: (سافرت) بمعنى: (سفرت) لكن في الأول دلالة على زيادة المكابدة والمشقة، قال نجم الأئمة وفاضل الأمة رضي الدين الاستربادي: الزائد لغير الإلحاق لا بد له من معنى، وأقله أنه لا بد له من نوع مبالغة، وفي الحديث: (من جاوز الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتجهز إلى النار)[1]، أي: من جاز الأربعين، وبمعنى "التعدية"؛ نحو: (عَافَاكَ الله) بمعنى: عفاك الله، و(عفى) متعدٍ أيضاً إلا أنه يتعدى إلى الذنب المعفو، يقال: (عفي عنه ذنبه)، ولا يتعدى إلى المفعول عنه إلا بـ"عن" كقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣] و"عافى" يتعدى إليه بدون "عن" وهو مرادهم من كونه للتعدية كذا في حواشي القاضي، وما قال بعضهم من أن (عافاك) (أعفاك) في بيان التعدية بمعنى: (صيَّرك الله ذا عافية) فمبني على الغفول عما قلنا، وبمعنى: التكثير؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]من ضاعفته بمعنى: ضعفته أي: كثرت أضعافه، وبمعنى: (تَفَاعَلَ) كـ:(سَارَعَ) بمعنى: (تَسَارَعَ)، وللإغناء عن أصل الفعل؛ نحو: (بارك الله هذا الأمر فيك) أي: جعل الله ذلك الأمر مباركاً في حقك.

تلخيص يعني: يتعدى إلى "مَعْفُوّ عنه" بدون "عن"، وهو مرادهم من كونه للتعدية، بخلاف: (عفا) فإنه وإن كان متعدياً أيضاً. إلا أنه يتعدى إلى (الذنب المعفو)، يقال: (عَفَا عَنْ ذَنْبِهِ) ولا يتعدى إلى (المعفو عنه) إلا بـ"عن" كقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣] كذا حققه بعض المحققين. وبمعنى: (فَعَلَ) نحو: (دَافَعَ) بمعنى: (دَفَعَ)، و(سَافَرَ) بمعنى: (سَفَرَ) لكن يكون في الأول مبالغة، كزيادة المشقة لزيادة لفظه، وكقول النبي عليه الصلاة السلام: (من جاوز الأربعين ولم يغلب خيره على شره فليتجهز إلى النار)[2] أي: جاوز الأربعين. وبمعنى: (تَفَاعَلَ) نحو: (سَارَعَ) بمعنى: (تَسَارَعَ) وللإغناء عن أصل الفعل، نحو: (بارك الله هذا الأمر فيك) أي: جعل الله ذلك الأمر مباركاً في حقك.

فتح الغناء {نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا} بمعنى: "قاتل زيد مع عمرو، وعمرو مع زيد". اعلم أن "قاتل" قد يستعمل في لسان العرب بمعنى "ضارب" فيصير المعنى ضرب زيد عمراً، وضرب عمرو زيداً.

[1] ذكر نحوه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٨١/١ وقال: لا يصح.

[2] ذكر نحوه ابن الجوزي في "الموضوعات" ٢٨١/١ وقال: لا يصح.



مِثَالُ الْمُشَارَكَةِ نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَمِثَالُ الْوَاحِدِ نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ.

الكفوي {مِثَالُ الْمُشَارَكَةِ نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا وَمِثَالُ الْوَاحِدِ نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ} وسَافَرَ زَيْدٌ. واعلم أن بناء هذا الباب يجيء لمعان أُخَر: كالصيرورة نحو عَافَاكَ اللهُ، أي: صيرك ذا عافية. والتكثير نحو ضَاعَفْتُهُ. ولإتيان الفاعل إلى مكان أصله نحو يَامَنَ أي أتى إلى اليمن. وللإغناء عن فعل نحو: واريته، بمعنى أخفيته والإغناء عن فعل نحو بارك الله فيك ويجيء بمعنى تفاعل نحو سارع وجاوز أي تسارع وتجاوز.

أساس {مِثَالُ الْمُشَارَكَةِ} أي: مثال المشاركة اللازمة للمعنى الموضوع له لهذا الباب. {نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا} قد عرفت معناه آنفاً فتذكر. {وَمِثَالُ الْوَاحِدِ} أي: مثاله على أن يكون لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة أمرٍ آخر في تلك النسبة {نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ} فإن قاتل لكونه فعلاً مسنداً إلى الله تعالى لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط وهو الله تعالى جعل الشراح هنا كونه للواحد مبنياً على كون فاعل بمعنى الثلاثي ولذا مثّل الفاضل الكفوي بعد هذا المثال بقوله: وسافر زيد وليس صحيح لما بينهما من المغايرة لأن كونه للواحد مبني على أنه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة على ما يشعره اللزوم العربي، وكونه بمعنى الثلاثي مجاز على ما صرح في "شرح الشافية" وغيره فليتأمل.

تلخيص {مِثَالُ الْمُشَارَكَةِ} قد عرفت ما هو المراد منها، {نَحْوُ: قَاتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا} فإن (القتل) نسب باعتبار القيام إلى (زيد)، وباعتبار الوقوع إلى (عمرو) وصريحاً، وبالعكس ضمناً. ويلزم من ذلك مشاركتهما فيه على ما سبق تحقيقه. {وَمِثَالُ الْوَاحِدِ} أي: مثال كونه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط، بلا اقتضاء مشاركة أمر آخر في تلك النسبة. {نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ} تعالى فإنَّ (القتل) فيه نسب إلى الله تعالى بـ"الفاعلية" وإلى المقتولين بـ"المفعولية" ولا ينعكس ضمناً؛ لاقتضاء مقتولية من هو حي لا يموت أبداً، - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً -، وجعل هذا المعنى مبنياً على كون (فَاعَلَ) بمعنى الثلاثي ليس بصحيح، لأن كونه بمعنى الثلاثي مجاز، بخلاف هذا المعنى، فإنه مبني على أنه لنسبة أصل الفعل إلى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة، فثبت التغاير بينهما على ما في بعض شروح "الشافية" وغيره، فليتأمل.

فتح الغناء {نَحْوُ: قَاتَلَهُمُ اللّٰهُ} تعالى بمعنى "قتلهم الله تعالى"، ونحو (سارع زيد الصلاة) أي: إلى الصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣].



[أبواب الخماسي المزيد على الثلاثي المجرد]

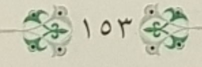
النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ:

الكفوي ولما فرغ المصنف رحمه الله تعالى من النوع الأول من الأنواع الثلاثة شرع في {النَّوْعُ الثَّانِي} الذي {هُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} فيكون خماسياً. {وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ} بحكم الاستقراء؛ لأن أوله إما همزة وصل أو تاء، والأول زائد، والثاني إما متصل به وهو النون أو بين الفاء والعين، وهو التاء، أو تكرير اللام مع الإدغام، والفاء ساكنة في هذه الثلاثة، والثاني: زائد، والثاني: إما تكرير العين مع الإدغام، أو ألف بين الفاء والعين.

أساس ولما فرغ من بيان الأبواب الثلاثة التي اشتملها النوع الأول من الأنواع الثلاثة شرع في النوع الثاني فقال: {النَّوْعُ الثَّانِي} وهي الطائفة المخصوصة من الألفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة في المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثاني {وَهُوَ مَا} أي: فعل {زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} وهو المسمى بالخماسي المزيد فيه على الثلاثي، وإنما قال: (زيد فيه حرفان) ولم يقل: (زاد حرفان) لأن المبحوث عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثي، تأمل فإنه دقيق وبالقبول حقيق. {وَهُوَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ} بحكم الاستقراء (باب الانفعال)، و(باب الافتعال) و(باب الأفعلال)، و(باب التفعل)، و(باب التفاعل).

تلخيص ولما فرغ من الرباعي المزيد فيه على الثلاثي أراد أن يشرع في الخماسي المزيد فيه عليه، فقال: {النَّوْعُ الثَّانِي} من الأنواع الثلاثة أي: الطائفة المخصوصة من الألفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة في المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثاني {وَهُوَ مَا} أي: فعل {زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} وإنما قال: زيد فيه حرفان، ولم يقل: زاد حرفان، لأن المبحوث عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثي. {وَهُوَ} أي: النوع الثاني {خَمْسَةُ أَبْوَابٍ} بحسب الاستقراء.

فتح الغناء {النَّوْعُ الثَّانِي: وَهُوَ} أي: النوع الثاني {مَا} أي: فعل {زِيدَ} أي جعل زيادة {فِيهِ} أي: في النوع الثاني أو في ذلك الفعل {حَرْفَانِ} لا واحد ولا ثلاثة {عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ} فيسمى بالخماسي المزيد فيه. {وَهُوَ} أي النوع الثاني {خَمْسَةُ أَبْوَابٍ} بلا زيادة ولا نقصان على ما وجد كذلك بالاستقراء أو التتبع في لغة العرب، أولها باب الانْفِعَال، وثانيها باب الافتعال، وثالها باب الأفعال، ورابعها باب التفعل، وخامسها باب التفاعل.



الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ} منها {انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً} بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الآخر.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ} من الأبواب الخمسة {انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً} بكسر الفاء وزيادة ألف قبل لام الفعل {مَوْزُونُهُ انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا} فإن قيل: إن ابن الحاجب وصاحب "المراح" والزنجاني قدموا من هذه الأبواب الخمسة ما كان أوله تاء وتبعهم الفاضل العصام في "ميزان الأدب" فلم خالفهم المصنف بتقديم ما في أوله همزة؟ قلت: إنما قدمه تبعاً للإمام الأعظم حيث قدمه في "المقصود"، أو لأنه لمّا كان في أوائل هذه الأفعال همزة وصل وهي تسقط عند الوصل وتثبت عند الابتداء وإثباتها عند الوصل لحن فإذا سقطت حين الوصل من اللفظ فقد شابهت الأفعال الرباعية التي سبقت قبلها فحصلت المناسبة بين الأفعال الرباعية وبين هذه الأفعال ولهذا قدمه.

تلخيص {البَابُ الأَوَّلُ} منها باب "الانفعال"، وزنه {انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ انْفِعَالاً} بكسر الفاء وزيادة الألف قبل الحرف الأخير، لأنك قد عرفت أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزاد قبل آخر مصدره ألف {مَوْزُونُهُ انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا} وإنما قدم الأبواب التي في أولها "همزة" على ما في أولها "تاء" تبعاً للإمام الأعظم، أو لمشابهتها للأفعال الرباعية التي سبقت حين سقطت الهمزة؛ لأن الهمزة التي في أوائلها همزة وصل تسقط عند الوصل، والإثبات عنده لحن، يجب الاحتراز عنه. قال علي القاري في شرحه لـ"مقدمة ابن الجزري": ثم إن همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف، ومن شأنها أن لا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في ماض ثلاثي أو رباعي كـ(أكل) و(أكرم)، بل في الخماسي كـ(انطلق)، والسداسي كـ(استخرج) انتهى. وأقول: أمّا التي في الأسماء فقد ذكر الجاربردي أنها على ضربين: سماعي، وقياسي. أما السماعي ففي أحد عشر اسماً، وهي: (ابن، وابنة، وابنم، واسم، واست، واثنان، واثنتان، وامرؤ، وامرأة، وأيمن الله، وأيم الله، وأما القياسي ففي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعداً، نحو: (أَفْعَلَ) و(استفعل). فعلم أن همزة باب (أَفْعَلَ) للقطع، نحو: (أَكْرَمَ إِكْرَاماً) كما سبق. وكذلك همزة الثلاثي نحو: (أَخَذَ).

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ} من تلك الأبواب الخمسة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {انْفَعَلَ} بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء والعين {يَنْفَعِلُ} بكسر العين {انْفِعَالاً} بكسر الهمزة وسكون النون وكسر الفاء وزيادة الألف قبل لام الفعل



الكفوي {وَمَوْزُونَهُ: انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا} قدّمه لكون زيادته في الأول.

أساس لا يقال إن هذه المناسبة موجودة أيضاً فيما في أوله تاء لأنهم قالوا إذا اجتمع تاءان في أول مضارع (تفعل) و(تفاعل) و(تفعلل) يجوز إثباتهما، ويجوز حذف إحديهما

تلخيص فإن قلت: تنتقض هذه القاعدة بـ(أَهْرَاقَ) و(أسطاع) بفتح الهمزة، فإن همزيهما وهمزي مصدريهما للقطع، مع أن بعد ألفيهما أربعة أحرف. قلتُ: أصلهما (أراق) و(أطاع) زيدت الهاء والسين للمبالغة. وأما (استطاع) بكسر الهمزة، فهمزه الوصل، لأن أصله استطاع، فحذف تاؤه، وهو في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧] فلو ابتدئ ذلك ابتدئ بكسر الهمزة. وأما "همزة الوصل" التي في الأفعال، فالهمزات التي في أفعال المصادر المذكورة ماضياً أو أمراً كـ(انقطع) و(انقطع) والهمزة التي في أمر الثلاثي. انتهى كلام الجاربردي ملخصاً.

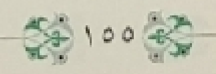
قال المرعشي - رحمه الله تعالى -: وقد لا يوجد همزة الوصل في باب الكلمة، بل يزاد بعد الإعلال كهمزة: (اطَّيَّرَ) و(اطَّهَّرَ) و(ازَّيَّنَ) الثلاثة كلها بتشديدين، و(اثَّاقَلَ) و(ادَّارَكَ)، وبالجملة إن كل همزة زيدت في أول الكلمة بعد الإعلال ليمكن الابتداء فهي همزة وصل. وليس من هذا القبيل (ادَّكَرَ) في "سورة يوسف" لأنه من باب (افْتَعَلَ) سواء قرئ بالدال المهملة أو المعجمة.

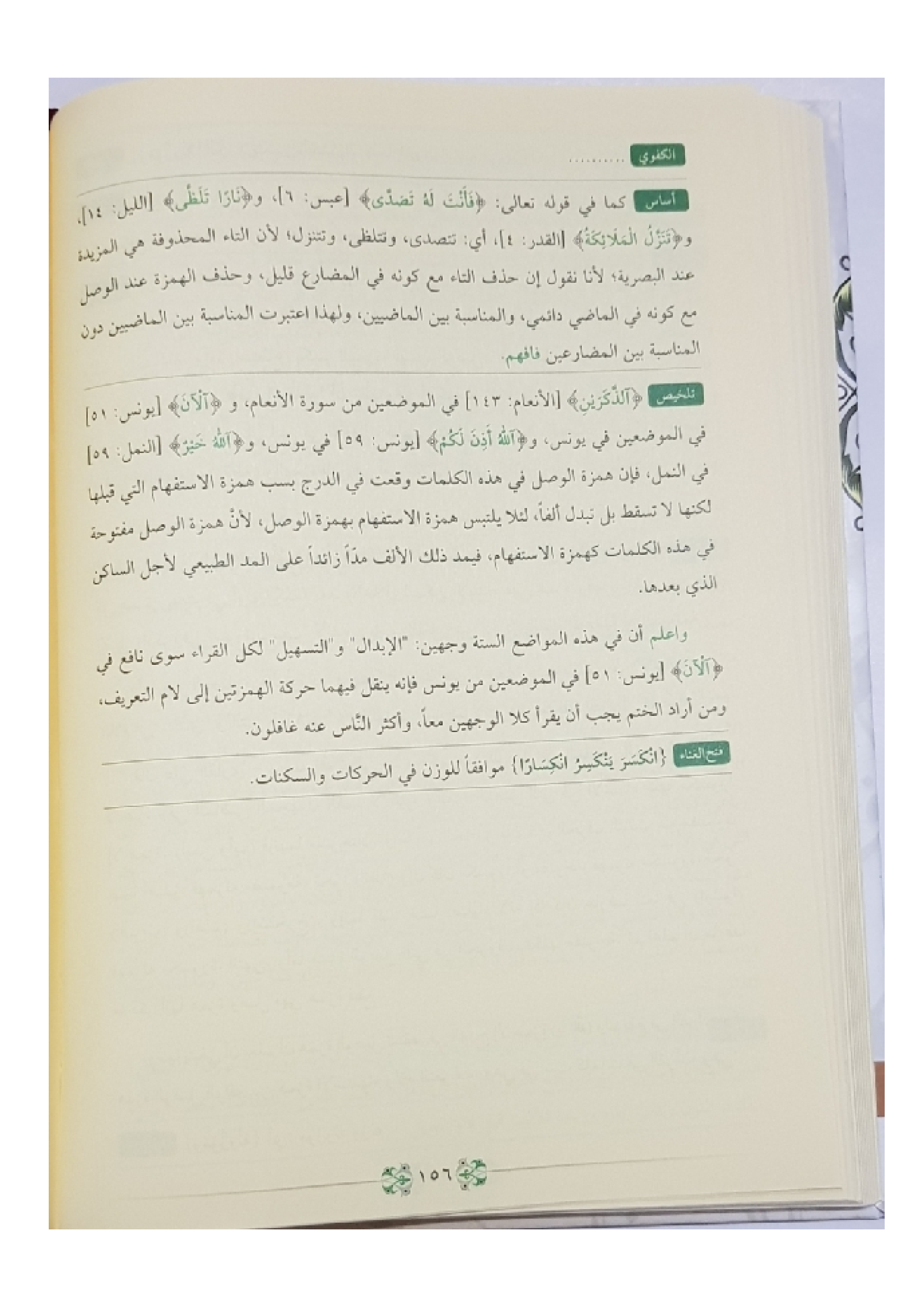
وأما همز الوصل في الحروف، فالهمزة الداخلة على لام التّعريف وميمه. ومن "لام التعريف" اللام في: "الذي" و"التي" و"اللاتي" وأمثالها من الموصولات على ما قاله الفاضل "العصام".

قال علي القاري - رحمه الله تعالى -: وحكم همز الوصل في الماضي المعروف الكسر لا غير، وفي الماضي المجهول الضم لا غير، وهمزة الوصل التي في الأسماء كلها مكسورة إلا همزة: (أيمن وأيم) فإنهما مفتوحتان. وأما أمر الحاضر فإن كان الحرف الثالث منه مضموماً ضماً أصلياً، فهمزته مضمومة، نحو: (انظر) وإن كان مكسوراً أو مفتوحاً، فهمزته مكسورة، نحو: (اِضْرِبْ) و(اِعْلَمْ) و(اِسْتَخْرِجْ). وإنما قلنا: ضماً أصلياً، لأنه إذا كان عارضاً كما في (امشوا) فهمزته مكسورة. انتهى. وأما همزة الوصل التي في الحروف، فكلها مفتوحة. ثم اعلم أن ما عدا ما ذكر أنها همزة وصل فهي همزة قطع.

ومما ينبغي أن يعلم أن همزة الوصل تسقط في الدرج إلا همزة (يا الله) ولم يقع في القرآن، وكذا همزة الوصل الواقع بين همزة الاستفهام ولام التعريف، وهي في ست كلمات في القرآن، وهي:

فتح الغناء {وَمَوْزُونَهُ} أي: موزونه وزنه





أساس كما في قوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ [عبس: ٦]، و﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤]، و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [القدر: ٤]، أي: تتصدى، وتتلظى، وتتنزل؛ لأن التاء المحذوفة هي المزيدة عند البصرية؛ لأنا نقول إن حذف التاء مع كونه في المضارع قليل، وحذف الهمزة عند الوصل مع كونه في الماضي دائمي، والمناسبة بين الماضيين، ولهذا اعتبرت المناسبة بين الماضيين دون المناسبة بين المضارعين فافهم.

تلخيص ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] في الموضعين من سورة الأنعام، و ﴿آلْآنَ﴾ [يونس: ٥١] في الموضعين في يونس، و﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] في يونس، و﴿آللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩] في النمل، فإن همزة الوصل في هذه الكلمات وقعت في الدرج بسبب همزة الاستفهام التي قبلها لكنها لا تسقط بل تبدل ألفاً، لئلا يلتبس همزة الاستفهام بهمزة الوصل، لأنَّ همزة الوصل مفتوحة في هذه الكلمات كهمزة الاستفهام، فيمد ذلك الألف مداً زائداً على المد الطبيعي لأجل الساكن الذي بعدها.

واعلم أن في هذه المواضع الستة وجهين: "الإبدال" و"التسهيل" لكل القراء سوى نافع في ﴿آلْآنَ﴾ [يونس: ٥١] في الموضعين من يونس فإنه ينقل فيهما حركة الهمزتين الى لام التعريف، ومن أراد الختم يجب أن يقرأ كلا الوجهين معاً، وأكثر النّاس عنه غافلون.

فتح الفتاء {انْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا} موافقاً للوزن في الحركات والسكنات.

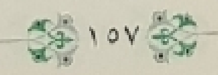
وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ.

الكفوي {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ} على الثلاثي المجرد {فِي} محل {أَوَّلِهِ} واعلم أن الهمزات الزائدة في أوائل الماضي والمصادر من كل باب سوى باب الأفعال همزات وصل، وضعت للوصل إلى النطق بالساكن فتثبت في حال الابتداء، وتسقط في الدرج، وإثباتها في الوصل لحنٌ.

أساس {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية، وباقيها زائدة، إذ أصله: (كسر) فصار: (انكسر) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ} على أصوله {فِي} محل قريب من {أَوَّلِهِ} لكن الهمزة الزائدة في الماضي والمصادر من كل باب من (باب الأفعال) همزة وصل ثابتة مكسورة في الابتداء لكونها في الأصل ساكنة، والأصل في تحريك الساكن الكسرة، وساقطة من التلفظ في الوصل لحصول إمكان النطق بالساكن الذي بعدها.

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} لأنه إذا زيد الحرفان على الحروف الثلاثة الأصلية يكون المجموع خمسة أحرف {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ} أي: في محل يكون قريباً من أوله، وقد عرفت وجهه، ولكون جميع زيادات هذا الباب في الأوّل قدم على سائر الأبواب.

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ} أي ما يعلم به باب الانْفِعَال {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ، بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} على حروفه الثلاثة الأصلية {وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ} لكن الهمزة الزائدة في الماضي والمصادر في كل باب سوى باب الأفعال همزة وصل ثابتة مكسورة في حالة الابتداء لكونها في الأصل ساكنة فحركت بالكسرة على قاعدة أن الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر، فتسقط في حالة الوصل، فإذا وجدت فعلاً معلّماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من باب الانْفِعَال، نحو (انْفَتَحَ يَنْفَتِحُ) و(انْجَرَحَ يَنْجَرِحُ) و(انْفَهَمَ يَنْفَهِمُ) و(انْبَسَطَ يَنْبَسِطُ) و(انْجَرَّ يَنْجَرُّ) وغيرها. فإن قلت: كيف يكون تقرير اشتقاق انكسر بالتركي؟ قلت: يكون هكذا انكسر اصلنده كسر ايدى ثلاثى مجرد ايدى بزديلدك خماسي بابنه نقل ايتمكه انده قاعده وار ايمش قاعده بو ايمشكه كسرنك اولنه بر همزه مكسوره ايله بر نون زياده قيلرلر ايمش بز دخى زياده قيلدق انكسر اولدى خمس حركات متواليات جمع اولدى كلام عربده كلمهء واحدهده خمس حركات متواليانك جمعى كريه اولديغندن ايچون بز دخى كريه كوروب نونى ساكن قيلدق انكسر اولدى.



الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي للدلالة على كون فاعله مطاوعاً. {وَمَعْنى المُطَاوَعَةِ} في اللغة الموافقة،

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: للدلالة على التأثر وقبول الأثر، ولما كان معنى المطاوعة في اللغة هو المناسبة والموافقة مطلقاً؛ لكن هذا المعنى ليس بمراد هنا، أراد أن يبين معناها الاصطلاحي فقال: {وَمَعْنى المُطَاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ} والمراد من الشيء الفعل المتعدي اللغوي الذي هو المعنى المصدري وهو الإيقاع والإيجاد والتأثير كـ(الكسر) في المثال المذكور. ومما ينبغي أن يعلم أن "الشيء" في "اللغة" ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، وأما "الشيء" بمعنى المتقرر الثابت في الخارج فعند الأشاعرة يطلق على الموجود فقط، فكل شيءٍ عندهم موجودٌ، وكل موجودٍ شيءٌ.

وعند الجاحظ والبصرية من المعتزلة هو المعلوم، ويلزمهم إطلاق الشيء على المستحيل لأنه معلوم. وعند الناشئ أبا العباس هو القديم، وللحادث مجاز وينافيه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، لأن القدرة إنما تتعلق بالحادث دون القديم، والأصل في الإطلاق الحقيقة فلا يكون لفظ الشيء مختصاً بالقديم.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: للدلالة على التأثر وقبول الأثر، يعني: وبناؤه كائن لأن يكون مطاوعاً بكسر الواو، وهو عبارة عما لم يمنع من قبول الأثر، على ما قاله عبد القاهر. والمطاوعة في اللغة: الموافقة مطلقاً، وهو ليس بمراد هنا، بل المراد معناها الاصطلاحي ولذا قال المصنف: {وَمَعْنى المُطَاوَعَةِ: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ} اعلم أن الشيء عند أهل السنة هو الموجود الخارجي سواء كان واجباً، أو ممكناً، وفي اللغة وعند الحكماء: ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، وهو يعم الموجود، والمعدوم، والممتنع، والممكن،

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: للدلالة على التأثر وقبول الأثر فلذا قال: {وَمَعْنى المُطَاوَعَةِ} عند علماء علم الصرف



الكفوي وفي الاصطلاح {هي: حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ} أي: أثر فعل متعد.

أساس وعند الجهمية هو الحادث، وينافيه قول لبيد: "أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ"[1] لأنه يفيد إطلاق لفظ الشيء إذ الأصل في الاستثناء الاتصال فلا يكون مختصاً بالحادث. وعند هاشم بن الحكم هو الجسم وينافيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا * إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ - ٢٤]؛ لأن الآية عام الحكم فلا يكون مختصاً بالجسم. وعند أبي الحسين البصري والنصيبي من معتزلة البصرة حقيقة في الموجود، ومجاز في المعدوم. والنزاع فيما بينهم متعلق بلفظ "الشيء" وأنه على ماذا يطلق، والحق ما ساعد عليه اللغة والنقل إذ لا مجال للعقل في إثبات اللغات، والظاهر مع الأشاعرة؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] ينفي إطلاقه بطريق الحقيقة على المعدوم؛ لأن الحقيقة لا يصح نفيها فيبطل به قول الجاحظ والبصرية، ثم إن عامة المعتزلة غير أبي الحسين وأبي الهذيل والكعبي ومتبعيه من البغداديين قالوا: المعدوم الممكن شيء أي: بمعنى أنه ثابت متقرر في الخارج منفكاً عن صفة الوجود، واستدلت عليه بأن الماهية غير الوجود، ومعروضة له وقد تخلو عنه مع كونها متقررةً متحققةً في الخارج، وإنما قيدوا المعدوم بالممكن لأن الممتنع منه لا تقرر له أصلاً اتفاقاً.

تلخيص والمراد هنا: المعنى الثاني، فاندفع ما يقال: إن الشيء ههنا عبارة عن الفعل المتعدي اللغوي، الذي هو المعنى المصدري مع أن الشيء يرادف الموجود، فكيف يصح أن يجعل الشيء عبارة عن المعنى المصدري الذي هو من قبيل الحال عند محققيهم، وهي ليست بموجودة ولا معدومة، هذا ويجوز أن يراد المعنى الأول، ويدفع الإيراد المذكور بأن الحال، وإن لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتبعية تحقق الغير، إذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم. باعتبار أن الموجود هو: ما يتحقق باعتبار نفسه، والمعدوم هو: ما لا يتحقق في الخارج، والحال يتحقق باعتبار غيره أي يكون تحققه تابعاً لتحقق غيره، فهي بهذا الاعتبار يطلق عليه "الشَّيء" وبهذا يندفع ما يقال إن قولهم: إنَّ الحال ليست بموجودة ولا معدومة يستلزم ارتفاع النقيضين.

فتح الغناء {حُصُولُ أَثَرِ الشَّيْءِ} في شيء آخر، يعني أثر الفعل المتعدي الصادر عن فاعله فلذا قال:

---

[1] وآخره: وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يتمثل بهذا البيت كثيراً كذا في "شرح اللمعات"، وقال شهاب الدين القيجاغي في "شرح اللمعات":

"ألا كل شيءٍ هالكٌ غير وجهه... كصورة مرآة بغير حقيقة"

فـ(كل شيءٍ) مبتدأ، وخبره (هالك)، و(غير وجهه) نصب على الاستثناء المتصل لدخوله تعالى في كل شيءٍ، وقوله (وجهه) هنا زائد والمعنى غيره، وقوله (كصورة مرآة) يجوز أن يكون في محل الرفع على أن يكون خبر ثانياً لكل، ويجوز أن يكون في محل النصب على أن يكون صفة لمصدر محذوف التقدير كل شيء هالك كهلاك صورة تظهر في المرآة، وقوله (بغير حقيقة) حال عن صورة يقال فلان ما له حقيقة أي لا له ثبات ولا له دوام كذا في "شرح اللمعات".

أساس ومنعه الأشاعرة مطلقاً وقالوا: المعدوم الممكن ليس بشيء كالمعدوم الممتنع؛ لأن الوجود عندهم نفس الحقيقة فرفعه رفعها، فلو تقررت الماهية في العدم منفكة عن الوجود لكانت موجودة ومعدومة معاً فلا يمكنهم القول بأن المعدوم شيء، وبه قال الحكماء أيضاً. فإن الماهية الممكنة وإن كان وجودها زائداً على ذاتها عندهم لكنها لا تخلو عن الوجود الخارجي والذهني يعني أنها إذا كانت متقررة متحققة فهي موجودة بأحد الوجودين لأن تقررها وتحققها عين وجودها. وقيل: هي مطلقاً لا تخلو عنهما؛ لأن كل ماهية يجب كونها محكوماً عليها بأنها ممتازة عن غيرها، أو لأنها ثابتة في الملأ الأعلى مع ما لها من الأحكام كما هو قاعدتهم. فالماهية تعم المعدوم في الخارج، فيكون عندهم شيئاً في الذهن، وإما أن المعدوم شيءٌ في الخارج، أو المعدوم المطلق شيء مطلقاً أو المعدوم في الذهن شيءٌ في الذهن فكأن الشيئية تساوق الوجود[1] عندهم وإن غايرته؛ لأن قولنا السواد موجود يفيد فائدة يعتد بها دون قولنا السواد شيءٌ، والسرُّ فيه أن أحد المتلازمين يجوز أن يكون واضح الثبوت لشيء دون الآخر، فمسألة كون المعدوم شيء أم لا من أمهات المسائل الكلامية إذ يتفرع عليها أحكام كثيرة من جملتها أن الماهية غير مجعولة على ما في "المواقف" وشرحه، وأنت إذا أتقنت ما حررناك. يرد على هذا المقام أن الشيء عند الأشاعرة عبارة عن الموجود والفعل المتعدي اللغوي الذي هو المعنى المصدري من قبيل الحال عند محققيهم وهي ليست بموجودة ولا معدومة فكيف يصح أن يجعل الشيء عبارة عنه؟ قلنا: ندفع الإيراد المذكور بأن المراد بالشيء هنا الشيء اللغوي وهو ما يصح أن يعلم ويخبر عنه، ولو سلم فالحال وإن لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتبعية تحقق الغير؛ إذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم باعتبار أن الموجود هو ما يتحقق باعتبار نفسه، والمعدوم ما لا يكون متحققاً في الخارج، والحال ما يتحقق باعتبار غيره أي: يكون تحققه تابعاً لتحقق غيره، فهي بهذا الاعتبار يطلق عليه الشيء، وبهذا يندفع الإيراد بلزوم ارتفاع النقيضين، وتوضيح هذا المقام على هذا النظام من مواهب الملك العلام.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[1] تساوق الشيئان: تسايرا، تقارنا، تناسقا، تلاءما.

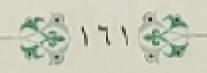
الكفري {عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ} والأولى أن يقول: عن تعلقه بالضمير الراجع إلى الشيء، فإنه عبارة عن المتعدي.

أساس {عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي} أي: الـ(تكسر) والجار متعلق بالحصول، وإنما أظهر في مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه إلى الأثر، فاندفع ما قيل الأولى عن تعلقه بالضمير الراجع إلى الشيء فإنه عبارة عن الفعل المتعدي {بِمَفْعُولِهِ} أي: مفعول الفعل المتعدي الذي هو (الكسر) وذلك المفعول هو (الزجاج) في المثال الآتي، وإنما قال عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله تحقيقاً لمعنى المطاوعة؛ لأن الأثر الحاصل أعم من أن يكون حاصلاً في الفاعل أو في المفعول، والأول الحاصل بالمصدر المبني للفاعل، والثاني الحاصل بالمصدر المبني للمفعول، والمعتبر هنا هو الثاني؛ لأن الفعل المتعدي الذي هو (الكسر) إذا تعلق بـ(الزجاج) الذي هو المفعول حصل منه أثر وهو هيئة المكسورية وحصول تلك الهيئة للزجاج عند التعلق وهو معنى "المطاوعة" ولا بد من بيان معاني المصدر حتى يتضح لك تحقيق هذا المقام، قد حقق بعض المحققين أن من صيغ المصادر ما هو موضوع للتأثير والانفعال، وما هو موضوع للأمر العدمي غيرهما كـ"الإمكان" و"الامتناع" و"العدم" فالمطلق صيغ المصادر سواء كانت موضوعة للتأثير أو للتأثر أو لغيرهما معنى مصدري يقال له "الحدث" سمي به لحدوث أكثر أفراده وهو قائم بالفعل وبسببه يحصل بالفاعل هيئة موجودة حقيقة إن كان تأثيراً أو تأثراً كما في "الضرب" و"القيام" و"الانكسار" أو اعتبارية إن لم يكن تأثيراً أو تأثراً كـ"الوجوب" و"الإمكان" ويحصل للمفعول أيضاً إحدى الهيئتين إن كان متعدياً.

تلخيص {عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي} أي: "الإيقاع والإيجاد والتأثير" كـ(الكسر) في المثال المذكور في المتن، وكلمة (عن) متعلقة بالحصول.

فإن قلتَ: الأولى أن يقال عن تعلقه بالضمير راجع إلى الشيء، فإنه عبارة عن الفعل المتعدي، والمقام مقام الضمير لسبق رجعه. قلنا: إنما ظهر في مقام الضمير، لئلا يتوهم رجوعه إلى الأثر. {بِمَفْعُولِهِ} الذي هو: "الزُّجاج" في مثال المتن، والضمير المجرور راجع إلى الفعل المتعدي.

فتح الغناء {عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي بِمَفْعُولِهِ.



أساس هذا وقد حقق بعض المحققين أن المعاني المصدرية أمور خمسة: الكسر، والكون كاسراً، أو الكون مكسوراً، أو الكاسرية، والمكسورية، والأول: معنى المصدر الأصلي، والثاني: معنى المصدر المبني للفاعل، والثالث: معنى المصدر المبني للمفعول، والرابع: الحاصل بالمصدر المبني للفاعل، والخامس: الحاصل بالمصدر المبني للمفعول فاستعمال المصدر في الثلاثة الأول حقيقة وفي الأخيرين مجاز وإن أنكر الفاضل الحلبي الثاني والثالث في "حاشيته على المطول" نقلاً عن جده المولى الفناري حيث قال: وههنا بحث شريف ذكره جدي في تفسير الفاتحة ينبغي أن ينبه له وهو أن صيغ المصادر تستعمل في أصل النسبية وتسمى مصدراً وأما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت أو حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة إما أن يكون فقط في اللازم كـ: "المتحركية" و"القائمية" الحاصلتين من (الحركة) و(القيام)، أو للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كـ: "العالمية" و"المعلومية" الحاصلتين من (العلم) وباعتباره يتسامح أهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدراً للمعلوم وقد يكون مصدراً للمجهول ويعنون بهما الهيئتين اللتين هما معينا الحاصل بالمصدر وإلا لكان كل مصدر متعدٍّ مشتركاً ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى كلامه. فظهر من هذا إنكار المعنى الثاني والثالث وادعاء عينيتهما للرابع والخامس، وظهر أيضاً ادعاء أنه حقيقة في النسبة مجاز في الباقي. ورده الأساتذة الكرام نوّر الله تعالى مراقدهم بأن قالوا: إن إنكاره[1] لما هو المشهور بين المحققين من أن بناء المصدر تارة للفاعل وتارة للمفعول وحمله على التسامح ليس بسديد مع أن الفرق بين المصدر المبني للفاعل، والمصدر المبني للمفعول، وبين الحاصل بالمصدر المبني للفاعل، والحاصل بالمصدر المبني للمفعول، ظاهر باعتبار الذات وباعتبار التغيير،

تلخيص فإن قلت: الأثر الحاصل للفاعل في الحقيقة فلم جعله المصنف للفعل المتعدي حيث أضاف الأثر إلى الشيء الذي هو عبارة عن الفعل المتعدي؟ قلنا: نعم الأمر كما قلت، لكن المصنف بنى كلامه على الاستعمال الشائع، لأن الشائع فيما بينهم أن المؤثر الفعل المتعدي مجاز تسمية للشيء، أعني: الفعل المتعدي باسم متعلقه بالكسر، أعني: الفاعل.

[1] إنكاره اسم أن حملة بالنصب عطف عليه وقوله ليس بسديد خبران.



أساس أما الفرق باعتبار الذات فلأن الحاصل بالمصدر أثر والمصدر المبني للفاعل مؤثراً والمصدر المبني للمفعول وقوع الأثر فيه، وأما الفرق باعتبار التعبير أن المبني للفاعل يعبر عنه بالكون ضارباً وعن المبني للمفعول بالكون مضروباً ويعبر عن الحاصل بالمصدر المبني للفاعل بالضربية وعن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول بالمضروبية؛ ولأن علامة الحقيقة أن يتبادر المعنى من اللفظ من غير حاجة إلى القرينة وهي ههنا موجودة كما في الألفاظ المشتركة. وقالوا أيضاً: إن اتباع ما هو المشهور بين المحققين وهي مصطلحات القوم واعتباراتهم أولى من إتباع غيره إذا لم يكن الحجة القاطعة صارفة عنان العناية نحوه، فالعمدة في تحقيق معنى صيغ المصادر، والحاصل بالمصدر، ولفظ المصدر، وكون المصدر مبنياً للفاعل، ومبنياً للمفعول على ما هو المشهور بين الفحول. وأنكر الفاضل العصام المصدر المبني للمفعول بالكلية واستدل عليه بأنه لو وجد لكان معنىً قائماً بالمفعول به وكان إسناداً إليه على طريق القيام به لا على طريق الوقوع عليه فلم يخرج نائب الفاعل عن تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه به مع أنهم ساقوه لإخراجه بل المصدر المتعدي لم يوضع لنسبته إلى الفاعل من جهة القيام والفعل المجهول وشبهه وضع لنسبته إلى المفعول به من جهة الوقوع عليه، وأوّله بعض المحققين بأنه يستفاد من كلام ذلك الفاضل أنه أنكر المصدر المبني للمفعول به وأثبته بوجه آخر غير ما أورده فإن المصدر قد يضاف إلى فاعله وقد يضاف إلى نائبه فالمضاف إلى الفاعل نحو: (كسر زيد الزجاج) مصدر بمعنى "الفاعل"،

تلخيص قال الشريف الجرجاني في "شرح الزنجاني": إطلاق المطاوع بالفتح على الفاعل، وإن كانت حقيقة، لكن الشائع فيما بينهم إطلاقه على الفعل المتعدي مجازاً، تسمية للشيء باسم متعلقه، وكذلك الحال في جانب المطاوع بالكسر. والحاصل أن الكسر في المثال مطاوع بالفتح مجازي، والفاعل أعني: المتكلم فيه مطاوع حقيقي بالفتح والانكسار مطاوع مجازي بالكسر، والمفعول أعني: "الزجاج" فيه مطاوع حقيقي بالكسر، و الشائع في الاستعمال المجازيان دون الحقيقين، ولذا جعل المصنف الأثر المتعدي دون الفاعل.

فتح الغناء ....

الكفوي ....

أساس والمضاف إلى نائبه نحو: (كسر الزجاج) بمعنى: وقوع الكسر عليه لا بمعنى قيام المكسورية به؛ نعم يجوز أن تكون المصادر مشتركة لكن لا تنسب ولا تضاف إلا باعتبار استعمالها في المعنى المصدر المقتضي للنسبة إلى الفاعل أو المفعول به فحينئذٍ يتجه على دليل الإنكار أن غاية ما أورده نفي اشتراك صيغ الأفعال وشبهها الموضوعة لنسبة معينة أما من حيث القيام أو من حيث النوع لا نفي اشتراك المصادر الغير الموضوعة لشيء من النسبتين فاحفظ فإنه من نفائس المباحث.

فإن قلت: إذا كان (الكون ضارباً) مصدراً مبنياً للفاعل، و(الكون مضروباً) مصدراً مبنياً للمفعول يلزم التسلسل والدور من جهتين:

أما الأول فلأن الكون مصدراً أيضاً فيلزم تصويره بالكون كائناً وهلم جرا فإما أن يتسلسل أو يدور. وأما الثاني فلأن (ضارباً) أو (مضروباً) يتوقف تعلقهما على تعلق (الضرب) فلو فسر الضرب بما يتضمنه الضارب أو المضروب يلزم الدور.

تلخيص فإن قلت: ما الفرق بين الكسر والانكسار مع أنهما مصدران؟ قلنا: "الكسر" هو المصدر الأصلي بمعنى "الإيقاع" و"التأثير" و"الانكسار" هو "التأثر" و"قبول الأثر" وهو معنى المطاوعة. أي: معنى الكون مطاوعاً بالكسر، وقد عرفت أن الكسر مطاوع بالفتح. ثم إن المعاني المصدرية على تحقيق بعض المحققين أمور خمسة:

الأول: معنى المصدر الأصلي كـ(الكسر). والثاني: معنى المصدر المبني للفاعل كـ(الكون كاسراً). والثالث: معنى المصدر المبني للمفعول كـ(الكون مكسوراً). والرابع: معنى الحاصل بالمصدر المبني للفاعل كـ(الكاسرية).

فتح الغناء ....

أساس قلت: الكون ضارباً أو مضروباً غير معتبر في مفهوم المصدر وإنما هو تصوير للمعنى وبيان لحاصله. ثم إن الإيقاع الذي هو حقيقة معنى المصدر جزء من مفهوم الفعل وهو أمر اعتباري لا وجود له في الخارج واستدلوا عليه بأنه لو كان الإيقاع موجوداً لكان له موقع فيكون للموقع إيقاع آخر وهكذا إلى غير النهاية وكل إيقاع معلول لإيقاعه، والمفروض أن الإيقاعات أمور موجودة فيلزم التسلسل في جانب العلة في أمور متغايرة موجودة في الخارج على ما هو المفروض لا في أمور اعتبارية حتى ينقطع بانقطاع الاعتبار أو يكون إيقاع الإيقاع عين الإيقاع كما في لزوم اللزوم وإمكان الإمكان، وأيضاً لو كان الإيقاع موجوداً يلزم عند إيجاد الفاعل شيئاً أن يوجد أموراً متحققة غير متناهية هي الإيقاعات المترتبة وهو باطل قطعاً لاستلزامه التسلسل. ورده العلامة الثاني المحقق التفتازاني في "التلويح" بمنع لزوم التسلسل مستنداً بأنه إنما يلزم لو كان إيقاع الإيقاع أيضاً فعله، فلم لا يجوز أن يوجد شيئاً بإيقاعه وكان إيقاعه بإيقاع فاعل آخر كالباري تعالى عز اسمه فلا يلزم التسلسل وإذا انتهى إلى إيقاع قديم كالوصف الذي يسمى تكويناً لم يلزم التسلسل أيضاً؟ وأجاب عنه بأنه يمتنع انتهاؤه إلى إيقاع قديم لأنه يستلزم قدم الحادث ضرورة أنه لا يتصور إيقاع بالمعنى المصدري عن غير شيء يقع به، هذا غاية توضيح الكلام في تفهيم المرام والعلم عند العزيز العلام وإنما أطنبنا الكلام إذ لم أرى أحداً حام حول كلام المصنف في هذا المقام، ﴿فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤].

تلخيص والخامس: معنى الحاصل بالمصدر المبني للمفعول كـ(المكسورية). فاستعمال المصدر في الثلاثة الأول حقيقة، وفي الأخيرين مجاز. وأنكر الفاضل حسن جلبي الثاني والثالث، وإليه يميل كلام الفاضل الجامي حيث قال في شرح قول ابن الحاجب: فالرَّفع علم الفاعلية، أي: علامة كون الشيء فاعلاً، وفي قوله: والفتحة علم المفعولية، أي: علامة كون الشيء مفعولاً، والأدلة من الطرفين. وتحقيق الفرق وبيانه لا يسعها المقام، وذكرها يقتضي تطويل الكلام ولا يتحمله مخاطب هذا المرام.

فتح الغناء ....



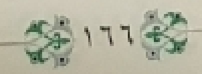
نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ. فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي.

الكفوي {نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ، فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ} لا يخفى أنه لا حاجة إلى إظهار الفاعل وهذا المثال مطابق للممثل له. {فَإِنَّ} "انكسر" فيه يدل على حصول {انْكِسَارَ الزُّجَاجِ} الذي هو {أَثَرٌ} للفعل المتعدي الذي هو "الكسر" وعلى أنه قد {حَصَلَ عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي}

أساس {نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ} وما نحن بصدده في المثال لفظ (انكسر) فإنه يدل على الانكسار وهو التأثر وقبول الأثر. {فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ أَثَرٌ} مرتبٌ على الكسر، وذلك الأثر إن حصل في الفاعل يسمى حاصلاً بالمصدر المبني للفاعل، وإن حصل في المفعول يسمى حاصلاً بالمصدر المبني للمفعول، والمراد هنا هو الثاني ولذا وصفه بقوله {حَصَلَ} ذلك الأثر المعبر عنه بالمكسورية {عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي} بمفعوله الذي هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة وقد يعبر عنها بالتأثر وقبول الأثر الذي هو من مقولة "الانفعال" وهي عبارة عن كون الشيء متأثراً ما دام متأثراً كالمنقطع ما دام منقطعاً.

تلخيص {نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ} ومقصودنا من هذا المثال لفظ "انكسر" لأنه من هذا الباب. ومراده منه: بيان كون هذا البناء للمطاوعة، أي: لأن يكون مطاوعاً بالكسر على ما قدمناه. وقوله: {فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ} إلخ، لتطبيق المثال للممثل له، ولذا ذكر "الانكسار" الذي هو من هذا الباب. فالانكسار {أَثَرٌ} مرتب على الكسر الذي هو المطاوع في عرفهم كما سبق تحقيقه، وذلك الأثر إن حصل في "الفاعل" يسمى: حاصلاً بالمصدر المبني للفاعل. وإن حصل في "المفعول" يسمى: حاصلاً بالمصدر المبني للمفعول. والانكسار هو الثاني، ولذا وصف الأثر الذي هو الانكسار هنا بقوله: {حَصَلَ} أي: ذلك الأثر المعبر عنه بالمكسورية في "الزجاج" {عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي} إلى مفعوله الذي هو: الزجاج، وذلك الحصول هو المطاوعة.

فتح الغناء نَحْوُ: كَسَرْتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجَاجُ} هذا المثال مطابق للممثل له. {فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ} بسبب أن يكسره الكاسر {أَثَرٌ حَصَلَ} أي ذلك الأثر في الزجاج المكسور {عَنْ تَعَلُّقِ الكَسْرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي} أي المتجاوز إلى مفعوله الذي هو الزجاج، وذلك الحصول هو المطاوعة، وقد يقال له "التأثر وقبول الأثر"، ثم إن أصل اِنْكَسَرَ كَسَرَ فأردنا نقله إلى باب الانفعال، وفيه قاعدة هي أن يزاد في أوله همزة ونون، فزدناهما فجعلنا الهمزة متحركة بالكسرة، وأسكنا النون، فصار اِنْكَسَرَ وإنما قدم هذا الباب على الثاني لكون زائديه في أوله.



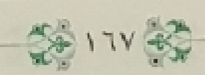
الكفوي بمفعوله الذي هو الزجاج، وذلك الحصول هو المطاوعة فيكون الزجاج مطاوعاً اسم فاعل، لقبوله الفعل، وتكون أنت مطاوعاً اسم مفعول لأن الزجاج طاوعك، لكن الشائع في كلامهم إطلاق المطاوع على الفعل المتعدي. قال السيد الشريف في "شرحه للزنجاني" وهي تسمية للشيء باسم متعلقه.

أساس فإن قيل: فحينئذٍ يكون المطاوع بكسر الواو المفعول الذي هو الزجاج لأنه الذي قبل الأثر من الفاعل وطاوع ذلك الزجاج إياه فيكون الفاعل مطاوعاً بالفتح فلم أطلق المصنف المطاوع بالفتح على الفعل المتعدي؟ قلت: إطلاق المطاوع بالفتح على الفاعل وإن كانت حقيقة لكن الشائع فيما بينهم إطلاقه على الفعل مجازاً تسميةً للشيء باسم متعلقه على ما بينه الشريف المحقق في "شرح الزنجاني" فإطلاق المصنف مبني على الاستعمال الشائع.

قال الفاضل الكفوي: "واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون إلا لازماً". انتهى. هكذا قال أكثر الشراح. أقول: إن أرادوا أنه لا ينقطع عن المطاوعة مطلقاً سواء كان مطاوعة المتعدي إلى واحد أو إلى أزيد منه فممنوع لأن هذا الباب يجيء لمطاوع (فعل) الذي يتعدى إلى واحد وقد جاء قليلاً لمطاوع (أفعل) نحو: (أَشْفَقَهُ) أي: فَانْشَقَّ، أي: رددته. و(أَزْعَجتُهُ فانْزَعَجَ) أي: أبعدته، وإن أرادوا أنه لا ينقطع عن مطاعة المتعدي إلى واحد فمسلم لكن لا يدل عليه كلامهم، وأيضاً يوجب كلامهم أن يكون مطلق المطاوعة سبباً لكون هذا الباب لازماً ومستلزماً له وليس كذلك إذ قد تجيء المطاوعة بدون الفعل اللازم كما في عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ وقد يجيء الفعل اللازم بدون المطاوعة كما في (ضاربَ زيدٌ عمراً) و(تضاربَ زيدٌ وعمرو) وقد يجتمع كما في مثال المصنف فبينهما تباين جزئي على ما فصل في "شرح الشافية" لسيد عبد الله فظهر منه أن المطاوعة مطلقاً لا توجب لزوم الفعل قيل: اللزوم من خصائص هذا الباب من غير أن يتوقف على المطاوعة، كما في قوله تعالى: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وقوله تعالى: ﴿فَانْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، إلا أن يكون مرادهم بقولهم لا ينقطع عن المطاوعة المطاوعة المعتبرة في هذا الباب بحمل اللام على العهد الخارجي.

تلخيص قد يعبر عنها بالتأثر وقبول الأثر الذي هو من مقولة "الانفعال" وهي عبارة عن كون الشيء متأثر ما دام متأثراً كالمنقطع ما دام منقطعاً، فإن "الانقطاع" أثر حصل في الشجر عن تعلق القطع الذي هو الفعل "المتعدي". ولذا قلت: قَطَعْتُ الشَّجَرَ فَانْقَطَعَ ذَلِكَ الشَّجَر.

فتح الغناء ولما بيّن المصنف باب الانفعال أراد أن يبيّن باب الافتعال فقال:



الكفوي واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون إلا لازماً، وهو لا يبنى إلا مما فيه علاج وتأثير، ولذا قيل: "انكرم،وانعدم "خطأ وذلك لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره، وهو علاج تقوية للمعنى الذي وضع له هذا، إلا أنه قد يجيء لمطاوعة (فعل) كما مر.

أساس واعلم أن هذا الباب يختص بـ(العلاج والتأثير) أي: بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير، أي: إحداث فعل بالجوارح، إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الإنسان، وإنما خص بالأفعال العلاجية لأنه موضوع للمطاوعة فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة فلا يقال: (علمته فانْعَلَمَ) وإنما جاز علمته فتعلم في (باب التفعل) وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع لمطاوعة فعل؛ لأن تفعل يجيء للعمل المكرر فتكرره جعل كالمحسوس

تلخيص واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة واللزوم أعني: أنه لا يجيء غير مطاوع بالكسر ومتعدياً[١]، وهذا مختص بهذا الباب بخلاف سائر الأبواب الذي يكون بناؤه للمطاوعة، فإنه يجوز أن يكون متعدياً، فالمطاوعة لا تستلزم اللزوم، بل اللزوم من خصائص هذا الباب. وبهذا ظهر الخلل في قول الفاضل الكفوي حيث قال: "واعلم أن هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة، ولذا لا يكون إلا لازما". انتهى. وهكذا زعم صاحب "روح الشروح" فتأمل[٢].

وتحقيق هذا المقام يقتضي أن يبين النِّسب[٣] الخمس بين الأمور الأربعة. أما النسبة بين "المطاوع بالكسر"، و"اللازم" فهي: عموم وخصوص من وجه، وهو المراد بقولهم: كان بينهما تباين جزئي، لاجتماعهما في مثل قولنا: كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج، ويفترق اللازم في قولنا: جلسَ زيدٌ، ويفترق "المطاوع" في قولنا: عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ.

وأما النسبة بين المطاوع أيضاً وبين المتعدي، فكذلك عموم من وجه لاجتماعهما في: (عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ) ويوجد المطاوع بالكسر بدون المتعدي في مثال المتن، ويوجد المتعدي بدونه في: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً) مثلاً. وأما النسبة بين "المطاوع بالكسر" أيضاً وبين "المطاوع بالفتح" فعموم مطلق، لأنه كلما تحقق المطاوع بالفتح تحقق المطاوع، كمثال المتن، وقد يتحقق المطاوع بالكسر ولا يتحقق المطاوع كما في (انْكَسَرَ الإِنَاءُ) من غير ملاحظة "الكاسر" و"الكسر". فالمفتوح أخص، والمكسور أعم.

فتح الغناء ....

[١] فإن قلت النسب بين الأربع يرتقي إلى ستة فلم قال خمسة قلنا النسبة السادسة هي النسبة بين المتعدي واللازم وهي ظاهرة مما سبق من تعريفهما ولذا تركها {منه}

[٢] وجه التأمل أنه يجوز أن يكون مرادهم بقولهم لا ينقطع عن المطاوعة المطاوعة المعتبرة في هذا الباب بحمل اللام على العهد الخارجي {منه}.

[٣] قوله متعدياً عطف على لفظ غير أعني المضاف {منه}.

الكفوي وقد يجيء لمطاوعة (أَفْعَلَ) نحو: أَزْعَجْتُهُ، أي أبعدته فانزعج. والتفتازاني والسيد الشريف نقلا عن المفضل أنه شاذ، وقد يجيء لمطاوعة (فَعَلَ) نحو: عَدَلْتُهُ فانعدل، ذكره صاحب المطلوب وفي روح الشروح:وقد يجيء لمعان أخر لمشاركة المجرد؛ كـ(انطفأت) وللإغناء عن المجرد؛ كـ(انطلق)بمعنى ذهب وللإغناء عن فعل كـ(انحجز) إذا أتى الحجاز.

أساس فإن قيل: ما الفرق بين (تَكَسَّرَ) و(انْكَسَرَ)؟ قلنا: إن تكسر للكسر الكثير دون انكسر. وفي بعض شروح "المقصود": أنه قد يجيء لمشاركة المجرد كـ(انطفأت النار) بمعنى: طفئت، وللإغناء عن المجرد كـ(انطلق) بمعنى: ذهب وغيره.

تلخيص وأما النسبة بين المتعدي والمطاوع بالفتح فعموم مطلق أيضاً، لاجتماعهما في مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما في: (كَسَرْتُ الزُّجَاجَ) لأن المطاوع بالفتح يكون متعدياً دائماً. ويوجد المتعدي بدونه في كل باب يكون بناؤه للتعدية لا للمطاوعة كـ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً). وأما النسبة بين المطاوع بالفتح وبين اللازم فتباين كلي، لأن المطاوع لا يكون لازماً أصلاً، كما عرفته آنفاً، فقد علمت مما بيناه لك أن المطاوع بالكسر يكون أنقص مفعولاً واحداً من المطاوع، فإذا تعدى المطاوع بالفتح إلى مفعول واحد يكون ذلك المفعول فاعلاً في المطاوع كما في المثال المشهور. وإذا تعدى إلى مفعولين يكون أحدهما: فاعلاً في المطاوع. والثاني: مفعولاً. وبالجملة لا يلزم أن يكون "المطاوع بالكسر" لازماً، بل قد يكون لازماً، وقد يكون متعدياً كما عرفته. إذا عرفت هذا، فاعلم أن كل باب يكون بناؤه للمطاوعة يختص بـ(العلاج والتأثير)، أي: بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير. أي: إحداث فعل بالجوارح، إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الإنسان مثلاً هذا الباب يختص بالأفعال العلاجية، لأنه موضوع للمطاوعة، فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة، فلا يقال: علمته فانْعَلَم. فإن قلت: لم جاز في (عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ) مع أنه ليس من الأفعال العلاجية، بل من أفعال القلوب؟ قلت: إنما جاز ذلك في باب (التفعل)، وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع للمطاوعة (فَعَّلَ) لأن (تَفَعَّلَ) يجيء للتكلف، والعمل المكرر. فتكرره جعله كـ(المحسوس)، ولذا قيل: الفرق بين (تَكَسَّرَ) و(انْكَسَرَ): أنَّ تَكَسَّرَ للكسر الكثير دون انْكَسَرَ. فإن قلت: إن بناء باب الافتعال للمطاوعة أيضاً مع أنه لم يختص بالعلاج، كما في: (غممته فاغتم) في غير العلاج. قلنا: إن بناؤه لا يختص بالمطاوعة بل يكون لمعان أخر، كما بينوا على ما سيجيء في بابه إن شاء الله تعالى. فكل كلمة من باب (الافْتِعَال) تكون للمطاوعة، فيجوز أن تكون من الأفعال العلاجية كما في (اِجْتَمَعَ) ومن غيرهما، كما في (غممته فاغتم)، على ما سنبين إن شاء الله تعالى. قيل: وهذا البناء يجيء لمشاركة المجرد كـ(انْطَفَأَتِ النَّارُ) بمعنى (طَفِئَتْ)، وللإغناء عن المجرد كـ(انطلق) بمعنى: (ذهب) وغيره.

فتح الغناء ....



الكنوي وقد يجيء لمطاوعة (أَفْعَلَ) نحو: أَزْعَجْتُهُ، أي أبعدته فانزعج. والتفتازاني والسيد الشريف نقلا عن المفضل أنه شاذ، وقد يجيء لمطاوعة (فَعَلَ) نحو: عَدَلْتُهُ فانعدل، ذكره صاحب المطلوب وفي روح الشروح:وقد يجيء لمعان أُخر لمشاركة المجرد؛ كـ(انطفأت) وللإغناء عن المجرد؛ كـ(انطلق)بمعنى ذهب وللإغناء عن فعل كـ(انحجز) إذا أتى الحجاز.

أساس فإن قيل: ما الفرق بين (تَكَسَّرَ) و(انْكَسَرَ)؟ قلنا: إن تكسر للكسر الكثير دون انكسر. وفي بعض شروح "المقصود": أنه قد يجيء لمشاركة المجرد كـ(انطفأت النار) بمعنى: طفئت، وللإغناء عن المجرد كـ(انطلق) بمعنى: ذهب وغيره.

تلخيص وأما النسبة بين المتعدي والمطاوع بالفتح فعموم مطلق أيضاً، لاجتماعهما في مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما في: (كَسَرْتُ الزُّجَاجَ) لأن المطاوع بالفتح يكون متعدياً دائماً. ويوجد المتعدي بدونه في كل باب يكون بناؤه للتعدية لا للمطاوعة كـ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً). وأما النسبة بين المطاوع بالفتح وبين اللازم فتباين كلي، لأن المطاوع لا يكون لازماً أصلاً، كما عرفته آنفاً. فقد علمت مما بيناه لك أن المطاوع بالكسر يكون أنقص مفعولاً واحداً من المطاوع، فإذا تعدى المطاوع بالفتح إلى مفعول واحد يكون ذلك المفعول فاعلاً في المطاوع كما في المثال المشهور. وإذا تعدى إلى مفعولين يكون أحدهما: فاعلاً في المطاوع. والثاني: مفعولاً. وبالجملة لا يلزم أن يكون "المطاوع بالكسر" لازماً، بل قد يكون لازماً، وقد يكون متعدياً كما عرفته. إذا عرفت هذا، فاعلم أن كل باب يكون بناؤه للمطاوعة يختص بـ(العلاج والتأثير)، أي: بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير. أي: إحداث فعل بالجوارح، إذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من أعضاء الإنسان مثلاً هذا الباب يختص بالأفعال العلاجية، لأنه موضوع للمطاوعة، فخص بالمعاني الواضحة المحسوسة، فلا يقال: علمته فانْعَلَمَ. فإن قلت: لم جاز في (عَلَّمْتُهُ الفِقهَ فَتَعَلَّمَهُ) مع أنه ليس من الأفعال العلاجية، بل من أفعال القلوب؟ قلت: إنما جاز ذلك في باب (التفعل)، وإن لم يكن علاجاً مع أنه وضع للمطاوعة (فَعَّلَ) لأن (تَفَعَّلَ) يجيء للتكلف، والعمل المكرر. فتكرره جعله كـ(المحسوس)، ولذا قيل: الفرق بين (تَكَسَّرَ) و(انْكَسَرَ): أنَّ تَكَسَّرَ للكسر الكثير دون انْكَسَرَ. فإن قلت: إن بناء باب الافتعال للمطاوعة أيضاً مع أنه لم يختص بالعلاج، كما في: (غممته فاغتم) في غير العلاج. قلنا: إن بناؤه لا يختص بالمطاوعة بل يكون لمعان أخر، كما بينوا على ما سيجيء في بابه إن شاء الله تعالى. فكل كلمة من باب (الافْتِعَال) تكون للمطاوعة، فيجوز أن تكون من الأفعال العلاجية كما في (اِجْتَمَعَ) ومن غيرهما، كما في (غممته فاغتم)، على ما سنبين إن شاء الله تعالى. قيل: وهذا البناء يجيء لمشاركة المجرد كـ(انْطَفَأَتِ النَّارُ) بمعنى (طَفِئَتْ)، وللإغناء عن المجرد كـ(انطلق) بمعنى: (ذهب) وغيره.

فتح الغناء ....

البَابُ الثَّانِي: افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالاً، مَوْزُونُهُ اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا

الكفوي {البَابُ الثَّانِي} من تلك الأبواب الخمسة {افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالاً} بزيادة ألف قبل آخره وكسر التاء، قدّمه على (باب الافعِلَال) لكون زيادته قبل الآخر؛ ولأنه يشترك بين اللازم والمتعدي بخلاف (باب الافعِلَال)، ولأنه لما كان يجيء للمطاوعة ناسب أن يذكر بعد (باب الانْفِعَال) {مَوْزُونُهُ اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا.

أساس {البَابُ الثَّانِي} من تلك الأبواب الخمسة {افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالاً} قدم هذا الباب لمناسبته لما قبله في كونهما للمطاوعة، قال الفاضل الكفوي في وجه التقديم: إنه يشترك بين اللازم والمتعدي بخلاف (باب الافعلال) أقول: لو كان اشتراكه وجهاً لتقديمه لناسب تقديمه أيضاً على (باب الانفعال) وليس فليس. {مَوْزُونُهُ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا} أصله: (جمع) فزيدت الهمزة في أوله والتاء بين الفاء والعين فصار (اجتمع). واعلم أن هذا الباب لا يختص بالعلاج لا يقال إن بيان الموزون بـ(اجتمع) من الأفعال العلاجية يوهم اختصاصه به؛ لأنّا نقول ذكر الشيء ليس بمنافٍ لما عداه لقولهم: (غممته فاغتم) في غير العلاج.

تلخيص {البَابُ الثَّانِي} من الأبواب الخمسة {افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالاً} قدمه لمناسبته لما قبله في كونهما للمطاوعة لا لكونه[1] مشتركاً بين اللازم والمتعدي، وإلا لناسب تقديمه أيضاً على باب (الانفعال)وليس فليس. {مَوْزُونُهُ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا} أصله: (جَمَعَ) من باب (فَتَحَ)، يقال: جمع الشيء المتفرق فاجتمع.

فتح الغناء {البَابُ الثَّانِي} من تلك الأبواب الخمسة التي زيد فيها حرفان على الثلاثي المجرد له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه {افْتَعَلَ} بكسر الهمزة وسكون الفاء {يَفْتَعِلُ} بكسر العين {افْتِعَالاً} بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر التاء. {وَمَوْزُونُهُ} أي موزون وزنه {اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا} فأصله (جمع) فزيدت الهمزة في أوله، والتاء بين الفاء والعين بناء على القاعدة، فصار (اجْتَمَعَ).

[1] هذا رد للفاضل الكفوي {منه}.



وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالتَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

الكفوي وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} للوصل {وَ} بزيادة {التَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

أساس {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (جمع) ثم صار: فاجتمع {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي} محل قريب من {أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {التَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

تلخيص {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} (جمع) حرف كـ(أَفْلُسٍ) جمع فلس. فإن قلت: لم لم يقل حروف؟ قلنا: المقام مقام جمع القلة، والحروف جمع كثرة، يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له. وأما أحرف فهو جمع قلة، يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما، ولذا اختاره هنا، وفي السابق واللاحق دون الحروف.

واعلم أنّ أوزان "جمع القلة" أربعة على القول المختار: (أَفْعَلَ) كـ(أَفْلَسَ) جمع (فَلْسٌ). و(أفعال) كـ(أفراس)، جمع (فرس). و(أفعلةٌ) كـ(أرغفةٌ) جمع (رَغِيفٌ) و(فعلة) كـ(غِلْمَةٌ) جمع (غُلَامٌ). واختلف في الجمع الصحيح مذكراً كان كـ: (مسلمين)، أو مؤنثاً كـ: (مسلمات). فعند الجمهور هو "جمع قلة".

وقال الشيخ الرضي: إن "جمعي السلامة" يصلحان للقلة والكثرة، وما عدا الأوزان الأربعة، والجمع الصحيح "جمع كثرة". وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع وجود (أقرؤ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {التَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فيكون المجموع خمسة.

فتح الغناء {وَعلاَمَتُهُ} أي ما يعلم به باب الافتعال {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} مثل أمثاله، لكن كون هذا على خمسة أحرف {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} المكسورة {فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {التَاءِ} المفتوحة {بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فإذا وجدت فعلاً كذلك فلا تتردد في كونه من أي باب، بل احكم بأنه من باب الافتعال، نحو (اتَّفَقَ يَتَّفِقُ) و(احْتَمَلَ يَحْتَمِلُ) و(اغْتَرَّ يَغْتَرُّ) و(اتَّهَمَ يَتَّهِمُ) و(ارْتَقَى يَرْتَقِي) وغيرها.



وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ.

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: كبناء باب الانفعال {لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبِلَ} بكسر الباء {فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ} هكذا في أكثر النسخ لكن الأولى إضمار الفاعل وتأنيث الفعل.

أساس {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} كبناء باب الانفعال {لِلْمُطَاوَعَةِ} لمطاوعة فعل سواء كان علاجاً أو لا، والأولى أن يقول "غالباً" كما قاله ابن الحاجب في الشافية؛ لأن بناء هذا الباب قد يجيء لمعان أخر كالاتخاذ والتصرف على ما سنذكره. {نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبِلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ} الأولى (اجتمعت) بإضمار الفاعل لكن المصنف أظهره هنا وفيما قبله من باب (الانفعال) تفهيماً للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة، ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: (تفاعل) الذي يكون للمشاركة كما سيجيء نحو: (اجْتَوَرُوا) و(اخْتَصَمُوا) فإنهما بمعنى: تجاوروا، وتخاصموا ولذا لم تقلب واو (اجتور) ألفاً وإن كانت علة القلب حاصلة فيه؛ لأنه لما كان تابعاً لتجاور في المعنى جعل تابعاً له في اللفظ في عدم الإعلال وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٦] فإن الائتمار فيه بمعنى (التآمر) كـ(الاشتوار) بمعنى: التشاور، يقال: ائتمروا القوم وتأمروا إذا أمر بعضهم بعضاً والمعنى: وليأمر بعضكم بعضاً، وبمعنى: اتخاذ الشيء أي: اتخاذ فاعل افتعل شيئاً نحو: (اذَّبَحَ[1]) و(اشْتَوَى) إذا اتخذ ذبيحة وشواء لنفسه أي: عمل الشواء وصنعه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان: ٥] أي: كتبها لنفسه وأخذها على ما في "الكشاف".

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي مثل ما سبق من بناء الانفعال {لِلْمُطَاوَعَةِ} غالباً. أي: ولمطاوعة فعل سواء كان علاجاً أو لا. قال السيد عبد الله في "شرح الشافية"، وإنما جاز (غممته فاغتم) لأن باب "افتعل" لم يكن موضوعاً للمطاوعة، فجاز أن يجيء مطاوعه في غير العلاج. فإن قلت: إن بيان الموزون والتمثيل بـ(اجتمع) الذي هو من الأفعال العلاجية يوهم اختصاصه بالعلاج. قلنا: ذكر الشيء لا ينافي ما عداه في مثل هذا لما عرفت أن (غممته فاغتم) جاز في غير العلاج. وأما باب (انْفَعَلَ) فهو مختص بالعلاج. قال ابن الحاجب في "الشافية": و(انْفَعَلَ) لازم مطاوع (فَعَلَ) نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وقد جاء مطاوع (أَفْعَلَ) نحو: (أَسْفَقْتُهُ) أي: رددته، (فانسفق)، و(أزعجته) أي: (أبعدته) فـ(انزعج قليلاً)، ويختص بالعلاج والتأثير. ومن ثمة قيل: انعدم خطأ. انتهى.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: كبناء باب الانفعال كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ} التي سبق بيان معناه

[1] أصله: اذْتَبَحَ.

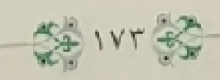
الكفوي واعلم أن هذا الباب قد يجيء لمعان أخر: للاتخاذ نحو: (اخْتَبَز) أي: أخذ الخبر. ولزيادة المبالغة في المعنى نحو: (اكْتَسَبَ) أي: بالغ واضطرب في الكسب. أو لمعنى (فَعَلَ) نحو: جَذَبَ واجْتَذَبَ. ولمعنى تفاعل للمشاركة نحو: (اختصموا) أي: تخاصموا ذكره التفتازاني. وللإزالة نحو: (انْتَصَرَ منهُ) أي: أزال النصرة عنه، ومنه انْتَقَمَ. ولإظهار أصل الفعل نحو اعْتَذَرَ أي أظهر عذره ذكره في "روح الشروح". ولمطاوعة (أفْعَل) كـ(أحفظته فاحتفظ). وللقبول نحو: (انْتَصَحَ) أي: قبل النصيحة.

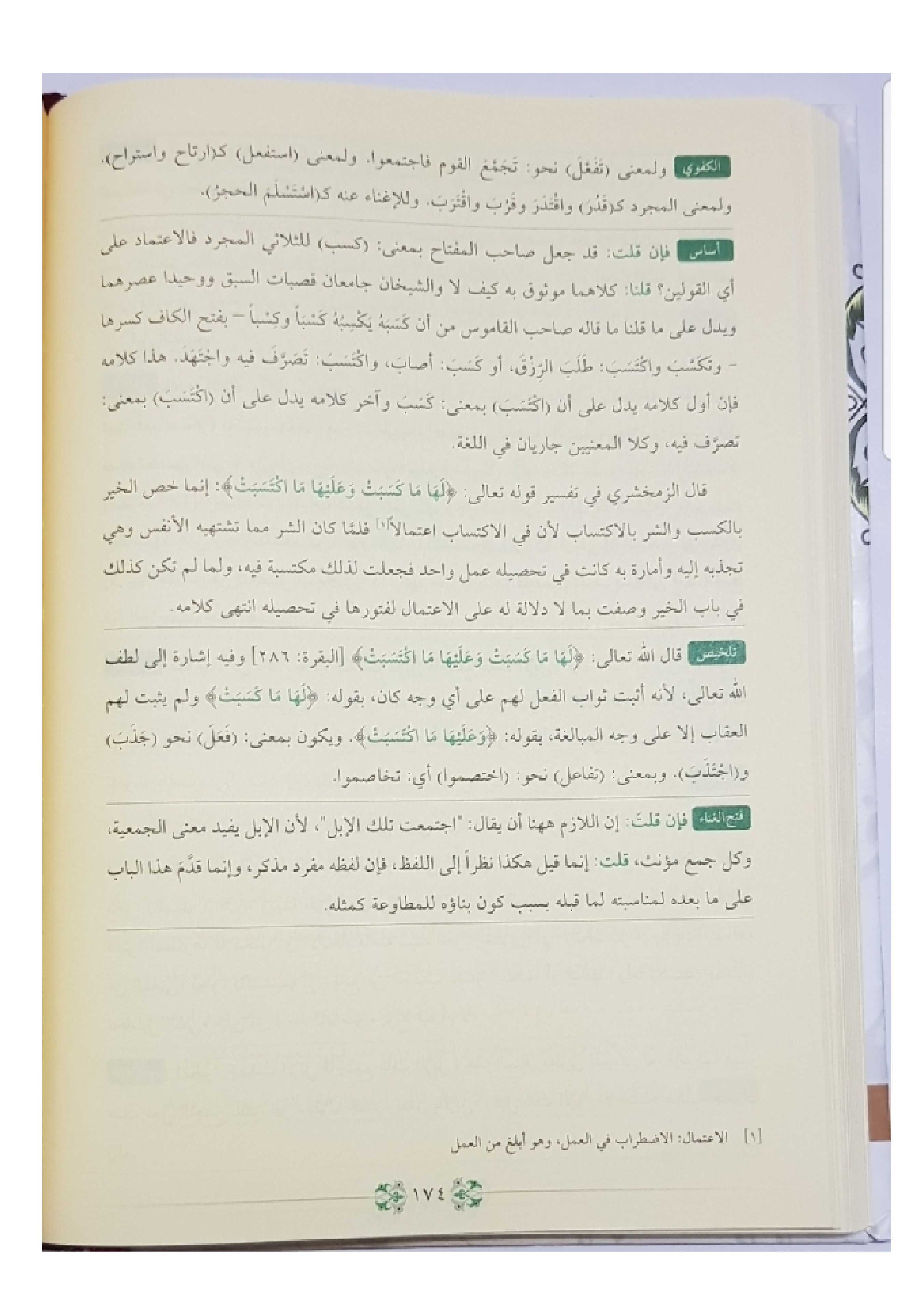
أساس ومنه "اكتال" و"اتزن" ويجيء أيضاً للتصرف أي: لتصرف فاعله في تحصيل الفعل وفي تهيئة أسبابه نحو: (اكتسب) فإن معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الكسب بخلاف (كَسَبَ) فإن معناه تحصيل الشيء على أي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. حيث أثبت ثواب الفعل على أي وجهٍ كان بقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ ولم يثبت العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، وفيه دلالة على أن العباد لا يؤاخذون إلا بما اجتهدوا في تحصيل المعاصي، هذا أي: مجيء بناء (اكتسبت) للتصرف على قول الشيخ ابن الحاجب رحمه الله.

تلخيص كما بيناه في بابه {نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبَلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ} فإن قلت: الأولى أن يقول: فـ(اجْتَمَعَتْ) بإضمار الفاعل، لأن المقام مقام الضمير، لسبق المرجع. قلنا: أظهره هنا، وفيما قبله من باب (الانفعال)، تفهيماً للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة، لكن ينبغي أن يقول: تلك الأبل، تدبر.

واعلم أن عادة المصنف ذكر المعنى الذي كثر استعماله، وترك ما هو أقل استعمالاً، ولذا قيدنا بقولنا: غالباً، على ما ذكره ابن الحاجب في "الشافية" حيث قال: و(افْتَعَلَ) للمطاوعة غالباً، نحو: (غممته فاغتم)، وبهذا ظهر أنه يجيء بناء هذا الباب لمعان أخر قل استعمالها بالنسبة إلى معنى المطاوعة للاتخاذ. أي: لاتخاذ فاعله شيئاً، نحو: (اِشْتَوَى) أي: (اتَّخَذَ شِوَاءً) ولزيادة المبالغة في المعنى، نحو: (اكتسب) أي: بالغ في الكسب بكسر الكاف، أو فتحها. وأما (كَسَبَ) فمعناه: تحصيل الشيء على أي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا،

فتح الغناء {نَحْوُ: جَمَعْتُ الإِبَلَ فَاجْتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ} هذا المثال مطابق للممثل له، فإنه لما صدر عنك فعل الجمع الذي هو مدلول جمع وتعلق بالإبل، وقبل ذلك الإبل الاجتماع بسبب جمعك إياه.





الكفوي ولمعنى (تَفعَّل) نحو: تَجمَّعَ القوم فاجتمعوا. ولمعنى (استفعل) كـ(ارتاح واستراح)، ولمعنى المجرد كـ(قَدَرَ) واقْتَدَرَ وقَرُبَ واقْتَرَبَ. وللإغناء عنه كـ(اسْتَلَمَ الحجرَ).

أساس فإن قلت: قد جعل صاحب المفتاح بمعنى: (كسب) للثلاثي المجرد فالاعتماد على أي القولين؟ قلنا: كلاهما موثوق به كيف لا والشيخان جامعان قصبات السبق ووحيدا عصرهما ويدل على ما قلنا ما قاله صاحب القاموس من أن كَسَبَهُ يَكْسِبُهُ كَسْباً وكِسْباً – بفتح الكاف كسرها – وتَكَسَّبَ واكْتَسَبَ: طَلَبَ الرِّزْقَ، أو كَسَبَ: أصابَ، واكْتَسَبَ: تَصَرَّفَ فيه واجْتَهَدَ. هذا كلامه فإن أول كلامه يدل على أن (اكْتَسَبَ) بمعنى: كَسَبَ وآخر كلامه يدل على أن (اكْتَسَبَ) بمعنى: تصرَّف فيه، وكلا المعنيين جاريان في اللغة.

قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾: إنما خص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لأن في الاكتساب اعتمالاً[1] فلمّا كان الشر مما تشتهيه الأنفس وهي تجذبه إليه وأمارة به كانت في تحصيله عمل واحد فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة له على الاعتمال لفتورها في تحصيله انتهى كلامه.

تلخيص قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى، لأنه أثبت ثواب الفعل لهم على أي وجه كان، بقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ ولم يثبت لهم العقاب إلا على وجه المبالغة، بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾. ويكون بمعنى: (فَعَلَ) نحو (جَذَبَ) و(اجْتَذَبَ). وبمعنى: (تفاعل) نحو: (اختصموا) أي: تخاصموا.

فتح الغناء فإن قلتَ: إن اللازم ههنا أن يقال: "اجتمعت تلك الإبل"، لأن الإبل يفيد معنى الجمعية، وكل جمع مؤنث، قلت: إنما قيل هكذا نظراً إلى اللفظ، فإن لفظه مفرد مذكر، وإنما قدَّمَ هذا الباب على ما بعده لمناسبته لما قبله بسبب كون بناؤه للمطاوعة كمثله.

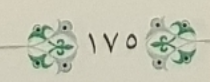
[١] الاعتمال: الاضطراب في العمل، وهو أبلغ من العمل

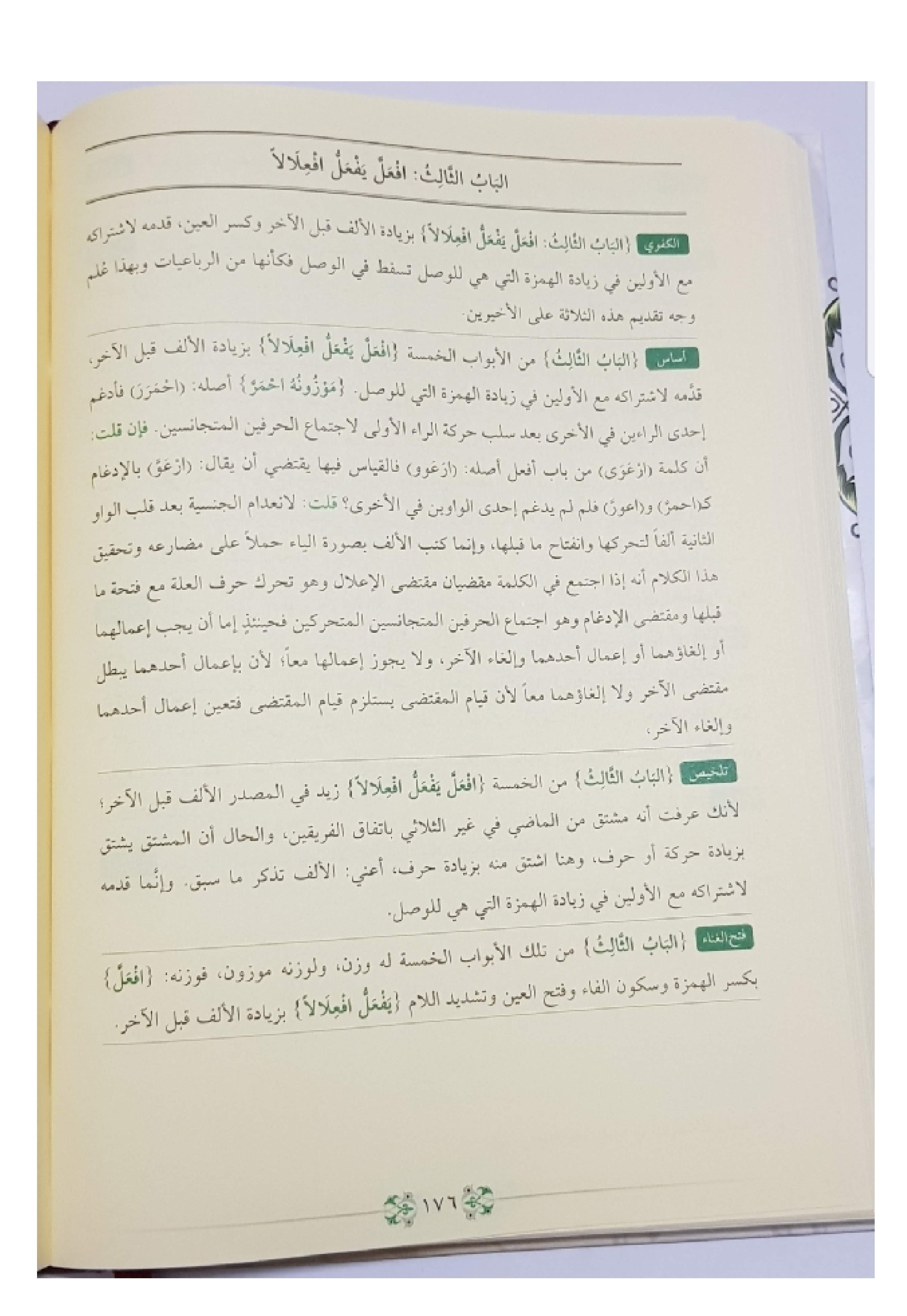
الكفوي ولفعل الفاعل بنفسه نحو: (ارْتَعَش) و(اشْتَاكَ) و (امْتَشطَ)و (اكْتَحلَ). وللتخيير كـ(انْتَخبَ) ذكره دده خليفة.

أساس وقال الفاضل العصام هذا بالنسبة إلى النفوس الأمارة، أما بالنسبة إلى النفوس المطمئنة فالنكتة في استعمال الكسب في الخيرات إنها تصدر عنهم بسهولة فلا حاجة لهم إلى الاعتمال، بخلاف الشر فإنه لو صدر عنهم كان باجتهاد ومزيد تصرف. انتهى. ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: (فَعَلَ) نحو: (اجتذب) بمعنى: جَذَبَ ذكره التفتازاني. ولإظهار أصل الفعل نحو: (اعتذر) أي: أظهر عذره ذكره صاحب "روح الشروح"، وجعل بعضهم (اعتذر) بمعنى: (أفعل) للصيرورة أي بمعنى: أعذر، أي: صار ذا عذر ذكره صاحب "النوابغ". وللقبول نحو: (اتعظ) أي: قبل الوعظ. ولمعنى (تفعل) نحو: (اجترع) بمعنى: تجرع، ولمعنى: استفعل كـ(اتقد) بمعنى: استوقد، وجعل بعض المفسرين اكتتبها من هذا القبيل. ولمعنى المجرد كـ(قرب واقترب) و(قدر واقتدر) وللإغناء عن المجرد نحو: استلم الحجر.

تلخيص و(لإظهار أصل الفعل) نحو: (اعتذر) أي: (أظهر عذره) وجعل صاحب "التوابع" "اعتذر" بمعنى: (أَفْعَلَ) للصيرورة، أي بمعنى: أَعْذَرَ أي: صار ذا عذرٍ. وللقبول نحو: (اتَّعَظَ) أي: قبل الوعظ، تأمل فيه. وبمعنى (تَفَعَّلَ) نحو: (اجترع)، بمعنى: (تَجَرَّعَ). وبمعنى: (اِسْتَفْعَلَ) كـ(اتَّقَدَ) بمعنى: (اِسْتَوقَدَ). وبمعنى: (المجرد) نحو: (اقترب) بمعنى: (قَرُبَ). و(اقتدر) بمعنى: (قدر) ويقرب منه قولهم: (اسْتَلَمَ الحَجَرَ) أي: (لمسه بالقبلة) أو (باليد) قال في "المختار" (السلم): الاستلام، تدبر.

فتح الغناء ولمَّا بيّن المصنف باب الافتعال أراد بيان باب الافعلال فقال:





الكفوي {البَابُ الثَّالِثُ: افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلاَلاً} بزيادة الألف قبل الآخر وكسر العين، قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي هي للوصل تسقط في الوصل فكأنها من الرباعيات وبهذا عُلم وجه تقديم هذه الثلاثة على الأخيرين.

أساس {البَابُ الثَّالِثُ} من الأبواب الخمسة {افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلاَلاً} بزيادة الألف قبل الآخر، قدَّمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي للوصل. {مَوْزُونُهُ احْمَرَّ} أصله: (احْمَرَرَ) فأدغم إحدى الراءين في الأخرى بعد سلب حركة الراء الأولى لاجتماع الحرفين المتجانسين. فإن قلت: أن كلمة (ارْعَوَى) من باب أفعل أصله: (ارْعَوو) فالقياس فيها يقتضي أن يقال: (ارْعَوَّ) بالإدغام كـ(احمرَّ) و(اعورَّ) فلم لم يدغم إحدى الواوين في الأخرى؟ قلت: لانعدام الجنسية بعد قلب الواو الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما كتب الألف بصورة الياء حملاً على مضارعه وتحقيق هذا الكلام أنه إذا اجتمع في الكلمة مقضيان مقتضى الإعلال وهو تحرك حرف العلة مع فتحة ما قبلها ومقتضى الإدغام وهو اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين فحينئذٍ إما أن يجب إعمالهما أو إلغاؤهما أو إعمال أحدهما وإلغاء الآخر، ولا يجوز إعمالها معاً؛ لأن بإعمال أحدهما يبطل مقتضى الآخر ولا إلغاؤهما معاً لأن قيام المقتضى يستلزم قيام المقتضى فتعين إعمال أحدهما وإلغاء الآخر.

تلخيص {البَابُ الثَّالِثُ} من الخمسة {افْعَلَّ يَفْعَلُّ افْعِلاَلاً} زيد في المصدر الألف قبل الآخر؛ لأنك عرفت أنه مشتق من الماضي في غير الثلاثي باتفاق الفريقين، والحال أن المشتق يشتق بزيادة حركة أو حرف، وهنا اشتق منه بزيادة حرف، أعني: الألف تذكر ما سبق. وإنما قدمه لاشتراكه مع الأولين في زيادة الهمزة التي هي للوصل.

فتح الغناء {البَابُ الثَّالِثُ} من تلك الأبواب الخمسة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {افْعَلَّ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وتشديد اللام {يَفْعَلُّ افْعِلاَلاً} بزيادة الألف قبل الآخر.

مَوْزُونُهُ احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا.

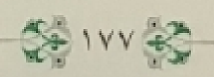
الكفوي {مَوْزُونُهُ احْمَرَّ} أصله: (احمرر) فأدغمت الراء في الراء بعد سلب حركة الأولى، ويدل عليه (ارْعَوَى) فإنه من هذا الباب، وأصله: (ارعوو) قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة، وذلك لأن الإعلال مقدم على الإدغام فلما أُعِلّ لم يبق سبب الإدغام، فدل هذا على أن أصل الباب بالفك لا بالإدغام،كذا في "مراح الأرواح" {يَحْمَرُّ احْمِرَارًا}.

أساس ولا يجوز إعمال مقتضى الإدغام دون مقتضى الإعلال لأن الإعلال سابق على الإدغام إذ الإعلال يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف علة بخلاف الإدغام فإنه لم يجب ما لم ينظر إليهما، وأيضاً إن القلب هنا مقدم على الإدغام؛ لأن القلب إعلال في الآخر والإدغام في الوسط وما في الآخر أسبق وأولى؛ لأن الآخر محل التغيير فمتى أعل لم يبق موجب الإدغام {يَحْمَرُّ} أصله: (يحمرر) فأدغم كما في السابق {احْمِرَارًا} على وزن (افْعِلَالاً) بزيادة الألف قبل الآخر وكسر عين الفعل.

تلخيص {مَوْزُونُهُ احْمَرَّ يَحْمَرُّ} أصلها: (احْمَرَرَ)، (يحمرر)، فأدغم فيهما إحدى الراءين في الأخرى، بعد سلب حركة الراء الأولى، لاجتماع الحرفين المتجانسين.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تدغم إحدى الواوين في الأخرى في كلمة (ارْعَوَى) مع أنه من هذا الباب أصله: (ارَعَوو) فالقياس فيها يقتضي أن يقال: (ارْعَوَّ) بالإدغام كـ(احمرَّ) و(اعورَّ)؟ قلت: إنما لم تدغم فيهما لانعدام الجنسية بقلب الواو الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإن قلت: لم لم يكن الأمر على العكس بأن يقدم الإدغام على الإعلال؟ قلت: "القلب" إعلال في الآخر، و"الإدغام" إعلال في الوسط، وإعلال الآخر أسبق وأولى؛ لأنه محل التغيير، وأيضاً "الإعلال" يكون بمجرد النظر إلى حرف واحد من حروف العلة، بخلاف "الإدغام" فإنه لم يكن ما لم ينظر إلى الحرفين. والحاصل أن (ارعوى) كان فيه مقتضيان: مقتضى الإعلال، ومقتضى الإدغام، فلما قدم الإعلال على الإدغام للعلتين المذكورتين، لم يبق مقتضى الإدغام، ولذا لم يدغم {احْمِرَارًا} على وزن (افْعِلَالاً) وإنما لم يدغم في المصدر لكون الألف فاصلاً بين المتجانسين

فتح الغناء و{مَوْزُونُهُ} أي موزون وزنه {احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا} موافقاً للوزن في الحركات والسكنات.



وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللاَّزِمِ. وَقِيلَ: لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ. مِثَالُ الأَلْوَانِ نَحْوُ: احْمَرَّ زَيْدٌ. وَمِثَالُ العُيُوبِ نَحْوُ: اعْوَرَّ زَيْدٌ.

الكفوي وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ} أي: من مثله.

أساس {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (حَمُرَ) ثم فصار: (احمرّ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي} محل قريب من {أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ وَاحِدٍ[1] مِن جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ} أي: من مثل لام فعله، ومما ينبغي أن يعلم في هذا المقام أن من دأب الصرفيين أن يقولوا من جنس عين فعله أو من جنس لام فعله وما مرادهم من هذا مثلاً في (احمر) قالوا أصله: (حمر) فزيدت الهمزة في أوله وحرف واحد من جنس لام فعله وهو الراء فأنهم قالوا الراء جنس للراء والحال أنه ليس جنسه بل مثله فكيف يصح قولهم هذا فتفهيم هذا المقام يتوقف على معرفة مفهوم الحرف وأقسامه. عرّف ابن سينا الحرف بأنه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تمييزاً في المسموع، ثم إنه ينقسم من وجوه:

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ وَاحِدٍ[2] مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ} كـ:(احمرّ)، أصله: (حَمُرَ) فصار: (احمرّ) بهذين الزيادتين.

فإن قلت: الراء مثلاً مماثل للراء لا مجانس فلم قال: (من جنس لام فعله)، ولم يقل: (من مثل لام...) إلخ؟

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كسابقيه ولاحقيه {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ وَاحِدٍ[3]} كائن أو كائناً {مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} بخلاف بعض الصرفيين فإنهم قالوا إن الزائد هو اللام الأولى، إلا أنَّ المصنف اختار كون الزائد اللام الأخرى كما اختاره المحققون منهم؛ لأن كون الزائد في آخر الكلمة أولى وأنسب، فإذا

[1] وفي نسخة: آخر.
[2] وفي نسخة: آخر.
[3] وفي نسخة: آخر.

رأيت فعلاً موافقاً لهذا فاذهب إلى طرف حكمه بأنه من باب الافعلال، مثل: (اخْضَرَّ يَخْضَرُّ) و(اصْفَرَّ يَصْفَرُّ) و(ابْيَضَّ يَبْيَضُّ) و(اسْوَدَّ يَسْوَدُّ) وغيرها.

الكفوي واعلم أنهم اختلفوا في أن الزائدة هل هي اللام الأولى أو الثانية فقال: {فِي آخِرِهِ} والأمران جائزان عند سيبويه لتعارض الأدلة فتدبر. {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: للمبالغة ولا يكون إلا لازماً

أساس الوجه الأول: الحروف إما مصوتة وإما صامتة، أما المصوتة: فهي التي تسمى في العربية حروف المد واللين؛ وهي الألف، والواو، والياء إذا كانت ساكنة متولدة من إشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فإن الضم مجانس للواو، والفتح للألف، والكسر للياء. وأما الصامتة: فهي ما سوى الحروف المذكورة لكنها قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المصوتة فإنها لا تكون إلا ساكنة مع كون حركة ما قبلها من جنسها كما عرفت، فالألف لا يكون إلا مصوتاً لامتناع كونه متحركاً مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة وإطلاق اسم الألف على الهمزة بالاشتراك اللفظي، وأما الواو والياء فكل واحد منهما قد يكون مصوتاً كما عرفت وقد يكون صامتاً بأن يكون متحركاً أو ساكناً ليس حركة ما قبله من جنسه.

تلخيص قلنا: من دأب الصرفيين أن يقولوا: من جنس عين فعله، أو من جنس لام فعله مقام المثل، فتعبيرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة إما مبني على مسامحتهم المشهورة، أو مبني على اصطلاحهم، ولا مشاحة في الاصطلاح. وإلا فالفرق بين المتماثلين والمتجانسين والمتقاربين ثابت في الحقيقة، لأن "المتماثلين" هما المتفقان مخرجاً وصفة، كـ(الباء) مع (الباء)، و(الراء) مع (الراء). و"المتجانسين" هما المتفقان في المخرج الكلي دون الصفة، كـ(الدال) مع (التاء). و"المتقاربين" هما المتقاربان في المخرج الكلي، أو في الصفة، كـ(الدال والسين)، والمتقاربين مخرجاً. وكـ(التاء والثاء) المتقاربين صفة. وبعض العلماء أدرج المتجانسين في المتقاربين كذا قاله المرعشي في "الجهد".

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِمُبَالَغَةِ} الفعل {اللَّازِمِ} معناه أن حَمُرَ مثلاً فعل لازم من الباب الخامس من الأبواب الستة الكائنة للثلاثي المجرد ويعبر عنه في التركي: بـ"قزاردى مطلقاً، فإذا أراد بيان وقوع الزيادة في الأحمرار اى في قزارمقلق بالتركي ينقل حَمُرَ إلى باب الافعلال فيقال: احْمَرَّ بمعنى زيادهسيله قزاردى.

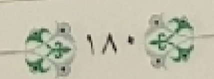
الكفوي {وَقِيلَ:} بناؤه {لِلأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ} أي: غالباً، وإلا فهذا الباب قد يكون لغير لونٍ ولا عيبٍ، كـ(انْقَضَّ الحائط) ذكره دده خليفة {وَمِثَالُ} ما يكون لـ {الأَلْوَانِ نَحْوُ: احْمَرَّ زَيْدٌ} فإن الاحمرار لون من الألوان {وَمِثَالُ} ما يكون لـ {العُيُوبِ نَحْوُ: اعْوَرَّ زَيْدٌ} أي: عدم رؤية إحدى عينيه مبالغةً وهو عيب من العيوب.

أساس الوجه الثاني: الحروف إما زمانية صرفة وإما آنية تشبه الزمانية، أما الأول فكالحروف المصوتة وكالفاء والقاف والسين والشين؛ فإن المصوتة زمانية عارضة للصوت باقية معه زماناً بلا شبهة، وكذلك الصوامت المذكورة ونظائرها مما يمكن تمديدها بلا توهم تكرار فإن الغالب على الظن أنها زمانية أيضاً، وأما الثاني فكالتاء والطاء والدال وغيرها من الصوامت التي لا يمكن تمديدها أصلاً؛ فإنها لا توجد إلا في آخر زمان حبس النفس كما في لفظ بيت وفرط وولد، أو في أوله كما في تراب وطرب ودول، أو في آن يتوسطهما كما إذا وقعت هذه الصوامت في أواسط الكلمات فهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة والآن بالنسبة إلى الخط والزمان وتسمية هذا القسم بالحروف أولى من تسمية غيره؛ لأن هذا القسم من الحروف طرف الصوت، والحرف هو الطرف وقد علم بذلك تسمية الحرف أيضاً بوجه دقيق.

تلخيص {في} محل قريب من {آخِرِهِ} اختار المصنف هنا مذهب المحققين، وهو: أن الزائد هو اللام الثانية؛ لأن الزيادة بالآخر أولى. فإن قلت: هذا ينافي ما اختاره في باب (التفعيل) حيث قال: من جنس عين فعله بين الفاء والعين، وذلك يقتضي أن يكون الزائد هو الأول، وهو مذهب الخليل ودليله على ما عرفت هنالك أن الحكم بزيادة الساكن أولى.

قلنا: دليل الخليل - رحمه الله تعالى - لا يتمشى هنا؛ لكون سكون الأول هنا "للإدغام" بخلاف (فعل) فإنه للفرار عن توالي الحركات من أول الأمر. وأما جواز الأمرين على ما يشعر به كلام الفاضل الكفوي غير متصور هنا أيضاً، ولما لم يتصور مذهب الخليل وسيبويه هنا اختار قول الأكثر، فنعم ما قيل: لكل مقام مقال ولكل ميدان رجال.

فتح الغناء {وَقِيلَ} وبناؤه كائن {لِلأَلْوَانِ} جمع لون بمعنى رنك في التركي و كونه في الفارسي {وَالعُيُوبِ} أي وللعيوب جمع عيب {مِثَالُ الأَلْوَانِ} أو مثال ما كان للألوان {نَحْوُ: احْمَرَّ} أصله حَمُرَ ثم صار احْمَرَّ بزيادة الحرفين المذكورين {زَيْدٌ} فاعل احْمَرَّ لأنه يقال في لسان العرب: حَمِرَ زيدٌ أو شيء إذا حصل له حمرة جزئية، ويقال: احْمَرَّ زيدٌ أو شيء إذا حصل له حمرة كلية كثيرة.



الكنوي واعلم أنه شرط في هذا الباب أن لا يكون مضاعف العين، ولا معتل اللام، فقولهم: (ارْعَوَى) مطاوع (رعوته) بمعنى: كففته شاذ من وجوه منها:

أساس وأما الثالث فهي أن يتوارد أفراد آنية مراراً فظن أنها فرد واحد زماني كالراء والحاء والخاء فإن الغالب على الظن أن الراء التي في آخر الدار مثلاً راآت متوالية كل واحد منها آني الوجود إلا أن الحس لا يشعر بامتياز أزمنتها فتظنها حرفاً واحداً زمانياً، وكذا الحاء والخاء. الوجه الثالث: إن الحروف إما متماثلة لاختلاف بينها بذواتها ولا بعوارضها المسماة بالحركة والسكون كاليائين الساكنين أو المتحركين بنوع واحد من الحركة أو متخالفة إما بالذات والحقيقة كالباء والميم فإنهما حقيقتان مختلفان سواء كانا ساكنين، أو متحركين بحركتين متماثلتين، أو مختلفين، أو بالعرض كالباء الساكنة والمتحركة فإنهما متفقان في الحقيقة ومختلفان بسبب العارض الذي هو الحركة والسكون، فظهر من هذا التحقيق أن الحروف كلها باعتبار التقسيم الثالث لا تخلو من هذين القسمين على ما في المواقف وشرحه فتعبيرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة إما مبني على مسامحتهم المشهورة أو مبني على اصطلاحهم ولا مشاحة في الاصطلاح فتدبر.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ} مختص {لِمُبَالَغَةِ} الفعل {اللَّازِمِ} فإن (احمرّ) مثلاً مبالغة (حَمُرَ) وهو لازم، يعني: أن المبالغة تكون في الفعل اللازم، وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً، فبناء هذا الباب يكون لازماً، ومن هنا يعلم أن ما اشتهر في دعاء الوضوء: "اللّٰهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه أوليائك، ولا تسود وجهي" بفتح التاء والواو، وتشديد الدال خطأ، لأنه يكون حينئذ من هذا الباب، ولا يتعدى إلى المفعول أعني: (وجهي)، بل الصواب أن يقرأ من باب التَّفعيل، أعني: بضم التاء وفتح السين وكسر الواو كما يدل عليه عطفه على (بيِّض) فإنه من باب (التفعيل) أيضاً، وكثيراً ما عرضته على العقلاء، فوقعوا في الاستغراب، وكادوا أن ينكروه، لكمال اشتهار ما قرأوا خذ هذا.

فتح الغناء {وَمِثَالُ الْعُيُوبِ} أي مثال ما كان مستعملاً في بيان حصول العيوب في شيء.

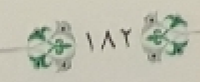
الكفوي أنه معتل اللام، ومنها: أنه لغير لون ولا عيب، والثالث أنه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة، كذا نقل عن كمال الدين. ومنها:

أساس {في} محل قريب من {آخِرِهِ} واختلفوا في هذه الزيادة هل هي اللام الأولى أو الثانية واختار المحققون الثاني منهم المصنف؛ لأن الزائد بالآخر أولى. فإن قيل: قد اختار المصنف في زيادة أحد المثلين في فعل الأولى تبعاً للخليل بدليل أن الحكم بزيادة الساكن أولى، فلم عكس الأمر باختيار قول الأكثرين هنا؟ قلنا: لأن دليل الخليل لا يتمشى هنا؛ لكون سكون الأولى هنا للإدغام بخلاف سكون (فعل) فإنه للفرار عن توالي الحركات الأربع من أول الأمر فتدبر. قال الفاضل الكفوي: والأمران جائزان عند سيبويه لتعارض الأدلة. أقول: هذا النقل يشعر جواز الأمرين هنا وليس كذلك؛ لأنهم قالوا إذا تعارض الدليلان يرجح الأقوى فقول الأكثرين وهم المحققون أولى وأقوى هنا كما لا يخفى ولذا أخذه المصنف.

تلخيص {وَقِيلَ} مختص {لِلأَلْوَانِ} من غير ملاحظة المبالغة وهذا خطأ. ولعلّ مراد هذا القائل ذلك، وإلا فلا وجه لتمريض المصنف بقوله: (قيل). وقد عرفت مما قدرناه من الاختصاصين أنّ اللامين للاختصاص، ولو لم يحمل المصنف مراد القائل على ما قلنا، لزم أن يكون بين الاختصاصين تناف؛ لأن أحدهما: مختاره، والآخر: مردوده، مع أن الحق أنه لا منافاة بين الاختصاصين لاجتماع المبالغة مع الألوان (وَالعُيُوبِ) في كل كلمة من هذا الباب كـ(احمرّ) و(اعورّ).

قال العلامة التفتازاني: وهذا الباب للمبالغة، ولا يكون إلا لازماً واختص بالألوان والعيوب. وقال السيد السند - قدس سره -: وهذا البناء مختص بالألوان والعيوب، وفيه مبالغة. انتهى. قال الأستاذ - روح الله تعالى روحه -: لعل تمريض المصنف لقولهم (ارعوى) عن القبيح. أي: كف ورجع، أصله: (ارعوو) وهو من هذا الباب، مما ليس بعيب ولا لون.

فتح الغناء {نَحْوُ: اعْوَرَّ زَيْدٌ} إذا ذهبت إحدى عينيه يقال رجل أعور على وزن أفضل بمعنى بر كوزلو في التركي وقد يستعمل في مقام شاشى اولدى في التركي فإن الاحمرار من الألوان والاعورار من العيوب والنقائص كما لا يخفى،



الكفوي أنه لم يدغم للثقل ولتقدم الإعلال على الإدغام، فإنه لما أعل بقلب الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها وبقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فات اجتماع المثلين؛

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ} الفعل[1] {اللَّازِمِ} كـ(احمر) فإن ثلاثيه (حَمُرَ) وهو لازم، فإذا أريد المبالغة فقيل: (احمر) وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً، فبناء هذا الباب لا يكون إلا لازماً ظاهر هذا الكلام أنه لمبالغة اللازم مطلقاً سواء كان لوناً أو عيباً أو غيرهما والتخصيص بالألوان والعيوب غير مرضي عنده ولذا مرّضه بصيغة المجهول فقال: {وَقِيلَ لِلْأَلْوَانِ وَالعُيُوبِ} ولعل هذا لقولهم (ارعوى) عن القبيح أي: كف ورجع، أصله: (ارعوو) من هذا الباب مما ليس لعيب ولا لون.

والتحقيق أن بناء هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالألوان والعيوب على ما ذكره العلامة التفتازاني وأيضاً شرط بعضهم في هذا الباب عدم كونه مضاعف العين ولا معتل اللام فعلى هذا يكون (ارعوى) شاذاً وعلى أي تقدير لا وجه لتمريض المصنف إلا أن يقال: مراده أنه كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر في كونه للألوان والعيوب بلا احتياج إلى ذكرهما لاختصاصه بهما يفهمهما منه[2] من له ممارسة بهذا الفن. قال الفاضل الكفوي في شرح قوله للألوان والعيوب أي: غالباً، وإلا فهذا قد يكون لغير لون ولا عيب كـ(انقض الحائط) ذكره دده خليفة انتهى.

تلخيص والتحقيق: أن بناء هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالألوان والعيوب على ما ذكره العلامة التفتازاني، وأيضاً شرط بعضهم في هذا الباب عدم كونه مضاعف "العين"، ولا معتل "اللام"، فعلى هذا يكون (ارعوى) شاذاً. وعلى أي تقدير لا وجه لتمريض المصنف إلا أن يقال: مراده أن كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر في كونه للألوان والعيوب بلا احتياج إلى ذكرهما؛ لاختصاصه بهما يفهمهما من كونه لمبالغة اللازم من له ممارسة بهذا الفن، هذا كلامه.

أقول: هذا الجواب ركيك جداً؛ لأن المخاطب بهذا الكلام ليس له الممارسة تأمل. بل الحق في وجهه أنه لا دخل لهذا البناء في إفادة اللون والعيب بل الثلاثي منه دال على اللون، وهذا البناء يفيد زيادتهما، ولذا قال المصنف: (وبناؤه لمبالغة اللازم وقيل:) إلخ.

فتح الغناء وإنما قدّمه على ما بعده لكون أوله همزة بخلاف ما فيما بعده فإن أوله تاء. ولما بيّن المصنف باب الافعلال أراد بيان باب التفعل فقال:

[1] اللام في قوله لمبالغة اللازم للاختصاص وكذا اللام في قول القائل للألوان والعيوب أي بناؤه مختص لمبالغة اللازم أو مختص للألوان والعيوب مع كون لمبالغة اللازم.

[2] أي: من كونه لمبالغة اللازم.



الكفوري أو للاحتراز عن لزوم ضم الواو في المضارع فإنه مرفوض كذا قيل ويمكن أن يقال إنه ترك الإدغام لبيان الأصل كما في قولهم قَطِطَ شعرة إذا اشتدت جعودته، وضَبِبَ البلدُ إذا كثر ضبابها بفك الإدغام لبيان الأصل.

أساس أقول: التمثيل بنقض الحائط خطأ فاحش؛ لأن انقض من الأنقاض من باب الانفعال من القضض على ما في الصحاح وغيره لا من باب الأفعال من النقض من أن هذا مشهور في التمثيل النحوي في جواز وقوع النكرة المحضة مبتدأ بقولهم كوكب انقض الساعة أي: سقط، فيا عجباً لم لم يفهم هذان النحريران مع عظمة شأنهما وكونهما أشهر زمانهما ولم يتفطنا أنه من أي باب هو. والحق أن هذا الباب لا يبنى إلا للمبالغة في النعوت فإن (احمر) أبلغ من (حمر) ولا تعتبر زيادته إلا على ثلاثي لازم دال على اللون نحو: (أحمر)، و(أشهب)، أو على العيب كـ(أعور) قال السيد السند قدس سره: وهذا البناء مختص بالألوان والعيوب وفيه مبالغة. انتهى. فلو لم يكن كلام السيد السند سنداً فأيُّ كلام يكون سنداً. {مِثَالُ الأَلْوَانِ} أي: مثال فعل الألوان بتقدير المضاف والإضافة بمعنى اللام[1] يعني مثال الفعل الذي هو للألوان {نَحْوُ: احْمَرَّ زَيْدٌ} لأنه يقال: (حَمِرَ زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة في الجملة، ويقال: (احْمَرَّ زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة كثيرة على ما سيذكره المصنف في باب (الافعيلال) {وَمِثَالُ} فعل {العُيُوبِ} أي: مثال الفعل الذي هو للعيوب {نَحْوُ: اعْوَرَّ زَيْدٌ} يقال: (عَارَتِ العينُ تَعَارُ) من الباب الرابع، و(عَوِرَت عينُه) بإبقاء الواو على حالها؛ لأن أصله: (اعْوَرَّت العين)، ولمّا كان ما قبل الواو في (اعْوَرَّت) ساكناً كان الواو صحيحاً ولما حذفت الزوائد ورفع التشديد بقي عَوِرَ والدليل على أن عور أصله: اعْوَرَّ سائر أخواته من اسْوَدَّ، وابْيَضَّ، واحْمَرَّ، واصْفَرَّ، واخْضَرَّ؛ لأن الألوان لا تستعمل في غير هذا الوزن فكذا العيوب كذا في "الصحاح" وغيره. والعَوَر بفتحتين عدم رؤية إحدى العينين.

تلخيص وأما قولهم: (انْقَضَّ الحائط)؛ فمن (الانفعال) من القَضض، لا من هذا الباب من النقض، كما وهم. {مِثَالُ} فعل {الأَلْوَانِ} أي: مثال الفعل الذي هو للألوان {نَحْوُ: احْمَرَّ زَيْدٌ} وهو لمبالغة (حَمِرَ) لأنه يقال في اللغة: (حَمِرَ زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة في الجملة، ويقال: (احْمَرَّ زَيْدٌ) إذا حصل له حمرة كثيرة على ما سيجيء من المصنف. {وَمِثَالُ} فعل {العُيُوبِ نَحْوُ: اعْوَرَّ زَيْدٌ} يقال: (عَوِرَت العَينُ) بالكسر، و(عَارَتِ) أيضاً. ويقال: (اعورُ) أي بين (العور) و(العور) بفتحتين: عدم رؤية إحدى العينين على ما في "المختار".

فتح الغناء ....

---

[1] وقيل: مثال ما يكون للألوان، وقيل: مثال الفعل من الألوان وإلا ظهر ما قلنا على ما دل عليه لام الاختصاص في قوله للألوان.

الكفوي {البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} بضم ما قبل اللام، فإنه القياس فيما أول ماضيه تاء فرقاً بين المصدر وبين فعله الماضي، وقد كسره في الناقص لتجانس الياء، نحو: (تَعَدَّى تعدِّياً)، وقد يجيء مصدر هذا الباب (تِفِعَّالاً) بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو: (تِمِلَّاق) وهو قياس لغة أهل اليمن، وقد يجيء على (فِعَلَةٌ) كـ(طِيَرَةٌ) مصدر تطير، و(خيرةٌ) مصدر تخير ولا ثالث لهما، ذكره في "شرح المشارق" وقدّمه لكون إحدى الزائدتين من جنس الأصول.

أساس {البَابُ الرَّابِعُ تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} القياس فيما أوله تاء ضم ما قبل اللام فرقاً بين المصدر وفعله إلا في الناقص فإنه مكسور أبداً لتجانس الياء كـ(التَّعدِّي)، و(التَّوفِّي)، و(التَّمنِّي)، و(التَّحرِّي) لأنه لو ضم ما قبل الياء لانقلب واو لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء ويجيء مصدر هذا الباب على (تفعال) بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو: تملاق يقال: (تَمَلَّقَهُ) وَ (تَمَلَّقَ) لَهُ (تَمَلُّقاً) وَ (تِمِلَّاقاً) إذا تودد إليه وتلطف له، قال الشاعر:

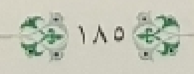
ثلاثَةُ أَحبَابٍ فَحُبٌّ عَلَاقَةٌ وَحُبٌّ تملاقٌ وحبٌّ هُو القَتلَ

تلخيص {البَابُ الرَّابِعُ} منها {تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} بضم العين فرقاً بينه وبين الماضي، وهكذا حكم مصدر (تفاعل)، هذا في غير الناقص، وأما فيه[1] منهما فبكسر العين؛ لتجانس الياء كـ(التَّمنِّي) و(التَّرجي) و(التَّوفِّي) و(التَّعدِّي) في (التَّفعل). و(التَّصابي) و(التَّجافي) و(التَّواني) و(التَّماشي) في (التَّفاعل). فإن قلت: لم كسر العين فيه في مصدريهما مع أن القياس الضم؟ قلنا: لو ضم في الناقص العين الذي هو ما قبل الياء لانقلبت واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء عن القلب، ويجيء مصدره على (تفعال) بكسر التاء والفاء وتشديد العين وبزيادة الألف بين العين واللام، نحو: (تملاق) من (تَمَلَّقَ) يقال: (تَمَلَّقَهُ) و(تَمَلَّقَ لَهُ تَمَلُّقاً) و(تملاقاً) إذا تودد إليه وتلطف له، قال الشاعر:

ثلاثَةُ أَحبَابٍ فَحُبٌّ عَلَاقَةٌ وَحُبٌّ تملاقٌ وحبٌّ هُو القَتلَ

فتح النفاء {البَابُ الرَّابِعُ} من الأبواب الخمسة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه {تَفَعَّلَ} بفتح التاء والفاء وتشديد العين.

[1] وأما فيه أي: في الناقص منهما، أي: من التفعل والتفاعل.



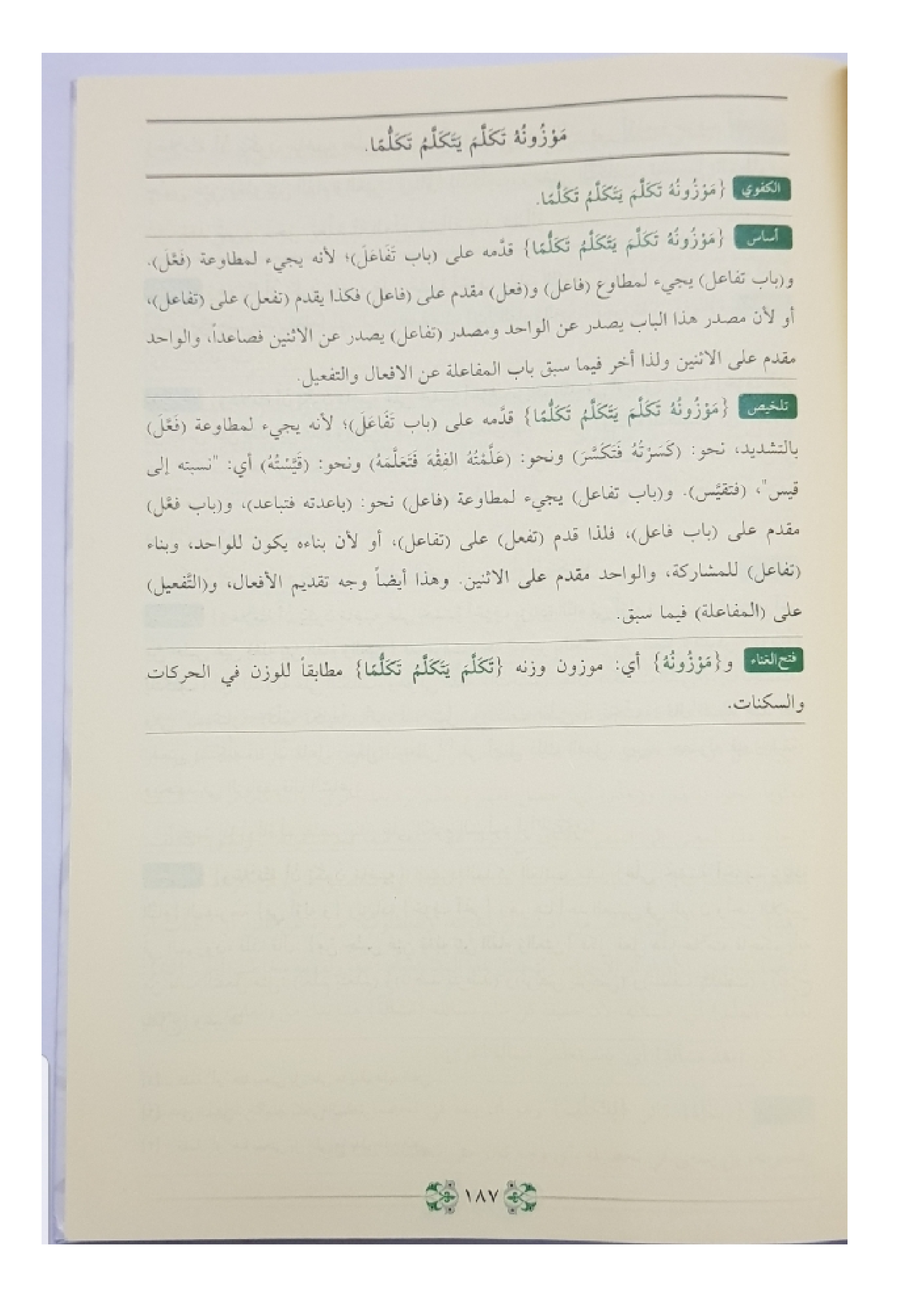
الكفوي واعلم أنهم اختلفوا في هذا الباب وكذا باب (التفاعل) هل هما من ملحقات تَدَحْرَجَ أو لا، واختار المصنف الثاني حيث نظمهما في سلك غير الملحقات، ووجه ذلك على ما قيل أن التاء فيهما لا تصلح لأن تكون للإلحاق؛ إذ الإلحاق لا يكون في أول الكلمة كما سيجيء، وكذا تضعيف العين والألف؛ لأن الزائد في الإلحاق لا يكون له معنى غير جعل المثال الأنقص على المثال الأزيد، وليس تضعيف التَّفَعُّلِ وألف الفاعل كذلك لإفادة كل منهما معنى آخر، وفيه أنه يجوز أن يكون ذلك المعنى الآخر مستفاداً من التاء كما في (تَجَلْبَبَ) وسيجيء.

أساس وهو قياس أهل اليمن فإنهم قالوا في (فعل فعالاً) نحو: (كلم كلاماً) بكسر الكاف وتشديد اللام وقالوا في (تفعل تفعالا) نحو: (تحَمَّلته تِحِمَّالاً) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم. قيل: وقد يجيء على (فعلة) بكسر الفاء وفتح العين نحو: (الطيرة) و(الخيرة) من تطير وتخير قال في "النهاية": إن (طيرة) مصدر كما يقال تخير خيرة ولم يجيء من المصادر على هذه الزنة غيرهما انتهى. لكن الحق أنهما اسمان على ما بينه المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وكذا صرح في الصحاح وغيره اسميتهما بأن الطِّيَرَةُ اسم لما يتشأم، والخِيَرَةُ اسم بمعنى: الاختيار مأخوذ من قولهم: "اختاره الله" ويجيء بمعنى: المختار، يقال: "محمَّدٌ خِيَرَةُ اللهِ مِنْ خَلْقِهِ".

تلخيص وهو قياس أهل اليمن، كـ(الكذاب) بالتشديد في (باب التفعيل) كما سبق. وأما (الفِعَلَة) بكسر الفاء وفتح العين كـ(الطِّيَرَة)، و(الخِيَرَة). فقد قيل: إنهما مصدران من (تطير) و(تخير)، يعني: من هذا الباب، ولا ثالث لهما، لكنَّ الحق أنهما ليسا بمصدرين، بل اسمان. وفي "المختار" يقال: {تطَيَّرَ} مِنَ الشَّيْءِ وَبِالشَّيْءِ وَالِاسْمُ {الطِّيَرَةُ} بِوَزْنِ الْعِنَبَةِ وهو: ما يتشاءم به من الفأل الرديء. وفي الحديث: "أنه عليه السلام كان يحب الفأل ويكره الطيرة"[١] وفيه أيضاً (الخِيَرَةُ) بوزن (العِنَبَةُ) الاسم من قولك: "اختاره الله تعالى"، ويقال: "محمَّدٌ خِيَرَةُ اللهِ مِنْ خَلْقِهِ"، هذا كلام "المختار" وكذلك في سائر كتب اللُّغات والتفاسير.

فتح الغناء {يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً} بضم العين مشدداً فإن القياس في كل فعل مزيد فيه أوله تاء أن يضم الحرف الكائن فيما قبل آخره ليحصل الفرق بينه وبين مصدره كما في ههنا، لكنه يكسر في الأفعال الناقصة لتجانس الياء، فيقال: (تَعَدِّياً) بكسر الدال، و(تَوَقِّياً) بكسر القاف، و(تَمَنِّياً) بكسر النون، لأنه لو ضم ما قبل الياء لانقلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء

[١] أخرجه أحمد في "مسنده" ١٦/١٦٨.



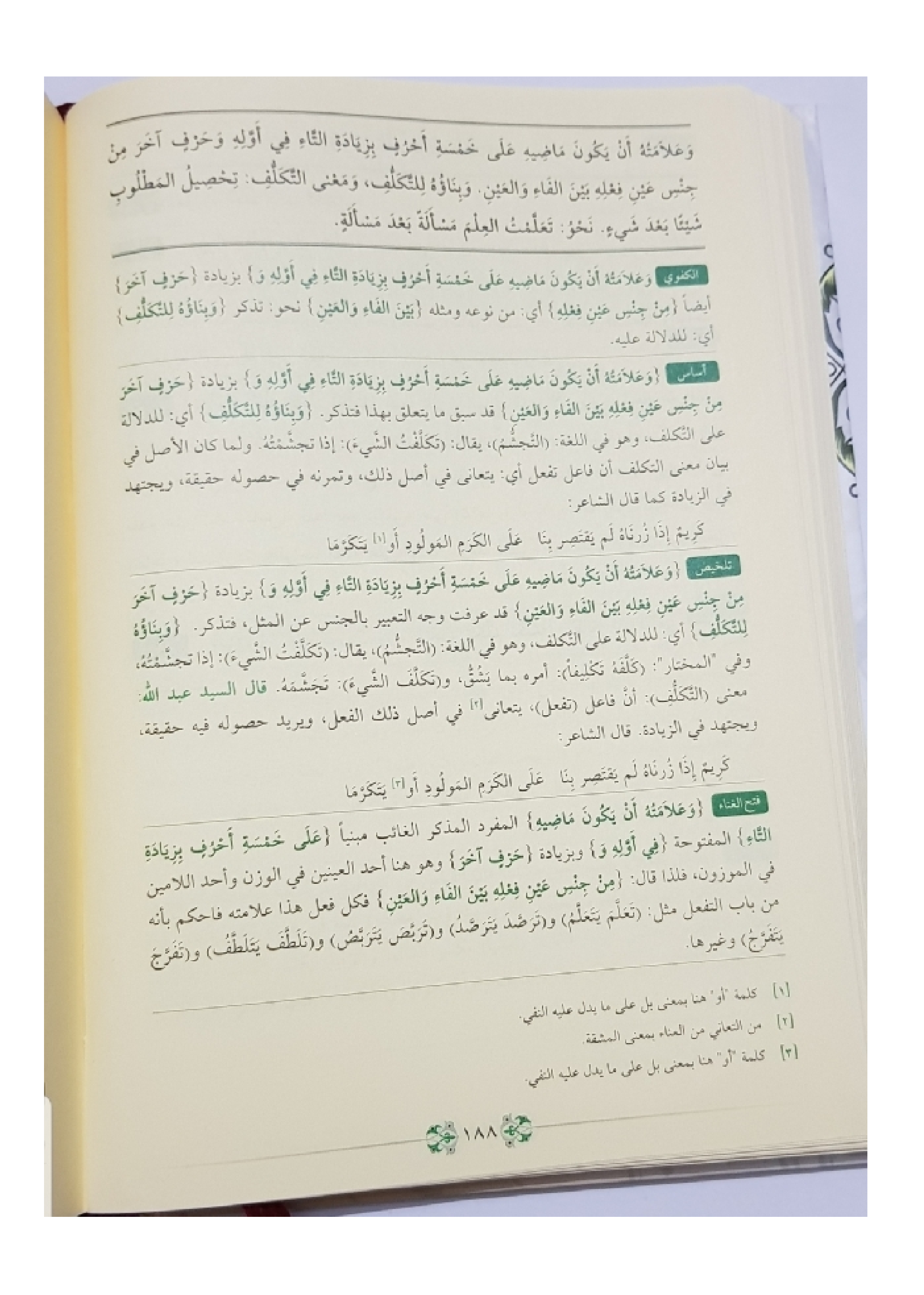
مَوْزُونُهُ تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا.

الكفوي {مَوْزُونُهُ تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا.

أساس {مَوْزُونُهُ تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا} قدّمه على (باب تَفَاعَلَ)؛ لأنه يجيء لمطاوعة (فعّل)، و(باب تفاعل) يجيء لمطاوع (فاعل) و(فعل) مقدم على (فاعل) فكذا يقدم (تفعل) على (تفاعل)، أو لأن مصدر هذا الباب يصدر عن الواحد ومصدر (تفاعل) يصدر عن الاثنين فصاعداً، والواحد مقدم على الاثنين ولذا أخر فيما سبق باب المفاعلة عن الافعال والتفعيل.

تلخيص {مَوْزُونُهُ تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا} قدّمه على (باب تَفَاعَلَ)؛ لأنه يجيء لمطاوعة (فعّل) بالتشديد، نحو: (كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ) ونحو: (عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ) ونحو: (قَيَّسْتُهُ) أي: "نسبته إلى قيس"، (فتقيّس). و(باب تفاعل) يجيء لمطاوعة (فاعل) نحو: (باعدته فتباعد)، و(باب فعّل) مقدم على (باب فاعل)، فلذا قدم (تفعل) على (تفاعل)، أو لأن بناءه يكون للواحد، وبناء (تفاعل) للمشاركة، والواحد مقدم على الاثنين. وهذا أيضاً وجه تقديم الأفعال، و(التّفعيل) على (المفاعلة) فيما سبق.

فتح الثناء و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات.



وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ، وَمَعْنَى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ.

الكنوي وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ} أيضاً {مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ} أي: من نوعه ومثله {بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} نحو: تذكر {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ} أي: للدلالة عليه.

أساس {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} قد سبق ما يتعلق بهذا فتذكر. {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ} أي: للدلالة على التكلف، وهو في اللغة: (التجشم)، يقال: (تَكَلَّفْتُ الشَّيءَ): إذا تجشّمتُهُ. ولما كان الأصل في بيان معنى التكلف أن فاعل تفعل أي: يتعانى في أصل ذلك، وتمرنه في حصوله حقيقة، ويجتهد في الزيادة كما قال الشاعر:

كَرِيمٌ إِذَا زُرنَاهُ لَم يَقتَصِر بِنَا عَلَى الكَرَمِ المَولُودِ أَو[1] يَتَكَرَّمَا

تلخيص {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} قد عرفت وجه التعبير بالجنس عن المثل، فتذكر. {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّكَلُّفِ} أي: للدلالة على التكلف، وهو في اللغة: (التَّجشُّم)، يقال: (تَكَلَّفْتُ الشَّيءَ): إذا تجشَّمتُهُ، وفي "المختار": (كَلَّفَهُ تَكْلِيفاً): أمره بما يَشُقُّ، و(تَكَلَّفَ الشَّيءَ): تَجَشَّمَهُ. قال السيد عبد الله: معنى (التَّكَلُّفِ): أنَّ فاعل (تفعل)، يتعانى[2] في أصل ذلك الفعل، ويريد حصوله فيه حقيقة، ويجتهد في الزيادة. قال الشاعر:

كَرِيمٌ إِذَا زُرنَاهُ لَم يَقتَصِر بِنَا عَلَى الكَرَمِ المَولُودِ أَو[3] يَتَكَرَّمَا

فتح الغناء {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ} المفتوحة {فِي أَوَّلِهِ وَ} وبزيادة {حَرْفٍ آخَرَ} وهو هنا أحد العينين في الوزن وأحد اللامين في الموزون، فلذا قال: {مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فكل فعل هذا علامته فاحكم بأنه من باب التفعل مثل: (تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ) و(تَرَصَّدَ يَتَرَصَّدُ) و(تَرَبَّصَ يَتَرَبَّصُ) و(تَلَطَّفَ يَتَلَطَّفُ) و(تَفَرَّجَ يَتَفَرَّجُ) وغيرها.

---

[1] كلمة "أو" هنا بمعنى بل على ما يدل عليه النفي.

[2] من التعاني من العناء بمعنى المشقة.

[3] كلمة "أو" هنا بمعنى بل على ما يدل عليه النفي.

الكفوي {وَمَعْنَى التَّكَلُّف: تَحْصِيلُ} تمام {المَطْلُوبِ} وكماله {شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ} أي: تحصيل الشيء من أجزائه أو من أفراده بعد تحصيل شيء آخر من أجزائه أو من أفراده كما في تعلمت العلم فإن العلم إنما يكون بتحصيل مسألةٍ منه بعد تحصيل مسألةٍ أخرى منه، وكما في (تجرّعتُهُ) فإن معناه شربته جرعةً بعد جرعةٍ.

أساس ونحو: (تَشَجَّعَ)، و(تَحَلَّمَ)، أي: تَكَلَّفَ في الشَّجاعةِ والحلم وطلب حصوله على ما في "الشافية" وشرحها. أو أن الفاعل يريد إظهار شيء عن نفسه وليس فيه ذلك الشيء له كـ(تشجّع) و(تحلّم) أي: أظهر من نفسه الشجاعة والحلم على ما ذكره الشريف، وما ذكره المصنف معنى كونه للعمل المكرر في مهلة وهو عبارة عن حصول أصل الفعل للفاعل مرة بعد أخرى سواء كان حسياً نحو: (تَجَرَّعْتُهُ) أي شربتهُ جرعةً بعد جرعةٍ. أو معنوياً نحو: (تَفَهَّمَ) و(تَعَلَّمَ) أي: حصل الفهم والعلم مرةً بعد أخرى وكان مراده إرجاعه هذا إليه مع كونه غير ظاهر منه فسره بقوله:

تلخيص نحو: (تَشَجَّعَ) أي: تَكَلَّفَ في الشَّجاعةِ. و(تَحَلَّمَ) أي: تَكَلَّفَ في الحلم وطلب حصولهُ له. وقال السيد السند: معناه: أن الفاعل فيه يريد إظهار شيء عن نفسه، وليس فيه ذلك له، كـ(تَشَجَّعَ) و(تَحَلَّمَ) أي: أظهر من نفسه الشجاعة والحلم. انتهى.

وما ذكره المصنف معنى كونه للعمل المكرر في مهلة، وهو عبارة: عن حصول أصل الفعل من الفاعل مرة بعد أخرى، سواء كان: حسياً، نحو: (تَجَرَّعْتُهُ) أي: شربتهُ جرعةً بعد جرعةٍ. أو معنوياً، نحو: (تَفَهَّمَ) و(تَعَلَّمَ) أي: حصل الفهم والعلم مرة بعد أخرى. ولما كان مراد المصنف إرجاع هذا المعنى إلى المعنى الأول مع كونه غير ظاهر منه، فسره بقوله: {وَمَعْنَى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ} أي: تمام المطلوب وكماله، {شَيْئًا} أي: بتحصيل شيء من أفراده أو أجزائه {بَعْدَ} تحصيل {شَيْءٍ} آخر من أفراده أو أجزائه. والمطلوب: عبارة عن الفن أو الكتاب أو غيرهما من ذوي الأفراد أو الأجزاء. ولتحقيق هذا المقام مقام آخر، ولفهمه مخاطب آخر. {نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ} أي: مسائله، لأن حقيقة كل علم مسائله {مَسْأَلَةً} هذا بدل من (العلم) بدل البعض من الكل {بَعْدَ مَسْأَلَةٍ} أي: بعد تعلمي مسألة أخرى.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلتَّكَلُّفِ} وهو أن يبدأ في تحصيل شيء فلا يتركه لطول حصوله وصعوبته، بل يسعى في تحصيله بأي وجه كان حتى يُحَصِّلَهُ، فلذا قال:



الكفري قال السيد الشريف: غالب هذا الباب أن يكون للمطاوعة، وقد يجيء للتكلف، فتخصيص المصنف كونه للتكلف بالذكر مع أن دأبه تخصيص المعاني الغالبة ليس على ما ينبغي. {نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً} بالنصب بدل من العلم بدل البعض من الكل، وقوله: {بَعْدَ مَسْأَلَةٍ} ظرف لتعلمت أي: تعلمت مسألة بعد تعلمي مسألة أخرى فتدخل المسائل كلها في التعلم.

أساس {وَمَعْنَى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ} أي: تمام المطلوب وكماله {شَيْئًا} منصوب بنزع الخافض أي: بشيء يعني تحصيل تمام المطلوب بتحصيل شيء من أفراده إن اعتبر تمام المطلوب تحصيله ذا أفراداً، وبتحصيل شيء من أجزائه إن اعتبر تمام المطلوب تحصيله كلاً ذا أجزاء {بَعْدَ} تحصيل {شَيْءٍ} آخر من أفراده أو من أجزائه مثلاً إذا كان تمام المطلوب علماً من العلوم المدونة التي لها أسماء مخصوصة كالنحو والصرف والمعاني وغيرها فهو قد يطلق على معلومات مخصوصة ومسائل وهي ذات أفراد وكل مسألة منها فرد، فتحصيلها بتحصيل فرد من أفرادها وقد يطلق على إدراكاتها وهي ذات أجزاء لما قيل: إن أجزاء العلوم ثلاثة: الموضوعات، والمبادئ، والمسائل، فتحصيلها بتحصيل شيء من أجزائها بعد تحصيل شيء آخر من أجزائها وغير ذلك من التصويرات فليتأمل.

تلخيص والمعنى: (تَعَانَيْتُ) و(تَجَشَّمْتُ) في تحصيل تمام العلم المطلوب بتحصيل مسألة بعد تحصيل مسألة أخرى، فتدخل مسائل المطلوب كلها في تعلم المتكلم، فعُلِمَ من هذا التقرير أن قوله: (شيئاً) و(مسألة) منصوبان بنزع الخافض، والمضاف: مقدر في ستة مواضع على ما أشرنا إليها. تدبر.

فإن قلت: إنَّ غالب بناء هذا الباب أن يكون للمطاوعة عند جمهور المحققين، فالأولى لرأيه في هذه الرسالة أن يذكرها دون التكلف؛ لأن رأيه فيها أخذ المعاني الغالبة على ما سمعته فَلِمَ رجح التَّكلف على المطاوعة مع أنّه خلاف عادته، وكذا خلاف ما عليه الجمهور، وهو في قوة الخطأ؟ قلنا: لعل مراده ادّعاء اندراج معنى المطاوعة تحت معنى الكُلُفِ. فعلى هذا معنى كلامه بنوع (تمحّل) وبناؤه للتكلف غالباً إما: مطاوعاً لفعل مشددة العين، نحو: (علَّمته الفقه فتعلَّمه). أو غير مطاوع نحو: (تَشَجَّعَ) و(تَوَرَّعَ) وهذا من قبيل ضم النشر، وتقليل الأقسام، وهو معتبر عند المحققين.

فتح الغناء {وَمَعْنَى التَّكَلُّفِ: تَحْصِيلُ المَطْلُوبِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ. نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ مَسْأَلَةً بَعْدَ مَسْأَلَةٍ} فمعنى "تَكَلَّمَ زيدٌ" أنه قد أصدر الكلام من لسانه كلمة بعد كلمة حتى أتم كلامه وفهم مرامه للمخاطب،

الكفوي واعلم أن بناء هذا الباب قد يكون: للاتخاذ نحو: (تَوَسَّدْتُ التراب) أي: اتخذته وسادة. والتجنب ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل؛ نحو: (تَأَثَّم) أي: جانب الإثم. وللطلب نحو: (تَكَبَّرَ) أي: طلب أن يكون كبيراً. أو للاعتقاد نحو: (تَعَظَّم) أي: اعتقد أنه عظيم. ذكره الشريف. وللتشبيه نحو: (تَهَجَّرَ) أي: تشبه بالمهاجرين، وفي الحديث: "هاجروا ولا تهجروا "[١]. وللدعاء نحو: (تَرَحَّمَ) أي: دعاه بالرحمة. وللانقلاب إلى أصله كـ(تَحَجَّرَ الطين) أي: انقلب حجر.

أساس {نَحْوُ: تَعَلَّمْتُ العِلْمَ} أي: مسائله؛ لأن حقيقة كل علم مسائله فعلى هكذا يكون قوله: {مَسْأَلَةً} منصوباً بنزع الخافض بتقدير المضاف أي: (تَعَانَيْتُ)[٢] و(تَجَشَّمْتُ) في تحصيل تمام العلم المطلوب بتحصيل المسألة {بَعْدَ} تحصيل {مَسْأَلَةٍ} أخرى أو ظرف لتعلمت ويجوز أن يكون قوله: مسألةً بدلاً من العلم على نهج بدل البعض من الكل، والمعنى: تعلمت العلم مسألةً بعد تعلمي مسألةً أخرى فيدخل المسائل كلها في تعلم المتكلم.

واعلم أن غالب بناء هذا الباب أن يكون للمطاوعة عند صاحب "المفتاح"، وابن الحاجب، والعلامة التفتازاني، والشريف المحقق الجرجاني، فترجيح المصنف مخصصاً بالذكر يوجب مخالفة لجمهور المحققين وهو في قوة الخطأ مع كونه مخالفاً لدأبهم[٣] أيضاً في هذه الرسالة إلا أن يقال مراده ادعاء اندراج معنى المطاوعة تحت معنى التكلف.

تلخيص ويجيء بناء هذا الباب؛ لاتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل، نحو: (تَوَسَّدتُ الحَجَرَ) أي: (اتخذته وسادة)؛ وللدلالة على أن الفاعل جانب الفعل، نحو: (تَهَجَّدَ) أي: (جانب الهجود) أي: النوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]. وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد أخرى، نحو: (تجرّعته) أي: شربتهُ جرعةً بعد جرعةٍ؛ كما في البيت المعزوّ إلى الشافعي – رحمه الله تعالى –:

هَنِيئاً لِأَرْبَابِ النَّعِيمِ نَعِيمُهُم   وَلِلْعَاشِقِ الْمِسْكِينِ مَا يَتَجَرَّعُ [٤]

أعد ذكر... إلخ. لكنَّ التَّجرُّعَ فيه على سبيل التشبيه، على ما بيّنه في شرح أبيات الجامي.

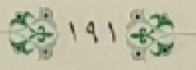
فتح الغناء وإنما قدّم هذا الباب على ما بعده لأن هذا يجيء لمطاوع فعل، وأما ما بعده فيجيء لمطاوع فاعل، والفعل مقدم على الفاعل كما عرفته.

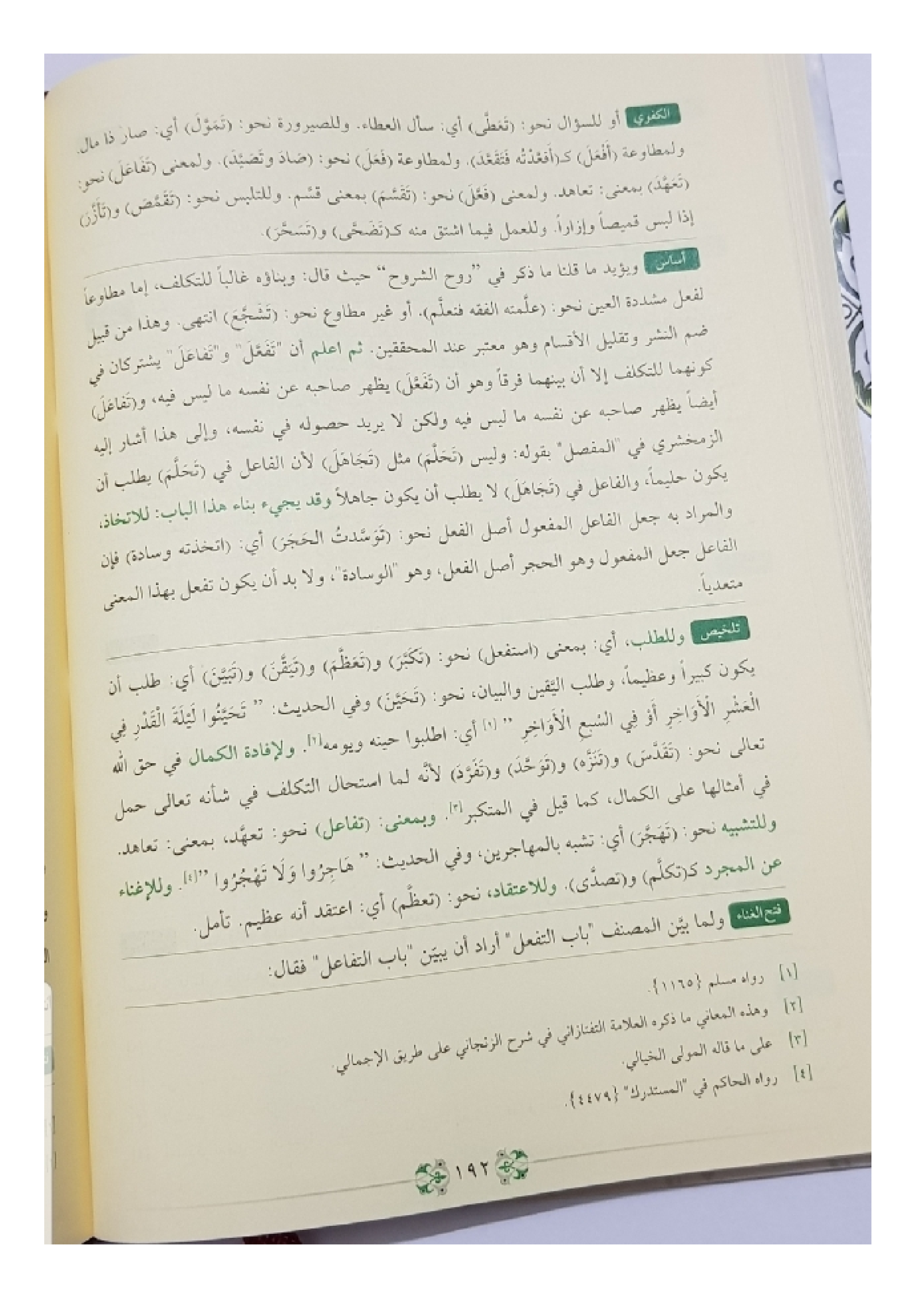
[١] ليس بحديث والله أعلم.

[٢] من الإعناء وهو المشقة.

[٣] لأن دأبه أخذ المعاني الغالبة في هذه الرسالة.

[٤] أَعِدْ ذِكْرَ نُعمانٍ لنا إنَّ ذِكرَهُ   هُوَ المِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ. كذا في الجامي.





الكفري أو للسؤال نحو: (تَعَطَّى) أي: سأل العطاء. وللصيرورة نحو: (تَمَوَّلَ) أي: صار ذا مال. ولمطاوعة (أَفْعَلَ) كـ(أَقْعَدْتُه فَتَقَعَّدَ). ولمطاوعة (فَعَلَ) نحو: (صَادَ وتَصَيَّدَ). ولمعنى (تَفَاعَلَ) نحو: (تَعَهَّدَ) بمعنى: تعاهد. ولمعنى (فَعَّلَ) نحو: (تَقَسَّمَ) بمعنى قسّم. وللتلبس نحو: (تَقَمَّصَ) و(تَأَزَّرَ) إذا لبس قميصاً وإزاراً. وللعمل فيما اشتق منه كـ(تَضَحَّى) و(تَسَحَّرَ).

أساس ويؤيد ما قلنا ما ذكر في "روح الشروح" حيث قال: وبناؤه غالباً للتكلف، إما مطاوعاً لفعل مشددة العين نحو: (علّمته الفقه فتعلّم)، أو غير مطاوع نحو: (تَشَجَّعَ) انتهى. وهذا من قبيل ضم النشر وتقليل الأقسام وهو معتبر عند المحققين. ثم اعلم أن "تَفَعَّلَ" و"تَفَاعَلَ" يشتركان في كونهما للتكلف إلا أن بينهما فرقاً وهو أن (تَفَعَّلَ) يظهر صاحبه عن نفسه ما ليس فيه، و(تَفَاعَلَ) أيضاً يظهر صاحبه عن نفسه ما ليس فيه ولكن لا يريد حصوله في نفسه، وإلى هذا أشار إليه الزمخشري في "المفصل" بقوله: وليس (تَحَلَّمَ) مثل (تَجَاهَلَ) لأن الفاعل في (تَحَلَّمَ) يطلب أن يكون حليماً، والفاعل في (تَجَاهَلَ) لا يطلب أن يكون جاهلاً وقد يجيء بناء هذا الباب: للاتخاذ، والمراد به جعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو: (تَوَسَّدتُ الحَجَرَ) أي: (اتخذته وسادة) فإن الفاعل جعل المفعول وهو الحجر أصل الفعل، وهو "الوسادة"، ولا بد أن يكون تفعل بهذا المعنى متعدياً.

تلخيص وللطلب، أي: بمعنى (استفعل) نحو: (تَكَبَّرَ) و(تَعَظَّمَ) و(تَيَقَّنَ) و(تَبَيَّنَ) أي: طلب أن يكون كبيراً وعظيماً، وطلب اليقين والبيان، نحو: (تَحَيَّنَ) وفي الحديث: " تَحَيَّنُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ أَوْ فِي السَّبعِ الْأَوَاخِرِ "[1] أي: اطلبوا حينه ويومه[2]. ولإفادة الكمال في حق الله تعالى نحو: (تَقَدَّسَ) و(تَنَزَّهَ) و(تَوَحَّدَ) و(تَفَرَّدَ) لأنه لما استحال التكلف في شأنه تعالى حمل في أمثالها على الكمال، كما قيل في المتكبر[3]. وبمعنى: (تفاعل) نحو: تعهّد، بمعنى: تعاهد. وللتشبيه نحو: (تَهَجَّرَ) أي: تشبه بالمهاجرين، وفي الحديث: " هَاجِرُوا وَلَا تَهَجَّرُوا "[4]. وللإغناء عن المجرد كـ(تكلّم) و(تصدّى). وللاعتقاد، نحو: (تعظّم) أي: اعتقد أنه عظيم. تأمل.

فتح الغناء ولما بيّن المصنف "باب التفعل" أراد أن يبيّن "باب التفاعل" فقال:

[1] رواه مسلم {١١٦٥}.
[2] وهذه المعاني ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني على طريق الإجمالي.
[3] على ما قاله المولى الخيالي.
[4] رواه الحاكم في "المستدرك" {٤٤٧٩}.

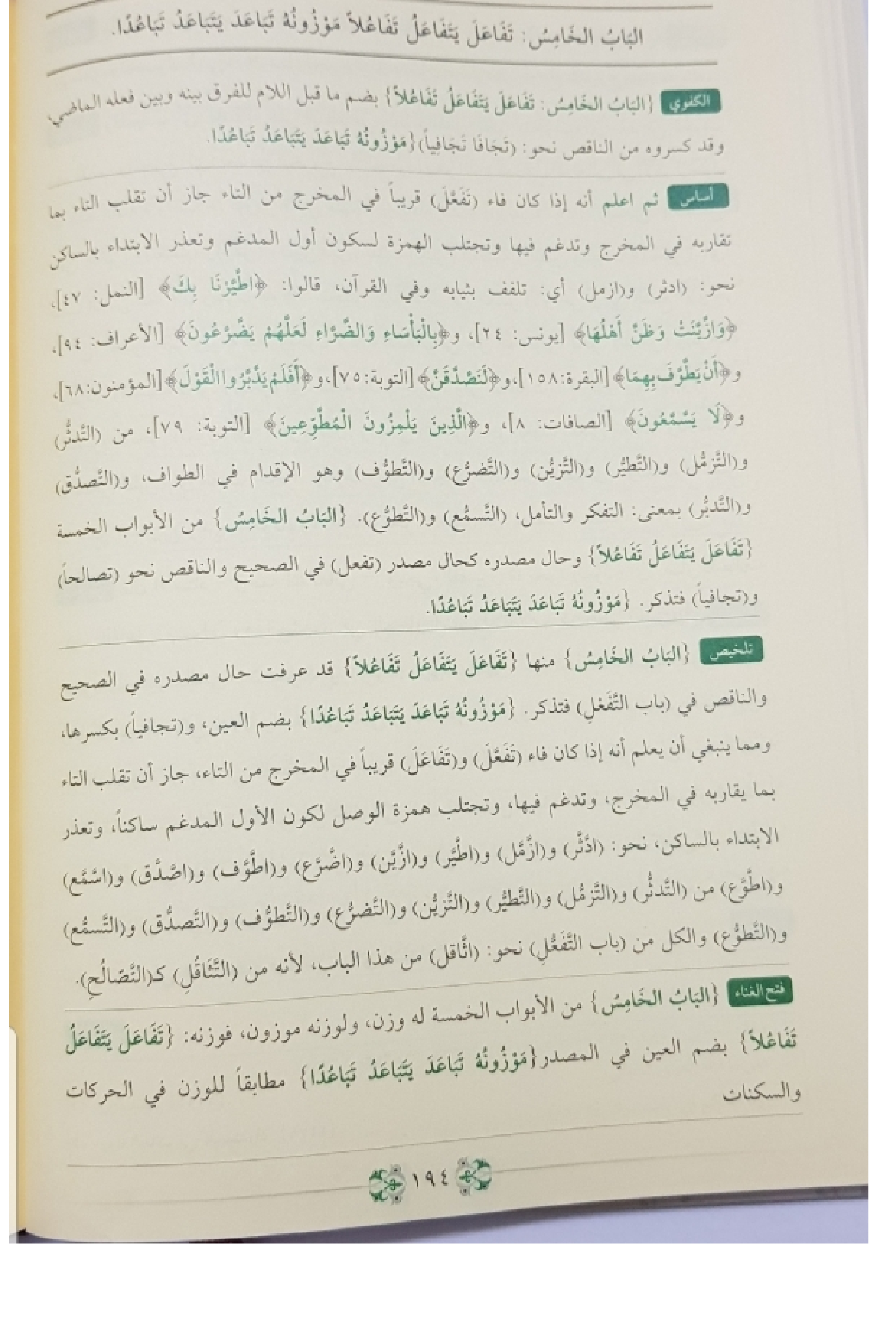
الكفوي وللإغناء عن المجرد كـ(تَكَلَّم) و(تَصدَّى) ذكره دده خليفة. ولإفادة الكمال نحو: (تَقَدَّس) و(تَوَحَّدَ). ولحصول الشيء بلا عملٍ نحو: (تَوَلَّدَ وتَكَوَّنَ)، ذكره في "روح الشروح".

أساس وللتجنب أي: للدلالة على أن الفاعل جانب الفعل؛ نحو: (تَحَوَّب) أي: بعد من الحوب وهو الإثم، و(تَحَرَّج) أي: بعد من الحرج. و(الهجود) وهو النوم كما قال الله تعالى في الأمر لرسول الله عليه الصلاة والسلام: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]. وبمعنى: (استفعل) نحو: (تَكَبَّرَ) و(تَعَظَّمَ) و(تَيَقَّنَ) و(تَبَيَّنَ) أي: طلب الكبر والعظمة واليقين والبيان، و(تَحَيَّنَ) أي: طلب الحين كما قال رسول الله ﷺ: "تَحَيَّنُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ أَوْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ"[1] أي: اطلبوا حينه ويومه فيه. ويكون لإفادة الكمال في حق الله تعالى؛ نحو: (تَقَدَّس) و(تَوَحَّدَ) و(تَفَرَّدَ). وللتشبيه نحو: (تَهَجَّرَ) أي: تشبه بالمهاجرين، وفي الحديث: "هَاجِرُوا وَلَا تَهَجَّرُوا"[2]. وللصيرورة نحو: (تموَّل) أي: صار ذا مال. ولمعنى (تفاعل) نحو: تعهَّد، بمعنى: تعاهد. وللانقلاب كـ(تَحَجَّرَ الطين) أي انقلب حجراً. وللإغناء عن المجرد؛ كـ(تكلَّم) و(تصدَّى). ولحصول الشيء بلا عمل؛ نحو: (تولَّد) و(تكوَّن) وللاعتقاد، نحو: (تعظَّم) أي: اعتقد أنه عظيم.

تلخيص قال الأستاذ - رحمه الله تعالى -: ويجيء للصيرورة؛ نحو: (تموَّل) أي: صار ذا مال. واسم الفاعل "متمول" وهذا مشهور في المحاورات. وللانقلاب كـ(تَحَجَّرَ الطين) أي انقلب حجراً. ولحصول الشيء بلا عمل نحو: (تكوَّن) و(تولَّد) انتهى. أقول: هذا مخالف لما هو التحقيق وهو أن هذه المعاني الثلاثة راجعة إلى معنى واحد وهو "الصيرورة" على ما قاله بعض المحققين، بل "الصيرورة" راجعة في التحقيق إلى معنى "التكلف"؛ لأن الفعل الذي يكون على وجه الكلفة والمشقة يلزمه صيرورة الفاعل من حال إلى حال فاستعمل صيغة التكلف في الصيرورة مطلقاً وهو الأغلب في استعماله على ما ذكره الشيخ الرضي في شرحه "للشافية". وقال بعض المحققين: المعنى الثاني يعني: الصيرورة فيه من فروع التكلف، ولذا لم تعده أرباب اللغة معنى مستقلاً. انتهى. تأمل في هذا المقام فإنه من مزالق الأقدام.

فتح الغناء ....

[1] رواه مسلم {١١٦٥}.
[2] رواه الحاكم في "المستدرك" {٤٤٧٩}.



البَابُ الخَامِسُ: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً مَوْزُونُهُ تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا.

الكلوري {البَابُ الخَامِسُ: تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً} بضم ما قبل اللام للفرق بينه وبين فعله الماضي، وقد كسروه من الناقص نحو: (تجافَا تَجافِياً){مَوْزُونُهُ تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا}.

أساس ثم اعلم أنه إذا كان فاء (تَفَعَّلَ) قريباً في المخرج من التاء جاز أن تقلب التاء بما تقاربه في المخرج وتدغم فيها وتجتلب الهمزة لسكون أول المدغم وتعذر الابتداء بالساكن نحو: (ادثر) و(ازمل) أي: تلفف بثيابه وفي القرآن، قالوا: ﴿اطَّيَّرْنَا بِكَ﴾ [النمل: ٤٧]، ﴿وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا﴾ [يونس: ٢٤]، و﴿بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤]، و﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ [التوبة: ٧٥]، و﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، و﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨]، و﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ﴾ [التوبة: ٧٩]، من (التَّدثُّر) و(التَّزمُّل) و(التَّطيُّر) و(التَّزيُّن) و(التَّضرُّع) و(التَّطوُّف) وهو الإقدام في الطواف، و(التَّصدُّق) و(التَّدبُّر) بمعنى: التفكر والتأمل، (التَّسمُّع) و(التَّطوُّع). {البَابُ الخَامِسُ} من الأبواب الخمسة {تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً} وحال مصدره كحال مصدر (تفعل) في الصحيح والناقص نحو (تصالحاً) و(تجافياً) فتذكر. {مَوْزُونُهُ تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا}.

تلخيص {البَابُ الخَامِسُ} منها {تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً} قد عرفت حال مصدره في الصحيح والناقص في (باب التَّفَعُّلِ) فتذكر. {مَوْزُونُهُ تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا} بضم العين، و(تجافياً) بكسرها، ومما ينبغي أن يعلم أنه إذا كان فاء (تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) قريباً في المخرج من التاء، جاز أن تقلب التاء بما يقاربه في المخرج، وتدغم فيها، وتجتلب همزة الوصل لكون الأول المدغم ساكناً، وتعذر الابتداء بالساكن، نحو: (ادَّثَّر) و(ازَّمَّل) و(اطَّيَّر) و(ازَّيَّن) و(اضَّرَّع) و(اطَّوَّف) و(اصَّدَّق) و(اسَّمَّع) و(اطَّوَّع) من (التَّدثُّر) و(التَّزمُّل) و(التَّطيُّر) و(التَّزيُّن) و(التَّضرُّع) و(التَّطوُّف) و(التَّصدُّق) و(التَّسمُّع) و(التَّطوُّع) والكل من (باب التَّفَعُّلِ) نحو: (اثَّاقل) من هذا الباب، لأنه من (التَّثَاقُلِ) كـ(التَّصَالُحِ).

فتح الغناء {البَابُ الخَامِسُ} من الأبواب الخمسة له وزن، ولوزنه موزون، فوزنه: {تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ تَفَاعُلاً} بضم العين في المصدر{مَوْزُونُهُ تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات

وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا. مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْراً. وَ[مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا][1] نَحْوُ: تَصَالَحَ القَوْمُ [قَوْماً].

الكفوي {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا} أي: لما يصدر من الاثنين فصاعداً، قيل: صدور الفعل من الجانبين لا يتحقق في بعض المواضع؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وفي قولهم: (عالج الطبيب المريض) وأجيب بأن قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل، أقول: يمكن أن يقال كون هذا الباب للمشاركة غالبي فإنه قد يكون للواحد كـ(باب المفاعلة) فلا ينافيه ما ذكر؛ لأن المصنف لم يصرح بذلك لقلته.

أساس {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كـ(تَبَاعَدَ) أصله: (بَعُدَ)، ثم صار (تَبَاعَدَ) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ} في أصل الفعل مع تساويهما فيه {فَصَاعِدًا} أي: فذهب الاشتراك حال كونه آخذاً في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة وهَلُمَّ جرًا. والأولى أن يقول بدل قوله: (للمشاركة) "للاشتراك" أو "للتشارك"؛ لأن المشاركة لا تحقق إلا بعد الصدور من الفاعل والتعلق بالمفعول كما تقدم ولذا لا تضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول يقال: (أعجبني مشاركة زيد عمراً)، أو (مشاركة عمرو زيداً) بخلاف الاشتراك والتشارك فإنهما يضافان إليهما جميعاً؛

تلخيص {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كـ(تَبَاعَدَ) أصله: (بَعُدَ)، ثم صار (تَبَاعَدَ) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُشَارَكَةِ} أي: التشارك {بَيْنَ الاثْنَيْنِ} في أصل الفعل مع تساويهما فيه {فَصَاعِدًا} أي: فذهب الاشتراك حال كونه آخذاً في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة وهَلُمَّ جرًا كذا قال السيد عبد الله. وإنّما فسرنا المشاركة بالتَّشارك لأنها هنا بمعنى: التّشارك والاشتراك، وبناء (المفاعلة) قد يجيء بمعنى: (التفاعل) كـ(سَارَعَ) بمعنى: (تَسَارَعَ).

فتح الغناء {وَعَلامَتُهُ} أي ما يعلم به باب التفاعل {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كأمثاله السابقة {بِزِيَادَةِ التَّاءِ} المفتوحة {فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {الأَلِفِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فكل فعل يوجد فيه هذه العلامة فاحكم بأنه من باب التَّفَاعُل، مثل: (تَنَاصَرَ يَتَنَاصَرُ)، و(تَعَاوَنَ يَتَعَاوَنُ)، و(تَنَاسَبَ يَتَنَاسَبُ)، و(تَقَابَلَ يَتَقَابَلُ)، و(تَكَاتَبَ يَتَكَاتَبُ)، وغيرها

[1] وفي بعض النسخ: {وَمِثَالُهَا فَصَاعِداً}.

الكفوي {مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْراً وَ}مِثَالُ المُشَارَكَةِ فَصَاعِدًا {نَحْوُ: تَصَالَحَ الْقَوْمُ}.

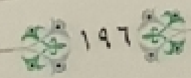
واعلم أن تفاعل إذا كان من فاعل المتعدي إلى المفعولين يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: (نازعته الحديث) و(تنازعناه)، وإذا كان من المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ صار لازماً، نحو: (ضاربت زيداً) و(تضاربنا) وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل والتعلق بغيره مع أن الغير أيضاً فعل ذلك ووضع تفاعل لنسبة المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلقه بشيء، وإن كان التعلق من ضرورة هذا الباب فتبين الفرق بينهما لفظاً ومعنىً، وقد يقال في الفرق المعنوي إن البادئ بالفعل أو الغالب فيه معلوم في المفاعلة، بخلاف التفاعل فإن البادئ أو الغالب غير معلوم فيه،

أساس إلا أن يقال المراد بالمشاركة التشارك لأن بناء المفاعلة قد يجيء بمعنى: (التفاعل) كـ(سَارَعَ) بمعنى: (تَسَارَعَ)،وفيه ما فيه بل الأولى أن يقال وبناؤه لنسبة أصله إلى شريكين فصاعداً كـ(تضاربا) و(تجاذبوا الثوب) كما أن الأولى في باب المفاعلة أن يقال وبناؤه لنسبة أصله إلى أحد الشريكين وتعلقه بالآخر صريحاً فيلزم عكسه ضمناً كما قال العصام في "ميزان الأدب" حتى يظهر بينهما فرق؛ لأن تفاعل لإفادة الشركة بين أجزاء الفاعل في أصل الفعل ولذا يكون الفعل فيه منسوباً إلى اثنين فصاعداً على سبيل التصريح.

تلخيص فإن قلت: ما الفرق بين المشاركة والتشارك؟ قلنا: إن المشاركة لا تضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول، يقال: (أعجبني مشاركة زيد عمراً) أو (مشاركة عمرو زيداً) بخلاف الاشتراك والتشارك، فإنهما يضافان إليهما معاً.

وبهذا ظهر الفرق بين بناء "المفاعلة" و"التفاعل" لأن بناء "المفاعلة" يكون لنسبة أصل الفعل إلى أحد الشريكين، وتعلقه بالآخر صريحاً؛ فيلزم عكسه ضمناً، كما سبق في بابه. وبناء باب "التفاعل" يكون لإفادة الشركة بين أجزاء الفاعل، في أصل الفعل، ولذا قال ابن الحاجب في "الشافية": و(تفاعل) للمشاركة بين الاثنين فصاعداً في أصله صريحاً، نحو: (تشاركا) يعني: يكون الفعل في تفاعل منسوباً إلى اثنين فصاعداً، على سبيل التصريح،

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} أي بناء باب التَفَاعُل كائن {لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ} سبق تصويره في بيان باب المفاعلة، وتكون هذه المشاركة أيضاً بين الكثيرين؛ فلذا قال: {فَصَاعِدًا} أي: متجاوزاً عن الاثنين ومترقياً إلى الأكثر {مِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْراً} هذا المثال مطابق للممثل له، فإنه فهم منه أن زيداً صار بعيداً عن عمرو، فصار عمرو بعيداً عن زيد، فحصل التباعد بينهما

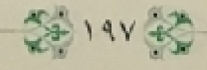


الكفوي واعلم أن هذا الباب أيضاً يجيء لمعان أخر: لمطاوعة فاعل، نحو: (بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ) ولإظهار ما ليس في الواقع، نحو: (تَجَاهَلَ وتَغَافَلَ) أي: أظهر الجهل والغفلة من نفسه، والحال أنه منتفٍ عنه، ذكره التفتازاني. ولمعنى فَعِلَ بالكسر، نحو: (تَوَانَيْتُ ووَنَيْتُ) ذكره السيد الشريف. ولمطاوعة (فَعَّلَ) بالتشديد، نحو: (نَفَّقْتُ الدراهمَ فَتَنَافَقَتْ). و(فَعَلَ) بالفتح، نحو: (كَشَفَ الشيء فَتَكَاشَفَ). ولمعنى (تَفَعَّلَ)، نحو: (تَعَاهَدَ) أي: تعهد. ولمعنى (أَفْعَلَ)، نحو: (تَخَاطَأَ وأَخْطَأَ) و(تَسَاقَطَ وأَسْقَطَ).

أساس فإذا قلت: (تَصَالَحَ القومُ) كان "القوم" مشتركاً في الصلح، وإذا قلت: (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) كان "الضرب" منسوباً إليهما على سبيل التصريح بـ"الفاعلية" فيكون معناهما: تشارك القوم بأسرهم في الصلح وتشارك زيد وعمرو في الضرب ولأجل أن التشارك في تفاعل صريحاً كل فعل إذا تعدى في فاعل إلى مفعول واحد لا يتعدى في تفاعل أصلاً نحو ضارب زيد عمراً وتضارب زيد وعمرو لأن وضعه لنسبته إلى أمرين من غير قصد إلى متعلق له بخلاف فاعل فإنه لنسبة الفعل إلى فاعله مع تعلقه بغيره صريحاً وإذا تعدى في فاعل إلى مفعولين يتعدى في تفاعل إلى مفعول واحد نحو: نازع زيد وعمرو الحديث وبالجملة أن بناء تفاعل لإفادة ما يوجد بين اثنين فصاعداً بدون تعيين البادي أي: الذي بدأ وباشر الفاعل أولاً، ولذا يسند إلى الكل نحو: تصالحا وتصالحوا، ومنه التكاثر والتفاخر بخلاف (فاعل) كما مر. فإن البادي أو الغالب فيه معين. فإن قيل: هلا يجيء بناء هذا الباب لمعان أخر وعلى تقدير مجيئه يكون ما ذكره من المعاني الغالبة فلم لم يقل وبناؤه للمشاركة بين الاثنين فصاعداً غالباً؟ قلت: دأبه بيان المعنى الغالب ولذا خصصه بالذكر من غير حاجة إلى قوله غالباً.

تلخيص فإذا قلت: (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) كان "الضرب" منسوباً إليهما على سبيل التصريح بـ"الفاعلية" ويكون المعنى: تشارك زيد عمرو في الضرب. ومن ثمة أي: من أجل أن المشاركة في (تفاعل) صريح نقص تفاعل مفعولاً عن فاعل، فإن كان لـ(فاعل) مفعول واحد، نحو: (ضارب زيد عمراً)، كان (تفاعل) لازماً، نحو: (تضارب زيد وعمرو). وإن كان له مفعولان، نحو: (جاذب زيدٌ عمراً الثوب) كان لـ(تفاعل) مفعول واحد، نحو: (تجاذب زيد وعمرو الثوب) والتَّفصيل في "شروح الشافية". {مِثَالُ المُشَارَكَةِ} أي: التشارك {بَيْنَ الاثْنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْراً} وبما عرفت من أن (تفاعل) نقص مفعولاً من فاعل، ظهر أن قوله: عمراً منصوباً سهو من قلم الناسخ؛ لأن (باعد) يتعدى إلى مفعول واحد، ويكون (تفاعل) لازماً، والعبارة الصحيحة: (تباعد زيد وعمرو) على أن يكون الاشتراك بين أجزاء الفعل.

فتح الغناء {وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ بَيْنَ الاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا نَحْوُ: تَصَالَحَ الْقَوْمُ قَوْماً} فإن التصالح في هذه الصورة حصل بين أناس كثيرين، لا بين الاثنين فقط،



الكفوي وللإغناء عن المجرد كـ(تَثَاءَبَ، وتَمَارَى) ذكره دده خليفة.

أساس {مِثَالُ الْمُشَارَكَةِ} أي: التشارك {بَيْنَ الاثْنَيْنِ نَحْوُ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَمْراً} الصواب أن يقول: تباعد زيد وعمرو، إذ قد عرفت مما قررناه آنفاً أن كل فعل إذا تعدى في فاعل إلى مفعول واحد نحو: (باعد زيد عمراً) لا يتعدى في تفاعل أصلاً كتباعد {وَ} مثالها فصاعداً، أي: مثال المشاركة بين الأكثر {نَحْوُ: تَصَالَحَ الْقَوْمُ قَوْماً} الصواب ترك قوله قوماً لا يقال أن (تَبَاعَدَ) و(تَصَالَحَ) بمعنى: (بَاعَدَ) و(صَالَحَ)؛ لأن بناء (تفاعل) قد يجيء بمعنى: (فاعل) كما جاء عكسه؛ لأنّا نقول هذا مناف لما هو الغرض من المثال؛ لأنه على هذا لا يكون مطابقاً للمثل له ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: (فعل) نحو: (تَوَانَيْتُ) بمعنى: (ونيت) من الوني وهو الضعف ويجيء مطاوع فاعل لكن لا مطلقاً بل إذا كان الفاعل لجعل الشيء وهو المفعول صاحب أصله نحو: (باعدته فتباعد) أي جعلته بعيداً فتباعد، ولإرادة ما ليس في الواقع نحو: (تَغَافَلْتُ)، و(تَمَارَضْتُ)، و(تَجَاهَلْتُ)، أي: أريت الغفلة، والمرض، والجهل. وليست لي هذه الأشياء في الواقع ولا أريد حصولها.

تلخيص {وَمِثَالُهَا فَصَاعِداً} أي: مثال المشاركة بين الأكثر المعبر عنه بقوله: (فصاعداً) وإلا فلا معنى له، ولا يجوز ربطه على ما قبله؛ لأن الفاء فيه وإن دخل عليه بحسب الظاهر إلا أنه داخل في الحقيقة على العامل الضمير، أي: فـ(ذهب صاعداً) كما سبق آنفاً، ولذا قلنا: المعبر عنه بقوله إلخ، فكان المراد منه لفظه، تدبر. {نَحْوُ: تَصَالَحَ الْقَوْمُ قَوْماً} الصواب أيضاً ترك قوله: (قوماً)، ولعله سهو من القلم أيضاً، ومن جعل (تَبَاعَدَ) و(تَصَالَحَ) بمعنى: (بَاعَدَ) و(صَالَحَ) فقال: ما ينافي الغرض من المثال؛ لأنه على هذا لا يكون المثالان مطابقين للممثل لهما، ويجيء بناء هذا الباب بمعنى: (فعل) نحو: (تَوَانَيْتُ مِنَ الوَنِي)، وهو: الضعف. ولمطاوعة (فاعل) إذا كان (فاعل) لجعل الشيء صاحبه أصله، نحو: (باعدته فتباعد) أي: جعلته بعيداً فتباعد، ولإرادة ما ليس في الواقع، نحو: (تَغَافَلْتُ)، و(تَمَارَضْتُ)، و(تَجَاهَلْتُ)، أي: أريت الغفلة، والمرض، والجهل. وليست لي هذه الأشياء في الواقع، ولا أريد حصولها، وللتكلف، نحو: (تجاهل) أي: أَظْهَرَ الجَهْلَ مِنْ نَفْسِهِ، والحال أنه منتف عنه. والفرق بين "التكلف" في هذا الباب، وبينه في باب (تَفَعَّلَ) أن (المتحلِّم) مثلا يريد وجود الحلم من نفسه، بخلاف (المتجاهل)، كذا ذكره السعد - رحمه الله تعالى -. وقال صاحب "الكشاف" في "المفصل": وليس (تحلَّم) مثل تجاهل؛ لأن (الفاعل) في (تحلَّم) يطلب أن يكون حليماً، و(الفاعل) في تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلاً. انتهى. فعلم من هذا البيان أن (تَجَاهَلَ) يجوز أن يكون للإرادة وللتكلف، فلا ضير، فافهم.

فتح الغناء ولمّا بين المصنف - عليه الرحمة - النوع الثاني أراد بيان النوع الثالث فقال:

[أبواب السداسي المزيد على الثلاثي المجرد]

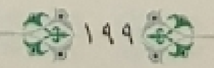
النَّوْعُ الثَّالِثُ: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ:

الكفوي {النَّوْعُ الثَّالِثُ} من الأنواع الثلاثة المذكورة {وَهُوَ مَا} أيْ فعل، أو الفعل الذي {زِيدَ فِيهِ} أي: في ماضيه المفرد الغائب {ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ عَلَى الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ} أي: النوع الثالث، أو ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي {أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ} لأن إحدى الزيادات همزة وصلٍ في الأول، والباقيان إما متصلان بها وهو السين والتاء، أو تكرير العين والواو بينهما، أو الألف قبل اللام، وتكريرها مع الإدغام والواو المشددة قبل اللام، والحرف الثاني والرابع ساكنان في هذه الأربعة.

أساس {النَّوْعُ الثَّالِثُ} من الأنواع الثلاثة {وَهُوَ مَا} أي: فعل أو الفعل الذي {زِيدَ فِيهِ} أي: ماضيه المفرد المذكر الغائب {ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ} ويسمى هذا النوع السداسي المزيد على الثلاثي لكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة ثلاثة أحرف {عَلَى الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ} الضمير إما راجع إلى "ما" أو النوع الثالث وهو الأقرب {أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ} الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال.

تلخيص {النَّوْعُ الثَّالِثُ} من الأنواع الثلاثة المتشعبة من الثلاثي التي هي غير الملحق {وَهُوَ مَا} أي: فَعَلَ {زِيدَ فِيهِ} أي في ماضيه المفرد المذكر الغائب {ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ} ويسمى هذا النوع السداسي المزيد {عَلَى الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ} أي: النوع الثالث، ويجوز أن يرجع إلى "ما" بل هو أقرب {أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ} وهي الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال.

فتح الغناء {النَّوْعُ الثَّالِثُ} من الأنواع الثلاثة التي كانت الأفعال الماضية المندرجة فيها مبنية على خمسة أحرف بسبب الزيادة الواقعة على الثلاثي {وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ} أي: في ماضي الأفعال المدرجة فيه {ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ} ويسمى هذا النوع بالسداسي المزيد على الثلاثي لكون ماضيه مبنياً على ستة أحرف بسبب زيادة ثلاثة أحرف {عَلَى الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ وَهُوَ} أي: ما زيد فيه ثلاثة أحرف {أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ} بلا زيادة ولا نقصان بحسب الاستقراء يقال لأوله باب (الاستفعال) وثانيه باب (الافعيعال) وثالثه باب (الافعوال) ورابعه باب (الافعيلال).



الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ: اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ} بفتح العين في الأول وكسرها في الثاني {اسْتِفْعَالاً} بزيادة الألف قبل الآخر وكسر التاء، قدّمه لكون الزوائد كلها في الأول، ويجيء في الأجوف بتعويض التاء نحو: (استقامةً) ويجوز التكلم على الأصل، ذكره الجوهري.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ: اسْتَفْعَلَ} بفتح العين {يَسْتَفْعِلُ} بكسر العين {اسْتِفْعَالاً} بزيادة الألف قبل الآخر وكسر التاء من غير الأجوف، وأما في الأجوف فيجوز فيه الوجهان كما في استقام فإنه يجوز فيه استقامة على وزن (استفالة) بكون التاء التي في الآخر عوضاً عن العين المحذوفة وهي الواو، ويجوز التكلم على أصله مثل (استقواماً) على ما في كتب اللغة.

تلخيص {البَابُ الأَوَّلُ: اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ اسْتِفْعَالاً} بزيادة الألف قبل الأخير، وكسر التاء في غير الأجوف، وأما هو فيجوز فيه وجهان، كـ(استقامة) و(استقوام). وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل، والتاء في استقامة عوض عن العين المحذوفة أعني الواو... وكذلك (أَجَابَ، يُجِيْبُ إِجَابَةً)في "باب الافعال".

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ} منها له وزن ولوزنه موزون أيضاً فوزنه {اسْتَفْعَلَ} بكسر الهمزة وسكون السين وفتح التاء وسكون الفاء وفتح العين {يَسْتَفْعِلُ} بكسر العين {اسْتِفْعَالاً} بمد العين، فإن قلت: كيف يكون تقرير اشتقاق (استفعل) في التركي؟ قلت: يكون هكذا استفعل أصلنده فعل ايدى بز ديلەدك انى ثلاثى مجرد بابندن الوب ثلاثى مزيد فيه بابلرندن استفعال بابنه نقل ايتمكه آنده قاعده وار ايمش قاعده بو ايمشكه فعلنك اولنه بر همزه مكسوره ايله بر سين بر تا زياده قيلرلرايمش بز دخى زياده قيلدق استفعل اولدى كلمهء واحدهده سته حركات متواليات جمع اولدى كلمهء واحدهده سته حركات متوالياتك جمعى كلام عربده كريه اولديغندن ايچون سين ايله فايى ساكن قيلرلر ايمش بز دخى ساكن قيلدق استفعل اولدى.

فإن قلت: لم اكتفيت بيان تقرير اشتقاق أكرم واستفعل فقط؟ قلت: اكتفيت بيانهما ليكون نموذجاً لسائر الأبواب فإني لو بينت تقرير كل المشتقات ليطول الكلام فيخل بالمرام فإن المرام اختصار المقال في كل حال



مَوْزُونُهُ اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا.

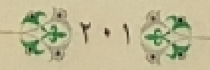
الكفوي {مَوْزُونُهُ اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} وقد تحذف تاؤه للتخفيف، نحو: (اِسْطَاعَ يَسْطِيعُ) أصلهما: (اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ) وأما إذا قلنا: (أَسْطَاعَ يَسْطِيعُ) بفتح الهمزة فيكون من باب (الأفعال) والسين زائدةٌ، واختلفوا في (استكان) فقيل: هو "استفعل" لأنه من "كان" فالمد قياس، وقيل: هو "افتعل" من السكون فالمد شاذ، ذكره في "الشافية".

أساس {مَوْزُونُهُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا} قدمه لوقوع الزوائد كلها في الأول. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ} أي: بسبب زيادة {الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي} محل قريب من {أَوَّلِهِ} وقد يحذف التاء للتخفيف نحو: (اِسْطَاعَ يَسْطِيعُ)، وتوضيح الكلام في هذا المقام أن فيه قولان:

تلخيص {مَوْزُونُهُ: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا} قدمه لكون الزوائد كلها في الأول. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} وقد يحذف تاؤه في بعض المواضع نحو: (اِسْطَاعَ يَسْطِيعُ) أصلهما (اِسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ)، حذفت التاء للتخفيف، هذا إذا كانت الهمزة مكسورة. وأما إذا كانت مفتوحة، فلا يكون من هذا الباب، بل من باب الافعال، وتكون السين زائدة إذ أصله حينئذٍ أَطَاعَ زيدت السين على خلاف القياس، كذا في بعض شروح "المراح".

وقد سبق بيانه في بيان همزة الوصل بينه الأستاذ هنا على الوجه الأكمل، إن أردت التحقيق والتفصيل فارجع إلى شرحه، وكذا (اِسْتَكَانَ) يجوز أن يكون من هذا الباب من (الكون) أي: انتقلَ من كونٍ إلى كونٍ،

فتح الغناء {وَمَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا} مطابقاً للوزن المذكور في الحركات والسكنات. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ وَالسِّينِ وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} فكل فعل توجد فيه هذه العلامة فاحكم بأنه من باب (الاستفعال) مثل: (اسْتَشْفَعَ يَسْتَشْفِعُ) و(اسْتَرْحَمَ يَسْتَرْحِمُ) و(اسْتَكْتَبَ يَسْتَكْتِبُ) و(اسْتَرْجَعَ يَسْتَرْجِعُ) و(اسْتَقْرَضَ يَسْتَقْرِضُ) وغيرها.



مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ. وَمِثَالُ الَّلازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ وَقِيلَ لِطَلَبِ الفِعْلِ نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ الْعَظِيمَ أَيْ أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنْهُ

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ. وَمِثَالُ الَّلازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ وَقِيلَ} بناؤه {لِطَلَبِ الفِعْلِ[1]} أي: بعد كونه مشتركاً بين المتعدي واللازم يكون لطلب الفعل فلا يرد أن كونه لطلب الفعل لا ينافي كونه للتعدية فلا تقابل

أساس الأول قول سيبويه فعنده زيادة السين شاذة لأن أصله (أطاع يطيع) من باب الأفعال فزيدت السين جبراً لما دخل عليه من التغيير إذ أصله: (أطوع يطوع) فكان (أسطاع) بفتح الهمزة (يسطيع) بضم حرف المضارعة؛ لأن كل فعل ماضيه على أربعة أحرف بالوضع فحرف المضارعة مضمومة وفي غيره مفتوحة. والثاني قول الفراء فعنده ليس الشاذ زيادة السين، وإنما الشاذ فتح الهمزة مع جعلها همزة قطع فحذف التاء، لأن أصله: (اسْتَطَاعَ) من باب الاستفعال فحذفت التاء وفتحت الهمزة فصار: (أسطاع) ومضارعه (يَسْطِيعُ) بالفتح.

تلخيص ويجوز أن يكون من (الافتعال) من (السكون) أشبعت فتحة عينه كما في (بمنتزاح) في قول الشّاعر:

وأنتَ مِنَ الغَوائلِ حِينَ تُرْمى   وَمِنْ ذَمِّ الرجالِ، بِمُنْتَزاحِ

أي: "أنت بِمُنْتَزَح من الغوائل" و "من ذم الرجال" أي: "بعيد منهما"، فأشبعت فتحة الزاي فصار: (منتزاح)، والأصل فيما نحن فيه استكنَّ فأشبعت فتحة الكاف، فصار: (استكان)

{وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ} وكونه متعدياً؛ لكونه بمعنى: (أخرج) كـ(اسْتَيْقَنَ) بمعنى: أيْقَنَ، أصله: (خَرَجَ) وهو لازم، وبعد النقل إليه صار متعدياً إلى مفعول. تأمل. {وَمِثَالُ الَّلازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّيْنُ} أي: تَحَوَّلَ الطِّينُ إلى الحَجَرِيَّةِ على ما فسّر به التفتازاني هذا معناه الحقيقي، ويلزمه صيرورة الطين حجراً.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} أي: بناء باب الاستفعال كائن {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ} بناؤه {لازِمًا} سبق معنى المتعدي واللازم سابقاً {مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ} هذا المثال مطابق للممثل له فإن (استخراج) فعل، و(زيد) فاعله، وقد صدر ذلك الفعل عن فاعله المذكور وتجاوز إلى المفعول به الذي هو المال وتعبيره التركي زيد مالى حقاردى فظهر أنه متعدٍّ.

[1] أسقط الشارح مثال المتن وهو: {أَسْتَغْفِرُ اللهَ أَيْ أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنْهُ}.



الكنوي قيل: كثيراً ما يتعلق هذا الباب بغير ذوي العقول، نحو: (اسْتَخْرَجْتُ الوتد) فكيف يتصور الطلب؟. وأجيب: بأن التخيل لقصد الإخراج ينزل منزلة الطلب فتأمل. وأما ما قيل من أنه إن أريد الدائم فلا قائل به للإجماع على أنه يجيء لغير الطلب أيضاً، وإن أريد الغالب فهو ليس مقول البعض بل مقول الجمهور ففيه: أن كونه مقول الجمهور لا ينافي كونه مقولاً للبعض بل يستلزمه، على أن لفظ "قيل" لا يوجب كون ما بعده مقولاً للبعض، بل هو قد يورد للإشارة إلى الضعف، وأيضاً يجوز أن يراد الدائم ويؤول ما جاء لغير الطلب بالطلب.

أساس وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧] بحذف التاء للخفة، لأن التاء قريبة المخرج من الطاء وعلل البيضاوي حذف التاء بقوله: "حذراً عن تلاقي متقاربين"، وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ﴾ [الكهف: ٨٢] أي: ما لم تستطع فحذف التاء تخفيفاً.

فإن قيل: ما الفرق بين قول الفراء وبين صاحب الكشاف؟ قلت: إن في قول الفراء شذوذين فتح الهمزة وحذف التاء وفي قول الكشاف شذوذٌ واحدٌ وهو حذف التاء، وبالجملة إن (اسْطَاعَ يَسْطِيعُ) بزيادة السين من أطاع يطيع ومن قال: (اسطاع) بفتح الهمزة وكسرها (يسطيع) بفتح الياء من الاستفعال يحذف التاء استثقالاً مع الطاء. وروى الأخفش عن بعض العرب (استاع يستيع) بحذف الطاء وإبقاء تاء الاستفعال، والحاصل: أن الغالب إثبات الطاء والتاء معاً وعليه أكثر الاستعمال في القرآن ومن ذلك قرأوا عقيب قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ وقد يحذف تخفيفاً، وقد يدغم كقراءة حمزة، وقد يحذف الطاء كما هو المروي عن الأخفش، وقرئ: (فما اصطاعوا) بقلبي السين صاداً ولكلٍ وجهةٌ هو موليها. وكذا استكان يجوز فيه وجهان على ما قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦].

تلخيص ولذا فسّر الشريف – قدس سره – بقوله: "صَارَ الطِّينُ حَجَرًا" أي: كـ(الحجر)، وليس المراد أنه يكون حجراً في الحقيقة؛ لأن حقائق الأشياء ثابتة عندنا، ولا يجوز انقلاب حقيقة إلى حقيقة أخرى، فيكون لازماً على كلا التفسيرين، فلا يرد السؤال بعدم مطابقة المثال للمثل له على تفسير الشريف.

فتح الغناء {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ} أي: تحول وانقلب الطين إلى الحجرية فصار كأنه حجر في شدة الصلابة فصيرورة الطين كالحجر واقع في نفسه ولم يتجاوز إلى غيره.

الكفوي قال العصام في "تعليقاته على الشافية": وجعل صاحب المفتاح "الاستفعال" كله للطلب، فقال: (اسْتَحْجَرَ الطِّينُ) معناه: طلب نفسه أن يصير حجراً، واستقر معناه: سأل نفسه القرار.

أساس فإن قلت: ما وزن (اِسْتَكَانَ)؟ قلت: استفعل من الكون أي: انتقل من كون إلى كون كما قيل: استحال إذا انتقل من حال إلى حال، ويجوز أن يكون (افتعل) من السكون أشبعت فتحة عينه كما جاء بمنتزاح انتهى كلامه. أي: كما جاء (بمنتزاح) في قول الشاعر:

وأَنتَ مِنَ الغَوائلِ حِينَ تُرْمى وَمِنْ ذَمِّ الرجالِ، بمُنْتَزاحِ

أي: أنت بمنتزح من الغوائل ومن ذم الرجال أي: بعيد منهما، فأشبعت فتحة الراء فصار (منتزاح) والأصل: (استكن) فأشبعت فتحة الكاف فصار: (استكان).

{وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا. مِثَالُ المُتَعَدِّي نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ} أصله: (خَرَجَ) وهو لازم فنقل إلى (استخرج) بمعنى: (أخرج) فيكون متعدياً هذا على تقدير أن يكون بناء هذا الباب لإفادة معنى (أفعل) كـ(اِسْتَيْقَنَ) بمعنى: أَيْقَنَ. {وَمِثَالُ اللاَّزِمِ نَحْوُ: اسْتَحْجَرَ الطِّينُ} أي: تَحَوَّلَ الطِّينُ إلى الحَجَرِيَّةِ هذا على تقدير أن يكون البناء لإفادة تحول الفاعل إلى أصل الفعل على ما فسره العلامة التفتازاني.

تلخيص إذا عرفت هذا فاندفع ما قاله السيد عبد الله: إنه يجوز أن يكون التحول فيه حقيقة، أي: صار الطين حجراً. أو مجازاً، أي: صار الطين كالحجر في صلابته؛ ولذا قال الإمام البركوي في "الإمعان": في شرح قوله: "تقلب ألفاً" أي: تلفظ الألف مكان الواو أو الياء، لعدم انقلاب الحقيقة. وقال ابن كمال في إعلال (لا تخشون) باللغز أصله: (لا تخشيون)، فصار الحي ميتاً بقلب الذات بالاعتبار لا بالحقيقة، خذ هذا، وكن من الشاكرين. {وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ} أي: لطلب فاعله من مفعوله أصل الفعل ولعل وجه تمريضه أن هذا البناء يكون متعدياً غالباً، ولازماً تارةً بجميع حروفه الأصول والزوائد؛ لكونه بمجموعها يعد من السُّداسي. وأما معنى الطلب، فمستفاد من السين فقط لا من مجموع البناء، ولذا لم يذكر الإمام الأعظم في "المقصود" عند بيان معاني السين معنى التَّعدية واللُّزوم. فإن قلت: إن الشراح بينوا أن هذه المعاني لمجموع البناء لا للسين فقط، والسين سبب لها. قلنا: يجوز أن تكون هذه المعاني بسبب السين فقط، ومعنى التعدية واللزوم بسبب مجموع الزوائد. فإن قلت: الهمزة زيدت للتوصل. قلنا: كونه زائداً للتوصل لا ينافي كونه جزءًا من السبب، وبالجملة: إن ما قلناه لا ينافي ما بينه الشراح فافهم. وههنا كلام طويل في الشروح تركناه مخافة الإملال.

فتح الغناء {وَقِيلَ} أنه أي: بناء باب الاستفعال كائن

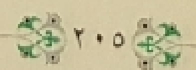
الكفوي واعلم أن هذا الباب يجيء لمعانٍ أُخر للسؤال؛ نحو: (اسْتَخْبَرَ) أي: سأل الخبر. وللتحول؛ نحو: (اسْتَخَلَ الخمرُ) أي: انقلب الخمر خلاًّ. وللاعتقاد؛ نحو: (اسْتَكْرَمْتُهُ) أي: اعتقدت أنه كريم. وللوجدان؛ نحو: (اسْتَجَدْتُ شيئاً) أي: وجدته جيداً. وللتسليم؛ نحو: (اسْتَرْجَعَ القومُ) أي: قالوا إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون ذكره "صاحب المقصود".

أساس فإن قيل: قد فسر الشريف المحقق هذا التركيب بقوله (صار الطين حجراً) فيكون لازماً لفظاً ومتعدياً معنى فكيف يصح التمثيل به؟ قلنا: التحول على ما قالوا قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً فعلى الأول معنى: استحجر الطين تحول إلى الحجرية، ويلزمه صيرورة الطين حجراً، وعلى الثاني يكون معناه صار كـ(الحجر في صلابته) فمثال المصنف مبني على المدلول المطابق لمعناه الحقيقي ولذا فسرناه به، وتفسير الشريف مبني على المدلول الالتزامي له على أن المثال يكفي فيه البناء على ظاهر التركيب فتدبر. {وَقِيلَ: لِطَلَبِ الفِعْلِ [1]} واعترض عليه بأنه إن أريد به كونه لطلب الفعل دائماً فلا قائل به لاتفاقهم على أنه يجيء لغير الطلب أيضاً، وإن أريد أنه لطلب الفعل غالباً فلا يكون مقول البعض بل مقول الجمهور فليس لإيراد "القيل" ثمرة غير القال والقيل. وأجاب عنه الفاضل الكفوي باختيار الشق الأول وتأويل ما جاء لغير الطلب بالطلب وباختيار الشق الثاني بعدم منافاة كونه مقول الجمهور مقول البعض لاستلزامه إياه قول كل من الجوابين فاسداً،

تلخيص وبما ذكرنا اندفع ما أورده الشراح على تمريض المصنف، {نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ الْعَظِيمَ أَيْ أَطْلُبُ المَغْفِرَةَ مِنْهُ} أي: من الله العظيم، فهذا مثال لكونه للطلب. فإن قلت: هل فرق بين الطلب والسؤال؟ قلت: نعم، فرّق بعضهم بتخصيص الطلب بـ(القلب) والسؤال بـ(اللسان)، والأكثرون لم يفرقوا بينهما، بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحداً على ما ذكره الإمام البركوي في "الإمعان". ثم إن الطَّلَب والسُّؤال إما أن يكون صريحاً، أي: حقيقياً، نحو: (استكتبته) أي: (سألته الكتابة وطلبتها)، وإما أن يكون تقديريّاً، نحو: (استخرجت الوتد من الحائط)؛ لأنَّ الوتد لا يطلب منه الخروج، لكنه لما أعملت الحيلة في إخراجه نزل ذلك السعي والحيلة منزلة السؤال والطلب، ولذا صار تقديرياً وقد يجيء ذلك البناء بسبب السين "للتحول"، نحو: (اِسْتَخَلَّ الخَمْرُ خَلاًّ)، أي: (انْقَلَبَ الخَمْرُ إلى الخَلِّ).

فتح الغناء {لِطَلَبِ الفِعْلِ} أي: لطلب حصوله من الغير سواء كان ذلك الغير هو الله تعالى

[1] لظهور أن إتيان الفعل بالتمريض يدل على أنه عند الجمهور ليس كذلك.



الكفوي ولمعنى "فَعَلَ"، نحو: (قَرَّ واسْتَقَرَّ). وللحينونة كـ(اسْتَحْفَرَ النَّهرَ) أي: حان له أن يحفر. وللسلب نحو: (اسْتَعْقَبْتُهُ) أي: أزلت عقابه. وللنسبة كـ(اسْتَنْسَرَ البغاثُ) أي: انتسب إلى النسر، وللعمل المكرر في مهلةٍ كـ(استدرجته)، وللوجود على الحالة السابقة كـ(اسْتَهْزَلْتُهُ) أي: وجدته مهزولاً. ولمطاعة (فعّل) نحو: (وَسَّعْتُهُ فاسْتَوْسَعَ).

أساس **أما الأول** فلأن صحة تأويل ما جاء لغير الطلب بالطلب يوجب كونه لطلب الفعل دائماً متفقاً عليه فلا وجه لا يراد القيل. **وأما الثاني** فلأن ما دل على كونه مقول البعض لا يدل على كونه مقول الجمهور بل ينافي كونه مقول الجمهور فلا وجه لإيراد القيل وإرادة الجمهور، والحاصل أن كونه مشتركاً بين المتعدي واللازم لا ينافي كونه للطلب؛ لأن بناء الاستفعال لا يجوز عن طلب فقولهم: (استحجر الطين) معناه طلب لنفسه أن يكون حجراً، وقولهم: (استقر) معناه: (سأل نفسه القرار) على ما ذكره العصام في "شرح الشافية" نقلاً عن صاحب "المفتاح" فلا يصح التمريض بقوله: (وقيل) فالصواب أن يقال للسؤال غالباً كما قاله ابن الحاجب وغيره من المحققين. {**نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ**} **الْعَظِيمَ أَيْ أَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ مِنْهُ**} أي: من الله العظيم. **فإن قيل**: هل بين الطلب والسؤال فرق؟ **قلت**: نعم فرّق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب، والسؤال باللسان، لكن الأكثرون لم يفرقوا بينهما بل جعلوا هذين المعنيين معنىً واحداً على ما في الإمعان، ثم الطلب **إما تحقيقي** كـ(استكتبته) فإنه لطلب الكتابة وهو تحقيقي، وكذا استخرجت زيداً من الدار، فإنه لطلب خروجه من الدار وهو تحقيقي أيضاً، **وإما تقديري** كـ(استخرجت الوتد من الحائط)؛ لأن الوتد لا يطلب منه الخروج بل ينزل السعي في الإخراج والحيلة له منزلة الطلب ولذا صار تقديرياً.

تلخيص **وإنما قلنا**: إلى الخل؛ لأن "انقلب" من (باب الانفعال) فهو لازم قطعاً على ما سبق. **فإن قلت**: لِمَ قال الإمام الأعظم في "المقصود" (انْقَلَبَ الخَمْرُ خَلاً)؟. **قلنا**: يجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض على ما قاله البعض أو سهواً من قلم الناسخ على ما قاله البركوي في "الإمعان"، وإلا فلا يصح نصبه بانقلب لما عرفت.

فتح الغناء {**نَحْوُ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ الْعَظِيمَ أَيْ أَطْلُبُ الْمَغْفِرَةَ مِنْهُ**} أو ما سوى الله تعالى نحو: أستكرم زيداً أي: أطلب الكرم منه،

الكفوي ولمطاوعة (أَفْعَل) نحو: (أَحْكَمْتُهُ فَاسْتَحْكَمَ)، ولمعنى (أَفْعَل) نحو: (اسْتَيْقَنَ وأَيْقَنَ) ولمعنى (تَفَعَّلَ) كـ(اسْتَكْبَرَ وتَكَبَّرَ) ولمعنى (افْتَعَلَ) كـ(اسْتَعْذَرَ واعْتَذَرَ)، وللإغناء عن المجرد كـ(اسْتَحْيَى واسْتَأْثَرَ) وعن (فَعَلَ) كـ(اسْتَعَانَ) فالأصل فيه عَوَنَ، وللاستسلام نحو: (اسْتَقْتَلَ) أي: استسلم للقتل، ولعد الشي متصفاً بأصل الفعل كـ(استصعبه واستعظمه واستحسنه واستقبحه) وغير ذلك ومنه(اسْتَقْصَرَهُ) أي: عَدَّهُ مُقَصِّراً [١] ذكره دده اخليفة.

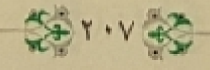
أساس وقد يجيء للتحول نحو: (استخل الخمر) أي: انقلب الخمر إلى الخل، فقول الفاضل الكفوي متابعة لظاهر كلام صاحب المقصود أي: انقلب الخمر خلاً غير صحيح، كيف وقد نبه الإمام البركوي على وقوعه سهواً من قلم الناسخ؛ لأن باب انفعل لازم قطعاً على ما حقق سابقاً، لا يقال لزومه ليس بكلي لما جاء في القرآن العظيم: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] وهو اسم مفعول لأنّا نقول هذا ليس باسم مفعول بل مصدر أو اسم مكان ولذا فسره المفسرون بالمرجع والعاقبة، وللاعتقاد؛ نحو: (استكرمته) أي: اعتقدت أنه كريم. وللوجدان؛ نحو: (استجدته) أي: وجدته جيداً. وللتسليم؛ نحو: استرجع القوم أي قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون.

واعلم أن ظاهر كلام صاحب المقصود يوهم أن السين في باب استفعل حرف من حروف المعاني فيكون نحو: (استكرم) مركباً من حرف وفعل فلا يكون كلمة وليس كذلك؛ لأن الدال على الاعتقاد مثلاً ليس هو السين فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غايته أنه صادر خوله سبباً لذلك المعنى وجزأ من الدال عليه، وإسناد المعاني إلى السين مجاز من قبيل إسناد الشيء إلى سببه على ما بين في باب الأفعال.

تلخيص فإن قلت: لما جيء منقلباً اسم مفعول من (باب انفعل) في قوله تعالى: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]. قلنا: هذا ليس باسم مفعول بل مصدر أو اسم مكان، ولذا فسّره المفسرون بـ(المرجع والعاقبة). و"للاعتقاد"، نحو: (استكرمته) أي: اعتقدت أنه كريم. و"للوجدان"، نحو: (استجدته) أي: وجدته جيداً. و"للتسليم"، نحو: (استرجع القوم) أي قالوا: إنا لله وإنا إليه راجعون.

فتح الغناء وإنما قدم هذا الباب على ما يأتي بعده لكون زوائده في أوله، ولما بين المصنف باب (الاستفعال) أراد أن يبين باب (الافعيعال) فقال:

[١] وتأتي بمعنى عدّه قصيراً كما في "المختار".



البَابُ الثَّانِي: افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالاً مَوْزُونُهُ اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشَابًا.

الكفوي {البَابُ الثَّانِي: افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالاً} قدمه لكون إحدى الزوائد من جنس الأصول {مَوْزُونُهُ اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشَابًا} بقلب الواو لسكونها وانكسار ما قبلها فإن حرف العلة الساكن يجعل من جنس حركة ما قبله للين عريكة الساكن مع أنه حرف علةٍ ضعيف، واستدعاء حركة ما قبلها إلى جنسها.

أساس {البَابُ الثَّانِي افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالاً مَوْزُونُهُ اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشَابًا} أصله: (اعشوشاباً) قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

تلخيص {البَابُ الثَّانِي} من الأربعة {افْعَوْعَلَ يَفْعَوْعِلُ افْعِيْعَالاً} بزيادة الألف كما سبق {مَوْزُونُهُ اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشَابًا} أصله (اعشوشاباً) بسكون الواو، وكسر الشين، ولذا قلبت الواو ياء كما في (قيل).

فتح الغناء {البَابُ الثَّانِي} منها له وزن ولوزنه موزون فوزنه {افْعَوْعَلَ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وسكون الواو وفتح العين الثاني {يَفْعَوْعِلُ} بكسر العين الثاني {افْعِيْعَالاً} بكسر الهمزة وسكون الفاء وبكسر العين المدود بالياء وبمد العين الثاني {وَمَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيْشَابًا} أصله: (اعشوشاباً) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

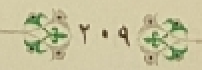
وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ.

الكفوي {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ والوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} قيل: هذا اتفاقي لانعدام سكون الأول. فإن قلت: السين في (اعشوشب) ليست من حروف "اليوم تنساه" فكيف يحكم عليها بأنها زائدة. وقد قالوا: إن الحروف التي تزاد في الأسماء والأفعال عشرة مجموعها (اليوم تنساه) قلت: هذا ليس على إطلاقه بل إذا كانت الزيادة من جنس الأصول أو للإلحاق جازت زيادة أيّ حرفٍ كان صرح به التفتازاني وابن الحاجب.

أساس {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية والباقي زائد {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ الوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ} أي: مغاير لها {مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ} أي: من مثل عين فعله {بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} ولم يختلفوا في أن الزائد هو الشين الثاني كما اختلفوا في (فعل) و(تفعل) لكن اعترض عليه أنه قد حقق فيما سبق من أن الحروف الزائدة في الأسماء والأفعال حروف "اليوم تنساه" والسين ليست منها فكيف تزاد هنا؟ وأجيب: بأنهم قالوا إذا كانت الزيادة للإلحاق أو من جنس الأصول يجوز زيادة أية حرف كانت كما هنا على ما في "الشافية" و"شرح الزنجاني" للتفتازاني.

تلخيص {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة أصلية، وثلاثة زائدة، إذ أصله: (عشب) فصار: (اعشوشب) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وِ} بزيادة {الوَاوِ وَحَرْفٍ آخَرَ} أي: غير الهمزة والواو، بل يكون ذلك الحرف {مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ} يعني: يكون ذلك الحرف مماثلاً لعين فعله في المخرج والصفة، كـ(الشين) مع (الشين) مثلاً، وهاتان الزيادتان تكونان {بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} والشين بعد الواو، فتكون الواو فاصلة بين الشينين، ولذا لم يختلفوا في أن الزائد هو الشين الثانية، بخلاف (فعل) و(تفعل) فإنهم اختلفوا فيهما كما بيناه في بابهما. فإن قلت: "الشين" ليست من الحروف التي تزاد في الأسماء والأفعال، أعني: حروف (اليوم تنساه) فكيف يصح زيادتها هنا؟ قلنا: قد عرفت في ما سبق أنه يكون هكذا إذا لم تكن الزيادة للإلحاق، أو من جنس الأصول، وأما إذا كانت لأحدهما فتجوز زيادة أي حرف كان، وهنا (الشين) من جنس الأصول، فلا إشكال، كذا حقق.

فتح الغناء {وَعَلامَتُهُ} أي: ما يعلم به باب (الافعيعال) {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} أي: بسبب أن يزاد الهمزة المكسورة {فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {الوَاوِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ} كائن أو كائناً {مِنْ جِنْسِ عَيْنِ فِعْلِهِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} فإذا وجدت فعلاً فيه هذه العلامة فقل إنه من باب (الافعيعال) مثل: (احْلَوْلَى - يَحْلَوْلِي) و(اعْرَوْرَى - يَعْرَوْرِي) و(اخْشَوْشَنَ يَخْشَوْشِنُ) ومعنى (احلولى) جعل حلواً، و(اعرورى) ركبه عرياناً و(اخْشَوْشَنَ) لبس الخشن.



وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لأَنَّهُ يُقَالُ عَشَبَ الأَرْضُ إِذَا نَبَتَ فِي وَجْهِ الأَرْضِ نبات فِي الجُمْلَةِ، وَيُقَالُ اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ.

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} قيل: هذا هو الغالب وقد يجيء متعدياً نحو: (احلوليته) أي: جعلته حلواً على وجهٍ أبلغ و(اعروريته) أي: ركبته عرياناً جداً. وقيل: لا ثالث لهما ثم إنه لما كان كون بنائه للمبالغة نظرياً استدل المصنف رحمه الله تعالى عليه بقوله: {لأَنَّهُ} أي: الشأن {يُقَالُ} في اللغة {عَشَبَ الأَرْضُ} أي: صارت ذات نبات وعشب، وكذا الكلأ بهمزةٍ مقصورةٍ على وزن "الجبل" وكذا الخلأ[1] والحشيش أسماء للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلأ بالرطب والكلاء أعم. وقيل: يختص هو أيضاً بالرطب إلا أنه يتأخر نباته ويقل، والعشب ما يتقدم نباته ويكثر، يعني يقال أنه (عَشُبَ الأرضُ) من الثلاثي المجرد.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} يشير إلى أن بناء هذا الباب لازم لا غير ولذا لم يقل "غالباً" لكن نقل عن بعضهم أنه قد يجيء متعدياً؛ نحو: (احلوليته) بمعنى: جعلته حلواً، و(اعروريت) الفرس، أي: ركبته عرياناً، وقيل: لا ثالث لهما؛ كذا في شرح "ميزان الأدب"، ولما خفي فهم صورة المبالغة على من لم يكن له ممارسة بالعربية من المبتدئين صوره بمثال بالنسبة إليهم في صورة الاستدلال فقال: {لأَنَّهُ} أي: الشأن.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً، فبناء هذا الباب يكون لازماً. فإن قلت: نقل عن بعضهم أنه قد يجيء متعدياً؛ نحو: (احلوليته) بمعنى: جعلته حلواً، و(اعروريت) الفرس، أي: ركبته عرياناً، فكيف يصح قول المصنف؟ فالصواب أن يقول: لمبالغة اللازم غالباً. قلنا: تعديتهما ليس لذاتهما بل للتضمن، كما عرفت من تفسيرهما، أو يقول إنه لم يتعرض لهما، لندرتهما، والنادر كالمعدوم كما هو المذهب. ولذا قيل: لا ثالث لهما، كذا في شرح "ميزان الأدب".

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لأَنَّهُ} أي: الشأن

[1] الخلأ: هُوَ مُخْتَصٌ بالنبات الرطب، وبالمهملة مختص باليابس.



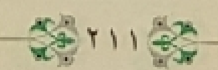
الكفوي {إِذَا نَبَتَ فِي وَجْهِ الأَرْضِ فِي الجُمْلَةِ} أي: قليلاً، فإن لفظه في الجملة استعمل في القلة كما أن لفظة بالجملة تستعمل في الكثرة {وَيُقَالُ اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ} فعلم أن هذا الباب يفيد المبالغة في الزيادة في أصل الفعل، ولأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى.

أساس واعلم أن أهل العربية اعتبروا ضمير الشأن وضمير القصة على ما هو الواقع في كلام البلغاء وذلك بإيراد المضمر على خلاف مقتضى الظاهر ويقولون: (هو زيد عالم) مكان قولنا الشأن زيد عالم و(هي زيد عالم) مكان قول القصة زيد عالم على ما قاله الخطيب، لكن يختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو: (هي هند مليحة)، فإن هنداً مؤنث غير فضلة بل عمدة لكونها "مبتدأ"، وكذا مليحة فإنها عمدة لكونها "خبراً". وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦] فإن الأبصار في هذا الكلام لكونها جمعاً مؤنثاً غير فضلة بل عمدة لأنها "فاعل" لا تعمى، وإنما اختاروا قصداً إلى المطابقة لا باعتبار كونه راجعاً إلى ذلك المؤنث بخلاف قولنا: (هي الأمير بنى غرفة)، فإنه لم يسمع لأن الكلام وإن وقع فيه الغرفة لكنها فضلة لكونها "مفعولاً"، وكذا قولنا: (هي زيد عالم) لم يسمع أيضاً لعدم وجود مؤنث فيه أصلاً وإن كان القياس يقتضي جوازه على ما حققه العلامة التفتازاني في "المطول". والمصنف أورد ضمير الشأن هنا على ما هو المختار عند البلغاء فتفطن. ثم إن ضمير الشأن يستعمل في مقام الإجمال ثم التفصيل لاعتناء المتكلم شأن الحكم وتقرره في ذهن السامع على ما ذكره المحقق السيالكوتي في "حاشيته على المطول".

تلخيص ولما كان في "المبالغة" نوع غموض بالنسبة إلى المبتدئين الذي أُلِّفتُ لنفعهم هذه الرسالة صور "المبالغة" بمثال بالنسبة إليهم في صورة "الاستدلال"[١]؛ فقال: {لأَنَّهُ} الضمير للشأن، وإنما جيء بهذا الضمير من غير أن يتقدم مرجعه لاهتمام ما بعده؛ ليكون مبهماً أولاً، ومفسراً ثانياً، فيكون أوقع في النفس، كما قالوا في: (نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ) و(زيدٌ رَجُلاً). وله شروط وتفصيل ذكرتها في "شرح الأدبيات"، ولا يسع هذا المقام بيانها، وبيان سائر الضمائر إن أردت فارجع إلى محلها.

فتح الغناء {يُقَالُ} في "لسان العرب" {عَشَبَ الأَرْضُ إِذَا نَبَتَ} النبات {فِي وَجْهِ الأَرْضِ فِي الجُمْلَةِ} أي: قليلاً وليس فيه معنى المبالغة وأما ما كان فيه معنى المبالغة فمثاله مبين بقوله:

[١] وإنما قلنا في صورة الاستدلال لأنه ليس باستدلال في الحقيقة لأن المثال الجزئي لا يكون دليلًا للكلي بل يكون بالكلي على الجزئي أو على الكلي كما فصله في محل {منه}.



الكفوي فإن قلت: المزيدات كلها تشترك في هذا المعنى فما وجه تخصيص هذا الباب بالمبالغة؟ قيل: لعل وجهه أن هذه الأبواب لا تفيد معنى سوى هذه المبالغة، وأما سائر المزيدات فتفيد معانٍ كثيرةٍ فلهذا خصت هذه الأبواب بها، وفيه أن هذا الباب أيضاً يجيء لمعان أخر كالصيرورة نحو: (احلولى الشيء) إذا صار حلواً، و(اخفوفف الجسم) إذا صار أخف.

أساس {يُقَالُ} في اللغة {عَشَبَ الأَرْضُ إِذَا نَبَتَ} النبات {فِي وَجْهِ الأَرْضِ} أي: سطحه نباتاً كائناً {فِي الجُمْلَةِ} أي: قليلاً، فالإسناد مجازي من قبيل: جرى النهر، وسال الميزاب، ولعل تفسير بعض الشارحين بقوله أي: صار الأرض ذا نبات قليل بيان لحاصل المعنى، ويحتمل أن يكون الوجه زائدة كما في قول بعض الشعراء:

أَلَا كُلّ شَيْءٍ هَالِكٌ غَيْر وَجْهُهُ

أي: غيره و(عَشُبَ) بضم عين الفعل من (العُشْبِ) بضم العين وسكون الشين بمعنى: النبات الرطب فهو لازم. ولفظ "في الجملة" يستعمل في القلة كما أن بالجملة يستعمل في الكثرة.

تلخيص {يُقَالُ} في لغة العرب {عَشَبَ الأَرْضُ إِذَا نَبَتَ} النبات {فِي وَجْهِ الأَرْضِ} لفظ الوجه يجوز أن يكون زائداً كما في قول بعض الشعراء:

أَلَا كُلّ شَيْءٍ هَالِكٌ غَيْر وَجْهُهُ

أي: غيره تعالى، ويجوز أن يكون مفيداً لمعنى، أي: في سطح الأرض، فإسناد (عَشُبَ) إلى (الأرض) إسناد مجازي من قبيل: (جَرَى النَّهْرُ)، و(سَالَ المِيْزَابُ)، أي: جرى، وسال الماء في النهر والميزاب، فالجاري والسائل في الحقيقة هو: "الماء" والنهر والميزاب مكانه، والمعنى هنا: نبت النبات في الأرض نباتاً كائناً. {فِي الجُمْلَةِ} فيكون حاصل المعنى: صار الأرض ذا نبات قليل، وعَشُبَ بضم العين أعني: عين الفعل، وهو "الشين" من العُشْبِ بضم العين وسكون الشين، بمعنى: (النباتُ الرطبُ) وهو لازم.

فتح الغناء {وَيُقَالُ} في "لسان العرب" أيضاً {اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ} إفادة لوقوع الكثرة والوفرة في ظهور نبات الأرض؛ لأن من المشهورات أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى.

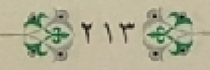
الكفوي وللمطاوعة كقولهم: (ثنيته فاثنوني)، ومجيئه بمعنى (استفعل)كقولهم (احلولى دماثاً) أي: وجدها حلواً، وبمعنى المجرد كقوله: خلق أن يفعل كذا، واخلولق إذا كان حقيقاً بذلك، ذكره دده خليفة.

أساس {وَيُقَالُ اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ} ويجوز اعشوشب الأرض {إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ} وكثر عشبها وإضافة النبات فيئية، وكذا يقال: (اخشوشن) إذا اشتدت خشونته، و(اخشوشن الرجل) إذا تعودت لبس الخشن من (خَشِنَ) بكسر العين من "الخشونة" ضد "اللينة" من باب حسب فهو لازم أيضاً، وكذا اخشوشب من الاخشيشاب لما روي عن عمر الفاروق رضي الله عنه اخشوشنوا واخشوشبوا وتمعددوا، أي: تعودوا لبس الخشن واختاروا ابتذال النفس وتشبهوا بمعد في العيش تواضعاً لله تعالى، ومعد قبيلة من العرب مشهورة في رثاثة الحال ودناءة العيش.

تلخيص واعلم أن لفظ "في الجملة" يستعمل في "القلة" كما أنَّ "بالجملة" تستعمل في "الكثرة" على ما عرفت من التفسير. {وَيُقَالُ اعْشَوْشَبَ الأَرْضُ إِذَا كَثُرَ نَبَاتُ وَجْهِ الأَرْضِ} أي: النبات في وجه الأرض، فإضافة النبات بمعنى: "في"، وكذا يقال: (اخشوشن) إذا اشتدت خشونته. قال في "المختار": الخشونة ضد اللينة، وقد (خَشُنَ الشَّيء) من (باب حَسُنَ)، و(اخشوشن الشيء): (اشتدت خشونته) وهو "للمبالغة"، مثل: (اعشوشبت الأرض) و(اخشوشن الرَّجل): (تعوَّد لبس الخشن). انتهى.

وما قاله الأستاذ - رحمه الله - هو من خَشِنَ بكسر العين من الخشونة ضد اللينة، من (باب حَسِبَ) فهو لازم أيضاً، فهو حُسْبَانٌ مِنْهُ بل وَهْمٌ؛ لأنك قد عرفت أنه من باب حَسُنَ وبناؤه لا يكون إلا لازماً، وأيضاً كلامه مناف لما قاله في (باب حَسِبَ) من أنه لم يوجد من (باب حَسِبَ) إلا أربعة نوادر من الصحيح، وليس (خَشُنَ) من تلك الأربعة، وهذا لا يليق بمنصبه العالي، فتذكر ما قلت في حقه - رحمه الله تعالى -، وكذا (اخشوشب) من (الاخشيشاب) وفي حديث عمر رضي الله عنه: (اخشوشبوا) وهو: الغلظ وابتذال النفس في العمل، والاحتفاء في المشي ليغلظ الجسد، كذا في "مختار الصحاح" أيضاً.

فتح الغناء اعلم أن (العُشْب) بالفتح والضم مع السكون بمعنى: النبات الرطب، ويعبر عنه في "التركي" بـ"ياش اوت" ويجيء جمعه على "أعشاب"، وأما "الحشيش" فبمعنى النبات اليابس المعبر عنه في التركي بـ"قورى اوت" وإنما قدَّم هذا على ما بعده لكون أحد حروفه الزائدة من جنس الأصول، ولما بين المصنف باب (الافعيعال) أراد بيان باب (الافعوال) فقال:



البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً مَوْزُونُهُ اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا.

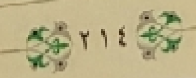
الكنوي {البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً} قدمه لكون الزوائد كلها قبل الآخر {مَوْزُونُهُ اجْلَوَّذَ} بالجيم والذال المعجمتين يقال: (اجلوذ الأبل) أي: دامت في السير السريع وفي الحديث: "اجلوذ المطر" أي: امتد وقت تأخيره. {يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا} قيل: وقد جاء في مصدره (اجليواذا) بقلب الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها لتقدم الإعلال على الإدغام، وقيل: جاز قلب الواوين ياء في الكل نحو: (اجليذ - يجليذ - اجلياذا)

أساس {البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً مَوْزُونُهُ اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا} بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو، يقال: اجلوذ بهم السير إذا دام مع السرعة وهو نوع من سير الإبل. واعترض بأنه إذا اجتمع في الكلمة مقتضى الإعلال ومقتضى الادغام يرجح الأول على الثاني؛ لأن "الإعلال" يجب بالنظر إلى واحد من حروف العلة، و"الادغام" لم يجب إلا بالنظر إليهما، وما بالنظر إلى الواحد أرجح على ما بالنظر إلى الاثنين فلم روعي الإدغام مع كونه مرجوحاً؟ وأجيب: بأن الواوين إذا زيدتا معاً ولم يبال حركة الواو الأولى فاستعدّ الإدغام دفعة فاختير "الإدغام" دون "الإعلال" بخلاف (ارعوى) على ما سبق. وقيل: (اجليواذاً) بقلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لكنه مرجوح بالدليل المذكور فتدبر.

تلخيص {البَابُ الثَّالِثُ: افْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ افْعِوَّالاً مَوْزُونُهُ اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا} بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو وسيبين المصنف معناه. وإنما اختير "الإدغام" على "الإعلال" لأن الواوين زيدتا معاً،

وسيجيء بيانه، ولم يبال بحركة الأول، فاستعدّ للإدغام دفعة، فاختير "الإدغام" دون "الإعلال" بخلاف ارعوى كما سبق بيانه. وقد قيل: (اجلبواذاً) بقلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، لكنَّ الإدغام راجع لما قلنا.

فتح الغناء {البَابُ الثَّالِثُ} من تلك الأبواب الأربعة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {افْعَوَّلَ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وتشديد الواو {يَفْعَوِّلُ} بكسر الواو الأخير {افْعِوَّالاً} بكسر الهمزة وبمد الواو الأخير {وَمَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا} مطابقاً لحركات الوزن وسكونه.



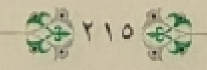
وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ والوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ الْلازِمِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: جَلَذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِسُرْعَةٍ.

الكشوي {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ والوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ. وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِمُبَالَغَةِ الْلازِمِ لِأَنَّهُ} أي: الشأن{يُقَالُ: جَلَذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ} الصواب سارت {سَيْرًا بِسُرْعَةٍ} فيه إشارة إلى أن في أصل الكلمة مبالغةً، فإذا بني من هذا الباب يفيد زيادة في تلك المبالغة وإلى هذا أشار بقوله:

أساس {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} كـ(اجلوّذ) أصله: (جلذ) ثم صار اجلوذ. {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ والوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ} فأدغمت الواو في الواو فصار اجلوذ. {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} كبناء الباب الثاني {لِمُبَالَغَةِ الْلازِمِ} أي: لإفادة الكثرة في أصل الفعل اللازم أشار بذلك أيضاً إلى أن بناء هذا الباب لازم والحال أنه يجيء لإفادة المبالغة في أصل الفعل سواء كان لازماً كـ(اجلوذ) أو متعدياً كـ(اعلوط) يقال: (اعلوّطَ الرجلُ بعيرَهُ) إذا تعلق بعنقه وعلاه ويقال: (اِعْلَوَّطَنِي فُلَانٌ) أي: لزمني، والأولى فيه وفيما قبله أن يقال وبناؤه لمبالغة اللازم غالباً وقد يكون لمبالغة المتعدي وإنما كان كذا {لِأَنَّهُ} أي: الشأن.

تلخيص {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} كـ(اجلوّذ)، وأصله: (جلذ) ثم صار (اجلوّذ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ والوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ} ولكونهما زائدتين معاً، ادغمت الواو الأولى في الثانية كما عرفت. {وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} أي: مثل ما سبق من بناء (باب الافعيعال) {لِمُبَالَغَةِ الْلازِمِ} أي: لإفادة المبالغة، والكثرة في أصل الفعل اللازم، لأن ما يكون لمبالغة اللازم يكون لازماً أصلاً وفرعاً. فإن قلت: قد يكون هذا البناء لمبالغة الفعل المتعدي كـ(اعلوّط) بقول: (اِعْلَوَّطَنِي فُلَانٌ) أي: لزمني، ويقال أيضاً: (اعلوّطَ الرجلُ بعيرَهُ) إذا تعلق بعنقه وعلاه، فالأولى: التقيد بغالباً. قلنا: هذا نادر، والنادر كالمعدوم، ولذا لم يبال، ثم إنه صوره بمثال أيضاً في صورة الاستدلال، فقال: {لِأَنَّهُ} أي: الشأن.

فتح الغناء {وَعلاَمَتُهُ} أي: ما يعلم به باب (الافعوال) {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} ولكن لا بالحروف الأصلية بل مع الزوائد فإن أصله: (فعل) ثم صار (افعول) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} المكسورة {فِي أَوَّلِهِ} وبزيادة {الوَاوَيْنِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ} فأدغمت الواو الأولى في الثانية فصار: (افعول){وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا} كبناء باب (الافعيعال) كائن {لِمُبَالَغَةِ الْلازِمِ} أي لبيان وقوع الكثر والوفرة في الفعل الغير المتجاوز عن الفاعل إلى غيره {لِأَنَّهُ} أي: الشأن



وَيُقَالُ: اجْلَوَّذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ.

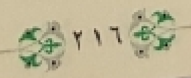
الكفوي {وَيُقَالُ: اجْلَوَّذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ} واعلم أنه قد جاء من هذا الباب (اعْلَوَّط) متعدياً في "الصحاح" اعلوطني أي: لزمني ذكره في "روح الشروح"

أساس {يُقَالُ} في اللغة {جَلَذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ} هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولعله سهو من قلم الناسخ إذ الصواب تأنيث العامل لأنه مسند إلى ضمير الإبل وهي جمع لا واحد لها من لفظها وكل جمع كان كذلك إذا كان من غير الآدميين وجب تأنيثه؛ لأن كل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة سواء كان واحده مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً أو لفظياً أو لم يكن واحده أصلاً والإبل كذلك. {سَيْرًا} ملابساً {بِسُرْعَةٍ} وقوله: سيراً مفعول مطلق نوعي ولا مبالغة في حد ذاته لأنه سير مخصوص من مطلق السير. قال الفاضل الكفوي: فيه إشارة إلى أن في أصل الكلمة مبالغة فإذا بني من هذا الباب يفيد زيادة في تلك المبالغة. أقول: فيه نظر؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال: "لزيادة مبالغة اللازم" {وَيُقَالُ} في اللغة وفي ألسنة العرب {اجْلَوَّذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ} الصواب سارت أيضاً لما مر. {سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ} أي: سيراً سريعاً مبالغة سرعة.

تلخيص {يُقَالُ} أي: يقول العرب {جَلَذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ} الصواب "إذا سارت" بالتأنيث، لكون ضميره راجعاً إلى الإبل، وهي مؤنثة؛ لأنها اسم جمع لا واحد لها من لفظها، وأسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم، كما في "المختار" على ما سبق بيانه، وهو ليس بجمع[1] بالاتفاق، وما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى - أنه جمع لا واحد له من لفظه، ليس بصحيح يتبع، وقل ما هو الحق {سَيْرًا} ملابسا {بِسُرْعَةٍ} يقال: اجلوذ بهم السير، إذا دام مع السرعة، وهو نوع من سير الإبل، وفيه مبالغة، وليس في (جلَذ) مبالغة أصلاً، فلا يخلو كلام الكفوي عن ضعف فليطالع. ولما قلنا: يدل كلام المصنف، وهو قوله: {وَيُقَالُ} في ألسنة العرب {اجْلَوَّذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ} الصواب أن يقول: (سارت) أيضاً، لما قلنا {سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ} أي: سيراً سريعاً لا سرعة فوقها.

فتح الغناء {يُقَالُ} في "لسان العرب" {جَلَذَ الإِبِلُ} من الثلاثي {إِذَا سَارَ} أي: مشى ذلك الإبل {سَيْرًا} أي: مشياً ملابساً {بِسُرْعَةٍ وَيُقَالُ} أيضاً في "لسان العرب" {اجْلَوَّذَ الإِبِلُ} من باب (الافعوال) {إِذَا سَارَ} ذلك الإبل {سَيْرًا بِزِيَادَةِ سُرْعَةٍ} أي: بزيادة سرعةٍ فوق السير الأول فعلم من هذا أن بناؤه لإفادة المبالغة والكثرة في الفعل اللازم القائم بالفاعل، وإنما قدّم هذا الباب على ما بعده لاجتماع الواوين اللذين هما من أقوى الحروف فيه، ولما بيّن باب (الافعوال) أراد بيان باب (الافعيلال) فقال:

[1] على ما قاله الفاضل الجامي في شرح الكافية.

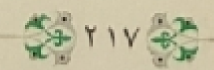


الكفوي {البَابُ الرَّابِعُ: افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيْعَالاً} بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فإنها تقلب من جنس حركة ما قبلها كما مرَّ.

أساس {البَابُ الرَّابِعُ: افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيْعَالاً} أصله: (افعالل يفعالل افعيلالاً) فأدغم اللام في اللام في الماضي والمضارع فصار (افعالّ يفعالّ)

تلخيص {البَابُ الرَّابِعُ: افْعَالَّ يَفْعَالُّ افْعِيْعَالاً} أصله: (افعالل، يفعالل، افعيلالاً) قلبت الألف في المصدر ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: (افعيلالاً)؛ لأن الألف الساكنة إذا كان ما قبلها مكسوراً تقلب من جنس حركة ما قبلها، وأما الماضي والمضارع، فأدغم اللام الأولى في الثانية فيهما، فصار: (افعالّ يفعالّ). فإن قلت: فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين؛ لأن الألف ساكنة، واللام الأولى ساكنة أيضاً، وهو غير جائز عند غير يونس، فإنه يجوزه في مثل: (اضربان)و(اضربنان) بالنون الخفيفة وفي غيره لا يجوزه أيضاً. قلنا: اجتماع الساكنين فيما نحن فيه على حده، وهو ما يكون الأول من الساكنين حرف مد، والثاني مدغماً، نحو: (دَابَّة) و(خُوَيْصَّة) وهنا وإن اجتمع ساكنان لكن الألف حرف مد، واللام مدغمة، فجاز؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة، والمدغم فيه متحرك، فيكون الثاني من الساكنين كلا ساكن، فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص. ومما ينبغي أن يعلم: أنه يجوز اجتماع الساكنين في خمسة مواضع: الأول: في المدغم قبله حرف مد ولين، كما عرفت آنفاً. والثاني: في الوقف مطلقاً سواء كان الحرف الثاني مدغماً أو لا؛ لأن الوقف على الحرف يسد مسد الحركة، فجاز مع ساكن قبله؛ فإنك إذا وقفت على (عمرو) مثلاً، وجدت (للرّاء) من التكرار، وتوفر الصّوت عليه ما ليس له إذا وصلته بغيره؛ ولأنَّ الوقف لقصد الاستراحة، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره، نحو: (زيد) و(عمرو). والثالث: في نحو: (ميم)، و(نون)، و(عين) وقفاً ووصلاً. أما في حالة الوقف فلما ذكرنا، وأما في حالة الوصل فلأنّه لا حركة للثاني لبنائه لعدم التركيب، والأول ساكن بأصل الوضع؛ فيلزم تجاوز الساكنين. والرابع: في ما كان في أوله همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام، وذلك في ثلاثة مواضع:

فتح الغناء {البَابُ الرَّابِعُ} من الأبواب الأربعة له وزن ولوزنه موزون فوزنه



أساس **فإن قيل**: فعلى هذا يلزم اجتماع الساكنين إذ الألف ساكنة واللام الأولى ساكنة أيضاً وهو غير جائز. **قلنا**: لا نسلم عدم الجواز مطلقاً وإنما كان غير جائز لو لم يكن الأول من الساكنين حرف مد والثاني مدغماً فيه وليس كذلك فإنهما وإن كانا ساكنين لكن الألف حرف مد واللام الأولى مدغمة فجاز؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيكون الثاني مع الساكنين كلاً ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص، و(افعيلالاً) أصله: (افعئلالاً) قلبت الألف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: (افعيلالاً)، لأن الألف الساكنة إذا كان ما قبلها مكسوراً تقلب بجنس حركة ما قبلها.

تلخيص **الأول**: لام التعريف نحو: (آلحسن عندك) بفتح الهمزة، وبعدها الألف المبدلة من الهمزة. **والثاني**: (أيم) و(أيمن) في نحو: (آيمن الله) و(آيم الله يمينك) بهمزة وألف لذلك. **والثالث**: (آلآن) كذلك وقع منه في التنزيل في موضعين من سورة "يونس". وإنما جاز في هذه الصور الثلاث التي هي (الصورة الرابعة) من الخمس؛ لأنه لو حذفت الهمزة الثانية عند دخول همزة الاستفهام عليها لزم التباس الاستخبار بالإخبار؛ لاتفاق الهمزتين في الحركة. **والخامس**: في مثل (لاها الله) بإثبات ألف (ها)، ونحو: (إي الله)، أصلهما (لا والله) و(إي والله) وإنما لم تحذف الألف في (ها)؛ لأن لفظ (ها) بمجموعه عوض عن "الواو"، فلو حذف لزم حذف جزء العوض، ولم تحذف (الياء) في (إي) لكراهة أن يجيء اسم الله بعد همزة مكسورة. وأما (حلقتا البطان[1]) بإثبات ألف حلقتا، فشاذ، والقياس حذفها كما تقول: (غلاما الأمير) و(ثوبا ابنك) فإنك لا تتلفظ بالألف فيهما، هذا وإن كان التقاء الساكنين غير هذه الصور الخمس، وأوليهما مدّة حذفت المدة، أي حرف العلة، نحو: (قُلْ) و(خَفْ) و(بِعْ) وغيرها. هذا ملخص ما في "الشافية" وشرحيه للجاربردي، والسيد عبد الله، والزنجاني، وشرحه للتفتازاني، فخذ ما آتيتك، وكن من الشاكرين.

فتح الغناء {**افْعَالٌ**} بكسر الهمزة وسكون الفاء ومد العين المفتوحة وتشديد اللام، أصله: (افعالل) فأدغم اللام الأولى في الثانية فصار: (افْعَالّ) {**يَفْعَالُّ افْعِيَالاً**}

[1] البطان: الحزام الذي تحت بطن البعير فيه حلقتان فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وبهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الشر كذا في سيد عبد الله شرح الشافية.



مَوْزُونُهُ احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {مَوْزُونُهُ احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} قيل: هذا اتفاقي كما في (احمر) فتذكر.

أساس {مَوْزُونُهُ احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا} ففعل مثل ما فعل فتذكر. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} وتفصيل التخصيص بالحرف الأخير من المثلين قد مر في باب الأفعال فتذكر.

تلخيص {مَوْزُونُهُ احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا} تذكر ما في الوزن {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} وفيه إشارة إلى أن الزائد الحرف الأخير من المثلين، وقد مرّ بيانه في (باب الافعلال) فتذكر.

فتح الغناء وَمَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا} موافقاً للوزن المذكور في الحركات والسكنات{وَعَلاَمَتُهُ} أي: ما يعلم به باب (الافعيلال) {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية، وثلاثة منها زائدة {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ} المكسورة {فِي أَوَّلِهِ} أي: في أول ماضيه {وَ} بزيادة {الأَلِفِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ} أي: مع حرف آخر كائن {مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} فإذا وجدت فعلاً معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من باب (الافعيلال)

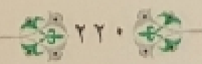
وبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، لَكِنْ هَذَا البَابُ أَبْلَغُ مِنْ بَابِ الافْعِلاَلِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمِرَ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً. وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ.

الكفوري {وبِنَاؤُهُ أَيْضاً لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ، لَكِنْ هَذَا البَابُ أَبْلَغُ} أي: أكثر مبالغة لكثرة حروفه الدالة على زيادة المعنى {مِنْ بَابِ الافْعِلاَلِ} لما تقرر أن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى واستدل المصنف رحمه الله تعالى على أن هذا الباب للمبالغة وعلى أنه أبلغ من باب (الافعلال) فقال:

أساس {وبِنَاؤُهُ أيضاً} كبناء (باب الافعلال) وهو الملائم للسوق ومن قال كبناء البابين المذكورين فقد بعد عن المرام. {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: لإفادة الكثرة في أصل الفعل اللازم ثم لما قال في (باب الافعلال) أن بناءه لمبالغة اللازم وقال هنا أيضاً وبناؤه لمبالغة اللازم كان المقام مظنة أن يتوهم أن بناءهما لمبالغة اللازم بحيث لا يوجد فرق بينهما فاستدرك وأراد دفعه بإثبات الفرق بينهما وقال: {لَكِنْ هَذَا البَابُ أَبْلَغُ} أي: أكثر مبالغة {مِنْ بَابِ الافْعِلاَلِ} لأن كلمة "لكن" للاستدراك وهو عبارة عن دفع توهم نشأ من اللام السابق دفعاً شبيهاً بالاستثناء في كونها إخراجاً لما بعد لكن عما قبلها توهماً وإن لم تكن استثناء حقيقة لعدم شمولها ما قبلها لما بعدها وبهذا الاعتبار تراهم يقدرون الاستثناء المنقطع بـ"لكن" وبالجملة فالرفع الشبيه بالاستثناء إنما يتصور إذا كان هناك نفي يمكن استدراكه بالإثبات أو يكون هناك إثبات ليمكن استدراكه بالنفي، ومن ههنا تراهم يقولون أن "لكن" يتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً.

تلخيص {وبِنَاؤُهُ أَيْضاً} أي: كبناء (باب الافعلال) وهو الملائم لسياق كلام المصنف، ومن قال: كبناء البابين المذكورين يرده اللاحق. {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: لإفادة المبالغة والكثرة في أصل الفعل اللازم. ثم لما توهم متوهم أن بناء هذا الباب وبناء (باب الافعلال) سيان في كونهما لمبالغة اللازم بدلالة قوله أيضاً، أراد دفعه بإثبات الفرق بينهما بكلمة (لكنْ) الدالة على "الاستدراك"، فقال: {لَكِنْ} بناء {هَذَا البَابُ أَبْلَغُ} أي أكثر مبالغة {مِنْ بَابِ الافْعِلاَلِ} لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى.

فتح الغناء {وبِنَاؤُهُ أَيْضاً} أي: كبناء الباب الذي فيه معنى (الاحمرار) بالمبالغة وهو باب (الافعلال) كائن {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: لإفادة الكثرة في الفعل اللازم ولكن وجود الكثرة هنا أزيد من السابق، أي: باب (الافعال) فلذا قال تنبيهاً على ذلك {وَلَكِنْ} بناء {هَذَا البَابُ} الذي نحن في بحثه {أَبْلَغُ} أي: أزيد من جهة المبالغة {مِنْ بَابِ الافْعِلاَلِ} المذكور مثاله وإن كان فيه معنى (الاحمرار) والمبالغة معاً، وإنما كان أبلغ.

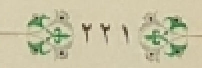


الكفوي {لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمِرَ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ} وإنما ذكر هذا ليتضح المبالغة في (حَمُرَ) {وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً. وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ} من هذا الباب {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ} فدل ذلك على أن هذا الباب أبلغ من باب (الافعلال).

أساس فإذا قلت: جاءني زيد وقد كان بينه وبين عمرو مصاحبة، وكان المقام مقام أن يتوهم مخاطبك أن عمراً أيضاً جاء فأنت تستدرك وهمه وترفعه فتقول: لكن عمراً لم يجيء إذا عرفت هذا فمعنى كلام المصنف لكن بناء هذا الباب أبلغ أي: ليس بقدر ما يفيده بناء (باب الافعلال) من المبالغة بل أزيد مبالغة منه لما قرره من أن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وإن كان المفضل والمفضل عليه مشتركين في أصل المبالغة. فإن قلت: يستفاد منه نفي الشركة وقد قرر العلامة التفتازاني في "شرح التلخيص" أنه لا يقال لنفي الشركة حتى أن نحو ما جاءني زيد لكن عمرو إنما يقال لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد أنهما جاآك جميعاً فكيف يصح نفي شركة المراد منهما؟

تلخيص فإن قلت: ما معنى الاستدراك؟ قلت: هو دفع توهم يتولد من الكلام السابق دفعاً شبيهاً بالاستثناء في كون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في النفي أو الإثبات، تدبر. ثم أوضح الأبلغية بمثال في صورة الاستدلال؛ فقال: {لِأَنَّهُ يُقَالُ: حَمِرَ زَيْدٌ} من الثلاثي {إِذَا كَانَ لَهُ} أي: حصل لزيد {حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ} أي: قليلة {وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ} من (باب الافعلال) {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً} أي: كثيرة بنوع كثرة وفيه إشارة إلى رد ما نقل عن سيبويه أن (اِحْمَرَّ) مقصور من (اِحْمَارَّ) لطول الكلمة وإيماء إلى أنَّ باب اِحْمَرَّ باب مستقل تنصيصاً للأرجح، وتوضيحاً للمبالغة، وزيادتها، ويدل عليه عدّة باباً مستقلاً أيضاً فيما سبق. {وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ} من هذا الباب {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ} أي: أكثر مبالغة لا زيادة حمرة فوقها؛ لأن أبلغيته من (باب الافعلال) تقتضي ذلك، ولا يوجد بناء غير هذا البناء يفيد زيادة مبالغة منه، ومنه: (ادهامّ يدهامّ ادهيماماً) أي: (اسوادّ يسوادُّ اسويداداً) قال الله تعالى: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: مسودتان من شدة الخضرة، والعرب تقول لكل "أخضر": "أسود". فإن قلت: كيف التمييز في مثل هذه الكلمة بين اسم الفاعل واسم المفعول، وهكذا (مشهاب) و(مختار) و(منجاب) وغيرها؟ قلنا: الفرق بينهما في مثلها لا يظهر في اللفظ، بل الفرق تقديري مثلاً: (مدهام) إذا كان اسم فاعل، فالتقدير: (مدهامم) بكسر الميم الأولى، وإذا كان اسم مفعول يكون بفتحها، وكذلك البواقي.

فتح الغناء {لِأَنَّهُ} أي: الشأن {يُقَالُ} في "لسان العرب" {حَمِرَ زَيْدٌ} من الباب الخامس من الأبواب الستة الكائنة للثلاثي المجرد {إِذَا كَانَ لَهُ} أي: لزيد {حُمْرَةٌ} يعبر عنه في التركي بـ"قرمزيلق" وفي الفارسي بـ"سرخي" {فِي الجُمْلَةِ}

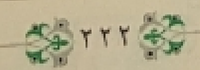


الكفوي واعلم أن هذا الباب يجيء غالباً من الألوان والعيوب كباب(الافعلال) وقد يكون لغيرهما كأبهار الليل إذا انتصف، والأكثر أن يقصد عروض المعنى في (احمار) ولزومه في (احمر) ويكون الأمر بالعكس فمن قصد اللزوم في الأول قوله تعالى في وصف الجنتين ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] ومن قصد العروض في الثاني قولك (اصفر وجهه وجلاً) و(احمر خجلاً) ذكره دده خليفة، ولما فرغ المصنف من بيان الثلاثي المجرد وما زيد عليه من غير إلحاق شرع في بيان الرباعي المجرد وأخر بيان الملحقات لتوقفه على بيان الملحق به فقال:

أساس قلت: هذا مختص بالنفي وأما هنا فالمعطوف عليه مثبت فتأمل. ثم استدل على أبلغية بناء هذا الباب من بناء باب (الافعلال) فقال: {لِأَنَّهُ} أي: الشأن {يُقَالُ: حَمِرَ زَيْدٌ} من الثلاثي {إِذَا كَانَ لَهُ} أي: حصل لزيد {حُمْرَةٌ فِي الجُمْلَةِ} أي: حصل حمرة قليلة، قيل: لا حاجة إليه، أقول: بل لا حاجة إلى قوله. {وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ} من الخماسي {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً} أي: كثيرة، والأولى أن يقال: وبناؤه لزيادة المبالغة؛ لأنه يقال: (احمر زيد) ونحو: (احمار زيد) لكن مراد المصنف رد ما نقل عن سيبويه أن احمر مقصور من احمار لطول الكلمة والإيماء إلى أن باب احمر باب مستقل تنصيصاً للأرجح وتوضيحاً للمبالغة وزيادتها. {وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيْدٌ} من هذا الباب {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ} أي: أكثر مبالغة، وبالجملة إن بناء (أفعل) و(أفعال) للمبالغة في النعوت لكن الثاني أشد مبالغة لما أن زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى نحو: (أصفر واصفار) و(أبيض وابياض) و(أدهم و ادهامّ) ومنه قوله تعالى: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، اسم فاعل تثنية مؤنث اشبهت باسم المفعول بعد الإدغام، ولما فرغ عن بيان الثلاثي ومتشعباته مما زيد عليه من غير الإلحاق شرع في بيان الرباعي المجرد ومتشعباته فقال:

تلخيص فإن قلت: هو في الآية اسم فاعل أم اسم مفعول؟ قلنا: تفسيرهم بالاسوداد أن يقتضي أن يكون اسم فاعل، تثنية مؤنث، وبـ(الإدغام) اشبهت باسم المفعول، ومن هذا الباب: "اصفارّ" و"ابياضّ" وهما أبلغ أيضاً من أصفرّ وأبيضّ. لمّا فرغ من الثلاثي، ومتشعباته الغير ملحقة أراد أن يشرع في الرباعي المجرد ومزيداته، وبعض مزيدات الثلاثي من الملحقات على ما ستعرفه فقال:

فتح الغناء اعلم أن هذه الكلمة أعني "في الجملة" مستعمل في إفادة الجزئية والقلة في شيء فمعناه بالتركي ازيجق قرمزيلق {وَيُقَالُ} أيضاً في "لسان العرب" {احْمَرَّ زَيْدٌ} من الخماسي {إِذَا كَانَ لَهُ} أي: لزيد {حُمْرَةٌ مُبَالَغَةً} كما يقال لمن له صفرةٌ مبالغة (اصفر زيد) {وَيُقَالُ} أيضاً في ذلك اللسان {احْمَارَّ زَيْدٌ} من هذا الباب {إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ} و(اصفار الثوب) إذا كان فيه اصفرار بالزيادة والمبالغة، ولما فرغ المصنف رحمه الله عن بيان الثلاثي المجرد والمزيدات عليه أراد أن يبين الرباعي المجرد فقال:



[أبواب الرباعي المجرد]

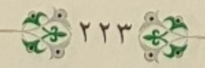
وَوَاحِدٌ مِنْهَا لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ. وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزْنُهُ فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً،

الكفوي {وَ} باب {وَاحِدٌ مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين {لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} وهو ما كان ماضيه المفرد المذكر الغائب على أربعة أحرف أصول،

أساس {وَوَاحِدٌ مِنْهَا} من الأبواب الخمسة والثلاثين فواحد مبتدأ ومنها صفة مخصوصة إذ لا يجوز وقوع النكرة المحضة مبتدأ ولذا لم يجوزوا كونها حالاً وهذا على نهج قوله "ستة منها" ولا حاجة إلى كون التقدير باب واحد أو بناء واحد كما قدر بعض الشراح وإلا لكان قوله "منها" زائداً لا طائل تحته ضرورة أن الغرض تعداد الأبواب الخمسة والثلاثين إلا أن يقصد مجرد البيان. {لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} عن الزيادة خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على قوله: "ستة منها للثلاثي المجرد" أو على قوله: "واثنتي عشر".

تلخيص {وَوَاحِدٌ مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين، قوله: (واحد) مبتدأ، وخبره قوله: {لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} والجملة معطوفة على قوله: "ستة منها للثلاثي المجرد"، أو على قوله: "واثنا عشر..." إلخ. **فإن قلت**: كيف يصح أن يكون (واحد) مبتدأ مع أنه نكرة؟ **قلنا**: إذا كانت النكرة مخصصة بشيء من المخصصات يجوز كونها (مبتدأ) وهنا تخصصت بالصفة، أعني: (منها)، والتقدير: "وواحد كائن منها"، وهذا من قبيل قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] ولمَّا توهم متوهم من قوله: (واحد) أن هذا (الواحد) أهو عبارة عن النوع ذي الأبواب، أم عن الباب دفعه بقوله: {وَهُوَ} أي: الرباعي المجرد {بَابٌ وَاحِدٌ} **فإن قلت**: رجوع ضمير منها إلى "الأبواب" يقتضي أن يكون الواحد عبارة عن الباب، فلا حاجة إلى هذا القول دفعاً لذلك التوهم؛ لأن دفع التوهم فرع تخيله، وليس فليس. **قلنا**: المضمرات كنايات فلا يقتضي ما ذكرت ولو سلم فهو يقتضيه لمن له ممارسة بالفنون، وهذه الرسالة ليست مؤلفة لهم بل للمبتدئين ونفعهم. ولذا عبَّرنا عنه بالتوهم لا بالتفهم، تدبر في ما قلنا، ودع ما لا يسمن ولا يغني من جوع.

فتح الغناء {وَوَاحِدٌ} كائن {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين المندرجة في "علم الصرف" كائن {لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} إنما قيل له الرباعي أي: المنسوب إلى أربعة لكون حروفه الأصلية مبنية على أربعة أحرف، ووصف بالمجرد كما وصف به الثلاثي لكونه خالياً عن الزيادة.



الكفوي وقوله: {وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ} مما لا حاجة إليه كما لا يخفى.

فإن قلت: ما وجه الحصر في الواحد وهو يتصور أن يكون ثمانية وأربعين باباً إذ يمكن في الفاء حركات ثلاث، وفي العين أربع حالات فيحصل بضرب الثلاثة في الأربعة اثنى عشر، ويتصور في اللام الأولى أيضاً أربع حالات فبضرب الأربعة في اثني عشر يحصل ثمانية وأربعون.

قلت: الفاء في الماضي لا تكون إلا مفتوحةً، وكذا اللام الثانية لكونه مبنياً على الفتح، ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو: (دحرجت) و(دحرجن) فحركوها بالفتح لخفتها، وأسكن العين لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمةٍ واحدةٍ، والحاصل أن الفعل لما كان ثقيلاً لم يجوزوا زيادة حروفه على الثلاثة إلا بالتزام كون الحركة فتحةً للخفة فلم يبق للتعدد مجال فإنه إنما يكون باختلاف الحركات

أساس {وَهُوَ} أي: الرباعي المجرد {بَابٌ وَاحِدٌ} حكم بعض الشارحين بأنه زائد لا حاجة إليه وتبعه الفاضل الكفوي والذي دعاهم إليه أنهم قدروا في قوله: وواحد منها، باب واحد، أو بناء واحد، وهو ليس بمراد المصنف؛ بل مراده ما بيناه. ولما قال وواحد منها للرباعي المجرد توهم متوهم أن لذلك الواحد أنواع ولكل نوع أبواب فدفعه بقوله: "وهو باب واحد" فحينئذ ثبت الاحتياج إليه تنصيصاً للمقصود لكن بقي ههنا إشكالٌ صعبٌ وهو أن الرباعي المجرد على ما سبق منا في أول الرسالة قسم من الأصلي وهو قسم من الفعل وهو قسم من الكلمة وقد اعتبر في مفهومها الأفراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر في مفهومه الجمع إذ ليس في المجموع من حيث المجموع ملاحظة وحدة وفردية على ما في الحواشي الشريفية حيث قال هناك الاستغراق المنفي لأفراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو المجموع إذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية.

تلخيص وههنا بحث نحوي مذكور في الشرح، ولا فائدة في ذكره هنا، وإنما انحصر (الرباعي المجرد) في باب واحد لأن الفعل الماضي لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين، ولا يمكن سكون اللام لالتقاء الساكنين في نحو: (دحرجت) و(دحرجنا) فحركوها بالفتحة لخفتها، وسكن العين؛ لأنه ليس أربع حركات متوالية في كلمة واحدة، كذا قال العلامة التفتازاني.

فتح الغناء {وَهُوَ} أي الرباعي المجرد {بَابٌ وَاحِدٌ} فقط لأنه وجد كذلك عند الاستقراء والتتبع في ألسنة العرب وله وزن ولوزنه موزون

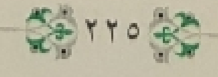
الكفوي {وَزْنُهُ} أي: وزن ذلك الباب الواحد {فَعْلَلَ} لم يذكر مضارعه [١] كما ذكره في الثلاثي لعدم الالتباس ههنا بخلافه هناك.

أساس {وَزْنُهُ فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً} أي: ميزانه والموزون به. قد ذكر المصنف بماضيه ومضارعه ومصدريه فتوجيه الفاضل الكفوي بقوله لم يذكر مضارعه كما ذكره في الثلاثي لعدم الالتباس هنا غير موافق لما نشر من النسخ، ولعله التبس بعبارة المقصود فوجه بما وجه به شارحوه. واعلم أنهم إنما لم يتصرفوا به كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسره وضمه لامتناع حركة عينه بتوالي أربع حركات في كلمة واحدة فجعلوا عينه ساكناً. فإن قلت: قيل لم خص العين بالسكون مع أن غيره لو أسكن لا يوجد توالي أربع حركات؟ قلنا: إنه لا يجوز إسكان غير الثاني أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما الثالث فللزوم التقاء الساكنين على غير حده إذ الرابع يسكن إذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك، وأما الرابع فلوجوب بناء الماضي على الفتح لفوات موجب الإعراب وهو مشابهته للاسم ما لم يمنع مانع، فلما لم يجز إسكان غير الساكن فتعين إسكانه.

تلخيص {وَزْنُهُ} أي الموزون به للرباعي المجرد أو ميزانه {فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً} قد ذكر المصنف مصدريه؛ لأن مصدر غير الثلاثي قياسي يلزم ذكره كالمزيدات، بخلاف مصدر الثلاثي، فإنه ليس بقياسي، ولذا لم يذكره فيه كما بيناه فيما سبق، ولعله لم يوجد في نسخة الكفوي المضارع، ولذا قال ما قال فليطالع.

فتح الغناء فـ{وَزْنُهُ فَعْلَلَ} بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللامين {يُفَعْلِلُ} بضم الياء وسكون العين وكسر اللام الأولى {فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً} بفتح الفاء في الأول وبالكسر في الثاني

[١] بل ذكره ولكن لعله لم يوجد في نسخة الكفوي كما ذكره صاحب "تلخيص الأساس"، أو لعله التبس بعبارة المقصود فوجه بما وجه به شارحوه كما ذكره صاحب الأساس.



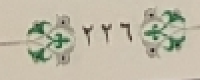
مَوْزُونُهُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا.

الكفوي {مَوْزُونُهُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً} بزيادة التاء في الآخر {وَدِحْرَاجًا} بكسر الدال في الصحيح لا غير، وأما في المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو: (زلزل زلزالاً) بالفتح والكسر كذا في "شرح التفتازاني" للزنجاني

أساس {مَوْزُونُهُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا} بكسر الدال هذا في الصحيح، وأما في المضاعف فقد يجيء بفتح الأول نحو: (قَوقَاةٌ) يقال: (قَوقَى الدِّيْكُ قَوقَاةً) إذا صاح. وقد يجيء بكسر الأول نحو: (زلزال) و(وسواس) قال العلامة الزمخشري في "تفسير سورة الناس": إن الوسواس بالفتح اسم بمعنى: الوسوسة، كـ(الزلزال) بالفتح اسم بمعنى: الزلزلة، وأما المصدر فوسواس بالكسرة كزلزال هذا، فما قاله الفاضل الكفوي "وأما في المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو: زلزل زلزالاً بالفتح والكسر نقلاً عن التفتازاني فلا أصل لنقله ولا منقوله كيف وإن الزلزال بالكسر مصدر، وبالفتح اسم لحركة شديدة على ما صرح به البيضاوي أيضاً ومحشيه. ثم اعلم أن في زلزل خلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين رباعي مجرد، وعند الكوفيين ملحق بالرباعي المجرد؛ لأنهم جوزوا تكرار الفاء وحده وقالوا: (زَلْزَلَ) من زل، و(صَرْصَرَ) من صر، و(دَمْدَمَ) من دم، ودليلهم اتحاد المعنى؛ لأن زلزل وزل بمعنى: حرك، وصرصر وصر بمعنى: صوت، ودمدم ودم بمعنى: أهلك، وقال البصريون: إنه رباعي مجرد ليس بتكرير الفاء ولا العين بل كل حروفه أصلية واستدلوا عليه بأنه إن كرر قبل العين لزم الإدغام وهو متعذر لاستلزام الابتداء بالساكن ولو جيء بهمزة الوصل لوقع الالتباس ببابٍ آخر وإن كرره بعده لزم تكرير الفصل بحرف ولم يثبت مثله في لغتهم.

تلخيص {مَوْزُونُهُ دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا} بكسر الدال هذا في الصحيح. وأما في المضاعف فيجوز الكسر فيه أيضاً كـ(الزلزال) و(الوسواس) بكسر الأولين، ويجوز الفتح فيه نحو: (قَوقَاةٌ) يقال: (قَوقَى الدِّيْكُ قَوقَاةً) إذا صاح. قال الفاضل الجامي في "هامشه": (الدِّيكُ يُقَوقِي) أي: يصيح قَوقَاةً وقِيقَاءً، على وزن (فعللة) و(فعلالا) انتهى. وأما (الوسواس) و(الزلزال) بفتح الأولين، فالأول: اسم بمعنى: "الوسوسة". والثاني: اسم بمعنى: "الزلزلة"، على ما قاله العلامة الزمخشري في تفسير سورة "الناس". وصرح به البيضاوي أيضاً، وللفاضل الكفوي هنا كلام فيه افتراء إلى من هو بريء منه، ثم إن في (زَلْزَلَ)، و(صَرْصَرَ)، و(دَمْدَمَ)، وأمثالها خلاف بين البصريين والكوفيين، فعند البصريين: أن أمثالها من الرباعي المجرد، وعند الكوفيين: من الملحقات بالرباعي، ودليل الطرفين في الشرح.

فتح الغناء و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا} بالحاء المهملة مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات



وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا.

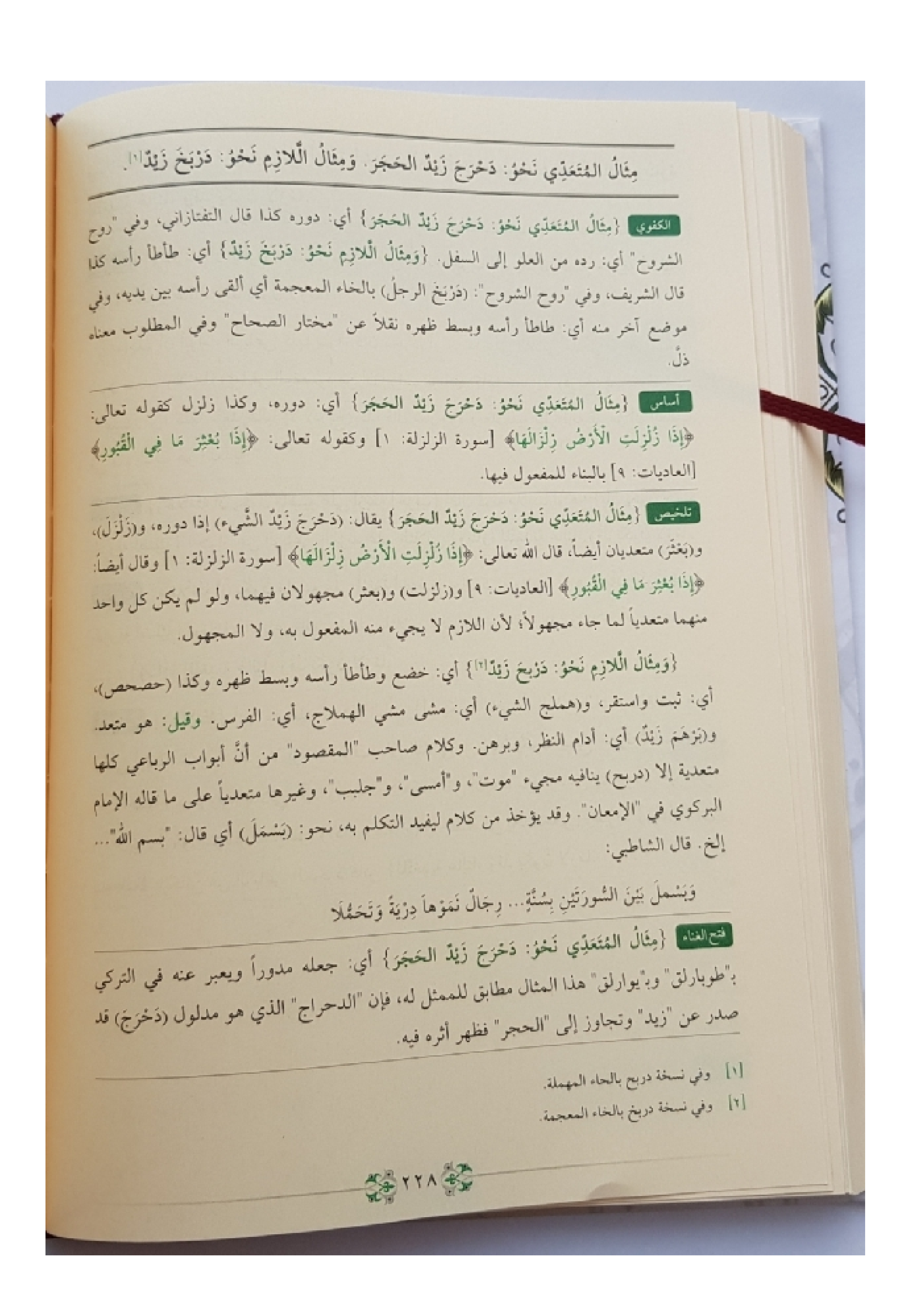
الكفوي {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا}.

واعلم أن أبواب الرباعي كلها سواء كان مجرداً أو مزيداً على الثلاثي ملحق أو غير ملحق يكون متعدياً ولازماً، وإما في المقصود من أن أبواب الرباعي كلها متعد إلا (دَرْبَخَ) فمحمول على الأغلب، أي: كلها متعد غالباً إلا (دَرْبَخَ) كذا قال شارحوه وبعد ففيه نظر فإنه قد مرَّ أن الغالب في هذا الباب هو التعدية

أساس {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} حال كونه ملابساً أو هو {بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً} احتراز عن الرباعي المزيد على الثلاثي {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا}.

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} حال كونه ملابساً أو هو {بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصْلِيَّةً} بخلاف الرباعي المزيد على الثلاثي فإن أحد حروفه زائد، والثلاثة أصلية على ما سبق. {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا}.

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ} أي: ما يعلم به هذا الباب {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر االغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} لكن لا بزيادة حرف على الثلاثي بل {بِأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ} الموجودة فيه {أَصْلِيَّةً} كحروف الثلاثي، فإذا رأيت فعلاً هكذا فقل إن هذا من الرباعي المجرد لا غير،مثل: (زَلْزَلَ يُزَلْزِلُ) و(صَرْصَرَ يُصَرْصِرُ) و(دَمْدَمَ يُدَمْدِمُ) و(خَضْخَضَ يُخَضْخِضُ) وغيرها {وَبِنَاؤُهُ} أي: بناء الفعل الكائن من الرباعي المجرد كائن {لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لاَزِمًا}.



مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ. وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَخَ زَيْدٌ[١].

الكفوي {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ} أي: دوره كذا قال التفتازاني، وفي "روح الشروح" أي: رده من العلو إلى السفل. {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَخَ زَيْدٌ} أي: طأطأ رأسه كذا قال الشريف، وفي "روح الشروح": (دَرْبَخَ الرجلُ) بالخاء المعجمة أي ألقى رأسه بين يديه، وفي موضع آخر منه أي: طاطأ رأسه وبسط ظهره نقلاً عن "مختار الصحاح" وفي المطلوب معناه ذلَّ.

أساس {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ} أي: دوره، وكذا زلزل كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة: ١] وكقوله تعالى: ﴿إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ [العاديات: ٩] بالبناء للمفعول فيها.

تلخيص {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ} يقال: (دَحْرَجَ زَيْدٌ الشَّيء) إذا دوره، و(زَلْزَلَ)، و(بَعْثَرَ) متعديان أيضاً، قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [سورة الزلزلة: ١] وقال أيضاً: ﴿إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ [العاديات: ٩] و(زلزلت) و(بعثر) مجهولان فيهما، ولو لم يكن كل واحد منهما متعدياً لما جاء مجهولاً؛ لأن اللازم لا يجيء منه المفعول به، ولا المجهول.

{وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَحَ زَيْدٌ[٢]} أي: خضع وطأطأ رأسه وبسط ظهره وكذا (حصحص)، أي: ثبت واستقر، و(هملج الشيء) أي: مشى مشي الهملاج، أي: الفرس. وقيل: هو متعد. و(بَرْهَمَ زَيْدٌ) أي: أدام النظر، وبرهن. وكلام صاحب "المقصود" من أنَّ أبواب الرباعي كلها متعدية إلا (دربح) ينافيه مجيء "موت"، و"أمسى"، و"جليب"، وغيرها متعدياً على ما قاله الإمام البركوي في "الإمعان". وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به، نحو: (بَسْمَلَ) أي قال: "بسم الله"... إلخ. قال الشاطبي:

وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ... رِجَالٌ نَمَوْهاَ دِرْيَةً وَتَحَمُّلَا

فتح الغناء {مِثَالُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ: دَحْرَجَ زَيْدٌ الحَجَرَ} أي: جعله مدوراً ويعبر عنه في التركي بـ"طوبارلق" وبـ"يوارلق" هذا المثال مطابق للممثل له، فإن "الدحراج" الذي هو مدلول (دَحْرَجَ) قد صدر عن "زيد" وتجاوز إلى "الحجر" فظهر أثره فيه.

[١] وفي نسخة دربح بالحاء المهملة.

[٢] وفي نسخة دربخ بالخاء المعجمة.

الكفوي اعلم أن هذا الباب يجيء لاختصار الحكاية نحو: (بسمل) و(حسبل) و(سبحل) و(حمدل) و(جعفل) و(حوقل) إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وحسبي الله، وسبحان الله، والحمد لله، وجعلني الله فداك، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ويسمى هذا بـ(المنحوت) والصحيح أنه لا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها ثم قال:

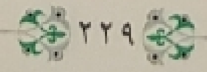
أساس {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَحَ زَيْدٌ[1]} يقال: دربح الحمامة لذكرها أي: خضعت له، ودربح الرجل إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره، وكذلك قوله تعالى: ﴿حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]، أي: ثبت واستقر، وكذا (هملج الفرس) أي: مشى مشي الهملاج، وبعضهم جعله متعدياً و (بَرْهَمَ) أي: أدام النظر، وبرهن زيد، فما قاله صاحب "المقصود" من أن أبواب الرباعي كلها متعد إلا (دربح) فقد رده الإمام البركوي في "الإمعان" بمجيء برهن، وموت، وأمسى، وجليب، وغيرها وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به، نحو: (بَسْمَلَ) و(حَمْدَلَ) أي قال: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله، و (حَوْلَقَ) أي قال لا حول ولا قوة إلا بالله، و(حَسْبَلَ) و(سَبْحَلَ)، أي قال: "حسبي الله" و"سبحان الله"، ومنه قول المحدثين حديث مروي بالعنعنة أي: بأن يقال من فلان عن فلان إلى رسول الله ﷺ، ومنه قول العلماء هذا فذلكة ذلك الكلام، وأصله: أن من فرع كلاماً على كلام سابق يقول: (فَذَلِك كَانَ كَذَا)، والمراد نتيجته وحاصله، ويسمى هذا بالاشتقاق المنحوت ولا يشترط منه حفظ المشتق منه بتمامها.

تلخيص و(حَمْدَلَ) أي قال: "الحمد لله"، و(حَوْلَقَ) أي قال: "لا حول" إلخ. و(حَسْبَلَ) و(سَبْحَلَ)، أي قال: "حسبي الله" و"سبحان الله". ومنه قول المحدثين هذا الحديث مروي بـ(العنعنة) أي بأن يقال: "عن فلان وعن فلان إلى رسول الله ﷺ، ومنه قولهم: هذه فاء الفذلكة، يقال: فذلك الكلام، أي: أجمله، ولذا قيل: إن فاء الفذلكة هي التي تدخل على الإجمال بعد التفصيل، كما في حاشية "أنوار التنزيل" للشهاب، ونقل الشمني عن التفتازاني هكذا، فكلام الأستاذ - رحمه الله تعالى - لا يخلو عن نوع مخالفة لما حققوا، فتدبر.

فتح الغناء {وَمِثَالُ اللَّازِمِ نَحْوُ: دَرْبَخَ[2] زَيْدٌ} أي: صار ذليلًا، وهذا أيضاً مطابق للمثل له فإن "الدرباخ" الذي هو مدلول (دَرْبَخَ) ظهر في نفس زيد ولم يتجاوز إلى غيره، ولما بين الرباعي الأصلي أراد أن يبين الرباعي الغير الأصلي الملحق فقال:

[1] وفي نسخة دربخ بالخاء المعجمة.

[2] وفي نسخة دربح بالحاء المهملة.



[أبواب الملحق بالرباعي]

وَسِتَّةُ أَبْوَابٍ مِنْهَا لمُلْحَقِ دَحْرَجَ وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتِّ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ}.(١)

الكفوي {وَسِتَّةُ أَبْوَابٍ مِنْهَا} أي: من تلك الخمسة والثلاثين {لمُلْحَقِ دَحْرَجَ} بزيادة حرف واحدٍ على الثلاثي المجرد للإلحاق، أي: لجعل مثال على مثال ليعامل معاملته.

أساس {وَسِتَّةٌ} مبتدأ مضاف إلى {أَبْوَابٍ} خبره {مِنْهَا لمُلْحَقِ دَحْرَجَ} أي: لما هو ملحق بكلمة (دحرج) بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد لأجل الإلحاق، وإنما زيدت لغرض جعل بناء على بناء أزيد منه فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به ليعامل معاملته في التصغير والتكبير وغيرهما، وجعل بعضهم هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له أصلاً غير الإلحاق وهو فاسد؛ لأن معنى (حَوْقَلَ) و(شَمْلَلَ) مخالفٌ لمعنى "حَقْلٌ" و"شَمْلٌ"، بما أن دلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى مرعي فيما بينهم بل المراد من زيادة الالحاق أن لا تكون الزيادة مطردة في إفادة المعنى كزيادة الهمزة في (أكرم) وتكرير العين في (كرم) وزيادة الألف في (كارم) فإنها لا يقال لهذه الزيادة أنها للإلحاق وإن صار لفظ كل منها بواسطة الزيادة على وزن الرباعي فإن هذه الزيادات ظاهرة في معان أخر على ما بين معاني كل منها في بابه فلا يجوز حمل تلك الزيادات على الغرض اللفظي الذي هو الإلحاق مع ظهور إمكان حمل تلك الزيادات على الغرض المعنوي.

تلخيص {وَسِتَّةُ أَبْوَابٍ} "مبتدأ" لتخصصه بالإضافة {مِنْهَا} "حال"، و"خبره" قوله: {لمُلْحَقِ دَحْرَجَ} أي: لما هو ملحق بالرباعي المجرد بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد لأجل الإلحاق، فكلام الأستاذ - رحمه الله تعالى - أي: لما هو ملحق بكلمة (دحرج) لا يخلو عن شيء، وسيجيء معنى الإلحاق. والمراد من زيادة الإلحاق أن لا تكون مطردة في إفادة المعنى، كإفادة زيادة الهمزة في (أَكْرَمَ) مثلاً، فإنها لا يقال لهذه الزيادة إنها للإلحاق، وإن صار لفظ (أكرم) بواسطة هذه الزيادة على وزن الرباعي، فإن هذه الزيادة ظاهرة في معان أخر على ما بين في بابه، فلا يجوز حمل تلك الزيادة على الغرض اللفظي الذي هو للإلحاق مع ظهور إمكان حمل تلك الزيادة على الغرض المعنوي، وكذلك الحال في زيادة "التفعيل" و"المفاعلة"، وغيرهما من الزيادة لغير الإلحاق.

فتح الغناء {وَسِتَّةٌ} أي: ستة {أَبْوَابٍ} كائنة {مِنْهَا} أي من الأبواب الخمسة والثلثين كائنة {لمُلْحَقِ دَحْرَجَ} أي: لما هو ملحق لكلمة (دحرج) بزيادة حرف واحد على الثلاثي المجرد لأجل الإلحاق

الكفوي واعلم أن الفرق بين الملحق والملحق به أن الملحق يجب أن يكون فيه زيادةٌ للإلحاق بخلاف الملحق به، وإنما كانت ستةً لأنه إما بتكرير اللام، أو بزيادة حرف علةٍ، وخص التكرير باللام؛ لأنه لو كرر الفاء لزم مزية الفرع على الأصل إذا لم يوجد تماثل الأولين في الأصول، ولو كرر العين التبس بباب (التَّفْعِيل) وخص الزيادة بحرف العلة لخفتها وكثرة دورانها، ثم إن الألف لا تزاد إلا في الآخر؛ لأن حرف المد لغاية خفته لا يقابل الحرف الصحيح إلا في الآخر لكون الآخر محل السكون والتغيير، فجاز أن يقابل بحرف المد والواو والياء لا يزادان في الأول؛ لأن حرف الإلحاق لا يكون في الأول كما سيجيء وكذا لا يزادان في الآخر للزوم انقلابهما ألفاً فيهما؛ إما بين الفاء والعين أو بين العين واللام فلم يوجد إلا ستة أبوابٍ:

أساس وجعل العصام الملحق بالرباعي "سبعة" بزيادة (باب فَعْنَلَ) حيث قال في "ميزان الأدب": ولمزيد الثلاثي ملحقاً بدحرج سبعة: (جَلْبَبَ) و(حَوْقَلَ) و(بَيطَرَ) و(جَهْوَرَ) و(عَثْيَرَ) و(قَلْنَسَ) و(قَلْسَى) انتهى. فالأولى للمصنف أن يجعله سبعة كما جعله، وما قاله بعض الشارحين من أنه بحكم الاستقراء ثمانية أبواب لأن باب (فَعْنَلَ) و(فَعْفَلَ)أيضاً منه كـ(قَلْنَسَ) و(زَلْزَلَ) انتهى. فمبني على مذهب الكوفيين وقد أشرنا إلى ضعفه فتذكر. {وَيُقَالُ} أي: يطلق {لِهَذِهِ السِّتَّةِ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} المجرد اختلفت النسخ هنا ففي بعضها: (وستة أبواب لملحق دحرج الباب الأول)، وقوله: ويقال وقع بعد بيان الأبواب الستة وفي أكثرها وقع قبله وبعده والأصوب تركه هنا وإتيانه بعد الأبواب الستة.

تلخيص والحاصل أن الزيادة لغير الإلحاق تكون مطردة في إفادة المعنى، كزيادة الهمزة في "أَكْرَمَ"، وتكرير العين في "كَرَّمَ" مثلاً، بخلاف الزيادة التي هي للإلحاق، فإنها غير مطردة في تلك الإفادة، وجعل هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له أصلاً غير الإلحاق. كما قال بعضهم: فاسد؛ لأن معنى (حَوْقَلَ) و(شَمْلَلَ) مخالفٌ لمعنى "حَقَلَ" و"شَمَلَ"، مع أن قولهم: زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى، يرده أيضاً هذا. والأولى أن يجعل المصنف الملحق بالرباعي "سبعة" بزيادة (باب فعنل) كما جعله الفاضل العصام في "ميزان الأدب". وقال بعضهم: هو "ثمانية أبواب" بحكم الاستقراء؛ لأن باب (فَعْنَلَ) و(فَعْفَلَ) أيضاً منه كـ(قَلْنَسَ) و(زَلْزَلَ) انتهى. أقول: وفيه نظرٌ؛ لأنه مبني على مذهب الكوفيين، وهو ضعيف؛ لأن مثل (زلزل) رباعي مجرد لا زيادة فيه، بل كل حروفه أصلية، على ما ذهب إليه البصريون، كما سبق بيان الاختلاف فيه بين الفريقين. {وَيُقَالُ} أي: يطلق {لِهَذِهِ السِّتَّةِ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} المجرد هكذا وجدنا في النسخ التي رأيناها، لكنَّ الأولى ترك هذا القول أعني قوله: "ويقال... إلخ" هنا وإتيانه بعد الأبواب الستة.

فتح الغناء {وَيُقَالُ} عند الصرفيين {لِهَذِهِ} الأبواب {السِّتَّةِ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} المجرد.



الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ} منها ما زيد فيه واو بين الفاء والعين وهو {فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالاً مَوْزُونُهُ حَوْقَلَ} أصله (حقل) أي: ضعف وهرم، وفي "الاقناع" (حَوْقَلَ الشَّيخُ)كبر وفتر عن الجماع كذا في "روح الشروح"، وفي "القاموس" (الحوقلة) سرعة المشي ومقاربة الخطو والإعياء والضعف والنوم والإدبار والعجز عن الجماع واعتماد الشيخ بيديه على خاصرته والدمع، نقله حفيد الفاضل العصام في "شرح الشافية" {يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالاً} بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. **فإن قلت**: لا يجوز في الملحقات الإعلال في غير الآخر كما أنه لا يجوز فيها الإدغام مطلقاً على ما ذكروه، فكيف جاز ههنا؟ **قلت**: يجوز الإعلال فيها إذا لم يكن مبطلاً للإلحاق بأن يخرج عن الوزن بخلاف ما إذا أبطل وما نحن فيه من قبيل الأول.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ} من تلك الأبواب الستة هو ما زيد فيه الواو بين الفاء والعين {فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالاً} أصله: (فوعالاً) قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما جاز الإعلال هنا لعدم كونه مبطلاً للإلحاق لبقاء الوزن بخلاف الإدغام فإنه مبطل لانكسار الوزن به ولذا لا يجوز الإدغام في "جلبب" كما سيجيء. {مَوْزُونُهُ حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالاً} أصله: (حوقالاً) فصار بعد الإعلال (حيقالاً).

تلخيص {البَابُ الأَوَّلُ} من الستة {فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ فَوْعَلَةً وَفِيْعَالاً} أصله: (فوعالا) قلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار (فيعالا). **فإن قلت**: (الادغام) و(الإعلال) مبطلان للإلحاق كما قالوا، فلم جاز الإعلال هنا؟ **قلنا**: قولهم هذا ليس على الإطلاق في حق الإعلال، بل كونه مبطلاً له إذا كان في الوسط مع عدم بقاء الوزن بعد الإعلال. وأما إذا بقي الوزن بعده أو كان في الآخر كما في (سَلْقَى)، فلا يبطل الإلحاق بخلاف الإدغام، فإنه مبطل مطلقاً، لانكسار الوزن به. ولذا لا يجوز الإدغام في "جلبب" كما سيجيء، وكذا في (قردد)، فإنه ملحق بـ(جعفر). {مَوْزُونُهُ حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالاً} أصله: (حوقالاً) فأعل كما في الوزن.

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ} من تلك الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون كالأبواب السابقة فوزنه {فَوْعَلَ} بفتح الفاء وسكون الواو وفتح العين {يُفَوْعِلُ} بضم الياء وكسر العين {فَوْعَلَةً وَفِيْعَالاً} بكسر الفاء وسكون الياء لكن أصله (فوعالاً) ثم قلبت الواو ياء لكونه ساكناً مع كسرة ما قبله على القاعدة الجارية بين علماء هذا الفن. {مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيْقَالاً} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات ومعنى (حوقل) عبارة عن الإخبار عن وقوع الهرم والعجز والضعف في شخص وجاء أيضاً بمعنى وقوع الفتور عن الجماع.



وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: حَوْقَلَ زَيْدٌ.

الكفوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ[1]} واعلم أن المصنف قدّم الملحق بالرباعي على مزيد الرباعي لتقدمه طبعاً، وقدم الباب الأول لتقدم زائده وقوة الواو وعلوها ثم قدم.

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية وواحدة زائدة فأصله: (حَقَلَ) ثم صار: (حوقل) {بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ نَحْوُ: حَوْقَلَ زَيْدٌ} أي: هرم وضعف وكذا في "الصافية"، وفي "شرح الشافية" للسيد عبد الله أي: كبر وفتر عن الجماع وفي بعض النسخ لم يوجد بيان هذه الأبواب.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية، وواحدة زائدة، إذ أصله: (حَقَلَ) ثم صار: (حوقل) {بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} ولذا قدّمه على سائر الأبواب {وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ} أي: (فحسب) يعني: لا يكون بناؤه متعدياً أصلاً، {نَحْوُ: حَوْقَلَ زَيْدٌ} أي: هَرِمَ وضَعُفَ كذا في "الصافية شرح الشافية"، أو كبر وفتر عن الجماع، كذا في السيد عبد الله، هذا معنى (حوقل)، وأما (حقل) فهو بمعنى: (الزرع إذا انشعب ورقه قبل أن يغلظ ساقه) و(الحَقْلُ) أيضاً (القراح الطيب) كذا في "المختار" وفي بعض النسخ لم يذكر بناء هذا الباب وغيره من الستة.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} لا أصلية كلها بل بزيادة حرف واحد على أحرف ثلاثة أصلية وهو "الواو" هنا كما قال: {بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فإذا رأيت فعلاً معلماً بهذه العلامة فاحكم بأنه من باب الفيعال فإن قلت لم لم يبين مثالاً لذلك قلت ما خطر ببالي كلمة كذلك ولم أراجع إلى كتب اللغات لعدم مساعدة الوقت فإني كنت وقت تحرير هذه الأبواب مستعجلاً إلى الذهاب إلى زيارة أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه الباري بمناسبة قنديل ليلة المعراج {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلَّازِمِ فَقَطْ} فلا يجيء منه المتعدي {نَحْوُ: حَوْقَلَ} أي: ضعف أو فتر عن الجماع {زَيْدٌ} هذا المثال مطابق للممثل له، فإن وقوع الضعف والفتور في شخص يكون مقتصراً ومنحصراً على نفسه، ولا يتجاوز إلى غيره كما لا يخفى، واللازم عبارة عن هذا المعنى وإنما قدم هذا الباب على الباب الآتي لكون زائده حرف الواو بخلاف الآتي، فإن زائده الياء والأول أقوى من الثاني،

[1] وأسقط الشارح تتمة المتن وهي: {وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ فَقَطْ، نَحْوُ: حَوْقَلَ زَيْدٌ} ولعلها لم توجد في نسخته.

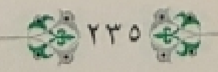
البَابُ الثَّانِي: فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالاً مَوْزُونُهُ بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا.

الكفوي {البَابُ الثَّانِي} الذي زيد فيه الياء بين الفاء والعين وهو {فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالاً} لكونه موافقاً للباب الأول في كون زائده بين الفاء والعين {مَوْزُونُهُ بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا} البيطرة شدة الجرح والشق، كذا في "روح الشرح" وفي "القاموس" المبيطر معالج الدابة وصنعته البيطرة نقله حفيد العصام.

أساس {البَابُ الثَّانِي} هو ما زيد فيه الياء بين الفاء والعين {فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالاً} فإن قيل: تقديم الباب الثالث وهو (باب فعول) كما قدمه صاحب "المقصود" نظراً إلى أنهما متوافقان في كون الزائد فيهما واواً. قلنا: وإن توافقا لكن المصنف نظر إلى أن الواو الزائد في الأول بين الفاء والعين وفي الثالث بين العين واللام فأخره باعتبار تأخر محل الزيادة، وأما (باب فيعل) وإن كان الزائد فيه هو الياء لكن الزيادة واقعة بين الفاء والعين ك(باب فوعل) فقدمه باعتبار تقدم محل الزيادة وتقديم ما فيه الواو على ما فيه الياء لقوة الواو وهو ظاهر. {مَوْزُونُهُ بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا} على وزن فيعالاً.

تلخيص {البَابُ الثَّانِي: فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالاً} هذا موزون به أو وزن. و{مَوْزُونُهُ بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا} على وزن فيعالاً.

فتح الغناء {البَابُ الثَّانِي} من الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفِيْعَالا ولمّا بين المصنف باب (الفيعال) أراد بيان باب (الفيعال). فإن قلت:اسم الباب الأول باب (الفيعال) واسم هذا الباب كذلك فما الفرق بينهما؟ قلت: ياء الأول منقلب عن الواو دون الثاني فحصل الفرق، فقال: ومَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {بَيْطَرَ يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبِيطَارًا.



وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ أَيْ شَقَّهُ.

الكفوي {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ}

أساس {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كـ(بَيْطَرَ) أصله: (بَطِرَ) فصار: (بيطر) {بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ [فَقَطْ][1]، نَحْوُ: بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ أَيْ: شَقَّهُ} وغرضه من التفسير على ما في بعض النسخ التنصيص على كونه متعدياً، ويطلق البطر على شدة الجرح فهو متعدٍ أيضاً لكن ما في "القاموس" (المبيطر) معالج الدابة و(البيطرة) صنعته فعلى هذا إذا قيل: بيطر زيد كان متعدياً من حيث المعنى لتضمنه معنى عمل ولازم من حيث اللفظ، فمثال المصنف مبني على المعنى الخاص فافهم.

تلخيص {وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كـ(بَيْطَرَ) أصله: (بَطِرَ) فصار: (بيطر) {بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} ولكون محل الزيادة فيه مقدماً كالباب الأول قدمه على (باب فعول) وإن كان لتقديم (باب فعول) على هذا الباب وجه أيضاً، وهو موافقته للأول في كون زيادتهما واواً، ولذا قدمه صاحب "المقصود" عليه خلاف ما فعله المصنف، وتقديم ما فيه "الواو" على ما فيه "الياء" لقوة الواو وهو ظاهر. وبهذا ظهر أن الباب الأول يستحق التقديم على سائر الأبواب من وجهين كما عرفت.

{وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ [فَقَطْ][2]، نَحْوُ: بَيْطَرَ زَيْدٌ القَلَمَ أَيْ: شَقَّهُ} فسّره به للتنصيص على كونه متعدياً، قال السيد عبد الله أي: عمل البيطرة من بطرت الشيء أبطره، أي: شققته، ومنه سمي "البيطار". انتهى. أقول: فَعُلِمَ من هذا أن المراد بعمل (البيطار): (شقُّه)، وعلى كلا التفسيرين يكون متعدياً لفظاً ومعنى، والتفريق بينهما تحكم بحت، فكلام الأستاذ هنا لا يخلو عن ركاكة فليطالع.

فتح الغناء وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} ثلاثتها أصلية وواحدها زائدة كالباب السابق فلذا قال: {بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فكل فعل بني هكذا فهو من باب (الفيعال) الذي زائده ياء من غير انقلاب عن الواو.

{وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلتَّعْدِيَةِ} فقط يعني لا يجيء منه اللازم {نَحْوُ: بَيْطَرَ} أي: شق {زَيْدٌ القَلَمَ} وفسره كما فسرت بقوله: {أَيْ: شَقَّهُ} بإرجاع الضمير إلى القلم وإنما قدم هذا الباب على الثالث لتوافقه في محل الزيادة مع الباب الأول دون الثالث فإن محل الزيادة فيه ما بين العين واللام، ولما بيَّن الثاني أراد بيان الثالث فقال:

[1] زيادة في بعض النسخ.

[2] زيادة في بعض النسخ.

البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً، مَوْزُونُهُ جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا.

الكفوي {البَابُ الثَّالِثُ} ما زيد فيه الواو بين العين واللام وهو {فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً} قدمه لقوة الواو. {مَوْزُونُهُ جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} أصله: (جَهَرَ) يقال: (جهر بالقول) رفع به صوته، وبابه (قَطَعَ) و(جَهْوَرَ) أيضاً وفي "الإقناع" (جَهْوَرَ الحديثَ) أظهره كذا في "روح الشروح"

أساس {البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً} قد عرفت أن المصنف قدم هذا الباب الذي زيد فيه الواو بين الفاء والعين على الباب الذي زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو فكذا قدم الباب الذي زيد فيه الواو بين العين واللام على الباب الذي زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو. {مَوْزُونُهُ جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} بكسر الجيم ولم نقف على وجود المصدر الثاني فيما رأيناه من كتب اللغة غير أن المصدر الأول موجود.

تلخيص {البَابُ الثَّالِثُ: فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً} إذا عرفت ما قلنا، فاعلم أن تقديم هذا الباب على باب (فَعْيَلَ)، كتقديم الباب الأول على الثاني فتذكر. {مَوْزُونُهُ جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} بكسر الجيم، والمصدر الأول موجود في كتب اللغات، ولم نجد الثاني في الكتب المشهورة تتبع.

فتح الغناء {البَابُ الثَّالِثُ} من الأبواب الستة الكائنة لملحق "دحرج" له وزن ولوزنه موزون فوزنه {فَعْوَلَ} بفتح الفاء وسكون العين وفتح الواو {يُفَعْوِلُ} بضم الياء وكسر الواو {فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً} بكسر الفاء في المصدر الثاني. {مَوْزُونُهُ} أي وموزون وزنه {جَهْوَرَ يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً وَجِهْوَارًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات



وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ، وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ.

الكفوي {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ.

أساس {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} (جهور) أصله: (جهر) فصار: (جهور) {بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: جَهْوَرَ زَيْدٌ السر} أي: أظهره وأفشاه، وجهور زيد الحديث أي: أظهره، وجهور الكلام (لند كفت سخن را) والجهورة بمعنى: رفع الصوت، يقال: جهور بالقول وجهر به أي: رفع صوته، يقال: فلان جهوري الصوت أي: رفيع الصوت، فعلى هذا يكون لازماً لفظاً ومتعدياً معنى.

تلخيص {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كـ(جهور) أصله: (جهر) فصار: (جهور) {بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: جَهْوَرَ زَيْدٌ الْقُرْآنَ} أي: رفع صوته به، كذا في "المختار"، والسيد عبد الله، فعلى هذا يكون متعدياً، تدبر. ويقال: جهور الكلام بـ(لند كفت سنحن را) والجهر والجهورة بمعنى واحد، وهو رفع الصوت به.

فتح الغناء {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كالبابين السابقين {بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَالْلامِ} أي: بين الوسط والآخر فكل فعل هذا شأنه فهو من باب الفعولة {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: جَهْوَرَ زَيْدٌ السِّرَّ[1]} أي: أظهره وأفشاه بالقراءة جهراً، فإن فعل (الجهوار) والإظهار صدر عن زيد وتعلق بالقرآن وتجاوز إليه فحصل به معنى المتعدي، وإنما قدم هذا الباب على ما يأتي بعده لكون زائده واواً بخلاف الآتي فإن زائده ياء والواو أقوى من الياء، ولما بين المصنف باب (الفعولة) أراد بيان باب التفعيلة فقال:

[1] وفي غالب النسخ "القرآن".

البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالاً مَوْزُونُهُ عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا.

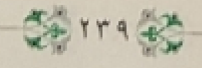
الكفوي {البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالاً} قدمه لتقدم الزائد {مَوْزُونُهُ عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا.

أساس {البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالاً مَوْزُونُهُ عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا} اعلم أنهم قالوا لا يوجد في كلام العرب وزن (فَعْيَل) بفتح الفاء إلا (ضَهْيَد) وإنما الموجود فِعْيَل كـ(عِثْيَر) بكسر الفاء وسكون العين وفتح الياء و(ضَهْيَد) ليس بلغة أصلية بل هو مصنوع بمعنى الشديد والصلب قال في الترجمان ولا تقل (عَثْيَر) لأنه ليس في الكلام (فَعْيَل) بفتح الفاء إلا (ضَهْيَد) وهو مصنوع، معناهُ: صلبٌ شديدٌ كذا في "الصحاح" انتهى. ولعل لهذا لم يأخذ ابن الحاجب وزن (فعيل) في باب الملحق في الشافية وكذا صاحب المراح. ولعل أخذ المصنف وصاحب المقصود وصاحب الميزان مبني على اطلاعهم عليه فعلى هذا اعتبر من عثر يعثر عثوراً. و(العُثُور) بالضمتين لغة قريش، وأصله: أن من عثر فهو غافل ينظر إليه حتى يعرفه كذا في "الترجمان". وأما من العثار يقال عثر في ثوبه يعثر عثاراً أي: زل، وفي "الترجمان" العثار (افتادن بروى أي برسر آمدن).

تلخيص {البَابُ الرَّابِعُ: فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالاً مَوْزُونُهُ عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا} قال في "الترجمان": ولا تقل (عَثْيَرٌ) لأنه ليس في الكلام (فَعِيلٌ) بفتح الفاء إلا (ضَهِيدٌ)، وهو مصنوع، معناه: (صلبٌ شديدٌ)، كذا في "الصحاح". انتهى.

ولعل لهذا لم يأخذ أكثر المصنفين هذا الوزن في باب الملحق، ولعل المصنف وسائر من أخذه أطلقوا عليه، وأخذوه وبالجملة هذا الوزن إما نادر، وإما مصنوع ليس بلغة أصلية، ولا يوجد في كلام العرب، وإنما الموجود فيه: (فِعْيَلٌ) كـ(عثير) بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح الياء، كما قالوا.

فتح الغناء {البَابُ الرَّابِعُ} من الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفِعْيَالاً مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعِثْيَارًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات



وَعلامَتُهُ أنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لِلّازِمِ نَحْوُ: عَثْيَرَ زَيْدٌ.

الكفوي وَعلامَتُهُ أنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} يقال: (عَثَرَ عليهِ عُثُوراً) أي: اطلع، ويقال: عَثَرَ عُثُوراً، أي: زلَّ ولم تستقر رجله موضع وضعه كذا في "روح الشروح".

أساس {وَعلامَتُهُ أنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كـ(عثير) أصله: (عثر) يقصد الإلحاق فصار (عثير) {بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لِلّازِمِ، نَحْوُ: عَثْيَرَ زَيْدٌ} أي: اطلع أو زل ولم تستقر رجله موضع وضعه.

تلخيص {وَعلامَتُهُ أنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كـ(عثير) أصله: (عثر) فزيد حرف الإلحاق، فصار: (عثير). {بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ. وَبِنَاؤُهُ لِلّازِمِ، نَحْوُ: عَثْيَرَ زَيْدٌ} أي: زلّ، ولم تستقر رجله موضع وضعه. قال في "المختار": (العثرة) (الزلة)، وقد (عثر في ثوبه يعثر) بالضم، (عثاراً) بالكسر. ويقال: (عثر به فرسه): فـ(سقط على وجهه). انتهى. فعلى هذا يكون (عثير) من (العِثَار)، ويجوز أن يكون من (العُثُور) بضمتين، وهو لغة قريش، وأصله: أنّ من (عثر) فهو (غافل) ينظر إليه حتى يعرفه كذا في "الترجمان".

فتح الغناء {وَعلامَتُهُ} الدالة على كون الفعل معدوداً من باب الفعيلة {أنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ} أي: بسبب زيادة {اليَاءِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} بخلاف الباب السابق فإن زائده في هذا المحل كان واواً كما عرفت فكل فعل شأنه هكذا فهو من باب (الفعيلة){وَبِنَاؤُهُ} كائن لما وقع في نفس الفاعل من غير أن يتجاوز عنه إلى الغير يعني {لِلّازِمِ نَحْوُ: عَثْيَرَ زَيْدٌ} أي: زلت قدمه، ومعناه بالتركي: زيدك اياغى قايدى فان اياق قايمق يقع فى من زل قدمه ولم يتجاوز إلى الغير، وإنّما قدم هذا الباب على الباب الخامس لكون زائده واقعاً فيما قبل الآخر بخلاف الخامس فإن زائده في آخره، ولما بين باب (الفعيلة) أراد بيان باب (الفعللة) فقال:

البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً مَوْزُونُهُ جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا.

الكفوي {البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً} قدمه لكون الزائد من جنس الأصول

أساس {البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً مَوْزُونُهُ جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا} الأولى إما تقديمه على كل الأبواب كما في "الشافية" أو تأخيره كما في "المقصود" لأن الزائد فيه حرف صحيح والزوائد الباقية حرف علة، وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح أولى، إذ العلة أصل وأكثر لكن المصنف نظر إلى أن (باب سلقى) أجرى فيه الإعلال بالقلب والإعلال بالآخر وإن كان غير مضر بالإلحاق إذ لا يبطل الإلحاق بتغيير آخر الكلمة على ما بينه صاحب الإمعان لكنه ضعيف بالنسبة إلى هذه الأبواب فأخره. فإن قيل: إنهم زادوا حرف العلة أولاً سواء كان واواً أو ياءً بين الفاء والعين في الباب الأول والثاني، ثم بين العين واللام في الثالث والرابع، فلم يزيدوا في آخر الفعل الكائن من الباب الخامس، وزادوا الياء في آخر الفعل الكائن من الباب السادس فقط، والترتيب الطبيعي يقتضي زيادة الواو في آخر فعل الباب الخامس والياء في آخر فعل الباب السادس فلم لم يقولوا: (جلبو)؟

تلخيص {البَابُ الخَامِسُ: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً مَوْزُونُهُ جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا} قدمه على باب (سلقى)؛ لأن زيادته من جنس بعض حروفه الأصول، فأورث ذلك قوة فيه، كما سبق في (باب التفعيل)، بخلاف باب (سلقى) فإن زائده ليس من جنس الأصول؛ لأن أصل جلبب: جلب زيد، من جنس لامه باء، فصار (جلبب) ولم يدغم الباء الأولى في الثانية، مع أن الإدغام فيه واجب، لئلا يبطل الإلحاق بـ(دحرج)؛ لأن الإدغام يبطل الإلحاق، ويكسر وزن الملحق مطلقاً، كما يبطله الإعلال في الوسط. وأما إذا كان الإعلال في الآخر فلا يبطله، كما أعل (سلقى) بقلب آخره ألفاً؛ لكون الآخر محل التغيير، ولأنه كالوقف، فكما لا يضر فيه الإسكان والقلب كذلك لا يبطل الإلحاق إذا كان الإعلال في محل الوقف وهو الآخر هذا.

فتح الغناء {البَابُ الخَامِسُ} من الأبواب الستة التي يقال لها الملحق بالرباعي له وزن ولوزنه موزون فوزنه: {فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وَفِعْلاَلاً، مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه



الكفوي {مَوْزُونُهُ جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا} الجلب أخذ الشيء إلى نفسه، وجلبب أي: لبس الجلباب كذا في "روح الشروح"، وفي "القاموس" الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة، وما تغطي به ثيابها من فوق كـ(الملحفة) نقله حفيد العصام.

أساس قلنا: إنما لم يزيدوا الواو في (جلب) لأنهم لو زادوا لوقعت الواو رابعة في الطرف فتقلب ألفاً وتكتب بصورة الألف فكائن مظنة أن يقال إن الألف لا يكون للإلحاق عندهم ولذا أتوا بتكرير اللام، وأما الألف المقلوبة في (سلقى) فمتكوب بصورة الياء فرقاً بينهما وإنما لم يدغم لأن الإدغام يبطل الإلحاق ويكسر وزن الملحق كالإعلال في الوسط فليتأمل.

تلخيص فإن قلت: المناسب للأبواب السابقة أن يزاد "الواو" في آخر فعل هذا الباب، ويقال: (جلبو)؛ لأن الترتيب الطبيعي يقتضي ذلك؛ لأن (الباب الأول) زيد فيه بين فائه وعينه "واو"، وفي (الباب الثاني) زيد بين فائه وعينه أيضاً "ياء"، وفي (الباب الثالث) زيد فيه بين العين واللام "واو"، وفي (الباب الرابع) ياء في ذلك المحل، فالمناسب أن يزاد في آخر (الخامس) "واو"، وفي آخر (السادس) "ياء"، فلم لم يراعوا هذا الترتيب؟ قلنا: لو زيد فيه "الواو"، وقيل: (جلبو) لكانت الواو واقعة في الطرف رابعة، فلا جرم تقلب ألفاً، فلم يعلم أن الزائد ألف أو واو؛ لكونه مكتوباً بصورة الألف مع أن الألف لا تكون للإلحاق عندهم، فيوهم خلاف المقصود، ولذا زيد من جنس لامه. وأما في (سلقى) فلا يوهم؛ لكون الألف فيه مكتوباً بصورة الياء؛ لكونه مقلوباً من الياء كما في (غَزَى) و(رَمَى)، تدبر. وبعض المصنفين رتب هذه الأبواب بغير هذا الترتيب، ولكلٍّ وجهة، وما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى - في وجه تقديم هذا الباب على باب (سلقى) لا يخلو عن نوع التنافي بين كلاميه فليطالع ثمه.

فتح الغناء {جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً وَجِلْبَابًا} وإنما لم يجر فيه الإدغام مع وجود الحرفين المتجانسين المتحركين بحذف حركة أحدهما لئلا يفوت المعنى المقصود وهو ما سيبين عند شرح مثال البناء

وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} قيل: هذا اتفاقي لعدم سكون الأول وفي المطلوب وجوّز سيبويه الأمرين ثم إنه لا يدغم لئلا يبطل الإلحاق بتسكين ما قبل الأخر ذكره البركوي.

أساس {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كجلبب أصله: جلب فصار جلبب {بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} هذه الزيادة هي الباء الثاني من غير اختلاف فيما بينهم وما نقل عن سيبويه من جواز الأمرين فلا أصل له؛ لأن الترتيب المرعي فيما بينهم ينادي فساده بأعلى صوت لأن البابين الأولين يراد فيهما بين الفاء والعين، والبابين اللذين بعدهما يراد فيهما بين العين واللام فبقي أن البابين الآخرين يزاد في محل آخرهما فكيف يجوز سيبويه الأمرين وما تجويزه إلا في الأفعال المذكورة سابقاً.

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} في محل قريب من آخره، فَعُلِمَ من قوله: "في آخره"، أن الزائد فيه الباء الثانية، فلا يجري فيه الخلاف المذكور في (باب التَّفعيل)، والترتيب الطبيعي يقتضي ذلك أيضاً كما بيناه آنفاً. ومنه ظهر فساد ما قال صاحب "المطلوب شرح المقصود" فزيدت فيه إحدى الباءين قبل أوّلهما وقيل ثانيهما وجوّز سيبويه الأمرين فصار: (جلبب) على وزن (فعلل)

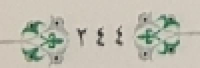
فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ} أي: ما يعلم به هذا الباب {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية وواحد منها زائد على الثلاثة المذكورة ليحصل به تناسب الإلحاق {بِزِيَادَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} فعلم منه أن الزائد هو الباء الثاني والأول أصلي فكل فعل فيه هذه العلامة فهو من باب (الفعللة)

الكفوي وبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: جَلْبَبَ زَيْدٌ المالَ

أساس ....

تلخيص {وبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: جَلْبَبَ زَيْدٌ المالَ} أي: جره وأخذه، كذا في "المختار"، فهو متعدٍ لفظاً أو معنًى، وبابه: (ضَرَبَ) وأما (الجَلْبَبَةُ)، و(الجِلْبَابُ) كـ(الدَحْرَجَةُ) و(الدِحْرَاجُ) بمعنى: (الملحفة التي تلبسها المرأة)، فهو غير معنى (الجلب) لكن فيه معنى (الجلب) أيضاً؛ لأنها تجر الجلباب إلى نفسها عند المشي لحفظ نفسها مثلاً عن المحارم، وحينئذ يكون لازماً لفظاً ومتعدياً معنًى، يقال: (جلببت المرأة) أي: لبست الجلباب، وجمع (الجلباب): (الجلابيب) هذا "تلخيص الأساس"، وفيه كلام سنبينه في باب (تجلبب) إن شاء الله تعالى. {وبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ، نَحْوُ: جَلْبَبَ زَيْدٌ المالَ} أي: جره وأخذه الجَلْبُ بفتح الجيم وسكون اللام، والجَلَب بفتحتين الجر إلى نفسه، يقال: جَلَبَ الشيء يَجْلِبُه جَلْباً وجَلَباً وجَلَبْتُ الشَّيْءَ إلى نَفْسِي من (باب ضرب) ويقال جَلَبَ الشيء على فرسه يَجْلُبُ جَلَبًا من (باب نصر) إذا صاح من خلف الفرس واستحثه للسبق، و الجُلْبَةُ بضم الجيم وسكون اللام جلد حصل فوق الجرح إذ حان برؤه، يقال: جَلَبَ الجرح يَجْلِبُ جلبة وجلبة من الباب الأول والثاني و والجُلْبَةُ أيضاً شدة الزمان يقال: أَصَابَتْنَا جُلْبَةُ الزَّمَانِ، وكُلْبَتُه وأما (الجَلْبَبَةُ)، و(الجِلْبَابُ) كـ(الدَحْرَجَةُ) و(الدِحْرَاجُ) الملحفة التي تلبسها المرأة فهي في غير معنى (جلب)، وفيه معنى الجلب أيضاً بجر الجلباب إلى نفسها عند المشي لحفظ نفسها مثلاً عن المحارم، فإذا كان المراد من الجلباب الملحفة يكون لازماً من حيث اللفظ ومتعدياً من حيث المعنى.

فتح الغناء {وبِنَاؤُهُ} كائن {لِلتَّعْدِيَةِ فَقَطْ} ولا يجيء منه اللازم {نَحْوُ: جَلْبَبَ زَيْدٌ المالَ} أي: جرّه إلى جانب نفسه، فإن (الجَلْب) بفتح الجيم وسكون اللام، وكذا (الجَلَب) بفتحتين بمعنى الجر والجذب ويعبر عنه في التركي برشيء كندى طرفنه چكمك فيكون متعدياً فإن چكمك صدر عن زيد وتجاوز إلى المال وتعلق به وهو معنى المتعدي وإنما قدم هذا الباب على ما بعده كون زائده حرفاً صحيحاً دون ما يأتي بعده فإن زائده حرف علة ولما بين الباب الخامس أراد بيان الباب السادس فقال:



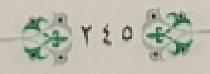
الكفوي {البَابُ السَّادِسُ} ما زيد في آخره ألف وهو {فَعْلَى} وينقلب ألفه ياء عند زوال فتحة ما قبله كما في {يُفَعْلِي} بإسكان الياء لاستثقال الضمة عليها وعند اتصال التاء المصدرية كما في {فَعْلَيَةً} ويجوز فيه قلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الإلحاق لكون الآخر محل التغيير وعند اتصال الضمير المرفوع نحو (فعليت) حملاً على نحو: (رميت) فلذلك يكتب على صورة الياء، وقال بعضهم: لا يزاد الألف للإلحاق أصلاً وإنما يزاد الياء فينقلب ألفاً فلذا يكتب بالياء ويرجع إليه عند زوال الفتحة، وكلاهما محتملان، كذا ذكره البركوي ثم قال: والأول أولى عندي {وَفِعْلاءً}.

أساس {البَابُ السَّادِسُ} من الأبواب الستة {فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وَفِعْلاءً}

تلخيص {البَابُ السَّادِسُ} منها {فَعْلَى} بقلب الياء ألفاً؛ لأن زائده "ياء" كما عرفت {يُفَعْلِي} بترك الياء على حالها لثقل الضمة عليها كما في (يَرْمِي) وكتبت "الألف" بصورة "الياء" في الماضي للدلالة على أنها مقلوبة منها، كما سبق بيانه {فَعْلَيَةً} كـ(دَحْرَجَةً) ولم تقلب "الياء" فيه "ألفاً" لئلا يبطل الإلحاق؛ لخروجها عن الآخرية بالتاء مع أن الشرط الأول من الشروط السبعة المعتبرة في قلب "الواو" و"الياء" "ألفاً" إذا كانتا متحركتين غير موجود هنا؛ لأن التاء أخرجتها عن كونها في وزن الفعل، كما في (الحوكة) فلم تقلب "ألفاً" كما لم تقلب في الحوكة، وفيه إسقاط ما في بعض الشروح هنا.

{وَفِعْلاءً} بالهمزة أصله: (فعلايا) قلبت الياء ألفاً لكونها واقعة بعد ألف زائدة فاجتمع ألفان، فانقلب الثاني همزة، فصار: (فعلاء) ولم تحذف إحداهما؛ لئلا تكون الممدودة مقصورة؛ فيختل الغرض.

فتح الغناء {البَابُ السَّادِسُ} من الأبواب الستة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {فَعْلَى يُفَعْلِي فَعْلَيَةً وَفِعْلاءً}



مَوْزُونُهُ سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَيَةً وَسِلْقَاءً.

الكنوي {مَوْزُونُهُ سَلْقَى يُسَلْقِي} اسكنت ياؤه لثقل الضمة عليها وقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها {سَلْقَيَةً} على وزن (دَحْرَجَةً) ولا يجوز قلب يائه ألفاً إذ لو جاز لم يبق الوزن فيكون مبطلاً للإلحاق {وَسِلْقَاءً} بقلب الياء همزةً لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة إذ أصله: (سلقايا).

أساس {مَوْزُونُهُ سَلْقَى} قلبت الياء فيه وفي فعلى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. {يُسَلْقِي} اسكنت ياؤه لثقل الضمة عليها وبقي ساكناً لانكسار ما قبلها، ويجوز قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إذا كان مجهولاً وكتبت الألف فيهما على صورة الياء دلالة على أنها مقلوبة منها لقربها في المخرج من الألف بخلاف ما إذا كانت المقلوبة واواً فإنها تكتب بصورة الألف لبعد الواو في المخرج من الألف ولا يبطل الإلحاق بقلب الآخر ألفاً لكون الآخر محل التغيير ولاسيما عند اتصال الضمير ولأنه كالوقف. {سَلْقَيَةً} على وزن دَحْرَجَةً ولا يجوز أن يكون سلقاة على (فعلاة) إذ لو جاز لم يبق الوزن فيكون مبطلاً للإلحاق فما قاله بعض الشارحين (فعلاة) أصله: (فعلية) قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ففيه بحث من وجهين: أما أولاً فلأن الشرط الأول من الشروط السبعة غير موجود هنا وهو كونها في وزن الفعل لأنه ثقيل يناسبه التخفيف ولذا قالوا وهذا الشرط يخرج نحو (الحوكة) لخروجها بالتاء عن وزون الفعل وعدم هذا الشرط مانع من الإعلال وارتفاع الموانع معتبر في القواعد. وأما ثانياً فلأن الياء وإن كان آخر الكلمة في الأصل لكنها خرجت عن الآخرية بسبب التاء على ما صرح به نفس هذا الشرح حيث قال بعد هذا الكلام ولم تكتب على صورة الياء لخروجها بالتاء عن الآخرية وإنما يكون ذلك إذا كان في الآخر لكونه محل التغيير كما كان في ياء (أرمي) انتهى. فمتى خرجت الآخرية لم يجز الإعلال عند كونه مبطلاً للإلحاق وإن جاز عند عدم كونه مبطلاً للإلحاق كما في حبقاً لا على ما مر فتدبر. {وَسِلْقَاءً} بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة إذ أصله: (سلقايا) وبيان ذلك أن الواو والياء إذا وقعتا في الطرف بعد ألف زائدة قلبتا ألفاً إما لعدم كون الألف حاجزاً حصيناً، وإما لتنزيلها منزلة الفتحة لأنها متولدة منها، فقد التقى ألفان ساكنتان احديهما الألف الزائدة، وثانيهما الألف المقلوبة فلا جرم حركوا المقلوبة الأخيرة. فإن قيل: لم لم يحذفوا احديهما؟ قلنا: لو حذفت لكان الممدودة مقصورة فاختل الغرض، فإذا حركت الأخيرة صارت همزة.

تلخيص {مَوْزُونُهُ سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَيَةً وَسِلْقَاءً} تذكر ما في الوزن.

فتح الغناء {وَمَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {سَلْقَى يُسَلْقِي سَلْقَيَةً وَسِلْقَاءً} بتطابق حركاته وسكناته لحركات الوزن وسكناته.

وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ} وعند البعض بزيادة الألف في الآخر.

أساس {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كـ(سلقى) أصله: (سلق)، ثم صار: (سلقى) {بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي} محل قريب من {آخِرِهِ} وعند بعضهم بزيادة الألف واختاره الفاضل الكفوي وهذا مخالف لما هو المشهور فيما بينهم أن الألف لا يكون للإلحاق وإنما الزائد هنا هو الياء لكنها تقلب ألفاً على ما قررنا في أول الباب.

تلخيص {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ} كـ(سلقى) أصله: (سلق)، ثم صار: (سلقى) {بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ} لكن الياء قلبت ألفاً كما عرفت، وقيل: الزائد فيه الألف. وظاهر كلام الفاضل الكفوي يميل إليه، وفيه نظر لأنه مخالف لما قالوا: إن الألف لا تكون للإلحاق.

فتح الغناء {وَعلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب وإنما قيدنا بقولنا "المفرد المذكر" فإن المفرد المؤنث لا يجيء على وزن (سلقى) بل يجيء على وزن (سلقيت) بسكون التاء ثم يكون (سلقت) بإجراء الإعلال وإنما قيدنا بقولنا الغائب فإن المخاطب يجيء على وزن (سلقيت) بفتح التاء مبنياً {عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ} فكل فعل معلم بهذه العلامة فهو من باب الفعيلة.

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: سَلْقَيْتُ رَجُلاً} يقال: (سلقيته سلقاء) إذا ألقاه على ظهره وأوقعه على قفاه.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: سَلْقَيْتُ رَجُلاً} يقال: (سَلْقَيْتُه سِلْقاءً) إذا ألقاه على ظهره، و (سَلْقَيْتُ رَجُلاً) أي: أوقعته على قفاه، وكذا (سَلَقْته) يقال: طعنته فسلقته إذا ألقيته على ظهره من (السَلْق) بفتح السين وسكون اللام فعلى هذا يكون معنى سلق سلقي واحداً، ويقال:(سَلَقَهُ بالكلام) إذا آذاه بشدة القول باللسان كما في قوله تعالى: ﴿سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، وعند أبي عبيدة: بالغوا فيكم بالكلام، ويقال: (سلقت المزادة) إذا دعتها والمزادة بكسر الميم هو الانبان، ويقال: (سَلَقْتُ البقلة أو البيض) إذا أغليته بالنار إغلاءً خفيفاً، ويقال: (سَلَقَها وسَلْقَيها) إذا بسطها ثم جامعها، وفي بعض النسخ: (سَلْقَى زيدٌ)أي: نام على قفاه، فهذا يشعر بأنه قد يكون لازماً ولعل هذا مصنوع لأنه لم يأت في كتب اللغة بهذا المعنى وإنما هو معنى الاستلقاء إذ يقال: (استلقى الرجل) إذا نام على ظهره فتدبر.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: سَلْقَيْتُ رَجُلاً} أي: "ألقيته على ظهره"، أو "أوقعته على قفاه"، ومجرده يجيء على هذا المعنى أيضاً، يقال (سَلَقْتُهُ): إذا ألقيته على ظهره، ويقال (سَلَقَهُ بالكلام): إذا آذاه، وهو شدة القول باللسان، قال الله تعالى: ﴿سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، ويقال (سَلَقَ البَقْلَ والبَيْضَ): إذا غلاه بالنار غلياً حقيقياً، وباب الكل (ضرب) كذا في "مختار الصحاح" وفسر بعض شراح "المقصود" (سلقى) بقوله: أي عَمِلَ عَمَلَ الجاسوس، وفيه نظر، وفي بعض النسخ: (سَلْقَى زيدٌ) أي: نام على قفاه، ولعله من المصنوعات لأنه معنى: إسْتَلْقَى لا سَلْقَى كما يجيء.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلتَّعْدِيَةِ} فقط دون اللازم {نَحْوُ: سَلْقَيْتُ} نفس متكلم وحده {رَجُلاً} مفعول (سلقيت) وفاعله تاء المتكلم أي: ألقيته على ظهره ويعبر عنه في التركي بأن يقال: بن رجلى يعنى بر حريفى أرقهسى اوزره آتدم دوشوردم فهو معنى المتعدي، وقيل: معناه أوقعته على قفاه بوتقديرجه تركجه معناسى بن بر حريفى قفاسى اوزره اتوب دوشوردم ديمك اولور.



وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وَمَعْنَى الإلحَاقِ اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ[1] المُلْحَقِ وَالمُلْحَقِ بِهِ.

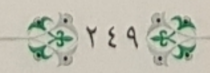
الكفوي {وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ} الأبواب {المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ، وَمَعْنَى الإلحَاقِ} أي: إلحاق هذه الأبواب على أن يكون اللام عوضاً عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية، أو مغنياً غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود كما هو مذهب البصرية ولذا قال رحمه الله {اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ} مصدر {المُلْحَقِ وَ} مصدر {المُلْحَقِ بِهِ}.

أساس {وَيُقَالُ} ويسمى {لِهَذِهِ} الأبواب {السِّتَّةِ} وهو باب (الفوعلة) و(الفيعلة) و(الفعولة) و(الفعيلة) و(الفعللة) و(الفعلية) عندهم {المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} لكونها على زنته هذا على تقدير تكريره إنما ذكر لتقريب المفسِّر والمفسَّر ولا بد من ذكره هنا سواء ذكر فيما سبق أو لا إذ لو لم يذكر هنا مع كونه مذكوراً فيما سبق لزم الفصل بين المفسِّر والمفسَّر بأبواب كثيرة وكلام طويل وهو غير معقول في مقام التفهيم بل قبيح ولذا رجحنا الترك في ذلك المقام والاتيان هنا فتذكر.

تلخيص {وَيُقَالُ} ويسمى {لِهَذِهِ} الأبواب {السِّتَّةِ} التي ذكرت أعني باب (الفوعلة) و(الفيعلة) و(الفعولة) و(الفعيلة) و(الفعللة) و(الفعلية) كذا قالوا، وفيه إشارة إلى أن هذه الأبواب تذكر بأسماء مصادرها كالأبواب السابقة {المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} وهذه الجملة على تقدير ذكرها قبل ذكر هذه الأبواب على ما في بعض النسخ تكرير لتقريب المفسِّر والمفسَّر، وعلى تقدير عدم ذكرها قبلها يلزم ذكره أشد لزوم على ما في أكثر النسخ، وهذه النسخة أولى لخلوها عن التكرار، وبالجملة يلزم ذكرها هنا للتقريب المذكور سواء ذكر في ما سبق، أو لم يذكر.

فتح الغناء {وَيُقَالُ} في اصطلاح علماء التصريف {لِهَذِهِ السِّتَّةِ} المذكورة يعني باب (الفوعلة) و(الفيعلة) و(الفعولة) و(الفعيلة) و(الفعللة) و(الفعلية) {المُلْحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ} وإنما ذكر هذه العبارة هنا مع أنه كان معلوم المأل فيما سبق ليكون المفسر بفتح الفاء والسين الثاني قريباً للمفسر بكسر السين الثاني وهو أي: المفسر قوله:

[1] وفي نسخة: اتحاد مصدري.



الكنوي فإن قلت: هذا منقوض بباب الأفعال فإنه كما يقال: (دَحْرَجَ دِحْرَاجاً) يقال: (أَخْرَجَ إِخْرَاجاً) فيتحد المصدران مع أنهم لم يحكموا عليه بأنه ملحق بـ(دَحْرَجَ). أجيب: بأن الاعتبار إنما هو بالفعللة لعمومها واطرادها في صور جميع (فعلل) دون (الفعلال) لعدم مجيئه في بعض الصور والمواد، فإنهم لم يقولوا: (برقاشاً) و(قحطاباً) و(عرباداً) بل (برقشةً) و(قحطبةً) و(عربدةً)؛ ولأن الشرط توافق المصادر جميعها، وبأن حرف الإلحاق لا يزيد في الأول وأن زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا المساواة له في تصرفاته اللفظية فتأمل.

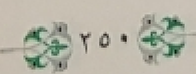
أساس {وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ} اعلم أن التفسير بكلمة "أي" للإيضاح والكشف، والتفسير بما يشتق من العناية والقصد والإرادة لدفع السؤال وإزالة التوهم إذ قد يتوهم هنا أن الملحق من الإلحاق وهو اللحاق بفتح اللام أو اللحق بفتحتين بمعنى الوصول والإدراك يقال: لحقه ولحق به من الباب الرابع إذا أدركه والإلحاق الإيصال، ويقال ألحقه بمعنى لحقه فهذا المعنى اللغوي لا يليق بهذا المقام فسئل بناء على ذلك التوهم بأنه ما معنى الإلحاق هنا عندهم[1] وفي اصطلاحهم دفعه مزيلاً لذلك التوهم بقوله:

تلخيص ولما استشعر هنا سؤالاً بأن يقال: ما معنى الإلحاق عند الصرفيين، قال: {وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ} أي: معنى الإلحاق المعهود {اتِّحَادُ مَصْدَرِي المُلْحَقِ} كالجلبة والجلباب {وَالمُلْحَقِ بِهِ} كالدحرجة والدحراج، يعني: اتحاد مصدري الملحق ومصدري الملحق به، كما مثلنا لهما، فلا يرد ما قيل: إن (إِخْرَاجاً) و(دِحْرَاجاً) متحدان في الوزن، مع أن باب (الإفعال) ليس بملحق (بدحرج) لأن باب (الإفعال) ليس له مصدران كمصدري (دَحْرَجَ) حتى يتحد المصدران منه، مع المصدرين لـ(دحرج)؛ فلا حاجة إلى الجواب بأن العبرة في الإلحاق بالمصدر الأول، وهو (الفعللة) كـ(الدحرجة) لا بالمصدر الثاني وهو (الفعلال) كـ(الدِّحراج)، فإن المصدر الأول يجيء في جميع الصور بخلاف المصدر الثاني وهو (الفعلال) فإنه لم يجيء في جميع الصور كما في: (قَحْطَبَ) و(عَرْبَدَ) فإن مصدرهما: (قَحْطَبَةً) و(عَرْبَدَةً) لا (قِحْطَاباً) و(عِرْبَاداً).

فتح الغناء {وَمَعْنَى الإِلْحَاقِ} عند الصرفيين {اتِّحَادُ المَصْدَرَيْنِ} يعني مصدر الملحق

---

[1] تعميم لبيان الإلحاق سواء في هذا المقام أو بعده.

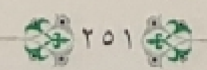


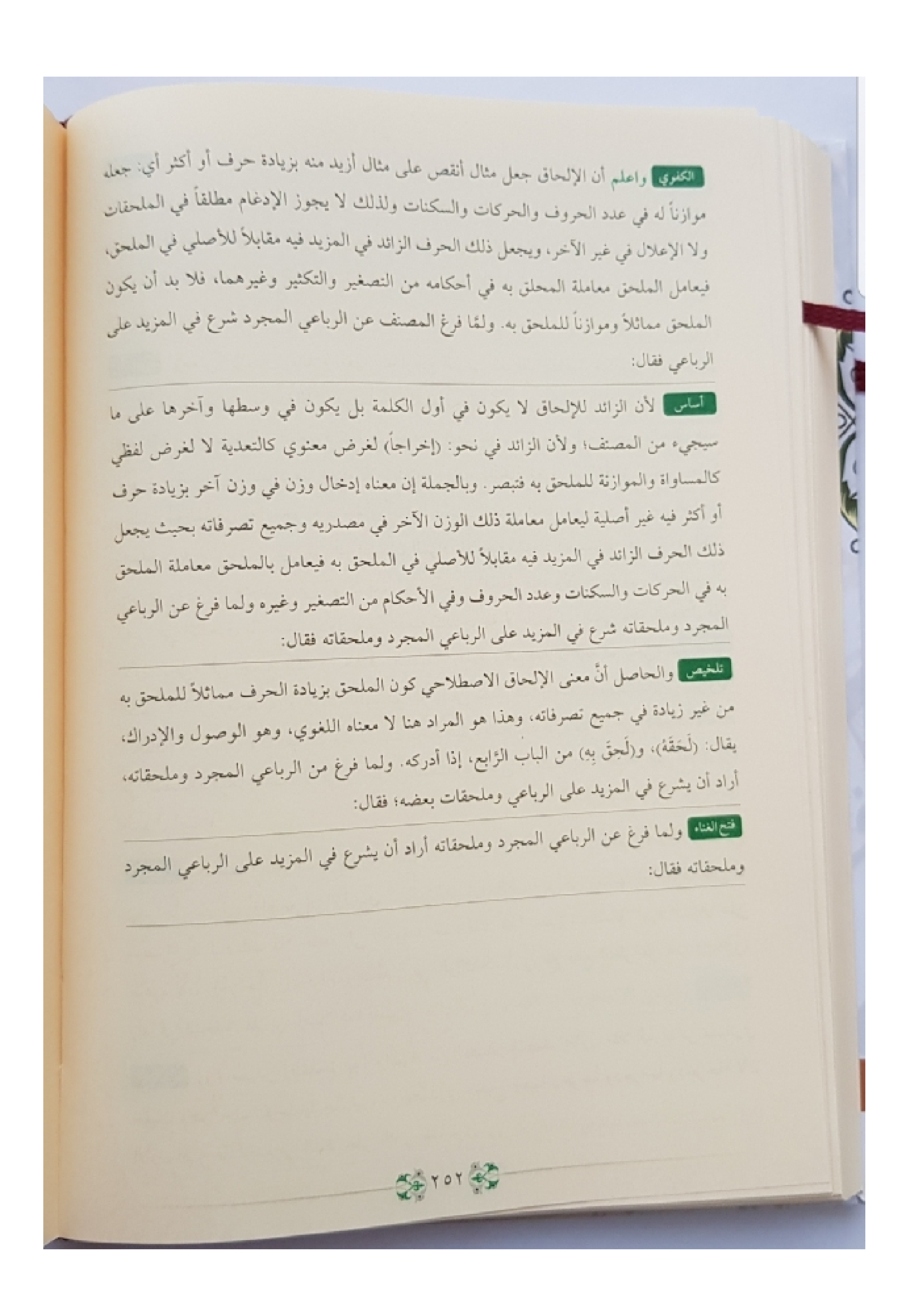
الكفوي واعلم أنه زاد بعضهم على هذه الستة في ملحقات الرباعي بابين آخرين أحدهما (فَعْفَلَ) بتكرير الفاء بين العين واللام، موزونه: (زَلْزَلَ) والثاني (فَعْنَلَ) بزيادة النون بين العين واللام موزونه: (قَلْنَسَ) وعلى هذا يكون الملحق بالرباعي ثمانية أبواب ولعل المصنف تركهما لكونهما مختلفان فيهما، فإنهما من الملحقات عند الكوفيين، ومن المجرد عند البصريين، كما في "روح الشروح".

أساس "ومعنى الإلحاق" فاللام للعهد الخارجي النوعي فما قاله الفاضل الكفوي أي: إلحاق هذه الأبواب على أن يكون اللام عوضاً عن المضاف إليه كما هو مذهب الكوفية أو مغنياً غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود كما هو مذهب البصرية مما لا وجه لتخصيصه بإلحاق هذه الأبواب والحال أن المراد منه معناه الاصطلاحي وهو {اتِّحَادُ مَصْدَرَي المُلْحَقِ} نحو: جلببة وجلباباً {وَالمُلْحَقِ بِهِ} نحو: دحرجةً ودحراجاً فيكون التقدير اتحاد مصدري كل من الملحق والملحق به فلا يرد ما قيل من أنه إذا كان المراد بالإلحاق اتحاد المصدرين في الوزن لكان إخراجاً ودحراجاً متحدين في الوزن فلم لم يحكم بالإلحاق فيه، ولا حاجة إلى الجواب بأن العبرة في الإلحاق بالمصدر الأول وهو الفعلة كالدحرجة لا بالمصدر الثاني وهو الفعلال فإن الأول يجيء في جميع الصور بخلاف المصدر الثاني وهو فعلالاً فإنه لم يجيء في جميع الصور كما في (قَحْطَبَ) و(عَرْبَدَ) فإنهم لم يقولوا في مصدرهما (قِحْطَاباً) و(عِرْبَاداً) بل يقولون: (قَحْطَبَةً) و(عَرْبَدَةً) لأن هذا التوجيه لا يستفاد من عبارة المصنف بل المتبادر من الاتحاد الاتحاد في المصدرين لكل منهما لا في واحد من المصدرين على ما يشعر به الإضافة على أنه لا يرد السؤال أصلاً؛

تلخيص فإن قلت: الجواب فرع ورود السؤال، مع أن هذا السؤال لا يرد أصلاً؛ لأن الزائد في (إخراجاً) كان في أوله مع أن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة بل في وسطها أو آخرها على ما سيصرح به المصنف فلا حاجة إلى الجوابين معاً. قلنا: هذا تحقيق، والسائل أورد السؤال على ظاهره لأن (إِخْرَاجاً) و(دِحْرَاجاً) متحدان في الوزن الصُّوري مع قطع النَّظر عن هذا التحقيق. وأما في التحقيق فلا يرد أصلاً كما قلت.

فتح الغناء {وَ} مصدر {المُلْحَقِ بِهِ} والمراد من المصدر المصدر الأول مثلاً المراد من مصدري جلبب وهما جلببةً وجلباباً جلببة، ومن مصدري دحرج وهما دحرجةً ودحراجاً ودحرجة؛ لأن الأول أصل فلذا قدم في الذكر على الثاني كما ترى.





الكفري واعلم أن الإلحاق جعل مثال أنقص على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر أي: جعله موازناً له في عدد الحروف والحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الإدغام مطلقاً في الملحقات ولا الإعلال في غير الآخر، ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للأصلي في الملحق، فيعامل الملحق معاملة المحلق به في أحكامه من التصغير والتكثير وغيرهما، فلا بد أن يكون الملحق مماثلاً وموازناً للملحق به. ولمّا فرغ المصنف عن الرباعي المجرد شرع في المزيد على الرباعي فقال:

أساس لأن الزائد للإلحاق لا يكون في أول الكلمة بل يكون في وسطها وآخرها على ما سيجيء من المصنف؛ ولأن الزائد في نحو: (إخراجاً) لغرض معنوي كالتعدية لا لغرض لفظي كالمساواة والموازنة للملحق به فتبصر. وبالجملة إن معناه إدخال وزن في وزن آخر بزيادة حرف أو أكثر فيه غير أصلية ليعامل معاملة ذلك الوزن الآخر في مصدريه وجميع تصرفاته بحيث يجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للأصلي في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف وفي الأحكام من التصغير وغيره ولما فرغ عن الرباعي المجرد وملحقاته شرع في المزيد على الرباعي المجرد وملحقاته فقال:

تلخيص والحاصل أنَّ معنى الإلحاق الاصطلاحي كون الملحق بزيادة الحرف مماثلاً للملحق به من غير زيادة في جميع تصرفاته، وهذا هو المراد هنا لا معناه اللغوي، وهو الوصول والإدراك، يقال: (لَحِقَهُ)، و(لَحِقَ بِهِ) من الباب الرَّابع، إذا أدركه. ولما فرغ من الرباعي المجرد وملحقاته، أراد أن يشرع في المزيد على الرباعي وملحقات بعضه؛ فقال:

فتح الغناء ولما فرغ عن الرباعي المجرد وملحقاته أراد أن يشرع في المزيد على الرباعي المجرد وملحقاته فقال:

وَثَلَاثَةٌ لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

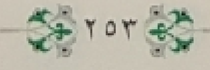
الكفوري {وَثَلَاثَةٌ} أبوابٍ من خمسةٍ وثلاثين باباً كائنةٌ {لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهِيَ} أي: تلك الثلاثة

{عَلَى نَوْعَيْنِ} لأن زائدة إما واحد أو اثنان لا غير وإلا لخرج عن الاعتدال ويظن أنه كلمتان

أساس {وَثَلَاثَةٌ} أي: وثلاثة أبواب على أن يكون التنوين عوضاً عن المضاف إليه بقرينة المعطوف عليه يعني وثلاثة أبواب من خمسة وثلاثين باباً كائنة {لِمَا} أي: البناء {زَادَ} أي وقع الزيادة {عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} صفة مخصصة للرباعي الخالي عن الزيادة ويسمى المزيد على الرباعي {وَهِيَ} أي: تلك الأبواب الثلاثة بحسب الزيادة الواقعة فيه {عَلَى نَوْعَيْنِ} لأن تلك الزيادة إما بحرف أو بحرفين لا غير والإلزام زيادة حرف البناء على ستة وهي سبب لخروجه عن حد الاعتدال.

تلخيص {وَثَلَاثَةٌ} أي: ثلاثة أبوابٍ من خمسةٍ وثلاثين باباً كائنة {لِمَا} أي: لبناء {زَادَ} أي: وقع الزيادة فيه من قبيل: "وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ العِيرِ وَالنَّزَوَانِ" أي: وقع الحيلولة بينهما، {عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} أي: الخالي عن الزيادة {وَهِيَ} أي: تلك الأبواب الثلاثة المعبر عنها بالمزيد على الرباعي {عَلَى نَوْعَيْنِ} بحسب الزيادة الواقعة فيه؛ لأن تلك الزيادة إما بحرف واحد أو حرفين لا غير؛ لأنه لم يأت في مزيد الرباعي ما زيد فيه ثلاثة أحرف كما يأتي ذلك في مزيد الثلاثي لا غير؛ لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة أحرف، ولو وجد ذلك لخرج عن حد الاعتدال.

فتح الغناء {وَثَلَاثَةٌ} أبواب من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنة {لِمَا} أي: لبناء {زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهِيَ} كائنة {عَلَى نَوْعَيْنِ} لأن الزائد إما واحد وهو النوع الأول، وإما اثنان وهو النوع الثاني، ولا يوجد ما يزاد فيه ثلاثة على الرباعي المجرد، ولأنه لو وجد ليكون مبنياً على سبعة أحرف وهو مفقود في لسان العرب لخروجه عن معيار الكلام.



النَّوعُ الأَوَّلُ: مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزْنُهُ تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، مَوْزُونُهُ تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا.

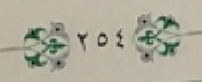
الكفوي {النَّوعُ الأَوَّلُ} منها {مَا} أي: فعل أو الفعل الذي {زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ، وَزْنُهُ تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، مَوْزُونُهُ تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا} بضم الراء المهملة

أساس {النَّوعُ الأَوَّلُ} من النوعين {مَا} أيُّ فعلٍ أو الفعل الذي {زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ} أي: النوع الأول {بَابٌ وَاحِدٌ} أي: منحصرٌ فيه بحكم السماع. قد عرفت ما في هذا الحمل فتذكر. وتقديم هذا النوع على النوع الثاني وضعاً ليوافق الوضع الطبع، فإن الزائد في النوع الأول واحد، وفي الثاني اثنان، والواحد مقدم على الاثنين طبعاً {وَزْنُهُ} أي: ما يوزن به {تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً} بضم اللام الأولى على ما تقتضيه قاعدة المصدر {مَوْزُونُهُ تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا} [١] بضم الراء المهملة.

تلخيص {النَّوعُ الأَوَّلُ} من النوعين {مَا} أي فعل أو البناء الذي {زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهُوَ} أي النوع الأول أو ذلك البناء {بَابٌ وَاحِدٌ} بحسب السماع، وإنما قدّم هذا النوع على الثاني لكون زائده واحد، والواحد مقدم على الاثنين طبعاً، فقدم وضعاً أيضاً، ليوافق الوضع الطبع. {وَزْنُهُ} أي: الموزون به له {تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً} ضمت اللام الأولى في المصدر فرقاً بينه وبين ماضيه، و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون هذا الباب أو موزون ما يوزن به منه {تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا} بضم الراء فيه لما مرَّ.

فتح الغناء {النَّوعُ الأَوَّلُ مَا زِيدَ} أيُّ فعلٍ زيدَ {فِيهِ} أي: في ذلك الفعل {حَرْفٌ وَاحِدٌ} فقط {عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ} أي: النوع الأول {بَابٌ وَاحِدٌ} فقط بحسب الاستقراء يعني لم يجدوا زيادة عن باب واحد وإن تتبعوا مراراً وتكراراً في لغة العرب {وَزْنُهُ} أي: وزن ذلك الباب الواحد {تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً} بفتح التاء في الماضي والمضارع والمصدر، وبضم اللام الأولى في المصدر على ما سبق من أنه هو القاعدة عند وجود التاء في أول الماضي {وَمَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات.

[١] ومن هذا الباب تبرقع وتسربل أي: لبس البرقع والسربال فهو لازم لفظاً ومتعدٍّ معنىً.



أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} لقبول الأثر والتأثر على ما عرفت معناها {نَحْوُ: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ} أي: دورتها {فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ} أي تدورت هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها فتدحرج بإضمار الفاعل وكلتا النسختين ليست بصواب إذ على الأولى يجب أن يقال: فَتَدَحْرَجَ تِلْكَ الحَجَرُ؛ لأن الحجر مؤنث معنوي. وعلى الثانية يجب أن يقال فـ(تدحرجت[1]) وقصر الاعتراض على الثانية واختيار الأولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ما ينبغي فتدبر.

تلخيص قال صاحب "التبيان" في تفسيره: حجر خفيف مربع كانوا يحملونه معهم، أو لم يكن حجراً معيناً، بل يضرب موسى عليه السلام أي حجر كان، فينشق. انتهى. وقال البيضاوي في تفسيره أيضاً: اللام في الحجر للعهد على ما روي أنه كان حجراً طوريّاً مكعباً حمله معه، وكانت تنبع من كل وجه ثلاثة أعين تسيل كل عين في جدول إلى سبط، أو كان حجراً أهبطه آدم من الجنة، ووقع إلى شعيب عليه السلام، فأعطاه لموسى، أو الحجر الذي فر بثوبه لما وضع ليغتسل، وبرأه الله به عما رموه به من الأدرة، فأشار إليه جبرائيل بحمله، أو للجنس وهذا أظهر في الحجة إلى آخر ما قال. وقال الله تعالى: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٠] أي: من ذلك الحجر، وقال في "المختار": (الحجر) جمعه: (الأحجار والحجارة)، وجميع الكتب مشحونة بهذا فانظر إلى كلام هؤلاء الفضلاء كيف عبروا في ضمير الحجر وصفاته بالتذكير، وليت شعري لم غفلا عما لا تمكن الغفلة عنه للطالب فضلاً عن الفاضل الأوحدي ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا وأنت خير الناصرين. إذا عرفت هذا فكلتا النّسختين صحيحة سالمة ولله در المصنف - رحمه الله تعالى -. ومن هذا الباب: (تَسَرْبَلَ) يقال: سَرْبَلَهُ فَتَسَرْبَلَ، أي: أَلْبَسَهُ السِّرْبَالَ فَلَبِسَهُ، وكذا (تَبَرْقَع) يقال: بَرْقَعَهَا فَتَبَرْقَعَتْ، أي: ألبسها البرقع فلبسته، كذا في "مختار الصحاح".

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ} التي سبق معناه عند بيان الانفعال {نَحْوُ: دَحْرَجْتُ} أنا {الحَجَرَ} أي: جعلته مدوراً {فَتَدَحْرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ} أي: قبل التدور بتدويري إياه فصار مدوراً، قيل: إن الصواب أن تكون العبارة فتدحرجت تلك الحجر لكون الحجر مؤنثاً سماعياً. انتهى. ولكن العبد الفقير بنيت الكلام على المشهور وما فتشت الأصل والحقيقة؛ لأن المراد سرد المثال لبيان المعنى كما لا يخفى، ولمّا بيّن المصنف النوع الأول أراد بيان الثاني فقال:

[1] لأنه مسند إلى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل. اهـ [قلت: وهذا خطأ كما لا يخفى فالحجر مذكر راجع ما قاله صاحب التلخيص].

النَّوعُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ بَابَانِ:

الكفوي {النَّوعُ الثَّانِي} من ذينك النوعين {وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَهُوَ بَابَانِ} وذلك لأن أحد الزائدين فيه همزة وصل مكسورة في أوله، والثاني إما نون ساكنة بعد عينه، وإما تكرير اللام الأخيرة مع الإدغام بنقل حركته إلى اللام الأولى الساكنة

أساس {النَّوعُ الثَّانِي} من ذينك النوعين {وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} فيكون ماضيه على ستة أحرف ويسمى هذا النوع السداسي المزيد على الرباعي {وَهُوَ} أي: النوع الثاني {بَابَانِ} أي منحصر فيهما لأن أحد الزائدتين في أول ذينك البابين همزة وصل مكسورة وثانيهما إما نون ساكنة بعد عينه وهو الباب الأول وإما تكرير اللام مع الإدغام بنقل حركته إلى اللام الأولى الساكنة لدفع توالي أربع حركات وهو الباب الثاني.

تلخيص {النَّوعُ الثَّانِي} من النوعين {وَهُوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} فتكون الحروف الأربعة الأصلية مع الحرفين الزائدين ستة، ولذا يقال لهذا النوع السداسي المزيد على الرباعي {وَهُوَ} أي: النوع الثاني {بَابَانِ} أي: منحصر فيهما بحسب الاستقراء باعتبار محل الزيادة وذاتها كما يجيء.

فتح الغناء {النَّوعُ الثَّانِي} من النوعين الموعود ذكرهما وبيانهما {وَهُوَ مَا} أي: فعل {زِيدَ فِيهِ} أي: في ذلك الفعل {حَرْفَانِ عَلَى} الفعل {الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ} فيبلغ حروف الماضي إلى ستة ويقال له السداسي المزيد على الرباعي {وَهُوَ} أي: ذلك النوع {بَابَانِ} فقط بحسب الاستقراء

البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً مَوْزُونُهُ احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وِالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وِالَّلامِ الأُولَى، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ.[1]

الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ} منهما {افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً} بكسر العين{مَوْزُونُهُ احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وِالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وِالَّلامِ الأُولَى، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ} أي: جمعتها ورددت بعضها إلى بعض.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ} من البابين {افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً} بكسر العين {مَوْزُونُهُ احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا} وهو في منشعبة الرباعي كـ(انفعل) في منشعبة الثلاثي في أنه للمطاوعة على ما سيجيء. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} مثل (احْرَنْجَمَ) إذ أصله: (حَرْجَمَ) ثم صار: (احْرَنْجَمَ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وِالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وِالَّلامِ الأُولَى، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ{١}} أي: رددتها فارتد بعضها على بعض، والصواب فَاحْرَنْجَمَتْ أو فَاحْرَنْجَمَتْ [١] تلك الإبل وحكم بعض الشارحين بأن النسخة الموجودة عنده هي: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ وفسره بقوله أي: تلك الإبل.

تلخيص {البَابُ الأَوَّلُ} منهما {افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً} وقد عرفت وجه زيادة الألف في المصدر {مَوْزُونُهُ احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} أربعة منها أصلية، واثنتان زائدتان، إذ أصله: (حَرْجَمَ) ثم صار: (احْرَنْجَمَ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وِالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وِالَّلامِ الأُولَى، وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ، نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ} يقال: حَرْجَمَ القَومُ، إذا: ازدحموا، قال الفراء: المحرنجم، العدد الكثير، يقال: اِحْرَنْجَمَ العددُ أي: كثر، ويقال: حَرْجَمَتِ الإِبِلُ فَاحْرَنْجَمَتْ، إذا: رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت. كذا في كتب اللغات، وبما نقلنا عرفت أن قوله:

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ} منهما له وزن ولوزنه موزون فوزنه {افْعَنْلَلَ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللامين {يَفْعَنْلِلُ} بكسر اللام الأولى {افْعِنْلاَلاً} بكسر الهمزة والعين و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه

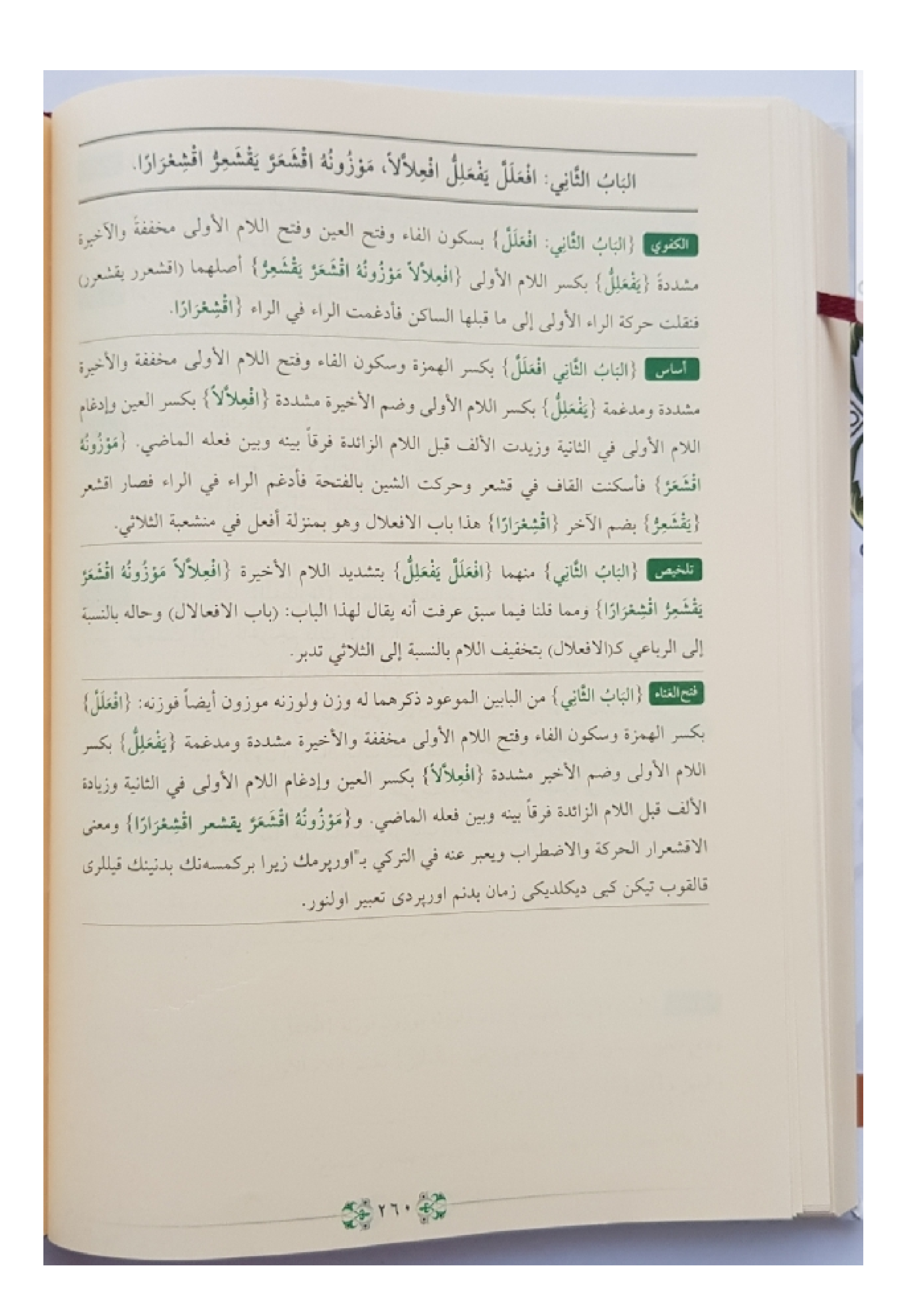
[١] والاحرنجام الازدحام يقال: احرنجم القوم إذ ازدحموا هكذا في "الصحاح".

الكفوي {فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ{١}} أي: اجتمعت ومن هذا الباب (إيسناس) و(ايلنال) أصلهما: (اوسنواس) و(اولنوال) فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ونقلت حركة الواو الثانية إلى ما قبلها وقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار (ايسناس) و(ايلنال).

أساس أقول: هذا التفسير ليس بصواب أيضاً لأنه إن كان المراد منه تفسير الفاعل المحذوف فهو غير جائز لاقتضائه حذف الفاعل وهو لا يجوز في غير المصدر، وإن كان منه تفسيراً لضمير الفاعل وهو أيضاً غير جائز؛ لأن المفسر مذكر وتفسيره بالمؤنث لا يجوز فتأمل.

تلخيص {فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ.{١}} ليس بصواب، بل الصواب: فَاحْرَنْجَمَتْ أو فَاحْرَنْجَمَتْ تلك الإبل، لأنَّ "الإبل" اسم جمع لا واحد لها من لفظها، وهي مؤنثة؛ لأن أسماء المجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا في "المختار" على ما سبق بيانه.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ} المعلوم معناها بسبب تكرر ذكرها في الأمثلة السابقة {نَحْوُ: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ فَاحْرَنْجَمَ ذَلِكَ الإِبِلُ} أي: جمعتها ورددت بعضها إلى بعض فاجتمع ذلك الإبل هذا، وأما الفصيح فاجتمعت تلك الإبل قيل: معناه ازدحم فيكون لازماً؛ لأن الازدحام لازم لا متعدٍ وإنما قدم الباب الأول على الثاني لكون أحد الزائدين قبل الآخر بخلاف الثاني كما ستعرفه، ولما بين الباب الأول أراد بيان الباب الثاني فقال: {احْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ احْرِنْجَامًا وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللاَّمِ الأُولَى} فكل فعل هذا شأنه فهو من باب (الافعنلال) مثل (اوسنوس) و(اولنول).



البَابُ الثَّانِي: افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ افْعِلاَّلاً، مَوْزُونُهُ اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا.

الكفوي {البَابُ الثَّانِي: افْعَلَلَّ} بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً والآخيرة مشددةً {يَفْعَلِلُّ} بكسر اللام الأولى {افْعِلاَّلاً مَوْزُونُهُ اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ} أصلهما (اقشعرر يقشعرر) فنقلت حركة الراء الأولى إلى ما قبلها الساكن فأدغمت الراء في الراء {اقْشِعْرَارًا}.

أساس {البَابُ الثَّانِي افْعَلَلَّ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة ومدغمة {يَفْعَلِلُّ} بكسر اللام الأولى وضم الأخيرة مشددة {افْعِلاَّلاً} بكسر العين وإدغام اللام الأولى في الثانية وزيدت الألف قبل اللام الزائدة فرقاً بينه وبين فعله الماضي. {مَوْزُونُهُ اقْشَعَرَّ} فأسكنت القاف في قشعر وحركت الشين بالفتحة فأدغم الراء في الراء فصار اقشعر {يَقْشَعِرُّ} بضم الآخر {اقْشِعْرَارًا} هذا باب الافعلال وهو بمنزلة أفعل في منشعبة الثلاثي.

تلخيص {البَابُ الثَّانِي} منهما {افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ} بتشديد اللام الأخيرة {افْعِلاَّلاً مَوْزُونُهُ اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا} ومما قلنا فيما سبق عرفت أنه يقال لهذا الباب: (باب الافعلال) وحاله بالنسبة إلى الرباعي كـ(الافعلال) بتخفيف اللام بالنسبة إلى الثلاثي تدبر.

فتح الغناء {البَابُ الثَّانِي} من البابين الموعود ذكرهما له وزن ولوزنه موزون أيضاً فوزنه: {افْعَلَلَّ} بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة ومدغمة {يَفْعَلِلُّ} بكسر اللام الأولى وضم الأخير مشددة {افْعِلاَّلاً} بكسر العين وإدغام اللام الأولى في الثانية وزيادة الألف قبل اللام الزائدة فرقاً بينه وبين فعله الماضي. و{مَوْزُونُهُ اقْشَعَرَّ يقشعر اقْشِعْرَارًا} ومعنى الاقشعرار الحركة والاضطراب ويعبر عنه في التركي بـ"اورپرمك زيرا بركمسەنك بدنينك قيللرى قالقوب تيكن كبى ديكلديكى زمان بدنم اورپردى تعبير اولنور.

وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ} اختار أن الزائد ما هو في الآخر لكون الآخر محل التغيير مع كون الأول متحركاً قال البركوي رحمه الله: إن كان أول المكررين متحركاً فالزائد هو الثاني بلا خلاف.

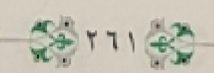
أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (قَشْعَرَ) ثم صار: (اِقْشَعَرَّ) مثلاً {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ} لا خلاف فيما قاله المصنف في تعيين الزائد لما قاله الإمام البركوي رحمه الله تعالى من أنه إذا كان أول المكررين متحركاً فالزائد هو الثاني بلا خلاف.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} لأن الرباعي المجرد منه (قَشْعَرَ) ثم صار: (اِقْشَعَرَّ) {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ} هذا نص في أن الزيادة فيه الراء الثانية من الراءين الأخيرتين، وإنما اختار هنا قول الأكثرين كما اختاره في (باب الإفعال) وإن اختار قول الخليل في: (فَعَّلَ) لأن هذا الباب بمنزلة (اِفْعَلَّ) في منشعبة الثلاثي على ما قاله السيد عبد الله في "شرح الشافية" وغيره، كما سبق منه آنفاً، وبالجملة دليل الخليل، ودليل الأكثرين يمشي هنا؛ لأن سكون اللام الأولى من الأخيرتين للإدغام، وللفرار عن توالي الحركات الأربع من أول الأمر معاً[١]، لكنه اختار قولهم لما قلنا، فقد ظهر مما قلنا: إنَّ الخلاف هنا جارٍ، وإن محل الخلاف اللامان الأخيرتان من اللامات الثلاث، ولا دخل للام الأولى المتحركة في الخلاف، والترتيب الطبيعي بين البابين يقتضي ذلك أيضاً، فما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى[٢] - من أنه إذا كان أول المكررين متحركاً، فالزائد هو الثاني بلا خلاف. انتهى. فناشئ من غفلته عما قاله سابقاً. فتدبر، وانصف.

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ} أي: ما يعلم به هذا الباب {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} أي: فعله الماضي المفرد المذكر مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} أربعة منها أصلية واثنان زائدة عليها {بِزِيَادَةِ} أي: بسبب زيادة {الهَمْزَةِ} المكسورة {فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ} كائناً {مِنْ جِنْسِ لَامِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ} فهذا تنصيصٌ بأن المزيد به هو اللام الأخير في الوزن، والراء الأخير في الموزون في هذا الباب، فكل فعل هذا شأنه فيحكم بأنه من باب (الافعلال).

[١] قوله معاً يعني أن السكون هنا لغرض الإدغام ولغرض الفرار المذكور معاً فيتمشى هنا الدليل لكن اختار قولهم لما قلنا.

[٢] لا خلاف فيما قاله المصنف في تعيين الزائد لما قاله الإمام البركوي رحمه الله.



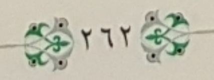
وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً.

الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ لِأَنَّهُ يُقَالُ: قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً} فدل ذلك على أن في هذا الباب مبالغة

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} أي: بناؤه مختص لمبالغة الفعل اللازم وما يكون مختصاً لمبالغة اللازم لازم لا غير {لِأَنَّهُ} أي: الشأن {يُقَالُ} في لغة العرب: {قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ} انتشاراً كائناً {فِي الجُمْلَةِ} أي: قليلاً {وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ} انتشاراً {مُبَالَغَةً} أقول ما الباعث في تفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار ولعل هذا مبني على غفلته عن معنى "الاقشعرار" و"الانتشار" فلابد لنا أن نبين معناهما حتى يتضح لك جلية الحال.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} يعني: أن هذا البناء لإفادة المبالغة في الفعل اللازم لأن (قَشْعَرَ) لازم، و(اقْشَعَرَّ) يفيد المبالغة فيه {لِأَنَّهُ} أي: الشأن {يُقَالُ} أي: يقول العرب: {قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ} انتشاراً كائناً {فِي الجُمْلَةِ} أي: قليلاً {وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ} أي: اضطرب وتحرك جلده انتشاراً {مُبَالَغَةً} أي: مبالغة بحيث لا انتشار فوقه،

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِمُبَالَغَةِ اللَّازِمِ} يعني أن هذا البناء لإفادة المبالغة في الفعل اللازم؛ لأن (قشعر) لازم من حيث أنه عبارة عن حركة شعر البدن واضطرابه و(اقشعر) يفيد وقوع المبالغة والزيادة فيه{لِأَنَّهُ} أي: الشأن {يُقَالُ} في لغة العرب {قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ} أي قليلاً فيكون مجازاً مرسلاً بعلاقة الحالية والمحلية لأن الجلد محل للشعر وهو حال فيه أي في الجلد



الكفوي ومن هذا الباب (بَادَرَ) أصله: (أبودر) كـ(اقشعر) فنقلت حركة الواو إلى قبلها وقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار: (أبادر) ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار (بادر)

أساس ومعنى "الاقشعرار" القُفوف بضم القاف يقال: (قَفَّ شعري) أي: قام من الفزع[١]، قال صاحب "الكشاف" في تفسير قوله تعالى ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣] اقشعر جلده أي: قَفَّ شعره، وهو مثل في شدة الخوف. وقال القاضي: تقشعر منه تشمئز مما فيه من الوعيد وهو مثل في شدة الخوف، واقشعرار الجلد انقباضه وتركيبه من حروف القشع وهو الأديم اليابس بزيادة الراء ليصير رباعياً كتركب أقمط من القمط وهو الشدة انتهى. و"الانتشار" شيوع الخبر، يقال: انتشر الخبر أي: ذاع وحركة آلة الرجل يقال: (انتشر الرجل) إذا أنْعَظ، والإنْعاظ بالنون والعين المهملة والظاء المعجمة حركة آلة الرجل، فبين الاقشعرار والانتشار بون بعيد فالصواب أن يقال: (قشعر جلد الرجل) إذا قَفَّ شعره في الجملة،

تلخيص وفسّر العلامة الثاني (اقْشَعَرَّ) بقوله أي: أخذته قشعريرة، وهي بمعنى الاضطراب والحركة، ولذا قال صاحب "التبيان" في تفسير قوله تعالى: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣] أي: تضطرب، وحمل "القشعريرة" على الحقيقة هو الأولى، إذ يجده الإنسان عند الخشية، وفي الحديث: "إِذَا اقْشَعَرَّ جِلْدُ الْعَبْدِ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ تَحَاتَّتْ عَنْهُ ذُنُوبُهُ كَمَا يَتَحَاتُّ عَنِ الشَّجَرَةِ الْيَابِسَةِ وَرَقُهَا "[٢]. انتهى. فَعُلِمَ منه أن المعنى الحقيقي للاقشعرار هو: الاضطراب، وهو: الحركة، والانتشار أيضاً يجيء بمعنى الحركة؛ لأنه يجيء بمعنى حركة آلة الرجل، وهذه الحركة وإن كانت مقيدة لكن مطلق الحركة يوجد فيها؛ لأن المطلق في ضمن المقيد، كما أن العام يوجد في ضمن الخاص، فالاقشعرار بمعنى: الاضطراب، وهو بمعنى: الحركة، وهي أحد معاني الانتشار،

فتح الغناء {وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ جِلْدُ الرَّجُلِ إِذَا انْتَشَرَ شَعَرُ جِلْدِهِ مُبَالَغَةً} أي: على كثرة وزيادة بحيث لا يكون فوقها زيادة،قيل ما قيل في بيان معنى الاقشعرار ولكن لا مناقشة في المثال عند أفاضل الرجال.

---

[١] قوله تلك التاء بمعنى الهاء واللام بمعنى ذا والكاف مشار إليه وكلاهما إشارة إلى المؤنث على ما في "حواشي شرح العقائد".

[٢] رواه البيهقي في "شعب الإيمان" {٧٨٢}.



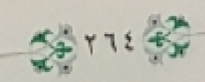
أساس ويقال: (اقشعر جلده) إذا قَفَّ مبالغةً. لا يقال لعله مبني على التجريد في الانتشار لأنا نقول التجريد من المجاز ولا بد فيه من علاقة وهي ليست بموجودة بوجه من الوجوه على أن اعتبار العلاقة يوهم الفحش والقبح فتفطن في هذا المقام فإن الشراح كلهم لم يعرفوا أيضاً معناهما لما اقتفوا أثر المصنف وافتروا على لغة العرب ﴿فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]. ومن هذا الباب (بَادَرَ) أصله: (أبودر) مثل: (اِقْشَعَرَّ) يقال: (بادر الرجل) إذا صار مبالغاً في الحدة والغضب نقلت حركة الواو إلى الباء ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل فصار (أبادر) ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار (بادر) ومصدره (بادرة)، يقال: (أخشى عليك بادرته) أي: حدته وغضبه.

تلخيص إذا عرفت هذا فتفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار صحيح، وموافق للغة العرب. ولذا اقتفى الشُّراح كلهم أثر المصنف فالحق أحق أن يتبع، فقول الأستاذ - رحمه الله تعالى - ولعل هذا مبني على غفلته عن معنى "الاقشعرار" و"الانتشار". وقوله بعد كلمات لا طائل تحتها "فتفطن في هذا المقام، فإن الشراح كلهم لو عرفوا أيضاً معناهما لما اقتفوا أثر المصنف، وافتروا على لغة العرب". محض افتراء عليهم، وسوء ظن بهم، فنعم كلام أبي الطيب:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ المَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهمِ

استغفر الله العظيم، فعنده مفاتح الغيب لا يعلم الغيب إلا الله العزيز الحكيم. وقال الأستاذ - رحمه الله -: ومن هذا الباب (بَادَرَ) أصله: (أبودر) مثل: (اِقْشَعَرَّ) إلى آخر ما قال. انتهى. تدبر.

فتح الغناء ثم اعلم أنه وجد بحسب الاستقراء خمسة أبواب بنيت أفعالها الماضية على ستة أحرف بزيادة التاء في أوائلها وحرف آخر في محلاتها السائرة كما سيأتي، فألحقوها إلى باب تدحرج بوجود شدة المناسبة فيها لذلك فأراد المصنف بيانها فقال:



الكفوي {وَخَمْسَة} أبوابٍ {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين {لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ} بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد أحدهما للمطاوعة والثاني لمجرد الإلحاق.

أساس {وَخَمْسَةٌ مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين فـ"خمسة" مبتدأ، و"منها" صفة مخصصة وقوله: {لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ} خبره على قياس ما عرفت في قوله ستة منها للثلاثي المجرد وههنا بحث من وجهين: **الأول** أن أكثر الصرفيين لم يذكروا ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها، أو لأن أكثرها[1] من ملحقات دحرج وإلحاقها بتدحرج اعتباري فينبغي أن يترك المصنف في هذا المختصر. **والثاني** أنه على تقدير ذكرها لزم ذكر ما بقي ممن ملحقاته استيفاءً لها وهي (تَفَعْلَلَ)[2] مثل: (تزلزل)، و(تَفَعْنَلَ) مثل: (تقلنس)، و(تَمَفْعَلَ) مثل: (تمكسن). **والجواب عن الأول** أنه أراد المصنف ذكر الأبواب الدائرة في الألفاظ العربية ليفيد للمبتدئين فائدة تامة. **والجواب عن الثاني** أن عرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات، ثم إن هذه الملحقات بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد أحدهما للمطاوعة والثاني لمجرد الإلحاق غير باب (تجورب) فإن أصله: (جورب) وهو رباعي مجرد على ما أشير إليه آنفاً[3].

تلخيص {وَخَمْسَةٌ} كائنة {مِنْهَا} أي: الأبواب الخمسة والثلاثين {لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ} هذا خبر لقوله: خمسة بعد لتخصيص بالصِفة، وإنما لم يذكر باقي ملحقاته، أعني (تَفَعْلَلَ)، مثل: (تزلزل)، و(تَفَعْنَلَ) مثل: (تقلنس)، و(تَمَفْعَلَ) مثل: (تمكسن)؛ لأن غرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات، وهي الخمسة المذكورة في المتن، وأما الثلاثة الباقية فغير مشهورة، لا يقال: ينبغي للمصنف أن يترك الكل في هذا المختصر، كما ترك أكثر الصَرفيين؛ لأنّا نقول: إنما ذكر فيه الخمسة ليفيد للمبتدئين فائدة تامة بذكر جميع الأبواب الدائرة في الألفاظ العربية.

فتح الغناء {وَخَمْسَةٌ} أبواب {مِنْهَا} أي: من الأبواب الخمسة والثلاثين كائن {لِمُلْحَقِ تَدَحْرَجَ} بأن يزاد فيها حرفان على الثلاثي المجرد أحدهما لإفادة معنى المطاوعة وهو التاء، والثاني لأجل الإلحاق مطلقاً.

---

[1] إلا أن الحاق في تمسكن أن ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان تمسك كالواو وقعت في الوسط تقديراً غير مفيدة للمعنى، وإلا فقد ذكروا أن الزائد للإلحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تضعيف ولا ألفاً زائدة ولا يكون مطرداً في إفادة المعنى حتى يحمل على الغرض اللفظي لعدم إمكان حمله على الغرض المعنوي لعدم ظهور معانيه كذا في "روح الشروح".

[2] عند البصريين وأما عند الكوفيين وزنه (تفعلل).

[3] في قولنا:ولأن أكثرها من ملحقات دحرج.



البَابُ الأَوَّلُ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، مَوْزُونُهُ تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {البَابُ الأَوَّلُ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، مَوْزُونُهُ تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا} قدمه لكون زائدة من جنس الأصول. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} ليوافق زائد الملحق به فإن قاعدة الإلحاق أنه إن كان في الملحق به زائد جيء به في الملحق موضعه في الملحق به {وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ}.

أساس {البَابُ الأَوَّلُ}من الأبواب الخمسة {تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً} قدمه لكون الزائد الثاني من جنس الأصول. {مَوْزُونُهُ تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا} وقد مرَّ معناه في باب جلبب فتذكر. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} مثلاً (تجلبب) أصله: (جلبب) ثم صار (تجلبب) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} أما زيادة التاء في أوله فلإفادة المطاوعة وليحصل الموافقة في الملحق والملحق به؛ لأن شرط الإلحاق بوقوع الزيادة في الملحق في موضع يكون الزيادة في الملحق به في مثل ذلك الموضع، ولما كان الزيادة في الملحق به واقعة في الأول تكون كذلك في الملحق وأما زيادة حرف آخر من جنس لام فعله فلمجرد الإلحاق وكون الزائد هو الثاني من المثلين اتفاقي على ما مرَّ.

تلخيص وعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (جلب) ثم صار: (تجلبب) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} ليوافق المحلق والملحق به في موضع الزيادة، وذاته، وليفيد المطاوعة كما يجيء. {وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ} أي: مغاير للتاء{مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} هذا يدل على أن الزائد هو الباء الثاني بلا خلاف، كما عرفت في: (جلبب) قال الإمام البركوي - رحمه الله -: إذا كان أول المكررين متحركاً، فالزائد هو الثاني بلا خلاف هذا كلامه، وقد نقل الأستاذ - رحمه الله - هذا الكلام منه في باب (اقْشَعَرَّ) مع أنه لا يوافق دعواه، كما بينا هنالك، فمحله هذا المقام فنعم ما قيل: لكلِّ مقامٍ مقالٍ، ولكلِّ ميدانٍ رجالٍ، وهذه الزيادة لمجرد الإلحاق. {البَابُ الأَوَّلُ} من الخمسة {تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً} قدمه على (تَفَوعَلَ) لكون الزائد فيه من جنس بعض حروفه الأصول.

فتح الغناء {البَابُ الأَوَّلُ} من تلك الخمسة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً، مَوْزُونُهُ} أي موزون وزنه {تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} لأن يكون الملحق والملحق به متوافقين {وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لاَمِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} فإذا وجدت فعلاً هذا شأنه فاحكم بأنه من الباب الأول من الأبواب الملحقة بتدحرج.



وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ (٢) نَحْوُ: جَلْبَبْتُهُ فَتَجَلْبَبَ.

الكنوي {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} قد عرفت وجه الحكم بكون الزائد في الآخر.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة (فَعْلَلَ) و(جَلْبَبَ) مثلاً {نَحْوُ: جَلْبَبْتُهُ فَتَجَلْبَبَ} أي: لبس الجلباب وهو لازم لفظاً ومتعدٍّ معنىً، واعترض بعض الشراح بأنه إذا كان تجلبب بمعنى لبس الجلباب يكون متعدياً، وإن معنى المطاوع لا يكون إلا لازماً. وأجاب عنه بأنا لا نسلم أنه لا يكون إلا لازماً مطلقاً بل فيما إذا كان المطاوع بالفتح متعدياً إلى مفعول واحد، وأما إذا تعدى إلى مفعولين يتعدى المطاوع بالكسر إلى مفعول واحد مثل: "عَلَّمْتُهُ المَسْأَلَةَ فَتَعَلَّمَهَا" أقول: كل من السؤال والجواب ليس بصحيح أما السؤال فلأنه لا يرد هنا أصلاً لأن اللزوم هنا باعتبار اللفظ كما هو شأن سائر الأفعال اللازمة فلا ضير للتعدية باعتبار المعنى، وأما الجواب فلأنه يقتضي أن يكون (جلبب) من قبيل المتعدي إلى مفعولين على من له معرفة بأساليب الكلام فتفطن.

تلخيص {مَوْزُونُهُ تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة (فَعْلَلَ) {نَحْوُ: جَلْبَبْتُهُ} أي: ألبسته الجلباب، فهذا باعتبار المعنى متعدٍّ لمفعولين، وباعتبار اللفظ إلى واحد، {فَتَجَلْبَبَ} أي: لبس الجلباب، فهو من جهة المعنى متعدٍّ إلى واحد، وكون المطاوع بالكسر متعدياً يجوز كما في "عَلَّمْتُهُ المَسْأَلَةَ فَتَعَلَّمَهَا". وأما من جهة اللفظ فهو لازم، وكون المطاوع بالكسر لازماً أكثر من الأول، وعلى كلا التقديرين يصح كلام المصنف على ما حققنا فيما سبق، فتذكر، وبما ذكرنا سقط كلام الشراح في هذا المقام.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَلْبَبْتُهُ} أي: ألبسته الجلباب {فَتَجَلْبَبَ} أي: لبسه، وههنا بحث في المطولات ولكن المراد مثال فلا مناقشة فيه، وإنما قدم هذا الباب على ما يعقبه لكون الحرف الزائد فيه من جنس الأصول، ولما بيّن المصنف باب (التفعلل) أراد بيان باب التفوعل فقال:



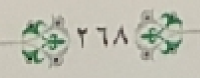
البَابُ الثَّانِي: تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً. مَوْزُونُهُ تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا. وَعَلامَتُه أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

الكفوي {البَابُ الثَّانِي} من تلك الخمسة {تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً، مَوْزُونُهُ تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا} أي: لبس الجورب

أساس {البَابُ الثَّانِي} منها {تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً} هذا (باب التَّفوعُل) {مَوْزُونُهُ تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا} وإنما قدم (باب التَّفوعُل) على باب (التفعيل) لقوة الواو التي هي علوية وعلى باقي الأبواب لتقدم محل زيادته.

تلخيص {البَابُ الثَّانِي} منها {تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً} ويقال له (باب التَّفَوعُلُ) وكذا الأبواب الآتية تسمى بأسماء مصدرها كما مر غير مرة. مَوْزُونُهُ تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا} والضم فيه وفي السابق واللاحق للفرق بين المصدر وفعله، وتقديمه لكون الواو قوية ومحلها مقدماً. تدبر. {وَعَلامَتُه أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كـ(تَجَوْرَبَ) أصله: (جرب) على ما قالوا، ثم صار (تَجَوْرَبَ) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ} لإفادة المطاوعة {وَ الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} لمجرد الإلحاق، هذا كلام ظاهري ومبني على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين، والتحقيق أن (تَجَوْرَبَ) أصله: (جَورَبَ) وهو رباعي مجرد، والواو بين الفاء والعين أصلية، لا زائدة، ومصدره: (جَوْرَبَةٌ) على وزن (دَحْرَجَةٌ) و(جَورَبَ) معرب لما قالوا: إن جمعه: (جَوَارِبَةٌ) والهاء للعجمة، ويجيء جمعه على (جَوَارِبَ) أيضاً مثل: (كَيَالِجَ) جمع: (كَيْلَجٌ) وهو: (الكَيْلُ)، ومقتضى ظاهر كلامهم أن أصل (تجورب): (جرب) وليس بصحيح، إذ لا مناسبة بين (الجرب) و(الجورب) لأن الأول: علة، تحصل من هيجان الدم الفاسد. والثاني: لباس القدم المتخذ من الشَّعر على ما هو المبسوط في كتب اللغة، هكذا قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى -.

فتح الغناء {البَابُ الثَّانِي} من الأبواب الخمسة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوْعُلاً} و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {تَجَوْرَبَ يَتَجَوْرَبُ تَجَوْرُبًا} بضم الراء بسبب كون أول ماضيه تاء.



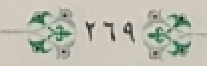
الكفوي {وَعَلامَتُه أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ

أساس {وَعَلامَتُه أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كـ(تَجَوْرَبَ) أصله: (جرب) ثم صار: (تَجَوْرَبَ) هكذا قالوا {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} هذا كلام ظاهري ومبني على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين، والتحقيق أن (تَجَوْرَبَ) أصله: (جورب) وهو رباعي مجرد والواو بين الفاء والعين أصلية لا زائدة ومصدره (جَوْرَبَةً) على وزن (دَحْرَجَةً) وجورب معرب لما قالوا أنجمعه جواربة والهاء للعجمة ويجيء جمعه على جوارب أيضاً مثل (كَيَالِجُ) جمع: (كَيْلَجٌ) وهو: (الكَيْلُ)، ومقتضى ظاهر كلامهم أن أصل (تجورب) جرب ليس بصحيح إذ لا مناسبة بين الجرب والجورب؛ لأن الأول علة تحصل من هيجان الدم الفاسدة، والثاني لباس القدم المتخذ من الشعر على ما هو المبسوط في كتب اللغة.

تلخيص **فإن قلت**: كلامه هنا مخالف لما قاله نفسه في شرح قول المصنف، وستة أبواب لملحق (دَحْرَجَ) حيث قال هنالك: جعل بعضهم الزيادة للإلحاق من قبيل ما لا معنى له أصلاً غير الإلحاق، وهو فاسد؛ لأن معنى: (حَوْقَلَ)، و(شَمْلَلَ) مخالف لمعنى: (حَقَّلَ)، و(شَمَلَّ) لأن زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى إلى آخر ما قال. وفيه مخالفة ظاهرة لما قال هنا؛ لأن كلامه هنا يقتضي اشتراط المناسبة بين معنى الملحق ومعنى الملحق به، وكلامه هنالك يقتضي عدم اشتراطها فكيف التوفيق؟

قلنا: لا منافاة بينهما لأن زيادة المعنى على معنى آخر تقتضي المخالفة بينهما بالزيادة والنقصان، ولا تقتضي عدم المناسبة بينهما. تدبر.

فتح الغناء {وَعَلامَتُه} أي ما يعلم ويتميز به بابه التفوعل {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} ثلاثة منها أصلية، واثنان زائدتان {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {الوَاوِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} ولكن فيه ما فيه من الاعتراض على ما صرح به في المفصلات فكل فعل هذا شأنه فهو من باب (التفوعل).



وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ[1].

الكفوي وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ}.

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة فعلل كجورب مثلاً {نَحْوُ: جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ} أي: ألبسته الجورب فلبسه وفي بعض النسخ (وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ) أي: لبس الجورب.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة (فَعْلَلَ) {نَحْوُ: جَوْرَبْتُهُ} أي: ألبسته الجورب {فَتَجَوْرَبَ} أي: لبس الجورب، تذكر ما قلنا في تجلبب، وفي بعض النسخ: (وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ) أي: لبس الجورب، وعلى هذه النسخة تكون من قبيل التكلم بالمطاوع بالكسر من غير تكلم بالمطاوع.

قال الجاربردي في "شرح الشافية": وقد يتكلم بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع، كقولك: انْكَسَرَ الإِنَاءُ، وقال عبد القاهر - رحمه الله -: معنى المطاوع أنه قَبِلَ الفعل، ولم يمتنع، فالثاني مطاوع بالكسر؛ لأنه طاوع الأول، والأول مطاوع؛ لأنه طاوعه الثاني، هذا كلام الجاربردي. قوله: وإن لم يكن معه مطاوع، إشارة إلى أن المطاوع بالفتح يجوز أن لا يوجد أصلاً، أو يوجد ولكن لا يتكلم به كما سبق منا تحقيقها.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: تَجَوْرَبَ زَيْدٌ} أي: جوربته فتجورب ويعبر عنه في التركي بن زيدى چوراب كيدردم اولدخى همان چوراپلندى‌كه سلاحلندى ديمك كبى‌در وإنما قدم هذا الباب على الباب الثالث لأن أحد زائديه "واو" بخلاف الثالث فإن أحد زائديه "ياء"، والواو أقوى من الياء كما نبه عليه مراراً ولما بين الثاني أراد بيان الثالث فقال:

[1] وفي بعض النسخ: وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ.

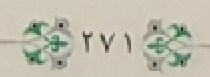
البَابُ الثَّالِثُ: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً مَوْزُونُهُ تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ.

الكفوي {البَابُ الثَّالِثُ: تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً مَوْزُونُهُ تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ}

أساس {البَابُ الثَّالِثُ} منها {تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً} قدمه لتقدم محل الزائد الثاني {مَوْزُونُهُ تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا} والتشيطن التمرد {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} مثل: (تَشَيْطَنَ) أصله: (شَطَنَ) ثم صار: (تَشَيْطَنَ) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ}.

تلخيص {البَابُ الثَّالِثُ} منها {تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً} قدمه لكونه مناسباً للأول في محل الزيادة. {مَوْزُونُهُ تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا. وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (شَطَنَ) ثم صار: (تَشَيْطَنَ) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} وفيه إشارة إلى أن الشيطان مشتق من: الشَّطَنِ بفتحتين، أو من: (شَطَنَ شُطُوناً) والأول بمعنى: "الحبل المديد"، والثاني بمعنى: "البعد"، وكلاهما يناسبان معنى الشيطان لطوله، أو بعده عن رضا الرحمن، وقيل: مشتق من (الشَّيْطِ) بمعنى: الهلاك، وهذا يناسب أيضاً لهلاكه في الدارين. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصله: (شَطَنَ) ثم صار: (تَشَيْطَنَ) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} وفيه إشارة إلى أن الشيطان مشتق من: الشَّطَنِ بفتحتين، أو من: (شَطَنَ شُطُوناً) والأول بمعنى: "الحبل المديد"، والثاني بمعنى: "البعد"، وكلاهما يناسبان معنى الشيطان لطوله، أو بعده عن رضا الرحمن، وقيل: مشتق من (الشَّيْطِ) بمعنى: الهلاك، وهذا يناسب أيضاً لهلاكه في الدارين.

فتح الغناء {البَابُ الثَّالِثُ} من الأبواب الخمسة له وزن ولوزنه موزون فوزنه {تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً} بضم العين بناء على حكمة مرّ ذكرها و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه المذكور {تَشَيْطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا} مطابقاً للوزن في كافة الحركات والسكنات والتشيطن يجيء بمعنى "التمسخر" وبمعنى "التمرد"، ويعبر عن الأول في التركي بـ"مسخره‌لك وصويتاريلق" وعن الثاني بـ"عناد ايتمك وشر قارشديروب فساد ايتمك" كما في كتب اللغة. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كسابقه {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَاليَاءِ بَيْنَ الفَاءِ وَالعَيْنِ} فكل فعل ماض يكون هكذا فهو من باب التفعيل



وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ[1] نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ.

الكفوي وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ.

أساس وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} وفي بعض النسخ (للازم). واعلم أنه لا يلزم أن يكون لكل مطاوع بكسر الواو مطاوع بفتحها إذ قد يتكلم في محاورتهم بالأول بدون الثاني[1] لأن معنى المطاوع بالكسر عبارة عما لم يمتنع من قبول الأثر على ما قاله عبد القاهر {نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ} أي: صار كالشيطان في تجاوز الحد والتمرد، إذ يقال لكل متجاوز الحد والمتمرد شيطاناً سواء كان جناً أو إنساناً أو حيواناً، ويقول العرب للحية شيطاناً والمشهور أنه علم لإبليس وهو إما مأخوذ من (شَطَنَ شُطُوناً) يقال: شطن عنه إذا بعد فعلى هذا معنى الشيطان في الأصل وهو البعيد من رحمة الله،أو من (الشَّطن) بفتح الشين وسكون الطاء المهملة[2] وهو الحبل المديد الطويل على رواية الخليل، وعلى هذا معنى الشيطان في الأصل المتمادي في الطغيان[3] الممتد إلى العصيان أو من شاطَ يَشِيطُ شيطاً يقال شاط فلان إذا هلك، والنون زائدة فيكون غير منصرف لكونه على وزن فعلان للألف والنون المزيدتين والعلمية، وعلى هذا معنى الشيطان في الأصل الهالك في الدارين أو المبالغ في إهلاك الغير وإن كان النون أصلية فكان منصرفاً لكونه على وزن فيعال.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} وفي بعض النسخ (اللازم) تذكر ما قلنا آنفاً، {نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ} أي: فعل فعلاً مكروهاً، على ما في بعض شروح "المقصود"، فهو متعد معنى أيضاً، أو صار كالشيطان، وهو لازم.

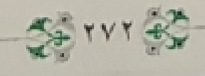
قال في "مختار الصحاح": (الشيطان) نونه أصلية، وقيل: إنها زائدة، فإن جعلته (فيعالاً) من قولهم: "تَشَيطَنَ الرَّجلُ": "صرفته"، بمعنى: يكون منصرفاً، وإن جعلته من: (تشيط) لم تصرفه؛ لأنه فعلان. انتهى.

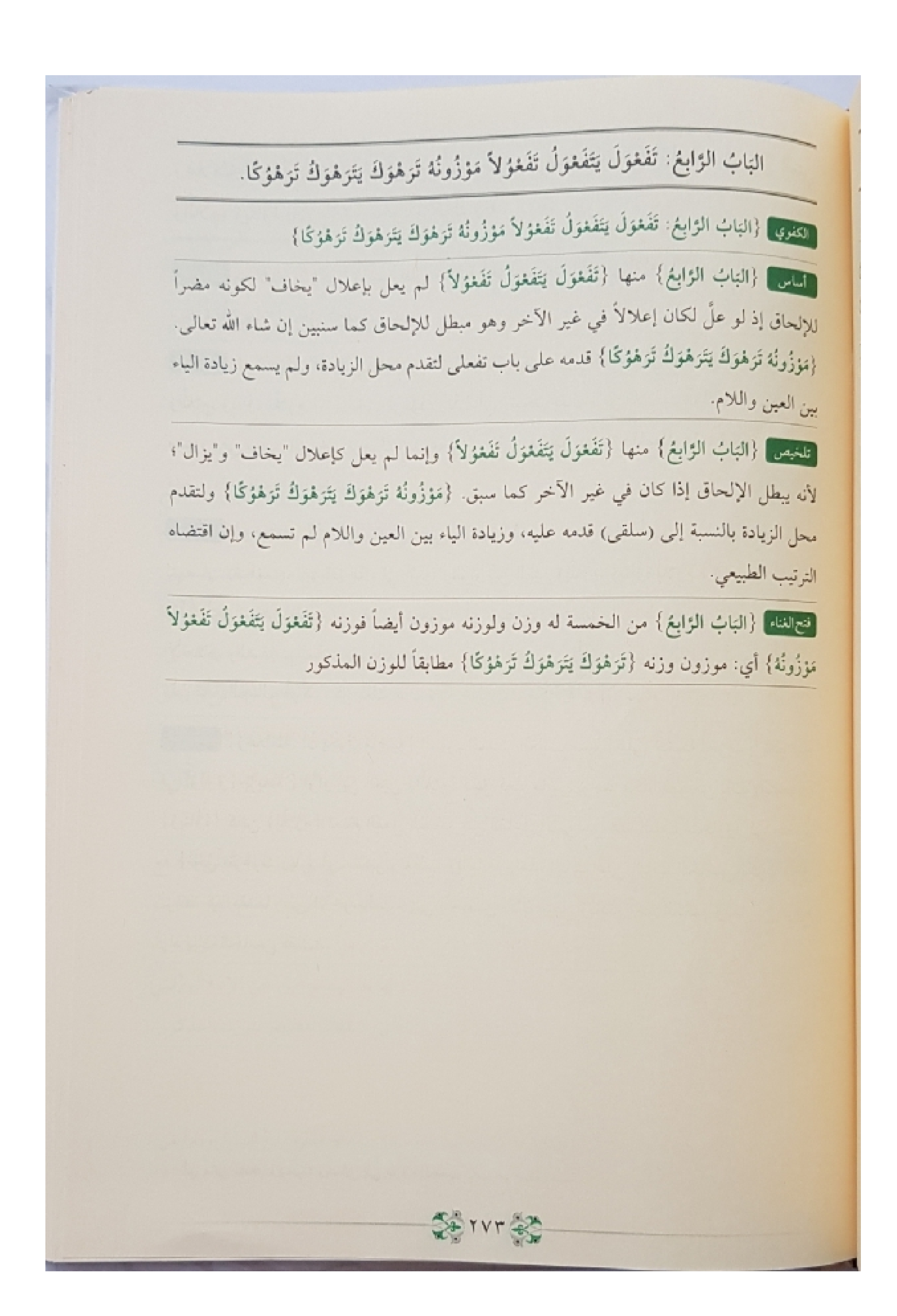
فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: تَشَيْطَنَ زَيْدٌ} أما تصوير كونه للمطاوعة فيكون هكذا علَّمَ الشيطانُ زيداً التَشيطُنَ فتشيطَنَ زيدٌ أي: صار كالشيطان فنعوذ بالرحمن من شر هذا الإنسان. وإنما قدم هذا الثالث على الرابع لكون محل الحرف الزائد الثاني أعني الياء بين الفاء والعين بخلاف الرابع فإن زائده وقع بين العين واللام وهو أقرب من الآخر، ولمَّا بين الثالث أراد بيان الرابع فقال:

[1] كقولهم: انكسر الإناء من غير ملاحظة الكاسر.

[2] بل المشهور بفتح الطاء المهملة.

[3] فيكون مأخوذاً من قولهم: "تشيطن الرجل" على ما في "الصحاح" وغيره.





البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً مَوْزُونُهُ تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا.

الكفوي {البَابُ الرَّابِعُ: تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً مَوْزُونُهُ تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا}

أساس {البَابُ الرَّابِعُ} منها {تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً} لم يعل بإعلال "يخاف" لكونه مضراً للإلحاق إذ لو علّ لكان إعلالاً في غير الآخر وهو مبطل للإلحاق كما سنبين إن شاء الله تعالى. {مَوْزُونُهُ تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا} قدمه على باب تفعلى لتقدم محل الزيادة، ولم يسمع زيادة الياء بين العين واللام.

تلخيص {البَابُ الرَّابِعُ} منها {تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً} وإنما لم يعل كإعلال "يخاف" و"يزال"؛ لأنه يبطل الإلحاق إذا كان في غير الآخر كما سبق. {مَوْزُونُهُ تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا} ولتقدم محل الزيادة بالنسبة إلى (سلقى) قدمه عليه، وزيادة الياء بين العين واللام لم تسمع، وإن اقتضاه الترتيب الطبيعي.

فتح الغناء {البَابُ الرَّابِعُ} من الخمسة له وزن ولوزنه موزون أيضاً فوزنه {تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوُلاً مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {تَرَهْوَكَ يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا} مطابقاً للوزن المذكور

وَعلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللامِ، وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ{٢} نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ.

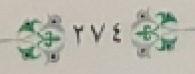
الكفوي وَعلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللامِ، وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ{٢} نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ.

أساس {وَعلامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللامِ، وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ {٢} نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ} أي: تبختر يقال: "مر فلان يترهوك" كأنه يموج في مشيه، وفي بعض النسخ: (ترهوك زيد عجباً[١]) وفي بعضها: (وبناؤه للمطاوعة)، فيكون من قبيل ما ليس له مطاوع بالفتح أيضاً.

تلخيص {وَعلامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كـ(تَرَهْوَكَ) أصله: (رَهَكَ) على مذاقه، ثم صار: (تَرَهْوَكَ)، {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وِالوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللامِ، وَبِنَاؤُهُ لِلَّازِمِ {٢} نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ} أي: تبختر، يقال: "مر فلان يترهوك" أي: يتفاخر ويتمايل إلى طرفيه في مشيه، وهو من الأخلاق والصفات المذمومة، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا * كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٧ -٣٨].

فتح الغناء {وَعلامَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وِ} بزيادة {الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللامِ} فكل فعل ماضٍ يوجد هكذا فهو من باب (التفعول) {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلَّازِمِ} لعدم الفعل الصادر عن الفاعل الآتي من هذا الباب متجاوزاً إلى مفعول به {نَحْوُ: تَرَهْوَكَ زَيْدٌ} أي: تكبر وتعظم، وإنَّما قدم هذا الباب على الباب الخامس لكون محل الزيادة فيه مقدماً على الآخر بالنسبة إلى الخامس؛ لأن محل زيادته آخر الكلمة ولما بين الرابع أراد بيان الخامس فقال:

[١] أي مشى يتفخر ويتحرك ويتمايل إلى طرفيه للعجب الذي هو صفة ذميمة.



البَابُ الخَامِسُ: تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلِيًا مَوْزُونُهُ تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا.

الكفوي البَابُ الخَامِسُ: تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى} بقلب الياء فيهما ألفاً وقد عرفت أنه لا ينافي الإلحاق {تَفَعْلِيًا مَوْزُونُهُ تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا.

أساس {البَابُ الخَامِسُ} منها {تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى} قلبت الياء فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها للإلحاق لما مر {تَفَعْلِيًا} بكسر اللام إذ لو كان بضمها لزم قلب الياء والواو أثقل منه، وصيانة الياء عن هذا القلب مرعي فيما بينهم مهما أمكن. {مَوْزُونُهُ تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا}[1] قد مر إعلاله وحال مصدره.

تلخيص وفي بعض النسخ: (وبناؤه للمطاوعة)؛ فيكون من قبيل ما لم يكن له مطاوع بالفتح أيضاً، كما عرفت مما نقلنا عن الجاربردي، ولعل النسخة الأولى أيضاً تحمل عليه؛ لأن اللازم والمطاوع بالكسر قد يتصادقان، ولولاه لما قال المصنف فيما سيأتي: "والتاء إنما دخلت بمعنى المطاوعة". لا يقال: هذا مختص بـ(تجلبب) كما يقول المصنف، لأنا نقول: هذا مبني على الغفلة عن قوله مثلاً، ويدل عليه أول كلامه، أعني قوله في هذه الملحقات كما سنبين إن شاء الله تعالى. {البَابُ الخَامِسُ} منها {تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى} وقلب الياء فيهما ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها لا يبطل الإلحاق لكونه في الآخر على ما مر غير مرة {تَفَعْلِيًا} بكسر اللام، ولم يضم كما في مصادر الأبواب السابقة، ليسلم الياء عن الإعلال، أعني القلب إلى الواو الذي هو أثقل من الياء مع أنه يوهم خلاف المقصود. {مَوْزُونُهُ تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا} تذكر ما في الوزن.

فتح الغناء {البَابُ الخَامِسُ} من الأبواب له وزن ولوزنه موزون مخصوص فوزنه {تَفَعْلَى} بفتح التاء والفاء واللام وسكون العين وبالألف المنقلب من الياء إذ أصله: (تفعلي) بفتح الياء فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وكذا {يَتَفَعْلَى} ولكن كسر اللام في مصدره وهو {تَفَعْلِيًا} وإن كان القياس الضم كما في مصادر الأبواب السابقة التي في أولها تاء ليسلم الياء عن الإعلال أعني القلب إلى الواو الذي هو أثقل من الياء{مَوْزُونُهُ تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا} مطابقاً للوزن المذكور

[1] لان في اليفعلى وقعزت التاء فيها ساكنة وقبلها ضمة فإذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموماً لزم قلب الياء واواً نقل ٥ ولذا جاء تفعلياً بكسر اللام {منه}

وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْيَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ{٣} نَحْوُ: تَسَلْقَى زَيْدٌ

الكفوي {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْيَاءِ فِي آخِرِهِ} واعلم أن هذه الخمسة من الستة الملحقة بالرباعي مع زيادة التاء في أوله للمطاوعة غير (فعيل) إذ لم يجئ (تفعيل) بالاستقراء وزاد بعضهم على هذه الملحقات ثلاثة أبواب أخر: الأول (تفعفل يتفعفل تفعفلاً) موزونه: (تزلزل يتزلزل تزلزلاً) وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله وحرف آخر من جنس فاء فعله بين الفاء والعين. والثاني (تفعنل يتفعنل تفعنلاً) موزونه (تقلنس يتقلنس تقلنساً)، وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء في أوله والنون فيما قبل الآخر. والثالث (تمفعل يتمفعل تمفعلاً) موزونه: (تمسكن يتمسكن تمسكناً) وعلامته أن يكون ماضيه على خمسة أحرف بزيادة التاء والميم في أوله فعلى هذا يكون الملحق بتدحرج ثمانية أبواب

أساس {وَعَلاَمَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} كـ(تسلقى) أصله: (سلق) ثم صار: (تسلقى). {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْيَاءِ فِي آخِرِهِ وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة فعلى كـ(تسلقى) مطاوع سلقه بالكلام وسلقاه فتسلقى أي: آذاه فتأذى. {نَحْوُ: تَسَلْقَى زَيْدٌ} وقد مرّ تفصيل متعلق بهذا المقام فتذكر. ولما بين أن ملحقات تدحرج بزيادة حرفين على الثلاثي المجرد فاحتاج المقام إلى بيان أن الإلحاق بأي حرف من الحرفين يتحقق فقال اهتماماً بشأن المقام:

تلخيص {وَعَلاَمَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ} إذ أصل (تسلقى) مثلاً: (سلق) ثم صار: (تسلقى) {بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَالْيَاءِ فِي آخِرِهِ. وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ} أي: لمطاوعة فعلى {نَحْوُ: تَسَلْقَى زَيْدٌ} أي: سلقه بالكلام، أي: أذاه به فتسلقى أي: فتأذى. قيل:

جِراحاتُ السِّنانِ لَها التِئامٌ... وَلَا يَلْتامُ مَا جَرَحَ اللِّسانُ

ولما كان في هذه الملحقات نوع خفاء، أراد أن يزيله، واعتنى بشأنه؛ فقال:

فتح الغناء {وَعَلاَمَتُهُ: أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} أي: فعله الماضي المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَ} بزيادة {الْيَاءِ فِي آخِرِهِ} فكل فعل هذا علامته فهو من باب (التفعلى). {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوُ: تَسَلْقَى} أي: تأذى {زَيْدٌ} تصويره آذى عمرو زيداً باللسان الجارح والكلام المرّ فتأذى به زيدٌ، فحصلت المطاوعة وهي عبارة عن قبول الأثر الحاصل من المؤثر كما عرفت غير مرة.



إِعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ إِنَّمَا تَكُونُ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ، مَثَلاً الإِلْحَاقُ فِي تَجَلْبَبَ إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ كَمَا كَانَتْ فِي تَدَحْرَجَ؛ لأَنَّ الإِلْحَاقَ لا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ بَلْ فِي وَسَطِهَا وَفِي آخِرِهَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ.

الكفوي {إِعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ} الخمسة بتدحرج

أساس {إِعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ} أي: ما به يثبت ويتحقق الإلحاق {فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ} أي: الملحقات الخمسة التي زيدت فيها حرفان على الثلاثي المجرد {إِنَّمَا هُوَ} أي: لا يحصل ولا يثبت ذلك الإلحاق إلا {بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ} المراد بالزيادة المعينة وهي زيادة الباء في (تجلبب[1]) مثلاً والتعيين مستفاد من الإضافة إلى الغير بالإضافة المعنوية. فإن قيل: إن كلمة "غير" لتوغلها في الإبهام قد انعدم العهد فيها، فكيف يفيد إضافة الزيادة إليها التعيين؟ قلنا: بسبب إضافة الغير إلى التاء بالإضافة المعنوية أيضاً. فإن قلت: إنهم قالوا تفيد الإضافة المعنوية تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، والحال أن المضاف غير وشبه ومثل فإن هذه الكلمات لا تتعرف بالإضافة لتوغلها في الإبهام وانعدام العهد فيها. قلت: إنهم قالوا أيضاً لو وجد العهد فيها بالاشتهار أو بعلم المخاطب أو بأن يضاف الغير على ضد واحد مثل الحركة غير السكون فقد أفادت التعريف فالمعنى هنا بزيادة حرف في هذه الملحقات هو غير زيادة التاء فيها فيكون العهد موجوداً بسبب اشتهاره بين المحصلين أو بعلم المخاطب الشارع في تحصيل ادراكات هذه الأفعال الملحقة أو بأن زيادة الباء مؤخر وزيادة التاء مقدم والمؤخر ضد المقدم فيكون من قبل الحركة غير السكون فتفطن.

تلخيص {إِعْلَمْ} المخاطب به من يخاطب بما وقع في أول الرسالة؛ فتذكر {أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ} حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو، كالحيوان الناطق للإنسان، وتطلق أيضاً على ما يقابل المجاز والكناية، وهذا ليس بمراد هنا بل المراد: هو الأول، يعني: أن ما به يتحقق ويحصل الإلحاق الكائن {فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ} أي: الملحقات الخمسة التي زيدت فيها حرفان على الثلاثي المجرد.

فتح الغناء {إِعْلَمْ} أيها الطالب لفهم مراد علماء فن الصرف {أَنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ} الذي قد علمت معناه من التعريف السابق بقولنا ومعنى الالحاق اتحاد المصدرين الملحق والملحق به الواقع {فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ} الخمسة بـ(تدحرج) حاصله

[1] وزيادة الواو في (تجورب) و(ترهوك)، وزيادة الياء في (تشيطن) و(تسلقى) فيكون المراد منه التعيين النوعي فافهم.

الكفوي {إِنَّمَا تَكُونُ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ} من حروف العلة وتكرير اللام.

أساس {مَثَلاً} اسم مصدر بمعنى التمثيل على ما قاله أبو البقاء أي: أمثل لك تمثيلاً، والتمثيل تصوير الشيء بمثال، يقال: مثله كذا تمثيلاً إذا صورت له مثله بالكتابة وغيرها.

تلخيص {إِنَّمَا هُوَ} أي: لا يتحقق ولا يحصل ذلك الإلحاق إلا بسبب زيادة حرف، أي: حرف زائد غير التاء، أي: مغاير للتاء في نوعه، والمراد من حرف زائد غيره هو: الحرف المعلوم عند المخاطب؛ لتقدم ذكر تلك الملحقات؛ لأنه قد علمت الزيادتان الواقعتان في كل واحد منها، وهما: التاء وغيره من تكرار اللام أو الواو أو الياء، ولما قال المصنف {بِزِيَادَةٍ} لم يعلم المخاطب أنَّ ذلك الحرف الزائد هو "التاء" أم غيره من المذكورات فعينه بقوله: {غَيْرِ التَّاءِ} فَعُلِمَ من هذه التقريرات أن قوله: (غير التاء) صفة لقوله: زيادة أي حرف زائد سوى التاء، لا مضاف إليه كما ظن الأستاذ - رحمه الله تعالى - وتكلم بما لا يرضي صاحبه.

قال في "مختار الصحاح": وغير بمعنى: سوى، والجمع: أغيار، وهي كلمة يوصف بها ويستثنى فإن وصفت بها أتبعتها إعراب ما قبلها، وإن استثنيت بها أعربتها بالإعراب الذي يجب الاسم الواقع بعد "إلا"؛ لأن أصل (غير): صفة، والاستثناء عارض، هذا كلام المختار، ولذا قال ابن الحاجب: و(غير) صفة حملت على "إلا" في الاستثناء. وقال الفاضل الجامي في شرحه لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة، كما تقول: جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حُمِلَتْ على "إلَّا" واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله. انتهى. وقد تكون بمعنى "إلَّا" فتنصب على الحال، كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] كأنه قال: فمن اضطر خائفاً لا باغياً، وكذا قوله: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]. وقوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] لأن الحال بمنزلة الصفة على ما بينه المفسرون.

إذا عرفت هذا فليت شعري لم عدل عن هذا الأصل الكثير الوقوع مع كونه صراطاً سوياً إلى خلاف الظاهر من غير شاهد؛ فحمله على الإضافة تكلفٌ وتعسفٌ مع أنه اشتغل بما لا يعني، فهذا لا يليق بمنصبه العالي - رحمه الله تعالى -.

فتح الغناء {إِنَّمَا هُوَ بِزِيَادَةِ غَيْرِ التَّاءِ} يعني أن التاء الزائدة في أوائل الملحقات الخمسة المذكورة ليست زائدة لغرض الإلحاق بل الإلحاق فيها حصلت بسبب الحروف المزيدة غير التاء

الكفوي {مَثَلاً الإِلْحَاقُ فِي تَجَلْبَبَ إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ، وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ كَمَا كَانَتْ فِي تَدَحْرَجَ، لأَنَّ الإِلْحَاقَ} أي: الزيادة للإلحاق {لا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ بَلْ} يكون {فِي وَسَطِهَا وَ فِي آخِرِهَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ}

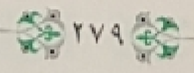
أساس {الإِلْحَاقُ} أي: تحققه وثبوته {فِي تَجَلْبَبَ} الذي هو موزون (تفعلل) وهو الباب الأول من الملحقات الخمسة {إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ} التكرار جعل الشيء مكرراً، يقال: كررت الشيء تَكْرِيراً وتَكْرَاراً بفتح التاء، قال أبو سعيد الضرير: سألت أبا عمرو عن (التَّفْعَالِ) بفتح التاء و(التِّفْعَالِ) بكسرها، فقال أبو عمرو: الأول: مصدر، والثاني: اسم. والمعنى ثبوت الإلحاق في تجلبب مثلاً يجعل الباء مكرر ثم سأل سائل بأنه ما فائدة التاء فيه؟ أجاب عنه بقوله: {وَالتَّاءُ} في تجلب مثلاً {إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى المُطَاوَعَةِ} أي: لإفادة معنى المطاوعة على أن يكون الباء بمعنى اللام كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].

تلخيص {مَثَلاً} هذا يذكر في مقام يوهم انحصار البيان في المذكور فيذكر ويدفع به ذلك الإيهام. قالوا: هو اسم مصدر، بمعنى: التمثيل، يقال: مَثَّلَ له كذا تمثيلاً، إذا صوَّر مثله بالكتابة أو غيرها، كذا في "المختار" يعني: أمثل لك بإلحاق (تجلبب) مع أن البيان شامل للخمسة. وأقول: {الإِلْحَاقُ} أي: تحققه وحصوله {فِي تَجَلْبَبَ} مثلاً، واختار التمثيل به لكونه أول تلك الملحقات {إِنَّمَا هُوَ بِتَكْرَارِ البَاءِ} التِكرار: ذكر الشيء مرة بعد أخرى، يقال: كرَّر الشَّيء تَكْرِيراً وتَكْرَاراً أيضاً بفتح التاء، وهو مصدر، وبكسرها وهو اسم، كذا في "مختار الصحاح".

قال الأستاذ - رحمه الله تعالى -: قال أبو سعيد الضرير: سألت أبا عمرو عن (التَّفْعَالِ) بفتح التاء و(التِّفْعَالِ) بكسرها، فقال أبو عمرو: الأول: مصدر، والثاني: اسم، انتهى.

هذا مناف لما قاله في (باب التَّفْعِيْلِ) إن (التِّفْعَالَ) بالكسر أيضاً مصدر كـ(التبيان)، فالصواب أن يمثل بلفظ التكرار، فإن هذا السؤال مخصوص بمادة التكرار، وتمثيله بالوزن هو المقتضي للتنافي بين كلاميه مع أن قوله هنالك لم يوجد على وزن (التِّفْعَال) بالكسر غير "التبيان"، و"التلقاء" نقلاً عن "الكشاف" ويؤيد ما قلنا، تدبر. والمعنى: حصول الإلحاق في: (تَجَلْبَبَ) مثلاً بتكرار الباء. وذكره مرة بعد أخرى.

فتح الغناء {مَثَلاً الإِلْحَاقُ} الواقع {فِي} كلمة {تَجَلْبَبَ إِنَّمَا هُوَ} حاصل {بِتَكْرَارِ البَاءِ} أي: بسبب زيادة الباء في آخر (جلب) وجعله (جلبب)



الكفوي وأيضاً حروف الإلحاق لا تكون لمعنى غير الإلحاق كما صرح به ابن الحاجب في "شرح المفصل"

أساس {كَمَا} كانت {فِي تَدَحْرَجَ} والظاهر أن الكاف بمعنى: "المثل"، وكلمة ما مصدرية، والمؤول[1] مرفوع محلّا لمبتدأ محذوف فالمعنى هو مثل كون التاء في تدحرج في الحال والصفة والتاء في تدحرج لإفادة معنى المطاعة، فالتاء في تجلبب لإفادة معنى المطاوعة فيكون تمثيلاً وهو الاستدلال بحال الجزئي على الجزئي.

تلخيص {وَ} أما {التَّاءُ} التي فيه فهي {إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ} أي: لم تدخل إلا لإفادة معنى المطاوعة على أن يقدر المضاف، وتكون الباء بمعنى اللام، يعني: أن الغرض من دخول التاء فيه مثلاً تحصيل تلك الإفادة؛ فيكون المفعول له تحصيلياً فلعل تمثيل الأستاذ - رحمه الله تعالى - بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] على تقدير صحته يكون تمثيلاً لمجرد كون الباء بمعنى اللام، مع أن صحته ممنوعة؛ لأن الباء فيه للسببية أي: بسبب اتخاذكم العجل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] فإن الباء فيه للملابسة لا للتعليل كما ظنّ؛ لأن الكلمة إذا أمكن الحمل فيها على معنى نفسها في الجملة لا تحمل على معنى كلمة أخرى تأمل. {كَمَا} دخلت التاء {فِي تَدَحْرَجَ} لمعنى المطاوعة، والكاف فيه، وفي مثله بمعنى المثل، أي: إنما دخلت التاء في الأول لتلك الإفادة دخولاً مثل دخولها في الثاني لها، فكلمة "ما" مصدرية على ما قاله الأستاذ النحرير المدقق الحاج سليمان القره أغاجي في مثله.

فتح الغناء {وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ} لا للغير فصار: (تجلبب) {كَمَا} كانت زيادة التاء أو كما كانت هذه المعاملة {فِي} كلمة {تَدَحْرَجَ} يعني كما كانت تاء تدحرج لإفادة معنى المطاوعة كانت تاء تجلبب لإفادة معنى المطاوعة لا للإلحاق.

[1] ويجوز أن يكون المؤول منصوب المحل على أنه مفعول مطلق مجازاً والمعنى إنما دخلت دخولًا مثل الدخول في تدحرج والأصل ما قرناه في الشرح.



الكفوي والتاء ههنا بمعنى المطاوعة فلا تكون للإلحاق وفيه نظر؛ لأن الإلحاق جعل مثال أنقص على مثال أزيد منه، كما صرحوا به وكذلك الجعل ههنا إنما يأتي بزيادة التاء وغيرها معاً لا بغيرها فقط فكيف يحكم بأن الإلحاق بزيادة غير التاء وبأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة؟ اللّٰهم إلا أن يقال المراد أن الزائد لمجرد الإلحاق لا يكون في الأول، وأن الزائد لمجرد الإلحاق ههنا غير التاء، وأما التاء فليست لمجرد الإلحاق بل له وللمطاوعة أيضاً

أساس فإن قيل: هل هو قياس أم لا؟ قلنا: هو قياس عند الفقهاء بعلية الجامع بينهما[1]، وعند المنطقيين قياس غير متعارف بالنسبة إلى النتيجة المشتملة على أداة التشبيه وخارج عن القياس بالنسبة إلى النتيجة الغير المشتملة عليها، فقولنا: النبيذ كالخمر، والخمر حرام، قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبيذ كالحرام وتمثيل بالنسبة إلى دعوى أن النبيذ حرام ويجوز أن يكون الكاف بمعنى اللام كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] على ما ذكره المالكي أي: لما كانت التاء في تدحرج لأجله أي للإفادة التي كانت التاء في تدحرج لأجلها، فيكون دليلاً لدعوى أن التاء في تجليب لإفادة معنى المطاوعة وحاصل الاستدلال أنه لما كانت التاء في تدحرج لإفادة معنى المطاوعة فلزم أن يكون في تجلبب كذلك تحقيقاً لمعنى الإلحاق خذ هذا المقام على هذا المنوال فإنه ينفعك في كثير من الأمثال والحمد لله على كل حال. ثم أنه قد ورد المنع المقدر على كبرى التمثيل في التصوير الأول أو على المقدمة الواضعة في التصوير الثاني بأن يقال لا نسلم أن التاء في تدحرج لإفادة معنى المطاوعة لم لا يجوز أن للإلحاق أثبت الممنوعة بإبطال السند المساوي بأن يقال كونها للإلحاق بطل.

تلخيص وقال أيضاً الزنجاني في مواضع من كتبه: والكتب مشحونة بهذا فلا مجال للإنكار، ولا يبعد أن يكون بعد التأويل بالمصدر خبر مبتدأ محذوف فيكون تمثيلاً لحال التاء في (تجلبب) بحالها في (تدحرج).

ثم إنه لما ورد سؤال على الحصر المذكور بقوله: والتاء إنما دخلت... إلخ، بأن يقال: لا نسلم أن التاء في (تجلبب) للمطاوعة فقط لم لا يجوز أن يكون لها دخل في الإلحاق، أو يكون لمحض الإلحاق دفعه بقوله:

فتح الغناء {لأنَّ الإلحَاقَ} أي: زيادة الحرف لأجل الإلحاق {لا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ بِلْ} يكون {فِي وَسْطِهَا} كزيادة الواو في (تجورب) و(ترهوك) والياء في (تشيطن)

---

[1] قوله بعلية الجامع بينهما وأثبتوا عليّة الجامع إما بالدوران وإما بالترديد والأول وهو ترتب الشيء على ما له صلوح العلية وجوداً وعدماً ويسمى الشيء الأول دائراً والثاني مداراً مثل أن يقال علة الحدوث هو التأليف؛ لأنه يدور عليه وجوداً كما في البيت وعدماً كما في الواجب تعالى والثاني كأن يقال علة الحدوث إما التأليف والإمكان والثاني بطل لصفات الواجب تعالى فتعين الأول.

الكفوي وكأن قول المصنف إن حقيقة الإلحاق دون أن يقول الإلحاق إشارة إلى هذا فتدبر.

أساس {لأَنَّ الإلحَاقَ لا يَكُونُ} أي لا يثبت ولا يتحقق بالزيادة الواقعة {فِي} محل {أَوَّلِ الكَلِمَةِ بَلْ} يتحقق بالزيادة الواقعة {فِي وَسْطِهَا} سئل أبو السعود مفتي الروم عن الفرق بين (الوَسْط) بسكون السين، و(الوَسَط) بفتحها. أجاب: بأن الساكن متحرك والمتحرك ساكن وهنا بسكون السين لأنه أعم مما بين الفاء والعين ومما بين العين واللام كزيادة الواو في (تجوورب[1]) و(ترهوك) والياء في (تشيطن).

تلخيص {لأَنَّ الإلحَاقَ} أي: لأن ما به الإلحاق على أن يقيم المسبب مقام السبب؛ لأن زيادة الحرف سبب للإلحاق، وذلك الحرف الذي هو سبب الإلحاق {لا يَكُونُ} ولا يوجد {فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ بَلْ} يكون {فِي وَسْطِهَا} بسكون السين.

قال في "المختار": تقول: (جَلَسْتُ وَسْطَ الدَّارِ) بالتسكين؛ لأنه ظرف، و(جَلَسْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ) بالتحريك؛ لأنه اسم، وكل موضع يصلح فيه بين، فهو: (وَسْطٌ) بالتسكين، وإن لم يصلح فيه بين، فهو: (وَسَطٌ) بالتحريك انتهى. فقد عرفت أن المصنف عبر فيها بقوله: بين الفاء والعين، وبين العين واللام، فصلح فيه بين فهو بالسكون، وقد يفرق بينهما بأن (الوَسْطَ) بالتسكين يتحرك، ويعم ما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام مثلاً، و(الوَسَطَ) بالتحريك يخص ما بين الشيئين فقط على التعيين.

سُئِلَ أبو السعود مفتي الروم عن الفرق بين الوسْط بالتسكين، والوسَط بالتحريك.

وأجاب المفتي بأن يقال: الساكن متحرك، والمتحرك ساكن، كذا قال الأستاذ - رحمه الله تعالى - وعلى هذا أيضاً يلزم أن يكون بالتسكين، فقد ظهر مما نقلناه من "المختار" أن الأولى أن يترك لفظ "في" كما صرح به الإمام البركوي في "إظهار الأسرار" تأمل.

فتح الغناء {وَ} بل يكون {فِي آخِرِهَا} أي: آخر الكلمة، كزيادة الباء في تجلبب، والياء في (تسلقى) فافهم واضبط.

---

[1] قوله بأن يقال كون التاء للإلحاق بط تصوير الدليل إذ لو كان له لزم ثبوته بالزيادة الواقعة في أول الكلمة والثاني بط فكذا المقدم.



الكفوي ....

أساس {وَ} بل يتحقق بالزيادة الواقعة في {آخِرِهَا} كزيادة الباء في (تجلبب) والياء في (تسلقى) والحاصل أنه ليس إلحاق نحو: تجلبب بتدحرج بواسطة تصديره بالتاء فلا يقال ألحق (جلبب) بتكرار اللام بـ(دحرج) ثم ألحق بـ(تدحرج) بزيادة التاء في أوله وإنما يقال: ألحق بـ(دحرج) ثم يزاد عليه ما زاد على (دحرج) وهو التاء فيكون (تجلبب) كما يقال: (تدحرج)، وإنما لم يكن التاء للإلحاق لأن زيادتها مطردة في إفادة الغرض المعنوي وهو معنى المطاوعة فإن (تفعلل) مطاوع (فعلل) نحو: دحرجته فتدحرج، ولما كان التاء في تدحرج الذي هو الملحق به لتحقيق معنى المطاوعة فكذلك في ملحقاته (عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْمُفَصَّلِ) لابن الحاجب وغيره من الشروح.

تلخيص {وَ} بل يكون ما به الإلحاق في {آخِرِهَا} كـ(الباء) في (تجلبب)، والياء في تسلقى، وبالجملة إن الحرف الذي يزاد لغرض الإلحاق لا يكون في أول الكلمة التي أريد إلحاقها بكلمة أخرى، فلا تكون التاء في (تجلبب) للإلحاق، بل لإفادة معنى المطاوعة فقط، بل يكون ذلك الحرف في وسطها كـ(تَرَهْوَكَ) وغيره، ويكون في آخرها أيضاً كـ(تجلبب) وغيره {عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ} ابن الحاجب {فِي} الإيضاح {شَرْحِ الْمُفَصَّلِ}، وكذا صرح سائر الشراح[1] به أيضاً، وعلى هذا الكلام يردُّ ما يقال: إن مصنف هذا الكتاب علي رضي الله عنه، وما ذكره الأستاذ هنا من تقدير سؤال بقوله: "لأن الإلحاق... "إلخ.

وبيان مورد هذا السؤال ركيك جداً، فتفطن فتح الله عليك حقيقة الحال، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] الملك المتعال.

فتح الغناء ....

[1] وكذا صرح الجار بردى في شرح الشافية حيث قال تحقق الإلحاق في تجلبب إنما هو بتكرار الباء والتاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لأن الإلحاق لا يكون في أول الكلمة انتهى.

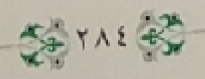
وَاثْنَانِ لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ البَابُ الأَوَّلُ: افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً.

الكفوي {وَ} بابان {اثْنَانِ} من الأبواب الخمسة والثلاثين قد يجيء {لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ} بزيادة ثلاثة أحرفٍ على الثلاثي المجرد. {البَابُ الأَوَّلُ} منهما {افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً}.

أساس {وَ} بابان {اثْنَانِ} من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنان {لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ} يعني أن ما هو ملحق بـ(احرنجم) بابان وهما بزيادة ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد الأولان لغير الإلحاق، والأخير لمجرد الإلحاق بـ(احرنجم) {البَابُ الأَوَّلُ} من البابين {افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً} إنما قدمه على باب (الافعنلاء) لأن إحدى زوائده من جنس أصوله.

تلخيص {وَاثْنَانِ} أي: بابان من الأبواب الخمسة والثلاثين كائنان {لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ} الذي زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد. {البَابُ الأَوَّلُ} من ذينك البابين ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي المجرد الأولان لغير الإلحاق، والأخير لمجرد الإلحاق.{افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً} هذا باب (الافعنلال) وتقديمه على باب (الافعنلاء) لكون إحدى زوائده من جنس بعض حروفه الأصول.

فتح الغناء {وَ} بابان {اثْنَانِ} كائنان {لِمُلْحَقِ احْرَنْجَمَ، البَابُ الأَوَّلُ} منهما له وزن، ولوزنه موزون فوزنه {افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ افْعِنْلاَلاً}.



مَوْزُونُهُ اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا.

الكفوي {مَوْزُونُهُ اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا} قال التفتازاني معنى اقعنسس خلف ورجع، قال أبو عمرو: سئلت الأصمعي عنه فقال هكذا فقدم بطنه وأخر صدره انتهى. وقال صاحب السعود في الصرف معناه تأخر ورجع من (قعس) إذا دخل ظهره وخرج صدره وهو ضد الأحدب.

أساس {مَوْزُونُهُ اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا} ويسمى هذا باب (الافعنلال) وإنما كان هذا ملحقاً بـ(احرنجم) دون (باب الاستفعال) مع أنه في جميع تصاريفه على وزنه؛ لأنه لا يوجب في الملحق أن يكون كل من حروف الأصول والزوائد مواقعها في الملحق به وباب الاستفعال بالنسبة إلى الاحرنجام ليس كذلك لا في أصوله ولا في زوائده؛ لأن الزيادة في (احرنجم) همزة في أوله ونون بعد عينه، وفي (الاستفعال) همزة وسين وتاء في أوله فأين هذا من ذاك؛ ولأن الزوائد كلها في الاستفعال مطردة لإفادة معان فلا يكون ملحقاً البتة.

تلخيص و{مَوْزُونُهُ اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا} **فإن قلت**: لم كان هذا ملحقاً بـ(احرنجم) ولم يكن ملحقاً بـ(استفعل) مع أن جميع تصاريفه على وزنه؟ **قلنا**: يجب أن يكون في الملحق كل من الحروف الأصول والزوائد الواقعة[١] في الملحق به، والحال أن (الاستفعال) بالنسبة إلى هذا الباب أعني (الاقتعنساس) ليس كذلك، لا في الأصول ولا في الزوائد ؛ لأنّ جميع الزوائد في (الاستفعال) أعني: الهمزة، والسين، والتاء في الأول، والأصول بعدها بخلاف (الاقعنساس) فإنه مخالف (للاستفعال) في مواقع الأصول، والزوائد كما ستعرف. وأما إذا ألحق بـ(احرنجم)؛ فيوافق مواقعها في الملحق، والملحق به، وإذا ألحق بـ(احرنجم) دون[٢] (استفعل) كما قال المصنف - رحمه الله تعالى - وما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى[٣] - هنا أيضاً لا يخلو عن الركاكة فليطالع، وليتأمل.

فتح الغناء مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه {اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا} مطابقاً لوزنه المذكور

---

[١] هذا على تقدير وجود الزوائد في الملحق به وهو ليس بشرط وكذا موافقة الزوائد والأصول في العدد في كل من الملحق والملحق به يعرف وجهه بتأمل.

[٢] ولأن الزوائد كلها في الاستفعال مطردة لإفادة معان بخلاف الاقعنساس تدبر.

[٣] فالأستاذ رحمه الله تعالى اقتفى أثر السيد عبد الله في "شرح الشافية" ولم يفهم من كلامه ما فهم من كلام السيد فأول كلامه ينافي في آخره بحسب الظاهر مع أن ما ذكره السيد من السؤال والجواب غير السؤال والجواب اللذين ذكرناهما مع أن المناسب هنا ما ذكرنا تدبر ما فيه.

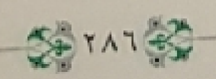
وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} ليوافق زائدي الأصل لما عرفت من قاعدة الإلحاق، فالهمزة للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا في احرنجم {وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ}.

أساس {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} كـ(اقعنسس) أصله: (قعس) والقَعَس بفتحتين والقَعِس بفتح القاف وكسر العين وكذا المتقاعس بمعنى واحد يقال: (رجل قعس ومتقاعس) إذا ظهر بطنه، ودخل صدره، وهو ضد الأحدب على ما قاله الأصمعي، لكن معنى (الاقعنساس) على ما سيجيء بيانه غير معنى (القعس) وإن كان أصله قعس ثم صار اقعنسس. {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} والكلام في الهمزة والنون كالكلام في تاء تجلبب في أنهما ليستا للإلحاق كما أن التاء كذلك فالهكزة للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا في احرنجم {وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} وهذا الزيادة لمجرد الإلحاق وإنما لم يدغم أحد السينين في الآخر لئلا يبطل الإلحاق باحرنجم ثم إنه لا خلاف في أن الزائد من الجنسين هو ما ذكره المصنف.

تلخيص {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} كـ(اقعنسس) أصله: (قعس) ثم صار: (اقعنسس). {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} فالهمزة للوصل، والنون للمطاوعة، كما كانتا في: (احرنجم) كذلك. {وَ} بزيادة {حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} وفيه إشارة إلى أن الزائد فيه السين الثانية، ولا يجري الخلاف المذكور هنا، لما عرفت أن البركوي - رحمه الله تعالى - قال: إذا كان أول المكررين متحركاً فالزائد هو الثاني بلا خلاف، ولم يدغم؛ لئلا يبطل الإلحاق، وبناؤه للازم، وهذا أيضاً من قبيل المطاوع الذي ليس له مطاوع؛ لأن معنى (القعس) و(الاقعنساس) متغايران؛ لأن (القعس) بفتحتين أو بفتح القاف وكسر العين، وكذا (المتقاعس) بمعنى واحد يقال: (رجل قعس ومتقاعس) إذا ظهر بطنه، ودخل صدره، وهو ضد الأحدب على ما نقله الأستاذ عن الأصمعي،

فتح الغناء {وَعَلَامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} المفرد المذكر الغائب مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} ثلاثتها أصلية كحروف قعس، وثلاثتها مزيدة كالحروف الزوائد الواقعة في "اقعنسس" فلذا قال: {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ} للوصل {وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَاللَّامِ} للمطاوعة، {وَحَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لَامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ} لأجل الإلحاق، فكل فعلٍ ماضٍ تجده هكذا فهو من باب (الافعنلا).



وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الّلازِمِ كَمَا يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ مُبَالَغَةً.

الكفوي ....

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الّلازِمِ} الظاهر أن يقول للمطاوعة لما قالوا النون للمطاوعة، لكن المصنف قال للازم تنبيهاً على أن هذا الفعل من قبيل المطاوع الذي ليس له مطاوع لمغايرة معنى القعس والاقعنساس لأن معنى القعس قد مرّ ومعنى الاقعنساس التأخر والرجوع إلى الخلف {نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ زَيْدٌ} أي: تأخر ورجع إلى الخلف، وفي بعض النسخ: وبناؤه لمبالغة اللازم كما قال العرب: قعس الرجل إذا خرج صدره ودخل ظهره وفيه نظر فتفطن.

تلخيص ومعنى (الاقعنساس): التأخر والرجوع إلى خلف، فلا يكون (الاقعنساس) مطاوع (القعس)، نحو: (اِقْعَنْسَسَ زَيْدٌ) أي: تأخر ورجع إلى خلف من غير ملاحظة المؤخر، بصيغة الفاعل، يعني: تأخر من غير مؤخر، كما في: (اِنْكَسَرَ الْإِنَاءُ) من غير ملاحظة الكاسر، على ما مرّ غير مرّة وفي أكثر النسخ.

{وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ الّلازِمِ كَمَا يُقَالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ وَدَخَلَ ظَهْرُهُ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ مُبَالَغَةً} وهو غير صحيح بناء على ما نقل عن الأصمعي.

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِمُبَالَغَةِ الّلازِمِ نَحْوُ: اقْعَنْسَسَ زَيْدٌ} أي: تأخر ورجع إلى خلف. اعلم أن معنى الأصل والمزيد عليه متغايران؛ لأن معنى (قعس) الذي هو الأصل خرج صدر زيد ودخل ظهره، ومعنى (اقعنسس) سمعته آنفاً، فإن قلت: إنه يستلزم كون النون في (اقعنسس) للمطاوعة أن يقال: "وبناؤه للمطاوعة". قلت: نعم إنه كذلك، لكن المصنف لم يقل كذلك تنبيهاً على أن هذا الفعل من قبيل المطاوع الذي ليس له مطاوع لمغايرة معنى القعس والاقعنساس فالأوضح أن يقال: اقعنسس الرجل أي: تأخر بلا مؤخر له مثل ما تقول انكسر الإناء بلا ملاحظة وجود الكاسر فافهم. وإنما قدم هذا الباب على ما يعقبه لكون إحدى زوائده من جنس أصوله ولما بين باب (الافعنلال) أراد بيان باب (الافعنلاء) فقال:

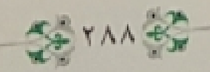
البَابُ الثَّانِي: افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افعِنْلاءً مَوْزُونُهُ اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً، وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَالَّلامِ وَاليَاءِ فِي آخِرِهِ.

الكفوي {البَابُ الثَّانِي: افْعَنْلَى} بالألف {يَفْعَنْلِي افعِنْلاءً. مَوْزُونُهُ اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً} قال التفتازاني معنى (اسلنقى) نام على ظهره ووقع على قفاه. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَالَّلامِ} ليوافق زائدي الأصل {وَ} بزيادة {اليَاءِ} كما هو الراجح عند المصنف {فِي آخِرِهِ}.

أساس {مَوْزُونُهُ اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً} إعلاله كإعلال الموزون به {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} كـ(اسلنقى)، أصله: (سلق) ثم صار: (اسلنقى). {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَالَّلامِ} ليوافق هاتان الزيادتان زيادتي الأصل في أن الهمزة للوصل والنون للمطاوعة {وَاليَاءِ} دون الألف كما ذهب بعضهم {فِي آخِرِهِ} وهذا لمجرد الإلحاق. {البَابُ الثَّانِي} من هذين البابين {افْعَنْلَى} قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل الالحاق بقلب الآخر ألفاً لكونه محل التغير على ما مر {يَفْعَنْلِي} أصله: يفعنلى بضم الياء استثقل الضمة على الياء وحذفت فبقي ساكناً وترك على حاله {افْعِنْلاءً} أصله: (افعنلايا) قلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة.

تلخيص {البَابُ الثَّانِي} منها {افْعَنْلَى} وقلب الياء فيه ألفاً لا يبطل الإلحاق؛ لكونه في الآخر كما عرفت {يَفْعَنْلِي} إعلاله كإعلال (يرمي) {افْعِنْلاءً} أصله: (افعنلايا)؛ فصارت همزة؛ لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة. {مَوْزُونُهُ اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً} تذكر ما في الوزن. {وَعَلاَمَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ} كـ(اسلنقى)، أصله: (سلق) ثم صار: (اسلنقى). {بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَالَّلامِ} فالهمزة فيه أيضاً للوصل، والنون للمطاوعة، كما في الملحق به. {وَاليَاءِ} لمجرد الإلحاق، وفيه رد لما قيل: إن الزائد فيه الألف {فِي آخِرِهِ}؛ لأنَّ ما به الإلحاق يجوز أن يكون في آخر الكلمة، كما يكون في وسطها على ما سبق.

فتح الغناء {البَابُ الثَّانِي} من البابين له وزن ولوزنه موزون فوزنه {افْعَنْلَى يَفْعَنْلِي افْعِنْلاءً} أصله: (افعنلايا) قلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد ألف زائدة. و{مَوْزُونُهُ} أي: موزون وزنه المذكور {اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً} مطابقاً للوزن في الحركات والسكنات والإعلال {وَعَلاَمَتُهُ} أي: ما يعلم ويتميز به هذا الباب {أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ} مبنياً {عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالنُّونِ بَيْنَ العَيْنِ وَالَّلامِ وَ} بزيادة {اليَاءِ فِي آخِرِهِ} لمجرد الإلحاق فكلُّ فعلٍ متصفٍ بهذه الصفة فهو من باب (الافعنلاء).

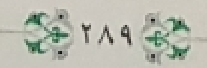


الكفوي {وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ نَحْوُ اسْلَنْقَى زَيْدٌ} لمجرد الإلحاق فتقلب الياء ألفاً في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا القلب لكونه في الآخر لا يبطل الإلحاق كما عرفت، وقيل: الزائد هو الألف ابتداءً فحينئذٍ يحتاج إلى قلب الألف ياء في المضارع لانكسار ما قبلها وههنا بابٌ آخر ملحق بـ(اقشعر) وهو (افعألّ يفعئلّ افعئلالاً) موزونه: (اطمأن يطمئن اطمئناناً) وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرفٍ بزيادة الهمزة في أوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره ليوافق زائدي الأصل، وبزيادة همزةٍ أخرى بين العين واللام لمجرد الإلحاق وبهذا تم أبواب التصريف إحدى وأربعين ستةٌ منها للثلاثي المجرد، وواحد منها للرباعي المجرد، وثلاثةٌ منها لما زاد على الرباعي المجرد، واحد وثلاثون لما زاد على الثلاثي المجرد وهو ضربان: غير ملحق، وملحق. والأول اثنى عشر باباً، والثاني ثلاثة أنواع:

أساس {وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ نَحْوُ: اسْلَنْقَى زَيْدٌ} الاستلقاء زنة ومعنى يقال استلقى الرجل واستلقى إذا نام على ظهره ويجيء لمطاوعة سلقى يقال: (سلقيته) إذا ألقيته على ظهره؛ فـ(اسلنقى) كذا في "شرح الشافية" للسيد عبد الله، قال الفاضل الكفوي: وههنا باب آخر ملحق بـ(اقْشَعَرَّ) وهو: (افْعَأَلَّ)، (يَفْعَئِلُّ)، (افْعِئْلالاً) موزونه: اطْمَأَنَّ، يَطْمَئِنُّ، اطْمِئْناناً وعلامته أن يكون ماضيه على ستة أحرف بزيادة الهمزة في أوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره ليوافق زائدي الأصل، وبزيادة همزة أخرى بين العين واللام لمجرد الإلحاق انتهى.

تلخيص {وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ نَحْوُ: اسْلَنْقَى زَيْدٌ} أي: نام على ظهره، و(الاسلنقاء كالاستلقاء) وزناً ومعنًى. قال السيد عبد الله في "شرح الشافية": يقال: (سلقيته) إذا ألقيته على ظهره؛ فـ(اسلنقى). انتهى. فلم أعلم منه أنه يجيء لمطاوعة (سلق) كما سبق. قيل: وهنا باب آخر ملحق بـ(اقْشَعَرَّ) وهو: (افْعَأَلَّ)، (يَفْعَئِلُّ)، (افْعِئْلَالاً). موزونه: اطْمَأَنَّ، يَطْمَئِنُّ، اطْمِئْنَاناً، يعني: أن أصله: (طَمَنَ) زيد فيه ثلاثة أحرف، وألحق بـ(اقْشَعَرَّ).

فتح الغناء {وَبِنَاؤُهُ} كائن {لِلاَّزِمِ نَحْوُ اسْلَنْقَى زَيْدٌ} أي: نام على قفاه والكلام في أنه قيل للازم وما قيل للمطاوعة كالكلام السابق في بناء الباب السابق، وقيل للمطاوعة نحو: (سلقيته) فـ(اسلنقى) أي: ألقيته على ظهره فقبل الإلقاء حتى ظهر أثر إلقائي فيه،



الكفوي النوع الأول: ملحق بالرباعي، وهو ثمانية أبوابٍ ذكر المصنف ستةً منها وذكرنا الباقين، والنوع الثاني: ملحق بـ(تدحرج) وهو أيضاً ثمانية أبوابٍ ذكر المصنف خمسة منها، وذكرنا ثلاثةً أخرى. والنوع الثالث: ملحق بـ(احرنجم) وهو بابان كما ذكره المصنف. والنوع الرابع: ملحق بـ(اقشعر) وهو باب واحد كما ذكرناه وهذا ما وعدناك في أول الكتاب والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. واعلم أن من عادة الصرفيين الباحثين عن أحوال الفعل وما يشتق منه أن يقسموا الفعل في ابتداء تعليمهم إلى أقسامه الثمانية ليكون عوناً للمتعلمين في معرفة الألفاظ الكثيرة ومعانيها النوعية بسماع واحد منها وفي سهولة ضبطها وحفظها فلما أشار المصنف في أثناء تعداد الأبواب إلى تلك الأقسام بعضها بالتصريح والتفصيل وبعضها بالإيماء في ضمن التمثيل أراد أن يجملها ههنا ليكون كالفذلكة لبيانها فقال:

أساس أقول: يقتضي كلامه أن يكون الهمزة الثانية زائدة وأن يكون أصله "ثلاثياً"، والحق أن أصله "رباعي مجرد"، وهو طمأن على وزن (فعلل) مثل: دحرج، ومصدره: (طمأنةٌ) على وزن (فعللةٌ) مثل: (دحرجةٌ) وهو الكون ساكناً فيكون من باب اقشعر لا من ملحقه، وكذا اشمأزّ يقال: (اشمأز الرجل اشمئزازاً) إذا انقبض، أصله: شَمأَزَّ على ما فهم من كتب اللغة، فما المانع من أن يكون مثل (اطْمَأنّ) و(اشمأزّ) أصلاً وأما الداعي إلى كونهما ملحقين بـ(اقْشَعَرَّ) على أن (افعئلالاً) أصل مصدر (افعيلالاً) مثل (احميراراً) على ما سبق إعلاله ثمه فليتأمل في هذا المقام فإنه مزالق الأقدام. ولمّا فرغ عن تعداد الأبواب باعتبار الأصالة والزيادة شرع في بيان أقسام الفعل مطلقاً باعتبار السلامة وغيرها فقال:

تلخيص وقال الأستاذ - رحمه الله تعالى -: ما المانع من أن يكون مثل: (اطْمَأَنَّ) و(اشمَأزَّ) من باب (اقْشَعَرَّ) وما الداعي إلى كونهما ملحقين به؛ لأن أصلهما: (طمأنَّ) و(شَمْأَزَّ) تتبع. ولمّا فرغ من تعداد الأبواب أصلاً، ومزيداً ملحقاً وغيره، أراد أن يشرع في بيان أقسام الفعل من جهة كونه سالماً وغيره؛ فقال:

فتح الغناء ولمّا فرغ المصنف رحمه الله تعالى من بيان الأبواب الخمسة والثلاثين وزناً وموزوناً وعلامةً وبناءً وأصالةً وزيادةً وعدداً، أراد أن يبين أوصافها صحةً وعلةً فقال:

الكفوي {ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ... إلخ}، وأراد بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية عن حروف العلة والهمزة والتضعيف، ثم إنه لما كان من عاداتهم أيضاً تقسيم الفعل إلى أقسامه السبعة ثم بيان ما لكل منها من الإعلال والإدغام وسائر الأحوال والأحكام أتى به المصنف أيضاً في هذا المقام وأشار إلى بعض الأحوال والأحكام في ضمن الأمثلة أو في صريح الكلام فقال:

أساس {ثُمَّ اعْلَمْ} الظاهر أنه عطف على قوله: (اعلم أن أبواب التصريف) وقد أشار بلفظ "ثم" إلى أن ما بين هذا البيان وما قبله من التفاوت، فإن البيان الأول مطمح أنظار الصرفيين وإن كان الأوصاف المذكورة للفعل متقدمة بالذات {أَنَّ الفِعْلَ} بكسر الفاء لا بفتحها لأن الأول اسم لكلمة مخصوصة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والثاني مصدر فعل يفعل {المُنْحَصِر فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ} أي: الأبواب الخمسة والثلاثين منحصر في ثمانية أقسام لأنه:

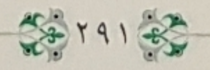
تلخيص {ثُمَّ اعْلَمْ} عاطفاً على (اعلم) الواقع في أول الكتاب، تنبيهاً على أن ما سيذكره أيضاً مطمح أنظار الصرفيين، وإن كان دون الأبواب السابقة على ما فهم من كلام الأستاذ - رحمه الله تعالى-.

ويمكن أن يقال: إن ما بعده أعلى مرتبة مما قبله؛ لأن كلمة "ثمَّ" في الأصل للتراخي في الزمان، ويستعار للتراخي في الرتبة؛ فيكون ما بعدها أعلى مرتبة مما قبلها، أو أدنى على ما قاله الفاضل العصام في "حاشية الجامي".

فكلمة "ثم" هنا للتراخي في الرتبة، ويمكن حملها على الحقيقة باعتبار الآخر، فافهم. {أَنَّ الفِعْلَ} الاصطلاحي، فهو إذاً بكسر الفاء لا بفتحها، فإنه مصدر، ولم يذكر الاسم مع أن تلك الأقسام تجري فيه أيضاً؛ لأنه أراد بيان حصر الأفعال، لا الأسماء؛ فتعرف السلامة وعدمها في الاسم بالمقايسة.

ولم يذكر الحرف بناء على أن التغير لا يتطرق إلى الحرف، كما يتطرق الفعل والاسم كذا في "المطلوب" وفي بعض شروح الزنجاني، ولذا كانت الكلمة المبحوث عنها في علم الصرف اثنين، والكلمة النحوية ثلاثة.

فتح الغناء {ثُمَّ اعْلَمْ} بعد ما علمت ما علمته لك من القواعد الصرفية {أَنَّ الفِعْلَ} الماضي {المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ} المذكورة بالاستقراء



الكفوي {وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ إِمَّا صَحِيحٌ، وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنَ الْوَزْنِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ... إلخ} وليكن هذا آخر ما جرى عليه القلم بمنّ مَنْ مَنَّ علينا وأنعم والحمد لله على الإتمام، وعلى رسوله الصلاة والسلام، وعلى آله وأصحابه الكرام ما دامت الليالي والأيام.

أساس {إِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ} أورد كلمة "إما" للدلالة على انحصار الفعل في الأقسام المذكورة؛ لأن المتبادر من أمثال هذه العبارة في تقاسيم الأشياء وهو الانفصال الحقيقي أو المانع في الخلو إذ بأحدهما يصير الأقسام مضبوطة دون المانع من الجمع إذ لا يعلم به عدة أقسام على ما حققه الشريف المحقق فما قيل أنه يجوز أن يكون كلمة إما لمنع الجمع لا لمنع الخلو منشاؤه عدم العلم بفائدة التقسيم.

تلخيص {المُنْحَصِرَ} صفة الفعل، و الحصر أربعة عند البعض، حصر عقلي: وهو ما لا يجوز العقل فيه قسماً آخر. ويكون ذكر الأقسام فيه بالترديد بين الإثبات والنفي، كقولهم: المعلوم إما موجوداً، أو لا. وحصر استقرائي: وهو ما يجوز العقل فيه قسماً آخر؛ لكن يحتاج الحكم بأقسامه إلى التتبع والتفحص، ويذكر فيه الأقسام المعلومة بالاستقراء، كقولهم: العنصر إما: أرض، أو ماء، أو هواء، أو نار. وحقه عدم الترديد بين الإثبات والنفي غالباً تدبر. وحصر وقوعي: كحصر الكلمة على الثلاثة، وفيه كلام. وحصر جعلي: كحصر رسالة الإظهار على ثلاثة أبواب. والظاهر أن الحصر هنا "استقرائي" و"وقوعي" لكنه متضمن للحصر العقلي، تأمل فيه تنل.

ومما ينبغي أن يعلم هنا إجمالاً أن التقسيم: إما حقيقي، وإما اعتباري. أما الحقيقي: فهو ضم قيود متباينة، أو متخالفة إلى المقسم؛ ليحصل بانضمام كل قيد قسم. وأما الإعتباري: فهو ضم قيود متغايرة في الجملة إلى المقسم لذلك. ويشترط في الأول التباين في الأقسام، بخلاف الثاني، فإنه لا يشترط فيه، بل يجوز فيه تداخل الأقسام. وهنا من قبيل الأول؛ لتحقق المباينة بين الأقسام، وهذا القدر يكفي لطالبي هذا الكتاب، والتفصيل في كتب الأدب، وقد بينته في "شرح الكفوي" بما لا مزيد عليه. يعني: أن الفعل الذي انحصر {فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ} أي: الأبواب الخمسة والثلاثين على مذاق المصنف ثمانية أقسام، بحسب الاستقراء؛

فتح الغناء {إِمَّا} بكسر الهمزة {ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ} لكونه مبنياً على ثلاثة أحرف بالأصالة لا بالزيادة، ولكونه بريئاً عن حروف العلة والهمزة والتضعيف

نَحْوُ: كَرُمَ.

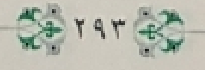
الكفوي {ومن ههنا إلى آخره من الضياء على البناء}

{ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ} الخمسة والثلاثين {إِمَّا ثُلاَثِيٌّ} وهو ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف {مُجَرَّدٌ} عن الزائد {سَالِمٌ} من حروف العلة والهمزة والتضعيف {نَحْوُ: كَرُمَ} قدَّم هذا القسم لتقدم العدم السابق؛ لأن مفهوم السالم عدمي وغير السالم وجودي تأمل حتى لا نقول إن مفهوم السالم وجودي وغير السالم عدمي لأن فيه كلمة نفي

أساس فإن قلت: هذا التقسيم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن مورد القسمة الفعل المنحصر في هذه الأبواب وكل فعل إما ثلاثي مجرد سالم أو غير سالم، وإما رباعي مجرد سالم أو غير سالم،وإما مزيد فيه سالم أو غير سالم، فمورد القسمة أيضاً أحدها وعلى كل تقدير يكون تقسيمه إليها تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره.

تلخيص لأنه {إِمَّا ثُلاَثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: كَرُمَ} فإنه ثلاثي؛ لكونه على ثلاثة أحرف. ومجرد؛ لكونه خالياً عن الزيادة. وسالم؛ لكونه عارياً عن حروف العلة والهمزة والتضعيف، فهو سالم عند الصرفيين والنحويين؛ لأن جميع حروفه الأصلية يعبر عنها بالفاء، والعين، واللام، كما في: (فَعَلَ) سلمت عن الحروف المذكورة، وكلمة: (رمى) غير سالمة عندهما، و(باع) غير سالم عند الصرفيين، وسالم عند النحويين؛ لكون آخره عارياً عن الحروف المذكورة. و(اسلنقى) سالم عند الصرفيين، وغير سالم عند النحويين، فكان بين الطائفتين عموم وخصوص من وجه باعتبار السلامة لاجتماعهما في مادة وافتراق كل منهما عن الآخر في مادة أخرى، وكذلك غير السالم كما عرفت المراد. فعلم مما سبق أن السالم عند النحويين: ما ليس في آخره حرف علة، سواء كان في غير الآخر أو لم يكن، وسواء كان أصلاً أو مزيداً. وعند الصرفيين لا يخرج الحرف الزائد الكلمة عن السلامة؛ لأن السالم عندهم ما سلم عن الإعلال، فلمّا سلمت أصوله المعتبرة كان سالماً؛ فيكون (قَاتَلَ)، و(أَكْرَمَ)، و(فَرِحَ) سالماً بزيادة الألف والهمزة والتضعيف كذا في بعض شروح الزنجاني وغيره.

فتح الغناء {نَحْوُ: كَرُمَ} فإن حروفه ثلاثة كلها أصلية وليس فيه حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف كما ترى



أساس قلت: مورد القسمة مفهوم الفعل من غير نظر إلى كونه ثلاثياً أو رباعياً مجرداً سالماً أو غير سالم أو مزيداً فيه سالماً أو غير سالم وهكذا جميع التقسيمات إذ المعتبر في التقسيم نفس المفهوم الكلي للمقسم لا أفراده إذ الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يقتضي إلا مجرد ضم القيد إلى مفهوم المقسم فإدخال كلمة "كل" على المقسم مخل كما أن إدخالها على المعرف كذلك، ولذلك ترى أنه كلما وقع ذلك ممن له شأن احتيج إلى التمحل والتكلف في تصحيحه واللام الداخلة على المقسم لام الحقيقة من حيث هي هي على ما حققه الفاضل العصام في بعض كتبه، فما قيل أن اللام في الفعل للاستغراق ومعنى الفعل المنحصر كل فعل منحصر اهـ. فغير مستقيم لما ذكرناه أن التقسيم في عُرف أرباب التدوين ضم قيود متباينة أو متغايرة إلى مفهوم كلي ليحصل بانضمام كل قيد إليه مفهوم أخص منه، إما بحسب الصدق أو بحسب المفهوم وهو مجموع المقسم والقيد، ويسمّى كل من الأمور المخصوصة بالقياس إلى الكلي الأعم قسماً وبالقياس إلى الأخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيماً والكلي الأعم بالقياس إلى تلك الأمور المخصوصة مقسماً، والتقسيم الذي يكون أقسامه متباينة يسمى تقسيماً حقيقياً وما ليس كذلك يسمى تقسيماً اعتبارياً والعمدة في التقسيمات هي الحقيقيات وهي المتبادرة إذا أطلق التقسيم، وما نحن فيه تقسيم حقيقي لتحقيق المباينة بين الأقسام وعلامة التباين صحة جريان السلب الكلي من الطرفين في كل منها مثلاً لا شيء من الثلاثي المجرد السالم بثلاثي مجرد غير سالم، ولا شيء من الثلاثي المجرد السالم بثلاثي مجرد سالم، وعلى هذا القياس الأقسام الباقية، والأغلب في الاعتبار أن يكون التقسيم متضمناً لحصر المقسم في الأقسام إذا المقصود منها شرطها غالباً ولذلك يعترض على التقسيمات بأنها غير حاصرة ويتكلف ما أمكن في جعلها حاصرة، والحصر المعتبر فيها قد يكون عقلياً بأن يحكم العقل بمجرد ملاحظة القسمة بالانحصار كحصر العدد للزوجية والفردية، وقد يكون استقرائياً يحتاج في الحكم به إلى التتبع والتفحص للأقسام كحصر الأبواب المذكورة سابقاً، وقال بعض الفضلاء: الحصر على أربعة أقسام: **حصر عقلي** وهو ما لا يجوز العقل فيه قسماً ويكون ذكر الأقسام فيه بالترديد بين الإثبات والنفي؛ كقولك المعلوم أما موجود أو لا. **وحصر استقرائي** وهو ما يجوّز العقل فيه قسماً آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء كقولك العنصر إما أرض، أو ماء، أو هواء، أو نار، وحقه عدم الترديد بين الإثبات والنفي. **وحصر وقوعي** كحصر الكلمة على الثلاثة. **وحصر جعلي** كحصر الرسالة الشمسية على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

أساس ثم إنه لا حكم في التقسيم مطلقاً أي سواء كان حقيقياً أو اعتبارياً لأنهما من المبادئ التصورية في الحقيقة وإن كان من المبادئ التصديقية صورة على ما ذهب إليه الشريف المحقق ودليله أن المقصود منهما تصوير الأقسام نفسه في الذهن بحيث يحصل بذلك التصوير تمييز كل واحد من الأقسام عن الآخر ولا يعتبر الحمل على المقسم كما في صورة التعريف فهو لا يشتبه اشتباهاً معنوياً بالقضية المنفصلة وكذا بالحملية الشبيهة بها التي موضوعها مشخص أو كلي مسور، وأما إذا كان موضوعها كلياً غير مسور، نحو العدد إما زوج وإما فرد فربما يقع الاشتباه والفرق بينهما أن في الحملية حكماً بأحد الأمرين على ما صدق عليه العدد، وفي التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الأمرين إليه ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقية بل في الصورة، وإذا حكم بانقسامه إليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في المعرف والتعريف الحقيقي خلافاً للتفتازاني فإنهما عنده من المبادئ التصديقية صورة وحقيقية، لكن الأصح عند المحققين ما ذهب إليه الشريف المحقق. نعم لا بد في التقسيم الحقيقي من أن يكون المقسم بحيث يصح الحكم على كل واحد من أفراده بأحد القسمين على سبيل الانفصال الحقيقي فلزم قضية كلية ربما يحصل كبرى لقضية أخرى موضوعها لفظ مورد القسمة ومحمولها ما جعل مورد القسمة، فيجعل الحاصل من ضم إحدى القضيتين إلى الأخرى شبيهة في شمول المقسم القسمين في التقاسيم كلها، فيقال في تقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق وغيره مثلاً مورد القسمة الحيوان وكل حيوان إما ناطق أو غيره فمورد القسمة إما ناطق أو غيره، فإن كان ناطقاً لم يشمل غيره وبالعكس، وفيما نحن فيه مورد القسمة الفعل المنحصر في هذه الأبواب وكل فعل إما ثلاثي مجرد سالم، وإما ثلاثي مجرد غير سالم، وإما رباعي مجرد سالم، وإما رباعي مجرد غير سالم، وإما ثلاثي مزيد فيه سالم، وإما ثلاثي مزيد فيه غير سالم، وإما رباعي مزيد فيه سالم، وإما رباعي مزيد فيه غير سالم، فمورد القسمة إما ثلاثي مجرد سالم وإما غير سالم إلى آخر الأقسام، فإن كان الأول لم يشمل الباقي وإن كان أحداً من الباقي لم يشمل الأول أي ما يقابله ويندفع بعدم اندراج المقسم في هذه الكلية، وشرائط إنتاج الشكل الأول إنما يكفي فيه إذا كانت المقدمات من القضايا التي يكون المحمول فيها صادقاً على الموضوع صدق الكلي على جزئياته كما صرح به المحقق الشريف، والصغرى ههنا ليست منها لأن محمولها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما[1] إلا بالعبارة هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[1] أي بين مورد القسمة وبين ما جعل مورد القسمة.

أساس {نَحْوُ: كَرُمَ} فإنه ثلاثي لكونه على ثلاثة أحرف، ومجرد لكونه خالياً عن الزيادة، وسالم لكونه عارياً عن حروف العلة والهمزة والتضعيف. اعلم أن المراد بالسالم عند الصرفيين ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف، وذلك بأن لم يكن حرف من حروفه الأصلية شيئاً من حروف العلة وهي الواو والياء والألف والهمزة والتضعيف، والحروف الأصلية هي التي تقابل بالفاء والعين واللام، والمراد بالمقابلة الموازنة وهي أن يقابل حرف الموزون بحرف الميزان مثل أن يقابل النون بالفاء والصاد بالعين والراء باللام. وتوضيح المقام أنك إذا أردت تمييز السالم عن غيره فقابل الموزون بالميزان فإن وجدت في حروفه الأصلية حرفاً من حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه بأنه غير سالم، وإلا فاحكم عليه بأنه سالم مثلاً إذا قابلت (ضرب) بـ(فعل) فالضاد في مقابلة الفاء، والراء في مقابلة العين، والباء في مقابلة اللام، فاحكم عليه بأنه سالم إذ ليس من حروفه الأصلية التي قابلتها بـ(فعل) شيئاً من حروف العلة والهمزة والتضعيف، وكذا (فتح)، و(علم)، و(حسن)، وإذا قابلت (وعد) و(أكل) و(مدّ) فاحكم على كل واحده منها بأنه غير سالم، وكذا الكلام في الرباعي المجرد مثلاً إذا قابلت (دحرج) بـ(فعلل) فاحكم عليه بأنه سالم، وإذا قابلت (بيطر) فاحكم عليه بأنه غير سالم. وإنما قلنا "المراد بالسالم عند الصرفيين" تنبيهاً على أن السالم عندهم غير ما عند النحويين؛ لأن السالم عند الصرفيين ما ذكرناه، وعند النحويين ما ليس في آخره حرف علة فقط سواء وجدت في غير الآخر أو لا، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه باعتبارين: الأول بالنسبة إلى السالم، والثاني بالنسبة إلى غير السالم.

أما بيان الأول فـ(ضرب) سالم عندهما، و(اسلنقى) سالم عند الصرفيين فقط، و(وعد) سالم عند النحويين فقط. وأما بيان الثاني فـ(رمى) غير سالم عندهما، و(وعد) غير سالم عند الصرفيين فقط، و(اسلنقى) غير سالم عند النحويين فقط، وإنما قيل: "ما سلمت" دون "ما صحت" تنبيهاً على الفرق بين الصحيح والسالم؛ إذ الصحيح ما ليس أحد أصوله حرف علة وإن وجد فيه الهمزة والتضعيف فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقاً والسالم أخص مطلقاً إذ كل سالم صحيح، وليس كل صحيح بسالم، ومنهم من يفرق بينهما بأن يريد بالصحيح ما أريد بالسالم، فبينهما تساوٍ، وهو المختار عند المصنف. وإنما وصف الحروف بـ"الأصلية" تنبيهاً على أن الزائدة لم تخرج الفعل عن السلامة؛ لأن السالم من الاعلال، فما سلم أصوله المعتبرة كان سالماً، فيكون (أَكْرَمَ) و(فَرَّحَ) و(قَاتَلَ) سالماً بزيادة الهمزة والتضعيف والألف.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

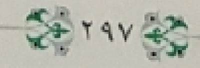
وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَعَدَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: دَحْرَجَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسْوَسَ.

الكفوي {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ} بل معتل أو مضاعف أو مهموز{نَحْوُ: وَعَدَ} ومدَّ وأخذ{وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ} وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرفٍ بأن يكون جميع حروفه أصلية {سَالِمٌ} من حروف العلة وما يلحقها {نَحْوُ: دَحْرَجَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسْوَسَ} وزلزل.

أساس {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَعَدَ} فإنه مثال واوي، وكل مثال واوي غير سالم عندهم، وإن كان سالماً عند النحاة. {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: دَحْرَجَ} فإنه رباعي لكونه على أربعة أحرف أصول ومجرد لكونه خالياً عن الزيادة وسالم لكونه عارياً عما ذكر. {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسْوَسَ} فإنه مضاعف وكل مضاعف غير سالم.

تلخيص {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَعَدَ} فإنه مثال، والمثال غير سالم عندهم، وسالم عند النحويين، وقدَّم الثلاثي على الرباعي؛ لتقدمه عليه طبعاً ؛ فقدمه وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع. وقدم السالم على غير السالم؛ لكون مفهومه وجودياً، وقدم المجرد من الثلاثي والرباعي على المزيد منهما؛ لأن المجرد أصل بالنسبة إلى المزيد، والأصل أولى بالتقديم. {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوُ: دَحْرَجَ} فإن جميع حروفه الأربعة أصلية وعارٍ عن الحروف المذكورة. {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ} لوجود حرف العلة في حروفه الأصلية، ولكونه مضاعف الرباعي، وهو ما كان فاء فعله مع لامه الأولى، وكذا عين فعله مع لامه الثانية من جنس واحد {نَحْوُ: وَسْوَسَ} ولم يدغم هذا النوع من المضاعف؛ لوجود الفاصل بين المثلين، وهو مانع كما يجيء في بحثه، والمضاعف غير سالم.

فتح العناء {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ} لعدم برأته وسلامته عن حرف العلة {نَحْوُ: وَعَدَ} فإنه وإن كان مبنياً على ثلاثة أحرف أصلية لكنه معتل بوجود الواو في أوله وهو من حرف العلة {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ} لكونه مبنياً على أربعة أحرف أصلية وليس فيه حرف زائد ولا حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف {نَحْوُ: دَحْرَجَ} فإنه كذلك أي: متصف بما ذكرنا كما تشاهده {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: وَسْوَسَ} فإن فيه حرفين من حروف العلة وهما الواوان مع كون مضاعفاً كما تشاهده



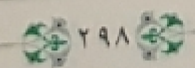
وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ. وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: أَوْعَدَ. وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: تَدَحْرَجَ.

الكفوي {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ. وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ} رباعياً أو خماسياً أو سداسياً {نَحْوُ: أَوْعَدَ} واتعد واستوعد{وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ} خماسياً أو سداسياً {نَحْوُ: تَدَحْرَجَ} واحرنجم

أساس {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ} فإن أصله: (كَرُمَ) وهو ثلاثي مجرد سالم وما زاد عليه سالم أيضاً. {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: أَوْعَدَ} فإن أصله: (وَعَدَ) وهو مثال واوي غير سالم فكذا مزيده. {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: تَدَحْرَجَ} فإن أصله: (دَحْرَجَ) وهو رباعي مجرد سالم فكذا مزيده {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ} فإن أصله: (وَسْوَسَ) وهو رباعي مضاعف غير سالم على ما مرّ. {وَيُقَالُ} أي: ويسمى {لِهَذِهِ الأَقْسَامِ} عند أرباب هذا الفن {الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ} يعنون بها عند تعاليمهم واعترض على هذا التقسيم من وجهين: الأول: أنه يجوز أن يكون الفعل ثنائياً مجرداً سالماً أو غير سالم، كما جاز أن يكون ثلاثياً مجرداً سالماً أو غير سالم. والثاني: أنه يجوز أن يكون الفعل خماسياً مجرداً سالماً أو غير سالم فيختل الحصر. وأجيب عن الأول بأن الحصر استقرائي ولا بد فيه من تحقق مادة النقض فلا يضره التجويز العقلي، والثنائي المجرد مطلقاً غير متحقق إذ الأصل في الفعل بل في الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف:

تلخيص {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ} فإن الهمزة كانت زائدة، والزيادة لا تخرج الكلمة عن السلامة عندهم، بعد أن كان أصله سالماً، وأصل (أَكْرَمَ): (كَرُمَ) وهو سالم كما عرفت، وكذا ما زاد عليه. {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: أَوْعَدَ} لعدم السلامة في أصله، وكذا المزيد عليه. {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوُ: تَدَحْرَجَ} لسلامة أصله، وهو: دَحْرَجَ

فتح الغناء {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ} بأن يكون الأصل والمزيد عليه سالمين عن حروف العلة {نَحْوُ: أَكْرَمَ} فإن أصله أعني (كرم) سالم، ثم صار: (أكرم) بزيادة الهمزة في أوله وهو سالم أيضاً. {وَإِمَّا ثُلَاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ} بل معتل بوجود حرف العلة فيه {نَحْوُ: أَوْعَدَ} فإن أصله أعني (وعد) غير سالم بوجود الواو فيه فكذا ما زيد عليه {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ} بأن يكون الأصل وما زاد عليه سالمين عن حرف العلة {نَحْوُ: تَدَحْرَجَ} فإن دحرج سالم وكذا ما زيد عليه.



وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ. وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ.

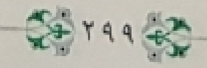
الكفوي {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ} خماسياً أو سداسياً {غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ: الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ} لكون مسماها ثمانية.

أساس حرف يبتدأ به، وحرف يتوقف عليه، وحرف يفصل بينهما، ليكون حاجزاً بين المبتدأ به والموقوف عليه وذلك لتنافيهما في الصفة لأن المبتدأ به لاقتضائه الحركة موصوف بصفة الحركة والموقوف عليه لاقتضائه السكون موصوف بصفة الحركة والموقوف عليه لاقتضائه السكون موصوف بصفة السكون فلم يكن تقارنهما معقولاً عند أهل العربية فلزم الاحتياج إلى فاصل متوسط بينهما.

فإن قلت: ننقل الكلام إلى الحرف الحاجز المتوسط بينهما بأن تقول: الحرف المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وأياً ما كان يلزم التنافي المذكور مع أحدهما لأنه إن كان متحركاً لا يكون تقارنه مع الموقوف عليه معقولاً لتنافيهما في الصفة، وإن كان ساكناً لا يكون تقارنه مع المبتدأ به معقولاً للعلة المذكورة أيضاً. قلنا: المراد بالحرف المتوسط نفسه وجوهره مع قطع النظر عن حركته وسكونه لا يقال إن مادة النقض متحققة إذ قد وقع في الفعل (صن) و(بع) وأمثالهما فإن كلاً منهما فعل أمر مع أنه ثنائي، لأنّا نقول المراد من قولنا "الفعل لا يقع ثنائياً" عدم وقوع ثنائية الماضي والمضارع دون الأمر، والأمر يجوز أن يقع على حرف واحد نحو (ق) فضلاً عن أن يكون على حرفين. وأيضاً إن أصل (صن) (أصون)، وأصل (بع) (أبيع) فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين والمحذوف فيهما في حكم الباقي بناء على أن المحذوف بالإعلال في حكم الثابت عندهم والمراد من عدم وقوعه ثنائياً بحسب الوضع فاندفع الإيراد. والجواب عن الثاني من الوجهين من وجوه:

تلخيص {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ نَحْوُ: تَوَسْوَسَ} لعدم السلامة في أصله، وهو: وَسْوَسَ، وقد عرفت أنه معتل، ومضاعف فمزيده أيضاً غير سالم. {وَيُقَالُ} أي يسمّى {لِهَذِهِ الأَقْسَامِ} يعني: تميز هذه الأقسام عند المعلمين والمتعلمين {الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ}.

فتح الغناء {وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيْرُ سَالِمٍ} بل معتل بوجود حرف العلة فيه {نَحْوُ: تَوَسْوَسَ} فإن فيه واوين مع كونه مثل أصله مضاعفاً {وَيُقَالُ لِهَذِهِ الأَقْسَامِ} التي سمعتها عني {الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ} أي: تسمى هذه الأقسام عند علماء الصرف بالأقسام الثمانية.



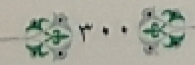
أساس **أما أولاً** فلأن الغرض من الزيادة على الثلاثة توسيع في الكلام ويحصل بالرباعي. **وأما ثانياً** فلأن الفعل ثقيل لفظاً ومعنى أما لفظاً فلاقتضائه الفاعل أبداً والمفعول، وأما معنى فلدلالته على الحدث بجوهره وعلى الزمان بصيغته وكثرة استعماله مع كونه ثقيلاً لفظاً ومعنى يمنع أن يكون زائداً على أربعة مع أنه لو اتصل به ضمير المرفوع على تقدير كونه خماسياً لتوهم أنه كلمتان ركبت احديهما مع الأخرى. **وأما ثالثاً** فلأن الفعل فرع الاسم وهو مخمس، فلو خمس الفعل لزم المساواة بين الفرع والأصل وهو مستكره إذ الفرع ينبغي أن يكون منحطاً عن الأصل بدرجةٍ.

ولما فرغ عن بيان تقسيم الفعل إلى أقسامه الثمانية شرع في بيان تقسيمه إلى الأقسام السبعة فقال:

تلخيص كما تميز الأقسام الآتية بالأقسام السبعة كما يجيء. وقد عرفت مما سبق أن الفعل يكون ثلاثياً ورباعياً، ولا تكون الحروفُ الأصلية زائدة على الأربعة، ولا يكون ثنائياً أيضاً، وإن جوازهما العقل لما قلنا: إن الحصر استقرائي أو وقوعي. وأما الاسم فيجوز أن يكون خماسياً أيضاً، قال ابن الحاجب في "الشافية": وأبنية الفعل الأصول ثلاثية ورباعية، وأبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية، وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية بحسب الاستعمال، وهي: فلس، وفرس،وكتف، وعضد، وخبر، وعنب، وإبل، وقفل، وصرد، وعنق، وللرباعي المجرد خمسة استعمالات: جعفر، وزبرج، وبرثن، ودرهم، وقمطر، وزاد الأخفش: (جخذب) وللخماسي أربعة: (سفرجل)، و(قرطعب)، و(جحمرش)، و(قذعمل). وبالجملة إن الفعل إما ثلاثي يحصل بحرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما وما دونه خروج عن حد الاعتدال، ولذا لا يقع ثنائياً، وكذلك الاسم المتمكن[1]، ويشترك الاسم والفعل في كونهما ثلاثياً ورباعياً، ولم يكن للفعل خماسيّاً؛ لئلا يلزم مساواة الفرع للأصل، وهو مستكره إذ الفرع ينبغي أن يكون منحطاً عن الأصل بدرجة هذا. ثم شرع في بيان تقسيم الفعل إلى الأقسام السبعة؛ فقال:

فتح الغناء ....

[1] وإنما قيدنا الاسم بالمتمكن احترازاً عن المبني فإنه يجوز كونه ثنائياً كـ"من" و"ما" بخلاف المتمكن فإنه لا يجوز فيه.



الكفوي {ثم وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ} ماضياً أو مضارعاً أو أمراً غائباً أو حاضراً أو متكلماً إن كان الأمر للمجهول وأما الجحد المطلق والجحد المستغرق ونفي الحال ونفي الاستقبال وتأكيد نفي الاستقبال والنهي كلها فداخلةٌ في المضارع، قال المطرزي في "المصباح": وله ثلاثة أمثلة المفتوح الآخر وما يتعاقب على أوله إحدى الزوائد الأربع والموقوف الآخر انتهى. يفهم من هذا أن الفعل ثلاثة فقط؛ لأن السكوت في مقام البيان يفيد الحصر

أساس {ثم اعْلَمْ} مصدرا بكلمة "ثم" لقصد ربط ما بعدها لما قبلها ومشيراً بها إلى تفاوت بين البيانين؛ لأن من عادة الصرفيين بيان الفعل في ابتداء تعليمهم بأنه من أي قسم من الأقسام الثمانية ليكون أعون للمتعلمين الخائضين في مسائل علم التصريف، ثم البيان بأنه من أي قسم من الأقسام السبعة لكن هذا البيان بالنسبة إلى البيان الأول كالتصريح بما علم ضمناً فتفطن. {أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ} إدخال كلمة "كل" على المقسم مخل إذ المعتبر في التقسيم نفس المفهوم الكلي للمقسم لا إفراده على ما عرفت آنفاً

تلخيص {ثم اعْلَمْ} بكلمة ثم أيضاً؛ لأن ما قبلها متضمن لما بعدها، ولذا قدمه الزنجاني على الكل، فكان ما قبلها أعلى مرتبة مما بعدها، ولا يعد العكس لما بيناه فتذكر. {أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ} أي: كل فرد من أفراد الفعل باعتبار آخر منحصر في سبعة إذ كلمة "كل" إذا دخلت على النكرة تكون لإحاطة الأفراد، كقولهم: (كُلُّ رُمَّانٍ مَأْكُولٍ)، وإذا دخلت على المعرفة تكون لإحاطة الأجزاء، ولذا لم يجز: (كُلُّ الرمانِ مأكولٌ) لأن كُلَّ أجزائه لا يؤكل، كـ(القشر) فإيراد "كل" في المقسم مبني على ما هو المشهور[1] من أن التقسيم للأفراد كما أن التعريف للماهية.

فتح الغناء {ثم اعْلَمْ} يا أيها المخاطب {أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ} ومن المعلوم أن كلمة "كل" إذا أضيفت إلى نكرة تفيد العموم والشمول في المضاف إليه كما وقع ههنا فالمعنى أن كل فعل من أنواع الأفعال ماضياً أو مضارعاً أو أمراً أو نهياً

[1] وإنما قال على ما هو المشهور لأنه في التحقيق أنها للماهية كالتعريف كما حققه الآمدي في "شرح الولدية" والفاضل العصام وغيرهما.



إِمَّا صَحِيْحٌ، وَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهِيَ: الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعِيفُ. نَحْوُ: نَصَرَ.

الكفوي {إِمَّا صَحِيْحٌ} لم يقل سالم اشعاراً بأن الصحيح والسالم عنده بمعنى واحد لا أعم منه كما ذهب إليه بعضٌ من الصرفيين كالزنجاني {وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهِيَ: الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ} المقلوبة منهما، وأما المقلوبة من الهمزة فمهموز.

أساس {إِمَّا صَحِيْحٌ} اعلم أنه قد يذكر المقسم في الأقسام صريحاً كقولك: الإنسان إما إنسان أبيض وإما إنسان أسود، وقد يدخل في مفهومها كقولك الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف، فالكلمة داخلة في مفهوم كل من الاسم والفعل والحرف؛ لأن "الاسم" كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، و"الفعل" كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، و"الحرف" كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل آلة لفهم غيره، وقد يحذف المقسم وهو مراد كقولك الإنسان إما أبيض أو أسود، وهنا من قبيل الثاني؛ لأن المقسم الذي هو الفعل داخل في مفهوم كل من الأقسام على ما أشار إليه المصنف بقوله: {وَهُوَ} أي: الصحيح {الفِعْلُ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ} بالرفع اسم ليس، والجار والمجرور أعني قوله "في مقابلة" خبر مقدم على اسمه قيل عليه لو قدم المصنف المعتل على الصحيح لكان أولى كما فعله ابن الحاجب؛ لأن مفهوم المعتل وجودي يستدعي التقديم ومفهوم الصحيح عدمي يستدعي التأخير وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن العدمي مؤخر عن الوجودي مطلقاً بل المؤخر عن الوجودي العدم المضاف، وأما العدم المطلق فهو مقدم على الوجودي على ما عرف في موضعه فعلى هذا يكون تقديم الصحيح أولى كما لا يخفى على أن العدميات مقدمة على الملكيات في الذهن، وإن كانت الملكيات مقدمة على العدميات في الخارج، ويمكن أن يقال إنما قدم الصحيح لتجرده عن الإعلال، وقال بعض الشارحين إنما قدمه على المعتل لأن الصحيح أصل والمعتل ليس بأصل.

تلخيص {إِمَّا صَحِيْحٌ} كلمة "إما" بكسر الهمزة تدل على انحصار الفعل في الأقسام المذكورة، وفيه سؤالٌ وجوابٌ مشهوران مذكوران في كتب النحو فليطالع ثمة. {وَهُوَ} أي: الفعل الصحيح؛ لأن المقسم يدخل في كل واحد من أقسامه كما بين في الآداب، فافهم.

فتح الغناء {إِمَّا} فعل {صَحِيْحٌ} وسالم {وَهُوَ} أي الصحيح الفعل {الَّذِي لَيْسَ} ولم يوجد {فِي مُقَابَلَةِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ} أي: ليس في أوله، ولا في وسطه، ولا في آخره



الكفوي وقدّم الواو لأنها أصلٌ لأنها متولدةٌ من أقوى الحركات وهي "الضمة"؛ لأنها علوية تخرج من محلها بتحريك الشفتين وانضمامهما إلى جانب الفوق كما مرَّ مراراً،

أساس وإنما سميت هذه الحروف بحروف العلة لأن العليل لا يتلفظ إلا بها عند الأنين نحو: (واي[1]) فأضافوا الحروف إلى العلة لتلفظ العليل بها؛ لأن من عادتهم أنهم أضافوا شيئاً إلى شيء بأدنى ملابسة، أو نقول تسمية هذه الحروف بها لما وقع فيها من التغيرات المطردة من القلب والحذف والإسكان. فإن قلت: أليس الهمزة منها؟ قلت: قد قال بعضهم أنها منها لكن الجمهور على خلافه إذ الهمزة لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب، ولم يعدوا المهموز من المعتل، ولهذا أخرجوا عن حده.

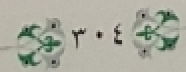
تلخيص {وَهِيَ} أي: حروف العلة ثلاثة {الوَاوُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ} وسميت هذه الحروف بحروف العلة؛ لأن العليل لا يتلفظ إلا بها عند الأنين، نحو: (واي) فأضافوا هذه الحروف إلى العلة لتلفظ العليل بها؛ لأن من عادتهم أنهم يضيفون شيئاً إلى شيءٍ لأدنى ملابسة، ولا يبعد أن تسمى بحروف العلة لوقوع التغييرات فيها كثيراً، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله، وتسمى هذه الحروف أيضاً حروف الزوائد، واللين، والمد، أما تسميتها بـ(الزوائد) فظاهر، وأما بـ(اللين) فلما فيها من اللين لاتساع مخارجها، وأما بـ(المد) فلقبولها الامتداد، فـ(العلة) أعم من (المد) و(اللين)؛ لصدقها على المتحرك والساكن منها، ثم (اللين) أعم من (المد) ؛ لعدم اشتراط أن يكون حركة ما قبلها من جنسها، وأما (المد) فهو مشروط بهذا الشرط، وأما (الزوائد) و(العلة) فبينهما عمومٌ من وجهٍ لصدقهما في واو (قُعُودٌ)، وصدق الزوائد في همزة (أَكْرَمَ)، وصدق العلة في وسط (قَالَ) كذا في الأساس، لكنَّ الحق أن (الزوائد) أعم من العلة؛ لأن حروفها عشرة، وهي: (اليوم تنساه) أو (يا أوس هل نمت) أو (لم يأتنا سهواً) جمعها بعضهم في بيت وهو:

يَا أَوْسُ هَلْ نِمْتَ وَلَمْ يَأْتِنَا... سَهْوٌ فَقَالَ الْيَوْمَ تَنْسَاهُ

أو (أتاني سليمون)، أو (سألتمونيها)، أو (هويت السمان).

فتح الغناء الوَاوُ وَ} ثانيها {اليَاءُ وَ} ثالثها {الأَلِفُ وَ[لَا]} يوجد أيضاً في المحلات الثلاثة المذكورة

[1] ويسمى حروف الزوائد والفرق بين حروف الزوائد وحروف العلة عموم من وجه لصدقهما في واو قعود وصدق الأولى في همزة أكرم وصدق الثاني في وسط قال وحروف المد أخص من حروف اللين الأخص مطلقاً من حروف العلة.



الكفوي ثم قدم الياء على الألف؛ لأنها قريبة من الواو في الثقل؛ ولأن الألف غالباً إنما تحصل منهما {نَحْوُ: نَصَرَ} مثال الصحيح السالم

أساس فإن قيل: لم لم يقل حرف من حروف المد واللين أيضاً؟ قلنا: تنبيهاً على الفرق بينهما؛ لأن حروف العلة أعم من حروف المد واللين، وحروف اللين أعم من حروف المد، والتفصيل إن تلك الحروف ما عدا الألف إن كانت متحركة تسمى "حروف العلة" فقط، وإن كانت ساكنة تسمى "حروف اللين" أيضاً لما فيها من اللين لاتساع مخرجها ولخروجها من غير خشونة على اللسان، وتسمى "حروف المد" أيضاً إن كان حركة ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الألف مفتوحاً، وما قبل الياء مكسوراً، فكل حروف مد ولين حروف علة من غير عكس كلي، وكذلك كل حروف مد حروف لين ولا عكس؛ لأنها إذا سكنت ولم تكن حركة ما قبلها من جنسها صدقة عليها أنها حروف لين ولا يصدق عليها أنها حروف المد، وإذا كان كذلك فيكون الألف حرف مد دائماً لدوام سكونه بعد فتحة تناسبه، والواو والياء تارة حرفا لين كما في (قول) و(بيع) مصدرين، وأخرى حرف (مد) نحو: (يقوم) و(يبيع)، وتارةً ليستا حرفي لين ولا حرفي مد بل هما بمنزلة الصحيح. {وَالهَمْزَةُ} بالرفع معطوف على قوله حرف. {وَالتَّضْعَيفُ}

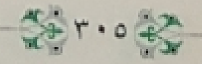
تلخيص قيل: سأل أبو العباس المبرد أبا عثمان المازني عنها فأنشده:

هَوِيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي... وَقَدْ كُنْتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال: أنا أسأل عن حروف الزيادة، وأنت تنشدني الشعر، فقال: (قد أحببت مرتين) كذا في "الشافية" وشروحها. {وَالهَمْزَةُ، وَالتَّضْعَيفُ} معطوفان بالرفع على قوله: حرف من حروف العلة لا على الواو وأختيها، وفيه إشارة إلى أن الهمزة ليست من حروف العلة، إذ الهمزة لا يجري فيها ما يجري في حروف العلة في كثيرٍ من الأبواب على ما ذهب إليه الجمهور،

فتح الغناء {{هَمْزَةٌ وَ[لَا][1] تَضْعِيفٌ} وهو أي: التضعيف يجيء على معنيين يعبر عن أحدهما في التركي بـ"ضعيف واريق قيلمق" وعن الثاني بـ"ايكى قات قيلمق" وهو المراد ههنا؛

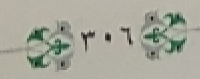
[1] وهذه الزيادة في المتن أي: كلمة "لا" فقط موجودة في هذا الشرح – فتح الغناء – وهي أولى من عدمها لألاّ يلتبس المعنى.



أساس بالرفع أيضاً معطوف على القريب أو البعيد والأولى أن يقول ولا الهمزة ولا التضعيف لئلا يتوهم توجه النفي إلى الجمع المستفاد من العطف إنما اعتبر خلوه من الهمزة والتضعيف لأنه قد يترتب عليهما أحكام المعتل من الإبدال والحذف، أما الهمزة فقد تكون حرف علة لأنها قد تخفف بالقلب أو بالحذف أو بالتسهيل أي: يجعلها بين بين، وإنما خففوها لأنها حرف شديد مستثقل فخففت لدفع ثقلها، أما التخفيف بالقلب فكما إذا كانت ساكنة ومتحركاً ما قبلها ففي هذه الصورة نقلت إلى حرف يوافق حركة ما قبلها للين عريكة الساكن يعني إن كان ما قبلها فتحة تقلب ألفاً، وإن كان كسرة تقلب ياء وإن كان ضمة تقلب واواً مثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة نحو (آمن) و(راس) بالألف فيهما والأصل (اءمن) و(رأس) بالهمزة قلبت الهمزة فيهما ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، ونحو: (اومن) و(لوم) بالواو فيهما فأصلهما (اؤمن) و(لؤم) بالهمزة فيهما قلبت الهمزة فيهما واو لسكونها وانضمام ما قبلها، ونحو: (ايمان) و(بير) بالياء فيهما أصلهما (اءمان) و(بئر) بالهمزة قبلت الهمزة فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ومثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمتين.

تلخيص ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل، وأخرجوه عن حده، وفيه إشارة أيضاً إلى أن المختار عنده المساواة بين الصحيح والسالم على ما ذهب إليه البعض. وأما عند البعض الآخر فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، والسالم أخص مطلقاً، والصحيح أعم مطلقاً، إذ لم يشترط فيه عدم وجود الهمزة والتضعيف بخلاف السالم فإنه شرط فيه ذلك. وبالجملة إن الصحيح والسالم على ما اختاره ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف. وإنما اعتبر الخلو من الهمزة والتضعيف؛ لأنه قد يترتب عليهما أحكام المعتل من الإبدال والحذف وغيرها على ما سيجيء في بحث المهموز والمضاعف {نَحْوُ: نَصَرَ}.

فتح الغناء لأنه عبارة عن وجود الحرفين الكائنين من جنس واحد في عين الكلمة وآخرها كما سيأتي، فالصحيح {نَحْوُ: نَصَرَ}



الكفوي ....

أساس نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] فإن قوله تعالى: ﴿ائْتِنَا﴾ أمر من إيتاء قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وليس هذا موضع الإشهاد ثم اتصل بقوله الهدى فسقط همزة الوصل من أوله فعاد الهمزة الثانية المنقلبة ياء لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما ألف الهدى والهمزة التي أعيدت فحذف ألف الهدى لكونه آخر الكلمة والتغير بالآخر أولى فصار: (إلى الهدى أتنا) بهمزة ساكنة بعد الدال فانقلبت ألفاً فصار: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ وهو موضع الإشهاد وإنما قلبت الساكنة إذا تحرك ما قبلها إلى جنس حركة ما قبلها لكون عريكة الساكن وطبيعته ضعيفة وما قبلها مستدع لذلك ومنه[١] قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] فقلبت الهمزة ياء في الأول وواواً في الثاني فعند سقوط الهمزة الأولى فيهما عادت الثانية، وأما تخفيف الهمزة بالحذف ففيما إذا كانت متحركة وساكناً ما قبلها فتحذف حركتها أولاً للين عريكتها وطبيعتها بمجاورة الساكن ثم تحذف لالتقاء الساكنين فأعطى حركتها إلى ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءً أصليتين أي: كائنتان من نفس الكلمة أو مزيدتين بمعنى واحد وإنما جمعوا بين الصحيح والواو والياء الموصوفتين؛ لأن الحكم فيها واحد وهو نقل الحركة إلى ما قبلها وحذف الهمزة، وإنما فعلوا ذلك لأن إبدالها غير ممكن إذ ليس قبلها حركة يرجع بها إليها وجعلها بين بين أيضاً غير ممكن لما في ذلك من اجتماع الساكنين وإنما لم يحذفوا من غير نقل لأنه يؤدي إلى الإخلال بإسقاط حرف مع حركة محلها من غير ضرورة نحو: (مسألة) بفتح الميم والسين واللام أصله: (مسألة) بسكون السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فالتقى ساكنان ثم حذفت الهمزة لاجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها إلى ما قبلها وهو السين، و(ملك) بفتح الميم واللام أصله: (ملأك)بسكون اللام وفتح الهمزة على وزن (مفعل) واشتقاقه من الألوكة وهي الرسالة التي هي الواسطة بين المرسل والمرسل إليه أعل كما أعل (مسألة) وقيل: أصله (مألك) بتقديم الهمزة فقلبت الهمزة مكاناً فقيل (ملأك) ثم تركت لكثرة الاستعمال فقيل: (ملك) فلما جمعوه ردوها إليه وقالوا (ملائكة) وقالوا تاؤه للتأنيث؛ لأن كل جمع مؤنث قال البيضاوي بيّض الله تعالى وجهه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] والملائكة جمع (ملأك) كـ(الشمائل) جمع (شمأل) والتأنيث لتأنيث الجمع وهو مقلوب (مألك) من الألوكة وهي الرسالة انتهى.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[١] أي من مثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمتين.

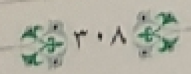
الكفوي ....

أساس ونحو: (الحمر) جمع (الأحمر) حذفت حركة الهمزة وحذفت لاجتماع الساكنين فصار: (الحمر) إلا أنه يجوز فيه لحمر لأن الهمزة أدخلت لأجل سكون اللام وقد انعدم سكونها فلا احتياج إلى الهمزة ويجوز الحمر بإبقاء الهمزة لعروض حركة اللام لأنه في الأصل ساكن ولا اعتبار بالعارض، وأما التخفيف بالتسهيل ففيما إذا كانت الهمزة متحركة بأي حركة كانت ومتحركة ما قبلها بأي حركة كانت فتح تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين في كل الأحوال لا تطاوع الحذف والقلب لقوة عريكة الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول أصل التخفيف وإنما تعين فيه التسهيل إذ لا مجال للقلب لأن الهمزة ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف إذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدل عليها؛ لأن ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه فتعين بين بين نحو: (سأل) و(لؤم) و(سئل) فأحوال الهمزة مع أحوال ما قبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة ففي هذه الأحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين إلا إذا كانت الهمزة مفتوحةً وما قبلها مكسوراً أو مضموماً فإنها لا تثبت حينئذٍ بل يجعل واواً إن كان ما قبلها مضموماً نحو: (جون) أصله: (جؤن) بالهمزة أو ياء إن كان ما قبلها مكسوراً نحو: (مير) أصله: (مئر) بكسر الميم وفتح الهمزة؛ لأن الفتحة كالسكون في الضعف فتقلب كما في حال السكون وعدم قلب الهمزة في سأل ألفاً مع كون فتحة الهمزة ضعيفة لينة لتقوي فتحتها بفتحة ما قبلها؛ لأن الجنس مع الجنس يتقوى.

اعلم أن الأصل في تخفيف الهمزة التسهيل؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة، ثم الإبدال لأنه اذهابٌ بالهمزة بعوضٍ، ثم الحذف لأنه اذهابٌ من غير عوضٍ، واختلفوا في همزة بين بين فعند الكوفيين على نوعين: الأول مشهور، والثاني غير مشهور، والمشهور يجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة، وغير المشهور يجعل الهمزة بين نفسها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبل الهمزة نحو: (سأل) هذه خلاصة ما ذكروا في هذا الباب والتوضيح في هذا المقام أن الهمزة يعرض عليها ما يعرض على حروف العلة من نقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها وقلبها فلا تعد الهمزة من الصحيح لذلك وإلا فالهمزة حرف صحيح في نفسها، فهي إن وقعت في أول الكلمة تثبت مطلقاً وقولهم (هَنَرت الثّوب) في (أنْرتُ الثوب) بمعنى جعلته معلماً شاذ مثل (هراق) في (أراق) وإن وقعت في غير الأول فإن تحركت وتحرك ما قبلها تثبت أيضاً في الأكثر المشهور نحو رءف ورؤف وكئيب وقد تحذف في (سأل) بقلبها ألفاً وإن تحركت وسكن ما قبلها فالأكثر الثبات نحو: (يسأل) وقد يخفف أيضاً بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها أو قلبها بجنس حركتها المنقولة مثل (يسل) و(يسال) وعليه مسلة بالحذف


تلخيص ....

فتح الغناء ....



أساس ومن الأول قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] ومن الأخيرين قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] وقول الشاعر:

عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ

والتزموا حذفها في يرى وأرى لكثرة استعمالهما بخلاف أمثالهما فإن عدم الحذف فيها أكثر وقرئ: (أخرج شطه) بالحذف، و(شطاه) بالقلب ألفاً و(شطوه) بالقلب واواً والكل على معنى واحد ويقال لحمر في الأحمر بالاستغناء عن همزة الوصل بعد تحرك اللام بحركة همزة أفعل الصفة والحمر بإبقاء الهمزة نظراً إلى طرد حركة اللام وقرئ: (عَادًا لُّولَى) بحذف الهمزة ونقل ضمها إلى لام التعريف ويقال: (أبو يوب) في (أبو أيوب) و(ابتغى موه) في (ابتغى أموه) بنقل حركة الهمزة إلى الواو والياء وحذفها وتقلب بدون نقل حركتها ويقال: (سو) في (سوء) و(شي) في (شيء) وعلى هذا إذا كان ما قبلها واو أو ياء ساكنة غير أصلية نحو: (خطية) و (مقروا) بالقلب والادغام أصلهما: (خطيئة) و(مقروء) وإذا كان ما قبلها ألفاً زائدة تجعل بين بين أي: بين مخرجها وبين مخرج الحرف المناسبة حركتها، نحو: (قائل) و(كائل) وإن سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها فالقلب بشيء يوافق حركة ما قبلها جائز والترك أكثر هذا إذا كان ما قبلها غير مثلها تقول: (رأس) و(لؤم) و(بئر) وكذا (يؤمن) و(مؤمن) وأمثالهما وعلى القلب قراءة بعض القراء ومنه: (الماتم بين الناس) إذ أصله: (المأتم) بالهمزة وفي الصحاب (الماتم) عند العرب اجتماع النساء في الخير والشر والجمع (المآتم) وعند العامة المصيبة، وأما إذا كان ما قبلها مثلها فالقلب المذكور واجب بزيادة الثقل باجتماعهما نحو: آمن و اومن وإيماناً وفي القرآن ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] ومنه قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ﴾ [قريش: ١] وفي الحديث: "آمركم بالمعروف"[1] وعليه كل المهموز الفاء في متكلم المضارع إذا كان وحده نحو: (آخذ) و(آكل) و(آمر) وفي أمره (أودب) من أدب بالضم و(ايلف) من الف بالكسر، أما في (خذ) و(كل) و(مر) من (أخذ) و(أكل) و(أمر) فإنما حذفت الهمزتان لكثرت استعمالها وإن كان القياس (اؤخذ) و(اؤكل) و(اؤمر) ولكثرة الاستعمال قالوا في التحية: عم صباحاً في أنعم بكسر العين من (النعومة) أو من (النعمة) بمعنى: اللينة والتنعم وهو جاء من السادس كما جاء من الخامس والرابع فحذفوا الهمزة والنون معاً للخفة فهي من نوادر الشواذ.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[1] رواه البخاري: {٣٢٦٧}.

أساس وقد جاء في القرآن: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ وفي كلام السلف: "مروا بالخير" وان لم تعلوا وتقلب في الأفعال وامرهما وأما أئمة أصلها: (اءممة) جمع إمام على (أفعلة) فقدم فيه الادغام على الاعلال فنقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية فكانتا متحركتين فابقيتا على ذلك عند الكوفيين وجعلت ياء للخفة عند البصريين هذا ما ذكره بعض المحققين فعليك بالتأمل الصادق تكن من الموقنين.

وأما التضعيف إنما اعتبر خلو الفعل الصحيح عنه مع أن المتجانسين حرفان صحيحان لاعتلاله بالقلب في مثل تقضى البازي، أي: انقض. والحذف في نحو: (مست) و(ظلت) بفتح الفاء وكسرها بنقل حركة العين إليها و(أحست) أصلها (انقضض) و(مسست) و(ظللت) و(أحسست) قال الله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] وقرئ بكسر الظاء (وظللتم) على الأصل وقرئ: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] بحذف قريب وقوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] من القلب والحذف عند من جعله من التسنن وجعل الهاء للسكت نحو: (نصر) إذ ليس فيها مقابلة فائه وعينه ولامه حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف، وقوله "في مقابلة الفاء" تدل على أن حروف العلة لو لم يكن في مقابلتها لا ينافي الصحة وكذا الهمزة والتضعيف فيدخل فيه (ينصر) و(ناصر) و(منصور) و(أكرم) و(فاعل) و(حوقل) و(اقعنسس)؛ لأن صحة الفعل بالنسبة إلى الأصول لا بالزوائد. فإن قلت: قد قال بعضهم أن موضوع هذا الفن الكلمة من حيث الاعتلال والإدغام فموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية التي تلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لمساويه فعلى هذا ينبغي للمنصف أن يترك الصحيح رأساً ويؤخر عن المعتل. قلنا: قولهم موضوع هذا الفن الكلمة من حيث الاعتلال والإدغام مرادهم من هذا الكلمة من حيث الصحة والاعتلال والإدغام لكنهم تركوا الصحة لكون البحث عنها قليلاً بالنسبة إلى غيرها من الاعتلال والإدغام وأما تقديمه على المعتل والمضاعف والمهموز نظراً إلى سلامته عن التغيرات الكثيرة وكونه مقيساً عليه لسائره.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

وَإمَّا مِثَالٌ وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: وَعَدَ، وَيَسَرَ.

الكفوي {وَإمَّا مِثَالٌ، وَهُوَ} في اللغة المماثلة والمشابهة، ويسمى المعتل مثالاً لكونه كالصحيح في احتمال الحركات نحو: (وعد يعد) و(يسر ييسر) وقيل: لأن أمره مثل أمر الأجوف،

أساس {وَإمَّا مِثَالٌ} ويقال له المعتل الفاء لكون فائدة حرف علة، وأما تسميته مثالاً لمشابهة ماضيه الصحيح في تحمل الحركات وعدم الإعلال، وقال بعض الصرفيين: لمشابهة أمره بأمر الأجوف وهو يجئ من الباب الثاني نحو: (وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً) والأمر: (عِدْ)، والنهي: (لا تَعِدْ)، و(يَسَرَ، يَيْسِرُ، يُسْراً) والأمر: (أَيْسِرْ)، والنهي: (لا تُيسِرْ). ومن الباب الثالث نحو: (وَهَبَ، يَهِبُ، هِبَةً)، والأمر: (هِبْ)، والنهي: (لا تَهِبْ). ومن الباب الرابع: (وَجَلَ، يُوْجِلُ، وَجْلاً)، والأمر: (إِيْجِلْ)، والنهي: (لا تيجل). ومن الباب الخامس: (وَجُهَ، يُوَجِّهُ، وَجَاهَةً)، والأمر: (أَوْجِهْ)، والنهي: (لا تُوَجِّهْ). ومن الباب السادس: (وَرِثَ، يَرِثُ، وِرَاثَةً)، والأمر: (رِثْ)، والنهي: (لا تَرِثْ) ثبت الواو والياء في الماضي لأنهما إذ وقعتا في الأول لا تتغيران غالباً لكن الواو قد تقلب تاء مثل (التكلان) و(التراث) و(التهمة) يقال: رجل وكلة تكلة، أي: عاجز يكل أمره إلى غيره، وقد تقلب همزة في مثل احدان في وحدان واحد في وحد وفي الحديث أنه عليه السلام قال لرجل اشار بسبابتيه في التشهد أحد أحد أي اجعل واحدة ووتراً ولا يبعد أن يكون أصل (أحد) وحد،

تلخيص {وَإمَّا مِثَالٌ} سمي به لمماثلة ماضيه الصحيح في تحمل الحركات وعدم الإعلال، ويقال له: المعتلُّ الفاء أيضاً؛ لوجود حرف العلة في فائه وهو يجيء من الباب الثاني نحو: (وَعَدَ، يَعِدُ، عِدَةً)، والأمر: (عِدْ)، والنهي: (لا تَعِدْ)، و(يَسَرَ، يُيَسِّرُ، يُسْراً) والأمر: (أَيْسِرْ)، والنهي: (لا تُيسِرْ). ومن الباب الثالث نحو: (وَهَبَ، يَهِبُ، هِبَةً)، والأمر: (هِبْ)، والنهي: (لا تَهِبْ). ومن الباب الرابع: (وَجَلَ، يُوْجِلُ، وَجْلاً)، والأمر: (إِيْجِلْ)، والنهي: (لا تيجل). ومن الباب الخامس: (وَجُهَ، يُوَجِّهُ، وَجَاهَةً)، والأمر: (أَوْجِهْ)، والنهي: (لا تُوَجِّهْ). ومن الباب السادس: (وَرِثَ، يَرِثُ، وِرَاثَةً)، والأمر: (رِثْ)، والنهي: (لا تَرِثْ) ثبتت الواو والياء في الماضي؛ لأنهما إذا وقعتا في الأول لا تتغيران غالباً، لكن الواو تقلب تاء مثل: التكلان والتراث والتهمة، وقد تقلب همزة كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لرجل أشار بسبابتيه في التشهد: (أحد أحد) بمعنى: اجعل واحدة، و(وتر) أصله: (وَحَدَ) تدبر.

فتح الغناء فإنه لم يوجد في فائه وعينه ولامه حرف من الحروف المذكورة ولا همزة ولا تضعيف وكذا مضارعه وأمره ونهيه فثبت أنه صحيح يعني بريء من حروف العلة.

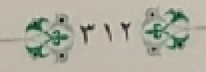
الكفوي وفي اصطلاح الصرفيين: {الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، نَحْوُ: وَعَدَ} مثال الواو،

أساس وفي القرآن: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١]أصله: وقتت، أي عين لها وقتها، وقرئ (وقتت)، قيل وعليه ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: ١] من الوحي، قال المازني: في كل واو مضمومة في أول الكلمة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها وإن شئت قلبتها همزة. فقلت: وعد واعد وغيره، وأما إذا وقعتا غير الأول اعلتا في أكثر الأحوال. فإن قلت: المناسب لتقديم الصحيح أن يقدم المضاعف والمهموز على الأقسام الثلاثة كما قدمه أكثر المحققين؛ لأن المضاعف يشابه الصحيح في قلة التغير وكون حروفه صحيحة وكذا المهموز؛ لأن الهمزة لكونها حرف صحيح تتصرف كتصرف الحرف الصحيح غالباً. قلت: إنما أخرهما نظراً إلى أنهما غير صحيح وغير سالم عنده كالأقسام الثلاثة لكنهما دون الأقسام الثلاثة في عدم السلامة ولذا أخرهما عنها، وإنما قدم المثال لوجود حرف العلة في مقابلة فائه. {وَهُوَ} أي: المثال {الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ[1] فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ}

تلخيص وكما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١] أصله: وقتت من التوقيت، بمعنى: تعيين الوقت كذا في "الأساس" مع بعض تغيير. ولما أخرج الصحيح من البين أراد الشروع في المقصود الأهم هنا الذي هو المعتل، وقدَّم المثال على سائره لتقدمه طبعاً باعتبار ما لأجله البحث أعني: حرف العلة كما عرفت في بحث الصحيح، فتذكر. {وَهُوَ} أي: المثال {الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ} أي: يوجد أو يكون واقعاً {فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ} وذلك الحرف إما:

فتح الغناء فإن قلت: لم سمَّى الصرفيون تلك الحروف بحروف العلة؟ قلت: تشبيهاً لها بالشخص المعلول في احتياجها إلى المعالجة والمعاملة لدفع الثقلة الحاصلة بها في الكلمات يعني أن إنساناً أو حيواناً إذا ابتلي بألم الرأس أو وجع السن أو البطن مثلاً يقال هذا الإنسان أو هذا الحيوان به علة وهو محتاج إلى معالجةٍ لدفع تلك العلة فكذلك إذا وجد حرف من حروف العلة في كلمة يقال هذه الكلمة بها علةٌ موجبةٌ لثقل التكلم والعسرة فيه فيعالج لها بتبديل حرف العلة إلى حرف صحيح أو بحذفه بالكلية حتى تحصل الخفة على اللسان في التكلم بها. اعلم أنه يتصرف في الكلمة بثلاثة تصرفات، ويقال لأحدها التصرف بالإعلال وهو يجري في الكلمات المعتلة بوجود حرف العلة فيها، ويقال لثانيها التصرف الادغامي وهو يجري في الكلمات المتضمنة للحروف المتجانسة، ويقال لثالثها التصرف الاشتقاقي وهو يجري في الكلمات التي يزاد عليها حرف أو حرفان أو أحرف ثلاثة لنقلها إلى باب المزيد فيه،

[١] قوله يكون إما بمعنى الفعل التام بمعنى يوجد فربطه ظاهر، وإما من الأفعال الناقصة فالمعنى يكون حرف من حروف العلة واقعاً في مقابلة فائه وحينئذٍ يكون الخبر مقدراً وقس عليه غيره.



الكفوي {وَيَسَر} مثال الياء قدم الواوي لأصالة الواو وهو يجيء من أبواب الثلاثي لا من الأول إلا في لغة بني عامرٍ وقد سبق تفصيله في صدر الكتاب.

أساس واواً كانت أو ياءً مثال الأول {نَحْوُ: وَعَدَ} الوعد بفتح الواو وسكون العين كلمة تستعمل في الخير والشر قال الفراء: وَعَدْتُهُ خَيْراً وَوَعَدْتُهُ شَرّاً، وإذا أريد التفرقة بينهما يقال في الخير: وَعْد عِدَة، وفي الشر أَوْعَدَ إِيْعَاد وَوَعِيْدَاً، وأصل عدة وعداً فأسقطت الواو وعوضت عنها الهاء ويجمع (عدة) على (عدات) ولم يجمع الوعد، ومعنى (الْإِيعَادُ) وَ (الْوَعِيدُ) إخبار نية الشر، وإذا استعمل موصولاً بالباء استعمل بالألف يقال: (أَوْعَدَهُ) بِالسِّجْنِ وكذا التواعد، يستعمل الخير، يقال: {وَتَوَاعَدَ} الْقَوْمُ أي: وَعَدَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَالاِتِّعَادُ يستعمل في الشر، يقال: (اتعد زيد) أي: أخبر بما ينوي الشر. {وَ} مثال الثاني نحو {يَسْر} في التاج اليسر بضم الياء وسكون السين آساني بمعنى السهولة ضد العسر كالميسور ضد المعسور فإن قيل: لم لم يمثل المصنف بما في أوله ألف؟ قلنا: الألف ساكن لا يقع في أول الكلمة فما قاله بعض الشارحين من أنه لم يجيء ما في أوله ألف لأنه لا يكون أصلاً إلا مقلوباً من واو أو ياء وهما لا تقلبان في الأول ألفاً لتعذر الابتداء بالساكن فليس بوجه وجيه لإيجابه إنكار أصالة الألف الساكن رأساً.

تلخيص واو {نَحْوُ: وَعَدَ} من وَعَدَ، يَعِدُ، وَعْدَاً، وَعِدَةً، والوعد يستعمل في الخير والشر، وأما (الْإِيعَادُ) وَ (الْوَعِيدُ)فمختصان بالشر. {وَ} إما ياء نحو: {يَسَرَ} من (اليسر) بسكون السين وضمها ضد "العسر"، و"الميسور" ضد "المعسور"، كذا في "المختار"، وأما الألف، فهو ساكن دائماً فلا يقع في الأول، ولذا لم يمثل في المثال بما في أوله ألف، والتمثيل يقتضي الوجود.

فتح الغناء فالإعلال هو في اللغة بمعنى: جعل الشيء ذا علة، وفي الاصطلاح بمعنى: إزالة الاعتلال عن الكلمة. والإدغام سيذكر معناه اللغوي والاصطلاحي. والاشتقاق هو في اللغة بمعنى: خروج شيء عن شيء آخر، وفي الاصطلاح: إخراج كلمة عن أصلها ونقلها إلى هيئة كلمة أخرى. والمشتق في اللغة: هو شيء أخذ نصفه، وفي الاصطلاح هو ما يدل على ذات يفهم مع صفة.

{وَإِمَّا} أي: وإن كل فعل إما {مِثَالٌ وَهُوَ} في اللغة: المماثلة والمشابهة، وفي اصطلاح الصرفيين: هو {الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ} أي: يوجد {فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ} ويقال له: معتل الفاء أيضاً، لوجود حرف العلة في أوله وهو على قسمين الأول مثال واوي {نَحْوُ: وَعَدَ وَ} الثاني مثال يائي نحو {يَسَر} إن كل فعل

وَإِمَّا أَجْوَفُ وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ، نَحْوُ: قَالَ، وَكَالَ.

الكفوي {وَإِمَّا أَجْوَفُ وَهُوَ} في اللغة: الشيء الخالي جوفه.

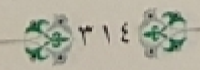
أساس {وَإِمَّا أَجْوَفُ} سمي به لخلو ما هو كالجوف له من الصحة، وبعبارة أخرى لوقوع حرف العلة في الوسط الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان وجوف الشيء وسطه فافهم، ويقال له ذو ثلاثة أيضاً لصيرورته على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك، نحو: (قلت) و(بعت) على ما قاله الإمام الزنجاني وهو المشهور فيما بين القوم، واعترض عليه من وجوه: أما أولاً فإنه يستلزم اختصاص هذا الاسم بأجوف الثلاثي لأن غيره ليس على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك مثل أقمت، واستقمت، مع أنهم يسمونه أيضاً بذي الثلاثة. وأما ثانياً فلأن كون ماضيه على ثلاثة أحرف وقت الأخبار عن نفسك كيف وأن الثالث ضمير الفاعل فيكون على حرفين. وأما ثالثاً فلأنه لا وجه لتخصيصه بالمتكلم وحده؛ لأنه في المخاطب أيضاً كذلك فالصواب أن يقال لصيرورته على ثلاثة أحرف عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتحرك. وأجيب عن الأول أنه على ثلاثة أحرف نظراً إلى الأصل؛ لأن أصل أقمت واستقمت قمت، وعن الثاني بأن إطلاق الحرف على الثالث ليس باصطلاح النحاة بل المراد أنه على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء فكأنهم نزلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله وفرط امتزاجه. وعن الثالث بأن تخصيص الشيء في الذكر لا يستلزم نفي ما عداه في الحكم عند الخفية وإن استلزمه عند الشافعية على ما عرف في موضعه،

تلخيص {وَإِمَّا أَجْوَفُ} جوف الإنسان بطنه، ويقال للشيء الذي فيه تجويف: مجوف، وأجوف، كذا في "المختار"، وسمي المعتل العين بأجوف لما وقع في وسطه الذي هو بمنزلة البطن تجويف، أي: خلو من الحرف الصحيح، ويقال له: ذو الثلاثة لصيرورته في المتكلم وحده على ثلاثة أحرف، ك(قلت) و(بعت) كذا قالوا. وبما عرفت من التقدم الطبيعي يعلم تقديم المعتل العين على المعتل اللام ويجيء هذا القسم من الباب الأول، نحو: (قَالَ)، (يَقُولُ) و(كان)، (يكون)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا﴾ [النحل: ١٢٠ -١٢١]. وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧] حذفت النون فيهما تخفيفاً، ومن الباب الثاني نحو: (باع يبيع)، و(ساح يسيح) ومجهول (يبيع يباع) كما وقع في قول علي رضي الله عنه:

بَكَيْتُ عَلَى شَبَابٍ قَدْ تَوَلَّى ... فَيَالَيْتَ الشَّبَابَ لَنَا يَعُودُ

وَلَوْ كَانَ الشَّبَابُ يُبَاعُ بَيْعاً ... لَأَعْطَيْتُ المبَايِعَ مَا يُرِيدُ

فتح الغناء {وَإِمَّا أَجْوَفُ وَهُوَ} في اللغة: بمعنى الخالي، يعني بالتركي: بوش وبالفارسي: تهى.



الكفوي وفي اصطلاح الصرفيين: {الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ} واواً أو ياءً أو ألفاً

أساس وإنما قدّم هذا القسم على الناقص لتقدم العين على اللام إذ يقال لهذا القسم معتل العين أيضاً، وهذا القسم يجيء من الباب الأول نحو: (قال يقول) ومثله (كان يكون) وقد يحذف نونه تخفيفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ﴾ [النحل: ١٢٠ -١٢١] وقوله: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ [هود: ١٧] وقد تبقى كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] ومن كثرة استعمال المكان منه عد ميمه في حكم الأصلية، فقيل تمكن من "الكون" مثل: تمسكن من "السكون"، وقيل: الميم عوض عن واو المصدر وقد مر الإشارة إليه، وقولهم: (معاذ الله) أي: أعوذ بالله معاذاً فهو مصدر ميمي، ومن الباب الثاني نحو: باع يبيع، ساح يسيح سياحةً، ومجهوله بيع يباع بيعاً كما في قول علي رضي الله تعالى عنه:

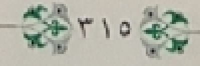
بَكَيْتُ عَلَى شَبَابٍ قَدْ تَوَلَّى فَيَالَيْتَ الْشَبَابَ لَنَا يَعُودُ

وَلَوْ كَانَ الشَّبَابُ يُبَاعُ بَيْعاً لَأَعْطَيْتُ المبَايِعَ مَا يُرِيْدُ

قال الله تعالى: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

تلخيص ومن الباب الرابع نحو: (خَافَ - يَخَافُ)، و(زَالَ - يَزَالُ)، وكقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].و﴿إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا﴾ [الإنسان: ١٠]. وهذا القسم يُعَلُّ فيه من الزوائد أربعة أبواب: (باب الافعال) نحو: (أَقَامَ - يُقِيْمُ - إِقَامَةً) والأصل: (أقوم يقوم اقواماً) أعل بالنقل والحذف، وتعويض التاء عن المحذوفة، وكذا (أَبَاعَ) و(أَجَابَ) وغيرهما، كقوله تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]. وباب (الافتعال) نحو: (ارتاب - يرتاب)، و(اصطاد - يصطاد) كما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].و﴿فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]. وباب (الانفعال) نحو: (انقاد - ينقاد). وباب (الاستفعال) نحو: (استفاد - يستفيد)، و(استجاب - يستجيب) كقوله تعالى: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤] وأمثالها كثيرة. {وَهُوَ} أي: الأجوف {الْفِعْلُ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ} وهو أيضاً إما واو.

فتح الغناء وفي الاصطلاح: هو الفعل {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ} ويقال معتل العين أيضاً لوجود حرف العلة في عينه وهو على قسمين الأول أجوف واوي



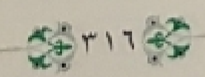
الكفوي {نَحْوُ: قَالَ} من الواوي.

أساس وعن السري السقطي- قدس سره -: "من أحب الله عاش، ومن أحب الدنيا طاش، والطيش عدول السهم عن الهدف" والمعنى: من أحب الله عاش عيشة طيبة، ومن أحب الدنيا يسعى في الليل والنهار في غير ما خلق له من الإنس بالله والتلذذ بعبادته كسهم معوج. ومن الباب الرابع نحو: (خَافَ - يَخَافُ)، و(هَابَ يَهَابُ) و يُعَلُّ في هذا القسم من الزوائد أربعة أبواب فقط: باب الأفعال نحو: (أَقَامَ - يُقِيمُ - إِقَامَةً - مقيم - مقام - قم) لا تقم أصلها:(قوم يقوم) إعلالها بالنقل والقلب على مقتضى الحركة المنقولة، وأقواماً أعل بالنقل والحذف وتعويض التاء عن المحذوفة وقد يحذف هذا التاء عند الإضافة إقامة للإضافة مقام التاء لطول الكلام بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] وتحذف في أقمت ولم تستغن عن الهمزة لعدم كونها زائدة للوصل ومجهولها على خلاف معلومها نحو: (أقيم يقام)؛ لأن ما يعل بالألف في معلومه يعل بالياء في مجهوله وبالعكس، وكذا أباع وأخاف وأجاب وأمثالها كثيرة، وفي القرآن: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة: ١٢] و﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]. وباب (الافتعال) نحو: (اعتاد يعتاد) بقلب العين فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (اعتياداً) بقلبها ياء لانكسار ما قبلها مع اعتلال فعله وفي القرآن:﴿إِنِ ارْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، ﴿فَاصْطَادُوا وَلَا﴾ [المائدة: ٢]، ﴿تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وباب (الانفعال) نحو: (انقاد ينقاد انقياداً) مثل (اعتاد) في الإعلال، ومجهولهما (انقيد واعتيد). وباب (الاستفعال) نحو: (استفاد يستفيد استفادة مستفيد مستفاد استفد لا تستفد) مجهولها: (استفيد يستفاد) إعلالها كإعلال باب (أقام) من غير فرق، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، و﴿فَاسْتَجَبْتُمْ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] ﴿وَإِنْ[١] يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩] وأمثالها كثيرة فيحذف منها ما يحذف من مجردها وقد لا يعل نحو قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] أي: استولى و﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] ويسلم العين في باقي أبواب المزيد نحو: حول وزين وعاون وتعون وتعين وتعاون وتباين وأبيض وأسود وغير ذلك.

تلخيص {نَحْوُ: قَالَ، وَ} إما ياء

فتح الغناء {نَحْوُ: قَالَ} إذا أصله: (قول) فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[١] مضارع جمع مذكر غائب الاستغاثة بمعنى طلب المدد ويغاثوا مجهول المضارع من إغاثة وهي إيصال المدد فالمراد الاستهزاء بالكفر والأخبار عن شدة حالهم نعوذ بالله.



الكفوي {وَكَالَ} من اليائي، والقود والعير والقال، وهو يجيء من دعائم الأبواب كما مرّ

أساس ثم إنه لا يجيء من هذا القسم مهموز العين لما بين أرباب هذا الفن أن الهمزة لا تقع موقعها حرف العلة ويجيء مهموز الفاء نحو: (آل يؤل) بمعنى: رجع ومنه المآل والتأويل وآد يئيد أيداً بمعنى: (اشتد وقوي) ومنه (تأييد الله) ويجيء مهموز اللام أيضاً نحو: (ساء يسوء سواءً) بالفتح وساءةً والاسم السوء بالضم، ويقال السوء بالفتح والضم مصدران في الأصل لكن يستعملان على معنى الصفة بالإضافة إليه في المفتوح والإضافة إليه مطلقاً ويدونها في المضموم، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨]، وقال الله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩]،

ومن المضموم: السيئة في مقابل الحسنة أصلها: (السيوئة) تأنيث السيء أصله: (سيوء) يقال: فلان سيء، وقد يخفف مثل: (هين) و(لين) ومنه: (الإساءة) وهي ضد الإحسان، والمساوي بفتح الميم المقابح والمعائب في جميع مساءة بقلب الهمزة ياء تخفيفاً وفي الأمر سوء سوأى وهذا الوزن يجيء لتأنيث السوء كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ﴾ [الروم: ١٠]، فهو ضد الحسنى وجاء يجيء مجيئاً، وشاء يشاء شيئاً، وشيا ومشية ومشاءة ومشائية وشيئة، وقد جعلوه من الرابع، وتقول في الفاعل: (جاء وشاء) أصلهما: جايئ وشايئ فاعل بقلب الياء مكان الهمزة ثم يحذف الياء كما في غاز، وتقول الجائي والشائي وفي القرآن: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٩٣]، ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ [الحج: ٢٦]، ﴿نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ[1]﴾ [الحشر: ٦]، ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾[2] [الكهف: ١٠]، أي: سلوكاً إلى طريق مستقيم والمضاعف منه يكون لفيفاً مقروناً كما سيجيء إن شاء الله تعالى. {وَهُوَ} أي: الأجوف {الْفِعْلُ الَّذِي} أي: البناء الذي {يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ} سواء كانت واواً أو ياءً مثال الأول:

تلخيص نحو: {كَالَ} أصلهما: (قَوَلَ) و(كَيِلَ) قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ فصار: (قَالَ) و(كَالَ) وقد يكون (القَالُ) كـ(القِيلِ) اسماً. وفي الحديث: "نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ[3]".

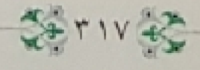
فتح الغفار {وَ} الثاني أجوف يائي نحو: {كَالَ} إذ أصله: (كيل) فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

---

[1] بمعنى الفيء وهو الخراج وأفاء الله أعطى من مال الخراج وأصل أفاء رجع والله يرجع ويعطي أموال الكافرين إلى رسوله وأتباعه.

[2] من التهيئة بمعنى الإعداد وإصلاح ما بهم.

[3] رواه البخاري: {٦٤٧٣}.

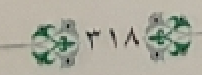


أساس {نَحْوُ: قَالَ} أصله: (قَوَلَ) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ومضارعه (يَقُولُ) أصله: (يقْوُل) بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمة الواو إلى القاف وتركت على حالها بجعلها حرف مد ومصدره قولاً وقولةً ومقالاً يقال قال يقول قولاً وقولةً ومقالاً وأما القيل والقال فهما اسمان بمعنى الكلمات يقال كثر القيل والقال، وفي الحديث نهى عن قيل وقال، وقيل بمعنى: المقال صرح به البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ [المزمل: ٦] أي: أشد أو أثبت مقالاً واسم الفاعل منه (قائل) أصله: (قاول) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ألفان ساكنان أحدهما ألف الفاعل، والآخر الألف المقلوبة عن الواو، ولا يمكن حذف أحدهما إذ لو حذف الأول لالتبس بالماضي، ولو حذف الثاني لزم الإجحاف فحركت الألف الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصار الألف الثانية همزة؛ لأن الألف الساكنة إذا حركت تصير همزة. فإن قيل: كيف تقول لتحركها وانفتاح ما قبلها والحال إنما قلب الواو ألفاً وهو ساكن؟ قلنا: لا اعتبار لألف الفاعل لأنها ساكنة، والحرف الساكن ليس بحاجز حصين فصار حرف العلة كأنه ولي الفتحة فقلبت ألفاً ويمكن أن يقال أنه مبني على تنزيل الألف منزلة الفتحة. واعلم أن نقط مركوب الهمزة في نحو (قائل) كما نقطها بعضهم خطأ، إذ قد حكي أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب لفظ قائل منقوطاً بنقطتين من تحت فقال له أبو علي: هذا خط من؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه كالمغضب وقال: قد أضعنا خطواتنا بزيارة مثله فقام وخرج من ساعته مع صاحبه. واسم المفعول منه (مَقُول) أصله: (مَقْوُول) نقلت ضمة الواو إلى القاف لاستثقال الضمة على الواو فاجتمع ساكنان هما واو المفعول وعين الفعل فوقع الاختلاف بين أبي الحسن الأخفش وسيبويه،

تلخيص واعلم أن هذا القلب ليس على إطلاقه، بل بعد وجود شرائط سبعة: الأول: كون الكلمة على وزن الفعل، وبه يخرج نحو: (الحوكة) بسبب التاء، ونحو: (حيدى) بسبب ألف التأنيث، فإنهما لا يوجدان في الفعل. والثاني: أن تكون حركتهما أصلية، وبه يخرج نحو: (دعوا القوم). والثالث: أن لا يكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون، وبه يخرج نحو: (عور) و(اجتور) اللذين في حكم: اعور، وتجاور تدبر. والرابع: أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب، وبه يخرج الحيوان، فإن الحركة في لفظه تدل على الحركة[1] والاضطراب في معناه، فلو أُعِلَّ لفاتت هذه الدلالة، وكذا لا يعلُّ موتان حملاً على نقيضه. والخامس: أن لا يجتمع في الكلمة إعلالان، وبه يخرج: (طوى) بالنسبة إلى الواو.

فتح الغناء ....

[1] يعرف من قوله وأن الآخرة لهي الحيوان أي: الحيوان الأبدية كما في ديباجة الطريقة اقتباساً من القرآن.

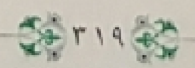


الكنوي ....

أساس **فقال سيبويه**: المحذوف واو المفعول التي هي الثانية لأنها زائدة وهي أولى بالحذف من الأصل. **وقال أبو الحسن**: المحذوف الواو الأصلي الذي هو عين الفعل؛ لأن واو المفعول وإن كانت زائدة إلا أنها علامة والعلامة لا تحذف. **وأجاب عنه سيبويه**: بأنّا لا نسلم أن العلامة لا تحذف مطلقاً بل إذا لم توجد علامة أخرى، وأما إذا وجدت فتحذف وإن فيه علامة أخرى وهي "الميم" فوزنه عند سيبويه (مَفُعل) بفتح الميم وضم الفاء؛ لأن الواو التي هي عين الفعل باق عنده. **وعند الأخفش**: (مَفُوْل) بفتح الميم وضم الفاء وسكون الواو؛ لأن العين محذوف عنده. الأصح مذهب سيبويه؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني فحذفه أولى؛ ولأن قلب الضمة إلى الكسرة في مثل (مكيل) و(مبيع) خلاف قياسهم ولا علة لهم. **ولو قيل**: العلة دفع الالتباس. **فالجواب** أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضاً. **فإن قيل**: إذا اجتمع الزائد مع الأصل المحذوف هو "الأصل" كالياء من (غازٍ) مع وجود التنوين. وإذا التقى الساكنان والأول حرف مد يحذف "الأول" كما في (قل) و(بع) و(خف) **قلنا**: كل من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً، وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة. {وَ} مثال الثاني نحو: {**كَالَ**} أصله: (كَيَلَ) قلبت الياء ألفاً لما مرّ و(يَكِيْل) أصله (يَكْيِل) بفتح الياء وسكون الكاف وكسر الياء الثانية نقلت حركة الياء الثانية إلى ما قبلها فصار: (يَكِيْل) و(كيلاً) في المصدر الغير الميمي و(مكيالاً) في الميمي و(مكيلاً) مثل (محيص) على رواية الأخفش. وقال بعضهم: إنه شاذ لأن المصدر الميمي من الباب الثاني يجيء بفتح العين واسم الفاعل (كائل) قد مرّ إعلاله في (قائل) إلا أن هذا يأتي منه (مَكِيلٌ) أصله: (مَكْيُولٌ) نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واواً فصار: (مَكِيلٌ) على وزن (مَفِعْل) بفتح الميم وكسر الفاء وسكون العين هذا عند سيبويه، أما عند أبو الحسن الأخفش فأصل (مَكِيلٌ): (مَكْيُولٌ) تقلب ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي، والأول أولى على ما لا يخفى، وبنو تميم يثبتون الياء في اليائي دون الواو في الواوي؛ لأن الياء أخف من الواو فيقولون: (مبيوع) و(مكيول) كما تقول: (مضروب) ولا يقولون: (مقوول) و(مصوون).

تلخيص **والسادس**: أن لا يلزم ضم حرف العلة مضارعه، وبه يخرج نحو: حي فإنه لو أُعِلَّ وقيل: (حاي)، لكان مضارعه (يحاي) كـ(يخاف). **والسابع**: أن لا تفوت الدلالة على أصلها فلا يُعَلُّ نحو: (استحوذ) و(انقلود)، ليعلم أنهما واويان. وإذا لم توجد هذه الشروط لا يعل كما في المخرجات هذا تلخيص ما في "روح الشُّروح".

 ....



وَإِمَّا نَاقِصٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ.

الكفوي {وَإِمَّا نَاقِصٌ وَهُوَ} في اللغة: شيءٌ له نقصانٌ، وفي اصطلاح الصرفيين: {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ}.

تلخيص {وَإِمَّا نَاقِصٌ} ويقال له المعتلُّ اللام، وكونه ناقصاً لنقصانه في الآخر حركة أو حرفاً، في مثل: (يغزو)، و(لم يغز) ويقال له أيضاً: "ذو الأربعة" لكون ماضيه على أربعة أحرف في المتكلم وحده، كذا قالوا، لكن فيه وفيما سبق كلام محال إلى المطولات. {وَهُوَ} أي: النَّاقص. {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ} وهي إما واو

أساس {وَإِمَّا نَاقِصٌ} وهو عبارة عما كان في آخرها حرف علة، ولذا يقال له المعتل اللام أيضاً. أما تسميته بالناقص لنقصانه في الآخر وهو إما نقصان بعض الحركات كما في حالة الرفع نحو: (يغزو) و(يرمي)، و(يخشى)، أو نقصان بعض الحروف كما في حالة الجزم نحو: (لم يغز) و(لم يرم) و(لم يخش). يقال له ذو الأربعة أيضاً لكون ماضيه على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك لكن هذا مبني على جعل الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة لشدة اتصاله به فكان يصير جزءاً من الفعل. فإن قيل: ما ذكرتم يقتضي أن يقال الصحيح أيضاً ذو الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو: (ضربت). قلنا: لا يلزم من تسميتهم المعتل اللام بذي الأربعة لكون ماضيه على أربعة أحرف في التكلم تسميتهم الفعل الصحيح بذي الأربعة لوجود هذا الوجه فيه أيضاً على ما حقق من أنه لا يجب الاطراد في التسمية. {وَهُوَ} أي الناقص البناء {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ} واواً كانت

فتح الغناء {وَ} أن كل فعل {إِمَّا نَاقِصٌ} يعني يطلق عليه ناقص عند الصرفيين {وَهُوَ} في اللغة: مقابل الزائد والتام، ويعبر عنه في التركي باكسك وفي الفارسي بكم وكمتر وفي الاصطلاح: هو الفعل {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لاَمِهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ} ويقال له معتل اللام أيضاً لوجود حرف العلة في آخره وهو على قسمين الأول ناقص واوي

نَحْوُ: غَزَا، وَرَمَى.

الكفوي نَحْوُ: غَزَا} من الواوي {وَرَمَى} من اليائي،

أساس {نَحْوُ: غَزَا} إذ أصله: (غزو) قلبت الواو ألفاً لما مرّ. {وَ} ياء نحو {رَمَى} أصله: (رَمَي) قلبت الياء ألفاً وهذا القسم يجيء من الباب الأول من الباب الأول؛ نحو: (دَعَا يَدْعُو دُعَاءً ودَعْوَةً)فهو داعي وهم دعاة، وذاك مدعو ادع لا تدع، يقال "فلان دعا الله له بالخير" ومنه الأدعية في الجمع، ودعا عليه بالشر، ودعا الرجل أهله، أي: صاح، ودعاه إلى المدعاة أو الدعوة وهي الدعوة المشهورة من الناس، ويجيء من الباب الثاني؛ نحو: (قَضَى يَقْضِي قَضَاءً) والْقَضَاءُ يكون اسماً أيضاً كلفظ الْحُكْمُ فإنه يكون مصدراً ويكون اسماً ويجمع على الْأَقْضِيَةِ، بمعنى: "الأحكام" فهو قاضٍ وهم قضاةٌ وذاك مقضي وهي القضية والقضايا والأمر اقض، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] والنهي لا تقض يقال: قضى عليه وقضى الصلاة والدين، وفي القرآن: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي: أتم حاجته، ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أي: أمر، ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]، أي: أنهيناه وأرسلناه، ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: قدَّرهن ومنه القضاء والقدر، ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي: مات، ﴿ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ﴾ [يونس: ٧١]، أي: امضوا إلي، ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، أي: قتله،

تلخيص {نَحْوُ: غَزَا} أصله: (غزو)، ففعل به ما فعل بقال {وَ} إما ياء نحو {رَمَى} أصله: (رَمَي) بفتح الميم والياء قلبت ألفاً،وكتبت على صورة الياء كما سبق في (سلقى) وهذا القسم يجيء من الباب الأول؛ نحو: (دَعَا - يَدْعُو دَعْوَةً - ودُعَاءً). ومن الباب الثاني كـ(قَضَى - يَقْضِي - قَضَاءً). ومن الثالث كـ(سَعَى يَسْعَى سَعْياً). ومن الرابع كـ(خَشِيَ - يَخْشَى - خَشْيَةً). ومن الخامس كـ(سَرُوَ - يَسْرُو - سَراوَةً) ولا يجيء من السادس.

ويُعَلُّ في هذا القسم من الزوائد تسعة أبواب: (باب الأفعال) نحو: (أَعْطَى – يُعْطِي - إِعْطَاءً) بالهمزة المقلوبة من الياء، كما في (سلقاء) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

فتح الغناء {نَحْوُ: غَزَا} إذ أصله: (غزو) قلبت الواو ألفاً لأجل ما مرّ من السبب {وَ}الثاني ناقص يائي نحو {رَمَى} بالألف المقلوبة من الياء



الكفوي سمّي ناقصاً لنقصان لامه وسقوطه حالة الجزم، نحو: (لم يغز) أو لنقصان الحركة للرفع نحو: (يغزو) أو لخلو آخره عن الحرف الصحيح ويقال له ذو الأربعة أيضاً لكون ماضيه على أربعة أحرفٍ إذا أخبرت عن نفسك قلت: غزوت ورميت ويجيء من أبواب الثلاثي إلا من السادس كما مرَّ،

أساس ويجيء من الباب الثالث؛ نحو: (سَعَى يَسْعَى سَعْياً). ومن الباب الرابع؛ نحو: (خَشِيَ يَخْشَى خَشْيَةً). ومن الباب الخامس؛ نحو: (سَرُوَ يَسْرُو سَرَاوَةً) بفتح السين وتخفيف الراء بمعنى: "الجود"، يقال: سَرُوَ سَرَاوَةً ويقال: سَرُوَ الثوبُ عني سرواً إذا التقيته عنك والفاعل منه سرى وجمع على سَراة بفتح السين وتخفيف الراء بمعنى: (الاستحياء) وجمع جمعه سَرَواتٌ ويقال لظاهر الشيء ووسطه سراة أيضاً ويجمع جمعه على سروات كما جاء في الحديث: "لَيْسَ لِلنِّسَاءِ سَرَوَاتُ الطَّرِيق"[1] أي: ظهر الطريق ووسطه، ولكنهن يمشين في الجوانب. ويقال: (جئت سَرَاةَ النَّهَارِ) أي: وسطه ولا يجيء من الباب السادس.

تلخيص و(باب التفعيل) نحو: (حَلَّى يُحَلِّي تَحْلِيَةً)، كما في قوله تعالى: ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١] ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١] وفي الحديث: "حَلُّوا أَنْفُسَكُمْ بِالطَّاعَةِ"[2] وأمثالها كثيرة، و(باب المفاعلة) نحو: (دَارَى -يُدَارِي - مُدَارَاةً) قيل: بالتجنيس:

فَدارِهِم ما دُمتَ في دَارِهِم   وَأَرْضِهِم ما دُمتَ في أَرضِهِم

وفي الخبر: "عليكم بالمداراة" ومنه: (نَاجَى - يُنَاجِي) و(مَارَى - يُمَارِي) و(نَادَى - يُنَادِي) إلى غير ذلك و(باب الافتعال): (اِهْتَدَى يَهْتَدِي - اِهْتِدَاءً). كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وفي الحديث: "أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ "[3] وغير ذلك. و(باب الانفعال) نحو: (اِنْجَلَى - يَنْجَلِي اِنْجِلاءً) كما في قول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِ

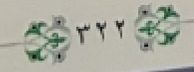
فتح الغناء إذ أصله: (رمي) بفتح الياء قلبت الياء ألفاً كقلب واو غزا ولكنه كتب على صورة الياء لئلا يلتبس بألف حرف "ما" و"لا"

---

[1] رواه الطبراني في "المعجم الأوسط" ٣/٢٣٥.

[2] رواه المزي في "الأربعون الودعانية" {٢٦} وقال: لا يصح.

[3] رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" {١٦٨٤}.



الكفوي ....

أساس ويُعَلُّ في هذا القسم من الزوائد تسعة أبواب فقط: (باب الأفعال) نحو: (أَعْطَى – يُعْطِي – إِعْطَاءً)بالهمزة؛ لأن الواو والياء المتطرفتين تقلبان بعد ألفات المصادر همزة لكون المصدر معرباً وكون المعرب متحركاً بحركات مختلفة وحروف العلة ضعيفة ناقصة عن هذه الرتبة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨] وقوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] أي: قليلةٍ. ومن(باب التفعيل) نحو: (حَلَى يَحْلِّي تَحْلِيَةً). بقلب الياء الثانية تاء لكونها معربة على ما سبق مع اجتماع اليائين ولو أدغم لالتبس بمصدر (التفعل) وعليه مصدر كل ما يكون لامه حرف علة مثل التولية والتثنية والتسوية وأمثالها. وفي القرآن: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿وَلَكِنَّ اللهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٢١]، ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وفي الحديث: "حَلُّوا أَنْفُسَكُمْ بالطَّاعَةِ"[١] وأمثالها كثيرة.

و(باب المفاعلة) نحو: (دَارَى -يُدَارِي - مُدَارَاةً) فهو مدار، وذاك مداري، ومن التجنيس:

فَدارِهِم ما دُمتَ فِي دَارِهِم وَأَرْضِهِم ما دُمتَ فِي أَرضِهِم

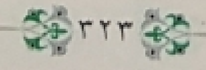
ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً[٢]﴾ [المجادلة: ١٢].

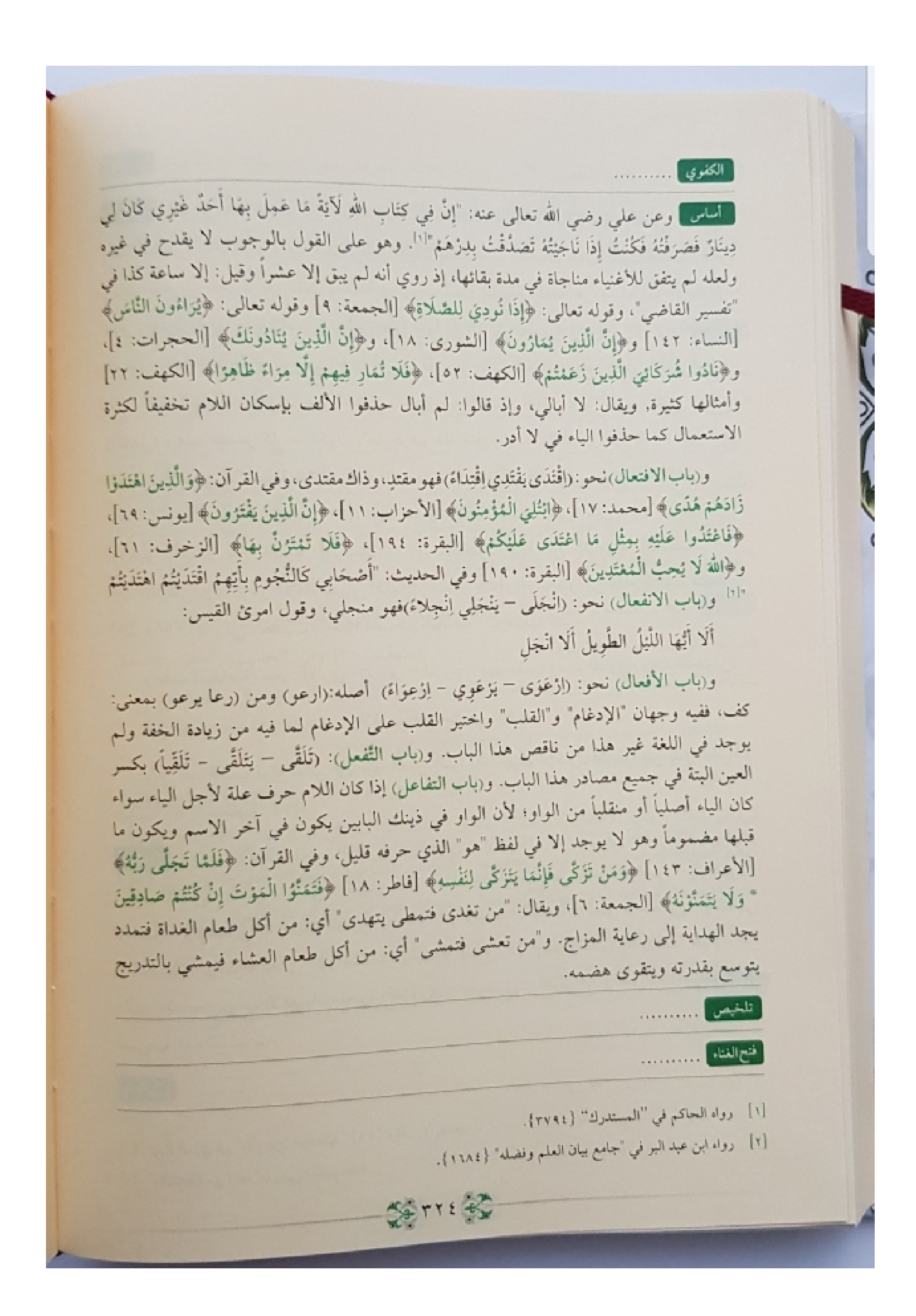
تلخيص و(باب الأفعال) نحو: (ازْعَوَى – يَزْعَوِي - ازْعِوَاءً) وقد سبق في حقه كلام في بابه. و(باب التَّفعل): (تَلَقَّى – يَتَلَقَّى - تَلَقِّياً) بكسر القاف و(باب التفاعل) نحو: (تَرَاضَى – يَتَرَاضَى - تَرَاضِياً) - و﴿فَتَعَالَى اللهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]. و(باب الاستفعال) نحو: (اسْتَدْعَى – يَسْتَدْعِي - استدعاءً)، وكقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧] ﴿وَلَا يَسْتَثْنُونَ﴾ [القلم: ١٨] وغير ذلك. وقد يعل (باب الافعيعال) نحو: (اعْرَوْرَى – يعروري - اعريراءً)، وتصريف (استلقى) مثل تصريف هذه الكلمات.

فتح الغناء ....

[١] رواه المزي في "الأربعون الودعانية" {٢٦} وقال: لا يصح.

[٢] والمناجاة من النجوى وهي التكلم خفية.





الكفوي ....

أساس وعن علي رضي الله تعالى عنه: "إِنَّ فِي كِتَابِ اللهِ لَآيَةً مَا عَمِلَ بِهَا أَحَدٌ غَيْرِي كَانَ لِي دِينَارٌ فَصَرَفْتُهُ فَكُنْتُ إِذَا نَاجَيْتُهُ تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ"[1]. وهو على القول بالوجوب لا يقدح في غيره ولعله لم يتفق للأغنياء مناجاة في مدة بقائها، إذ روي أنه لم يبق إلا عشراً وقيل: إلا ساعة كذا في "تفسير القاضي"، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ [الجمعة: ٩] وقوله تعالى: ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] و﴿إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ﴾ [الشورى: ١٨]، و﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ﴾ [الحجرات: ٤]، و﴿نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٥٢]، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢] وأمثالها كثيرة، ويقال: لا أبالي، وإذ قالوا: لم أبال حذفوا الألف بإسكان اللام تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء في لا أدر.

و(باب الافتعال) نحو: (اِقْتَدَى يَقْتَدِي اِقْتِدَاءً) فهو مقتدٍ، وذاك مقتدى، وفي القرآن: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، ﴿ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٦٩]، ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [الزخرف: ٦١]، و﴿اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] وفي الحديث: "أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ"[2] و(باب الانفعال) نحو: (اِنْجَلَى – يَنْجَلِي اِنْجِلاءً)فهو منجلي، وقول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِ

و(باب الأفعال) نحو: (اِرْعَوَى – يَرْعَوِي – اِرْعِوَاءً) أصله:(ارعو) ومن (رعا يرعو) بمعنى: كف، ففيه وجهان "الإدغام" و"القلب" واختير القلب على الإدغام لما فيه من زيادة الخفة ولم يوجد في اللغة غير هذا من ناقص هذا الباب. و(باب التّفعل): (تَلَقَّى – يَتَلَقَّى – تَلَقِّياً) بكسر العين البتة في جميع مصادر هذا الباب. و(باب التفاعل) إذا كان اللام حرف علة لأجل الياء سواء كان الياء أصلياً أو منقلباً من الواو؛ لأن الواو في ذينك البابين يكون في آخر الاسم ويكون ما قبلها مضموماً وهو لا يوجد إلا في لفظ "هو" الذي حرفه قليل، وفي القرآن: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ١٨] ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ﴾ [الجمعة: ٦]، ويقال: "من تغدى فتمطى يتهدى" أي: من أكل طعام الغداة فتمدد يجد الهداية إلى رعاية المزاج. و"من تعشى فتمشى" أي: من أكل طعام العشاء فيمشي بالتدريج يتوسع بقدرته ويتقوى هضمه.

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[1] رواه الحاكم في "المستدرك" {٣٧٩٤}.

[2] رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" {١٦٨٤}.

أساس و(باب التفاعل) نحو: (تَرَاضَى - يَتَرَاضَى - تَرَاضِياً) ونحو قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤]، أي: ارتفع في ذاته وصفاته عن مماثلة المخلوقين، ومنه: تعال أمراً بمعنى: ائت في قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ونحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ وَتَنَاجَوْا بِالْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المجادلة: ٩].

و(باب الاستفعال) نحو: (اسْتَدْعَى – يَسْتَدْعِي – استدعاءً) وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، ﴿وَلَا يَسْتَثْنُونَ﴾ [القلم: ١٨]، وغير ذلك.

و(باب الافعيعال) نحو: (اعْرَوْرَى[1] يعروري اعريراءً) وتصريف "اسلنقى" مثل هذه الكلمات. وقد يسقط اللام اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، اكتفاء بالضمة الدالة على الواو، ثم إنه لا يجيء من هذا القسم مهموز اللام لما سبق من أن الهمزة لا تقع موقع حرف العلة، ويجيء منه مهموز الفاء نحو: (أَسَى يَأْسَى أَسًى) من الباب الرابع إذا حزن، ويقال: "أَسِيتُ لفلان" إذا حزنت له، وفي القرآن: ﴿فَكَيْفَ آسَى عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣] بصيغة المتكلم وحده، أي: أحزن، ومن مهموز العين نحو: (رأى يرئى رأياً ورؤيةً) وقد يحذف الهمزة في مستقبله لكثرة استعماله، وفي (نائى ينأى) يجوز الحذف والترك أكثر وعليه قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، أي: عن القرآن والإيمان به أو الرسول، ﴿وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

تلخيص واعلم أنه قد تسقط الياء اكتفاءً بالكسرة الدَّالة على الياء، كقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] و﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر:٦] وفي (يدعُ) سقطت الواو اكتفاء بالضمة الدالة على الواو.

فتح الغناء ....

[1] اعروريت الفرس بمعنى ركبته عرياناً.

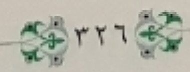
وَإِمَّا لَفِيفٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الكفوي {وَإِمَّا لَفِيفٌ} في "الصحاح": لَفَّ الشيء بثوبه و (اللِّفَافَةُ) ما يُلَفُّ على الرِّجْلِ {وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أساس {وَإِمَّا لَفِيفٌ} سمي به لاجتماع حرفي العلة فيه إذ يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيفاً، أو تقول أنه "فعيل" بمعنى "مفعول" والملفوف المضموم، فكأن حرفي العلة لانضمامهما بحرف صحيح يقال لفيفاً بمعنى الملفوف ومنه اللفافة، وقيل: إنه مأخوذ من اللف بمعنى "الخلط" فسمي به لاختلاط حرفي العلة بحرف صحيح. {وَهُوَ} أي: اللفيف {الَّذِي} أي: الفعل الذي {يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ} سواء كانتا أصليتين عيناً مثل (حيي) أو أصليتين بدلاً مثل (قوي) و(وقى). اعلم أن الاحتمال العقلي في هذا الباب تسعة أقسام لأنه إما أن يكون فاؤه وعينه حرفي علة أو فاؤه ولامه أو عينه ولامه فهذه ثلاثة أقسام، وعلى كل تقدير إما أن تكونا واوين أو يائين أو أحديهما واو والآخر ياء فهذه أيضاً ثلاثة فيضرب الثلاثة في الثلاثة يصير الأقسام تسعة، وإن اعتبر تقدم الواو تارة والياء أخرى تزيد ثلاثة أخرى، لكن كون الفاء والعين حرفي علة لم توجد في الأفعال فسقط ثلاثة أنواع أو أربعة إن اعتبر التقدم والتأخر، فبقي ستة إن لم يعتبر أو ثمانية إن اعتبر، أو ثلاثة للمقرون أو أربعة وثلاثة للمفروق أو أربعة، ولم يوجد في المفروق غير ما كان فاؤه واو أو لامه ياء إلا (يدى – ييدى) فسقط اثنين أو ثلاثة على الاعتبار وعدمه فبقي أربعة ثلاثة في المقرون وواحد في المفروق وإليه أشار بهذا التفسير فقال: {وَهُوَ} أي: اللفيف باعتبار وجود حرفي العلة مقترناً أو مفترقاً مع الاجتمال الثابت {عَلَى قِسْمَيْنِ} لأن حرفي العلة فيه إما أن تجتمعا بوقوعهما في مقابلة العين واللام وإما أن يفترقا بوقوعهما في مقابلة الفاء واللام.

تلخيص {وَإِمَّا لَفِيفٌ} سمي به لأن فيه اجتماع حرفي العلّة، إذ يقال للمجتمع لفيف وفيه وجهٌ آخر {وَهُوَ} اللفيف {الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ} سواء كانتا واوين أو يائين. ثم شرع في تقسيمه فقال: {وَهُوَ} أي: اللفيف باعتبار اقترانهما وافتراقهما {عَلَى قِسْمَيْنِ} أي: على نوعين.

فتح الغناء {وَ} إن كل فعل {إِمَّا لَفِيفٌ وَهُوَ} في اللغة: بمعنى الملفوف المعبر عنه في التركي بـ"دورلمش" وفي الاصطلاح: هو الفعل {الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ وَهُوَ} أي: مطلق اللفيف باعتبار وجود حرفي العلة مقترناً أو مفترقاً كائن {عَلَى قِسْمَيْنِ} النوع



الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الْحروفِ نحو: طَوَى [وَشَوَى][1].

الكفوي {الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ} سمي به لمقارنة أحد حرفي العلة بالآخر {وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ} إما من جنسين

أساس {الأَوَّلُ} أي: القسم الأول {اللَّفِيفُ المَقْرُونُ} أما تسميته لفيفاً فلما مرّ، وأما تسميته مقروناً فلالتقاء الحرفين العلتين من غير فاصل بينهما ولذا قدمه بخلاف ما سيجيء بعده. {وَهُوَ} أي: اللفيف المقرون {الَّذِي} أي: الفعل الذي {يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الْحروفِ} أي: من حروف العلة قد عرفت أن كون الفاء والعين حرفي علة لم توجد في الأفعال لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين لا يبنى منه فعل ؛ لأن الفعل أثقل من الاسم فلو بنى منه الفعل لزم تحميل الثقيل على الأثقل وإنما هو مختص بالاسم مثل "بين" في اسم مكان، و"يوم" لأزمنة مخصوصة، و"ويل" هو واد في جهنم أو كلمة عذاب، ثم القسمة العقلية في هذا القسم على ما عرفت تقتضي أن يكون أربعة لأن العين واللام إما أن يكون واوين أو يائين أو الأول واواً والثاني ياء أو بالعكس والقسم الأخير منتفٍ لعدم مجيئه في لغة العرب فبقي ثلاثة، ولا يكون إلا من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ) و(عَلِمَ يَعْلَمُ) مثال ما كان عينه ولامه واواً فيه نحو (قَوِيَ – يَقْوَى – قُوَّةً) أصله: (قوو) قلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها مثل (رضي يرضى) وإنما لم يدغم وإن اجتمع المثلان لكون الإعلال واجباً في هذه الصورة إذ لا يجوز أن يقال "قوو" ولا "رضو" مثلاً بل يجب أن يقال: (قوي) و(رضي) مع الإعلال بخلاف ما يجري فيه الإدغام فإنه يجوز أن يقال حيى بلا إدغام فقدم ما هو الواجب فلم يبق سبب الإدغام لانتفاء اجتماع المثلين حينئذٍ.

تلخيص القسم {الأَوَّلُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ} سمي به بـ"المقرون" لاقتران حرفي العلّة من غير فاصل بينهما ولذا قال: {وَهُوَ} أي: اللفيف المقرون الفعل {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الْحروفِ} أي: من حروف العلة.

فتح الغناء والقسم {الأَوَّلُ} منهما {اللَّفِيفُ المَقْرُونُ} يعنى يسمى باللفيف المقرون لاجتماع حرفي العلة فيه من غير فاصل واقع بينهما {وَهُوَ} أي: ما سمي باللفيف المقرون الفعل {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الْحروفِ} يعني حروف العلة من غير أن يفصل بينهما شيء آخر.

[1] زيادة في بعض النسخ.



الكفوي {نحوُ: طَوَى وَشَوَى} وإما من جنس واحدٍ نحو: (عيي) أو يكون في مقابلة فائه وعينه نحو: (يوم) و(ويل) أو في مقابلة فائه وعينه ولامه نحو: (واو) و(ياء) وتخصيص التعريف بالأول لكثرته وقلتهما.

أساس فإن قلت: أن أصل (قوة): (قووة) بواوين ساكن ومتحرك فأدغمت الأولى في الثانية فصار قوة فلم لم يدغم في قَوِيَ يَقْوَى بل قلبوا الواو الثانية في قوي ياء وفي يقوى ألفاً ومقتضى الادغام موجود مع أن الادغام مفيد للتخفيف كما أن الاعلال مفيد له. قلنا: التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام؛ لأن التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك مدرك بالبداهة فالمصير إلى جانب الإعلال أولى من المصير إلى جانب الإدغام فـ(قوي) بإعلال أخف من (قوّ) بالإدغام. فإن قلت: إذا كان الأصل (قوو) فلم أعلّ اللام دون العين مع أن السبب موجود فيها أيضاً؟ قلت: لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه؛ لأن حكم عين هذا القسم كحكم الصحيح، وحكم لامه كحكم الناقص فأعلت إعلاله فسلمت العين بذلك؛ ولأنه لو أعل العين لزم اجتماع الإعلالين أحدهما قلب الواو الأولى ألفاً أولاً ثم تقلب الواو الثانية أيضاً ألفاً لعدم كون الألف المقلوبة من الواو حاجزاً حصيناً، ونقول: لو أعل العين لزم ثلاثة اعلال أحدها قلب الواو الثانية ياء أولاً، وثانيها قلب الواو الأولى ألفاً ثانياً، وثالثهما قلب الياء المقلوبة من الواو ألفاً لعدم كون الألف المقلوبة من الواو حاجزاً حصيناً فيخل بالكلمة بحذف أحدهما في الصورتين.

تلخيص اعلم أن الاحتمال العقلي في هذا الباب اثنا عشر قسماً؛ لأن الواو والياء إما أن تكونا فاءً وعيناً، أو فاءً ولاماً، أو عيناً ولاماً، فهذه ثلاثة، وعلى كل تقدير من الثلاثة إما أن تكونا واوين، أو يائين، أو الأولى واو والثانية ياء، أو بالعكس، فهذه أربعة، فإذا ضربت الثلاثة في الأربعة يحصل اثنا عشر قسماً لكن كون الفاء والعين حرفي علة لم يوجد في الأفعال بل هو مختص بالاسم مثل "بين" في اسم مكان، و"يوم" لأزمنة مخصوصة، و"ويل" لكلمة العذاب، فسقط أربعة وبقي ثمانية للمقرون وأربعة للمفروق، ولم يوجد في المفروق غير ما كان فاؤه واواً، ولامه ياءً، إلا: (يدى – يدى) فسقط منه ثلاثة أخرى وبقي أربعة؛ ثلاثة في المقرون، وواحد في المفروق، أما مثال ما كان عينه ولامه واواً نحو: (قَوِيَ – يَقْوَى – قُوَّةً) أصله: (قوو) قلبت الواو الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فصار "قوي" كـ"رضي" ولم يدغم مع وجود مقتضى الإدغام أيضاً؛ لأن التخفيف الحاصل بالإعلال أزيد منه بالإدغام يعرفه ذو الطبع السليم. وإنما أُعِلَّ لامه دون عينه مع وجود مقتضى الإعلال فيه أيضاً؛ لأن الآخر أولى بالتغيير والتصرف فيه، ويفهم منه وجهٌ آخر لعدم الإدغام تدبر.

فتح الغناء {نحو: طَوَى وَشَوَى} معنى الأول بالتركي دوردى والثاني ات كباب اولوب پشدى.

الكفوي ....

أساس اعلم أن اجتماع الإعلالين ليس بمخلّ مطلقاً وذلك لأن الإعلال إما إبدال وإما إسكان وإما حذف، والجمع بين الإسكان والإبدال جائز مثل: (يقال) لأن أصله: (يقول) نقلت فتحة الواو إلى القاف ثم أبدلت ألفاً. ونحو: (يباع) إذ أصله: (يبيع) نقلت فتحة الياء إلى الباء ثم أبدلت ألفاً.

وكذا الجمع بين الإسكان والحذف جائز مثل: (مقول) أصله (مقوول) نقلت حركة الواو إلى القاف وحذفت إحدى الواوين لاجتماع الساكنين.

وكذا الجمع بين الإبدالين جائز نحو: (يدعى[1]) فإن الألف مبدلة من الياء وهي من الواو.

وكذا الجمع بين الإبدال والحذف جائز نحو: (ليقل) و(ليبع) والأصل (ليقول) و(ليبيع) نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما ثم قلبتا ألفاً ثم حذفتا. وكذا الجمع بين الحذفين جائز نحو: (ق) حذفت الفاء واللام، فعلم أن الجمع بين الإعلالين ليس بمخلّ مطلقاً بل الجمع بقيد مخصوص غير جائز وهو الجمع بين الإبدالين أو الحذفين أو إبدال أو حذف بقيد أن يكون أحدهما في موضع والآخر في موضع آخر على سبيل التعاقب كما في (ماء) لأن أصله: (موه) قلبت الواو ألفاً ثم قلبت الهاء همزة ولهذا عدوا أن الإعلال فيه شاذ، ولهذا قلبوا الواو ياء في (ديم) أصله: (دوم) ولم يعلوا في (حيوان) لئلا يلزم توالي الإعلالين؛ لأن واوه مبدلة من الياء إذ أصله: (حييان) فلو قلبت الياء ألفاً يلزم توالي الإعلالين؛

تلخيص وأما مثال ما كان عينه ولامه يائين مثل: (حَيِيَ - يَحْيَى - حَيَاةً) من باب (عَلِمَ) فـ"حَيِيَ" كـ"رَضِيَ" بلا إعلال العين؛ لأنه لو أدغم في الماضي لأدغم في المضارع، ولو أدغم فيه لزم أن يقال: "يحيي" بضم الياء وهو مرفوض عندهم، وجوز فيه الإدغام بلا إدغام المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] و(حياةً) بقلب الياء ألفاً وكتبت بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو، وكذلك الصلاة والزكاة والربا كذا ذكره صاحب "الكشاف" فيه.

والحقُّ أن أمثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداءً بالسلف، وفي غيره بالألف كـ"حياة" لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء لكنَّ الألف المنقلبة عنها إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا في (يحيى) كذا ذكره العلامة التفتازاني، وكذا صرَّح الحقي بما قلنا بالحقيقة.

فتح الغناء ....

[1] مضارع من باب الأفعال.

أساس {وَهُو} أي: مثال ما كان عينه واواً ولامه ياء نحو: {طَوَى} يَطْوِي - طيّاً فهو طاوٍ وذاك مطوي من باب (ضَرَبَ) وأصل (طيٌ): (طوي) قلبت الواو ياء لسبقها على الياء بالسكون وأدغمت، ومثله: (غَوَى - يَغْوِي - غيّاً) فهو غوي ومنه الغوغاء وكذا و(هَوَى يَهْوِي)، و(لَوَى يَلْوِي)، كما في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: ١] وقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] من دعاء إبراهيم عليه السلام. وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٨]أي: يميلونها من المنزل إلى غيره من لَوَى يَلْوِي ليّاً كقوله تعالى: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ﴾ [النساء: ٤٦] يقال: لوى رأسه إذا مال وأعرض، لأن الآية في حق الكافرين المحرفين المغيرين كلام الله تعالى، ولقائل أن يقول: الأولى للمصنف أن يقدم (طوى) على (قوي) في التمثيل على مقتضى الترتيب الطبيعي لأن (طوى) من الباب الثاني، و(قوي) من الباب الرابع.

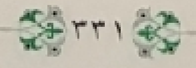
ويعل في هذا القسم من المزيدات عشرة أبواب: باب الأفعال، نحو: (أَحْيَ - يُحْيِي - إِحْيَاءً) وفي التنزيل: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل:٩٧] ومثله: (أَغْوَى - يَغْوِي - إِغْوَاءً) و(أَقْوَى - يَقْوِي -إِقْوَاءً) وفي التنزيل: ﴿أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ [القصص:٦٣]، ﴿وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة:٧٣].

تلخيص ومن المزيدات يعل فيه عشرة أبواب: باب الأفعال، نحو: (أَحْيَ - يُحْيِي - إِحْيَاءً) وفي القرآن: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [آل عمران: ١٥٦] ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل:٩٧] ومثله: (أَغْوَى - يَغْوِي - إِغْوَاءً) كما قال الله تعالى: ﴿أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ [القصص:٦٣] وقال أيضاً: ﴿وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾ [الواقعة:٧٣].

وباب التفعيل، نحو: (قَوِيَ - يَقْوَى - تَقْوِيَةً)، و(حَيَّا - يُحَيِّي - تَحِيَّةً) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]. ومثله: (سَوَّى - يُسَوِّي - تَسْوِيَةً)، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ﴾ [الحجر: ٢٩] وفي الحديث: "سَوُّوا صُفُوفَكُمْ "[١].

فتح الغناء ....

[١] رواه البخاري {٧٢٣}، ومسلم {٤٣٣}.



أساس وباب التفعيل؛ نحو: (قَوِيَ - يُقَوِّي - تَقْوِيَةً)، من الواوي، و(حَيَّى - يُحَيِّي - تَحِيَّةً) من اليائي أصله: (تحيية) نقلت حركة الياء الأولى إلى الحاء ثم أدغمت الياء في الياء قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا﴾ [النساء: ٨٦] وقوله تعالى (فحيوا) جمع مذكر أمر الحاضر من "التحية" أي: إذا قيل لكم: "السلام عليكم" فسلموا بأزيد مما قيل لكم مثل أن تقولوا: "وعليك السلام ورحمة الله" وإذا قيل: "السلام عليك ورحمة الله" فقولوا: "وعليك السلام ورحمة الله وبركاته" وإذا قيل: "السلام عليك ورحمة الله وبركاته" فقولوا مثل ذلك إذ لا زيادة في الرواية، ويجوز أن يقتصر على ما قال المسلم ذكره الطيبي.

و(سَوَّى - يُسَوِّي - تَسْوِيَةً)، كما قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ﴾ [الحجر: ٢٩] وفي الحديث: "سَوُّوا صُفُوفَكُمْ "[1]. و(لوى - يلوي -تلوية) كما في القرآن: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون: ٥] ومنه يوم التروية.

وباب المفاعلة؛ نحو: (دَاوَى - يُدَاوِي - مُدَاوَاةً)، و(سَاوَى - يُسَاوِي -مُسَاوَاةً) وفي القرآن: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦] وفي الشعر:

لَعَمْرُكَ لَوْ سَاوَيْتَ قَارُونَ فِي الْغِنَا... وَسَاوَيْتَ نُوحاً ثُمَّ لُقْمَانَ فِي الْعُمْرِ

وَنِلْتَ الَّذِي نَالَ ابْنُ دَاودَ نَالَهُ... أَلَيْسَ قَضَى الرَّبُّ الْمَصِيرَ إِلَى الْقَبْرِ

وَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ فَاعْلَمَنْ... بِأَنَّكَ لَا تَبْقَى إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ

تلخيص وباب المفاعلة؛ نحو: (دَاوَى - يُدَاوِي - مُدَاوَاةً)، و(سَاوَى - يُسَاوِي -مُسَاوَاةً) وفي التنزيل: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦] وفي الشعر:

لَعَمْرُكَ لَوْ سَاوَيْتَ قَارُونَ فِي الْغِنَا... وَسَاوَيْتَ نُوحاً ثُمَّ لُقْمَانَ فِي الْعُمْرِ

وَنِلْتَ الَّذِي نَالَ ابْنُ دَاودَ نَالَهُ... أَلَيْسَ قَضَى الرَّبُّ الْمَصِيرَ إِلَى الْقَبْرِ

وَإِنْ كُنْتَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ فَاعْلَمَنْ... بِأَنَّكَ لَا تَبْقَى إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ

فتح الغناء ....

[1] رواه البخاري {٧٢٣}، ومسلم {٤٣٣}.



أساس وباب الافتعال؛ نحو: (اسْتَوَى - يَسْتَوِي - اسْتِوَاءً) وفي التنزيل: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠] ونحو: (الْتَوَى - يَلْتَوِي - الْتِوَاءً). وباب الافعلال؛ نحو:(احوو - ويحوو - واحواواً) وأصله: (احووو) فغلب الإعلال على الإدغام لغلبته عليه في الخفة، فإن (احووى) أخف من (احووو) فذلك ظاهر على ما مرّ في (ارعوى)، و(الاحوواء) من "الحوة" وهي حمرة تضرب إلى السواد، ولذا قالوا إن حوى مؤنث أحوى بمعنى اسم الشفة. وباب الافعيلال؛ نحو: (احواوى - يحواوي - احويواء) على قياس ما مرّ. وباب التّفعل؛ نحو: (تقوى – يتقوى - تقوياً) و(تسوى – يتسوى - تسوياً). وباب التفاعل؛ نحو: (تساوى) و(تداوى) وفي الحديث: "تَدَاوَوْا فَإِنَّ الَّذِي أَنْزَلَ الدَّاءَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ "[١].

وباب الاستفعال ؛ نحو: (استحيي - يستحيي - استحياء) وفي التنزيل: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]. ومنهم من يقول: (استحي – يستحي - استحاء) بحذف العين وهذا القسم من مهموز الفاء فقط نحو: (آوى – يأوي - أياً) وفي القرآن: ﴿أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠] و﴿سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٣] و﴿آوَوْا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] وفي الحديث: "أَلاَ أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلاَثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى [٢]إِلَى اللهِ فَآوَاهُ اللهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللهُ عَنْهُ "هذا حديث متفق عليه[٣] قيل: بينما رسول الله ﷺ في المسجد إذ دخل ثلاثة نفرٍ فرأى أحدهم فرجةً في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر فقال عليه السلام الحديث.كذا قاله السيوطي.

تلخيص وباب الأفتعال، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠]. وباب الافعلال؛ كما في: (أحوو - يحوو - احواواً) بالإدغام أو الإعلال. وباب الافعيلال: (احواوى - يحواوي – احويواء). وباب التّفعل؛ نحو: (تسوى – يتسوى - تسوياً). وباب التفاعل ؛ كما في حديث: "تَدَاوَوْا فَإِنَّ الَّذِي أَنْزَلَ الدَّاءَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ "[٤]. وباب الاستفعال ؛ نحو: (استحيي - يستحيي - استحياء) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

فتح الغناء ....

[١] رواه القضاعي في "مسند الشهاب" ١/٤١٢.

[٢] قوله: "فأوى إلى الله" أي: التجأ إليه بأن دخل مجلس رسول الله. وقوله: "فآواه" بالمد من الإيواء أي: قرّبه إليه وجعله مقبولاً. وقوله: "فاستحيى الله منه" أي: غفر ذنوبه. وقوله: "فأعرض الله عنه" يعني غضب عليه وأبعده من لطفه لمّا أن أعرض لا لعذر بل لعدم اعتباره بمجلس العلم الذي هو من أفضل المجالس.

[٣] رواه البخاري {٦٦}، {٤٧٤}، ومسلم {٢١٧٦}.

[٤] رواه القضاعي في "مسند الشهاب" ١/٤١٢.



وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحُروفِ[1]. نَحْوُ: وَقَى يَقِي.

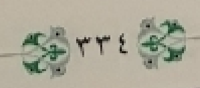
الكفوي {وَالثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ} لافتراق أحد حرفي العلة عن الآخر {وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ نَحْوُ: وَقَى يَقِي} ولو زدنا في التعريفين قيد فقط يخرج عنهما مثل: (يوم) و(ويل) وواو وياء وقدّم الصحيح لصحته ثم المثال على الأجوف لتقدم الفاء على العين، ثم الأجوف على الناقص لتقدم العين على اللام، ثم الناقص على اللفيف لتقدم الواحد على الاثنين، ثم من اللفيف ما هو المقرون على المفروق؛ لأن المقارنة خير من المفارقة ولقوة معنى اللفيف المقرون بخلاف قسميه.

أساس {وَالثَّانِي} أي: القسم الثاني {اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ} ويقال له: المعتل الفاء واللام {وَهُوَ} البناء {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحُروفِ} المذكورة، أما تسميته لفيفاً فلما مرّ، وأما تسميته مفروقاً فلاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما والاحتمال العقلي هنا يقتضي أن يكون أربعة أقسام؛ لأن الفاء واللام إما أن يكونا واوين أو يائين أو الفاء واواً واللام ياء أو بالعكس، والأول لم يوجد في الفعل بل في الاسم مثل "واو" لاسم حرف هو، وكذا الثاني لم يوجد في الفعل غير (يدي ييدى) وهو نادر والنادر كالمعدوم بل يوجد في الاسم مثل "ياء" لاسم حرف هي على ما قالوا أنها مركبة من ياآت ثلاث بالاتفاق، ويجعلون لامه همزة تخفيفاً، وكذا الواو مركبة من واوات ثلاث عند الأخفش؛ لأن الألف عنده منقلبة من الواو وقيل: من الياء والأول أقرب؛ لأن الواوي أكثر من اليائي فالحمل عليه أولى، وقلبت العين منهما ألفاً دون اللام لاستكراههم اجتماع حرفي علتين متحركين في الأول، وكذا الرابع وهو ما كان فاؤه ياءً ولامه واواً لم يوجد فتعين الثالث وهو ما كان فاؤه واواً ولامه ياءً.

تلخيص {وَ} القسم {الثَّانِي: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ} ويقال: المعتلُ الفاء واللام {وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَانِ مِنْ هَذِهِ الحُروفِ} المذكورة، وتسميته باللفيف لما مر، وبالمفروق لكون حرفي العلّة مفصولين بالحرف الصحيح، وقد عرفت أنه لا يوجد في المفروق غير ما كان فاؤه واواً، ولامه ياءً،

فتح الغناء {وَ} القسم {الثَّانِي} منهما {اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ} ومعنى المفروق بالتركي آيرلمش وإنما سمي بذلك لافتراق حرفي العلة فيه بوقوع فاصل بينهما {وَهُوَ} الفعل {الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلاَمِهِ حَرْفَا عِلَّةٍ نَحْوُ: وَقَى يَقِي} وقد فصل بينهما حرف القاف كما ترى.

[1] وفي نسخة: حرفا علة.

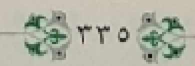


أساس {نَحْوُ: وَقَى يَقِي} وقَايَةً وحكم فاء اللفيف المفروق كحكم فاء المثال ولذا تثبت في الماضي وتسقط في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة والأمر منه (ق) حرفاً واحداً، لأن الفاء كانت ساقطة في المضارع فسقطت اللام للوقف فبقي بعد حذف حرف المضارعة على حرف واحد، ويلزمها الهاء عند الوقف فيقال (قه) وتسقط الهاء عند الاتصال كما في القرآن، ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]، فتقول: قِهْ قِيَا قُوا قِي قِيا قِين، وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [التحريم: ٦]، وفي المجهول النوق بإعادة الواو، ومنه: (وَعَى - يَعِي - وَعْياً) و(وَهَى - يَهِي - وَهياً) كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]، وكي يكي يكيان يكون والأمر منه: كه كيا كو كي كيا كين وبالتأكيد كين كيان كن اهـ. فيلتبس كن بجمع المؤنث الغائبة من كان فهذه الأمثلة كلها من الباب الثاني، ويجيء من باب (عَلِمَ) نحو: (وري يوري) والأمر إير وجاء (وَرِيَ يَرِيْ) بكسر الراء فيهما والأمر (ره ريَاً روا) ويجيء من باب (حَسِبَ) نحو: (وَلِيَ يَلِيْ) من الولاية بمعنى الصداقة ضد العداوة ومنه الولي للمرء المتشرع المتدرع القانت العارف بالله أو بمعنى التصرف يقال: كل من ولي أمر أحدٍ فهو وليه، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ولذا فسر بمعنى الناصر ومنه "الولاة" في جمع "والي الرعية" ومنه "ولي اليتيم" وغيره أو من "الولي" بمعنى القرب فيجوز أولياء الله منه لأنهم عباد مقربون بالإطاعة وفي الحديث: "اذْكُرُوا اسْمَ اللهِ تَعَالَى وَلْيَأْكُلْ أحدكم مِمَّا يَلِيهِ[1]"ومنه قولهم: "هذا أولى من ذلك"، بمعنى قرب إلى الواقع. ومنه قولهم: الأصل في الفاعل أن يلي فعله.

تلخيص ولذا قال المصنف: {نَحْوُ: وَقَى يَقِي} وقَايَةً وهو باعتبار لامه كالنَّاقص، فالأمر منه: (قِ) والنهي: (لا تق) كما في قوله تعالى: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩] ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١] وهو من الباب الثاني، ويجيء من الرابع نحو: (وَرِيَ - يورى) والأمر: (رِ) وفي حال الوقف (ره) بالهاء، ومن باب (حَسِبَ) نحو: (وَلِيَ - يَلِي - وِلَايَةً) ويعلُّ فيه من المزيدات باب الأفعال؛ كـ(أَوْلَى - يُوْلِي - إِيْلاءً) و(أَوْحَى - يُوْحِي - إِيْحَاءً)، وباب التَّفعيل؛ كـ(وَلِيَ - يُولِي - تَولِيَةً)

فتح الغناء ....

[1] رواه البخاري {٥١٦٣}.



أساس ومن الألغاز ما قاله بعض الفضلاء:

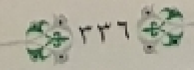
إِنْ رُوحِي دَائِمَاً فِي نَفْسِ قَلْبِي مِنَ الأَنِيْنِ   لِـ الأَنِيْنِ عَقْلُ أَوْكَى السِّرَ فَاظْرِفِ الْحَنِيْن

(إن) أمر من أن يأن أنيناً (روحي) منادى بحرف مقدر أي: يا روحي (في) أمر من وفى يفي وفاءً (نفس) يا نفس وهي مؤنث سماعي والروح يذكر ويؤنث ويجوز كسر السين على حذف ياء المتكلم لكن الأولى البناء على الضم لما في إضافة الروح وعدم إضافة النفس لطافة لا تخفى (قلبي) مفعول في (ل) أمر من ولي يلي بمعنى "قرب" (الأنين) مفعول لـ (عقل) يا عقل (أوكى) ماض استئناف بمعنى شد (السر) فاعله (فا) منصوب مفعول لـ"أوكى" بمعنى "الفم" (ظرف الحنين) صفة "فا" والحنين الاشتياق، ومن المزيدات؛ نحو: (أَوْلَى – يُوْلِي – إِيْلاءً) والله مولي النعم كلها أي: معطيها، وفي القرآن: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ﴾ [مريم: ٣١] و﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الجن: ١] من الإيحاء، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٣]، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، هذه كلها من باب الأفعال. ويجيء من التفعيل؛ نحو (وَلَّيَ - يُوَلِّي - تَوْلِيَةً) وفي القرآن: ﴿لَوَلَّوُا الْأَدْبَارَ﴾ [الفتح: ٢٢]، ﴿يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [غافر: ٣٣].

ويجيء من المفاعلة؛ نحو: (وَالَى – يُوَالِي – مُوَالَاةً) وفي القرآن: ﴿يُوَارِي سَوْآتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]. ويجيء من التفعل؛ نحو: (تولى – يتولى – تولياً) وفي القرآن: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢] و﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١]. ويجيء من التفاعل؛ نحو: (توالى يتوالى توالياً) وفي القرآن: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [العصر: ٣]. وتواصوا بالصبر. ويجيء من الافتعال؛ نحو: (اتَّقَى يَتَّقِي اِتِّقَاءً). ويجيء من الاستفعال؛ نحو: (اِسْتَوْلَى – يَسْتَوْلِي – اِسْتِيْلَاءً) وفي القرآن: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] وهذا القسم يجيء من مهموز العين فقط نحو: (وَأَى يَأْي وَأْياً).

تلخيص وباب المفاعلة؛ كـ(وَالَى – يُوَالِي – مُوَالَاةً) وقوله تعالى: ﴿يُوَارِي سَوْآتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]. وباب التَّفعّل؛ نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢] و﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١]. وباب التَّفاعل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [العصر: ٣]. وباب الافتعال؛ كـ(اتَّقَى يَتَّقِي اِتِّقَاءً). وباب الاستفعال كـ(اِسْتَوْلَى – يَسْتَوْلِي – اِسْتِيْلَاءً).

فتح الغناء ....



وَإِمَّا مُضَاعَفٌ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ،

الكنوي {وَإِمَّا مُضَاعَفٌ} في "الصحاح" ذكر الخليل أن التضعيف أن يزاد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر وكذلك الأضعاف والمضاعفة، يقال: ضعفت الشيء تضعيفاً وأضعفته وضاعفته بمعنى. انتهى. {وَهُوَ} في الثلاثي المجرد والمزيد فيه رباعياً أو خماسياً أو سداسياً {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ} مثاله من الإدغام الواجب.

أساس {وَإِمَّا مُضَاعَفٌ} [1] هو في اللغة اسم مفعول من ضاعف يضاعف وفي الاصطلاح له معنيان: الأول أعم وهو أن يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمةٍ أو كلمتين. وقال الخليل: التضعيف هو أن يزاد على الشيء فيجعل اثنين أو أكثر، وكذلك الإضعاف والمضاعفة. ويقال له "الأصم" لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما يحتاج الأصم إلى تكرار الصوت ليفهم ما يقال، أو لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام فيستدعي الجهر كما أن الأصم يستدعي الجهر لحصول الوقر في أذنيه، والثاني أخص وهو ما ذكره المصنف بقوله {وَهُوَ} أي: البناء {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ} فاندفع الاعتراض بعدم الجامعية.

تلخيص {وَإِمَّا مُضَاعَفٌ} اسم مفعول، ويقال له ذلك؛ لأن فيه ضعفاً أي: تكرار حرف واحد، ولذا يقال له الأصم لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما أن الأصم يحتاج إلى تكرار صوت ليفهم. قدّمه على المهموز لزيادة قربه منه إلى الصحيح بسبب قلة التغيير، إذ إبدال أحد حرفي التضعيف وحذفه في مواضع مخصوصة وهي في نحو: (تقضي البازي) بقلب الضاد ياء، وفي مثل: (مست) و(ظلت) و(أحست) بحذف السين؛ إذ أصل الأول: (تقضض)، وأصل البواقي: (مسست)، و(ظللت)، و(أحسست) وقد قرئ: ﴿فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] و﴿ظَلْتُمْ﴾ أيضاً على الأصل بخلاف تليين الهمزة فإنه في مواضع كثيرة على ما سيجيء ولذا جعلها البعض من حروف العلة كذا في بعض الشروح فافهم. {وَهُوَ} أي: المضاعف البناء {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ} فإن قيل: هذا التعريف غير جامع لأنه لا يدخل فيه مثل (وَسْوَسَ)، وقالت طائفة: بل التعريف الجامع هو هذا وهو الذي اجتمع فيه حرفان متماثلان أو متقاربان في المخرج في كلمة أو كلمتين.

فتح الغناء {وَ} إن كل فعل {إِمَّا مُضَاعَفٌ وَهُوَ} أي: المضاعف في اللغة: الشيء الذي زيد مقدار على مقداره ويقال له بالتركي ايكى قات تيلنمش شيء، وفي الاصطلاح: هو الفعل {الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ،

[1] قدمه على المهموز لشدة مناسبته للصحيح بسبب قلة التغيير إذ فيه إبدال الياء من أحد حرفي التضعيف وهو في مواضع مخصوصة وفي المهموز تليين الهمزة وهو في مواضع كثيرة على ما فصلنا سابقاً.

نَحْوُ: مَدَّ، أَصْلُهُ مَدَدَ حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى ثُمَّ أُدْغِمَتْ فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ.

الكفوي {نَحْوُ: مَدَّ، أَصْلُهُ مَدَدَ حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى ثُمَّ أُدْغِمَتْ} الدال الأولى {فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ} فصار مدّ وأما في الرباعي المجرد والمزيد فيه فهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذا عينه ولامه الثانية نحو: (زلزل وتزلزل).

أساس وخص بالبحث مضاعف الثلاثي إذ لا بحث ولا أحكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه، والمراد بكون عينه ولامه من جنس واحد كونهما متماثلين في الصورة لا المتجانسين إذ الحروف كلها من جنس واحد في كونها بسيطة؛ ولأن التجانس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما، وقد يكون في صفتهما في الإطباق والجهر والهمس والاستعلاء وغيرها، فالمتجانسان أعم من المتماثلين فكل متماثلين في الصورة متجانسان وليس كل متجانسين متماثلين. ثم هو إما أصلي إن وقع التضعيف في أصوله

تلخيص قلنا: المضاعف له معنيان أعم وأخص، أما المعنى الأعم فهو ما ذكر، وأما الأخص فهو ما ذكره المصنف ومراده بيان المعنى الأخص لا الأعم فلا يرد ذلك الاعتراض. {نَحْوُ: مَدَّ، أَصْلُهُ: مَدَدَ} بالتحريك لأنه ماض من باب (نَصَرَ) هذا مثال لما يكون التضعيف في أصوله وقد يكون في غيرها كـ(احْمَرَّ) و(اقْشَعَرَّ)، فيجري فيه من الإدغام ما يجري في الأول، وأما نحو: (وَسْوَسَ) و(زَلْزَلَ) من مضاعف الرباعي فلا يدغم لوجود الفاصل بين المتجانسين، {حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى} لأجل الإدغام لأن إسكان الأول شرط فيه ليتصل بالثاني ويحصل التخفيف المطلوب وكذا تحريك الثاني شرط فيه لأنه مبين للأول الساكن والساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره.

فتح الغناء نَحْوُ: مَدَّ} وسدّ وجدّ {أَصْلُهُ} أي: أصل مد {مَدَدَ} بالفتحات الثلاث {حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى ثُمَّ أُدْغِمَتْ} الدال الأولى التي حذفت حركتها {فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ} فصار مد فقيل: الإدغام أي شيء هو؟ فأجاب بقوله:



أساس {نَحْوُ: مَدَّ} أو غير أصلي إن وقع في غيرها كـ(احمرَّ) و(اقشعرَّ)، وأما مضاعف الرباعي مجرداً كان أو مزيداً فهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية نحو: (وسوس) و(زلزل) ويقال لهذا النوع من المضاعف المطابق لكثرة المطابقة فيه؛ لأن فاؤه موافق للامه الأولى وعينه موافق للامه الثانية ولا يتطرق الإدغام له لوجود الفاصل بين المتماثلين وهو مانع من الإدغام والتعريف الصادق على هذين النوعين[1] هو المعنى الأعم[2] {أَصْلُهُ: مَدَدَ} بالتحريك؛ لأنه ماض من الباب الأول {حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى} ليتحقق الإدغام إذ لا بد من سكون الأول حتى يتصل بالثاني فلو لم يحذف حركة الأولى بل أبقيت على حالها لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثاني، ولا بد أن يكون الثاني متحركاً أيضاً لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره. {ثُمَّ أُدْغِمَتْ} أي: الدال المحذوفة الحركة يعني الدال الساكنة الأولى {فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ} فصار الحرف المدغم والحرف المدغم فيه حرفين في اللفظ وحرفاً واحداً في الكتابة، وهذا أحد قسمي الإدغام. والقسم الآخر ما يكون المدغم والمدغم فيه حرفان في الكتابة وحرفاً واحداً في التلفظ كـ(الرحمن) و(الرحيم) و(الرزاق) وغيرها فإنهما حرفان في الكتابة أحدهما لام التعريف والثاني الراء وحرف واحد في التلفظ؛ لأن لام التعريف قلبت راء لقرب مخرجهما لكونهما من وسط المخارج فأدغمتا في التلفظ للجنسية دون الخط لكونهما في حكم كلمتين.

تلخيص {ثُمَّ أُدْغِمَتْ} الدال الأولى الساكنة {فِي الدَّالِ الثَّانِيَةِ} المتحركة فصار الحرفان في الحقيقة والتلفظ حرفاً واحداً في الكتابة، وقد يكونان حرفين في الكتابة أيضاً كـ(الرَّحمن) و(الشَّمس) فإنَّ المدغم والمدغم فيه حرفان فيهما في التلفظ والكتابة معاً لأنهما متحدان في التلفظ نوعاً فإنهما راءان في الأوَّل، وشينان في الثاني، وفي الكتابة مختلفان نوعاً ؛ لأن المدغم لام والمدغم فيه راء وشين في الثاني ويقال لهذا الإدغام: الإدغام الشمسي لكون لفظ المدغم متعدياً في المدغم فيه، كما أن الكواكب تنعدم بالشمس على ما في بعض كتب الأداء فما قاله الأستاذ - رحمه الله تعالى - في هذا المقام ركيك جداً فليطالع. ثم لما كان هذا المقام مظنة سؤال ناشئ من ذكر الإدغام بأن يقال ما معنى الإدغام؟ قال:

فتح الغناء ....

[1] أي مضاعف الثلاثي مجرداً أو مزيداً أو مضاعف الرباعي مجرداً أو مزيداً.

[2] وهو أن يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمةٍ واحدةٍ أو كلمتين.

الكفوي {وَالإِدْغَامُ} إفعال من عبارات الكوفيين، والإدغام افتعال في عبارات البصريين كذا في "الديتقوز" وفي "الصحاح" أدغمت اللجام أي: أدخلته في فيه ومنه إدغام الحروف، ويقال دغم الحرف وأدغمه انتهى. ومنه: حمار أدغم وهو الذي تسمية العجم (ديزج) وذلك إذا لم تصدق خضرته ولا زرقته فكأنهما لونان قد امتزجا، وفي الاصطلاح:

أساس {وَالإِدْغَامُ} استئنافية معانية جواب سؤال مقدر تقديره: "ما الإدغام؟" أجاب بأن الإدغام...إلخ، وهو في اللغة الإدخال والإخفاء، يقال: (أَدْغَمْتُ اللِّجَامَ فِي الْفَرَسِ)، أَيْ: أَدْخَلْتُهُ فِي فِيهِ، و(أدغمت الثوب في الوعاء) أي: أخفيته فيه. ثم الإدغام بالتخفيف "افعال" من عبارات الكوفيين، وبالتشديد "افتعال" من عبارات البصريين، وقد ظن بعضهم أن الإدغام بالتشديد افتعال غير متعدٍ وهو سهوٌ مما ذكره الجوهري في "الصحاح" يقال: أَدْغَمْتُ الحرفَ وَادَّغَمْتُهُ على وزن "افتعلته" والغرض من الإدغام طلب التخفيف؛ لأن التلفظ بمثلين ثقيل لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به فإذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعةً واحدةً ويسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة، وشبّهه الخليل بوطأ المقيد، فإن القيد يمنعه عن توسيع الخطو فيصير كأنه يعيد قدمه إلى موضعها الذي نقلها منه وذلك مما يشق على النفس، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره، بل إذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملته وكرهته، فكيف ما فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج أحسن في التأليف مما قربت مخارجه؛ ألا ترى إلى ثقل قول الشاعر:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

فلما ثقل عليهم تكرر المثلين المتقاربين حاولوا تخفيفه بأن يدغموا أحدهما في الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخف على اللفظ كذا ذكره الجاربردي وفي اصطلاح الصرفيين:

تلخيص {وَالإِدْغَامُ} عندهم

فتح الغناء {وَالإِدْغَامُ} في اللغة مطلق الإدخال وفي الاصطلاح هو

الكفوي {إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ} والمتقاربين في المخرج كـ(الجيم والشين)، وكـ(التاء والطاء)، أو صفة كـ(الجهر والهمس) وغير ذلك. {فِي الآخَرِ} لكن ذلك ادخال بعد أن يصيرا متماثلين ليمكن الإدغام نحو: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢] للتخفيف؛

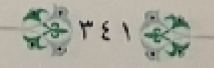
أساس {إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ} أي: متماثلين في الصورة {فِي الآخَرِ} أي: في الحرف الآخر والأولى أن يقول: إدخال المتجانسين في الصورة أو المتقاربين في المخرج في الآخر مطلقاً أي: في كلمة أو كلمتين مثال المتماثلين في كلمة أو كلمتين نحو: (مدّ)، وقوله: ألم أقل لك. ومثال المتقاربين في كلمة واحدة أو كلمتين نحو:(ادثر) وقوله تعالى:﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]. وينبغي أن يعلم أن المراد بالتقارب أعم من أن يكون التقارب في المخرج أو في صفة يقوم مقامه كالجهر والهمس وغيرهما، ومخرج الحرف هو المحل الذي ينشأ منه، ومعرفة المخرج بأن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل فتنظر إلى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه كذا ذكره الجاربردي هذا عند المصنف،

تلخيص {إِدْخَالُ أَحَدِ المُتَجَانِسَيْنِ} أي: المتماثلين على مذاقه. وإدغام المتقاربين وغيره[١] متروك البيان هنا على ما عرفت. {فِي الآخَرِ} أي: في الحرف الآخر. ويعلم منه ومما سبق أن الحرف قد يذكر وقد يؤنث على ما بين في محله، والإدغام من الأفعال، والإدغام بتشديد الدال من الافتعال لغة: الإدخال المخصوص[٢]، فيناسب الاصطلاح، ولا يبعد أن يقال هو عينه ولذا قال في مختار الصحاح: يقال: (أَدْغَمْتُ اللِّجَامَ فِي الْفَرَسِ)، أَيْ: أَدْخَلْتُهُ فِي فِيهِ، وَمِنْهُ (إِدْغَامُ الْحُرُوفِ)، يُقَالُ: {أَدْغَمَ} الْحَرْفَ وَ {ادَّغَمَهُ}.هذا كلام المختار تدبر.

فتح الغناء {إِدْخَالُ أَحَدِ} الحرفين {المُتَجَانِسَيْنِ} بعد حذف حركته إن كان متحركاً {فِي} الحرف {الآخَرِ} المتحرك المتأخر فيقال للأول المدغم ويقال للثاني المدغم فيه بفتح الغين فيهما

[١] واعلم أن الإدغام على ثلاثة أقسام: إدغام مثلين وهما المتفقان مخرجاً وصفة، وإدغام متجانسين وهما المختلفان صفة والمتفقان مخرجاً، وإدغام متقاربين وهما المتقاربان مخرجاً أو صفة، كما سبق في الشرح.

[٢] وإنما قال الإدخال المخصوص لأن الادغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء على ما نقل المرعشي عن الجار بردى ويؤيده ما في المختار.



وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ:

الكفوي لأن المكرر ثقيل على اللسان لما فيه من العود إلى حرفٍ بعد النطق به، ولا بد هنا من قيدٍ آخر وهو من غير فصلٍ بينهما إذ المراد بالإدغام أن يرتفع اللسان بهما ارتفاعةً واحدةً، بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفاً مغايراً لهما بهيئته، وهو الحرف المشدَّد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين،كذا في "شرح الشافية" للجاربردي في تعريف ابن الحاجب للإدغام حيث قال: الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من مخرجٍ واحدٍ من غير فصلٍ انتهى. وإذا كان بين الحرفين المتجانسين فاصلٌ لا يحصل ذلك الارتفاع. قال صاحب "المفصل": الإدغام إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين؛ وقريب من هذا قول صاحب المغرب الإدغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعةً واحدةً، والمناسب للمعنى اللغوي من بين هذه التعريفات ما ذكره المصنف {وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ}:

أساس وأما عند الزمخشري: الإدغام الاصطلاحي هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين في مخرجهما[1]. وعند الشيخ عبد الوهاب الزنجاني: إسكان الأول وإدراجه في الثاني، واعترض عليه بعض الشارحين بأن هذا التعريف غير شامل لنحو (مدٍّ) مصدراً فإن الدال الأولى منه ساكن فلا يسكن لأن إسكان الساكن محال. وأجيب: بأنه لما ذكر أن المتحرك يجب إسكانه عند الإدغام علم أن إبقاء الساكن على حاله أولى فافهم. وقال الشيخ ابن الحاجب: الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل،

تلخيص واعلم أن الغرض من الإدغام طلب التخفيف إذ مع الإدغام يرتفع اللسان ارتفاعةً واحدةً كما يظهر للراجع إلى الوجدان. ثُمَّ شرع في تقسيم ما عرفه ليكون أوقع في النفس، فقال: {وَهُوَ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ} باعتبار الاختلاف العارض كما ستقف عليه.

فتح الغناء {وَهُوَ} أي الإدغام كائن {عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ}

[1] أي: قريباً من مقدار إلباثهما في مخرجهما.

أساس واعترض عليه بأنه مشتمل للقيد الزائد؛ لأن قوله: "من غير فصل" مما لا حاجة له إذ الفاء في قوله فمتحرك يغني عنه. وأجيب بالمنع مستنداً بأن قوله: "من غير فصل" الاحتراز عن نحو: (قوول) مجهول قاول؛ لأن مدة الواو الأولى فاصل بخلاف ما إذا لم يفصل نحو: (قول) مجهول (قول) ولذلك يفرق بين (قوول) و(قول) وكيف يخرج هذا بقوله فمتحرك؛ لأن الفاء إنما تدل على التعقيب عادة فيجوز أن يكون بينهما فصلاً بنفس أو غيره وإنما يخرج بقوله من غير فصل؛ لأن المراد به أن يرتفع اللسان بهما ارتفاعةً واحدةً بحيث يصير الحرفان مغايراً لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين، ولذا يجب أن يكون الحرف الثاني مثل الأول؛ لأنه لا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد دفعة؛ لأن لكل حرف منهما مخرجاً على حدة كذا ذكره بعض المحققين. وقال صاحب "المغرب": الإدغام هو دفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة فقول الزمخشري قريب من هذا، وقول المصنف قريب من قول الشيخ عبد الوهاب الزنجاني إلا أن فيهما مسامحةً؛ لأن المراد بإدراج الأول وإدخاله في الثاني كونه بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفاً مغايراً لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة ضعف بعضهم وعبر بقيل لكنه يناسب معناه اللغوي؛ لأن معناه في اللغة على ما عرفت إدخال الشيء في الشيء، وأما الإلباث والرفع المذكوران فهما لا زمان له وإنما لم يذكر المصنف الإسكان له كما ذكره الزنجاني[1] لئلا يحتاج في الشمول على نحو (مد) مصدراً إلى التوجيه فتفطن.

{وَهُوَ} أي: الإدغام باعتبار الاختلاف العارض {عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ

تلخيص ....

فتح الغناء ....

[1] بل اكتفى بالإدخال.

النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: مَدَّ يَمُدُّ مدًّا.

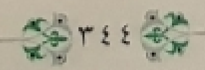
الكفوي {النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَاجِبٌ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ} في كلمةٍ، وأما إذا كانا في كلمتين نحو: (ضربَ بكرٌ) فلا {مُتَحَرِّكَيْنِ أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ} من المتجانسين {سَاكِنًا} سكونه أصلي أو بعد النقل إلى الساكن الذي قبله {وَالحَرْفُ الثَّانِي} منهما {مُتَحَرِّكًا}.

أساس {النَّوْعُ الأَوَّلُ} من الأنواع الثلاثة إدغام {وَاجِبٌ} قدَّمه على الجائز لقوة الوجوب، وعلى الممتنع لشرفه {وَهُوَ} أي: الإدغام الواجب يتحقق في صورتين {أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ} أي: المتماثلان في الذات والصفة أو الحرفان المتقاربان في المخرج {مُتَحَرِّكَيْنِ} في كلمةٍ واحدةٍ وهي الصورة الأولى، فالإدغام في هذه الصورة واجب إذا لم يوجد مانع مثل "الإلحاق" و"الالتباس"، أما الإلحاق ففي نحو: (قردد) فإن الإدغام فيه ليس بواجب بل ليس بجائز لئلا يبطل الإلحاق، فإنه لو أدغم يخرج عن كونه على وزن (جعفر) لعدم مراعات المقابلة بين الملحق والملحق به حركةً وسكوناً، وأما الالتباس ففي مثل: (صَكَك) بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس فإنه لو أدغم لالتبس بـ(صَك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضي،

تلخيص {النَّوْعُ الأَوَّلُ} منها إدغامٌ {وَاجِبٌ} ولقوة الوجوب وشرفه قدَّمه على الجائز والممتنع. {وَهُوَ} أي: الإدغام الواجب يكون في صورتين الصورة الأولى {أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ} في كلمة واحدة بقرينة المثال فإن الإدغام في مثل: (ضَرَبَ بَكْرٌ) غير واجب وإن وجد فيه الحرفان المتماثلان لكونهما في كلمتين، وأما إذا كانتا في كلمة واحدة فيجب.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يدغم قردد، وسرر، وجدد، وطلل بحركتين بلا إدغام في الشكل؟ قلنا: أما عدم الإدغام في (قردد) فلئلا يبطل الإلحاق، فإن (قردد) بمعنى المكان الغليظ ملحق بجعفر ولذا قالوا: (قرادد وقريدد) كما قالوا: (جعافر وجعيفر) على ما قاله السيد عبد الله في "شرح الشافية"، وأما عدم الإدغام في البواقي فلئلا يلتبس (الصَّكك بالصَّك) أي: صك القاضي، و(السرر بالسر) أي: السرة، و(الجدد بالجد) أي: البثر في الطريق، و(طلل بالطل) أي: المطر الضعيف، وكذا (قطط شعره) و(طيب البلد)، تدبر.

فتح الغناء {النَّوْعُ الأَوَّلُ} منها إدغام {وَاجِبٌ} يعني يجب فيه الإدغام بالوجوب العرفي وإن لم يجب بالوجوب الشرعي إدخال الأول في الثاني {وَهُوَ} أي الادغام الواجب {أَنْ يَكُونَ} أي: يوجد {الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ}.



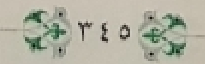
الكفوي مثال المتجانسين المتحركين {نَحْوُ: مَدَّ} ومثال ما كان فيه الأول ساكناً والثاني متحركاً بعد نقل حركة الأول إلى ما قبله من المتجانسين في كلمة {يَمُدُّ} ولو مثل بـ(مدّاً) مصدر المكان مثالاً لما كان الأول ساكناً والثاني متحركاً من غير النقل، ومثال كون الأول ساكناً والثاني متحركاً من المتجانسين في كلمتين؛ نحو: (ألم أقل لك) و(لم يذهب بكر بك) وأما المتقاربان سواء كانا في كلمةٍ أو في كلمتين وسواء كانا متحركين أو الأول ساكناً والثاني متحركاً فنوعان؛

أساس ومثل: (سُرُر) بضمتين جمع سرير فإنه لو أدغم لالتبس بـ(سُرّ) بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي، ومثل (جُدَد) بضم الجيم وفتح الدال جمع (جُدة) بالضم وهي الخطة التي في ظهر الحمار فإنه لو أدغم لالتبس بـ(جُد) بالضم وهو البئر في الطريق ومثل (طَلَل) بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار فإنه لو أدغم لالتبس بـ(طَلّ) بفتح الطاء وتشديد اللام وهو المطر الضعيف، وأما عدم إدغام (حيي) في بعض اللغات مع أنه اجتمع فيه المتماثلان المتحركان لئلا تقع الضمة على الياء في مضارعه؛ لأن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع فلو أدغم في المضارع لزم وقوع الضمة على الياء الضعيف وهو مرفوض وأما إدغامه في بعض لغة أخرى فبالنظر إلى أن ذلك القياس إنما يكون إذا تحقق موجب الإدغام، ولما سبق الإعلال في مضارعه لم يبق موجب الإدغام فيه فيقال في كلتا اللغتين "يحيى" بلا إدغام واستدل بعضهم على عدم إدغام حيي بأن الياء الأخيرة فيه غير لازمة لأنها تسقط تارةً مثل: (حيوا) أصله: (حييوا)، وتارةً أخرى تقلب الياء ألفاً مثل: (يحيى) أصله: (يحيي) بضم الياء الثانية فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنه لم يجتمع المثلان فلا يصح الإدغام هذا،

تلخيص وأما عدم إدغام (حيي) في بعض اللغات فلئلا تقع الضمة على الياء في مضارعه كما سبق، والإدغام فيه أكثر، وقرئ: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، على ما في المختار.

والصورة الثانية من صورتي الإدغام الواجب ما بينه المصنف بقوله: {أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ} منهما {سَاكِنًا} فكلمة "أو" لتقسيم المحدود لا لتقسيم الحد، ولا للشك، ولا للتشكيك؛ لأن الكل ينافي الغرض من التعريف كما بين في محله. {وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا} في كلمةٍ واحدةٍ

فتح الغناء {النَّوْعُ الأَوَّلُ} منها إدغام {وَاجِبٌ} يعني يجب فيه الإدغام بالوجوب العرفي وإن لم يجب بالوجوب الشرعي إدخال الأول في الثاني {وَهُوَ} أي الإدغام الواجب {أَنْ يَكُونَ} أي: يوجد {الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَيْنِ} في كلمةٍ واحدةٍ.





الكفوي فائدة: اعلم أن الإدغام إنما يكون في غير الإلحاق وفي غير الالباس إذ فيهما لا يجوز نحو: (قردد) و(صكك) كما بين في المطولات

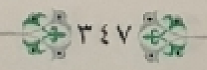
أساس {نَحْوُ: مَدَّ يَمُدُّ} مثال للصورة الأولى ماضياً ومضارعاً أصله: (مَدَدَ - يَمْدُدُ) من مدَّ الثوب وقد مرّ وجه إدغامهما. {مدًّا} مثال للصورة الثانية أصله: (مدد) بسكون الدال الأولى ويرد عليه أنه ينبغي أن يقول على وزن (فعل) بسكون العين لئلا يتوهم أن أصله (مدد) بحركة الدال الأولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الصورة الثانية بل من الصورة الأولى التي وجد فيها مانع الإدغام وهو الالتباس، والضابط في هذا المقام أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحركاً، وأما قولهم (قطط شعره) إذا اشتد جعودته، و(ضبب البلد) إذا كثر ضبابها بفك الإدغام فشاذ جيء به لبيان الأصل كذا ذكره العلامة التفتازاني.

تلخيص {مدًّا} أصله: مدداً كقتلاً إذ هو مصدر "مَدَّ" فالدال الأولى ساكنة والثانية متحركة فأدغمت فيها وفي بعض شروح هذا الكتاب أن الإدغام في هذه الصورة أي: الثانية ضروري؛ لأنه لا مجال لعدم الإدغام فيها، ولو في كلمتين انتهى. وصاحب "روح الشروح" والأستاذ - رحمه الله - اقتفيا أثره وتكلما بما لم يعينا وهذا سهو منهم؛ لأن الياء أو الواو وقعت في آخر الكلمة مع مثلها في أول كلمة أخرى مع أن الأولى ساكنة والثانية متحركة ولم يدغما كما في قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ [1] كَانَ مِقْدَارُهُ﴾ [السجدة: ٥] وفي: ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦] فيلزم التقييد في تلك الصورة بذلك القيد أيضاً، فتدبر[2].

فتح الغناء {أَوْ يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ} منهما {سَاكِنًا وَ} يكون {الحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا} في كلمةٍ واحدةٍ أيضاً {نَحْوُ: مدًّا} وهو مصدر (مدَّ) إذ أصله: (مدداً) بالدالين أولهما ساكن وثانيهما متحرك منون فأجرى فيه الإدغام أيضاً على طريق الوجوب العرفي اعلم أن وجوب إجراء الإدغام ليس بمخصوص بهذه الأمثلة بل كلما تحقق فيه وجود الحرفين المتجانسين المتحركين أو أولهما سكن والثاني متحرك يجب فيه إجراء الإدغام مثل فرّ يفرّ وعضّ يعض وجز يجز وغيرها.

[1] اعلم أن المثلين إذا سكّن أولهما يجب الإدغام عند أهل اللغة وأهل القراءة وأهل الأداء بلا خلاف سواء كانا في كلمةٍ نحو: ﴿يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] أو في كلمتين نحو: ﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ﴿آوَوْا وَنَصَرُوا﴾ [الأنفال: ٧٢] إلا إذا كان الأول حرف مد فإن كان المثلان في كلمتين فلا يدغمه أحد من أهل اللغة والقراءة والأداء نحو: ﴿فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾ [يونس: ٥]، ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾ [يوسف: ٧١] بل يمد الأول هكذا نقله المرعشي في "الجهد" عن أبي شامة فتفطن.

[2] فتدبر وجهه أن البعض ذهب إلى عدم الإدغام إذا كان الأول حرف مد وإن كانا في كلمةٍ واحدةٍ لكنه غير مختار والوجه ما في الشرح تدبر.





نَحْوُ: لَمْ يَمُدَّ [بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ][1] أَصْلُهُ لَمْ يَمْدُدْ

الكفوي نَحْوُ: لَمْ يَمُدَّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ} الضمة والفتحة والكسرة {أَصْلُهُ} يعني لم يمد {لَمْ يَمْدُد.

أساس وإما إذا دخل على فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل جماعة المخاطبة فالإدغام واجب، وإذا دخل على فعل جماعة النساء فالإدغام ممتنع، فإذا كان السكون عارضاً بالجزم أو بالوقف يكون الإدغام بتحريك الثاني بناءً على تحركه في الأصل، والأولى للمصنف أن يقيد قوله بسكون عارض بأن لم يجيء من ضمير الفاعل {نَحْوُ: لَمْ يَمُدَّ} وكذا مد بالضم أو الفتح أو الكسر أما الضم فلاتباع حركة العين المنقولة إلى الفاء، ولهذا لم يجز الضم في غير يفعل بالضم لعدم إمكان الإتباع في الضم ؛ نحو: (لم يفر) و(لم يعض) وفر وعض بالفتح أو الكسر في اللام دون الضم، والفاء مكسورة في الأول لكونها من مكسور العين، ومفتوحة في الثاني لكونها من مفتوح العين، وأما الكسر في الكل أي: مضموم العين ومفتوحها ومكسورها فلأنه الأصل في تحريك الساكن؛ لأن الجزم عوض عنه في الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة كذا في الإمعان، ولمشابهته بالسكون في الوجود في بعض الكلمات دون بعض، وأما الفتحة في الكل فلخفتها قال الله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]. والإدغام ليس بجائز في جمع المؤنث من الأمر الحاضر من المضاعف، لأن سكون الثاني لازم والحال أن شرط الإدغام تحرك الثاني، فإن قيل: لم حكموا بجواز الإدغام في الأمر ولم يحكموا في مددن ويمددن وامددن ولا تمددن ومددت ومددتما إلى مددت مددنا، بل حكموا بالامتناع في هذه الأمثلة مع أن سكون الحرف الثاني في البابين عارض؛ لأن السكون في الأمر بسبب آخر الأمر، وفي هذه الصورة بسبب اتصال الضمير المرفوع البارز المتصل. أجيب: بأنه لا بد لجواز الإدغام من تحريك المثل الثاني ولا يمكن ذلك عند اتصال الضمير المذكور لئلا يتوالى الحركات الأربع فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف الأمر، فإن تحريك المثل الثاني لا يمتنع فيه.

تلخيص {نَحْوُ: لَمْ يَمُدَّ} و(لم يعض) و(لم يفر) و(ليمد) وغيرها. ويقال في الأمر بغير اللام (مَدَّ) بحركات الدال و(عَضَّ) و(فِرَّ) بفتح اللام وكسره فقط فيهما والأصل: (لم يمدد) و(لم يعضض) و(لم يفرر) و(ليمدد) و(امدد) و(اعضض) و(افرر). {أَصْلُهُ لَمْ يَمْدُدْ.

فتح الغناء {نَحْوُ: لَمْ يَمُدَّ} ملابساً {بِحَرَكَاتِ الدَّالِ الثَّانِيَةِ} وهي ثلاثة الضمة والفتحة والكسرة {أَصْلُهُ} أي: أصل لم يمد {لَمْ يَمْدُد} بسكون الدال الثانية بسبب الجزم الحاصل بدخول لم عليه

[1] زيادة في نسخة.

